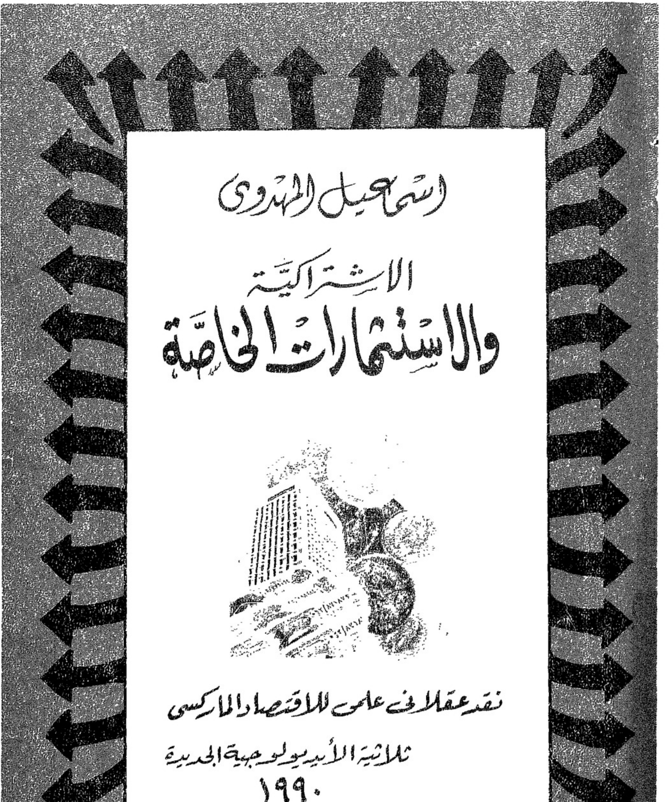

اسماعيل المهدوى
الاشتراكية
والاستثمارات الخاصة
نقد عقلانى علمى للاقتصاد الماركسى
ثلاثية الأيديولوجية الجديدة
١٩٩٠

ثلاثية الايديولوجية الجديدة

الكـــتاب الثـــانى

الاشـــــتراكية
والاستثمارات الخاصة

اسماعيل المهدوى

نقـــد عقـــلانى علمـــى للاقتصاد الماركسى

١٩٩٠

تصميم الغلاف : للفنان الكبير الأستاذ عصمت داوستاشي

وعنوانه الثابت : ٤ (أ) شارع الدكتور محمود ابراهيم، أمام الحديقة الدولية بمدينة نصر، القاهرة
تليفون : ٦٠١٥٣٧

تنـــويه

كنت قد جهزت نفسى على إصدار هذا الكتاب فى أواخر العام الماضى، بعد شهرين من الموعد المقرر لصدور الكتاب الأول فى هذه الثلاثية (وعنوانه «معنى الديمقراطية»). وكان المفروض أن يصدر ذلك الكتاب السابق فى سبتمبر أو أكتوبر ١٩٨٩ على الأكثر. لكنه تعرض لمشاكل واعتداءات ضخمه شديده ومتكررة، بحيث لم يصدر الا فى يناير ١٩٩٠. وقد أشرت فى ملحقاته إلى بعض الوقائع الأولى لهذه المطاردات غير القانونية.

وبعد جهود مضنية من أجل اصدار الكتاب السابق المذكور عن الديمقراطية، فكرت فعلا فى أن ابدأ باصدار هذا الكتاب عن الاقتصاد الاشتراكى، وأن أؤجل كتاب الديمقراطية إلى أن تتاح ظروف مناسبة. لكن ظهور إمكانيات أو ثغرات حقيقية فى سور المطاردات الشاملة، جعلنى أواصل محاولاتى وأتعلق بالأمل فى أن تصدر الكتب الثلاثة عن الايديولوجية الجديدة بترتيبها المطلوب: الديمقراطية، ثم اشتراكية الاستثمارات الخاصة، ثم فلسفة التاريخ. وكانت النتيجة أننى لم أستطيع أن أدفع هذا الكتاب الجديد إلى المطبعة، إلا فى فبراير ١٩٩٠. وأرجو أن يصل قريبا إلى يدي القارئ. أما الكتاب القادم عن فلسفة التاريخ، فلا أعرف متى ستسمح الامكانيات المالية باصداره، فى ظروف الاهدار الشامل التى تضطرنى إلى تحمل تكاليف وأعباء النشر، وليس فقط ضغوط الارهاب والتخريب فى عملية النشر والتوزيع.

وإزاء ضعف إمكانياتى الخاصة فى مجال الطباعة والنشر والتوزيع، أكرر هنا أيضا مناشدة القارئ الكريم أن يتقبل هذه الصفحات بما تستحق من تسامح وتعاطف واهتمام.

فبراير ١٩٩٠

محتويات الكتاب

خلاصة المقدمة العامة
عـــن
الايديولوجية وأجهزة السلطة [1]

كلمة «إيديولوجية»

المعروف أن هذه الكلمة ظهرت فى كتابات الفيلسوف المادى العقلانى كوندياك (١٧١٥-١٧٨٠) وتلاميذه المباشرين (خصوصا دى تراسى وكابانى) فيما كان يسمى «مدرسة الايديولوجيين». وكان هؤلاء يستعملون الكلمة بمعناها الاشتقاقى (إيديا + لوجوس)، أى بمعنى «علم الأفكار». **وكانوا يقصدون بذلك الدراسة العلمية للأفكار فى مجالين هما:**

١- **مجال الذهن الفردى:** وهذا يعنى دراسة الاحساسات والادراكات والمعانى ومن ثم قوانين التفكير والمنطق، أى تأسيس علم نفس فكرى عقلانى فى القرن الثامن عشر، قبل ظهور وانحراف علم النفس الحديث إلى الاتجاهات اللاعقلية والطبية المرضية بحجة التجريبية السطحية.

٢- **مجال المجتمع:** وهذا يعنى دراسة القواعد والقوانين العقلانية للتربية والأخلاق والسياسة والظواهر الاجتماعية الأخرى، لاقامة «مجتمع علمى»، قبل ظهور وانحراف علم الاجتماع الحديث الذى اتخذ أيضا اتجاه التجريبية السطحية المسماة بالوضعية.

وبسبب ذلك الاتجاه العقلانى العلمى الموسوعى لبدايات الايديولوجية/ علم الأفكار، أُجهضت وصُفيت محاولات «مدرسة الايديولوجيين»، وتعرضت الكلمة نفسها للتشويه والتحوير والتعكيس، لالغاء دورها ككلمة مفتاحية تتجه إلى أهم المراكز العصبية للبحث الصحيح فى العلوم الذهنية والاجتماعية. وكانت أشهر عمليات التشويه والتعكيس التى نقلها لنا التاريخ، هى تعليقات نابليون بونابرت الجاهلة والتجهيلية المضلّلة عن كلمة «إيديولوجية».

فقد كان يزعم مثل غيره، أن الفوضى الارهابية التى وقعت فيها مرحلة الثورة الدهمائية قبل إعدام روبسبيير، كانت نتيجة التنظير المجرد والفكر المجرد غير المدعم بالخبرة الواقعية، الذى أطلقوا عليه اسم «الايديولوجية»!! ذلك أنهم لم يدركوا أن المرحلة المذكورة كانت عملية إجهاض دهمائى للثورة الحقيقية- وهى الثورة الفلسفية العقلانية التى بدأها فلاسفة فرنسا ومنهم كوندياك- ومن ثم لم يدركوا أنها كانت نتيجة الفساد الذهنى وانعدام الفكر والمنطق، وكانت نتيجة مخططات أجهزة وشبكات التحكم السرى التى تصنع وتستخدم اللاعقل واللامنطق وتصنع وتستخدم الانفجارات الفوضوية والغوغائية ضد الفكر العقلانى. وبهذا

---

(١) أرجو أن يسمح لى القارئ بأن أسترجع هنا من الكتاب السابق عن الديمقراطية، خلاصة عناصر المقدمة العامة للثلاثية، وذلك لتوضيح الاطار العام الذى يربط الكتب الثلاثة المتوالية تحت اسم «الايديولوجية الجديدة».

المعنى المشوه المعكوس، كان نابليون وأمثاله يكررون أن «الايديولوجية هي عمل المثقفين الذين يحاولون أن يفرضوا على السياسة أفكاراً نظرية مأخوذة من الكتب»! وكان يجعجع كثيرا عن ضرورة اعتماد السياسة على الخبرة العملية وليس على إيديولوجية الكتب، ومن ثم غرق فى أوحال الانتهازية العملية وتصالح مع الكنيسة وأشعل الحروب وأطلق الجيوش ضد أوربا كلها. وكانت نتيجة هذه الانتهازية العملية المضادة للايديولوجية وللفكر العقلانى والفلسفة، هى الهزائم المتوالية ووقوع باريس تحت الاحتلال وانطفاء الانطلاق العقلانى فى فرنسا!

والمهم أن الكلمة اتخذت منذ عهد نابليون معنًى مشوها معكوسا، هو معنى الفكر السياسى المقطوع عن الواقع وعن التجربة، وبالتالى أصبحت تستعمل بمعنى النقيض المقابل لكلمة «السياسة البرجماتية» أو «السياسة العملية»! واعتمد هذا التشويه التعكيسى أيضا على الانطباع الذى انتشر ضد تخليطات وسفسطات هيجل اللاهوتية، بخصوص ما يسمى «الفكرة المطلقة» أو الأصل الفكرى اللاهوتى للوجود. وبهذا التشويه التعكيسى الذى ارتبط باسم نابليون، وبحجة رفض التخليط اللاهوتى الهيجلى، التقط كارل ماركس فى القرن التاسع عشر كلمة «إيديولوجية» واستخدمها فى نفس هذا الاتجاه المتفاقم!

ولم يكتف ماركس وإنجلز بالتقاط المعنى المشوه المذكور للكلمة، بل إنهما قاما بتكريسه مذهبيا وطبقيا! وهكذا أصبحت الكلمة تعنى عندهما: أولا، التهويم الفكرى أو التداعى الفكرى المنسلخ عن الواقع. وثانيا، التبرير أو التنظير الفكرى اللاشعورى واللاإرادى، الذى يرجع إلى ما يعتبرانه تصورات لاشعورية طبقية. وبذلك اعتبرا «الأشكال الايديولوجية القانونية والسياسية والدينية والجمالية والفلسفية»، الخ، أشكالا من التبرير أو الخداع الفكرى الذى يصطنعه المفكر شعوريا ويتوهم أنه يعبر به عن الحق والعقل والمنطق، رغم أنه يرجع فى الحقيقة إلى أسباب اقتصادية وطبقية لاشعورية ولا إرادية! ورغم أن إنجلز بالذات لم يتخرج من الجامعة ولم يكن يستطيع أن يتعمق موضوعات الفلسفة والايديولوجية، إلا أنه كتب كثيرا عن ذلك الوهم أو الخداع الذاتى المزعوم الذى أسماه «التصور الايديولوجى»، والذى يقول إن «المفكرين» و «الفلاسفة» يقعون فيه بدون وعى!!

وهذه التشويهات البرجماتية اللاعقلية لكلمة «إيديولوجية» التى وجدناها عند نابليون ثم عند ماركس وإنجلز، نجدها أيضا عند بعض الوجوديين اللاحقين، مثل ألبير كامى الذى كان يهاجم ما يعتبره جرائم إيديولوجية يسميها «جرائم المنطق»، حيث كان يُرجع جرائم الارهاب ومايسميه العنف السياسى إلى ما يعتبره تبريرات فكرية ومنطقية! وهكذا لم يقتصر الاتجاه التشويهى على كلمة «فلسفة» (التى أصبحت تعنى السفسطة والتحذلق الفارغ!)، وعلى كلمة «إيديولوجية» (التى أصبحت تعنى الأوهام الفكرية!)، بل امتد أيضا إلى كلمة «المنطق»! (كما حدث لكلمة Justification فى الأفرنجية ولكلمة «حجة» فى العربية اللذين أصبحا يعبران عن معنى الذريعة Pretext!).

المعنى المعاصر للايديولوجية

رغم التشويهات والتعكيسات السابقة، استمر الأصل العقلانى القديم لكلمة «إيديولوجية» يفرض إيحاءاته وتأثيراته على الثقافة الأوروبية. ولهذا حدث فى العصر الحاضر نوع من التخفيف أو التراجع الجزائى عن المعنى التنفيرى المذكور للكلمة. وحتى فى الماركسية، بدأوا يستعملونها بمعنى عام- يتضمن المعنى الطبقى اللاشعورى واللا إرادى المذكور- ولكن لايصل إلى درجة الوهم والخداع الذاتى والتهويم المنفصل عن الواقع! أما فى الثقافة البرجوازية الرسمية، فقد جعلوا لها معان شبه ماركسية، مثل : «الأفكار الخاصة

بمجموعة أو بعصر كتعبير عن عصر تاريخى» (لاروس)، أو «نظام الأفكار الذى يستهدف تفسير وتغيير العالم كليهما» (الانسيكلوبيديا البريطانية)، الخ.

وعلى كل حال، فأقرب ترجمة عربية مفيدة للمعنى المعاصر للكلمة بدون تشويه، هى: «التكوين الفكرى» أو «التكوين العقائدى» (بالمعنى العام للاعتقاد). وفى محاولاتى لاعادة تحديد الكلمة تحديداً متسقا، استعملتها للتعبير عن تركيبة «الأصول» الفكرية والفلسفية لمختلف العلوم والمعارف وفروع الثقافة. وهذه الأصول تشكل «المبادئ النظرية الأولى» بالنسبة للعلوم الدقيقة، كما تشكل مبادئ «الاتجاهات أو المذاهب الفكرية» بالنسبة للدراسات التى لم تخضع بعد لمنهجيات العلوم الدقيقة. ومعنى ذلك أن كلمة «إيديولوجية» تشبه كلمة «فلسفة»، ولكن تعتبر أوسع وأعم منها، بحيث تشمل التصورات العلمية والاتجاهات أو المذاهب الفلسفية والثقافية والاجتماعية والاعتقادية عموما.

وبهذا المعنى، فان عنوان «الايديولوجية الجديدة» هنا يشمل أصول أو اتجاه الفلسفة المادية العقلانية (التى تناولت مبادئها فى الكتاب الأسبق)، بينما يشمل فى هذه الثلاثية أصول أو اتجاه السياسه الاجتماعية اللاطبقية (فى الكتاب السابق عن الديمقراطية)، وأصول أو اتجاه الاقتصاد الاشتراكى (فى هذا الكتاب عن الاشتراكية والاستثمارات الخاصة)، وأصول أو اتجاه التصور العقلانى للتاريخ (فى الكتاب التالى عن فلسفة التاريخ).

وفضلا عن ذلك، فاذا أخذنا كلمة "فكر" بالمعنى الخاص الذى يتميز عن معنى "الفن والأدب" من ناحية وعن معنى "العلم" من ناحية أخرى، نجد أنها يمكن أن تعبر تقريبيا عن المعنى الشائع حاليا لكلمة "إيديولوجية"، أى عن معنى الأصول والاتجاهات. لكن كلمة "فكر" لها معنى آخر عام - يشبه معنى كلمة "تفكير" - بحيث يشمل كل أنواع الأفكار والتصورات والمعتقدات والآراء والتعبيرات، الخ. وقد استعملت فى هذه المقدمه كلمة "فكر" بهذين المعنيين العام والخاص، أى للتعبير عما هو أوسع من معنى "الايديولوجية" ومن معنى أى كلمة نوعية أخرى.

أجهزة السلطة وانواع الفكر

فى مقابل الفكر الرسمى أو المعتمد رسميا، يوجد فكر يعتبر غير رسمى أو غير معتمد رسميا- لكن مسموح له بالتواجد القانونى أو بالتواجد العملى. والفكر غير المعتمد رسميا يتكون من عدة أنواع أو حلقات- من حيث درجة تباعده عن الشكل الرسمى أو المعتمد رسميا-تتدرج كما يلى:

١- فكر غير معتمد رسميا ولكنه منسوب إلى الاتجاه الرسمى. من ذلك مثلا، فكر الصحافة الحكومية غير المعتمده رسميا، وفكر الجهات شبه الحكومية التى تسمى باللغة الدبلوماسية «المنظمات غير الحكومية» (مثل لجان التضامن الأفريقى الآسيوى).

٢- فكر غير منسوب إلى الاتجاه الرسمى ولكن مقبول رسميا. من ذلك مثلا فكر كوادر أو وزراء العهد الناصرى الذين لازالوا يتمتعون بالدعم الحكومى والاجتماعى (مثل محمد هيكل وثروت عكاشة وأمين هويدى وأحمد بهاء الدين، الخ). ومن ذلك أيضا كوادر الاتجاه الاسلامى أو أحزاب المعارضة الرسمية الذين تعتبرهم مرافق الحكومة والمجتمع «معتدلين» (مثل عبدالمنعم النمر ومصطفى محمود وإسماعيل صبرى عبدالله، الخ).

٣- فكر تتنصل منه الجهات الرسمية قانونيا، لكن تسمح له بالتواجد العملى. أما الأجهزة العليا للسلطة، فقد تعتبره بديلا أو احتياطيا للاتجاه الحاكم يستخدم عند الاضطرار. من ذلك مثلا فكر الاسلاميين الاخوانيين غير المعادين للعسكرية المصرية فى حزب العمل، والفكر

الناصرى فى حزب التجمع.

٤- فكر معارض ترفضه الجهات الرسمية وتنفر منه، لكن قد تسمح له بالتواجد العملى، بينما تعتبره الأجهزة العليا للسلطة بديلا شعبيا أو اجتماعيا يطرح بطريقة أو بأخرى على بعض قطاعات الرأى العام ليتعلق به الأفراد أو القوى الساخطة أو المعادية التى تبحث عن بديل إيديولوجي. من ذلك مثلا ايديولوجية الوفد، وايديولوجية التمركس الناصرى، وإيديولوجية التنظيم الارهابى الناصرى المدعوم دعائيا المسمى "ثورة مصر".

٥- فكر مغضوب عليه وشديد التباعد عن الاتجاه الرسمى وتقاومه الجهات الحكومية بشدة كما تقاومه الأجهزة العليا للسلطه بدرجه أو بأخرى، لكنها تسمح له بالتواجد على مسرح الرأى العام بدرجة أو بأخرى، لأنها تعتبره بديلا فكريا لهؤلاء الذين يكونون أشد بعدا وأشد عداء. من ذلك مثلا فكر المتطرفين الارهابيين الاسلاميين، وكذلك فكر التنظيمات الماركسية الديدانية فى مصر (من ذوى الاتجاه القومى الغوغائى السطحى الذى يشوه الشيوعية الأممية، ويهدر العقلانية الراقية والثقافة الفكرية، ويخدم مصالح العسكرية المصرية بالاشتراك فى الهيستريا الفلسطينية والعداء الاثارى ضد اسرائيل).

وفى كل هذه الأنواع أو الحلقات المتدرجة، نجد بدائل احتياطية قريبة أو بعيدة بالنسبة للاتجاه الرسمى، بعضها بدائل يحتمل قبولها أو يحتمل الاعتراف بها رسميا فى وقت ما، وبعضها بدائل تؤدى فقط دور العدو اللدود لتنميط وفرض قوالب إيديولوجية معينة على احتمالات الانقلاب والعداء، وبعضها تعتبر مجرد بدائل او قطع غيار للاعتقاد والتفكير حتى فى خواطر الذهن، الخ.

وصناعة مثل هذه الأنواع أو الدرجات من البدائل وقطع الغيار الايديولوجية، هو تقليد قديم منذ عصور الكهنوت الفرعونى الذى كان يصنع مختلف العبادات والخرافات المتصارعة ومختلف الآلهة المتصارعة داخل وخارج مصر، بحيث أن من كان يرفض عبادة رع مثلا كان يقع فى عبادة آمون، ومن كان يرفض عبادة العجل كان يقع فى عبادة القط، ومن كان يؤمن بالتسامح الدينى كان يقع فى عبادة جميع الآلهة Pantheonism، ومن كان يرفض عبادة الحيوانات أو الوثنية وتعدد الآلهة Polytheism كان يقع فى عبادة رئيس الآلهة Mon-otheism، الخ. وبهذا المنظور، يمكن أن نفهم موقف الغرب الأنجلوأمريكى إزاء الماركسية، التى صنعت فى لندن كبديل تضليلى زائف للمادية العقلانية الأوروبية الصحيحة وللعلمية الموضوعية الصحيحة وللاشتراكية اللاطبقية الارتقائية. كما يمكن أن نفهم موقفهم إزاء الاتجاهات الاسلامية فى العالم (خصوصا منذ الحرب العالمية الثانية).

ومن ترسانة أو ورشة البدائل وقطع الغيار الايديولوجية المسموح بتواجدها عمليا بدرجة أو بأخرى ولوفى دور العدو اللدود، ننتقل إلى النقطة الأهم والأخطر فى هذه التقسيمات والتحديدات، وهى أنه فى مقابل ذلك كله يوجد نوع من الفكر المحرم بدرجة لاتسمح له أصلا بالتواجد على مسرح الرأى العام ولا حتى فى دور العدو اللدود. وهذا هو الفكر غير المعلوم، أى الذى لايعرف معظم الناس عن وجوده أصلا، ولا يصل أى خبر عنه إلى الأجيال التالية، لأنه لايحصل على أى وسائل عملية للظهور أو للتسجيل، ولا على أى إمكانيات للوصول إلى دوائر قادرة على الافادة عنه فى الحاضر أو فى المستقبل! وينطبق ذلك على الفكر التبصيرى التنويرى الحقيقى، أى المرشد إلى الحقائق والوقائع فى مختلف المجالات التى تتعرض جذريا للتعمية والتجهيل والتخليط والتضليل والتخريف والتحوير، الخ، خصوصا فى مجالات الدين والتاريخ والسياسه والمجتمع منذ عصور الكهنوت الفرعونى وطقوس "اللعنة" الفرعونية

الصريحة.

ومعنى ذلك أنه فى مجال التفكير، يجب التمييز - ليس فقط بين أتباع أو أنصار أو منتفعى السلطة والنظام وبين البدائل والخصوم والأعداء المسموح لهم عمليا بالوصول إلى الرأى العام - لكن أيضا يجب التمييز بين هذين الجانبين كليهما وبين هؤلاء الذين لا يسمح لهم أصلا بالوصول إلى الرأى العام أو التاريخ الرسمى ولو كأعداء.

الموقف اللاعقلى المتوارث ضد الفكر العقلانى

فى النصوص التاريخية القديمة والمنقولة من العصور الوسطى، نجد إشارات متكررة ولكن مطموسة المعنى أو محوّرة ومغلوطة، عما يسمى"أسرار مصر" و "ضربات مصر" و"لعنة الفراعنة" و"لغز سبنكس" (=أبو الهول/"عذاب الهون"/ التسجيد أو تنكيس الكلب Ca-nis)، و"سحر مصر" (أو "الجبت والطاغوت")، و"هجرات عبيد مصر" (إسرا/ إسرائيين/ مسرا، وجبسى وجيتانو، و"دار السجن"/"بيت العبودية") ،الخ.

والقدرات السرية المهولة التى تشير إليها هذه الكلمات، تعبر فى الحقيقة عما كانت قد اغتصبته الأجهزة الكهنوتية الفرعونية من الحضارات العقلانية البحراوية (التى كانت فى شمال مصر قبل فرعونية مينا) من معلومات وخبرات كيميائية وطبية ونفسية وتقنية وإشعاعية وفلكية. لكن الأجهزة الكهنوتية الفرعونية ثم الشرقية المكملة لها فى العصور التالية، استخدمت ذلك التراث العقلانى اللادينى كوسائل لصناعة السحر والمعجزات وصناعة المرض والجنون والموت السرى والتأثير فى الطبيعة والحياة وإسقاط المطر والتحكم السرى الفردى والاجتماعى وتنظيم وإطلاق الاكتساحات القطعانية، أى عموما فى صناعة الغيبيات واللاعقل والتدهور والسيطرة على العالم.

واستمرت الأجهزة الكهنوتية الفرعونية ثم سلالاتها القبطية فى استخدام هذه الوسائل السرية بطريقة غيبية ولاعقلية آلاف السنين، حتى وصول الحملة الفرنسية على مصر وانتقال المركز القيادى لأجهزة التحكم السرى اللاعقلى الشامل إلى بريطانيا والغرب، وذلك بدون أن تسمح تلك الأجهزة البديلة بظهور أى تبصير أو تنوير عن حقائق وجرائم التاريخ الفرعونى المطموس، الذى لقى على النقيض كل أنواع التجميل والتمجيد التعكيسى! وبذلك استمرت وتطورت فى أوكار الأجهزة العليا البريطانية والغربية وفى قدراتها التكنولوجية والعلمية المتزايدة، «أسرار» و «ضربات» و «لعنات» صناعة اللاعقل والتدهور والحروب وغيرها من الوسائل الفرعونية للتحكم الشامل والسيطرة على العالم، بدون أن يسمح بظهور أى تبصير أو تنوير عن حقائق وجرائم الحكم والتحكم فى العصر الحديث أيضا.

ومن ناحية أخرى، ألغوا من بقايا التاريخ المعروف أىّ إفادة عن الشعوب أو الجماعات البحراوية العقلانية التى «خرجت» فراراً من شمال مصر قبل وأثناء اكتساحات مينا وقطعان الجنوب المصرى الأسود. بل قلبوا معنى "الخروج" أو "الاسراء" إلى المعنى الاسرائيلى القديم لهجرات الاكتساح القطعانى (حيث إسراء+ إيل= هجرة الله). وقلبوا كلمة "أوزير"/"عُزير" من معنى وزير أو حاكم الوجه البحرى إلى اسم إله الموت الفرعونى، ثم الى اسم معبود إسرائيلى ابن الله (كما سجلت النصوص العربية والقرآنية القديمة)، وطمسوا معنى كلمة موسى/موصىmusa / mousa فجعلوها اسم شخص لاتوجد أى إشارة فى أى نص صحيح من التاريخ القديم تفيد عن وجوده(حيث أن الأصل البحراوى للكلمة يعنى المعلم العقلانى أو المرشد/ المشير/ الناصح، ومن ثم استمرت الكلمة فى اليونانية واللاتينية تعبر عن التعليم العقلانى واكتساب الموهبة والالهام: ومنها museum / mouseion بمعنى مدرسة أو

مكتبة وأيضا مكان التأمل التفكيرى أو الاستلهام العقلى/متحف/مطاف).

كذلك طمسوا المعنى الأصلى لكلمة ايونياويونان أو يونس وذى النون وكلمة نوح (وكلها من جذر نون أو نوا أى الماء)، فألغوا أصلها الذى كان يعبر عن أهل الشمال البحراوى المطارَدين من مصر، والذى كان يعبّر بالتالى عن هجرات الفرار العقلانية التى ترمز إليها شعلة برومثيوس(= العقل أو المعرفة) إلى مهاجر الشام ثم اليونان والغرب والشرق الاقصى، الخ. وألغوا أيضا أى إفادة عن مطاردات وضربات وكوارث الأجهزة الكهنوتية المصرية ضد هجرات شعلة برومثيوس العقلانية هذه، وعن الاكتساحات القطعانية التى كانت تداهم مهاجر برومثيوس من مصر أو من محطات ومستودعات بشرية أخرى بتنظيم وقيادة الأجهزة الكهنوتية المصرية، وبالاعتماد على المعجزات المصنوعة والوسائل الاشعاعية والوبائية والكيميائية وغيرها من التقنيات التى كانت تنسب إلى السحر والغيب، وذلك بهدف إبادة أو تحطيم واستعباد بقايا تلك الجماعات وسكان المهاجر واسترقاق الاناث وفرض الغيبيات والعبادات وأنواع التخريف والتزييف ومن ثم استئصال أو طمس وتزوير التراث الفولكلوري.

ووصل الامر إلى درجة أنهم ألغوا من الاستعمالات اللغوية فى اللغات القديمة التى تحكموا فيها، المعانى الأصلية الأقدم لكل الكلمات الاستراتيجية المفتاحية فى التراث العقلانى القديم، وحوّروها تشويهيا أو قلبوها تعكيسيا إلى كلمات كهنوتية. من ذلك مثلا: كلمة"نتر" أو"نتشر" التى كانت تعنى الطبيعة(natura)، قلبها الكهنة فى اللغة الهيروغليفية إلى معنى"رب"! وكلمة "إيل" أو "هيل" التى كانت تعنى المادة الطبيعية (ومنها فى اليونانية هيولى/ مادة، وهيلاد وهيلين/ أى اليونان ذات الاتجاه الطبيعى)، قلبوها الى معنى "إلـه"اوكذلك كلمة "دين" (وفى اليونانية ديون) التى تعنى الواجب أو الالتزام الأخلاقى، وكلمة "هوديون" أى هدى العقل التى قلبوها إلى معنى الهودية أو اليهودية المعروفة(أى أنهم قلبوا اسم العقلانية الأقدم إلى اسم دين غيبى!)! ثم كلمة"صوفست" أى حكيم أو فيلسوف، قلبوها إلى معنى السفسطة وإلى معنى الصوفية التخريفية، الخ الخ!

ومع ذلك، فان عمليات إلغاء الحقائق وإلغاء الفكر المحرم غير المسموح له أصلا بالتواجد فى أى مكان، لم تستطع إلغاء كل آثاره تماما. ذلك أنه لاتوجد منطقيا جريمة كاملة، وإنما تنجح الجريمة وتختفى آثارها بمقدار ما تتوفر وتستمر قدرات مرتكبيها. وهكذا بقيت من الحقائق ومن الفكر العقلانى "الملعون" رواسب كثيرة متفرقة فى التراثات التاريخية، بعضها مقتطعة ومبتسرة كالشظايا الفسيفسائية mosaïque وبعضها كالتبر الضائع فى أكوام تراب التاريخ الرسمى، وبعضها يختفى تحت المعالجات الخيالية الأسطورية كما يختفى الشئ الثمين تحت طمسات الطين، أو يمكن استخلاصها بالاستدلال من ثنايا التحويرات والتحريفات والتعكيسات فى النصوص الغيبية، أو فى فولكلوريات التفكير والسلوك والعادات الاجتماعية - وخصوصا فولكوريات التعبير اللغوى والأصول اللغوية القديمة، ومن خلال التحليلات الفيلولوجية وأبحاث فلسفة اللغة وفلسفة الاديان، الخ. وفضلا عن ذلك، بقى بعض التبر أيضا فى تراب النصوص الفلسفية والفكرية القديمةوالمنقولة عن العصور الوسطى.

وقد قدموا ولا زالوا يقدمون بدائل مزيفة ونماذج مضللة كثيرة لمختلف الأفكار المفتاحية، وخصوصا للعقلانية اللادينية. من ذلك مثلا، المادية التنجيمية(الفلكية) والسيميائية أو الطلسمية فى العصور القديمة والوسطى، والحركة "التعليمية" التى ربطوها بمذهب الامام أو المعلم الدينى المعصوم، ومبدأ سيادة الارستقراطية الوراثية أو التفوق القومى والعنصرى بدلا من سيادة العقل والقدرات الفكرية الأرقى حيثما تكون، والحركة الفكرية"الباطنية" التى

ربطوها بمنهج التأويلات الدينية بدلا من منهج النشاط الفكرى السرى، وفكرة "المهدية" (وأصلها الاعتقاد فى دور المسّيا Messie/ المخلّص العقلانى أو الهادى المرشد أو الفيلسوف القائد) التى ربطوها بخرافة المهدى المنتظر رجوعه من العالم الآخر أو مهدى التجديد الدينى! وفى العصر الحديث، كانت أشهر البدائل المزيفة والنماذج المضللة للفكر الحر، هى العدمية والفوضوية والوجودية والماركسية والبرجماتية الوضعية. ومع ذلك، يمكن أن نجد خارج (بل وأحيانا فى ثنايا) هذه البدائل والنماذج المضللة التى تمتعت بأضواء الشهرة والرواج، الكثير من بقايا الأفكار التبصيرية والتنويرية والتحديدات والتحليلات الفلسفية العقلانية والمفاتيح الفكرية واللغوية الحرة.

***

والمهم فى ذلك كله، أن نتنبه إلى النوعية الجذرية لموقف أجهزة السلطة اللاعقلية طوال عصور التاريخ: ضد الفكر المحرم الذى لا يُسمح له أصلا بالتواجد على خشبة المسرح ولو فى دور العدو اللدود، وضد أى باحث عقلانى مدقق ومتعمق يحاول أن يستخرج ويشكل صورة "فسيفسائية" متكاملة للحقائق المطموسة وللفكر المحرم، بالتقاط شذراتها وشظاياها ورواسبها من أكوام نفايات وتزييفات وأتربة التاريخ الرسمى. لكن هذه اللعنة المطلقة بدأت تتجه إلى التلاشى.فمن حسن حظ البشرية أنه حدث منذ أواخر السبعينات تغير فى ميزان القوى العسكرية والاشعاعية بين الغرب الأنجلو أمريكى والمعسكر الاشتراكى بجناحية، أدى الى تفوق القدرات السوفييتية. ومن ثم بدأ عصر تاريخى جديد يختلف جذريا عن المراحل والفلتات العقلانية السابقة منذ فرعونية مينا. وكما سأوضح فى الكتاب التالى عن فلسفة التاريخ، **فان التاريخ تصنعه الأجهزة المحركة للبشر وللحكومات: هى التى تصنع التدهور واللاعقل، وهى التى تصنع العقلانية والارتقاء، لأنها هى التى تقهر الشعوب والمجموعات والافراد أو تخطط لتحطيمهم أو تستخدمهم كوسائل للتدمير والتجهيل، وهى التى يمكن أن تحررهم وتطلقهم فى طريق التنوير.**

وفى هذا العصر الجديد، بدأت تتغير تدريجيا إمكانيات السماح للفكر العقلانى الجذرى بالتواجد على خشبة المسرح، بالقدر الذى يتيحه تطور المراحل الانتقالية الاضطرارية للتغييرات الدولية الجديدة. ولولا ذلك، لما أمكن أن يصل إلى يدى القارئ مثل هذا الكتاب.

هذا الكتاب

هذا الكتاب هو الثانى فى كتاب أكبر، يتكون من ثلاثة كتب فرعية: الأول بعنوان «معنى الديمقراطية»، والثانى بعنوان «الاشتراكية والاستثمارات الخاصة»، والثالث بعنوان «فلسفة التاريخ».

وكما أوضحت فى الكتاب الأول، كنت قد كتبت أصول هذه الكتب الثلاثة وجهزت منسوخاتها فى مستشفى المجانين بالعباسية، فى الفترة من ٢٢ يونيه ١٩٧٦ إلى ١٠ فبراير ١٩٧٧. وكان العنوان السابق للثلاثية هو «الديمقراطية والشيوعية»، ثم جعلته عند النشر «الايديولوجية الجديدة».

وكنت قد فصلت من عملى الصحفى عام ١٩٦٨ فصلا تعسفيا أدانه القضاء الابتدائى والاستئنافى، ثم أودعت تزويرا منذ أبريل ١٩٧٠ فى مستشفى المجانين على ذمة نيابة أمن الدولة العليا وباعتماد النيابة العامة بتهمة الاتصال بصحفيين أجانب للاثارة ضد نظام الحكم الناصرى، وذلك بدون أى سؤال أو تحقيق، بل وبدون السماح لى بالاطلاع على أمر القبض الصادر ضدى حتى اليوم!! أما السبب الحقيقى للقبض علىّ وإيداعى على ذمة النيابة فى مستشفى المجانين (فى فترة استخدام شماعات اليسار المزيف فى مسئوليات الدولة والمجتمع، ثم لمدة سبعة عشر عاما وثلاثة شهور)، فهو تمسكى بمبادئى ودفاعى عن العقلانية والثقافة الفلسفية والفكر الحر، وابتعادى عن تنظيمات الاتحاد الاشتراكى، ثم تراجعى سلبيا عن تأييد النظام الناصرى بعد أن عرفت من بعض «الاتصالات» الخاصة أن التأييد السوفييتى للنظام هو موقف تكتيكى اضطرارى لم يحقق النجاح المطلوب.

وقد تعرضت فى مستشفى المجانين خلال هذه السبعة عشر عاما وثلاثة شهور لأهوال وأخطار كثيرة، ولمحاولات فاشلة للتصفية الجذرية بدنيا أو طبيا، ولاعتداءات خطيرة (أجهضت إشعاعيا قبل أن تصل إلى نتائج جذرية!). لكن بفضل الاتفاقات بين الأجهزة السوفييتية والأجهزة المصرية منذ إيداعى عام ١٩٧٠، ثم بفضل القدرات السوفييتية الخارجية ووسائلهم الخاصة وضغوطهم المباشرة وغير المباشرة (وبعضها من خلال الغرب)، كنت أتمتع منذ اليوم الأول بحق القراءة والكتابة وإرسال الأوراق والخطابات إلى مختلف الجهات بالوسائل المسجلة وغير المسجلة. ولم ينجح جحيم مستشفى المجانين والمحاولات والاعتداءات الخطيرة المذكورة– التى كانت تتكرر دوريا– فى حرمانى من هذه الحقوق والامكانيات (إلاخلال عدة شهور عام ١٩٧٣ كما أوضحت فى الكتاب السابق، ثم أعادوا لى أوراقى عند وصول الجيش الاسرائيلى إلى الكيلو ١٠١ على مشارف القاهرة!). ولهذا استطعت أن أقوم داخل الجحيم المجانينى بدراسات كثيرة فى مختلف المجالات الفلسفية والايديولوجية والعلمية والسياسية وفى نصوص الأديان، كنت أرسل منسوخاتها أولا بأول إلى عديد من الجهات. وعندما نجحت القدرات والضغوط الخارجية فى إرغامهم على الافراج عنى أخيرا عام ١٩٨٧، نجحت فى إنقاذ أوراقى وكتاباتى، رغم استيلائهم عليها، ورغم أنهم حتى آخر لحظة استمروا فى تكرار محاولاتهم لتصفيتى وتصفية أوراقى بحجة نقلى إجباريا إلى مستشفى خاصة (بهمان) قبل إلقائى على قارعة الطريق!

وسأوضح الوقائع والتفاصيل ذات الدلالة بهذا الخصوص، فى مذكرات قادمة، بعد أن

أوردت توضيحات عامة عنها فى الكتاب الأول عن الديمقراطية. لكن يهمنى أن أؤكد هنا أن الكثير من هذه الأوراق يستحق الاهتمام، بحيث سأعمل على أن أنشر تباعا ما يسمح القانون بنشره منها، بعد إجراء المراجعات والتعديلات اللازمة عليها، وتزويدها بالدراسات الاضافية الجديدة.

ومن المؤسف أن ما أتعرض له من حرمان من العمل والرزق ومن التعبير عن الرأى ومن حق النشر فى الوسائل المتاحة للآخرين، وغير ذلك من سوء المعاملة والقتل المدنى الحكومى خارج الأسوار كامتداد للقتل المدنى الحكومى وراء الأسوار، مع تعرضى أيضا لنفس هذا الموقف الشامل (أى القتل المدنى أو الاهدار المدنى العام) من المعارضة الرسمية المكملة للحكومة ومن صحفها ووسائلها للنشر المكملة لصحف ووسائل الحكومة، هو موقف يفرض علىّ بلاشك صعوبات وأعباء ومشاكل كثيرة فى القيام بعملية نشر كتاباتى- ومنها هذه الثلاثية عن الايديولوجية- باستخدام وسائلى الشخصية والعائلية والرفاقية الضعيفة. لكنى على ثقة من أننى سأصل إلى نشرها.

والمهم أنه كان قد حدث فى عام ١٩٧٦ أننى تلقيت بعض «الاشارات» أو «الايحاءات» من بعض المصادر السوفييتية، تفيد بأن الجهات ذات القدرة فى الاتحاد السوفييتى تخطط لاجراء تغييرات بعيدة المدى فى الايديولوجية الماركسية اللينينية، وأنها تستطلع الأفكار المطلوبة بهذا الخصوص. ومن ثم أسرعت إلى كتابة عدة فصول فى نقد الفلسفة الماركسية (نشرتها فى يوليه ١٩٨٩ بعنوان «المبادئ الفلسفية الجديدة»)، ثم بدأت من يونيه ١٩٧٦ فى كتابة الأبواب أو الكتب الثلاثة المذكورة كنقد للفروع الثلاثة الأخرى للايديولوجية الماركسية اللينينية- وهى فروع السياسة والاقتصاد وفلسفة التاريخ. وقد انطلقت فى ذلك كله، من اقتناعى بضرورة وضع النظرية العلمية اللاطبقية الجديدة فى موسكو وبالاستفادة من أنصار موسكو، وليس فى لندن كالماركسية.

* * *

وبخصوص فصول هذا الكتاب الثانى الاقتصادى، كتبتها وجهزت منسوخاتها فى الفترة من ١٥ يوليه ١٩٧٦ حتى نوفمبر ١٩٧٦. ثم أرسلت صورها الكربونية إلى الأستاذ على نجيب (الذى كان محررا اقتصاديا لمجلة «دراسات اشتراكية»)، وإلى الاقتصادى المعروف الدكتور عبدالرازق حسن (وهذا فضلا عن مكتب النائب العام كالمعتاد، حيث كنت أرسل إليه نسخا من كل مرسلاتى، بهدف التسجيل للمستقبل، وليس فقط كوقائع عن استمرار قدراتى العقلية وقدراتى على الكتابة والاتصال والارسال!).

وفى السنوات التالية، لخصت أفكارها وأرسلتها مع دراسات وموضوعات اقتصادية أخرى إلى عديد من المتخصصين فى الاقتصاد، منهم الدكتوران محمد عبدالله وجلال أحمد أمين.

وكان الجميع يتخذون موقف اللامبالاة إزاء مرسلاتى. بل وكان بعضهم يتصورون أن عشرات أو مئات الصفحات التى أكتبها وأرسلها، هى مهربات من وراء ظهر السلطة المتحكمة داخل وخارج مستشفى المجانين!!

وفى عام ١٩٨٩، بعد أن انتهيت من تجهيز كتابى المذكور عن «المبادئ الفلسفية الجديدة» وسلمته إلى المطبعة، بدأت على الفور عملية مراجعة وإعادة كتابة الكتب الثلاثة عن الايديولوجية الجديدة، وإضافة الدراسات التقديمية الجديدة إلى كل منها. وفى هذا الكتاب الاقتصادى، أضفت إلى الفصول الأصلية (وعددها ٩ فصول صغيرة) دراسة تقديمية من ثلاثة فصول كبيرة، على غرار مافعلت فى كتاب الفلسفة وفى كتاب الديمقراطية. وقد كتبت مسودة

هذه الفصول التقديمية الكبيرة فى يونيه / يوليه ١٩٨٩، بعنوان «علم الاقتصاد والاشتراكية».

* * *

فى ختام هذه الكلمة، أرجو من القارئ الكريم أن يسمح لى بملاحظة خاصة.

إننى لست متخصصا فى علم الاقتصاد. لكننى مع ذلك عملت محررا اقتصاديا لصحيفة «المساء» فى الخمسينات، كما توليت تحرير ركن اقتصادى خارجى (بعنوان «الاقتصاد والعالم») فى صحيفة «الجمهورية» فى الستينات. وارتبطت هذه الخبرات العملية بدراسات كثيرة ومستمرة منذ عام ١٩٥٢ للاقتصاد الماركسى وللاقتصاد المصرى وللاقتصاد العالمى وللمطبوعات الاقتصادية عموما. ورغم ذلك كله، فأنا لا أتناول الاقتصاد هنا من زاوية موضوعاته المتخصصة، لكن من زاوية قواعده ومنطلقاته واتجاهاته الفلسفية المنهجية والايديولوجية.

يوليه ١٩٨٩

(١)

الفصول التقديمية للكتاب
علم الاقتصاد والاشتراكية

كل القوانين العلمية من أى نوع، يجب أن تكون موضوعية، أى حتمية وشاملة فى كل مكان وزمان. ولهذا، فقوانين الرأسمالية هى علميا قوانين موضوعية وحتمية شاملة، مثلها مثل قوانين الاشتراكية العقلانية الصحيحة. لكن الأولى تختلف عن الثانية، اختلاف القوانين والميكانيزمات بين ظواهر المرض وظواهر الصحة، أو بين ظواهر غرق السفينة وسقوط الطائرة وظواهر طفو السفينة وطيران الطائرة.

الفصل الأول- علم الاقتصاد

أصل الكلمة

مثل بقية العلوم العقلانية، نجد أن الاقتصاد علم أوروبى، أنشأه الفلاسفة كالمعتاد. بل وكالمعتاد أيضا، نجد بداياته الأولى فى عصر الفلسفة والعلوم العقلانية عند اليونانيين القدماء.

واسم الاقتصاد فى الافرنجية مأخوذ من اليونانية القديمة. وكانت الكلمة اليونانية «أويكونوميا» تعنى تقريبا «تدبير المصالح» Administration des biens، أى تدبير مصالح المنزل أو التدبير المنزلى (ليس بالمعنى الذى ظهر فى اللغة العربية حديثا وارتبط بأعمال المرأة فى المنزل، ولكن بمعنى تدبير «مستلزمات» الحياة المنزلية).

ومع تطور مسئوليات الحكم فى المدن اليونانية القديمة، أخذت هذه الكلمة معنى إضافيا باستخدامها مع صفة «بوليتيكوس» المشتقة من كلمة polis أى المدينة. فأصبح الاسم هو «تدبير مصالح المدينة». وهذا هو أصل اسم «الاقتصاد السياسى» فى اللغات الأوروبية. لكن للأسف أن هذه الترجمة تعبر عن تخلّف المترجمين الأوروبيين الأوائل، وعن عدم التنبه إلى أصول الكلمات وإلى تغير وانحراف معانيها (بل وتعكيسها أحيانا) مع تطور الزمن. ذلك أن كلمة «بوليتيكوس» لم تكن ترادف كلمة «سياسى» politique فى اللغات الحديثة، بل كانت تعبر عن المجتمع أو مسئولية المجتمع الذى كان يتخذ فى اليونان القديمة شكل «المدينة». ولهذا نجد أن بعض المترجمين عن اليونانية واللاتينية يترجمونها بكلمة «مدنى»، بينما المترجمون الأقرب إلى الدقة يترجمونها بكلمة «اجتماعى». والأدق هى كلمة «مجتمعى» communal[1].

ونخلص من ذلك، إلى أن **الأصل الصحيح لاسم «علم الاقتصاد السياسى»، كان يعنى علم تدبير مصالح أو مستلزمات المجتمع**. وهذا تحديد يحتاج إلى اهتمام. فالاختلافات فى معانى الكلمات الأصولية أو الكلمات الاستراتيجية والمفتاحية، ليست مجرد اختلافات فى التعبير اللغوى، لكنها تؤدى عادة إلى اختلافات فى المسار وفى اتجاه التطور، ومن ثم فى نقاط الوصول. ولهذا نجد أن التحريف أو التحوير المشار إليه فى المعنى الأصولى العقلانى لعلم الاقتصاد، أدى- كما لاحظ البعض- إلى أنه اتخذ أولاً اتجاها يشبه اتجاه ما يسمى «علم المالية»، أى البحث فى المصالح المالية الحكومية (= السياسية)! وعندما تخطى إطار المصالح الحكومية، اتجه إلى البحث فى مصالح الثروة عموما- لكن بدون ربطها بمصالح المجتمع وبمستلزمات الوجود الاجتماعى للانسان. ولازال الاقتصاديون حتى العصر الحاضر، يكررون أن

---

(١) هذه الانحرافات عن الدقة، واضحة أيضا فى عبارة شائعة عن أرسطو هى: «الانسان حيوان سياسى»- ويقال «مدنى»، ويقال «اجتماعى»! ولنلاحظ أولا التخليط اللغوى فى كلمة «حيوان» التى تتكرر كثيرا فيما ينسب إلى أرسطو وغيره ممن كتبوا باليونانية واللاتينية، لأن الكلمة القديمة animalis كانت تعنى الحىّ أو الكائن الحىّ animé، بحيث كانت تشمل الحيوان والانسان! ولهذا، فالترجمة الصحيحة لعبارة أرسطو المذكورة هى: «الانسان كائن حىّ مجتمعى»- بمعنى أنه لا يعيش إلا فى مجتمع أو فى جماعة منظمة.

ومن ناحية أخرى، فمن المؤسف أن الاقتصاديين المصريين يشوهون ترجمة كلمة communal. فبعضهم (مثل وهيب مسيحة وأحمد أبو اسماعيل) يترجمونها بكلمة «إجماعية»!!- مع أن «الاجماع» consensus أو unanimity يعبر طبعا عن معنى مختلف تماما! وبعضهم (مثل المحجوب) يترجمونها بكلمة «جماعية»!- وهذه تفيد معنى مختلفا أيضا هو collective أى تجمعى.

كلمة «الاقتصاد السياسى» تعنى «استخدام الاقتصاد كأداة للسياسة»![1] وهذا معنى يختلف طبعا عن معنى استخدامه كأداة لخدمة مصالح المجتمع. ذلك أن هذا المعنى الثانى، يؤدى منطقيا إلى استهداف الاشتراكية، لأن كلمة اشتراكية فى اللغات الأوروبية، لاتعبر- كما ذكرت مرارا وتكرارا- إلا عن معنى «المجتمعية» socialism.

أما فى اللغة العربية، فاسم الاقتصاد مشتق من كلمة «القصد فى النفقة»، بمعنى التوسط أو التنظيم المعتدل، أو ربما أيضا الادخار. وقد كان الأقرب إلى الدقة، استخدام كلمة «التدبير» التى استخدمت فى العصور القديمة والوسطى بمعنى التخطيط. بل وكان الوزير أو المستشار يسمى (فى الأسفار القديمة مثلا) باسم «المدبّر». وعلى كل حال، فيجب أن نتنبه إلى أن كلمة «اقتصاد» فى العربية يمكن أن تعبر حاليا عن معنيين هما: ١- معنى علم الاقتصاد L' économique/ economics (ولاحظ أن الكلمة الفرنسية المذكورة بدأت تختفى من بعض القواميس- ومنها لاروس- بعد الخمسينات!). ٢- معنى الواقع الاقتصادى أو النظام الاقتصادى économie/ economy.

ومن ناحية أخرى، فقد استمروا فى اللغات الأروبية حتى العقود الأولى من هذا القرن، يستخدمون اسم «الاقتصاد المنزلى» économie domestique فى مقابل «علم الاقتصاد» الذى يسمى أيضا باسم «الاقتصاد السياسى» économie politique[2].

تعريف علم الاقتصاد

أول كتاب عرف تاريخيا عن فن الاقتصاد أو تدبير المصالح (أو يكونوميكى)، هو كتاب إكزينوفون Xeniphon (٤٣٠- ٣٥٥ ق.م)، أحد تلاميذ سقراط وأفلاطون. وكان أرسطو (٣٨٤- ٣٢٢ ق.م) يعرّف الاقتصاد فى كتبه عن الأخلاق والسياسة (= المجتمع) بأنه فن إدارة واكتساب الملكية اللازمة للحياة السارة، أى فن تدبير المتعلقات المعيشية المملوكة.

---

(١) مثلا الاقتصادى الأمريكى جورج سول فى كتابه الذى ترجمه الدكتور راشد البراوى عام ١٩٥٣ (تبع مؤسسة فرانكلين) بعنوان «المذاهب الاقتصادية الكبرى». انظر الطبعة الثالثة، ص ٢٦. ويقول المحجوب فى كتابه «الاقتصاد السياسى»، إن صفة «سياسى» تعبر عن «ازدياد تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية»! دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، الجزء الأول، ص ١٠.

(٢) انظر فى ذلك مثلا، البحث التفصيلى المتعمق الذى أوردته عن هذا الموضوع الطبعات السابقة لدائرة= المعارف الفرنسية La Grande Encyclopédie فى مادة «اقتصاد». ويلاحظ أن النسخ القديمة المبددة من دائرتى المعارف الفرنسية والبريطانية، كانت أرقى فى الاتجاه العقلانى من النسخ المعاصرة (خصوصا منذ الستينات والسبعينات) التى اكتسحتها الاتجاهات البرجماتية والاختزالات السطحية ومخططات التدهور اللاعقلى العلمى المعاصر. وهم يبررون ذلك فى تقديهم للطبعات المتأخرة بضرورة التجاوب مع «تغير طرق التفكير فى الاقتصاد والسياسة»، ومع إعادة التفكير» فى الأدب والفنون والفلسفة، الخ! لكن بماذا يبررون تبديد الطبعات السابقة فى مصر؟!

أستأذن القارئ فى أن أسجل هنا ملاحظة خاصة من أجل التاريخ، لتحديد إحدى وقائع موقف النظام العسكرى الذى بدأ فى مصر منذ عام ١٩٥٢ إزاء وسائل الثقافة والمعرفة. فدوائر المعارف الفرنسية والبريطانية Britannica والاسلامية Islamica وماشابهها من أعمال أكاديمية ثقافية راقية ترجع بداياتها إلى القرن الثامن عشر، هى بلاشك أهم وأشمل وسائل الثقافة والعلم والمعرفة. وموادها التى حررها كبار الأساتذة والمفكرين المتخصصين فى موضوعاتهم، تعتبر خلاصات مختصرة لاتجاهات وأفكار وحقائق يحتاج كل منها إلى كتاب أو كتب. وكانت دار الكتب المصرية قد حصلت على نسخة من دائرة المعارف الفرنسية عام ١٩٢٢ ونسخة من دائرة المعارف البريطانية عام ١٩٤٨ ونسخة من دائرة المعارف الاسلامية فى الأربعينات، الخ. لكن فى ظل النظام العسكرى منذ الخمسينات والستينات، أخذوا فى تبديد هذه الثروات التى لا تعوض، بدلا من أن يضيفوا إليها المزيد! =

ويقال إن أول من استعمل اسم «الاقتصاد السياسى» بعد ظلمات العصور الوسطى، هو كاتب فرنسى اسمه أنطوان دى مونكريستيان، جعله عنوانا لكتاب أصدره عام ١٦١٥[١]. ومع ذلك، فان مايسمى «الاتجاه التجارى» (أو بالأحرى «الاتجاه السلعى») الذى ظهر منذ القرن السادس عشر واستمر حتى القرن الثامن عشر، لم يرتبط بهذا الاسم. ونتيجة تقدم الفلسفة والعقلانية ومن ثم العلوم والثقافة التنويرية بعد ديكارت وزملائه الذين أسسوا «أكاديمية العلوم الفرنسية»، ظهر فى فرنسا اتجاه يسمى اتجاه «الاقتصاديين» Les Economistes. وكان هذا الاسم ينبع من موقف إحياء واسترجاع العقلانية اليونانية القديمة- وهو الموقف الذى صنع الحضارة الأوروبية الحديثة. وقد عُرف هذا الاتجاه باسم آخر يعبر عن وجهة نظره الاقتصادية، هو اسم «الفيزيوقراط» أو القائلين بسيادة الطبيعة (ويسمونهم فى اللغة العربية الطبيعيين). ويعتبر مؤسس هذا الاتجاه «الاقتصادى» أو «الفيزيوقراطى»، طبيب لويس الخامس عشر فرنسواكينيه/ كيزناى quesnay (١٦٩٤- ١٧٧٤) الذى وضع ما يسمى «الجدول الاقتصادى»، وكذلك أن تيرجو Turgot (١٧٢٧- ١٧٨١) وزير مالية لويس السادس عشر. وكان الاقتصاد يعبر عندهم عن الانتاج. لكن تأسيس علم الاقتصاد كعلم متكامل يراعى قواعد البحث العقلانى الموضوعى، ينسب إلى أحد المتأثرين بهم وهو الفيلسوف الانجليزى آدم سميث (١٧٢٣- ١٧٩٠) كما سأذكر.

وكان الفيلسوف والمنطقى الفرنسى كونديلك Condillac (١٧١٥- ١٧٨٠) يعرّف الاقتصاد بأنه «فلسفة التجارة» أو «علم التبادلات». أما آدم سميث، فيتضح تعريفه لعلم الاقتصاد من عنوان كتابه المعروف، وهو: «بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم». ولاحظ أنه- بخلاف الاتجاهات السابقة- يتناول هنا أساسا «ثروة الأمة» وليس أساسا ثروة الحكومة أو الدولة. وعلى كل حال، هذا التصور ترك تأثيره فى كثيرين ممن انحرفوا به تدريجيا كالمعتاد،

= وكانت النتيجة أن ضاع حوالى عشرة مجلدات من دائرة المعارف البريطانية، ومجلد على الأقل من دائرة المعارف الفرنسية وإحدى نسخ دائرة المعارف الاسلامية، الخ! وعندما أنشأوا دار كتب مركزية أخرى تبع مايسمى «هيئة الكتاب» فى الثمانينات، أخذوا فيها دائرة المعارف الفرنسية الناقصة المذكورة، بدلا من أن يشتروا نسخا أخرى من الدائرة الفرنسية والدائرة البريطانية- ولو نسختين فقط للدار الجديدة ليتركوا النسخ المبددة للدار القديمة!! ومعنى ذلك أنك إذا أردت أن ترجع إلى بعض المواد فيما تبقّى من مجلدات هاتين الدائرتين اللتين لايمكن تعويضهما، يجب أن تذهب إلى دار الكتب القديمة فى باب الخلق، ثم إلى دار الكتب الجديدة فى الجانب الآخر من القاهرة فى رملة بولاق!! وهذا مجرد مثال لما حدث أيضا لآلاف المراجع والكتب الأخرى البالغة الأهمية، التى ضاعت قبل وأثناء عملية النقل، وتلك التى أسقطت من الفهارس بحجة لخبطات النقل (فأصبحت عمليا فى حكم المفقودة)، وتلك التى استأثرت بها الدار الجديدة التى لا تسمح بالاستعارة الخارجية، الخ الخ! وعلى سبيل المثال فى مجال علم الاقتصاد، لاتوجد فى فهارس دار الكتب بباب الخلق الكتب الاقتصادية الهامة التى أصدرها الدكتوران حسين خلاف وعلى الجريتلى!!

وقد كتبت بخصوص ذلك فيما سمح لى بنشره (مؤقتا!) فى إحدى المجلات فى نوفمبر ١٩٨٨، ثم فى فبراير ١٩٨٩. لكن أتباع الحكومة وأصنام الثقافة الرسمية أو الدجل الثقافى «المعارض» (أى المكمل للدجل الحكومى)، لا يهتمون إلا بما يسمى «ثقافة الطفل» و «ثقافة» الرقص والمسرح والسينماوالقصص، الخ [وأخيرا قبل مثول هذه الصفحات للطبع، أضافوا إلى دار هيئة الكتاب نسخة من دائرة المعارف البريطانية فقط- وللأسف أنها نسخة حديثة لا يمكن أن تعوض نسخة الأربعينات المبددة! وتركوا دار الكتب القديمة ببقايا المجلدات المبددة من دائرة المعارف البريطانية، وبدون دائرة معارف فرنسية أو إسلامية!]. انظر ملحقات هذا الكتاب : الملحق رقم ١ .

(١) الدكتور رفعت المحجوب فى كتابه المذكور. الجزء الأول، ص ٨.

بحيث جعلوا الاقتصاد «علم الثروة» فحسب! ولهذا اقترح البعض تسميته باستخدام كلمة يونانية قديمة كان قد أدانها أرسطو، هي «اصطناع الثروة»، بحيث يصبح باسم -Chrematis tique أى علم اصطناع الثروة!

وقد عرّفه مترجم آدم سميث فى فرنسا جان بابتيست ساى J. B. Say (١٧٦٧- ١٨٣٢) بأنه علم يعالج «الطريقة التى بها تتكون وتتوزع وتُستهلك الثروات». واستمر هذا التعريف بدرجة أو بأخرى فى القرن الماضى التاسع عشر، حيث يقول مثلا ليروا بوليو: «الاقتصاد علم يشمل جميع القوانين الطبيعية العامة التى يجرى عليها إنتاج الثروات وتوزيعها وتداولها واستهلاكها.»

ومن التعريفات الأخرى التى يذكرها أساتذة الاقتصاد المهتمين بتاريخ الاقتصاد وبالتحديد الأصولى والمنهجى لموضوعه[1]، أنه «علم إشباع الحاجات»، وأنه «علم المبادلة»، أو «علم الأثمان»، وأنه «علم النُدرة» أو «علم الاختيار والملاءمة فى الحساب المنفعى»، الخ. والحقيقة أن كل هذه التعريفات تتناول جوانب جزئية معينة من المعنى العقلانى الصحيح لعلم الاقتصاد، ولكنها لاتحدد أهدافه وجوانبه الرئيسية التى كان يعبر عنها **المعنى العقلانى القديم، وهو تدبير مصالح ومستلزمات الحياة للمجتمع**. ولهذا لم يكن غريبا أن يظهر حديثا تقسيم جديد لعلم الاقتصاد، إلى مايسمى الاقتصاد الميكرو أو الأصغر للبحث فى اقتصاديات كل مؤسسة، فى مقابل مايسمى الاقتصاد الماكرو أو الأكبر للبحث فى اقتصاديات المجتمع، بدلا من اعتبار الأول مجرد فرع تطبيقى جزئى لعلم الاقتصاد!

ويقترح أحد الأساتذة تعريفه بأنه «العلم الذى يدرس العلاقات بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة، وما ينشأ عنها من علاقات اجتماعية».[2] والجزء الأول من هذا التعريف صحيح. لكن الجزء الثانى عام وغامض، ولا يحدد أهداف التدبير الاقتصادى وشرط الالتزام المجتمعى. وهو يذكرنا بكلمات أستاذ آخر من الماركسيين السابقين، يقول إن «علم الاقتصاد هو الدراسة النظرية للظواهر المتعلقة بالنشاط الانتاجى للانسان»، وأن «النشاط الانتاجى هو الجهد المنظم الذى يبذله الانسان فى سبيل الحصول على ما يحفظ حياته ويرفع مستوى معيشته والذى يدخل بسببه فى علاقات اجتماعية مع الآخرين».[3] وهنا أيضا نجد نفس الكلام العام الغامض عن «الانتاج» و «العلاقات الاجتماعية»، الذى يعبر عن تصور ماركس عما يسمى «علاقات الانتاج». ذلك أن ماركس فى تخليطاته ذات الشكل «العلمى»، يتحدث عن علاقات الانتاج أو العلاقات الاجتماعية باعتبارها نتيجه أوتوماتيكية لما يسمى أدوات الانتاج وأسلوب الانتاج (ويعنى عنده الأساس الاقتصادى) التى تظهر تلقائيا فى أى نظام، ولا يتحدث عن الانتاج والعلاقات الانتاجية والاجتماعية من حيث القوانين التى يجب

---

(١) للأسف أنه نتيجة التدهور الثقافى المعاصر، وبعد جيل الأساتذة القدامى الذين استمروا حتى الخمسينات (مثل الدكاترة عبدالحكيم الرفاعى وحسين خلاف وعلى الجريتلى)، لم يعد الأساتذة اللاحقين يهتمون بتاريخ أو بفلسفة ومنهجية علم الاقتصاد!! وهذا واضح مثلا فيما كتبه وهيب مسيحة وأحمد أبو اسماعيل عام ١٩٦٢! بل إن الثانىٰ أصدر عام ١٩٧٦ كتابا مكرراً بعنوان «أصول الاقتصاد»، ولايشير بكلمة إلى «الأصول» التاريخية والمنهجية لهذا العلم!! لكن رفعت المحجوب فى كتابه المذكور، اهتم بتخصيص أكثر من خمسين صفحة لهذا الموضوع.

(٢) المحجوب، نفس المرجع ص ٢٢.

(٣) الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله فى كتيب بعنوان «تمهيد لدراسة مبادئ علم الاقتصاد» (عن معهد التخطيط القومى)، ص ١. ويلاحظ أن اسماعيل عبدالله هذا كان ماركسيا ناصريا، ثم أصبح ناصريا متمركسا لا يكتب عن عبدالناصر فى الصحف الحكومية أو اليسارية الناصرية إلا باسم «الزعيم الخالد»!!

أن تفرضها أصول التدبير العقلانى الممكن لمصالح المجتمع. **فهى إذن «علاقات» قد تكون عبودية وقد تكون اشتراكية- لا فرق عنده من الناحية العلمية بين الاثنين!!**

ورغم أن التعريف الماركسى لعلم الاقتصاد (كما نجده عند إنجلز مثلا فى كتابه «ضد دورنج!!)، هو أنه «علم القوانين التى تحكم إنتاج وتبادل الوسائل المادية لبقاء المجتمع البشرى»، إلا أنه لا يعنى بالبقاء المجتمعى هنا البقاء العقلانى الارتقائى العادل السليم! لكنه- كما سنرى عند تناول التصور الماركسى- يعنى بذلك **أىّ بقاء فى ظل أىّ قوانين لأىّ نظام**- تعتبر كلها صحيحة موضوعيا فى إطار ذلك النظام! وهذا يشبه فى الحقيقة تصور ريكاردو عن موضوع علم الاقتصاد، باعتباره «توزيع الثروة بين الطبقات»- بدون أى تحديد طبعا لعدالة أو ظلم (أى لصواب أو خطأ) هذا التوزيع الذى يحدث فعلا! ففى تصور ريكاردو الذى تأثر به ماركس وغيره، أن العلم لا يختص إلا بما هو كائن فقط، بينما الفلسفة هى التى تختص بما يجب أن يكون! وبهذا التصور السفسطائى الشائع (والذى اتخذ بعد ذلك اسم «الوضعية»)، يجب إلغاء علوم وفنون الطب مثلا، لأنها تختص بالصحة والسلامة، ولا تتناول الأمراض **«الفعلية»** إلا باعتبارها أمراضا أو انحرافات تحاول أن تحقق بدلا منها **«ما يجب أن يكون»** من صحة وسلامة!

يقول ريكاردو فى رسالة إلى مالتوس عام ١٨٢٠: «الاقتصاد السياسى فيما ترى، بحث فى طبيعة الثروة وأسبابها. ولكنه فيما أرى بحث فى القوانين التى تحكم توزيع ناتج الصناعة [=الثروة] بين الطبقات التى تسهم فى تكوينه. إننا لا يمكن أن نصل إلى قانون صحيح يحكم حجم الثروة، لكن يمكن أن نصل إلى قانون صحيح يحكم توزيعها... وهذا هو وحده موضوع علم الاقتصاد»!(١) وبتعبير آخر، يقول ريكاردو: «أهم مسألة فى الاقتصاد هى تحديد القوانين المنظمة للتوزيع»!(٢).

التصور الاقتصادى عند أرسطو

يفسر بوليو سبب تأخر ظهور علم الاقتصاد، بأنه «يستلزم وجود نظام أساسه الحرية المدنية [=الاجتماعية]، بل وشئ من الحرية السياسية». والأدق فى ذلك أن نقول إن هذه الشروط لازمة لظهور الظواهر والقوانين الاقتصادية المعروفة نفسها، وليس فقط لظهور العلم الذى يدرس هذه الظواهر والقوانين. وهذا واضح فى أن وقائع الاقتصاد التبادلى، ومن ثم الأفكار الاقتصادية، لم تظهر فى العصور القديمة إلا حيث توفرت ظروف «الديمقراطية» القديمة، أى فى أثينا وغيرها.

وكان إكزينوفون يرى أن أساس الثروة الاقتصادية هو الزراعة. وكان يطالب الدولة بتشجيع الملاحة والتجارة الخارجية والقيام باستخراج الفضة من مناجم تكون تحت الملكية العامة، أى أن تتدخل الدولة لدعم النشاط الاقتصادى. بل واقترح أيضا أن يقوم الأفراد الكثيرون بتكوين شركات مشتركه أومساهمة للقيام بالأعمال التى يعجز عنها الفرد الواحد أو الأفراد القليلون. أما أرسطو، فيتحدثون دائما عن أفكاره «ضد» التجارة واستهداف الربح الاقتصادى.

وقد أشار أرسطو إلى أفكاره الاقتصادية فى كتابيه عن"الأخلاق" و"السياسه" (لكن ماركس يشير أيضا إلى كتاب غير معروف لأرسطو يسمى"عن الجمهورية" De Republica).

وللأسف أن أرسطو كان قد تعرض فى أواخر عهد الاسكندر المقدونى ثم عند موته، لعمليات اضطهاد متزايدة، يقال إنها وصلت إلى درجة قتله بالسم. وطبعا أهدرت كتبه وفقد

---

(١) كتاب المحجوب: الجزء الثانى (دار النهضة العربية ١٩٨٠)، ص ٥.

(٢) الدكتور عبدالحكيم الرفاعى: كتاب «الاقتصاد السياسى»، الجزء الثانى (١٩٣٧)، ص ٣٤٤.

أو تلف بعضها، بينما كتبه الأخرى لم تبدأ عملية البحث عنها وإعادة نسخها إلا نتيجة تدخل شيشرون الرومانى بعد ثلاثة قرون من موته![1] وقد تعرضت أجزاء منها للتغيير وإعادة الكتابة، وربما للتزييف، وذلك بسبب زيادة شهرته ومن ثم التخطيط لاستخدام اسمه وكتبه فى تبرير الأخطاء التى وقع فيها هو، أوتلك المدسوسه عليه فى مختلف المجالات- حتى فى اللاهوت!

وعلى كل حال، لم يعرف عند أرسطو أى كتاب مخصص لموضوع الاقتصاد على غرار الكتاب المعروف عن إكزينوفون. أما الأفكار التى أشار إليها عن هذا الموضوع فى كتبه التى وصلت إلينا، فهى أفكار غير تفصيلية. ومنها مثلا أنه يعتبر الثروة الحقيقية هى الثروة التى تحقق مستلزمات الحياة؟ بينما الأشياء التى لاتخدم الحاجة البشرية أو الاستعمال البشرى لاتعتبر ثروة بالمعنى الصحيح. وهذا تمييز اقتصادى منطقى مفيد (فى مجال الانتاج والاستهلاك) بين الوسائل العقلانية للحياة والوسائل اللاعقلية، وتمييز بين الاعتدال والافراط فى عمليات التملك.

كذلك يقسّم أرسطو أساليب المعيشة إلى ثلاثة أنواع، وهى: أساليب «طبيعية»: مثل الصيد والزراعة وتربية الماشية، ومثل المبادلة التى تستهدف سد الحاجة لا الربح، أى المبادلة الاستهلاكية. وأساليب «غير طبيعية»: وهى تلك الناتجة عن الرغبة فى الربح، مثل الاقراض بالفائدة، والشراء من أجل البيع أى التجارة. وأساليب مختلطة: وهى تلك التى تجمع بين النوعين، أى تستهدف سد حاجة الآخرين والربح لصاحبها، مثل الصناعات الاستخراجية للبيع[2].

والحقيقة أن فهم هذه الأفكار، يحتاج إلى ربطها بالمبادئ العقلانية والأخلاقية عند أرسطو، وبموقفه من رفض المشاعية أو الملكية العامة الشاملة التى كان يطالب بها أفلاطون (نتيجة تأثرة بالنظام الكهنوتى الفرعونى المصرى الذى احتضنه فى فترة هروبه من أثينا)، وربطها أيضا بدفاعه المعروف عن الملكية الفردية للثروة. فهو يهاجم أساسا اعتبار «الربح» أو «تكديس الثروة» هدفا فى حد ذاته. **وهذا يعنى منطقيا أنه لايهاجم مبدأ الربح كوسيلة، ولا يهاجم النشاط الاقتصادى المربح كوسيلة، ولكنه يرى أن أنها يجب أن تخدم هدفا محددا هو توفير مستلزمات الحياة.** لهذا يقول مثلا إن النقود وسيلة نافعة للتبادل. ولكن حين تتحول إلى هدف فى حد ذاته، من خلال عمليات تكديس الأرباح والاقراض بالربا، فانها تعتبر «غير منتجة» (أى غير، مفيدة للحياة الانسانية)، وتعتبر نوعا من «الشذوذ المالى» (أى تنسلخ عن الأهداف الطبيعية للمال)، كما تؤدى إلى اتساع التفاوت بين الثروات[3].

ونفس هذا الرأى يطبقه على نشاط «التجارة»، فيقول إنها يجب أن تستهدف «تبادل السلع وفق ماتقتضيه الشروط الطبيعية»، وإنه من ثم يرفض «التجارة التى تستهدف الربح». **وبتعبير آخر، يرى أن التجارة من أجل الربح شئ «غير طبيعى»، وأن «الطبيعى» هو التجارة من أجل التبادل أى من أجل توفير منافع الناس.** وهذا الرأى، إذا تناولناه ببعض الاستكمال والتدقيق، يعتبر رأيا صحيحا، لا يرفض الملكية الخاصة للثروة ولا يرفض الربح ولا

---

(١) انظر ماذكرته عن هذا الموضوع فى كتاب «المبادئ الفلسفية الجديدة»، ص ١٥٠. هذا ولم أستطع التعرف على الكتاب الذى ينسبه ماركس إلى أرسطو، والذى لم أجد أى إشارة إليه فيما قرأته عن كتب أرسطو- مع ملاحظة أنه يوجد كتاب بهذا الاسم لشيشرون الرومانى الذى أنقذ كتب أرسطو وكتب عنه.

(٢) الرفاعى فى كتابه المذكور، الجزء الأول (١٩٣٦)، ص ٣٠- ٣١.

(٣) كتاب سول المذكور، ص ١٩.

يرفض التجارة ولا يرفض النقود، ولكنه يرفض بالتحديد تحويل هذه الوسائل من خدمة الحياة الانسانية إلى أهداف تستخدم الحياة الانسانية. وهو رأى لايكاد يختلف عن الحكمة القائلة: هل الانسان يأكل ليعيش، أم يعيش ليأكل؟ وفى مجال الاقتصاد، عبر أستاذ الفلسفة المؤرخ الاقتصادى الراديكالي جان سيسموندى فى العصر الحديث عن **هذه المفارقة التى تقلب الوسيلة إلى هدف والهدف إلى وسيلة، فقال: «هل الانسان ملك للثروة، أم الثروة ملك للانسان؟!»**

والخلاصة، أن معظم من كتبوا عن التصورات العقلانية القديمة التى عبر عنها أرسطو، لم يفهموا معناها الصحيح، وخلطوا بين رفض الهدف ورفض الوسيلة، بينما أخطر مشاكل وانحرافات الاقتصاد الحديث ليست إلا نتيجة لتحويل الوسائل إلى أهداف.

وفى كتاب «رأس المال» لكارل ماركس، نجد عدة نصوص اقتصادية هامة لأرسطو(من كتابه «عن الجمهورية» الذى لايمكن الوصول إليه حاليا!)، تؤكدالتحديدات التى أوضحناها. من ذلك مثلا، نص لأرسطو عن التمييز بين نوعين من الاستعمال، هما الاستعمال"الطبيعى"بمعنى الاستعمال المباشر أو الاستهلاكى، والاستعمال «غير الطبيعى» بمعنى الاستعمال غيرالمباشرأو التبادلى. وكلاهما استعمالان نافعان ومقبولان فى رأيه، لكنه يريد بهذا التقابل، التمييز بين استعمال الشئ كهدف، واستعماله كوسيلة لشئ آخر. يقول:

«ذلك أن استعمال شئ يكون استعمالا مزدوجا... أحد الاستعمالين يخص الشئ من حيث هو كذلك، والثانى ليس كذلك. مثل الصندل الذى يمكن أن يلبس، ويمكن أيضا مبادلته. وكلاهما استعمالان للصندل. ذلك أنه حتى هذا الذى يبادل الصندل مقابل نقود أوطعام يحتاج إليه، إنما يستعمل الصندل كصندل، لكن ليس بالطريقة الطبيعية. ذلك أنه لم يصنع من أجل مبادلته.»(١)

وفى نص آخر، يميز أرسطو بين الاستعمال الطبيعى «الممدوح» للنقود كوسيلة للنشاط الاقتصادى الصحيح وهو التبادل، والاستعمال «المكروه» و«المضاد للطبيعة» للنقود كهدف متوالد ذاتيا فى عمليات التخصص الربوى. ولاحظ أنه لم تكن قد ظهرت بعد احتياجات وضرورات ومنافع استعمال النقود كقروض استثمارية أى كرؤوس أموال. لكن وظيفة المرابى القديم كانت استغلال الحاجات الاستهلاكية للمستهلكين الفقراء والمتأزمين، ومن ثم لم تكن القروض تمثل وظيفة إنتاجية. يقول أرسطو:

«حيث أن فن اصطناع الثروة chrematistic هو فن مزدوج، أحد جانبيه ينتمى إلى المتاجرة [بمعنى تجارة الجملةو المضاربة]، والآخر ينتمى إلى فن الاقتصاد economic، والثانى ضرورى وممدوح، بينما الاول يقوم على الدوران المغلق ويعتبر بالعدل مستنكرا (لأنه لايرتكز على الطبيعة ولكن على الخداع المتبادل)، لهذا فان المرابى يكون بالحق الأحق مكروها، لأن النقود ذاتها تكون مصدر مكسبه، ولاتستعمل من أجل الأغراض التى اخترعت من أجلها. ذلك أنها نشأت أصلا من أجل تبادل السلع. لكن الربا يستخرج من النقود مزيدامن النقود. ومن هنا اسمه (وهو توخس أى الربا والنسل)، حيث تكون المولودات شبيهه بمن ولدوها. إنما الربا نقود من نقود. ولهذا، فمن كل أساليب تحصيل الرزق، يعتبر هذا الأسلوب أشدها مضادة للطبيعة.»(٢)

وفى نص ثالث أكثر تفصيلا ووضوحا، يناقش أرسطو الفرق بين فن الاقتصاد وفن اصطناع

---

(١) عن ماركس: Capital، طبعة موسكو الانجليزية ١٩٦٥. المجلد الأول، ص٨٥.

(٢) نفس المرجع، ص ١٦٤-١٦٥. ويلاحظ أن الأقواس العادية ( ) واردة فى نص ماركس. اما الأقواس المعقوفة [ ] التى سأستعملها بعد ذلك، فتعنى اصطلاحيا أن الكلمات التى فى داخلها مضافة إلى النص.

الثروة، ومن ثم الفرق بين الثروة أو الربح كوسيلة وبينه كهدف في حد ذاته. يقول أرسطو (في نص تتخلله بعض تلخيصات ماركس كما سأوضح):

«إن الثروة الحقيقية تتكون من مثل هذه القيم الاستعمالية. ذلك أن كمية الممتلكات من هذا النوع، والتي تستطيع أن تجعل الحياة سارة [ولاحظ أنه تحدث هنا عن المسرة وليس عن اللذة كما تدهور معنى تلك الكلمة بعد ذلك!]، ليست كمية غير محدودة. ورغم ذلك، يوجد أسلوب آخر لتحصيل الأشياء، يمكن أن نعطية بالأفضلية وعن صواب اسم فن اصطناع الثروة Chrematistic. وفي هذه الحالة، يبدو أنه لاتوجد حدود للثروات والممتلكات. إن تجارة التجزئة [أي التجارة المباشرة وليس المتاجرة بالوساطة التي أشار إليها في النص السابق- ويضيف ماركس هنا لأن أرسطو يعتبرها تجارة «القيم الاستعمالية»]، لاتنتمي في طبيعتها إلى فن اصطناع الثروة، لأن المبادلة هنا لاتختص إلا بما هو ضروري لهما (أي للمشتري والبائع).». ويضيف ماركس أن أرسطو يقول إن أصل تجارة التجزئة المباشرة هذه، هو المقايضة، ثم ظهرت ضرورة النقود كوسيلة بسبب اتساع عمليات المقايضة. وهكذا فان اكتشاف النقود أدى إلى تحويل المقايضة إلى تجارة مباشرة. لكن هذه تحولت إلى عكس اتجاهها الأصلي، فانقلبت إلى «فن اصطناع الثروة أو اصطناع النقود».

ولهذا يتميز فن اصطناع الثروة عن فن الاقتصاد، في أنه كما يقول أرسطو:« في حالة اصطناع الثروة يكون الدوران المغلق هو مصدر الثروات. ويبدو أن ذلك يدور حول النقود، لأن النقود تكون هي البداية وهي الغاية لهذا النوع من التبادل. ونتيجة ذلك، فان الثروات من النوع الذي يسعى إليه فن اصطناع الثروة، تكون غير محدودة. تماما مثل أي فن: إذا لم يكن وسيلة إلى غاية ما ولكن كان غاية في حد ذاتة، لا يكون ثمة حد لأهدافه، لأنه يستمرفي السعي إلى الاقتراب أكثر فأكثر من تلك الغاية [التي لا تنتهي]. أما تلك الفنون التي تستخدم وسائل لغاية، فانها لا تكون بدون حدود، لأن الهدف نفسه يفرض عليها حداً. وهكذا، فانه بالنسبة لفن اصطناع الثروة لاتوجد حدود لأهدافه،حيث أن هذه الأهداف تكون هي الثروة المطلقة. لكن فن الاقتصاد وليس فن اصطناع الثروة، يكون له حد... فموضوع الأول هو شئ يختلف عن النقود، بينما موضوع الثاني هو زيادة النقود... وقد خلط بعض الناس بين هذين الشكلين اللذين يتداخلان في بعضهما، مما أدى إلى أن ينظروا إلى حفظ وزيادة النقود إلى مالانهاية باعتباره غاية وهدف فن الاقتصاد!»(١)

تطور التصورات الاقتصادية

لن نتعرض هنا لما يمكن اعتباره تصورات اقتصادية خاصة بمنطقة الشرق الفرعوني (مصر والشام وفارس وماحولها)، لأن الاقتصاد بالمعنى الفني يفترض التبادل السوقي- بل وبواسطة النقود. وفي العصور القديمة المعروفة، لم تكن توجد في تلك المنطقة تقريبا أسواق تبادل، ولكن كانت توجد على الأكثر وفي حالات خاصة مبادلات تجارية خارجية، خصوصا بين بعض القصور الملكية. وحتى عندما بدأت تنتقل إليهم وسيلة النقود بعد فتوحات الاسكندر المقدوني أو بعد ظهور الامبراطورية الرومانية، لم يبدأ استخدامها في المزيد من العمليات التجارية الخارجية وفي بعض الأسواق الداخلية إلا بعد سيطرة الرومان على تلك المنطقة. ذلك أنهم- خصوصا في مصر- كانوا يأخذون بنظام الاستعباد الحكومي الشامل، الذي يفرض العبودية والسخرة على مجموع الشعب، وليس على عدد معين من عبيد المنازل والقصور وأمثالهم ممن كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة في الشرق الفرعوني.

(١) نفس المرجع، ص ١٥٢.

ومن هنا، فان أى تصورات اقتصادية (تبادلية) فى تلك المنطقة فى العصور القديمة، لم تكن إلا جزءاً من التصورات الاقتصادية اليونانية والرومانية، فى العمليات التجارية الخارجية التى كانت تنظمها معاملات اليونان أو الرومان، أو فى الأسواق التى أقامها الرومان لرعاياهم والمتعاملين معهم داخل الامبراطورية. وهذه التقاليد التجارية اليونانية الرومانية، هى التى استمرت فى المنطقة فى العصور الوسطى، قبل ثم بعد الاكتساحات الاسلامية. ذلك أنه بعد اتساع هجرات الاستيطان اليونانية والرومانية فى المنطقة، التى وصلت إلى ذروتها بعد سقوط روما فى القرن الخامس الميلادى ومن ثم زيادة الزحف الأوروبى على الشرق وزيادة التركز الأوروبى فى الشرق، حدثت فيه تطورات ثقافية متزايدة (خصوصا خارج مصر). وهذه التطورات الثقافية التى ازدهرت بشكل خاص فى فارس والشام وبعض مناطق الهند، ارتبطت كالمعتاد بتطورات وازدهارات فى الانتاج السلعى وفى التجارة، كما ارتبطت بزيادة أو توسيع القطاعات الاجتماعية المتوسطة المشتغلة باستثمارات الانتاج أو التجارة، مما أدى بدوره ارتداديا إلى زيادة التنشيط الاقتصادى. ولهذا نجد أن السوق (أجورا agora) فى التقليد اليونانى الرومانى القديم، لم يكن فقط مركزا لحريات التبادل الاقتصادى، بل كان أيضا مركزا لحريات التبادل السياسى والجمعيات العامة السياسية، ولحريات التبادل الثقافى والأدبى.

وإزاء هذه الظروف المتطورة، ظهر الاسلام واكتسح المنطقة. لكن بعد استقرار النظام الاسلامى الجديد، رجعت بعض النشاطات التجارية الداخلية والخارجية. والمهم أنها كانت فى الحقيقة استمراراً للنشاطات والتقاليد التجارية التى نقلها الروم إلى المنطقة (وكلمة الروم هى الاسم العربى لليونانيين والرومان، أى لسكان البلقان وغرب الأناضول وسكان إيطاليا وملحقاتها).

والتصورات الاقتصادية اليونانية الرومانية التى استمرت فى أوروبا فى العصور الوسطى المسيحية (نظريا على الأقل)، لم تكن تختلف كثيرا عن التصورات الأرسطية التى سبق ذكرها. فهى تأخذ بمبادئ تدبير المصالح أو مستلزمات الحياة، ومن ثم تشجع إنتاج وسائل الحياة، وتشجع التجارة المباشرة فى هذه الوسائل، وترفض الربا الاستهلاكى والمضاربات التجارية أو تجارة الجملة والمتاجرات بين التجار، وتطالب بالالتزام بأخلاقيات التجارة والاقراض. وكان القديس توما الأكوينى (١٢٢٥-١٢٧٤) يطبق على المزارع الاقطاعية نظرية أرسطو عن ضرورة العدل الاقتصادى فى توزيع المنتجات فى البيت على أساس الحق المتعارف عليه لكل شخص وفقا لمركزه (وهذه هى عدالة توزيع الدخل)، ويطبق على المعاملات التبادلية نظرية أرسطو عن ضرورة العدل الاقتصادى فى تبادل السلع أو الخدمات على أساس التساوى بينها فى القيمة (وهذه هى عدالة الثمن). لكن بديهى أن التحكم التعسفى لأصحاب الاقطاعيات العسكريين أو الكنسيين، كان يحصر تطبيق مثل هذه التصورات التبادلية فى أضيق نطاق (إن أمكن تطبيقها أصلا)، وكان يخضع معظم مجالات الانتاج والاستهلاك والدخل لنظام الاستعباد الشامل.

ومن ناحية أخرى، ورغم اشتراك الكنيسة وكبار رجال الكنيسة فى ملكية الاقطاعيات وفى تكديس الذهب والثروات، فان نصوص المسيحية وترويجاتها الشعبية كانت ترفض الملكية الفردية، وتؤكد أنها لم تظهر إلا بعد سقوط الانسان من الجنة ذات النعيم الوافر المتاح على المشاع! ومن ثم كانت تتمسك بالمثل الأعلى الذى عبر عنه المسيح فى «الإنجيل» والقديس بولس فى «أعمال الرسل» وغيرهما، وهو «اشتراكية الأموال/ الملكيات»[1] La communauté des biens وضرورة تخلص الغنى من ثروته والتبرع بها للفقراء لكى يرضى عنه الله،

(١) هذه الاشارة / تعبر عن استعمال المرادفات أو البدائل والأصول اللغوية المماثلة، من حيث الجانب التعبيرى فقط. فهى تعنى إضافة مرادف أو بديل مماثل أو أصل لغوى للكلمة، وذلك لأن استعمال حرف «و» أو حرف «أو» هنا قد يعطى معنى غير مقصود.

لأن دخول الغنيّ إلى الجنة مثل دخول الجمل من ثقب الابرة، الخ! وحتى فى بداية العصر الحديث كما سنرى، ظهرت مذاهب وحركات مسيحية سلفية تطالب بالمساواة المطلقة وتوزيع الثروات!

وبغض النظر عن اختلاف التصورات والمنظورات الاقتصادية العلمانية القديمة التى استمرت بدرجة أو أخرى- نظريا أو فولكلوريا- خلال العصور الوسطى أيضا (وحتى داخل التصورات الدينية)، فقد كانت ترتكز على مبادئ فلسفية أو إيديولوجية عامة واحدة. ومن أهم هذه المبادئ، **أن الاقتصاد فن أو علم يخدم حياة مجموعة أو جماعة أو مجتمع (أي الأسرة أو المدينة أو الدولة)، وأنه يجب أن يرتبط بهذا الهدف ولا يتخطاه. ومن ذلك أيضا أن الاقتصاد جزء من القوانين الأخلاقية وقوانين العدالة، يستهدف خير الجماعة ويلتزم بالعدالة (وليس بالمساواة!) فى التوزيع بين الصغير والكبير بمقتضى «حق» كلٍّ منهما، وبالعدالة (وليس بالمساواة!) فى تبادل السلع (بمقتضى قيمة كل منها).**

ويرى سول مثلا أن الاقتصاد عند القدماء لم يكن يتناول وصف ظواهر وقوانين اقتصادية يعتبرها «قوانين طبيعية»، ولكنه كان بمثابة «مذهب أخلاقى ومدنى» [= اجتماعى](1). والجزء الأول من هذا الرأى غير صحيح، ويعبر عن الفصل التعسفى الشائع بين «ماهو كائن» و «مايجب أن يكون». فالمسألة هى أنه لم تكن توجد فى الواقع الفعلى فى العصور القديمة ظواهر وقوانين اقتصادية واسعة بالمعنى المعروف حاليا. ومع ذلك، **فقد كان الفلاسفة القدامى يتناولون ويحددون «ما هو كائن» من وسائل وإمكانيات فعلية وحاجات أو استخدامات فعلية فى اقتصاديات المنزل أو المدينة، لتدبير «ما يجب أن يكون» واقعيا من إنتاج أمثل واستهلاك أمثل فى حياة أمثل.**

الاقتصاد كما يجب أن يكون

يقول سول فى ملاحظته المذكورة، إن من «الأفكار القديمة» التى أخذها علم الاقتصاد المعاصر عن التفكير الاقتصادى القديم، أنه «يجب على علم الاقتصاد أن يظل على علاقة بالعدالة والقوانين الأخلاقية— وإنه ليفعل ذلك»!! ونفس المعنى يعبر عنه كاتب مادة «الاقتصاد» فى طبعة الأربعينات من دائرة المعارف البريطانية، فيقول فى ختام بحثة: «ومع ذلك، فان علم الاقتصاد يبقى علما مجتمعيا communal أو سياسيا»!(2) وفى الطبعات القديمة أيضا من دائرة المعارف الفرنسية (١٩٢٢)، يؤكدون على أن علم الاقتصاد «فرع من علم الاجتماع» وأنه «أحد العلوم الأخلاقية». وفى أحد الكتب الاقتصادية التقليدية القديمة الصادرة فى أواخر القرن الماضى، يقول المؤلف إن الاقتصاد لايمكن أن ينفصل عن الأخلاق، وإن «كرائم الصفات تعتبر مزايا اقتصادية»، و «مكارم الأخلاق تعتبر فضائل اقتصادية».(3)

وهذه النظرة الفلسفية الأخلاقية الاجتماعية إلى علم الاقتصاد، كانت أوضح كثيرا لدى عديد من علماء الاقتصاد الأوائل ذوى الاتجاهات العقلانية الانسانية الذين ظهروا منذ القرن الثامن عشر (بما فيهم آدم سميث نفسه رغم اتجاهه السلبى). وأوضح هؤلاء، جيريمى بنتام (١٧٤٨- ١٨٣٢)، وليونارد سيسموندى (١٧٧٣- ١٨٤٢)، وجون ستيوارت ميل (١٨٠٦- ١٨٧٣). وهذا فضلا عن علماء الاقتصاد «الاشتراكيين» الذين لم يصلوا إلى

---

(١) كتاب سول المذكور، ص ٢٥.

(٢) اتضح من الاطلاع على طبعات الستينات، أنهم عدلوا هذه العبارة فحذفوا الكلمة الواردة بالانجليزية!

(٣) هذا الكتاب القديم هو «الموجز فى علم الاقتصاد» تأليف بول ليروا بوليو. وقد صدرت ترجمته العربية عن مطبعة المعارف فى ثلاثة أجزاء عام ١٩١٣- ترجمة الشاعرين المعروفين حافظ ابراهيم وخليل مطران، بتكليف من وزير المعارف!

درجة المطالبة بالغاء الملكية الخاصة للوسائل الاقتصادية. وسوف نتناول بعد ذلك أفكار هؤلاء الاقتصاديين الراد يكاليين أو الاشتراكيين الأوائل. لكن الذى يهمنا الآن، هو أن نشير إلى أن مخططات أجهزة صناعة التدهور واللاعقل الشامل، التى استهدفت إزالة آثار عصر النهضة والتنوير، أى إزالة العقلانية الانسانية تدريجيا، نجحت فى فرض التدهور التدريجى الشامل على النظم والعلاقات الاجتماعية، وعلى الظواهر والعلاقات والاتجاهات الاقتصادية، وعلى المبادئ العقلانية المنطقية للعلوم والثقافة. وبذلك استمر تدهور الواقع الاقتصادى واتجاهه لاعقليا، بالتكامل مع استمرار التدهور واللاعقل فى اتجاهات ونظريات وتصورات علم الاقتصاد كعلم.

وعلى عكس ما يقول سول وأمثاله من الأساتذه القدامى المتأثرين بتراث القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أو المتأثرين بشعارات النفاق والدجل الاجتماعى (التى كانت أكثر انتشارا فى الاقتصاد البرجوازى قبل أن تقفز صراحة إلى الشعارات الاشتراكية المضللة بعد ظهور المذاهب المعاصرة للاشتراكية الحكومية المزيفة)، كانت نتيجة التدهور المذكور هى ابتعاد ثم انفصال علم الاقتصاد البرجوازى عن الاطار الأخلاقى الاجتماعى الذى يجب أن يحدد وسائله وأهدافه وموضوعاته. وهذا واضح فى التعريفات البرجوازية لعلم الاقتصاد التى تناولناها فى بداية هذا الحديث.

وباختصار، يمكن أن نقول إن ماكان يحذر منه أرسطو على أساس مبادئ العقلانية والمنطق والأخلاق، هو الذى حدث ويحدث اليوم. فقد تحول الواقع الاقتصادى البرجوازى إلى نظام لاصطناع الثروات، وتحول علم الاقتصاد إلى العلم المختص باصطناع الثروات Chrematis-tics!

هذا ما أشار إليه مثلا منذ القرن الماضى سيسموندى وبنتام. وجيريمى بنتام هو فيلسوف أخلاقى اجتماعى إنجليزى، كان من شركاء الاشتراكى الانجليزى روبرت أوين فى مصنعه الاستثمارى الانسانى النموذجى. وهو فى فلسفة الأديان من أنصار مايسمى «الدين الطبيعى» أو «التأليه الطبيعى» (وهذا قد يكون أحيانا نوعا من التمويه الاضطرارى على الالحاد)، بينما هو فى الفلسفة الأخلاقية من أنصار مايسمى «مذهب المنفعة» Utilitarianism. والترجمة الصحيحة لهذا الاسم هى: «مذهب الأخلاق النافعة». ذلك أنه ليس المقصود بكلمة «المنفعة» هنا المعنى النفعى الانتهازى الذى ارتبط بعد ذلك بالأطماع الاقتصادية، ولكن المقصود أن المرجع أو المصدر أو المنطلق أو الباعث فى تحديد القيم الأخلاقية والتفكير الأخلاقى يجب أن يكون تحقيق الفائدة للانسان ودفع الضرر عنه. وبنتام هو أول من صاغ مبادئ هذا المذهب، الذى كان يدعو إليه فى القرن السابق عليه (أى القرن الثامن عشر) بريستلى Priestly وفرنسيس هتشيسون Hutcheson أستاذ آدم سميث. وأهم المبادئ التى دعا إليها بنتام فى مذهب الأخلاق النافعة أو الأخلاق التى تفيد الانسان، هو: «أكثر الخير لأكبر عدد»، أو «أكبر سعادة لأكبر عدد». وبناء على ذلك، اقترح ما يسمى «حساب الارضاء أو المسرة» Hedonistic calculus (وتترجم خطأ حساب اللذة!).[1]

---

(١) لاحظ أن كلمة plaisir (من الأصل اللاتينى placere أى satisfaire، tro uver agréable)، تعنى أصلا- وخصوصا فى مثل هذه السياقات الفلسفية- معنى الارضاء أو المسرة. ولايزال هذا المعنى باقيا فى كلمة plaire / please . ونفس الشئ يقال أيضا عن الكلمة اليونانية «هيدونى» التى اشتقت منها كلمة Hedonism. وهذا واضح تماما فى أى دراسة مقارنة فى تاريخ الفلسفة، وليس فقط فى التحليل الفيلولوجى. لكن للأسف- وكالمعتاد- نجد أن تراكم التدهور والتسفيل اللغوى والثقافى والتفكيرى،أدى إلى تشويه وتحريف معنى هذه الكلمة فى اللغات الأوروبية (ثم فى اللغات الناقلة عنها)، بحيث أصبحت تعنى «اللذة» délice ! وهذا التدهور والتسفيل الذى شمل الفلسفة، بما فى ذلك مذهب الأخلاق النافعة، انتقل =

وبتطبيق أفكاره الفلسفية الأخلاقية على الاقتصاد، طالب بالتوزيع الأعدل للثروة. ونقد آدم سميث، الذى كان متأثرا بمذهب الأخلاق النافعة (لكنه تصور أنها يمكن أن تتحقق تلقائيا!). فاتهمه بأنه يترك منافع أو مصالح الناس «للطبيعة» (يقصد للواقع التلقائى) وفى انتظار «كرم الطبيعة» التى لاتهتم حقا بالانسان! ومن ثم قال إنه «يجب استخدام العقل للكشف عن أفضل سياسة تصل بنا إلى الهدف المنشود»، وإن «علم الاقتصاد ليس مجرد علم يختص بتحليل ماهو كائن، لكنه فن يتصل بتشكيل شئون البشر». وموقف هذا الفيلسوف الأخلاقى بنتام من علم الاقتصاد، يشبه موقف أستاذ الفلسفة والمؤرخ والاقتصادى المعاصر له ليونارد سيسموندى، الذى كان يطالب بضرورة تدخل الدولة فى الاقتصاد «لحماية القيم الانسانية».

إن المعنى العقلانى الأصلى للاقتصاد، هو أنه خبرة أو فن تدبير وسائل الحياة للجماعة والفرد. ومثل هذه الخبرة وجدت لدى المسئولين عن حياة الجماعات البدائية. ثم وجدت على شكل فن وتصورات أرقى نسبيا وأكثر تعقيدا نسبيا فى مختلف الجماعات أو المجتمعات المتحضرة نسبيا فى العصور القديمة والوسطى. وهذا الفن وتصوراته كان يتقدم فى العصور القديمة، وفق درجة توفر أو تقدم العقلانية والديمقراطية. ثم زاد تقدمه وتحول إلى علم وفن علمى، مع ظهور العقلانيه العلمية الحديثة والديمقراطية الحديثة والاعتراف بالحقوق الاقتصادية للجميع، ومن ثم اتساع الاستثمارات ووسائل الانتاج والاستهلاك والأسواق، الخ. وبذلك أصبح الاقتصاد فى عصر الحضارة العقلانية الحديثة هو بحث أو علم وفن تدبير وسائل الحياة للمجتمع وللفرد، على أساس تحديد القيمة التبادلية اجتماعيا لوسائل الحياة هذه.

وهكذا فان الاقتصاد بالمعنى الخاص- كواقع وكعلم- يرتبط بالتبادل الاجتماعى للسلع، بحيث يمكن أن نقول إن مثل هذا الاقتصاد لايوجد فى ظروف التدبير الطبيعى غير التبادلى لوسائل الحياة فى الجماعات البدائية المشاعية أو شبه المشاعية، ولايوجد فى ظروف التدبير العلمى التكنولوجى غير التبادلى لوسائل الحياة فى المرحلة العليا المتصورة للوفرة الشيوعية وانحصار عدد سكان الأرض، ولايوجد إلا جزئيا فى ظروف مجتمعات العصور القديمة والوسطى. فالفرق هنا بين الاقتصاد بالمعنى العام والاقتصاد بالمعنى الخاص، هو فرق يتعلق بدرجة اتساع ظاهرة قوانين تحديد القيمة التبادلية أى السوقية. فهذا إذن مجرد جانب شرطى من جوانب الواقع الاقتصادى والعلم الاقتصادى، فى ظروف الندرة أو انعدام الوفرة بالنسبة لوسائل الحياة- سواء فى ظل نظم التبادل الواسع أو فى ظل نظم الاستعباد والسخرة والتحديد الاستبدادى أو الطاغوتى لقيم العمل ووسائل الحياة.

ومع ذلك، فان هذا لا يعنى أن الواقع الاقتصادى العقلانى السليم والعلم الاقتصادى العقلانى الصحيح، يفقدان الاطار الأصلى المذكور وهو واجب تدبير وسائل الحياة للمجتمع وللفرد، أو ينسلخان عن أهداف الخير والمنفعة العقلانية والقيم الانسانية. وهذا لا يعنى كما يتصور الاقتصاديون البرجوازيون أن يصبح معنى الواقع الاقتصادى أو معنى العلم الاقتصادى، هو واقع أو علم اصطناع الثروة، أو تحصيل أقصى كسب مالى ممكن من نشاطات استخدام التبادل الاجتماعى، على زعم أن علم الاقتصاد هو «علم الندرة» أو «علم المبادلة» أو «علم الأثمان» أو «علم الثروة»، الخ. لكن الصحيح، أنه يجب أن يدرس ويحدد الوقائع

=طبعا إلى علم الاقتصاد الذى أسسه أحد أنصار هذا المذهب (وهو آدم سميث)، والذى استخدم فيه اصطلاحات المسرة والمنفعة والاستعمال وغيرها من اصطلاحات استخدمها فى الأصل أرسطو وتلاميذه، ومن ثم ظهرت التصورات الاقتصادية المتدهورة التى سنتحدث عنها.

الكائنة فعلا من أجل أن يحدد ويخطط عمليات تغيير الواقع، التزاما باطاره الأصلى وباتجاهه وأهدافه وموضوعاته العقلانية الانسانية، وهى تدبير وسائل الحياة الارتقائية للانسان.

إن الاقتصاديين يقولون مثلا عن الوسائل المتوفرة للحياة- كالهواء وكالماء فى حالات معينة- إنها أشياء «غير اقتصادية»، لأن «الندرة هى أساس الظاهرة الاقتصادية والشرط الأساسى للاقتصاد السياسى»، ولأن الأشياء «الاقتصادية» هى «الأشياء النافعة التى تكون محدودة الكمية بالنسبة للحاجات البشرية، ومن ثم تكون لها قيمة مبادلة أى ثمن».[1] وهذا صحيح عن وسائل الاقتصاد بالمعنى الخاص المذكور، وهو الاقتصاد التبادلى كواقع أو كعلم. لكنه غير صحيح، بل ويعطى إيحاءات وتصورات منحرفة، من حيث قواعد الاقتصاد بالمعنى العام، أى اقتصاد وسائل الحياة السليمة الارتقائية (لأن الحياة لاتعنى مجرد البقاء الحيوانى). **فيجب على الاقتصاد كعلم عقلانى إنسانى عام، أن يبحث أيضا المشاكل والحلول المتعلقة بالوسائل المتوفرة للحياة، بمافيها الهواء والماء والثروة الحيوانية والنباتية الطبيعية.**

بل إن هذا ماحدث فعلا فى فرع علمى جديد يسمى «علم البيئة» Ecology. هذا الفرع العلمى لم ينشأ أصلا إلا نتيجة قصور وإهمال علم الاقتصاد التقليدى، وكنوع من الادانة للاتجاه الاقتصادى التقليدى الذى استغرق (بضم التاء) وتاه فى الوقائع الفعلية المباشرة لظواهر إنتاج واستهلاك القيم التبادلية، فانفصل وانسلخ عن أهداف حماية الحياة السليمة الارتقائية والمحافظة على ثروات وإمكانيات الطبيعة من أجل المستقبل. وهاهم علماء البيئة يحاولون اليوم أن يربطوا «قيم» البيئة بـ «قيم» الاقتصاد، للوصول إلى مايسمى «تقدير التأثير البيئى» Environmental Impact Assessment، ومايسمى «تحليل التكلفة والفائدة» Cost- Benefit Analysis، ومايسمى «ترتيب الوزن الاقتصادى» economic ranking، و «التقييم الكمى للتأثير البيئى»، الخ.[2] وواضح من موضوعات ومنهج وأهداف هذا العلم، وارتباطه بمشاكل الصناعة وعمليات تحصيل الثروات ووسائل الحياة، وارتباطه بالتقييمات الاقتصادية، **أنه يجب أن يكون فرعا من فروع علم الاقتصاد بالمعنى الصحيح، وأنه يجب أن يحدد التقييمات الاقتصادية البيئية على أساس قيم ومستلزمات الحياة السليمة الارتقائية للانسان، وليس على أساس قيم وأسعار السوق البرجوازية.**

بهذا المنظور وفى هذا الاتجاه، يجب تحديد معانى المنفعة والقيمة والعمل والانتاج والثروة، الخ.

المنتج بالمعنى السوقى

بعض الاقتصاديين يتحدثون عن صفة «الانتاجى» أو «المنتج» (بكسر التاء) productive وصفة «غير الانتاجى» أو «غير المنتج»، بالمعنى الاقتصادى الخاص، أى بمعنى المنتج للربح أو للسلع السوقية وغير المنتج للربح أو للسلع السوقية. بل وبعضهم يعتبرون أن «الأعمال غير المنتجة التى لا تخلق منفعة اقتصادية» ليست فقط أى أعمال لاتنتج ربحا أو سلعا سوقية، لكنها أيضا الأعمال العبثية اللاعقلية أو الفاشلة الخاطئة- لافرق بين النوعين![3] لكن بعض الاقتصاديين الآخرين المتأثرين بالاتجاهات الاشتراكية، ينظرون إلى صفة «المنتج» بمعنى

---

(١) انظر مثلا المحجوب فى كتابه المذكور، الجزء الأول، ص ٨٥. ويلاحظ أن المؤلف نفسه رفض قبل ذلك (الجزء الأول ص ١٧- ١٨) ربط الاقتصاد بشرط التبادل، لأن هذا يستبعد الكثير من النظم والعصور من مجال الاقتصاد!

(٢) انظر فى ذلك مثلا كتاب Guidelines to Environmental Impact Assessment الذى أصدره برنامج الأمم المتحدة عام ١٩٨٥.

(٣) مثلا كتاب «مبادئ التحليل الاقتصادى» لوهيب مسيحة وأحمد أبو اسماعيل (دار النهضة العربية ١٩٦٢)، ص ٦-٧، وص ١٨٤.

«المنتج بالنسبة للمجتمع». وبهذا المعنى، يرون أن تشغيل مصنع كحول مثلا فى إنتاج الوسائل الطبية، هو «أكثر إنتاجية» للمجتمع من تشغيله فى إنتاج خمور؛ كما أن بيع اللبن المخصص للأطفال بسعر مخفض، هو «أكثر إنتاجية» للمجتمع من بيعه للقادرين على دفع سعر أعلى.[1]

وبالمنظور البرجوازى الأول الذى يجعل السوق هو معيار ومقياس الانتاجية (حتى لوكان الشئ باعترافهم غير منتج موضوعيا)، وهو معيار ومقياس المنفعة (حتى لوكان الشئ باعترافهم غير نافع موضوعيا)، يطالب الاقتصادى البرجوازى الذى يتحدثون عنه كثيرا اللورد جون كينز بزيادة دخول الطبقات الفقيرة. لماذا وفى أى اتجاه؟ لزيادة قدرات الاستهلاك فى السوق الرأسمالية، أى فى اتجاه زيادة الاستهلاك الرأسمالى، وليس بناء على تحديدات اقتصادية واجتماعية عادلة، أى ليس بناء على الشروط العقلانية الصحيحة للانتاجية الانسانية فرديا واجتماعيا- بما فى ذلك إنتاجية الاستهلاك. ومن المفارقات التى تكشف مدى جهالة ولاعقلانية اللورد المذكور، أنه يبرر نظريته فى هذا الموضوع بما كان يفعله كهنة وزبانية الطاغوت الفرعونى، الذى كانت فولكلوريات العصور القديمة والوسطى تضرب به الأمثال فى الرهبوت وفى الظلم والاستعباد واللاعقل![2]

بهذه الذهنية الفرعونية اللاعقلية، يطالب كينز الحكومة بطرح استثمارات حكومية (تستخدم بالضرورة طريقة العجز فى الميزانية)، ولو لمجرد «تكليف العمال بحفر خنادق وردمها ثانية، على غرار ما فعل قدماء المصريين فى حل مشكلة البطالة»!! (أى بطريقة اللامعقول فى أسطورة سيزيف!). كذلك يرى أيضا أن: «زيادة ثروة مصر فى عهد الفراعنة [!؟] ترجع إلى اهتمامها فى ذلك العهد باقامة الأهرامات وما إلى ذلك. فقد أدى هذا إلى القضاء على البطالة. صحيح أن من الخطأ الذى لاينطوى على أى تفكير أو تعقّل أن نقوم ببعض الأعمال غير النافعة. لكن القيام بمثل هذه الأعمال غير النافعة، أفضل من السكون واللاعمل، ومن ثم استمرار البطالة»!![3]

لكن كهنة وزبانية الطاغوت الفرعونى، لم يكونوا يستهدفون حل ما يسمى «مشكلة البطالة»، لأنه لم يكن يوجد فى مصر الفرعونية مشاكل اقتصادية أو اجتماعية من هذا النوع!! إنما كانوا يقصدون تحطيم وقهر وترويض أو إبادة بقايا الشعوب البحراوية المستنيرة نسبيا، التى كانوا قد فرضوا عليها الاخضاع والاذلال من الشعوب الجنوبية السوداء، وفرضوا عليها نظام الفرعونية الكهنوتية بعد نجاح الملك مينا/ نارمر فى اكتساح شمال مصر. **وهذا ما يعبر عنه تمثال أبو الهول، الذى يرمز إلى عملية تنكيس أو تسجيد الانسان المستأسد، وتحويله بالهول والرعب (أو عذاب الهون) إلى كلب منكوس أى منبطح أرضا!**[4] فالمسألة

(١) المحجوب، الجزء الأول، ص . ٤٥.

(٢) اسم «رهبوت» أو «رَهَب» Rahab، هو أحد أسماء مصر القديمة التى بقيت مثلا فى بعض الرواسب الواردة فى أسفار «العهد القديم» (انظر أشعيا ٩/٥١ فى مختلف النسخ بالمقارنه بالنسخة الفرنسية التى صدرت طبعتها الأولى عام ١٩١٠). وهذا هو نفس معنى أسماء «خوفو» و «أبو الهول» أو «الهون»، وغيرها فى اللغات الشرقية القديمة. أما اسم «دار العبودية» أو «دار الأسر» (الذى هو أصل مسرا وإسرإيل ومصر)، فنجده كثيرا فى سفر الخروج وغيره من الأسفار الأولى. وفى اللغات الشرقية القديمة (ومنها العربية)، كانت كلمة فرعون وفرعنة وتفرعن تعبر عن ذروة الاستبداد والظلم والطغيان. وفى القرآن والحديث مثلا، نجد عبارة فولكلورية قديمة هى «الجبت والطاغوت».

(٣) أنظر فى ذلك كتاب «مبادئ التحليل الاقتصادى» المذكور (ص ٧٣٤ ـ ٧٣٥)، وكتاب «أصول الاقتصاد» لأحمد أبو اسماعيل (ص ٦٤٧- ٦٤٨)، وكتاب المحجوب، الجزء الأول (ص ٤١٨- ٤١٩).

(٤) لاحظ فى ذلك وحدة الأصل بين كلمة «كنيس» العبرية والشرقية، وكلمة Kunos اليونانية وCanis اللاتينية ومعناها كلب.

ليست فقط أنهم بأعمال السخرة الشاقة هذه التى تخللتها المجازر وعذاب الهون والرهبوت، كانوا يستهدفون فرض التعبيد اللاعقلى وقداسات الرعب واللاتفكير واللاكلام على بقايا تلك الشعوب المتمردة أو الساخطة فى فترات الفراغ من السخرة الزراعية فى فصل الفيضان، بل المسألة أيضا وأساسا أنهم كانوا يمارسون التشغيل العبودى الدموى فى هذه العمليات بدون أى هدف أو مكسب عام أوخاص، ولكن فقط للتحطيم والاستنزاف وتصفية العقل! أى بالطريقة التى عبرت عنها أسطورة سيزيف وغيرها من الأساطير اليونانية التى كانت أصولها تصف أهوال وفظائع وعذابات الاستعباد الجماعى المصرى، والتى تناقلتها الجماعات البحراوية المهاجرة من مصر إلى الشام ثم إلى اليونان وغيرها (فرارا من المطاردات الكهنوتية المتلاحقة)، ثم وصلت بقاياها فولكلوريا إلى التراث القديم.[1] ولهذا توقف بناء الأهرامات بعد عصر الدولة القديمة وتصفية قدرات الجماعات ذات الأصل البحراوى الأبيض، بينما قام بقاياهم بعد عصر الأهرامات باشاعة الفوضى الشاملة والانهيار الشامل فى البلاد- خصوصا منذ عهد الأسرة السادسة!

فكيف يمكن أن نعتبر نماذج القهر والتحطيم واللاعقل وسائل للاقتصاد السليم؟! وكيف نعتبر نظام السخرة العبودية الكهنوتية المعادية للعقل حلا لمشكلة البطالة؟! ثم أين هو الغنى المزعوم لمصر القديمة التى كانت الغالبية العظمى من سكانها- كما هو معروف فى التاريخ القديم- حفاة شبه عرايا، وعبيداً جماعيين يتسولون أو يحصلون على الكفاف؟! هل تكديس الذهب والفضة فى المقابر والمعابد والقصور هو معيار الثراء فى تصورات كينز؟! وهل زيادة الأرباح الرأسمالية وإنقاذ الرأسماليين من الأزمات وتوسيع الاستهلاك ولوبطريقة عجز الميزانية، يمكن أن تعتبر أهدافا اقتصادية بالمعنى الذى يخدم منافع أو مصالح المجتمع والفرد؟!

ثم لنتأمل أيضا كلمة «منفعة» و «منافع» التى ابتذلها الاقتصاديون البرجوازيون وفرضوا التدهور والتسفيل والتشويه على معناها الفلسفى واللغوى الصحيح.

المنفعة والمنافع

إن هؤلاء الذين بدأوا استخدام هذه الكلمات فى انجلترا أو فى فرنسا (وخصوصا آدم

---

(١) لاحظ أن كلمة «إيونيا» و «يونان» ترجع إلى جذر «نون» بمعنى بحر، أى تعبر عن نفس معنى «البحراوى» الذى نجده أيضا فى كلمة «غريق». وهذا بغض النظر هنا عن الفرق بين الأصل الأقدم وهو «إيونيا» الذى اشتقت منه الكلمة العربية «يونان»، وبين كلمة «غريق» Greek التى ظهرت فى عصر لاحق لتجمع بين الايونيين الأقدم (فى أثينا مثلا) وبين الدوريانيين الجدد (فى اسبرطه مثلا وغيرها من المستوطنات المصنوعة فرعونيا). وفى التاريخ الحقيقى السابق على التاريخ الذى وصلت تسجيلاته، أى التاريخ المطموس بالتزييف أو التجهيل الكهنوتى، كانت مثل هذه الكلمات تعبر عن بحراوية الشعوب البيضاء فى شمال مصر ثم الجماعات المهاجرة منها، وعن أجيالهم المولدة مع شعوب الشام واليونان وغيرها من شعوب سواحل البحر الأبيض، ثم أقاصى الشرق والغرب والشمال. ومايقال عن سفينة نوح (نوا / نون)، وعن حوت أى سفينة يونس (واسمه فى الأسفار القديمة «يونان» Jonas)، أو عن خروج وهجرات وتشتيتات اليهود، إنما يرجع أصله التاريخى الصحيح إلى هجرات تلك الجماعات البحراوية التى كانت ذات تراث عقلانى تعرضت بسببه للمطاردات الشرسة المستمرة. والأصل المذكور واضح فى اسم النبى العبرى الأقدم «عُزير» (بضم العين) الذى هو أوزير (أوزيريس) حاكم شمال مصر قبل مينا. وقد ارتبطت تلك الجماعات العقلانية المهاجرة ببعض الأسماء المفتاحية، مثل اسم أطلا أو أطلنطا، أى ميناء سكندار (دار السكن) أو دار السلام أو سوف/صوفيا (= الحكمة)، وغير ذلك من مرادفات وتحويرات يمكن أن يكشفها التحليل العقلانى للتاريخ القديم والتحليل الفلسفى اللغوى التاريخى للنصوص والتراثات والفلكلوريات القديمة.

سميث)، كانوا متخصصين في الفلسفة، وأخذوها عن تصورات أرسطو الاقتصادية. ثم إن آدم سميث بالذات، كان فيلسوفا أخلاقيا وأستاذا للمنطق والأخلاق ومن المتأثرين بمذهب الأخلاق النافعة utilitarianism (التى تترجم باسم مذهب المنفعة). وأرسطو- كما رأينا في بعض نصوصه_ استخدم مثلا كلمة «الاستعمال» use بمعنى الاستعمال التبادلى أى البيع والشراء. واعتبر النفع أو المنفعة، هو القابلية لهذا الاستعمال المباشر أو التبادلى للوسائل التى «تجعل الحياة سارة». وهذا يعنى أن المنفعة هي التى تصنع الاستعمال والتبادل كوسيلتين، وهى التى تحدد «مسرة» (وليس لذة) الحياة كهدف. ثم استخدم آدم سميث كلمة «الاستعمال» فى مقابل كلمة «التبادل»، للتمييز بين هذين الجانبين اللذين اعتبرهما أرسطو جانبين «مزدوجين» للاستعمال. ولهذا، استخدم تعبير value in use «القيمة فى الاستعمال» (وليس القيمة الاستعمالية)، وتعبير «القيمة فى التبادل» (وليس القيمة التبادلية). ومعنى ذلك، أنه أراد أن يؤكد على انفصال التقييم أو تحديد القيمة بين هذين المجالين. وهذا واضح فى تركيزه على مفارقة ارتفاع قيمة الماء فى الاستعمال مع انعدام أو انخفاض قيمته فى التبادل، فى مقابل ارتفاع قيمة الماس فى التبادل مع انخفاض قيمته فى الاستعمال. أما كلمة النفع أو المنفعة utility، فقد استخدمها آدم سميث بمعنى فلسفى غير اقتصادى، هو الفائدة أو قيمة الاستعمال بغض النظر عن التبادل السوقى. قال مثلا فى موضوع التمييز بين «القيمة فى الاستعمال» و «القيمة فى التبادل»: «فكلمة قيمة لها معنيان مختلفان. فهى أحيانا تعبر عن منفعة بعض أشياء معينة، وفى أحيان أخرى تعبر عن قوة شراء هذه الاشياء لسلع أخرى»[1].

وكلمة utility فى اللغات الأوروبية، مشتقة من معنى «الاستعمال» (من اللاتينية uti ومعناها ما يستعمل)، أى من نفس أصل كلمة use. وهذا واضح فى أن كلمة «نافع»، هى بالفرنسية utile وبالانجليزية useful (وهذه تعنى اشتقاقيا قابل أو صالح للاستعمال). وفى القواميس الفرنسية الانجليزية، نجد أن كلمة utilité تترجم أيضا بكلمة service. والمهم فى ذلك، أن استخدام آدم سميث لهذه الكلمة، وكذلك أصلها اللغوى، يستبعدان كلاهما المعنى الاقتصادى للمنفعة. أما المعنى الفلسفى الذى يعبر عنه المذهب الأخلاقى الذى كان يميل إليه آدم سميث، فهو أقرب إلى المعنى الصحيح لهذه الكلمة فى اللغة العربية. ففى القواميس العربية، نجد أن المنفعة أو النفع تعنى الفائدة، التى هى عكس الضرر أو الأذى.

وهكذا فان كلمة utility عند آدم سميث وفى اللغات الأوروبية حتى القرن الثامن عشر، كانت تعبر عن معنيين اثنين ولكن غير اقتصاديين: المعنى الأول، هو «الانتفاع» أى «الاستعمال المفيد». والمعنى الثانى، هو «المنفعة» أو «النفع»، أى الفائدة المادية أو المعنوية للانسان وفق التحديد الفلسفى الموضوعى. وهذا هو معنى «المنفعة» فى الأخلاق. ولهذا كان آدم سميث يستخدم للتعبير عن النفع الاقتصادى كلمة أخرى استخدمها الفيزيوقراط من قبله، هى «منتج» Productive. فقد كان الفيزيوقراط يرون مثلا أن الزراعة هى فقط «المنتجة» (بكسر التاء)، اقتصاديا، بينما الصناعة وغيرها من النشاطات الاقتصادية النافعة تعتبر «غير منتجة»، بمعنى أنها لا تخلق أو تضيف قيمة اقتصادية. وبهذا المعنى نفسه، قال آدم سميث إن الزراعة والصناعة وغيرها من النشاطات الاقتصادية، تخلق أو تضيف قيمة إلى الأشياء المادية، ومن ثم تعتبر «منتجة»، بينما الخدمات «النافعة» التى لا تخلق أو تضيف قيمة باقية فى الأشياء المادية تعتبر أعمالا «غير منتجة»![2]

---

(١) انظر الدكتور عبدالمنعم الطناملى، عن كتاب «ثروة الأمم»: تراث الانسانية، المجلد الأول، ص ٦١.

(٢) لاحظ أن مشكلة النفع الاقتصادى الانتاجى المذكورة- بمعنى تحقيق إضافة إلى القيمة الاقتصادية السابقة- تحورت بعد ذلك وانطمست عندما تناولتها أصابع ماركس البروليتارية الغليظة كما سأوضح، ومن ثم حلت محلها مشكلة أخرى تتعلق بفائض القيمة فى الأجور!!

وبعد آدم سميث وبعد القرن الثامن عشر، استمر الاقتصاديون فى استخدام كلمة utility بمعنى «الانتفاع» أو «الاستعمال المفيد»، لكنهم ألفوا تدريجيا معناها الفلسفى والأخلاقى الأهم، وهو الخير الموضوعى أو المنفعة العقلانية الانسانية (أى المعنى الذى تعبر عنه أيضا كلمة avantage وbenefit / bienfait). وبدلا من هذا المعنى الأخلاقى الاجتماعى العام والموضوعى، استخدموها بمعنى شخصى (فردى) واقتصادى فى نفس الوقت! بل وأصبحوا يطلقون على السلع الاقتصادية اسم «المنافع»، على غرارا بتذال كلمة goods من معنى «الخيرات» أو «الطيبات» إلى معنى «البضائع» أو «السلع»! وهذا الاتجاه بدأه جان بابتيست ساى (١٧١٧- ١٨٣٢) تلميذ آدم سميث فى فرنسا، حيث أجرى تطويرا على أفكار أستاذه، استخدم بمقتضاه كلمة «المنافع» بمعني «الأشياء التى يرغب فيها الناس ويكونون مستعدين لدفع أثمانها، سواء كانت أشياء مادية أو خدمات». وكانت نتيجة إلغاء المعنى الفلسفى أو الأخلاقى الاجتماعى الموضوعى لكلمة utility، أن معناها الآخر وهو «الانتفاع» أو «الاستعمال المفيد» أو «الاستفادة»، فقد أيضا جانبه الذى يعبر عن النفع الموضوعى أو الإفادة الموضوعية، فأصبح يقتصر بتعبيرهم على مجرد «إشباع أىّ حاجة أو رغبة»!!

إن الاهتمام ببعض التفاصيل فى هذا التحليل الذى يجمع بين فلسفة اللغة وبين الاقتصاد، له مايبرره. فالكلمات هى بدائل موضوعات الواقع، أو أسماء مسميات الواقع. أو بالأحرى هى المسميات الواقعية فى الذهن، التى تقابل المسميات الواقعية فى العالم الخارجى. ومن هنا **فان التحليل الفلسفى اللغوى لأصول وتطورات الكلمات الاستراتيجية فى أى علم أو فن أو مجال، يكشف طبيعة واتجاهات التغير فى منظوراتها إلى الواقع.** وأىّ تسفيل أو تدهور أو انسلاخ أو تعكيس فى المواقف والمنظورات والاتجاهات إزاء الواقع، يبدأ أو يعبر عن نفسه بالضرورة من خلال الأسماء والمسميات الذهنية أى اللغوية المتعلقة بهذا الواقع.

ونخلص مما سبق، إلى أن التدهور اللاعقلى واللااجتماعى واللاإنسانى للواقع الاقتصادى وللعلم الاقتصادى، أدى إلى تصور المنفعة أو المنافع بمعنى الاستعمالات الشخصية للسلع الاقتصادية، أو السلع الاقتصادية القابلة للاستعمال الشخصى! وهذا التدهور والانسلاخ اللغوى، يبدو أكثر وضوحا عند تأمل الكلمة العربية: ليس فقط لأنه أكثر جدة فى العربية ولايزال محصورا فى الاصطلاحات الاقتصادية المتخصصة، ولكن أيضا لأن كلمة «المنفعة» فى اللغة العربية لاتتضمن معنى الاستعمال مثل اللغات الأوروبية (رغم أن كلمة «نفعية» أصبحت تعنى الاستغلال الانتهازى).

والاقتصاديون يكررون كثيرا أن «المنفعة تعنى قيمة الاستعمال».[1] ومن الناحية الشكلية، يمكن أن نقول إن هذا أحد المعنيين اللذين استخدمهما آدم سميث! لكنهم فى الحقيقة يحرفونه إلى اتجاه شخصى اقتصادى، أى اتجاه يجمع بين الطابع الذاتى غير الموضوعى بل وغير العقلانى، وبين الطابع التبادلى- وكلاهما يخالف بل يناقض المعنيين اللذين استخدمهما آدم سميث! يقول المحجوب مثلا: «المنفعة» تعنى عند بعض الاقتصاديين «قيمة الاستعمال والقيمة الشخصية»، وتعبر عندهم عن «اللذات أو الاحساسات الشخصية» التى يمكن أن تتخذ «مقياسا مشتركا» هو «الحصيلة النقدية»![2] وإذا كانت المنفعة الاقتصادية عندهم هى مجرد «إشباع حاجة أو رغبة اقتصادية»، فيجب ألا ننسى أن الاقتصاد البرجوازى يرى أن

(١) انظر مثلا: كتاب وهيب مسيحة وأحمد أبو اسماعيل ص ٣٢٣؛ وكتاب المحجوب، الجزء الأول ص ٧٩، والجزء الثانى ص ٦.

(٢) الجزء الأول، ص ٧٩ ، ص ٩٤-٩٦.

«الحاجة الاقتصادية حقيقة محايدة»، بمعنى أنها «لاتدخل فى مجال علم الأخلاق»، و «لافرق بين أن تكون طبيعية أو غير طبيعية، وحقيقية أو غير حقيقية [= مزيفة]، ومشروعة أو غير مشروعة»[1] وهكذا ينقلب عندهم معنى المنفعة أو المنافع فى اتجاه لاعقلى!

كيف حدث ذلك؟ بعض الاقتصاديين الذين ينتمون إلى مايسمى «المدرسة النمساوية» أو «المدرسة النفسية» الذين ظهروا فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، استخدموا فى الاقتصاد فكرة تسمى اصطلاحيا «المنفعة الحدّية أو النهائية» marginal or final utility وهذه تعنى حرفيا: منفعة آخر السطر أو منفعة الحد الأدنى أو نقطة توقف المنفعة. والمقصود عندهم نظريا، المنفعة أو الاستفادة الشخصية المتدرجة الانخفاض إلى الصفر. والمقصود تطبيقيا، تدرج قيمة الاستعمالات الشخصية إلى الصفر. ويلاحظ أن الترجمة العربية المذكورة لا تعبر عن المعنى المقصود حقا، وهو ببساطة: حدود أو إطار الاستعمال الشخصى. فاذا تحدثنا مثلا عن قيمة الهواء أو الماء أو الخبز أو الفاكهة أو الماس أو الذهب من حيث «المنفعة الحدّية» (التى يسمونها أيضا «اللذة الحدّية»!)، فالمقصود قيمة كمية الاستعمال الشخصى التى يحتاج إليها الفرد والتى تصل عند نقطة معينة إلى صفر! (وواضح أن هذا لاينطق على الذهب أو غيره من القيم الاقتصادية الباقية!). وبناء على الامكانيات الاقتصادية أو قدرات الشراء لدى الأشخاص، يتحدد فى الاقتصاد البرجوازى ما يسمى **«التحليل المنفعى» أو «الحساب المنفعى»! ولاحظ أن هذين الاسمين كانا يستخدمان فى الفلسفة الأخلاقية (عند جيريمى بنتام ثم غيره) بمعنى عقلانى موضوعى يعبر عن «حساب أكبر قدر من الخير» أو «السعادة» أو «المسرة» لأكبر عدد من الناس.** لكن النمساويين الذين استمرت الأجهزة الكنسية تحكم بلادهم رسميا باسم «الامبراطورية المقدسة» منذ القرن الخامس عشر حتى القرن التاسع عشر!) قلبوها إلى حساب للاستعمالات والأسعار، بحجة أن هذه تعبر عن منافع أو لذات المشتريات وأضرار أو آلام دفع النقود!

إن منفعة أو فائدة الشئ بالمعنى الصحيح، هى صفة عقلانية موضوعية ملازمة للشئ ولا تتوقف على استعماله أو عدم استعماله أو كمية استعماله. بهذا المعنى، يمكن أن نتحدث مثلا عن منفعة أو فائدة الهواء النقى، وعن ضرر أو أذى الهواء الملوث؛ أو عن منفعة أو فائدة الخبز، وعن ضرر أو أذى المخدرات، الخ. ويمكن ويجب تطبيق هذا المعنى العقلانى الموضوعى على مختلف السلع أو المنتجات الاقتصادية، وعلى مختلف الحاجات أو الرغبات الاقتصادية، وعلى مختلف أنواع الطلب الاجتماعى والاقتصادى، لنحدد ونقرر من هذا الحساب العقلانى الموضوعى ما يجب أن يُسمح به أو أن يُشجع وما يجب أن يُمنع أو أن يُعرقل اقتصاديا واجتماعيا من السلع والحاجات والرغبات وأنواع الطلب. لكن واضح طبعا أنه تحت ستار حسابات «المنفعة الحدّية» أو استعمالات السلع والنقود، يصبح هذا كله غير ذى موضوع، ويسقط التحديد والتقييم العقلانى الموضوعى للمنافع والأضرار الانسانية والاجتماعية والأخلاقية للنشاطات الاقتصادية وللقيم الاقتصادية، ويصبح لا غيا لا معنى له ولا مجال له فى علم الاقتصاد!!

وحتى إذا تناولنا كمية الاستعمال من حيث المنفعة، فان هذه يجب أن تتحدد أيضا على أساس عقلانى موضوعى. من ذلك مثلا، تحديد كمية الاستعمال النافعة أو المفيدة وكمية الاستعمال الضارة أو المؤذية للسكر أو للدهون، الخ. وفى الاقتصاد السليم- الذى يجب أن تكون كل عناصره نافعة أو مفيدة عقلانيا وموضوعيا كوسائل للحياة السليمة السارة

(١) نفس المرجع، ص ٩٧

والارتقائية للمجتمع وللفرد- يكون حساب أو تقييم الكميات الممكنة من الاستعمالات النافعة المفيدة لمختلف السلع، حسابا أو تقييما لمجموع درجات المنفعة أو الفائدة التى يمكن تحصيلها منها. وفى هذا الاتجاه، يتحقق المعنى الصحيح لعلم الاقتصاد باعتباره علم تدبير المنفعة أو المنافع العقلانية الانسانية، فى مقابل معناه البرجوازى اللاعقلى واللاإنسانى كعلم لتبادل الاستعمالات أو الرغبات الشخصية- أى كعلم لتبادل «انتفاعات الأشخاص» (حتى لو كانت ضارة أو غير مفيدة للمجتمع وللفرد) بدلا من تبادل «منافع الأشياء أو السلع».

منهجية علم الاقتصاد

هل الاقتصاد الحديث علم أو فن علمى بالمعنى الصحيح؟

يقول كاتب مادة «الاقتصاد» فى دائرة المعارف الفرنسية (طبعة ١٩٢٢)، إنه لايزال «فلسفة ونظريات متنازعا عليها ومجموعة نصائح عملية»، وإنه «يبدو مذهبا فلسفيا»! وفى الفترة المعاصرة، قال كينز إن علم الاقتصاد ليس أكثر من مجموع الأفكار الاقتصادية المختلفة المتتالية! وقال سول الأمريكى (متأثرا بالنسبية الطبقية الماركسية) إنه عبارة عن مجموع المذاهب الاقتصادية المتعارضة المتناقضة التى تلاحقت تاريخيا!

لكن هذا غير صحيح، رغم استمرار الاختلاف فى بعض النظريات أو التنظيرات، ورغم النقص أو عدم الاستكمال فى البناء العلمى لعلم الاقتصاد. ومن المؤكد أنه فى العقود الأخيرة تقدم نحو الاستكمال والرسوخ المنهجى، خصوصا بعد تقدم الوسائل الاحصائية والاستطلاعية، وتصاعد الحركات الديمقراطية وتراجع التصورات الرأسمالية المتطرفة، وبعد بروز القدرات الاقتصادية والعلمية للاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى- ثم بشكل أخص بعد انطلاق شارة البريسترويكا/ إعادة البناء، والتحرك فى طريق التحرر من الايديولوجية الماركسية اللينينية وتصوراتها الاقتصادية اللاعملية. بهذه الامكانيات وفى هذه الاتجاهات، يتقدم علم الاقتصاد فى كشف وتفسير الوقائع الفعلية، وفى تحديد وتخطيط وتطبيق ما يجب أن يكون.

والعلم بالمعنى الصحيح، هو مجموعة من المعارف التى تكشف القوانين الموضوعية للظواهر وتفسيراتها، ومن ثم يتولى الفن العلمى تطبيق ذلك عمليا على الواقع. والقوانين العلمية أى الموضوعية التى يختص بها كل علم، تعبر ببساطة عن العلاقات الثابتة-فى حالة ثبات الظروف والشروط الأخرى طبعا- بين كل ظاهرتين أو مجموعتين من الظواهر، تشكل الأولى علة (أو مجموعة علل) والثانية معلولاً. ورغم أن العلم الواقعى يبدأ دائما من- ويرتكز دائما على-«ما هو كائن»، إلا أنه يجب أن ينتقل بعد ذلك إلى «ما يجب أن يكون». بل الحقيقة أن العلم الواقعى الصحيح، لا يستطيع أن يعالج ويستكشف ظواهر وتصنيفات وقوانين الواقع «الكائن» إلا بواسطة منظورات وفروض نظرية Hypotheses تصنعها وتتخللها تصورات وأفكار فلسفية أو أصولية عما يجب أن يكون. وفى هذا، نلاحظ من ناحية أخرى أن الفلسفة والأصول الفلسفية للعلوم تهتم دائما بـ«ما يجب أن يكون» رغم أنها لايمكن أن تفعل ذلك إلا انطلاقا من «ماهو كائن»، أى من تحديدات العلم والمعرفة الواقعية، ثم ارتجاعا وتوجيهاً للبحث العلمى أو المعرفى إلى «ماهو كائن».

ذلك أنه إذا كانت القوانين العلمية الموضوعية هى علاقات عليّة ثابتة (بتشديد اللام)، فان استخدام هذه القوانين أو العلاقات فى تحديد العلل أو المعلولات الماضية أو الفعلية فى الحاضر، لايكاد يختلف عن استخدامها فى تحديد العلل أو المعلولات الممكنة فى الحاضر أو فى المستقبل القريب أو البعيد. والمشكلة فى ذلك كله، ليست إلا مشكلة توفر المعلومات

والتحديدات، ومعرفة الظروف أو الشروط التى يمكن أن تتدخل فى التحديد. فذلك الذى يسمى «ما يجب أن يكون»، هو ببساطة تحديدٌ منطقى مستنبط بالاستدلال المنطقى من علل أو معلولات «ماهو كائن» : بخصوص الممكنات التى «يجب» افتراضها منطقيا من تحليل وقائع «ماهو كائن»، أو بخصوص التطورات المستقبلة التى «يجب» منطقيا توقعها كامتداد لهذه الوقائع، أو بخصوص تطبيق المبادئ الفلسفية والأخلاقية والانسانية الشاملة التى تحددها العقلانية العلمية الفلسفية ومنطق الواقع الموضوعى الشامل، والتى «يجب» من ثم أن تتحقق نتائجها ومعلولاتها ومفعولاتها إن عاجلا أو آجلا وبطريقة أو بأخرى (مثل ضرورة استهداف الارتقاء العقلانى والانسانى، وضرورة التزام العلم والمنطق والحق، وضرورة حماية القيم الأخلاقية، وضرورة التزام العدالة أو الحقانية، الخ). فالاستنباط أو الاستدلال المنطقى لـ «ما يجب أن يكون» بالمعانى المذكورة، لايعنى إلاتحديد ما سيصبح «كائنا» كاحتمال ممكن أو مرجح، أو كتطور ضرورى منتظر، أو كتسلسل وتضاعف ضرورى فى المستقبل القريب أو البعيد لمقدمات وقعت.

إن العلم الواقعى يحصل على مواد بناء المعارف و التصنيفات والقوانين، باستقراء الوقائع المباشرة من العالم الخارجى. لكن بعد ذلك، لا يمكن للعلم أن يقيم بناء المذكور إلا بالاستنباط أو الاستدلال الصورى من هذه المواد الادراكية المستقرأة.[1] ومن هنا، لايوجد فرق منهجى أو نوعى بين استنباط واستدلال العلل والمعلولات الكائنة أو الماضية، وبين استنباط واستدلال العلل أو المعلولات التى لم تصبح بعد كائنة. وإنما هو كما قلت فرق يتعلق بكمية المعلومات وإمكانيات الاحاطة الشاملة بالظروف أو الشروط، ومن ثم فرق يتعلق بدرجة الدقة. وإذا كانت التكنولوجيا العلمية ليست إلا تصميما يصنع نظاما ميكانيكيا لم يكن كائنا فى الواقع، وذلك بالاستدلال النظرى والتجريبى من قوانين الواقع الطبيعى، فمخططات ونظريات الفنون العلمية الاجتماعية أو الانسانية ليست إلا تصميمات تصنع نظما اجتماعية لم تكن كائنة فى الواقع، أو تغير وتعدل وتصلح جوانب معينة من النظم الاجتماعية الكائنة، وذلك بالاستدلال النظرى والتجريبى من قوانين الواقع الاجتماعى أو الانسانى.

وهذا ينقلنا إلى موضوع الفرق بين العلوم الطبيعية أو الفيزيائية، والعلوم الاجتماعية أو الانسانية التى منها علم الاقتصاد.

فمنذ أواخر القرن الماضى وبداية القرن العشرين، وصل التدهور اللاعقلى واللامنطقى فى مجال «مناهج البحث» methodology و «فلسفة العلوم» إلى درجة خطيرة. وارتبط ذلك بالمذاهب السفسطائية الجديدة (مثل البرجماتية والوضعية المحدثه المسماة بالمنطقية) التى استرجعت مغالطات وتخليطات هيوم عن انتفاء العلية Causality وعن الاحتمالية المزعومة للقوانين الطبيعية (بمعنى احتماليتها فى الواقع وليس بمعنى احتمالية الخطأ فى نظريات العلماء عنها!)، مما أدى إلى تضاعف التشكيك والانكار بالنسبة للقوانين الموضوعية الاجتماعية. ثم ارتبط ذلك أيضا ومن ناحية أخرى باسترجاع الفلسفة الماركسية لمغالطات وتخليطات هيجل، عن أن كل عصر أو نظام تاريخى هو الذى يصنع قوانينه أو مبادئه الأخلاقية والاجتماعية التى لاتتحدد بالعقل أو المنطق العقلانى، ولكن تتحدد بما تفرضة الدولة والمجتمع كممثل للارادة الإلهية المطلقة (وهذه فى رأى هيجل تحوّل اللامعقول إلى معقول والجنون إلى حكمة، والعبيد إلى سادة!).

وهكذا فان أنصار السفسطة البرجوازية فى منطق العلوم اتخذوا موقف التشكيك فى وجود

1) انظر فى هذا الموضوع، كتاب «المبادئ الفلسفية الجديدة»، المبدأ التاسع عن «منطق الهويات».

قوانين موضوعية للواقع الاجتماعى أو الانسانى، أو إنكار وجودها صراحة، مما يعنى التشكيك أو الانكار إزاء وجود العلوم الاجتماعية أو الانسانية نفسها، لأنه لايوجد علم بالمعنى الصحيح بدون قوانين موضوعية. أما الماركسيون الذين تبنوا **السفسطة الهيجلية فى اتجاه بروليتارى مكمل للسفسطة البرجوازية**، فقد أخذوا بالمغالطات التى تفصل جذريا ونوعيا فى المنهجية أو المنطق العلمى بين العلوم الطبيعية أو الفيزيائية والعلوم الاجتماعية أو الانسانية. وبناء على هذه المغالطات، اعتبروا أن العلوم الأولى علوم موضوعية عامة، بينما العلوم الثانية علوم طبقية! فلكل طبقة علومها الاجتماعية الخاصة بها، ولكل طبقة إذن علم اقتصاد خاص بها!

يقول مثلا كتاب «الاقتصاد السياسى» لأكاديمية العلوم السوفيتية عام ١٩٥٥: « لايوجد حاليا علم اقتصاد سياسى لكل طبقات المجتمع، ولكن توجد علوم اقتصادية كثيرة : الاقتصاد السياسى البرجوازى، والاقتصاد السياسى البروليتارى، وأخيرا الاقتصاد السياسى للطبقات الوسيطة- وهو الاقتصادالسياسى البرجوازى الصغير. »[١]

وقد ناقشت هذه المغالطة الفلسفية الماركسية ذات الأصل الهيجلى، فى الفصل التاسع من هذا الكتاب الاقتصادى. كما ناقشت فيه أيضا المغالطة التى تزعم أن القوانين الطبيعية ثابتة أو مستمرة، بينما القوانين الاجتماعية متغيرة أو مؤقتة تختص بكل عصر أو نظام! لكن يمكن أن نضيف هنا بعض الملاحظات عن التصورات والمغالطات البرجوازية المكملة لهذه المغالطات الهيجلية الماركسية (وكلا النوعين يرجع فى الحقيقة إلى مغالطات أوسع وأسبق كثيرامن هيوم وهيجل وماركس).

الرد على الاقتصاديين البرجوازيين

الاقتصاديون الذين ينتمون مثلا إلى ما يسمى «المدرسة التاريخية» أو «المدرسة الألمانية» فى القرن الماضى، تأثروا بهيجل فأنكر أغلبهم وجود قوانين موضوعية للاقتصاد. ومنهم مثلا كارل نيس الذى شكك فى وجود قوانين موضوعية تحكم السلوك البشرى أو تحدد التطور التاريخى، وقال إن ما يسمى «النظرية الاقتصادية» هى «مجرد تعبير عن الظروف السائدة»[٢] وهذا يشبه رأى اللورد كينز الذى أنكر وجود قوانين موضوعية للاقتصاد أو للتطور، وقال إن «النظرية الاقتصادية» هى مجرد «خطة بحث وليست مجموعة حلول قابلة للتطبيق»! وقد اعتبر كينز علم الاقتصاد «مجرد تاريخ للفكر الاقتصادى فى العصور المختلفة»! ولهذا اعتبر نظريته الاقتصادية «علما اقتصاديا» من علوم اقتصادية متعددة، أو «نظرية مرشدة» من بين نظريات أخرى، لايصفها بالموضوعية أو بالصواب ولكن يصفها فقط بأنها «أفضل» من غيرها! وأمثال هؤلاء ممن يجهلون ويهدرون العقلانية والمنطق، لا يدركون أنه حتى التفضيل أو الترجيح لا يمكن منطقيا إلا أن يعبر عن وينتج عن تقييم صريح أو ضمنى ودقيق أو تقريبى للصواب والخطأ، أى عن درجة ما من التحديد لمبادئ أو قوانين موضوعية معينة يقاس بالنسبة إليها اقتراب أو ابتعاد هذا الرأى أو ذاك عن الصواب والخطأ ومن ثم يكون تفضيله وترجيحه أو العكس. فلماذا يكون هذا وليس ذاك هو الأفضل أو الأرجح؟! إن مجرد تحبيذ أىّ رأى- ومن باب أولى تحبيذ أىّ «مشروع نظرية» أو «نظرية تحت البحث» Theorem هو موقف لا يمكن أن يتحدد إلا على أساس تصور معين للصواب

---

(١) Manuel D'Economie Politique، إصدار معهد الاقتصاد التابع لأكاديمية العلوم السوفييتية (موسكو ١٩٥٥)، طبعة «المطبوعات الاجتماعية» بباريس ١٩٥٦. ص١٥- ١٦.

(٢) المحجوب، الجزء الأول ص٢٧، وسول ص١٩٢.

المنطقى والموضوعى.

ويقول الاقتصادى باريتو، إن «أى نظرية لايمكن أن تكون مقبولة إلا لمدة معينة»، لأن «الواقع فى تطور دائم»! وينقل المحجوب عنه وعن غيره أن «الظواهر الطبيعيةلاتتغير، بينما الظواهر الاجتماعية ومنها الاقتصادية قابلة للتغير»، وأن الظروف اللازمة لقيام العلاقات بين الظواهر الاقتصادية قد تتوافر وقد لاتتوافر، بعكس الظروف اللازمة لقيام العلاقات بين الظواهر الطبيعية»![1] وهذه كلها تخليطات لا منطقية، تخلط بين تغير الظواهر وثبات القوانين، وتتصور أن انخفاض درجة التغير فى الظواهر الطبيعية التى يزعمون أنها لاتتغير، يجعلها مختلفة نوعيا من حيث الموضوعية عن الظواهر الاجتماعية التى ترتفع فيها درجة التغير!

أما أحمد أبو اسماعيل، فينقل أيضا عن اقتصاديين برجوازيين تبريرا آخر للتشكيك فى القوانين الموضوعية للاقتصاد، هو تعقد السلوك البشرى! يقول :« الاقتصاد علم من العلوم التى تدرس سلوك الانسان. ومعظم افتراضاته [؟!] مبنية على المشاهدات العامة لا على حقائق ثابتة لابد منها [!]. فالحياة الانسانية معقدة، وظروفها كثيرة. »![2] لكن الحقيقة أن هذا تبرير شكلى قديم! ذلك أنه حتى علم النفس الذى يختص بالعالم الداخلى للانسان، أى بصميم الذاتية الفردية، كاد يصبح حاليا علما من العلوم التجريبية الدقيقة، وكاد يعتبر من العلوم الطبيعية، بعد أن كان مجرد فروض نظرية مجردة! فاذا كان هذا ما وصل إليه تقدم العلم فى استكشاف وتحديد ظواهر وقوانين صميم الذاتية وصميم الفردية، فما بالك بظواهر وقوانين السلوك الخارجى النقدى لمجموعات وجماعات الأفراد ؟!

إن المشكلة هى جوهريا مشكلة تخلف أو نقص وعدم استكمال العلوم الاجتماعية والانسانية، لأنها بدأت متأخرة كثيرا عن العلوم الفيزيائية، ولأنها عانت ولا تزال تعانى الكثير من ضغوط التجهيل والتعمية والتزييف لارتباطها المباشر بمصالح السلطة ونظم الحكم والثروة والمجتمع. وحتى منهج التجريب الذى يتصور البعض أنه غير ممكن التطبيق على الظواهر الاجتماعية والاقتصادية الواسعة (كما كان البعض يتصور بخصوص التجريب الطبى على الحياة والصحة والموت!)، هو منهج مطبق فعلا من خلال التجارب والتغيرات والعمليات الاجتماعية والاقتصادية المتتالية فى عصور التاريخ، والمتلاحقة فى العصر الحديث، والمحددة حاليا بالتسجيلات الاحصائية الدقيقة الشاملة التى خلقت فرعا اقتصاديا جديدا يسمى «الاقتصاد الرياضى» econometrics.

وأهم مبادئ التصور العقلانى العلمى للوجود، هو أن الحتمية شاملة، أى أن كل مجال أو قطاع أو مستوى من الوجود الطبيعى أو الانسانى يتحدد بقوانين موضوعية ثابتة وقابلة للاكتشاف والمعرفة، وأن كل ظاهرة طبيعية أو بشرية من أى نوع كانت إنما هى معلول لعلة وعلة لمعلول يمكن تحديدهما موضوعيا. أما حكاية تغير الظواهر الاقتصادية أكثر وأسرع من تغير الظواهر الطبيعية العادية (الماكرو)، فترجع إلى زيادة درجة وسرعة تغيرات البشرية العقلانية المتطورة (بعد آلاف السنين من التدهور والركود اللاعقلى الذى استمر بدرجة أو بأخرى منذ فرعونية مينا حتى عصر النهضة والتنوير). لكن هذه الحكاية التى تسبب الاختلاط والتغليط المنهجى للاقتصاديين البرجوازيين، لا علاقة لها بشمول حقائق الحتمية والموضوعية . من ذلك مثلا ما نجده عند اقتصادى أمريكى اسمه ثورشتاين فيبلن (١٨٥٧- ١٩٢٩) يقدم

(١) الجزء الأول، ص ٥ و ٢٨ و ٤٢.

(٢) أصول الاقتصاد، ص ٣١١.

تصورات اقتصادية راديكالية، ومع ذلك يقيمها على أساس التحليل الفكرى أو الثقافى للاقتصاد الذى يقول إنه لا يعبر عن قوانين اقتصادية. لماذا؟ يقول انه لاتوجد مثل هذه القوانين، لأن المجتمع يتحول من حالة إلى أخرى بدون نظام ثابت له قوانين أبدية! وهنا نقول أيضا إن ثبات أو أبدية القوانين الموضوعية فى أى مجال، إنما يعبران عن ثبات أو أبدية «العلاقة» العلية (بتشديد اللام) بين علل أو ظواهر معينة ومعلولات أو ظواهر أخرى، ولا يعبران طبعا عن ثبات أو أبدية هذه العلل أو المعلولات أو الظواهر، أو عن ثبات أو أبدية الظروف والشروط اللازمة لتفاعلها أو لحدوثها أصلا. وفى العلوم الفيزيائية التحت ذرية (الميكرو) وكذلك فى بعض المجالات الفلكية، توجد مثلا علاقات علية بين ظواهر معينة لاتتحقق إلا كل عدة ملايين من السنين، وأخرى لاتتحقق إلا خلال جزء من ملايين الملايين من أجزاء الثانية!

وعلى كل حال، فمثل هذه التخليطات والمغالطات، هى التى تجعل كثيرا من الاقتصاديين البرجوازيين يميلون إلى التصور الماركسى الذى يفصل بين طبيعة العلوم الفيزيائية وطبيعة العلوم الاجتماعية، والذى يزعم أن القوانين الاقتصادية ليست عامة ودائمة ولكنها مؤقتة وخاصة بكل عصر أو نظام. وأوضح مثال على ذلك الاقتصادى الأمريكي جورج سول الذى أشرت إلى كتابه الصادر عن مؤسسة فرانكلين. فهو يكرر كثيرا فى كتابة المذكور، أن «كل مذهب اقتصادى يرتبط بنوع معين من المجتمع». ويطبق ذلك مثلا على أفكار مالتوس فيقول: «كان مذهب مالتوس يخدم مصالح هؤلاء الذين جنوا الأرباح الرأسمالية الطائلة، حيث أعلن أن شقاء الانسان يرجع إلى إغفال أحد قوانين الطبيعة»! ويكرر أن «مفكرى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فسروا الحرية وسيادة القانون الطبيعى بطريقة تخدم مصالح الرأسمالية»! ثم يتحدث عن ظهور «نبى الاشتراكية الحديثة الكبير كارل ماركس»، مكرراً التعظيم له والدفاع عنه، بحجة إلقاء اللوم على «أتباعه الأقل شأنا الذين حولوا مذهبه إلى عقيدة جامدة»!![1]

وفى ختام كتابه، يقول سول عن المذاهب الكثيرة المختلفة التى ذكرها، والتى يتكون منها فى رأيه علم الاقتصاد، إنها «كانت للتبرير والدفاع، سواء من القوى التى تمثل التقدم أو تلك التى تقاوم التغيير. فكل مذهب من المذاهب الاقتصادية الكبرى يخدم مصالح معينة.»!![2]

وهكذا يتخذ سول مثل كثيرين من الاقتصاديين البرجوازيين، موقفا شبه ماركسى بخصوص مسألة موضوعية علم الاقتصاد وموضوعية القوانين الاقتصادية!

إن أى علم يختلف بدرجة أو بأخرى وبطريقة أو بأخرى عن أى علم آخر. وكلما اتسع اختلاف المجال الوقائعى لهذا العلم عن المجال الوقائعى لذلك العلم، اتسع اختلاف العلمين عن بعضهما. لكن المسألة فى نهاية الأمر، هى أن هذا البحث أو ذاك يعتبر علما أو لا يعتبر علما، وأن هذه النظرية أو تلك تعتبر صحيحة أو خاطئة. ولا يمكن منطقيا أن يوجد علمان أو أكثر لموضوع واحد، ونظريتان أو أكثر تتناقضان فى المضمون وتعتبران كلاهما صحيحتين. فالحقيقة واحدة لاتتعدد، مهما تعددت واختلفت منظوراتها وجزئياتها وتحديداتها الشرطية. ونفس الأمر بالنسبة للقوانين الموضوعية للواقع. فهى إما قوانين علمية صحيحة ومن ثم موضوعية ومن ثم ثابتة شاملة دائمة فى أى زمان أو مكان متى توفرت ظروفها وشروطها،

---

(١) ص ٢٦و ٧٥و ٨١ و ٩٢- ٩٣.

(٢) ص ٢١٧- ٢١٨.

وإما قوانين خاطئة وليست علمية ومن ثم ليست موضوعية ومن ثم لاتتصف بالثبات والشمول والدوام مهما توفرت ظروفها وشروطها. **هذا هو التحديد الفلسفي المنطقي الصحيح لمعنى موضوعية علم الاقتصاد أو غيره من العلوم، ولمعنى موضوعية القوانين الاقتصادية أو غيرها من قوانين الواقع.**

يقول مثلاً أحد الاقتصاديين في محاولة لتخفيف موقف الفكر الماركسي من هذا الموضوع: «إن القوانين العلمية في الاقتصاد تتفاوت من حيث مفعولها الزمني. فهناك قوانين يقتصر مفعولها على فترة معينة، وقوانين يقتصر مفعولها على نظام اقتصادي معين، وقوانين يستمر مفعولها رغم تغيير النظام الاقتصادي.»[1] ورغم أن هذا الرأي أقل خطأ من الرأي الماركسي التقليدي، إلا أنه مغلوط فلسفيا ومنطقيا. **فلا يوجد مايسمى «المفعول الزمني» أو «الفترة المؤقتة» لأي قانون موضوعي، سواء تحقق لحظة واحدة من الزمن أو استمر متحققا مئات أو ملايين السنين!** فالقانون الموضوعي الذي يحدد العلاقة بين «أ» و «ب» في ظروف وشروط معينة في أي مجال من مجالات الواقع، إنما يحكم بثبات هذه العلاقة في أي زمان أو مكان أو نظام تتوفر فيه الظروف والشروط اللازمة.

إن من القوانين الاقتصادية مثلا، قوانين العرض والطلب. ويحددون منها أربعة، هي:

١- يميل السعر إلى تحقيق التعادل بين الكمية القابلة للبيع والكمية المرغوب شراؤها. ٢- السلعة عند سعر أقل تطلب بكمية أكبر من الكمية التي تطلب بها عند سعر أعلى. ٣- الزيادة في الطلب تميل إلى رفع السعر وتوسيع العرض، بينما نقص الطلب يميل إلى خفض السعر وتقليص العرض. ٤- الزيادة في العرض تميل إلى خفض السعر وتوسيع الطلب، ونقص العرض يميل إلى رفع السعر وتقليص الطلب.

هذه مثلاً قوانين موضوعية تتحقق في أي زمان أو مكان أو نظام تتحقق فيه ظروفها وشروطها الاقتصادية التبادلية السوقية، ووفقا لدرجة تحقق هذه الظروف والشروط: سواء حدث ذلك في مدينة أثينا أو في مدينة روما في العصور القديمة فيما تسميه الماركسية نظام العبودية، أو في أسواق الجزيرة العربية في الظروف القبلية شبه البدائية في القرن السادس الميلادي، أو في بعض أسواق العصور الوسطى، أو في النظام البرجوازي الوليد أو الرأسمالي المتطور أو الاشتراكي، وكذلك في أي نوع مستحدث من النظم يمكن أن يظهر في المستقبل. أما حيث تنعدم ظروف وشروط الاقتصاد التبادلي والسوقي، فلا تتحقق هذه القوانين.

ونفس الشئ يمكن أن يقال أيضا عما يسمى مثلا معادلة فيشر عن العلاقة بين الأسعار وكثرة النقود أو التضخم: «ن و = م ع» - حيث «ن» هي كمية النقود في وقت معين، بينما «و» هي سرعة تداولها، و «م» هي مستوى الأسعار العام، و «ع» هي عدد العمليات.

وكذلك معادلة كينز المعروفة: «د= م + ل (أو ن)» - حيث «د» هي الدخل الكلي، و «م» هي الانفاق الاستهلاكي، و «ل» هي الانفاق الاستثماري (الذي يمكن أن يساوي «ن» وهي الادخار).

وكذلك معادلة ليونتيف الأمريكي التي تحدد العلاقة بين المستخدَم والمنتَج» (بفتح الدال والتاء في الكلمتين) input- output في كل فرع من فروع الصناعة، أي تحدد العلاقة الفنية بين المنتجات التي تدخل في قطاع ما من قطاع آخر، والمنتجات التي تخرج من ذلك القطاع. وتسمى هذه العلاقة باسم معامل الانتاج أو معامل المستخدَم.

وهذه مجرد أمثلة لتوضيح الطابع الموضوعي العام لعلم الاقتصاد ولقوانين الواقع

---

(١) اسماعيل عبدالله في الكتاب المذكور، ص ٢١- ١٣.

الاقتصادى، بغض النظر عن اختلاف النظم أو الطبقات أو الأفكار. فاذا ظهرت قوانين اقتصادية موضوعية فى نظام ولم تظهر فى نظام آخر، فان ذلك لا يرجع إلى أسباب طبقية أو مذهبية أو زمنية أو تاريخية، الخ، ولكن يرجع ببساطة إلى طبيعة الظروف والشروط فى هذا النظام أو ذاك. تماما كما تختلف قوانين التنفس الخيشومى عند الأسماك عن قوانين التنفس الرئوى عند الحيوانات ذات الرئتين، ليس لأسباب تتعلق بالزمان والمكان أو بمذهب حياة الحيوانات البحرية والحيوانات البرية، ولكن ببساطة **لأن الظاهرة الأولى تنتج عن ظروف وشروط الحياة داخل الماء، بينما الظاهرة الثانية تنتج عن ظروف وشروط الحياة فى الهواء.**

ومن ناحية أخرى، فقد تكون الظروف والشروط فى حالات معينة نوعا من الانحراف أو الفساد أو المرض والتدهور، ومن ثم تكون قوانينها قوانين موضوعية أيضا ولكن لا تعبر عن الواقع الطبيعى السليم. وفى المثال المذكور، نجد أن هذا يشبه الفرق بين النشاط الصحى السليم للرئتين وقوانين أمراض الرئتين. وبمثال آخر، نجد أن هذا يشبه الفرق بين قوانين طفو السفينة أو طيران الطائرة، وقوانين غرق السفينة أو سقوط الطائرة.

ومن ناحية ثالثة، يجب ألا ننسى أنه لاتوجد فى العلوم الواقعية حقيقة مطلقة أى نهائية أو مغلقة تماما، ولكن الحقيقة الواقعية تكون دائما نسبية أى تقبل الاضافات[1]. ومعنى ذلك أنها تحتاج باستمرار- وإلى مالانهاية- إلى المزيد من الاستكمال والتدقيق وإلى تحديد وإغلاق المزيد من شرطياتها. ولهذا، فالحقيقة الموضوعية التى يكتشفها ويثبتها العلم بطريقة منهجية صحيحة، لا يمكن أبدا أن تكون خاطئة جوهريا، ولكنها تكون ناقصة الصواب أو خاطئة ثانويا أو فرعيا. وهذا واضح فى المثال العلمى المعروف عن قانون بويل الذى كشف عن تناسب حجم الغاز عكسيا مع الضغط الواقع عليه إذا لم تتغير درجة الحرارة، ثم ظهر بعده قانون رينو الذى اكتشف أنه عند زيادة الضغط على الغازات عن حد معين، فانها تتحول إلى سوائل ومن ثم لاتخضع لقانون بويل. وينطبق ذلك حتى على قانون بسيط، مثل تبخر الماء ابتداء من درجة حرارة مائة. ذلك أنه إذا زادت الحرارة عن حد معين، فان جزيئات البخار نفسه تتحلل وتتحول إلى ذرات إيدروجين وأوكسجين.

وإذن فالطابع الموضوعى للعلم الاقتصادى وللقوانين الاقتصادية، هو جزء من الطابع الموضوعى الشامل للوجود، أى للطبيعة والانسان كفرد وكمجتمع. وهذا الطابع الموضوعى الحتمى، هو الأساس الفلسفى العلمى والعملى الصحيح لأى إصلاح وتغيير وتخطيط جذرى شامل وناجح لاتجاه وظواهر الواقع الاقتصادى. وبدون الاعتراف بذلك، لايكون ثمة معنى لمحاولات الاصلاح والتغيير والتخطيط.

---

(١) من المهم هنا التمييز بدقة بين صفة «نسبية» relative وبين صفة relativistic. فنسبية التحديد تعنى ضرورة ارتباطه بتحديدات وشروط وزوايا أخرى، بينما المذهب النسبى relativism (أو النسباوية) يعنى إنكار وحدة الحقيقة الموضوعية الشاملة، ونسبة «الحق» إلى معايير ذاتية. من ذلك مثلا، قول السفسطائيين القدماء بأن كل فرد هو معيار الحق الذى يؤمن به، أو قول السفسطائيين المحدثين بأن كل عصر أو جماعة أو طبقة لها حقائقها وعلومها الخاصة!

الفصل الثانى - الاتجاهات التى أسست علم الاقتصاد

١- اتجاه صناعة الثروة الحكومية

أشرت قبل ذلك- وسأوضح بعد ذلك فى الكتاب الثالث من هذه الثلاثية عن «فلسفة التاريخ»- أن من أهم وأوسع ميكانيزمات صناعة التدهور واللاعقل التى تستخدمها أجهزة التحكم السرى الشامل منذ العصور الكهنوتية الفرعونية القديمة، ميكانيزم الاستباق أو الركوب الافسادى والتحريفى (والذى قد يكون أحيانا نوعا من الاستباق أو الركوب الاجهاضى من أجل التصفية). فالاجهزة المذكورة حين تتصرف ضد اتجاه تدرك أنه لايمكن منعه أصلا، تحاول استباق حركته قبل أن تتبلور بداياته، أو تحاول ركوب حركته بعد أن يبدأ، ومن ثم إفساد وتحريف مسارها وتصوراتها وأفكارها، من أجل تحويله إلى اتجاه تدهورى لاعقلى يخدم مخططاتها، أو من أجل تصفيته. وهذا واضح مثلا فى عمليات استباق وركوب حركة الثورة العقلانية الديمقراطية التى بدأها الفلاسفة والمفكرون فى فرنسا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، ثم تحويلها عام ١٧٩٢ إلى دهمائية فوضوية لاعقلية تعدم أيضا الفلاسفة والعقلانيين وأصحاب الرأى (وأشهرهم لافوازييه وكوندورسيه)، بحيث تطورت بالضرورة بعد ذلك إلى نظام عسكرى شبه ملكى وشبه كنسى بحجة إنقاذ البلاد من الفوضى والارهاب.

ونفس الشئ يحدث أيضا فى العلوم والمذاهب أو الاتجاهات النظرية العقلانية، وخصوصا فى العلوم والاتجاهات الفلسفية والاجتماعية. وهو يحدث بطريقة من ثلاث طرق:

١- بطريقة الصناعة المحكومة لرواد ومؤسسى هذه العلوم والاتجاهات وفق المواصفات الشخصية والفكرية والمذهبية المطلوبة.

٢- بطريقة تشجيع العناصر الأقل كفاءة-أى غير الجديرة وغير المتفوقة أو غير المتعمقة عقلانيا- على التصدى لمهام الريادة والتأسيس (وخصوصا أن معظم الرواد والمفكرين حتى القرن الثامن عشر بل والكثيرين فى القرن التاسع عشر كانوا ممن «تثقفوا» فى معاهد لاهوتية أى بتراث لاعقلى وتخليطى بل وتعكيسى).

٣- بطريقة التأثير المرضى الشخصى والذهنى والحصار الشخصى والاجتماعى للرواد والمؤسسين، ليس فقط من أجل تسهيل مفعول الايحاءات المطلوبة التى يتعرضون لها، بل وأيضا من أجل دفع أذهانهم تلقائيا إلى الخطأ والانحراف أو التعكيس (وفق ما أسميه الاستخدام السالب للعقول والعبقريات). وهذا واضح عند تأمل وقائع حياة واضطرابات آدم سميث مؤسس علم الاقتصاد، وسان سيمون (١٧٦٠- ١٨٢٥) رائد الاشتراكية الحديثة، وتلميذه أوجست كونت (١٧٩٨- ١٨٥٧) مؤسس علم الاجتماع.

وعلى كل حال، فالذى يهمنا هنا هو استعراض تطورات اتجاه الانحراف عن المعنى السليم للاقتصاد، وهو- كما أوضحت- الانحراف من معنى «إيكونوميا» أى تدبير مصالح الحياة السارة، إلى معنى «كريماتيستيك» أى فن اصطناع الثروة. ذلك أن فن الاقتصاد أو خبرة النشاط الاقتصادى قبل أن يتحول إلى علم، اتخذ منذ القرن السادس عشر اتجاه اصطناع الثروة.

وهذا الاتجاه الذى انتهجه فن الاقتصاد منذ القرن السادس عشر، والذى استمر بدرجة أو بأخرى إلى القرن الثامن عشر أو التاسع عشر، يسمى فى اللغة العربية **«الاتجاه التجارى»**.

وهذا فى الحقيقة تحوير - فى اللغات الأوروبية أيضا - لمعنى كلمة mercantilism (المشتقة من الأصل اللاتينى mercantura بمعنى تجارة وكذلك بمعنى سلع تجارية). **والمعنى الصحيح لهذه الكلمة، هو الاتجاه السلعى.** وهذا واضح مثلا فى اسم نظام الانتاج الذى ظهر وانتشر فى تلك الفترة، وهو «الانتاج السلعى» production / mercantile or commodity production (حيث أن كلمة marchandise فى الفرنسية تعنى commodity سلعة). marchande

ذلك أن هذا الاتجاه لم يكن يركز على التجارة كنوع خاص من النشاط الاقتصادى كما يتصور البعض، ولكنه كان يركز أساسا على تحصيل السلع بالاستيلاء عليها أو بشرائها بأثمان بخسة من المستعمرات الجديدة، أو بانتاجها صناعيا فى المعامل أو المصانع اليدوية الجديدة mani-factura، ثم المتاجرة فيها لتحصيل المزيد من الثروات خصوصا على شكل ذهب وفضة.

ومن هنا نجد أن هذا الاتجاه السلعى يدعو إلى:

١- التوسع الاستعمارى colonial وتحصيل السلع النادرة (وخصوصا الذهب والفضة) من المستعمرات. ٢- تنشيط الصناعة المحلية وزيادة الانتاج السلعى المحلى. ٣- تنشيط وتوسيع المتاجرة الدولية فى هذين النوعين من المتحصلات السلعية. ٤- زيادة الثروة الحكومية نتيجة ذلك، مع زيادة ثروات المشتغلين فى هذه العمليات، بما فى ذلك التجار الصناعيون الذين يقومون بتشغيل المصانع الجديدة وغيرها من وسائل الانتاج السلعى. ٥- الاعتماد على الذهب والفضة بشكل خاص باعتبارهما أضمن وسائل الدفع من أجل ممارسة التبادل والنشاط الاقتصادى فى أى جزء من العالم. ٦- استخدام المزيد من الثروات الحكومية والخاصة فى تمويل المزيد من عمليات أو حملات التوسع الاستعمارى ووسائل النقل البحرى، والمزيد من عمليات الانتاج السلعى أو التصنيع، والمزيد من المتاجرة الدولية.

فأهمية التجارة هنا، هى تدوير الثروات السلعية والمعدنية لمضاعفتها بتحقيق أقصى أرباح ممكنة.

ويعترف سول فيما كتبه عن هذا الاتجاه [١]، أن أنصاره كانوا من دعاة التركيز على الصناعة أكثر من التركيز على الزراعة. فموضوع التجارة أو الذهب والفضة، هو إذن مجرد وسيلة لزيادة الثروة التى تعتمد على تحصيل السلع من المستعمرات أو من الصناعات. فمثلا أنطونيو سيرا الايطالى (١٥٨٠-١٦٥٠)، حاول فى بحثه عن أسباب أو مصادر الثروة، التركيز على أن الصناعة أكثر فائدة فى هذا المجال من الزراعة، لأن المنتجات الصناعية قابلة للتخزين وأسهل فى النقل، ولأن الصناعة أكثر قابلية للانطلاق والاتساع. وتوماس مين (١٥٧١-١٦٤١) الذى كان يعمل فى شركة الهند الشرقية البريطانية، كان يؤكد على ضرورة التجارة الخارجية كوسيلة للتدوير المستمر للسلع وكأداة للتبادل، لأن المال بدون تبادل لا يشكل ثروة بالمعنى الصحيح، ولكن يؤدي إلى غلاء الأسعار. أما جاك كولبير (١٦١٩-١٦٨٣) الذى كان يتولى إدارة الاقتصاد للملك لويس الرابع عشر فى فرنسا، فكان يدعو صراحة إلى ربط التجارة بتنمية الصناعة وبتدعيم النقل البحرى الفرنسى وتوسيع المستعمرات. ويقول سول أيضا إن سياسته «التجارية»، كانت تعتمد على «استغلال المستعمرات فى الخارج واستغلال العمل الرخيص فى الداخل». [٢] وهكذا نجد أن المسألة هنا ليست مسألة «تجارة» بالمعنى الذى يوحى به الاسم الشائع عن هذا الاتجاه!

وكانت السياسة المسماة بالتجارة فى بريطانيا وفرنسا منذ القرن السادس عشر، تشجع

---

(١) الفصل الثانى من كتابه المذكور، من ص ٣٢.

(٢) نفس المرجع، ص ٤٢، ٤٤.

خفض الاستهلاك مع زيادة السكان وزيادة البطالة لخفض الأجورا وكانوا في بريطانيا، يستخدمون النساء والأطفال شبه العرايا في الأعمال الشاقة في مناجم الفحم، ويقمعون أي محاولة للتمرد العمالي قمعا شرسا بدون رحمة. ونتيجة تركيز هذا الاتجاه المسمى بالتجاري على تشجيع الصناعة على حساب الزراعة، اتسعت عمليات استيلاء كبار الملاك على الأرض الزراعية وتحويلها إلى مراعي للأغنام لانتاج الصوف بدلا من زراعة القمح، مما أدى إلى فقدان كثير من الفلاحين لأراضيهم وأعمالهم الزراعية، ومن ثم زيادة الزحف على المدن وزيادة البطالة والأيدي الرخيصة في الصناعة، مع زيادة التشرد والتسول والاجرام وغير ذلك من ظواهر معروفة في كتب التاريخ. وقد سيقت مجموعات كثيرة من هؤلاء لاستيطان المستعمرات الجديدة، خصوصا في القارة الأمريكية. وفي شمال أمريكا، اتخذت هذه السياسة المسماة بالتجارية شكل تشغيل الهنود الحمر ثم العبيد السود في المناجم والمزارع والمصانع اليدوية.

ونخلص من ذلك كله، إلى أن هذا الاتجاه السلعي (أو الاتجاه الاستعماري والصناعي اليدوي، أي اتجاه التجارة الخارجية في سلع المستعمرات والمصانع اليدوية)، كان يستهدف أساسا - بل وربما فقط - زيادة الثروة الحكومية وزيادة ثروات المتاجرين الكبار الخارجيين في السلع المذكورة، وذلك كوسيلة لزيادة القدرة العسكرية والاقتصادية للدولة في عصر الصراع على المستعمرات الجديدة، الذي أدى إلى الحروب الاستعمارية المعروفة منذ القرن الثامن عشر.

وهكذا انحرف هذا الاتجاه عن الاتجاه العقلاني الانساني السليم للاقتصاد، بالنسبة للمجتمعات الأوروبية وليس فقط بالنسبة لشعوب المستعمرات. ومع ذلك، فلا شك أنه هو الذي صنع الأساس الاقتصادي للقوى الاستعمارية الأوروبية.

٢- الاتجاه الزراعي أو الفيزيوقراطي

هذا الاتجاه يشكل رد الفعل العكسي للاتجاه السابق، ويعبر عن الثورة ضد تدهور الزراعة والاعتداء على المصالح الزراعية، ومن ثم محاولة التركيز على الزراعة بدلا من الصناعة! ومع ذلك، فقد استمر بالقصور الذاتي كامتداد للانحراف السابق في تصوراته عن أهداف فن الاقتصاد، باعتبارها اصطناع الثروة. صحيح أن فرنسوا كيزناي/ كيني Quesnai (١٦٩٤-١٧٧٤) مؤسس هذا الاتجاه الفرنسي الذي كان يسمى باتجاه «الاقتصاديين»، حاول أن يربط بين ثروة الحكومة أو المجتمع وثروات الأفراد، بشعاره الذي يقول: « فلاحون فقراء، مملكة فقيرة، ملك فقير». لكن واضح أنه مع ذلك كان يتناول المشكلة الاقتصادية باعتبارها مشكلة الفقر والغنى في الثروة. ولهذا اتجه مذهبهم إلى التركيز على الزراعة، على أساس تصوراتهم عن أن الأرض أو الزراعة هي فقط منتجة الثروة الجديدة أو منتجة القيمة الاقتصادية الاضافية.(١)

وقد استخدم أحد رجال هذه المدرسة، واسمه بييردي بونت دي نامور P. Dupont De Nemours (١٧٣٩- ١٨٣٤)، كلمة Physiocratie - أي حكم أو سيادة الطبيعة- عنوانا لأحد كتبه، فشاع عنهم اسم الطبيعيين. وكان كيزناي/ كيني طبيب لويس الخامس عشر،

(١) أقصد بالقيمة الاقتصادية الاضافية هنا «القيمة الزائدة» أو «صافي العائد الزائد»، ولا أعني بها ما يسمى في الاقتصاد الشائع «القيمة المضافة»، بالمعنى الذي انحرف إلى التعبير عن إيرادات الأجور والمرتبات والأرباح، الخ. فالقيمة المضافة value added، تعني في الاقتصاد البرجوازي الفرق بين قيمة السلع التي تنتجها الوحدة الانتاجية وقيمة المواد والسلع التي اشترتها من الآخرين ومارست عليها العمل الانتاجي. ومن ثم فهي تشمل الأجور والمرتبات وليس فقط الأرباح! لكن الحقيقة أن قيمة العمل الانتاجي يجب أن تدخل أيضا في قيمة المواد والسلع التي تشتريها الوحدة انتاجية، بحيث يقتصر صافي القيمة الاضافية أو الزائدة على الاضافة أو الزيادة المتحققة موضوعيا فوق ذلك كله.

بينما كان تيرجو Turgot وزير مالية لويس السادس عشر. وهم لم يكونوا على الاطلاق ضد التجارة، كما يوحى اسم الاتجاه السابق عليهم الذى وقفوا ضده. وهذا واضح فى أنهم يعتبرون مؤسسى الاتجاه الليبرالى/ الحرّ فى الاقتصاد والتجارة، وأصحاب الشعار المعروف: «دعه يعمل، دعه يمر. فالعالم يسير من تلقاء نفسه.» ولكنهم كانوا يرفضون بالتحديد القيود على الاستهلاك والتجارة فى الداخل، والقيود والحواجز الجمركية على التجارة الخارجية، ويطالبون بالتجارة الحرة الداخلية. ولم يكونوا يرفضون الصناعة التى طالب السلعيون بالتركيز عليها، لكنهم كانوا يرفضون إعطاءها الأولوية أو توسيعها على حساب الزراعة كما فعل أصحاب ذلك الاتجاه.

وفى حيثياتهم الأصولية لهذه المطالب الاقتصادية، كانوا يبررونها بأن الزراعة أو العمل فى الأرض هو العمل «المنتج الحقيقى الوحيد»، لأن «الطبيعة تعمل من أجل الانسان فى الزراعة»، بينما أعمال الصناعة والحرف والتجارة «غير منتجة»، لأنها لاتخلق مايسمى «ناتجا صافيا أو فائضا» net product or Surplus. ولم يكونوا يقصدون بذلك بداهة أنها عقيمة أو طفيلية أو لا لزوم لها، بل كانوا يقصدون بالتحديد معنى مشابها للمعنى الذى أخذه عنهم آدم سميث، وهو أنها نافعة ولكن لاتضيف أو تخلق قيمة اقتصادية زائدة أو عائدا صافيا زائدا produit net.

وكما أوضح كيزناى/ كينى تفصيلا فى كتابه «الجدول الاقتصادى» عن مصروفات وإيرادات الزراعة فى مقابل مصروفات وإيرادات الصناعة وغيرها من نشاطات اقتصادية، فان الانفاق أو الاستثمار فى الزراعة هو وحده الذى يحقق فى رأيه فائضا يزيد على ما يدفع من دخول للمشتغلين فى الزراعة. وهذه أفكار تتعلق بتصورهم عن القيمة الاقتصادية وليس عن الربح، لأن الصناعة والتجارة تحققان أرباحا. وإنما المقصود أن أرباحهما تأتى من فروق الأسعار والأجور، أى من فروق الشراء والبيع، بينما فائض الزراعة يأتى من العطاء الاضافى للأرض أو الطبيعة.

وفكرة أن أرباح التجارة أو الصناعة (التى كانت تعتبر نوعا من التجارة التحويلية) تأتى من فروق الشراء والبيع، هى فكرة كانت شائعة فى العصور القديمة والوسطى، ونجدها حتى فى مقدمة ابن خلدون[1] لكن الجديدفى نظرياتهم، هو اكتشاف عملية خلق القيمة الاقتصادية الاضافية أو «المنتج الصافى»– رغم أنهم قصروا ذلك على دور الأرض أو الطبيعة. وقد وسع آدم سميث هذا الاكتشاف الهام فى الأصول المبدئية لعلم الاقتصاد، فجعل العمل فى الأرض مثل العمل فى الصناعة وغيرها هو خالق القيمة الاقتصادية الجديدة أى الثروة، أى أن القيمة الجديدة أو الثروة الزراعية تأتى من العمل فى الأرض وليس من الخصائص الطبيعية للأرض. لكن جاء ماركس فطمس هذا المعنى كما سنرى، وجعل العمل هو مقياس القيمة وليس أحد عوامل خلق القيمة! أى خلط بين مشكلة خلق القيمة الاقتصادية الجديدة، ومشكلة تحديد قيمة العمل أو قيمة السلعة، فاعتبر «الناتج الفائض» أو «القيمة الفائضة» مسألة تتعلق بأجر العمل! ومن ثم اختلطت وسقطت تلك المشكلة الأصولية الهامة التى أثارها الفيزيوقراط!

وبسبب التراث الفلسفى والعقلانى الفرنسى، اهتم الفيزيوقراط أيضا بموضوع رفاهة المجتمع، ولكن فى الاتجاه المذكور، وهو زيادة الثروة بزيادة الزراعة. ولم يناقشوا مشكلة تحديد طبيعة واتجاه الاقتصاد ومشكلة توزيع الدخول أو الثروات. ذلك أن المذهب الليبرالى / الحر

---

(١) يقول ابن خلدون نقلا عن التراث الاقتصادى القديم والوسيط، إن التجارة هى «تحايلات فى الحصول على ما بين القيمتين فى الشراء والبيع لتحصيل فائدة الكسب من تلك الفضلة». المقدمة، طبعة الشعب، ص ٣٤٦. وانظر فى الباب الخامس، الفصول ٢و٩و١٠.

الذى كانوا يؤمنون به- والذى تبناه المفكرون الأوروبيون منذ القرن الثامن عشرومنهم ادم سميث- كان يرفض نظرية السلعيين عن تدخل الدولة فى الاقتصاد. وكان هؤلاء يطالبون بتدخل الدولة ووضع القيود والحواجز ومنح الامتيازات والاحتكارات، من أجل زيادة الثروة الحكومية وثروات المسيطرين على المجتمع. لكن الفيزيوقراط وغيرهم من الليبراليين، بدلا من أن يطالبوا بتدخل الدولة فى الاتجاه الصحيح الذى يخدم مصالح العدالة الاجتماعيةومصالح أغلبية المجتمع، اتخذوا رد الفعل العكسى فرفضوا أصلا التدخل الحكومى فى الاقتصاد!

ومع ذلك، كان الليبراليون الاقتصاديون - كما هو معروف - من أنصار النظام الملكى المطلق، باعتباره النظام المركزى القادر على فرض وحماية الاتجاه الليبرالى /الحر فى الاقتصاد ضد السلطات الاقطاعية والاحتكارية، التى أهمها حقوق وحريات المنافسة. ولم يدركوا -كما لم يدرك تلميذهم آدم سميث فى بريطانيا - أن الغابة الاقتصادية «الحرة» تصنع وحوشها وقيودها وحواجزها التى تهدر الحقوق والحريات الاقتصادية والتجارية بدرجة لا تقل عما يحدث نتيجة التدخل الحكومى الظالم.

٣- الاتجاه التقليدى السابق

يستخدم الاقتصاديون البرجوازيون كثيرا اسم «المدرسة التقليدية» (التى يصفونها أحيانا بصفة«القديمة»)، فى مقابل «المدرسة التقليدية المحدثة» neo-classical. ويقصدون بالمدرسة التقليدية القديمة، المجموعة الأولى من الاقتصاديين المدافعين عن حرية رأس المال الخاص، وأبرزهم آدم سميث ودافيد ريكاردو وتوماس مالتوس فى بريطانيا، وجان بابتيست ساى فى فرنسا.

ويعتبر آدم سميث مؤسس علم الاقتصاد، رغم أنه أخذ الكثير من أفكاره الاقتصادية عن الفيزيوقراط الذين اتصل بهم واشترك فى ندواتهم فى فرنسا، قبل أن يصدر كتابه «بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم» بعشر سنوات. وسبب ذلك أنه قدم أول عرض شامل متكامل للبحث الاقتصادى، حاول أن يؤسسه تأسيسا عقلانيا يتجنب الاستقطاب المذهبى، خصوصا بين أنصار التجارة الاستعمارية والصناعية وبين أنصار الزراعة. وقد ركز فى كتابه على دور العمل فى إنتاج الثروة، من خلال الزراعة ثم الصناعة ثم التجارة- على هذا الترتيب. **كما أوضح الطابع العقلانى الانسانى للاقتصاد التبادلى بقوله، إن أحدا لم يشاهد أبدا كلبين يقومان بعملية تبادل عادل وإرادى حول قطعة عظم!**

لكن ما هو الطابع الواحد أو المشترك بين المدرسة البرجوازية التقليدية القديمة، والمدرسة البرجوازية التقليدية المحدثة التى تدافع عن الرأسمالية المتطورة (مثل مارشال وكينز وأمثالهما)؟

يقولون إن كلا المدرستين تدافعان عن أقصى حرية ممكنة لرأس المال الخاص. لكن الحقيقة أن هذا الاتفاق الشكلى، يخفى الكثير من الاختلافات والتعارضات، ليس فقط بالنسبة لآدم سميث الذى كان فيلسوفا أخلاقيا (أستاذاً للمنطق وفلسفة الأخلاق)، بل وأيضا بالنسبة للرأسمالى والمالك العقارى المتزايد الثراء ذى الأصل اليهودى دافيد ريكاردو، وبالنسبة للقسيس توماس مالتوس الذى اشتغل بدراسة الاقتصاد (ويسمى اتجاه ريكاردو ومالتوس فى تاريخ علم الاقتصاد باسم الاتجاه «المتزمت» orthodoxe).

فأولا، كان آدم سميث وأتباعه التقليديون الأوائل يقيمون أبحاثهم على أساس تصور عقلانى طبيعى للقوانين الاقتصادية. وكلمة «عقلانى» تعنى هنا أنها مفهومة ومبررة عقلانيا، بينما كلمة «طبيعى» تعنى أنها «موضوعية»، أى يفرضها الواقع الموضوعى أو الطبيعى

(بالمعنى الذى يشمل الانسان). وحتى القسيس مالتوس، كان يرى مثلا أن زيادة السكان هى اعتداء على القوانين الطبيعية التى سنّها الله للطبيعة، ومن ثم تؤدى إلى العقاب الطبيعى العادل أو المستحق، وهو حدوث الكوارث والمجاعات والفقر والحروب والأوبئة. لكنهم كانوا يتطرفون فى ذلك بالنسبة لبعض القوانين الجزئية، فلا ينظرون إليها كقوانين تعبر موضوعيا عن الانحراف وترتبط بشروط وظروف منحرفة مثل أى قوانين للمرض والفساد (فى مقابل قوانين الصحة والسلامة أو الصلاح)، ومن ثم تخضع لقوانين أعم وأكبر، وتتغير بتغير شروطها وظروفها. بل كانوا يعتبرون النظام الرأسمالى الذى ترتبط به هذه القوانين الجزئية المنحرفة «نظاما» عقلانيا طبيعيا سليما وباقيا أو يجب أن يبقى لمصلحة الانسان! وفى مقابل ذلك كله، فان مايسمى الاتجاه التقليدى المحدث (أى اتجاه الدفاع التقليدى عن الرأسمالية المتطورة) لايعترف كما رأينا بوجود قوانين عقلانية أو موضوعية للاقتصاد، ولكنه يرى أن الظواهر الاجتماعية والاقتصادية متغيرة بدون أساس عقلانى موضوعى ثابت، وأن المهم هو ملاحقة الوقائع الفعلية التى تتغير جزافيا أو تعسفيا arbitrarily، والبحث عن التصرف العملى (البرجماتى) الناجح الذى يلائمها.

وثانيا، كان الاتجاه القديم يدافع عن أقصى حرية ممكنة لرأس المال، فى اتجاه المنافسة الحرة الشاملة (بين الأفراد وبين السلع وبين الأسواق وبين الأمم). وكان آدم سميث بالذات يهاجم ويحذر من أى اتفاقات أو تكتلات احتكارية أو شبه احتكارية. ذلك أن النظام فى عصرهم فى القرن الثامن عشر، كان لايزال فى المرحلة التى تسمى باللغة المعاصرة «الرأسمالية الذرية» Capitalisme atomique. أى لم يكن قد تطور بعد إلى مراحل التمركز ثم الاحتكار ورأس المال المالى، الخ. أما الرأسمالية المتطورة، خصوصا منذ أواخر القرن التاسع عشر، فهى رأسمالية احتكارية وشبه احتكارية. **ومن هنا فان البرجوازيين المحدثين فى دفاعهم عن «حرية» رأس المال الخاص، إنما يدافعون عن المصالح الاحتكارية والمتحكمة للمراكز الرأسمالية الكبرى!** ولهذا نجد أن كتب الاقتصاد البرجوازى المعاصر تكرر كثيرا أن «المنافسة الحرة» القديمة هى نوع من الخيال، وأن مايوجد واقعيا هو المنافسة فى ظل الاحتكار أو **«المنافسة الاحتكارية»** monpolistic competition!! ويسمونها أيضا باسم تمويهى منافق هو **«المنافسة غير الكاملة»** imperfect competition، أو «المنافسة المقيّدة». ويقسمونها إلى أنواع تبع أنواع الاحتكار المفروض عليها!!(١)

وثالثا، كان البرجوازيون التقليديون الأوائل يعترفون بالتناقض بين مصالح رأس المال ومصالح العمل. ولكنهم كانوا يعتبرون ذلك مظهرا من مظاهر قوانين التنافس والصراع الطبيعى (أو بتعبير مالتوس الذى أخذه عنه داروين لتطبيقه على الحيوانات: «التناحر من أجل الحياة»!)، ومظهرا من مظاهر انخفاض القيمة الاجتماعية للعمل اليدوى. وكانوا يتصورون أن الميكانيزمات الاقتصادية، أى التسلسل الذاتى للحتميات الاقتصادية، يمكن أن تحل مشاكل التناقض بين مصالح رأس المال ومصالح العمل. أما البرجوازيون التقليديون المحدثون، فقد استخدموا النفاق والتمويه فى نفى التناقض بين الجانبين، والادعاء بأن مصالحهما مشتركة!

---

(١) انظر مثلا كتاب «مبادئ التحليل الاقتصادى»، ص ٣٦٢و ٣٦٧و ٤٥٧، ٤٧٦، الخ، وكتاب «أصول الاقتصاد»، ص ٣٠- ٣٥١. أما الكتاب الذى ظهر متأخرا عام ١٩٨٥ للتعبير عن ذروة التدهور اللاعقلى المعاصر- وهو أيضا بعنوان «أصول الاقتصاد» للدكتورين الدكرورى وأبو الدهب (وزير التموين الحالى)- فيقول باجتراء استفزازى غريب إن «المنافسة الاحتكارية تشبه إلى حد كبير نموذج المنافسة التامة»!! (طبعة عين شمس، ص ١٩٢).

ورابعا، لم يكن البرجوازيون التقليديون الأوائل يرفضون الأهداف الاجتماعية والأخلاقية للاقتصاد. ولكنهم كانوا يتصورون أن الحساب العقلانى للمصلحة الشخصية لدى الرأسمالى والعامل والمستهلك، يمكن أن يؤدى فى محصلته العامة إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والأخلاقية المطلوبة. وبديهى أن هذا غير صحيح، لأنه توجد منذ العصور القديمة أجهزة تحكم سرى شامل ووسائل اجتماعية واسعة لصناعة التدهور واللاعقل وإفساد وتحريف العقلانية والانسانية للمجتمعات والأفراد، ومن ثم نجد أن معظم الناس لايتصرفون عقلانيا أو فى اتجاهات سوية. **وحين ينتشر الطابع اللاعقلى واللاإنسانى للمصلحة الشخصية، تكون محصلته العامة المزيد من التدهور واللاعقل واللاإنسانية والفساد الذهنى والاجتماعى والأخلاقى.** وعلى كل حال، فالمهم هنا هو أنه- فى مقابل ذلك- نجد أن البرجوازيين التقليديين المحدثين يرفضون الأهداف الاجتماعية والأخلاقية للاقتصاد، ويرفضون فى الوقت نفسة التصورات التقليدية المذكورة عن «عقلانية» السلوك الاقتصادى، ويرون أن البحث الاقتصادى يجب أن يقتصر على ما هو كائن فعلا، بغض النظر عن القيم الاجتماعية والأخلاقية، وبغض النظر عن مدى لاعقلانية السلوك الاقتصادى[1] ومعنى ذلك أنهم يبررون ويدعمون عمليا الاتجاه اللاإنسانى واللا أخلاقى واللاعقلى للواقع الاقتصادى.

ومن ذلك كله، نجد أن الحيثيات والأسس الفلسفية والايديولوجية للاتجاه البرجوازى التقليدى القديم فى علم الاقتصاد، تختلف عن الحيثيات والأسس الفلسفية والايديولوجية للاتجاه البرجوازى التقليدى الجديد أو المعاصر، بقدر اختلاف ثقافة وأفكار ورأسمالية القرن الثامن عشر عن ثقافة وأفكار ورأسمالية القرن العشرين وأواخر القرن التاسع عشر. وهو فى الحقيقة اختلاف واسع بين عصرين: عصر الرأسمالية الليبرالية الوليدةوالحريات الاقتصادية والتقدم الديمقراطى والعقلانى المرتبط باندفاعات النهضة والتنوير، وعصر الرأسمالية الاحتكارية الطفيلية والقهر الرأسمالى والديماجوجى والتدهور واللاعقل.

لكن النقطة التى تحتاج إلى تركيز خاص فى هذه الملاحظة، هى **أن الحقوق والحريات الاقتصاديةوالاستثمارية،كانتفى البدء ذاتاتجاهتقدمى ديمقراطى عقلانى**،ركبتهوأفسدته وانحرفت به الأجهزة الكنسية والبرجوازية التى صنعت التطور الرأسمالى اللاعقلى. ومعنى ذلك **أنها يمكن أن تسترجع اتجاهها التقدمى الديمقراطى العقلانى** إذا تغيرت ظروفها وشروطها الرأسمالية، بتغير أجهزة السلطة السرية والعلنية وبتغير النظام الاجتماعى، أى فى ظل الاشتراكية الجديدة وأجهزتها العقلانية كما أوضحت فى فصول الكتاب.

لقد كان أستاذ المنطق والفيلسوف الأخلاقى الاقتصادى آدم سميث (١٧٢٣- ١٧٩٠) يسمّى «رسول المصلحة الذاتية» apostle of self- interest. ومن أقواله المعروفة، أن **«سعى الفرد وراء مصلحته هو دعامة المصلحة الاجتماعية»**. ولم يكن فى ذلك مخطئا. فالفرد هو مكوّن المجتمع، والمصلحة الذاتية هى أساس كل نشاط بشرى من أى نوع، وخصوصا النشاط الاقتصادى الذى يتحدد بحساب الربح والخسارة. وقد أشرت إلى مذهب «الأخلاق النافعة» الذى كان يرجع الخير والقيم الأخلاقية إلى حساب السرور (أو الارضاء) والألم لدى الفرد. وكان بعض المفكرين حتى القرن الماضى (ومنهم تشيرنيشفسكى) يستخدمون كلمة «أنانية» egoism للتعبير عن أولوية دور «الدافع الذاتى» أو «المصلحة الذاتية» فى الأخلاق، بما ذلك دافع التضحية بالذات وبالمصالح الذاتية المباشرة من أجل دافع «ذاتى» أعلى أو أكبر. ولاشك أن استخدام كلمة egoism لم يكن موفقا، وكان يساعد على تخليط وتغليط وتحريف

(١) انظر مثلا سول، ص ٢٠٩ و ٢١٩.

هذا الاتجاه. لكن المهم هو تأمل المعنى المقصود لهذا الاتجاه، الذى كان يطبّق عموما على العلاقة العقلانية الحرة بين الفرد والمجتمع، ومن ثم يجعل الانطلاق الفردى هو أساس الروح الجماعية أو الاجتماعية العقلانية الحرة، التى تختلف عن الروح الجماعية القطعانية اللاعاقلة.(١)

ما هو إذن الخطأ الذى وقع فيه آدم سميث وأمثاله؟

الخطأ الذى وقع فيه، هو أنه خلط بين التحليل النفسى العقلانى المجرد والتحليل النفسى الواقعى لمجموع الدوافع الذاتية الفعلية واعتبارات المصلحة الذاتية أو الفردية الفعلية فى المجتمع البرجوازى. وفى مقابل ذلك، نجد مثلا أن الماديين التنويريين الفرنسيين الذين كانوا يتحدثون كثيرا عن «الطبيعة العقلانية» للانسان، كانوا يؤكدون فى الوقت نفسه أن «الظروف هى التى تصنع الانسان»، وأن السلطة الحاكمة هى التى تصنع الظروف. ومن هذا المنظور، يمكن أن نقول إن **الظروف والضغوط والمصالح اللاعقلية واللا أخلاقية المفروضة على الأفراد وعلى المجتمع البرجوازى، لاتعطى الفرد إمكانيات الجمع بين خدمة مصلحته الذاتية أو الفردية وخدمة مصلحة المجتمع، ومن ثم يضطر إلى التضحية باحدى المصلحتين! فلا يوجد فى المجتمع البرجوازى اتفاق بين المصالح الذاتية وبين القيم العقلانية والأخلاقية، أو بينهما وبين المصالح الاجتماعية.** ومن ناحية أخرى، فمعظم الأفراد لايتصرفون أصلا بطريقه الحساب العقلانى للدوافع الذاتية أو المصلحة الذاتية، وإنما يتصرفون بدوافع ومصالح لاعقلية متوارثة أو مملاة اجتماعيا أو ملقنة بوسائل الاثارة والتحكم الذهنى . وحتى هؤلاء الذين يحاولون مراعاة الحساب العقلانى للدوافع والمصالح ، يجدون أن الدوافع والمصالح الفردية المباشرة أقوى بدرجة لاتقارن ، ليس فقط بالنسبة للدوافع والمصالح الاجتماعية بل أيضا بالنسبة للدوافع والمصالح الفردية البعيدة المدى التى تكون أكثر أهمية .

فكيف يمكن فى مثل هذه الظروف "الحرة" شكلا ، أن تؤدى الدوافع الذاتية أو المصلحة الذاتية إلى نتائج عقلانية وإنسانية تخدم المصلحة العامة ؟!

إن تصور آدم سميث عن الدوافع والمصالح الشخصية التى تخدم المجتمع، لايمكن أن يتحقق إلافى مجتمع اشتراكى عقلانى ، وفى ظل سلطة عقلانية شمولية، تفرض القوانين والتنظيمات والميكانيزمات التى تجعل من "مصلحة الفرد" أن يخدم المجتمع . وقد كان يقول إن عقلانية الدوافع والمصالح الشخصية ، تعبّر عن "يد خفية" (يقصد إلهية) توجه تلك الجهود الفردية إلى خدمة المصلحة العامة . ومن الناحية العلمية والعملية، **فان الأجهزة التى تقود المجتمع، هى وحدها القادرة على القيام بهذه المهمة.**

وكان آدم سميث يسمى الحكومة من حيث دورها الاقتصادى باسم «الكومنولث»، أى صاحبةالثروة العامة أو المشتركة (قبل أن يستخدموا هذا الاسم فى التعبير عن الحكومات التابعة للتاج البريطانى!). **لكن الصحيح هو أن تكون الحكومة من حيث دورها الاقتصادى وبثروتها العامة، العقل المدبر والقوة المدبرة فى إنتاج واستهلاك وتوزيع ثروة المجتمع.**

٤- الاشتراكيون الأوائل

الاشتراكية والشيوعية

منذ ظهور ماركس، استقر وانتشر الاختلاط بين «الاشتراكية» و «الشيوعية». ولاحظ أننى أتحدث هنا عن **«الاختلاط»** وليس عن **«الارتباط»** الضرورى بينهما كما سأذكر. ذلك أن

(١) انظر فى ذلك، الكتاب السابق «معنى الديمقراطية»، الفصل الرابع.

ماركس خلط أحيانا بين هاتين الكلمتين، بينما ميز بينهما فى أحيان أخرى تمييزا مغلوطا أو مخلوطا، فجعل الاشتراكية هى «المرحلة الأولى من المجتمع الشيوعى» (وكان يجب أن يقول: الطريق الشيوعى) والشيوعية هى «المرحلة الأعلى من المجتمع الشيوعى»!(١) وسنتناول هذا الموضوع فى الفصل التالى. لكن الذى يهمنا توضيحه هنا، هو أن إنجلز اعترف بأن الرأى العام يميز تماما بين الكلمتين.

قال فى تقديمه لطبعة ١٨٨٨ الانجليزية «للبيان الشيوعى»، إنه فى منتصف القرن التاسع عشر، كانت كلمة «اشتراكيين» تعبر لدى الرأى العام عن «المذاهب الطوباوية» لأنصار أوين فى انجلترا وأنصار فوريية فى فرنسا، وعن مختلف أنواع الدجالين الذين كانوا ينادون باصلاح المظالم الاجتماعية بدون تعريض رأس المال للخطر، وإن أنصار كلا الاتجاهين كانوا من خارج الطبقة العاملة، وخصوصا من الطبقات المتعلمة. وقال إن كلمة «شيوعيين» كانت فى مقابل ذلك تعبر لدى بعض العمال عن الاتجاه إلى التغيير الاجتماعى الشامل وليس إلى الثورة السياسية فقط، أى عن «الشيوعيةالطوباوية» التى ارتبطت باسم كابيه Cabet فى فرنسا، وباسم فيتلنج Weitling فى ألمانيا. ولهذا، كانت كلمة «اشتراكية» تعتبر فى رأيه كلمة «محترمة» تمثل «حركة للطبقة المتوسطة»، بينما كانت كلمة «شيوعية» كلمة «على عكس ذلك تماما» (أى غير محترمة) وتمثل «حركة للطبقة العاملة»! وقال إنه إزاء ذلك، قرر هو وماركس أن يستخدما فى «البيان الشيوعى» كلمة «شيوعية»!(٢)

والحقيقة أن الاتجاه الاشتراكى الذى وصفه ماركس بالطوباوية (= التهويم الخيالى)، كان أكثر واقعية من الماركسية، لأنه كان يستهدف تغيير الرأسمالية بدون تصفية أو إلغاء رأس المال الخاص والاستثمارات الخاصة التى تنشط فى المشروعات الانتاجية. ومن هنا كان هذا الاتجاه يشبه بدرجة ما، الاتجاه الاقتصادى الراديكالى أو الاصلاحى الجذرى. فالفرق الرئيسى بينهما، هو أن مايسمى الاشتراكية الطوباوية كانت تطالب بنظام بديل للنظام الرأسمالى، وتقدم نماذج ومواصفات معينة لهذا النظام البديل. أما الفرق الاقتصادى بين تلك الاشتراكية وبين الماركسية، فهو أنها لم تكن تلغى دور الاستثمارات الخاصة. ولهذا أقامت بعض المصانع الخاصة العادلة والانسانية، وبعض الحركات التعاونية المساهمة.

وكانت هذه النماذج والمطالب العقلانية العادلة تحرج وترهق وتفضح الاتجاه اللاعقلى الظالم للمصالح الرأسمالية والسلطات المدافعة عنها. فقد كانوا يثبتون للرأى العام عمليا حقيقة هامة وبسيطة، هى **أنه يمكن تحقيق الانتاج وتحصل ربح مناسب ودفع أجر مناسب، من خلال التنظيم العقلانى العادل للاقتصاد وللاستثمار الخاص، بدون ملكية حكومية أو عمالية أو مساواة شيوعية—أو ما إلى ذلك من أحلام دينية قديمة.** ولهذا كانت السلطات تفضل الماركسية وغيرها من المذاهب التى لاتتجه إلى الواقع المباشر (وذلك قبل أن تندمج الماركسية فى الحركة الاشتراكية الديمقراطية ومن ثم تنقل عنها تبريرات ومواقف الكفاح الاصلاحى الجزئى فى ظروف ما قبل الثورة الحتمية المنتظرة!).

وفى كتاب الاقتصادى الأمريكى سول الذى أصدرته مؤسسة فرانكلين(٣)، يقارن بين ماركس وهؤلاء الاشتراكيين الأوائل وغيرهم من الساعين إلى إصلاح وتخفيف مظالم

---

(١) انظر مثلا «نقد برنامج جوتا» فى «الأعمال المختارة لماركس وإنجلز»، النسخة الانجليزية، طبعة موسكو ١٩٥٥، المجلد الثانى ص ٢٤.

(٢) «الأعمال المختارة لماركس وإنجلز»، النسخة المذكورة، المجلد الأول ص ٢٧ – ٢٨.

(٣) لاحظ أيضا أن المترجم راشد البراوى الذى كان من مؤسسى الاتجاه الماركسى فى الاقتصاد المصرى، كان يعمل تبع السفارة الأمريكية!! والنص الذى سأذكره بعد ذلك، هو من صفحة . . ١٠.

الرأسمالية، وإلى الفضح العقلانى التجريبى للظلم الرأسمالى بواسطة إقامة المصانع الاستثمارية العادلة فى بريطانيا وإقامة المستوطنات الاشتراكية فى أمريكا. ويشير سول فى رضاء إلى رفض ماركس لتصورات العقلانية والعدل والخير فى مقابل الظلم والشر واللاإنسانية، وإلى أنه كان ينظر إلى المسألة كلها نظرة «جدلية» باعتبارها مسألة نظام تحقق حتميا ويجب أن يستكمل تطوره ليتغير حتميا، ومن ثم فلا سبيل إلى تغييره إلا عندما تنضج ظروف التغيير الحتمى!! يقول :

«لم يكن ماركس ممن يؤمنون بتلك المستعمرات الخيالية، ولا بتلك المشروعات التى تشبه وصفةالعلاج، لأنها جميعا تغفل تيارات التطور التاريخى. ولم تكن له ثقة فى نجاح الأفراد ممن تملأ نفوسهم روح الخير : فالمهم هو النظام. والنظام نفسه [وليس الرأسماليين!!] مسئول عن الظلم. وفى الوقت المناسب، يمكن إزالة النظام عن طريق المقاومة المحتومة. فالرأسمالية لن تخلى مكانها قبل أن تبلغ أعلى مراحل تطورها، ومن ثم تصحّح [بفتح الحاء] الأوضاع بطريقة حتمية»!! [وهذا لم يحدث فى الحقيقة إلا بطريقة غير حتمية اقتصاديا فى أشد البلدان الأوروبية تخلفا فى الرأسمالية!].

الطبيعة العقلانية والمشاعية البدائية

الاشتراكيون الأوائل، مثلهم مثل فلاسفة التنوير المطالبين بالعدالة الاجتماعية وإصلاح المجتمع، كانوا يؤمنون بما يسمى «النظام الطبيعى» للوجود (أى للطبيعة والانسان)، و«القوانين الطبيعية» للوجود، و«الحق الطبيعى»، الخ. **وكان المقصود بصفة «الطبيعى» عندهم (كما رأينا فى بعض نصوص أرسطو)، ما يتفق مع طبائع الأشياء، أى العقلانى والمنطقى والموضوعى السليم.** ومثل هذه العقلانية الطبيعية لفلاسفة التنوير وللاشتراكيين الأوائل، وجدناها أيضا بطريقة أو بأخرى لدى الفزيوقراط، ولدى آدم سميث ومجموعته، وسنجدها أيضا لدى الاقتصاديين الراديكاليين. كل ما فى الأمر أنهم كانوا يختلفون فى درجة عقلانيتهم وفى استنتاجاتهم العقلانية كما يختلف كل من يستعملون العقل والمنطق فى استقراء واستنباط الأحكام من ظواهر جديدة على البحث والتحديد-بل وظواهر تتعرض للتعمية والتجهيل والتضليل لارتباطها المباشربمصالح السلطة وأصحاب النفوذ. (وهذا بغض النظر عن خلط أمثال ريكاردو ومالتوس بين القوانين الموضوعية للانحراف أو المرض أو الفساد والقوانين الموضوعية للواقع السليم.)

لكن كلمة «طبيعى» التى قلنا إنها تعنى هنا العقلانى المتفق مع طبائع الأشياء- تعرضت كالمعتاد للتحريف والتحوير اللاعقلى. فقد زعم البعض (ومنهم الأمريكى سول) أن فلاسفة التنوير والاشتراكيين الأوائل كانوا يقصدون بهذا «النظام الطبيعى» نظام «مجتمع بدائى طبيعى» أو «حالة خيالية كان عليها المجتمع»، تشبه «أسطورة عدن عن الجنة»، وأنهم كانوا يتصورون أن «الأفراد فى ذلك المجتمع الأصلى الطبيعى كانوا يشتركون فى تملك خيرات الطبيعة واقتسامها طبقا لحاجتهم»!! ويكرر سول فى استعباط غريب- وبدون أن ينسب هذاطبعا إلى الاقتصاديين التقليديين الأوائل والراديكاليين الذين كانوا يؤمنون أيضا بالنظام الطبيعى- أن فلاسفة التنوير والاشتراكيين الأوائل كانوا ينسبون تلك «الحياة الطبيعية» إلى «حالة بدائية تصوروا وجودها»، بينما «لم يكتشف علم الجماعات البشرية مثل تلك الحالة الطبيعية التى تصورها كتاب القرن الثامن عشر»!![1] ويشير فى كلماته عن أصحاب هذا الاتجاه إلى مثال واحد، **هو ربيب الكنيسة صاحب الاتجاه الرومانتيكى اللاعقلى جان جاك روسو (١٧١٢- ١٧٧٨)** الذى لايعتبر فى الحقيقة من فلاسفة التنوير ولا من الاشتراكيين الأوائل!! ذلك أنه بعد أن صنعت شبكات الكنيسة حياة روسو الشخصية المحطمة وأفكاره

---

(١) الكتاب المذكور ص ٥٢-٥٣.

اللاعقلية، احتضنه السفسطائي الحكومي المنافق هيوم في بريطانيا واعتمد له ملك بريطانيا مكافأة شهرية هناك - على أساس اتفاق إيديولوجي خاص ضد «الفلاسفة» الفرنسيين !!

وروسو كان بالفعل من المدافعين عن الحياة البدائية ومن المعارضين للملكية الخاصة، وذلك بالضرورة المنطقية في الاتجاه المضاد للمدنية وللعلم والعقلانية. **وكان يقول إن «الملكية الخاصة سرقة لأنها لم تكن موجودة في حالة الطبيعة»!** وقد تصدى له فولتير وغيره من فلاسفة التنوير باعتباره خصماً لاتجاههم. فروسو لم يكن يعبر عن شعاراته الاثارية التي وصفت بصفة «الرومانتيكية» انطلاقاً من مبادئ الفلسفة أو العقلانية أو النظام الطبيعي العقلاني، وإنما بدافع تربيته الدينية عندما التقطته الكنيسة منذ الصغر! أي كان يعبر فعلاً عما يسميه سول «أسطورة جنة عدن»، وعن غيرها من أساطير التراث الكهنوتي للعصور القديمة والوسطى. وهذا التراث الكهنوتي القديم والوسيط المعادي للمدنية والحضارة وليس فقط للعقلانية، نجده أيضاً عند واحد ممن نقلوا الكثير عن الكتب والفولكلوريات الكهنوتية الشرقية والكنسية والاسلامية القديمة وأشار إلى بعضها، هو ابن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦م).[1] **ثم إن التراث المسيحي مثلا، كان يرى فعلا أن الملكية الشخصية لم تظهر إلا بعد سقوط الانسان من الجنة، وأن المثل الأعلى الاقتصادي الذي عبر عنه المسيح والقديس بولس هو المشاركة في الأموال وعدم الاحتفاظ بأي ثروة وعدم الادخار، الخ!**

وقد استخدمت الأجهزة السرية للتحكم الكنسي هذا التراث المسيحي في محاولاتها المستميتة المتكررة والمتنوعة المجالات لاجهاض حركة العقلانية والتحرر الاقتصادي التي تصاعدت منذ القرن الخامس عشر، ومن ثم أطلقت تلك الأجهزة ربائبها وأدواتها الواعين وغير الواعين، ضد روح العقلانية والتحرر في الاقتصاد وتنظيم المجتمع، وضد حقوق وحريات النشاط الاقتصادي والاستثماري والاجتماعي، التي ارتبطت بتغيرات عصر النهضة ثم التنوير. وكان من وسائل ذلك، تهييج وتنشيط الحركات والضغوط الدهمائية التي تطالب بالمساواة التطابقية اللاعقلية، أي البدائية أو شبه البدائية! وهكذا حدث مثلا **أن رجل الكنيسة الانجليزي «القديس» توماس مور** More (١٤٧٨- ١٥٣٥) أصدر في عام ١٥١٦ كتابا عن رحلة خيالية إلى مايسمى «الجزيرة الجديدة يوتوبيا» The New yle called Utopia، دعا فيه إلى الشيوعية والملكية العامة للثروات، وهاجم فيه الملكية الخاصة! ثم ظهر مثلا **رجل آخر من رجال الكنيسة من أتباع طائفة الدومينيكان، هو الايطالي توماس كامبانيللا** Cam-panella. وكان من أنصار الصوفية والسحر والغنوصية والقيادة البابوية! لكنه سجن بعد اشتراكه في محاولة تمرد ضد الحكم الاسباني في إيطاليا. وفي داخل السجن، أصدر عام ١٦٠٢ كتابه «مدينة الشمس»، الذي دعا فيه إلى مجتمع شيوعي ثيوقراطي (أي تحت الحكم الديني الإلهي) تقوده البابوية! وطبعا نشرت مثل هذه الكتب بسهولة، وتصرفت أجهزة التحكم السري لترويجها وتوسيع أنصارها ضد الحقوق الديمقراطية العقلانية للملكية الخاصة!

ومن ناحية أخرى، ظهرت حركات مسيحية عديدة تنادي بمثل هذه الأهداف المشاعية والمساواتية التطابقية egalitarianism أي المساواة اللاعقلية. وأوضح هذه الحركات مثلا، **الحركة السياسية الدينية التي تسمى حركة «دعاة التسوية»** Levelers، والتي ظهرت في بريطانيا في حوالي عام ١٦٤٧ في فترة ثورة كرومويل ضد الملَكية (بفتح اللام). وقد اشتركت مع غيرها من **الحركات البيوريتانية Puritanism** (= المذهب الأصولي التطهيري)

---

(١) انظر مقدمة ابن خلدون، في بعض فصول الباب الثاني عن «طبيعة» البدو والعرب وأنهم «أقرب إلى الخير من أهل الحضر»، الخ، ثم خصوصا في الفصل ١٨ (من الباب الرابع) وعنوانه :«فصل في أن الحضارة غاية العمران ونهاية لعمره وأنها مؤذنة بفساده»!

المتفرعة عن البروتستانتية، فى المطالبة بالمساواة التامة فى الملكية الزراعية وفى الألقاب، والاعتراف بحقوق العمال المعدمين فى حكم البلاد [!!] ، وإعادة نظام شيوعية الأرض الذى كان مأخوذا به قبل الغزو النورماندى لبريطانيا، ووضع منتجات أفراد المجتمع «فى مستودع عام يأخذ منه كل فرد بدون شراء أو بيع وبدون أى قيد»!!

وهذا النشاط الكثيف من أمثال هؤلاء الدعاة الكنسيين ومن أمثال هذه الحركات الدينية وشبه الدينية لاجهاض العقلانية الاقتصادية التى ارتبطت بعصر النهضة والتنوير، هو الذى أنتج أمثال جان جاك روسو الذى أعجب به ماركس وتعلم منه! وبعد جان جاك روسو، وفى نفس هذا الاتجاه المشاعى اللاعقلى، ظهر من يسميهم ماركس وانجلز باسم «الشيوعيين الطوباويين»، ومنهم بابيف وكابيه. ثم كانت الماركسية هى الخاتمة المضللة ذات الشكل العلمى الزائف لهذا الطريق الدينى الدهمائى العريق.(١)

وفرنسوا بابيف Babeuf (١٧٦٠- ١٧٩٧)، كان من رجال الارهاب الفوضوى الدهمائى الذى اجتاح الثورة الفرنسية، حيث كان مرتبطاً بالارهابى مارا Marat أحد قادة جماعة «الجبل» التى كان رئيسها السفاح الفوضوى روبسبيير. وبعد سقوط روبسبيير ومرحلة الارهاب، دبر مؤامرة لاسقاط حكومة الديركتوار (الادارة)، منتهزا فرصة المجاعة التى حدثت فى باريس عام ١٧٩٦. وكان يطالب بالمساواة الشيوعية المطلقة وإلغاء الملكية الخاصة، وبأن تتولى الحكومة عمليات الانتاج والتوزيع، وتجعل الغذاء والكساء واحدا للجميع! وكان يقول: «لقد وهبت الطبيعة الناس جميعا حقوقا متساوية فى التمتع بكل الطيبات»!

وفى هذا الاتجاه أيضا، ظهر السياسى الفرنسى إتيين كابيه Cabet (١٧٨٨- ١٨٥٦). وكان كابيه عضوا فى جمعية إيطالية سرية من الجمعيات التى كانت تصنعها الأجهزة السرية للبابوية تسمى الكاربونارى (أى الفحامين!). وبعد تطور مواقفه السياسية ضد الحكومة الفرنسية، قررت نفيه إلى بريطانيا! ورغم أنه تتلمذ هناك على روبرت أوين، إلا أنه تحول من الاشتراكية إلى الشيوعية، فأصدر كتابا بعنوان «رحلة فى إيكاريا» Voyage en

(١) بهذه المناسبة، نشرت أخيرا صحيفة حزب التجمع الغوغائى (الأهالى ١٥ نوفمبر ٨٩) صفحة كاملة تقريبا بعنوان «فيدل كاسترو والدين»، عرضت فيها كتابا ترجم إلى العربية عن بعض أحاديث هذا الماركسى الساذج الذى تصور أنه وصل إلى حكم تلك الجزيرة الواقعة على سواحل الولايات المتحدة بعبقريته السياسية وبقوة شعبه المخلّط من الزنوج والهنود الحمر، وبقوة الليبرالية الأمريكية وسيادة القانون الدولى واحترام الاستعمار الأمريكى لحق الرأى ولحقوق الشعوب الملونة، وليس لاستخدام «ثورته» طعما ومصيدة لايهام الاتحاد السوفييتى (فى فترة الخمسينات عندما بدأت محاولات التحرر من الستالينية) بحتمية الاشتراكية وجبروت الماركسية وانتصار الشعوب، ومن ثم لجر الاتحاد السوفييتى إلى صدام فاشل مهزوم على الساحل الأمريكى!! والكتاب المذكور يحتوى على «حوارات» بين كاسترو وراهب دومينيكانى برازيلى اسمه فراى بيتو، يقولون إنه «متبحر ومؤمن باللاهوت المسيحى وبالماركسية» معا! ومن ثم يكرر كاسترو وبيتو الشعارات الببغاوية عن «وحدة واتفاق الماركسية والمسيحية أو اللاهوت»، وعن اتفاق مبادئ «المسيح والقديس بولس وماركس»، ويدافعان عن الحركات المعادية للعقلانية وللتنوير الثقافى وللحريات الفكرية التى تحركها الأجهزة الأمريكية باسم «ظاهرة لاهوت التحرير فى أمريكا اللاتينية»!! الأول يتحدث «من موقف الدفاع عن الماركسية»، والثانى يتحدث «من موقف الدفاع عن المسيحية أو اللاهوت»!! وبدون أن يتنبهوا إلى أن هذه البغبغة تدين الماركسية (المرقسية) اللاهوتية المصنوعة فى لندن، بقدر ما تدين التصورات والتقاليد والأوهام المشاعية وشبه المشاعية الدهمائية القديمة. يكرر كاسترو مثلا: «من يخون الفقراء يخون المسيح». «نفس الأسس التى دفعت شهيد الثورة (الماركسية) اليوم، هى التى دفعت شهيد الايمان الدينى بالأمس». «لطالما استشهدت بكلمات المسيح، مثل: «مرور الجمل من ثقب إبرة، أيسر من دخول الغنى إلى ملكوت الله».!!

Icarie (على غرار رحلة الكاهن مور إلى جزيرة يوتوبيا)، للتعبير عن أحلام المساواة الشيوعية المطلقة بين الجميع، في مجتمع تملك فيه الدولة كل شئ وتوزع المنتجات بالتساوي، وتوحّد فيه حتى نظام الملابس!

الاتجاه الاشتراكي قبل ماركس

رأينا في النص المذكور من تقديم كتاب «البيان الشيوعي»، كيف حدد ماركس وإنجلز موقفهما كامتداد لهذا الاتجاه الذي أطلقا عليه اسم «الشيوعية الطوباوية» ووصفاه بأنه ذو طابع «عمالي» غير مقبول من المثقفين، وكيف رفضا الاتجاه الذي أطلقا عليه اسم «الاشتراكية الطوباوية» ووصفاه بأنه يمثل «الطبقة المتوسطة» و «المتعلمين». والحقيقة أن هذا التمييز هام جدا. ولا أقصد بذلك أهمية التمييز بين معنى «الاشتراكية» ومعنى «الشيوعية»:

أولا، لأن هاتين الكلمتين متداخلتان ومختلطتان في تصورات ماركس وإنجلز عن المستقبل (رغم اعترافهما بالاختلاف بينهما في تصورات الرأي العام).

وثانيا، لأن الاشتراكية الحقيقية لايمكن إلا أن تعتبر الشيوعية العلمية الصحيحة مثلاً أعلى بعيد المدى، أي هدفا بعيد المدى يحدد اتجاه تحركها وتقدمها، مما يعني ارتباطهما منطقيا ولكن كعنصرين أو نظامين مختلفين في طريق واحد.

إنما أقصد هنا ما أصفه بالأهمية، التمييز لدى الرأي العام بين اتجاه الكتّاب والدعاة الدينيين وشبه الدينيين وتلاميذهم من أنصار المشاعية اللاعقلية التي أشرنا إليها، واتجاه المفكرين والاقتصاديين الذين حملوا اسم الاشتراكية (ثم وصفهم ماركس بالطوباوية- رغم أن الطوباوية كانت كما رأينا طوباوية مشاعية ذات اتجاه ديني!). فرغم تخليطات وتشويهات ماركس في هذا الموضوع، كان هؤلاء الاشتراكيون يؤمنون بدرجة أو بأخرى بالعقلانية وبالنظام العقلاني الطبيعي- بمعنى النظام الحقاني العادل وليس بمعنى النظام البدائي أو المشاعي. وبالاضافة إلى تميزهم بهذا المنظور الفلسفي العقلاني، وبسبب هذا المنظور، لم يكونوا يرفضون الاستثمارات الخاصة أو يطالبون بالغائها، ولكن كانوا يطالبون باخضاعها لما يتصورونه من تنظيم عقلاني طبيعي، ولما يتصورونه من قواعد العقل والحق والعدل.

وأشهر هؤلاء الاشتراكيين العقلانيين أو شبه العقلانيين الأوائل، هم سان سيمون وشارل فورييه وروبرت أوين. ويقول إنجلز في كتابه المسمى «الاشتراكية الطوباوية والعلمية»، إن الثلاثة يشتركون في شئ واحد، هو أنهم لايمثلون مصالح البروليتاريا! وهذا في الحقيقة تعبير عن اتجاه عقلاني، لأنه ليس من المنطقي ولا من العلمي أن يتحدد نظام ومسار ومصالح المجتمع وفق مصالح- بل وتحت حكم- أدنى طبقات المجتمع وأكثرها تخلفا وأبعدها عن العقل والمنطق والثقافة الفكرية!! ومع ذلك، فانجلز يتصور أنه يدينهم حين يصفهم بأنهم- «مثل الفلاسفة الفرنسيين»- لايمثلون اتجاه طبقة العمال (غير المثقفة!)، وإنما يطالبون بحكم «العقل» أو «مملكة العقل» أو «المجتمع العقلاني»!!

وفي الكتاب المذكور، يكرر أكثر من مرة أن العيب الأكبر للاشتراكيين الطوباويين، هو أنهم كانوا يجعلون «الاشتراكية تعبيرا عن الحقيقة المطلقة والعقل والعدالة»، ويبحثون عن الحلول والتفسيرات «في أدمغة الناس وليس في أساليب الانتاج والتبادل»، أي «في الفلسفة وليس في اقتصاديات كل عصر خاص»! وهذه الكلمات تعبر بوضوح عن موقف الماركسية ضد العقل والمنطق وضد التحديدات الموضوعية والعدل، وتبين أن تصورات ماركس وإنجلز هي الأحرى بأن توصف بالطوباوية، لأنها تقوم على النسبية الذاتية الطبقية ولا تقوم على الأسس

العلمية الموضوعية العامة. والحقيقة أن هؤلاء الاشتراكيين الأوائل كانوا أقرب منهما إلى الصواب. فالصواب الموضوعى يجب أن يبدأ بالفعل من الدماغ ومن الفلسفة ومن العلوم المتخصصة، التى هى وسائل الاستقراء والاستنباط من الواقع- بما فى ذلك استقراء واستنباط أي" تحديدات اقتصادية أو غير اقتصادية لظواهر وقوانين أي" عصر أو مجموعة عصور.

ويقول إنجلز فيما يتصور أنه هجوم على هؤلاء الاشتراكيين، إنهم كانوا يرون : «أن المجتمع لايقدم إلا الأخطاء، وأن إزالتها هى مهمة العقل. فمن الضرورى إذن أن نكتشف نظاما جديدا للترتيب الاجتماعى يكون أكمل، وأن نفرضه على المجتمع». وهذا أيضا فى الحقيقة تكريم لهم، وتأكيد على أن **أفكارهم كانت ذات اتجاه ثورى عقلانى ضد اللاعقل الاجتماعى وضد القوى الصانعة للتدهور الاجتماعى، ومن أجل استخدام السلطة فى فرض الحلول العقلانية لمشاكل المجتمع والتطور الارتقائى.**

فبديهى أن كشف الخطأ وتحديد الصواب وتخطيط المستقبل أو النظام الاجتماعى البديل،هو مهمة العقل (أى الفلسفة والمنطق والعلوم المتخصصة والتفكير العلمى)! لكن إنجلز يهاجم العقل والعقلانية بحجة الهجوم على تطورات الثورة الفرنسية! والحقيقة أن هذه الشعارات المضللة هى مجرد سرقة ببغاوية لنفس سفسطات وتخليطات نابليون بونابرت، الذى كان يهاجم «الايديولوجية» ومنهج استخدام الأفكار العقلانية فى السياسة والحكم بحجة الهجوم على عهد الارهاب والفوضى فى المرحلة السابقة على نظامه الامبراطورى الفاشل! وبدلا من أن يدرك إنجلز أن المرحلة الفوضوية الارهابية كانت ركوبا إجهاضيا تحريفيا إفساديا للثورة العقلانية الفرنسية التى أطلقها الفلاسفة التنويريون خصوصا فى القرن الثامن عشر، وبدلا من أن يتذكر أن الاشتراكيين الأوائل هؤلاء كانوا يرفضون التمردات الجماهيرية عموما ويعتبرونها أعمالا فوضوية، وكانوا على التخصيص أعداء المرحلة الدهمائية الارهابية فى الثورة الفرنسية، بينما كان هو وماركس يدافعان عنها ويعتبرانها نموذجا لحكم «الشعب» أو حكم «العامة»، إذا به يأخذ عليهم أن «مملكة العقل» التى رسمها الفلاسفة تحولت إلى «ملكوت الارهاب» ثم إلى «فساد الديركتوار» ثم إلى « استبداد نابليون» (أشهر مروّجى هذا الرأى أصلا!) ، وأن «انتصار العقل» الذى بشر به الفلاسفة انقلب إلى زيادة الجرائم والدعارة والزنا، وممارسة القهر باستخدام الفساد بدلا من القوة وباستخدام الذهب بدلا من السيف! وهذه دعوة حق يراد بها باطل، لأن هذا الكلام الجميل جدا الذى لم يفهم معناه، لايمكن توجيهه ضد الفلاسفة وغيرهم من العقلانيين الذين أهدرت عقلانيتهم بتلك «الثورة» الدهمائية الطبقية ثم بعسكرية نابليون المتصالحة مع الكنيسة! بل أعتقد أن إنجلز اقتبس كالمعتاد هذا الهجوم على الفساد والتدهور من المفكرين العقلانيين الذين كانوا يفضحون اتجاهات تعكيس العقلانية والخروج على أحكام العقل!(١)

ولو كان ماركس وإنجلز قد فهما معنى ذلك، لأدركا أن الثورات «الجماهيرية» أو «الشعبية» التى يدافعان عنها ، ليست إلا عمليات ركوب وإجهاض وإفساد وتصفية للثورات العقلانية الحقيقية. فالدهمائية المعادية للعقل والعقلانية، هى من صنع المطالبين بثورات العبيد والطبقات السفلى، وليست من صنع فلاسفة التنوير المطالبين بالثورات الفكرية.

ومع ذلك، فالحقيقة أن هؤلاء الاشتراكيين الثلاثة الأوائل لم يكونوا من أنصار العقلانية المادية التامة، ولكنهم كانوا فقط أكثر عقلانية من الشيوعيين الكنسيين ثم غير الكنسيين من

---

(١) انظر النصوص الواردة أعلاه عن كتاب إنجلز المذكور، فى «الأعمال المختارة لماركس وإنجلز»، النسخة الانجليزية طبعة موسكو ١٩٥٥، المجلد الثانى: ص ١١٨- ١٢١ و ١٢٨ و ١٣٦.

أمثال بابيف وكابيه وماركس. وهذا فضلا عن أنهم تعرضوا لعمليات قهر وتحطيم ذهنى وشخصى، أدى إلى تطور أفكارهم فى اتجاه تدهورى، بحيث أن الأفكار الأولى لكلٍّ منهم كانت أقرب إلى الصواب من الأفكار المتأخرة!

ثالوث الاشتراكيين الأوائل

يعتبر كلود هنرى سان سيمون Saint- Simon (١٧٦٠- ١٨٥٢)، مؤسس الاشتراكية الفرنسية. وكان من تلاميذ الفيلسوف العقلانى والانسيكلوبيدى الفرنسى دالمبير D' Alembert. ويعتبر اتجاهه رد فعل ضد الثورة الفرنسية وضد عسكرية نابليون. وقد قبضت عليه الثورة الفرنسية فترة، ثم لاقى الاضطهاد والحصار والحرمان من الرزق فى عهد نابليون ومن بعده.

وكان من رأيه أن الدين اختراع بشرى، ومن ثم كان ينادى بما يسمى الاتجاه الفيزيائى (= العلمى الطبيعى) physicalisme. لكنه تحول إلى الايمان بالله وليس بالأديان. وكان يطالب باقامة دولة صناعية يقودها العلم الحديث، ويحكمها الرؤساء الصناعيون بدلا من الاقطاعيين العسكريين، وكذلك رجال العلم بدلا من رجال الكنيسة. وفى رأيه أن «الهدف الاجتماعى» للدولة الصناعية المطلوبة، «هو إنتاج الأشياء النافعة للحياة». ولهذا يقول «إن السياسة هى علم الانتاج». وكان يرى أن الصناعيين هم العاملون، بمعنى أصحاب المصانع والتجار والمصرفيين وليس فقط العمال بأجر. فالصناعى هو العامل المنتج. بل إنه يعتبر حتى إنتاج «الثقافة» نوعا من الصناعة.(١) وفى مقابل الصناعيين بهذا المعنى الواسع، كان يضع العسكريين وأصحاب الريع العقارى والمستشارين القانونيين للنظام المرفوض Légistes، وغيرهم من «البرجوازيين العاطلين» Les bourgeis oisifs / idlers. وكان يسمى اتجاهه هذا باسم «الاتجاه الصناعى» industrialisme، كاتجاه يعبر عن سلطة جديدة توحّد طاقات «العمل والانتاج» أو «العلم والصناعة»، فى مقابل «الاتجاه الليبرالى» liberalisme، كاتجاه يقوم على رأس المال العقارى وعلى المستشارين القانونيين. **وهذا «الاتجاه الصناعى» يعنى عنده تطوير الصناعة وحياة الناس من خلال «التنظيم العقلانى» للانتاج وللحياة، بما يلغى استغلال الانسان للانسان وينتقل «من التحكم فى الناس إلى التحكم فى الأشياء».** وكان يدعو إلى تكافؤ الفرص أو المساواة فى الحقوق، وليس المساواة التامة أى التطابقية.

ومن تلاميذه المتابعين له، أوجست كونت مؤسس علم الاجتماع، وفرد يناند ديلسبس الذى حفر قناة السويس ثم تعرض للتوريط والتصفية فى القارة الأمريكية! والحقيقة أنه كان أكثر تقدما وعقلانية من تلميذه أوجست كونت. وكان يرى أن التاريخ أو تطور المجتمع البشري، يخضع لقوانين موضوعية يمكن اكتشافها، وأن علم المجتمعات البشرية يمكن أن يصبح على نفس مستوى الدقة مثل علوم الطبيعة. وقد أخذ عنه أوجست كونت فكرة تقسيم التاريخ البشرى أو التاريخ الذهنى للبشر إلى ثلاث مراحل، هى: المرحلة اللاهوتية ثم المرحلة الميتافيزيقية ثم المرحلة الوضعية. وهكذا أخذ سان سيمون بمبدأ حتمية «التقدم» الذهنى، ولم يستطع أن يدرك أن التاريخ صراع بين العقل واللاعقل، يمكن أن ينتصر فيه اللاعقل ويتقهقر ويتدهور فيه العقل فى أى زمان ومكان- كما حدث فى معظم العصور القديمة والوسطى، وكما بدأ يحدث فى مراحل إزالة آثار عصر النهضة والتنوير.

وعلى كل حال، فالمهم فى هذا التصور أنه رد على كارل ماركس قبل ظهوره، فناقش دور أدوات الانتاج فى تقدم الحياة والمجتمع، مؤكدا أن تقدم أدوات الانتاج يعنى تقدم الاختراعات، أى تقدم القدرات الذهنية للبشر. وهو يقول إن «الارتقاء الذهنى للمجتمع لايمكن

---

(١) انظر فى هذه النقطة، النصوص التى أوردها بليخانوف فى كتابه المذكور، المجلد الأول ص ٥٤٦.

إلا أن يعيد على مستوى أكبر، الارتقاء الذهنى للفرد، لأن المجتمع يتكون من أفراد».

وقد تعرض سان سيمون للاضطهاد والحرمان من وسائل الرزق ومن وسائل النشر. واتهم بالجنون. وأدت هذه الضغوط التحطيمية إلى قيامه بمحاولة انتحار عام ١٨٢٣. وفشلت المحاولة، لكن تعرض وجهه للتشويه كما فقد إحدى عينيه. (قارن ذلك بظروف الحياة المدعومة التى عاشها ماركس لمدة ٣٤ عاما فى لندن!). وبعد هذا الانهيار والتدهور الشخصى والذهنى، أصدر سان سيمون فى العام الأخير من حياته (عام ١٨٢٥) كتابا بعنوان «المسيحية الجديدة»!

أما شارل فورييه Fourier (١٧٧٢-١٨٣٧)، فقد قبضت عليه الثورة الفرنسية أيضا، وكاد ينتهى إلى المقصلة لولا أن أنقذته الظروف. وكان يرفض الثورات العنيفة عموما، كما كان يهاجم نفاق وعود منظرى الثورة الفرنسية وتناقض هذه الوعود مع وقائع زيادة الفقر والتدهور الأخلاقى والشخصى لأغلبية الشعب. وهذه الملاحظات، تؤكد ماسبق قوله عن أن إنجلز كان يُسقط على سان سيمون وفورييه أوهامه هو وماركس عن الثورة الفرنسية التى كان الاشتراكيان الاثنان من ضحاياها!

وكان فورييه مؤمنا بالله وبالعناية الإلهية. وفى رأيه أن المدنيه أفسدت خطط العناية الإلهية، فصنعت نظاما «ينتج فيه الفقر عن الزيادة فى وفرة الانتاج». وهو يرى أن مفكرى العصر الجديد، أقاموا دينا جديدا هو «دين الشهوة» La religion de la volupté، بدلا من فلسفة «العقل» أو «المحبة الإلهية للبشر» théophilantropie. وكان يأخذ بمبادئ المادية العقلانية الفرنسية، عن أن «البيئة» أو «الوسط» أو «المجتمع» وكذلك «التربية» هما صانعا الانسان. ولهذا طالب بضرورة إقامة نظام اجتماعى يرضى الطبيعة البشرية ويحقق لكل فرد مصلحته. وهذا النظام يلغى الاستغلال الظالم الذى تحميه الدولة المدافعة عن مصالح الطبقة المستغلة. وذلك باقامة مايسميه «فالنجات» أو «جمعيات متحدة» أو «مجموعات تعاونية صغيرة»، تضم كل واحدة منها .. ١٦٠ عاملا يقوم بتشغيلهم رأسمالى عادل، ليعملوا معا فى تكامل، بحيث توزع الأرباح على: «العمل ورأس المال والموهبة». وقد حاول بعض أتباعه إقامة مستعمرات / مستوطنات فى أمريكا، لكن أجهزة التحكم السرى أفشلتها تماما، كما أفشلت مستعمرات ومشروعات روبرت أوين وغيره.

وكان لشارل فورييه أفكار عقلانية لمّاحة فى فلسفة التاريخ. منها مثلا قوله **إن المدنية تتحرك فى تناقضات تصنعها ولاتحلها، وتدور حول نفسها فى حلقة مفرغة لا تتقدم، بل «وتصل باستمرار إلى العكس تماما مما أرادت أن تصل إليه»!** وواضح من بعض إشاراته، أنه كان يشعر أن هذا الاتجاه التعكيسى التدهورى مصنوع عمدا وليس تلقائيا. ولهذا يقول ملاحظة صريحة وهامة جدا، هى أن **«المدنية» تتجه إلى «الانتهاء إلى تدمير السلالة البشرية». ولاحظ أن فورييه لا يهاجم المدنية فى ذاتها ولا يدعو طبعا إلى البدائية مثل جان جاك روسو وابن خلدون، ولكنه يهاجم قوى التناقض والتعكيس والتدهور التى تخرّب التقدم البشرى فى المدنية.**

والاشتراكى الثالث، هو البريطانى **روبرت أوين Owen** (١٧٧١-١٨٥٨). وكان عقلانيا ملحدا. ويبدو اتجاهه واضحا فى عنوان كتابه **«موجز للنظام العقلانى للمجتمع»** Outline of the Rational System of Society. **ويطالب فيه بـ «حكومة عقلانية» تحقق «المبادئ الأولى للطبيعة البشرية». ومن أقواله العقلانية الهامة، أن «الأساليب السليمة [الاخلاقية] إنما يتحكم فيها إلى حد كبير هؤلاء الذين لهم سلطتهم فى شئون البشر».** وكان يرى- على غرار سقراط- أن التقدم البشرى ليس إلا تقدما فى «معرفة الانسان بنفسه»، وأن **أصل الشر**

الاجتماعي «جهل الشعب». (قارن ذلك بتصور ماركس عن القيادة والحكم الدكتاتورى للبروليتاريا!). ولهذا كان يعتبر التربية صانعة الأخلاق. وكان يطالب باشتراكية المساواة فى الحقوق، لا المساواة التطابقية. وفى عمله كمدير وشريك فى رأس المال فى مصنع قطن كبير فى نيولانارك، طبّق أفكاره الاشتراكية الاصلاحية على ٢٥٠٠ عامل كان معظمهم من الفاسدين ذوى السوابق الجنائية(!!). وقد أصبحوا جميعا مستقيمين!(١) وكان يستخدمهم لمدة ١٠ ساعات فقط فى اليوم، فى مقابل ١٣ أو ١٤ ساعة لدى الرأسماليين الآخرين. وعندما أغلق المصنع بسبب أزمة القطن، استمر يصرف لهم أجورهم لمدة أربعة شهور. وكان المصنع يزوّد العمال بالغذاء الصحى والملابس اللائقة ووسائل الترفيه، ويربى أبنا ءهم منذ سن الثانية فى رياض أطفال قبل المدارس. ومع ذلك، كان يحقق أرباحاً مجزية لأصحابه، مما يدل على إمكان قيام الاستثمار الخاص بدوره الاقتصادى المربح بطريقة إنسانية عادلة. لكن فى مرحلته الأخيرة، وبعد أن تعرض لضغوط التخليط الذهنى ومؤثرات التغليط، بدأ أوين يتجه إلى فكرة إلغاء الربح وإلغاء الملكية الخاصة وتطبيق الشيوعية! وبذلك انتهت تجاربه الاستثمارية الناجحة والفاضحة للظلم والاستغلال واللاإنسانية فى النظام الرأسمالى! ومع ذلك، فقد قدم مساهمات إصلاحية رائدة للطبقات الشعبية، خصوصا فى مجال الحركة التعاونية والحركة النقابية.

٥- الاقتصاديون الراديكاليون

من هم الاقتصاديون الراديكاليون؟

قلت إن الايمان بالعقلانية بدرجة أو بأخرى (كامتداد للفلسفة العقلانية التى بدأت منذ القرن السادس عشر ووصلت إلى ذروتها فى القرن الثامن عشر)، كان سمة مشتركة بين الاقتصاديين التقليديين الأوائل والاشتراكيين الأوائل والاقتصاديين الراديكاليين. والحقيقة أن هذه العقلانية هى التى صنعت علم الاقتصاد ودفعت تقدمه. فهى تقوم على مبادئ الطبيعة البشرية والنظام الطبيعى والقوانين الطبيعية أو الموضوعية والحق الطبيعى والعدل الطبيعى، الخ، مما يعنى أنها توفر القاعدة المنطقية المنهجية أو الأساس المنطقى المنهجى لعلم الاقتصاد كفرع علمى موضوعى من العلوم الاجتماعية والانسانية والأخلاقية. **ولهذا تدهور علم الاقتصاد وانسلخ عن أهدافه، عندما تدهورت العقلانية بعد هذه المجموعات الثلاث.**

وعلى كل حال، فقد تكلمت عن المجموعتين الأولى والثانية، وأنتقل الآن إلى المجموعة الثالثة.

وأقصد باسم «الاقتصاديين الراديكاليين»، هؤلاء الاقتصاديين الذين وجهوا النقد الجذرى إلى الاتجاه البرجوازى فى علم الاقتصاد وإلى الواقع الاقتصادى البرجوازى، ومن ثم قدموا تصورات إصلاحية جذرية لهما. ومن الممكن تشبيههم بالاشتراكيين الأوائل فى نقدهم الجذرى للواقع الاقتصادى. لكنهم يختلفون عنهم فى نقطتين: **النقطة الأولى**، أنهم كاقتصاديين وجهوا

(١) لاحظ أن هذه التجربة تعبر فى حد ذاتها عن خطأ فى تصورات أوين وأمثاله عن دور الظروف والتربية فى صناعة الطبيعة البشرية السليمة. فالظروف والتربية يمكن أن تصنع طبيعة سليمة أى عقلانية عندما تبدأ فعلها أصلا من قدرات ملائمة واستعدادات سليمة، لكن لايمكن أن تصنع «طبيعة جديدة» لأصحاب الطبائع والاستعدادات اللاعقلية الفاسدة فطريا أو التى تعرضت للتحطيم والافساد بالاكتساب الجذرى. ولهذا وقع أوين فى الكثير من الاستنتاجات الخاطئة المستقرأة من محاولاته مع هؤلاء الفاسدين والمجرمين السابقين، تشبه الاستنتاجات التى استقرأها فرويد من دراساته على المرضى لمحاولة تطبيقها على السلماء! من ذلك مثلا، استنتاجاته المتأخرة ضد الملكية الخاصة وضد الزواج، الخ!

النقد الجذري إلى الاتجاهات البرجوازية لعلم الاقتصاد وليس فقط للواقع الاقتصادي. والنقطة الثانية، أنهم لم يحددوا واقعا اقتصاديا بديلا للرأسمالية، أو على الأقل لم يحددوه كنظام اقتصادي اجتماعي بديل باسم الاشتراكية. بل وربما يكون بعضهم قد تصوروا أن الاصلاحات الاقتصادية الجذرية المطلوبة، تتفق مع أصول الرأسمالية، وتعتبر أقرب إليها من وقائع تطوارتها اللاعقلية واللاإنسانية.

وبعض الاقتصاديين يدرج هؤلاء تحت اسم «المدرسة النقدية» أو «نقاد الاقتصاد»، بينما البعض الآخر يدرجونهم تحت اسم «الاقتصاديين المخالفين». وهذه في الحقيقة تسميات لاتعبر عن طبيعة اتجاههم، فضلا عن أنها تشمل أيضا عديدا من الاقتصاديين النقاد أو المخالفين الذين لايصلون إلى المخالفة في المبادئ والجذور، أو هؤلاء الذين ينقدون ويخالفون في اتجاه النفاق والتمويه، أو في اتجاه حل مشاكل الرأسمالية وليس حل مشاكل المجتمع (مثل أتباع الاتجاه الفاشستي أو أتباع اتجاه الرأسمالية الحكومية).

وعلى كل حال، فأشهر الاقتصاديين الراديكاليين الأوائل في رأيي، هم: جيريمي بنتام، وليونارد سيسموندي، وجون ستيوارت ميل.

وقد تحدثت قبل ذلك عن الفيلسوف الأخلاقي والاقتصادي البريطاني **جيريمي بنتام** Bentham (١٧٤٨- ١٨٣٢)، الذي كان يطالب بالمساواة في الحقوق وبالأمن الاجتماعي، وبضرورة أن يتصدى علم الاقتصاد لتدبير مصالح البشر وتحقيق العدالة الاجتماعية ولا يقتصر على تحليل ماهو كائن. وكان يرى أن قوانين الاقتصاد يجب أن يضعها الانسان عقلانيا، لاأن يتركها لتلقائية الطبيعة.

أما **ليونارد سيسموندي** Sismondi (١٧٧٣- ١٨٤٢)، فهو سويسري من أصل إيطالي وذو ثقافة فرنسية، عاش بين سويسرا وإيطاليا وفرنسا. وكان يعمل أستاذاً للفلسفة ثم أستاذا للتاريخ في أكاديمية جنيف. فهو إذن من رجال الفلسفة، فضلا عن أنه مؤرخ عقلاني متعمق، وليس فقط اقتصاديا. وله كتاب هام عن «تاريخ سقوط الامبراطورية الرومانية»، وكتاب عن «تاريخ الجمهوريات الايطالية في العصور الوسطى» وكتاب عن «تاريخ الفرنسيين». **ولهذا كان يرى أن القوانين والنظم أو التجارب الاجتماعية والاقتصادية، يجب استقراؤها من عصور التاريخ**. ومن أهم كتبه الاقتصادية، كتاب «بحث في الثروة التجارية»، ثم كتاب «المبادئ الجديدة للاقتصاد السياسي».

ويرى سيسموندي- كأستاذ فلسفة وأستاذ تاريخ- أن علم الاقتصاد القائم يوجه اهتماما أكثر إلى دراسة وسائل إنتاج الثروة، ولا يوجه اهتماما كافيا إلى موضوع استخدامها في ترقية الرفاهية البشرية. وفي هذا، قال كلمته المعروفة التي أشرنا إليها، وهي: «هل الانسان ملك للثروة، أم الثروة ملك للانسان؟». وقد طالب بتدخل الدولة لتنظيم الاقتصاد وحماية القيم الانسانية، لأن الدولة تتحمل مسئولية تحقيق «الرفاهية الاجتماعية» و «الطمأنينة والاستقرار». وفي رأيه أنه لا يمكن وصف بلد ما بالرخاء، إذا كان جزء ملحوظ من أهله يعيشون في فقر وشقاء. وكان يطالب بتقييد استخدام الاختراعات والآلات الميكانيكية، من أجل مكافحة البطالة والفقر. وهاجم تصورات آدم سميث عن أن سعي الفرد إلى مصلحته الذاتية يعود بالنفع على المجتمع، كما رفض مبدأ الحرية الاقتصادية غير المقيدة.

ويقال إن مايسمى «المدرسة التاريخية» الألمانية التي نشأت من منتصف القرن التاسع عشر، تأثرت بأفكار سيسموندي عن ربط الاقتصاد بالتاريخ. ومع ذلك، فقد ظهر قبل ذلك اقتصاديون ألمان شبه راديكاليين، فضلا عن أن بعض من تأثروا بسيسموندي لايمكن اعتبارهم راديكاليين أو عقلانيين.

وعلى كل حال، نجد مثلا أن الاقتصادى الألمانى **آدم مولر** (١٧٧٩- ١٨٢٩)، كان ممن طالبوا بالتركيز على تكامل الحياة، واعتبار «المنافع» البشرية شاملة للثقافة وخدمات الدولة وليست قاصرة على الثروة، وأن الاقتصاد يجب أن يوفر «قيم الحياة» إلى جانب «الرخاء المادى». ولهذا قسّم عوامل الانتاج إلى «الأرض والعمل ورأس المال ورأس المال المعنوى».

كذلك يرى الاقتصادي الألمانى **فردريك ليست** (١٧٨٩- ١٨٤٦)، أن «القوى الانتاجية» التى تحدد درجة رخاء أى شعب، لا تقاس بالثروة فقط، لكن أيضا بالموارد الطبيعية والعلوم والفنون والأخلاق وبالتوازن فى النشاطات، الخ. وهو يعتبر مثلا اختراعات الحروف الهجائية والطباعة ونظام البريد وحرية الضمير وإعلان الاجراءات القانونية، أمثلة للقوى الانتاجية العظيمة. ولهذا يقول إن التعليم والصحة والرغبة فى التقدم وقيام حكومة نزيهة منظمة والتنسيق بين الزراعة والصناعة والتجارة وأساليب النقل، هى شروط ضرورية لتقدم الثورة الصناعية، ولا يمكن تحقيقها إلا بواسطة الدولة.

ومن الاقتصاديين الآخرين الذين قد يمكن اعتبارهم راديكاليين محدثين (رغم التحفظ على منهجياتهم وفلسفاتهم غير المدعمة عقلانيا)، الفيلسوف الاقتصادى الأمريكى **ثورشتاين فيبلن** (١٨٥٧- ١٩٢٩).[1] وكانوا ينظرون إليه نظرة شك مستمر، ويعتبرونه شاذ الآراء.وقد أصدر عام ١٨٩٩ كتابا بعنوان «نظرية الطبقة الخاملة» [العاطلة]. وواضح أنه استرجع بذلك أفكار سان سيمون التي سبق ذكرها. وفى هذا الكتاب وكتاب «نظرية مشروعات الأعمال» وكتاب «المهندسون والأثمان»، اعتبر الأرستقراطية الرأسمالية الحديثة المتورطة فى الانفاق الباذخ والاسراف الاستهلاكى **طبقة طفيلية، تشبه طبقة الحكام العسكريين والكهنة الذين كانوا يتحكمون فى المجتمعات البربرية بقوة النهب والسلب والقهر وليس بقدرة أعمالهم الانتاجية**. ولهذا يستعير من سان سيمون أيضا اسم «الصناعيين»، فيضع فى مقابل تلك الطبقة الطفيلية الشبيهة بقراصنة العسكريين والكهنة من يسميهم **«قادة الصناعة»** captains of industry، أى قادة المشروعات والمهندسين والفنيين وغيرهم ممن يستهدفون زيادة الانتاج لا زيادة الربح.

وفى رأيه- الذى يشبه الرأى الأرسطى الأخلاقى القديم- أن اكتساب المال يختلف اختلافا كبيرا عن إنتاج الطيبات، بل وغالبا ماتكون هاتان العمليتان متناقضتين، لدرجة أن بعض كبار رجال الأعمال قد يلجأون إلى «التخريب الرأسمالى» (بطرد العمال واغلاق المصانع وما إلى ذلك) من أجل خفض الانتاج وزيادة الأسعار. ولهذا يقول إن التناقض الرئيسى فى الرأسمالية، ليس بين العمال والرأسماليين، ولكن **بين الدافع على الانتاج والحافز على تحصيل الربح**.وهذا رأى مفيد، لكنه يحتاج إلى تصحيح واستكمال. ذلك أن ما يمكن تسميته باسم «مبدأ الربح الاستغلالى الأقصى» للرأسمالى، يعنى ويفرض منطقيا بلاشك التناقض الرئيسى بين العمال ومعهم المستهلكون عموما وبين الرأسماليين الساعين إلى ذلك النوع من الربح. فاذا قلنا إذن إن المشكلة الرئيسية فى الاقتصاد الرأسمالى هى مشكلة الربح الاستغلالى الأقصى، فهذا يتضمن منطقيا التناقض الرئيسى بين الرأسماليين وبين العمال والمستهلكين، وليس فقط التناقض بين الرأسماليين الطفيليين وبين زيادة الانتاج.

ونرجع الآن إلى ثالث وأكبر الاقتصاديين الراديكاليين الأوائل، وهو جون ستيوارت ميل.

أكبر الاقتصاديين الراديكاليين

جون ستيوارت ميل Mill (١٨٠٦-١٨٧٣) هو فيلسوف أخلاقى واقتصادى وأستاذ فى المنطق، كان معاصرا لماركس. ويعتبر المقابل العقلانى المباشر إذ ذاك للماركسية- المقابل الذى

(١) انظر سول فى كتابه المذكور، ص ١٩٦- ٢٠١.

كانت الأجهزة البرجوازية للتحكم السرى الشامل تهتم حقا باستطلاعه واستئصاله بغض النظر عن مواقفها العلنية والتمويهية وملاعيبها فى إثارة ردود الفعل العكسية. وهذا واضح عمليا فى مدى ما حققه كارل ماركس من شهرة ورواج، بينما جون ستيوارت ميل لايعرفة إلاخاصة المتخصصين، ولا تكاد كتبه الفلسفية والاقتصادية تتاح للقراءة حتى لخاصة المتخصصين!! وأعتقد أن الأجهزة البريطانية للتحكم السرى الشامل حين استخدمتة فى تلك الفترة كمقابل بديل من أجل الاستطلاع الذهنى، إنما استهدفت بذلك تحديد معالم التفكير الاقتصادى الأخلاقى العقلانى الذى يمكن أن يؤثر فى أى اقتصادى مستنير، والذى يجب من ثم مقاومتة مقاومة حقيقية وتحريفه إلى الاتجاه الرأسمالى أو إلى الاتجاه المشاعى.

وجون ستيوارت ميل هو الابن الأكبر لأحد الاقتصاديين. تخصص فى الفلسفة والمنطق ودرسها فى بريطانيا وفى فرنسا، ثم استمر على اتصال بأوجست كونت مؤسس علم الاجتماع. وكانوا يعتبرونه فى لندن «مجنونا»، بسبب زيادة اهتمامه بالفلسفة! وله فى المنطق وفى علاقة «التكامل» بين الاستنباط والاستقراء آراء مفيدة. وقد أصدر كتابه فى «المنطق» عام ١٨٤٣، ثم بدأت بعد ذلك كتبه عن «الاقتصاد» وعن «الحرية» وعن «الأخلاق النافعة» الخ. وفى موضوع الحرية، قال إن الحرية السياسية وحدها لاتكفى، لأن الطغيان الاجتماعى يمكن أن يكون أشد طحنا من الطغيان القانونى. وقد أشرنا من قبل إلى كلمته المعروفة عن حق الفرد فى التمسك برأية فى مواجهة رأى البشرية كلها. ويبدو أن دفاعه المبدئى الراسخ عن حرية الفرد، هو الذى جعل بعض مؤرخى الاقتصاد (مثل سول) يعتبرونه من مجددى المذهب البرجوازى التقليدى!!

لكن فى ذلك المذهب التقليدى، كان دافيد ريكاردو وتوماس مالتوس يؤمنان كما رأينا بأن استمرار الفقر والظلم هو قانون طبيعى وضرورى سليم للرأسمالية التى هى واقع سليم يجب أن يستمر! وقد نقل ماركس عنهما هذا التصور، رغم أنه أضاف إليه اعتبار الرأسمالية مجرد مرحلة طبيعية أو ضرورية فى التاريخ الطبيعى السليم، كان يتحتم أن تتحقق ثم سيتحتم أن تحل محلها مرحلة أخرى بعد أن تنضج وتستكمل تطورها!! أما ميل كفيلسوف منطقى وأخلاقى وباحث فى علم النفس، فقد رفض هذا التصور التقليدى، واعتبر القوانين الاقتصادية والاجتماعية قوانين خاضعة للتنظيم البشرى. **فلا يوجد قانون طبيعى خارج إرادة البشر يفرض عليهم نظاما معينا لتوزيع الثروة، لكن الطبيعى بالمعنى الصحيح هو فى رأيه أن يصنع البشر قوانين للمجتمع وللاقتصاد تحقق النتائج الأفضل. من ذلك مثلا أنه يمكن تغيير القوانين الرأسمالية لتحديد الثمن أو القيمة، لأنها ليست من قوانين الطبيعة المفروضة على الانسان. فالنظام البشرى وقوانين وعادات المجتمع فى مختلف المجالات، يصنعها «الفريق الحاكم» و«يمكن تغييرها بإرادة الانسان».**

وهكذا أكد جون ستيوارت ميل رأى فلاسفة التنوير والاشتراكيين الأوائل عن دور السلطة الحاكمة ودور العقل والمعرفة فى صناعة نظام وظروف المجتمع. وقد استدرك قائلا إن عملية التفكير والتغيير تخضع هى نفسها لقوانين طبيعية، أى لقوانين موضوعية حتمية تتعلق بالطبيعة البشرية للأفراد، لكن هذه مسألة أخرى تدخل فى مجال علم النفس ولاتدخل فى المجال الاجتماعى الاقتصادى.

وفى رأيه أن المجتمع (أو بالأحرى الفريق الحاكم للمجتمع) يستطيع أن يخضع الانتاج وتوزيع الثروة لأى قواعد، ويتابع بعد ذلك نتائجها علميا ومنهجيا، بطريقة الملاحظة والتفكير والاستفادة من التاريخ. وهو يعتبر «الخدمات» جزءا من الانتاج بأدق معانيه، بل ويعتبر الاستهلاك نفسه وظيفة إنتاجية، كما يتضح فى الغذاء الجيد والتعليم الصحيح. وهذا تحديد

فلسفى بعيد النظر. ومن ناحية أخرى، يرى أن «وظيفة رأس المال فى الانتاج» هى توفير مستلزمات العمل ومستلزمات حياة العمال. ويستنتج من ذلك ومن دراساته لتجارب المشروعات والمستوطنات الجماعية والتعاونية للاشتراكيين الأوائل، أن الرأسمالى ليس ضروريا، وأنه يمكن الاستغناء عنه. لكن هذا لايعبر عن رأى شامل، وإنما يعبر عن بعض مناقشاته لآلام ومظالم الرأسمالية التى يمكن أن تؤدى فى رأيه إلى قبول أى بديل.

وناقش ميل مشاكل المجتمع، فقال إن سببها هو أن البشرية «لازالت فى مرحلة مبكرة جدا من مراحل التقدم الانسانى»، وأن المجتمع لابد سيصل إلى حالة «السكينة النفسية» أو «انعدام الهموم»، إذا تحكمت فيه الارادة العقلانية التى تسعى إلى «تقييد تكاثر السكان، وتوفير سبل الحياة للجميع فى راحة ورفاهية، وإيجاد تنظيم أفضل لتوزيع المنتجات بدلا من زيادتها بدون حدود». وقد هاجم ظاهرة زيادة السكان هجوما شديدا، وقال : «لماذا نملأ الدنيا بما لاتستطيع أن تتسع له من السكان، حتى لو استطاع التقدم الفنى توفير الغذاء المناسب لهم؟! إنه لايبعث على الرضا أن نفكر فى استزراع كل بقعة أرض تصلح لانتاج الغذاء اللازم للانسان، أو كل قطعة أرض فضاء تنمو فيها الأزهار أو المراعى الطبيعية، أو أن نبيد الحيوان والطير مما يصلح لاستعمال الانسان، أو نلاحق كل بقعة تنمو فيها الشجيرات والزهور البرية للقضاء عليها كالأعشاب الضارة باسم توسيع الزراعة.»

وهذه الكلمات المنطقية اللماحة التى تجمع بين الاقتصاد والفلسفة، تبدو قيمتها الحقيقية إذا تذكرنا أن كثيرين من الاقتصاديين البرجوازيين (حتى المحدثين)، كانوا يدافعون عن زيادة السكان، باعتبارها زيادة لقوى العمل، أو - بتعبير ابن خلدون وغيره فى العصور الوسطى - «زيادة للعمران»! وهذا هو الموقف الدينى القديم إزاء هذا الموضوع، لأن موقف القسيس مالتوس ضد ذلك كان يعبر عن نوع من العقلانية الدينية الأوروبية. وفى مصر مثلا، كان الاقتصاديون حتى السبعينات يؤيدون زيادة السكان - بل ويعتبرونها من أسباب تقدم الانتاج![1]

وهنا يحدد جون ستيوارت ميل - كفيلسوف - الأهداف الأخلاقية الصحيحة للحياة التى يجب أن يستهدفها الاقتصاد أيضا، فيقول إنه يجب استغلال زيادة السيطرة على الطبيعة فى تقصير ساعات العمل وزيادة ساعات الفراغ التى تتيح تنمية العقل وتحسين الحياة.

وبخصوص الاشتراكية وظروف العمال، كان ميل يرى أن الطبقات الدنيا لم تنضج بعد للاشتراكية، وأن «طبيعة المستقبل تتوقف على الدرجة التى يمكن أن نجعل بها العمال مخلوقات عاقلة». ولاحظ هنا الفرق الجوهرى بين اتجاهه العام إلى الاشتراكية وعطفه على العمال ودفاعه عن مصالحهم وتكريسه جزءا كبيرا من حياته لتحسين ظروف الطبقة العاملة، وبين إدراكه الموضوعى لتخلفهم الشخصى والعقلانى. وفى مقابل ذلك، وصل التخليط التعكيسى عند ماركس إلى درجة اعتبارهم قيادة المجتمع وقيادة الاشتراكية وصانعى المستقبل!!

وعلى كل حال، فجون ستيوارت ميل لم يقدم حلولا اشتراكية (رغم اعترافه فى مذكراته بأنه يتخطى إطار الديمقراطية ليصل إلى موقف الاشتراكية). وقد اكتفى بالمطالبة باعادة النظر فى قواعد المجتمع الرأسمالى، والتركيز على أهمية «المسألة الاجتماعية» و «المسألة السياسية» فى الاقتصاد، وضرورة التدخل الحكومى - بالقدر الذى تستلزمه الحاجة - من أجل الأهداف العامة المذكورة. وهو يعتبر أى محاولة لتبرير عدم التدخل الحكومى، نوعا من

---

(١) أنظر كتب مسيحة وأبو اسماعيل والمحجوب، ص ٢٠٧ و ٩٨ -٩٩ و ١٦٢-١٦٧ على التوالى.

المغالطة والسفسطة.

وميل لم يعمل فقط من أجل تحسين ظروف العمل، لكنه أكد أيضا على أن الهدف الاقتصادى الذى يجب استهدافه هو توزيع الثروة بصورة قريبة من المساواة، أى تضييق الهوة بين «طبقتين وراثيتين هما طبقة العمال وطبقة أصحاب الأعمال». فالعملية الاقتصادية فى رأيه هى جوهريا عملية تعاونية، ومن ثم يجب إرساؤها على أساس تعاونى.

أما بالنسبة للاشتراكيين، فكان يخالفهم مبدئيا فى موقفهم ضد المنافسة، ويرى أن انعدام المنافسة يعنى الاحتكار وتشجيع الخاملين أو الفاشلين. وفى ذلك يقول: «**إن الخطأ الشائع عند الاشتراكيين، هو أنهم يغفلون ما يتصف به أفراد الجنس البشرى من الكسل والميل إلى السلبية والتحول إلى عبيد للعادة**». وهو يتفق هنا مع الرأى الذى يأخذ على الاتجاهات الاشتراكية المعروفة حسن ظنها اللاعلمى بالبشرية عموما وبالعمال خصوصا، ومن ثم عدم تركيزها على صناعة وسائل وميكانيزمات التحكم العقلانى والترقية العقلانية وفرز (= غربلة) وتنشيط البشر والعمال عقلانيا. بل الحقيقة أن البشرية تحتاج أيضا إلى أن تطبق عليها علوم «تحسين النسل» (التى تطبق على الماشية ولاتطبق على الانسان الذى يجب أن يكون فعلا سيد الكون).

والمهم أن «ميل» يوصى باستخدام نظام المنافسة الاشتراكية أو التعاونية، والربط بين أكبر قدر من الحرية الفردية فى العمل والتصرف وبين الملكية المشتركة للمواد الأولية والمشاركة المتساوية فى خيرات العمل.

الفصل الثالث - الاقتصاد الرأسمالى والاقتصاد الاشتراكى

الاتجاه العام لماركس

من الاشارات العديدة السابقة، يتضح لنا أن كلمة «عقلانى» rational يمكن أن يكون لها فى هذا المجال معنيان:

١- معنى المعقول أو القابل للمعرفة والتحديد. وبهذا المعنى نجد أنه حتى الخطأ أو الجنون أو ما إلى ذلك، تعتبر ظواهر عقلانية.

٢- معنى الصواب أو مايجب أن يكون بالتحديد العقلى العلمى والمنطقى.

وعلى غرار ذلك، نجد أيضا أن كلمة «طبيعى» natural لها فى هذا المجال معنيان (بالاضافة إلى معنى ثالث معروف فى الفلسفة، يتعلق بالواقع المادى غير البشرى ومن ثم يعبر عن الحتميات المادية التى لا يتدخل الانسان فى صناعتها). والمعنيان هما:

١- معنى الموضوعى الضرورى أى المتحقق فى الواقع نتيجة أسباب وقوانين ترجع إلى طبائع الأشياء. وبهذا المعنى، نجد أنه حتى المرض أو الانسلاخ عن الاتجاه الطبيعى يمكن أن يعتبر طبيعيا.

٢- معنى الموضوعى السليم، أى الصحيح أو ما يجب أن يكون وفق طبائع الأشياء.

وقد استخدم الفلاسفة التنويريون والاشتراكيون الأوائل وآدم سميث والراديكاليون صفة «العقلانى الطبيعى» للتعبير عما يتصورون أنه الصحيح أو السليم أو مايجب أن يكون، بينما استخدم ريكاردو ومالتوس هذه الصفة بمعنى مختلط، حيث تصورا أن المعقول هو الصحيح، وأن المحتوم واقعيا هو السليم الذى يجب أن يكون وأن يستمر. **أما ماركس، فهو مثل أستاذه هيجل لم يعترف بالعقل المنطقى أو بالحق العقلانى، ومن ثم لم يميز أصلا بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، وبين ماهو معقول وما هو عقلانى صحيح، وبين ما هو محتوم واقعيا من صنع الطبيعة المادية وماهو محتوم واقعيا من صنع البشر، كما لم يميز بين المحتومية الفاسدة أو المنحرفة أو المريضة وبين محتومية الواقع السليم الذى يجب أن يتحقق بفكر وبفعل البشر.**

وكانت نتيجة ذلك، أنه اعتبر مايسميه النظام العبودى مثل مايسميه النظام الاقطاعى مثل مايسميه النظام الرأسمالى، كلها كانت وكان يجب أن تكون، وكلها معقولة وصحيحة فى عصرها، وكلها كانت محتومة حتمية مادية مستقلة عن- بل وضد- عقل الانسان وإرادته! وهذا ينطبق أيضا فى رأيه على النظام الاشتراكى المنتظر! وهكذا (وبغض النظر هنا عن تخليطات ومغالطات هذا التقسيم للنظم أو العصور)، **لم يميز ماركس بين قوانين الصحة وقوانين المرض، أو بين قوانين العقل السليم وقوانين التخلف الذهنى، أو بين قوانين طفو السفينة أو طيران الطائرة وقوانين غرق السفينة أو سقوط الطائرة!**

وبهذه المنهجية اللاعقلية المختلطة، كان من الضرورى أن يرفض مبدأ الاستثمار الخاص وأن يرفض كل قوانين الاقتصاد القائمة فى ظل الرأسمالية، بحجة أن الاشتراكية لها استثماراتها المختلفة نوعيا. وكان من الضرورى- بالجدل الهيجلى الماركسى القائم على اجتماع النقيضين- أن يرفض منظور العدل أو الظلم والخير أو الشر والانسانية والأخلاق أو اللا إنسانية واللا أخلاق، وأن يعتبر لكل نظام عدالته الظالمة أو ظلمه العادل، وخيره الشرير أو شره الخيِّر (بتشديد الياء)، وإنسانيته وأخلاقيته اللا إنسانية واللا أخلاقية أو العكس! ولهذا، استخدم أغرب أنواع التحايل الفكرى ليثبت أن الرأسمالى لا يظلم العامل، لكن المشكلة هى مشكلة الطبيعة الموضوعية الضرورية للاستثمار الخاص الذى لايمكن أن يكون عادلا! ومن ثم يجب ويكفى إلغاء رأس المال الخاص، لتنتهى كل مشاكل العمل والعمال ويبدأ عصر الجنة على

الأرض!

كيف؟ وما هى خصائص النظام الاقتصادى الجديد وقواعد وقوانين تشغيله؟ لم يقدم ماركس- كما لاحظ الجميع- أىّ تحديدات عن ذلك، مكتفيا بالتركيز على ضرورة إلغاء ما اعتبره قواعد وقوانين خاصة بالرأسمالية، مثل الاستثمارات الخاصة والسوق والتقييم التبادلى السلعى، الخ! فقد تصور بمنظوراته عن التاريخ وعن الاقتصاد، أن الاشتراكية ليست إلا تصفية الملكية الخاصة الرأسمالية- التى ترتبط فى الحقيقة بالكثير من الأصول والقواعد العقلانية الطبيعية السليمة! وفى هذا الاتجاه، **كتب ضد اقتصاديات الرأسمالية ولم يكتب عن تصوره لاقتصاديات الاشتراكية، وكتب ضد رأس المال الخاص ولم يكتب عن تصوره لرأس المال العام وتشغيل المشروع العام، وكتب ضد نظام السوق والتبادل السلعى ولم يكتب عن تصوره لنظام اللاسوق واللاتبادل أو التبادل اللاسلعى!**

ولهذا، لم يكن من المنتظر أن يحدث أىّ تطبيق ناجح للماركسية، التى صُنعت فى لندن لتكون «نظرية» الثورات الفاشلة، أى وسيلة للتهييج والتفجير الدهمائى الفوضوى للاجهاضات الثورية التى من نوع انفجارة كوميون باريس الدهمائى الارهابى فى ١٧٩٢-١٧٩٥، أو كوميون باريس الدهمائى العمالى فى ١٨٧١! وبالفعل أدت الثورة الماركسية فى روسيا القيصرية إلى الحروب الأهلية الطاحنة والمجاعة الرهيبة الشاملة، لولا أن بعض الماركسيين المستنيرين (فى عهد لينين ثم فى عهد ستالين أيضا) كانوا يتصرفون بطريقة أو بأخرى وبدرجة أو بأخرى، لتعديل بعض عناصر الماركسية وتطعيمها .ببعض المراجعات أو التصحيحات «البرجوازية»!

ومن ناحية أخرى، يجب أن نتذكر أن من أقدم وأوسع ميكانيزمات التغليط والتشويه والافساد، التى كانت ولاتزال تستخدمها أجهزة التحكم السري الشامل لصناعة التدهور واللاعقل، ميكانيزم صناعة مقلوب الوسط المنطقى الصحيح، أى التوريط فى أحد طرفى الخطأ، وهما- بتعبير أرسطو- الافراط والتفريط. وهذا يعنى تعكيس الصواب إلى خطأ، أو تعكيس الفضيلة إلى رذيلة، أو تعكيس الصحة إلى مرض، بالزيادة أو بالنقصان.[1] وفى الاقتصاد الحديث، فان هذا يعنى التطرف أو الانحراف إلى: اتجاه الرأسمالية، أو إلى اتجاه العداء للملكية الاقتصادية الخاصة والنشاط الاقتصادى الخاص- وهو الاتجاه الذى رأينا أنه بدأ من التراث الكهنوتى والكنسى والدهمائى اللاعقلى. وفى كلا الحالين، يفسد وينحرف الواقع الاقتصادى بالضرورة وينسلخ عن الاتجاه العقلانى الطبيعى السليم، ومن ثم تحدث المظالم والمشاكل ويستمر الفقر.

وإذا رجعنا إلى فلسفة اللغة التى أشرنا إلى أهميتها فى توضيح تطور التحريفات والتعكيسات فى الأسماء والمسميات الاستراتيجية فى الذهن وفى الواقع الخارجى، يمكن أن نشير بخصوص هذا الاتجاه المعادى للملكية الخاصة الاقتصادية إلى مثالين:

المثال الأول، يتعلق بكلمة «المساواة» equality. وهذه أصلها العربى هو السواء، أى الصواب أو الاعتدال الصحيح. ومنها السوىّ (بتشديد الياء) normal، أى السليم أو المتفق مع القواعد والمعايير. أما فى الافرنجية، فأصلها اللاتينى aequitas . وهذه تعنى أساسا equity أى الحقانية أو الانصاف، كما تعنى أيضا التماثل والتعادل أو التوازن أى تكافؤ الميزان aequilibrium. ومنها aequidicus أى قاضى. وهكذا نجد أن كلمة «المساواة» فى مختلف اللغات، لم تكن تعبر أصلا عن أوهام المساواة التطابقية أو التسوية المطلقة، ولكن

---

(١) انظر الفصول الخاصة بذلك فى كتاب «المبادئ الفلسفية الجديدة».

عن المساواة فى الحقوق، أى معاملة الأمثال بالمثل، أو التسوية بين كفتى الميزان وليس بين الموزونات!

والمثال الثانى المكمل لهذا، يتعلق بكلمة Communism / شيوعية. فرغم أن أصول هذه الكلمة فى اللغات الشرقية ذات التراث الكهنوتى تعبر عن المشاعية أو المشاركة العامة فى الملكية، إلا أنها فى اللغات الأوروبية ترجع إلى Communa / كوميون، بمعنى مجلس المدينة أو البورج أو السوفييت، أو بمعنى أهل المدينة كجماعة متماثلة. وكان المجلس فى نظام «المدن الحرة» الذى انتشر فى أواخر العصور الوسطى، يعتبر مجلس العقلاء أو الحكماء أو مجلس الارشاد لجماعة «حرة» أى متماثلة لاطبقيا. وهكذا نجد أن أصول هذه الكلمة أيضا، لاتعبر فى التراث الأوروبى العقلانى عن مشاعية الملكية، ولا عن حكم الدهماء والمعدمين (رغم ارتباط كوميون باريس الأول وكوميون باريس الثانى بهذا المعنى!). وإنما تعبر ببساطة عن نظام الحياة الاجتماعية المحكومة بطريقة متماثلة أو متعادلة أو حقانية. وهذا ما تعبر عنه تقريبا حتى اليوم كلمة Communal. ولا يختلف هذا المعنى كثيرا عن أصل معنى كلمة So-cialism/ اشتراكية التى قلت إنها تعنى حرفيا فى اللغات الأوروبية «النظام المجتمعى».(١)

لكن ماركس اعتمد أو استكمل التحريفات والتعكيسات اللاعقلية الكهنوتية والدهمائية

---

(١) يمكن أن نضيف هنا بعض التفاصيل الفيلولوجية لاستكمال ما أوردته عن أصول الكلمتين المذكورتين.

فكلمة «المساواة» فى العربية ومشابهاتها الشرقية، ترجع إلى «السواء» بمعنى الاعتدال الصحيح، ومنها «سواء السبيل»، و «الريح السواء». ومنها كلمة «صواب» أيضا. وكلمة «صواع» أى مكيال أو معيار. ومنها «الأرض السُّوا» (بتشديد وضم السين)، ليس بالمعنى الشائع فى التراث القديم، ولكن بمعنى أرض السوق/ السوء، أى أرض التبادل العادل أو المتساوى، التى كانت تستخدم أيضا فى العروض أو المهرجانات. وهذا واضح فى عديد من الكلمات الهيروغليفية والقبطية القديمة، ومنها So وSoa وصوعن، ثم سوان/ أسوان (أى سوق). ومن نفس الأصل، فعل يسوِّى (بتشديد وكسر الواو) الذى لا زال يستعمل فى العامية بمعنى يُنضج أى يجعله سويًا- وهو المضبوط أو المتفق مع المعايير. والمسوى هو أيضا المسيّا (بتشديد السين والياء) أى المخلِّص أو المحرِّر (وكلاهما اسم فاعل بتشديد وكسر اللام والراء)، أى صانع العدالة والحق والسواء. ومنها أيضا الموسى والمواساة من الأسوة (وفى هذا يتضح أن أصل كلمة موسى هو نفس أصل كلمة مسّيا التى اختلطت بعد ذلك بكلمة مسيح). والموسى هو أيضا الموصى، أى المربّى أو صانع الوصايا. أو صانع العقل (وفى اليونانية Musa تعنى العقل). وكلمة «سوا» أو «سويه» هى التى قلبت واوها فاء كالمعتاد فى بعض اللغات الشرقية والجرمانية، فأصبحت سوفيا وصفاء وصوفيا أى حكمة. ومن نفس الأصل أيضا، كلمة «الياسّة» (بتشديد السين) التى شاعت فى الشرق فى العصور الوسطى بمعنى نظام الحق، واشتقت منها كلمة «سياسة».

أما الكلمة الأوروبية equality، فأصلها اللاتينى يعنى كما أوضحت equity و equilibrium.

ونتأمل بعد ذلك كلمة Commune. فمرادفها العربى الذى يعبر عن المشاركة أو المشاعية، هو ذو أصل دينى شرقى واضح فى الأديرة والجماعات الكهنوتية الفرعونية، ثم المسيحية وغيرها، ثم الصوفية. أما أصلها الأوروبى، فهو من الجذر Cum (ومنها فى العربية «الكم» أى المعيار العددى) و Sun. وهما يعبران عن معنى «مع» أو «مثل». (والأصل القديم لمعنى «مع» يتضح فى كلمة «معيار»، وفى الكلمة الفرعونية «ماعيت» أى الحق أو العدل). ومن هذا الأصل، استعملت كلمة كوميون بمعنى أهل المدينة الحرة أو بمعنى مجلس عقلاء المدينة الحرة. وفى هذا، يتضح أن الكلمة كانت تعبر أيضا عن المماثلة أو السواء أو السواسية، ثم انقلبت مثلها إلى التسوية التطابقية المشاعية.

ومن المهم أن أضيف هنا أن هذه الأصول، هى التى تطورت منها كلمة «سواستيكا» المعروفة بمعنى الصليب المعقوف (أو وردة الرياح أيضا!). وقبل أن يستخدم النازيون الصليب المعقوف وصليب مالطه بدون أن يدركوا معناهما الرمزى القديم الذى كانت تستهدفه الأجهزة الأنجلو أمريكية للتحكم السرى الشامل (التى صنعت النازية وصنعت الحرب العالمية)، كانت كلمة ورسم السواستيكا يعبران منذ العصور الفرعونية عن دورات وميكانيزمات تحريف وتحوير وتسفيل الصواب. وآخر مثال واضح يعبر عن هذه الدورات والميكانيزمات، ماحدث من تحوير تسفيلى فى العصر الحديث لكلمة «ثقافة»، التى تدهورت من معنى ثقافة الفكر إلى معنى ثقافة البدائيين وثقافة الرقص والأغانى وثقافة الطفل، الخ!

المذكورة، فجعل الاشتراكية هى المساواة غير المتساوية (أى النسبية) فى عائدات العمل غير المتساوى «كميا»، وجعل الشيوعية هى المساواة المتساوية (أى التطابقية المطلقة) فى عائدات العمل غير المتساوى «كميا»، وذلك على أساس المشاركة العامة فى الملكية الاقتصادية فى الحالتين! واعتبر هذه العملية انتقالا مما يسميه «الحق البرجوازى» الذى يفرض مساواة عدم التساوى فى الاشتراكية، إلى «الحق الشيوعى غير المتساوى» الذى يفرض عدم تساوى المساواة!! ومعنى هذه البغبغة، أنه اعتبر حتى العدالة الاشتراكية قائمة على «الحق البرجوازى»، ثم تصور أنه يمكن الوصول إلى المرحلة الشيوعية العليا البعيدة المدى قبل أن تتحرر البشرية من المتخلفين فى القدرات، أى المتخلفين فى نوعيات وكيفيات وكميات العمل (التى يسميها معا «كمية العمل»)!!

التصورات القديمة عن العمل والقيمة

أفردت فصلا فى هذا الكتاب عن نظرية ماركس عن «العمل» و «فائض القيمة». لكنها تحتاج إلى مزيد من المناقشة والرجوع إلى الأصول التاريخية. فتصور ماركس عن هذا الموضوع، يعتبر فى نظره وفى نظر إنجلز ولينين وغيرهما الأساس وحجر الزاوية للاقتصاد الماركسى، أو مايسمى عندهم الاقتصاد الاشتراكى. وسوف نكتشف أنه ببساطة تصور مغالطى مختلط، مما يعنى أن الاتجاه الماركسى المنسوب إلى الاشتراكية - فى الواقع الاقتصادى أو فى علم الاقتصاد- هو قصر من الرمال أو تكوين ورقى بدون أساس.

وخلاصة تصور ماركس هذا، هو أن القيمة الاقتصادية أو قيمة السلعة (وأنا أستعمل هذه الكلمة بالمعنى العام الذى يشمل الخدمات) تتحدد بواسطة مكوّن واحد هو العمل المأجور المبذول اجتماعيا فى إنتاجها. وهذا فى حد ذاته يعنى منطقيا أن الاستثمار الخاص أو العام والمستثمر الخاص أو العام ليس لهما دور فى إنتاج القيمة الاقتصادية- بغض النظر هنا عن تصوره عن دور المستثمر الخاص بالذات فى توليد الربح الاستثمارى من استعباد العامل!

وفكرة أن العمل- بمعنى العمل اليدوى (= اليدوى البسيط أو اليدوى المتطور)[1]- هو

---

(١) كان التقسيم المأخوذ به للعمل المأجور فى القرن الماضى، هو: «العمل اليدوى» الذى يقوم به أصحاب «الياقات الزرقاء»، و «العمل المكتبى» الذى يقوم به أصحاب «الياقات البيضاء». وكان «العمل اليدوى» بهذا المعنى يبدأ من العمل العارى اليدين أو الذى يستخدم أدوات بسيطة ومتخلفة، ويشمل العمل اليدوى المتطور على آلات أو أجهزة متطورة. أما العمل المكتبى، فكان يبدأ من عمل المشتغلين بالقسبودات والحسابات، ويشمل كبار الموظفين والاداريين. ورغم قصور هذا التقسيم، فقد كان أقرب إلى التحديد الثنائى الصحيح من التقسيم الذى ظهر حديثا بعد ماركس، والذى أدى إلى تضخيم وتوسيع معنى العمل البروليتارى ومن ثم تدعيم التخريف الماركسى فى هذا الموضوع. هذا هو تقسيم العمل المأجور إلى «عمل يدوى» بالمعنى البسيط شبه البدائى، و «عمل ذهنى» mental بالمعنى الذى يمكن أن يشمل العمل الصناعى المتطور أو العمل اليدوى التقنى المتطور، الخ، أى عموما العمل اليدوى الذى يحتاج إلى تعليم متخصص. ولأن كلمة «ذهن» أوسع كثيرا من كلمة «عقل» reason / intellect أو «تفكير»، نجد أن هذا النوع «الذهنى» قد يشمل سائق القطار وليس فقط قائد الطائرة، وكاتب الآلة الكاتبة وليس فقط الكاتب على الكمبيوتر، فضلا عن المشتغلين بالأعمال اليدوية الانتاجية التى تحتاج إلى تخصص تقنى. وهذا واضح مثلا فى أن كلمة «مهندس» أو «باشمهندس»، اتسعت فى اللغة العربية الدارجة حاليا بحيث أصبحت تشمل السمكرى الفنى وليس فقط عمال الكمبيوترز والأجهزة الحديثة الأخرى!

لكن فى مقابل ذلك كله، أعتقد أن التقسيم الصحيح يجب أن يميز بين: (١) «العمل اليدوى» (أو بالأحرى العمل البدنى لأنه قد يستخدم أعضاء بدنية أخرى) بمختلف درجات الجانب الذهنى أو التقنى التى تستخدم فى هذه الحالة كوسيلة لتنفيذ الجانب البدنى من العمل، بحيث يمكن تقسيمه فرعيا إلى: أ- عمل يدوى بسيط. ب- عمل يدوى ذهنى (٢) «العمل التفكيرى» الذى يعتمد اعتمادا رئيسيا على اللغة والتفكير، ولايستخدم اليدين أو البدن إلا كوسيلة للتعبير أو التفكير. وهذا يبدأ من أعمال التدريس مثلا، ويشمل الأعمال الاستثمارية التجارية التى تحتاج إلى تفكير، فضلا عن الأعمال الثقافية والفكرية الراقية.

الصانع الوحيد والمكوّن الوحيد للسلعة، ترجع إلى العصور القديمة عندما كانت معظم المواد الأولية متاحة بدون قيمة اقتصادية، وعندما كانت القيمة الوحيدة التي تضاف إلى تلك المواد هي قيمة ذلك العمل اليدوي، بحيث كانت قيمتها الاقتصادية تبدأ من لحظة القيام بأعمال جمعها أو تحصيلها من الطبيعة. ونفس الشئ نجده أيضا عندما كان إنتاج السلعة يقتصر تقريبا على دور العمل اليدوي الحرفي الذي ينتجها من مادة خام ضئيلة القيمة، وبأدوات تعتبر بمثابة امتداد لليدين. لكن هذا التصور كان كهنوتيا دهمائيا. أما التراث العقلاني القديم، فلم يكن يعتبر العمل اليدوي هو الصانع الوحيد للقيمة الاقتصادية، بل كان يعترف بعوامل أخرى- بل وأهم- في عملية الانتاج.

وإذا رجعنا مثلا إلى ابن خلدون- الذي يعتبر أهم مؤرخي بقايا التراث الثقافي القديم في العصور الوسطى- نجد عنده الفكرة القديمة عن أن «المكاسب [= المتحصلات] هي قيم الأعمال»، وأن «الكسب هو قيمة الأعمال البشرية»، الخ[1]. بل ويرى ابن خلدون من هذا المنظور، نفس الرأي الديني القديم عن أن زيادة السكان/ «الساكن» (التي يسميها أحيانا «العمران» / العمار أي التجمع السكاني!) تعني زيادة الثروة: «والسبب في ذلك كله، ماذكرناه من كثرة الأعمال وأنها سبب الثروة»![2] ويقول ابن خلدون أيضا:

«مايفيده [= يحصّله] الانسان ويقتنيه من المتمولات [= الأموال الثابتة]، إن جاء من الصنائع [= الحرف] فالمتحصل المقتني هو قيمة العمل. إذ ليس هناك إلا العمل. وقد يكون في بعض الصنائع غير ذلك. مثل النجارة والحياكة [= النسيج] يكون معهما الخشب والغزل. إلا أن العمل فيهما أكثر، فقيمته أكثر. وإن كان المتحصل من غير الصنائع، فلا بد في قيمة ذلك المتحصل والاقتناء من دخول قيمة العمل الذي حصلت به، إذ لولا العمل لم يحصل الاقتناء... فقد تبين أن التحصيلات والمكتسبات، كلها أو أكثرها، إنما هي قيمة الأعمال الانسانية.»[3]

وفي هذه الكلمات، يعترف بقيمة- ولكن ضئيلة- للمواد الأولية منفصلة عن قيمة العمل. لكن من ناحية أخرى، نجد أن كلمة «العمل» أو «الأعمال» تقتصر عنده على «الصنائع» الحرفية المتخصصة فقط! ولهذا يعترف بوسائل أخرى لانتاج الأموال، مثل الزراعة وتربية الحيوانات والتجارة، وما إلى ذلك من وسائل لايعتبرها من «الأعمال»! لماذا ؟! السبب الذي تعبر عنه أفكاره المتناقضة المنتشرة في فصول كثيرة، هو أنه يرى أن تلك الأعمال لاتحتاج إلى فن حرفي خاص أو تصرف خاص في مادة الانتاج، ولكنها ثمرات الأرض أو الحيوانات، أو هي فرق الشراء والبيع في التجارة كما ذكرنا من قبل! يقول:

«إن تحصيل الرزق وكسبه: إما أن يكون بأخذه من يد الغير وانتزاعه بالاقتدار عليه وفق قانون متعارف [= الجبايات الحكومية]... وإما أن يكون بالاستخراج من الحيوان الداجن... كاللبن من الأنعام والحرير من دوده والعسل من نحله. أو يكون من النبات في الزرع والشجر [= الزراعة]...وإما أن يكون الكسب من الأعمال البشرية. وهي: إما أعمال في مواد معينة وتسمى الصنائع، من كتابة ونجارة وخياطة وحياكة وفروسية [!]، وأمثال ذلك. أو أعمال في مواد غير معينة، وهي جميع المهن والتصرفات [= أعمال غير فنية أو حرفية أو أعمال غير

---

(1) المقدمة، طبعة الشعب، ص ٣٢٥و ٣٤٣. وانظر في هذا الموضوع أيضا بعض فصول الباب الرابع، ثم فصول الباب الخامس عن «المعاش ووجوهه».

(2) نفس المرجع، ص ٣٢٩و ٣٤٥.

(3) ص ٣٤٤ (ولاحظ أنني اضطررت إلى «ترجمة» بعض المفردات الركيكة القديمة التي تطمس لغة ابن خلدون).

مادية]. وإما أن يكون الكسب من البضائع وإعدادها للأعواض [= فروق الشراء والبيع]... وتسمى هذه تجارة».(١)

ومن هذه السطور، يتضح لنا تصور ابن خلدون عن أن «العمل» لايخلق السلعة إلا من مواد بدون قيمة (مثل جمع الحطب من الغابة)، أو من مادة خام غير صالحة للاستهلاك أو وسائل مادية أخرى تتعرض لأعمال الصياغة. ومن ثم لايعتبر الزراعة وتربية الحيوانات «عملا»، لأن خالق السلعة هنا هو في رأيه الطبيعة أو الله، بينما لا يعتبر التجارة «عملا» لأنها في رأيه لاتخلق أى سلعة أصلا! وفي ذلك، نجد أن ابن خلدون يضيف إلى التصور الدهماني القديم عن دور العمل اليدوي أو الحرفي الكادح في صناعة السلعة تصورا دينيا أيضا عن أسباب غير بشرية تصنع القيمة الاقتصادية.

أما إذا تأملنا مثلا كتاب «كليلة ودمنة» كنموذج للفولكلوريات العقلانية القديمة، نجد أنه يعالج في إحدى القصص موضوع مصادر الرزق أو الكسب فيعتبرها: العمل (ويسمى العامل «الأكّار»/ الأجير رغم أن عمله هنا هو جمع الحطب)، والجمال (كرمز لوسائل المتعة ووسائل الفن المعنوي كالرسم)، والعقل (المستخدم اقتصاديا أى في «التجارة»). ويعبر عن تدرج دور هذه العوامل في خلق القيمة الاقتصادية كما يلي: **«عمل يوم واحد إذا جهد به الرجل بدنه قيمته درهم»، و «جمال يوم واحد يساوي مائة درهم»، و «عقل يوم واحد ثمنه ألف درهم».**(٢)

وفي تحديدات أرسطو عن أنواع العلل أو العوامل التي تصنع المعلول أو المنتَج، نجد أربعة علل أو عوامل يمكن تطبيقها على الانتاج الاقتصادي أيضا. هذه العلل أو العوامل هي: العلة المادية (مثل مادة إنتاج التمثال عند أرسطو)، والعلة الفاعلة (وهو العمل اليدوي أو الأدائي المباشر في إنتاج التمثال أى عمل النحت)، والعلة الغائية (وهي الصورة المستهدفة في ذهن النحات والتي تدفعه إلى استحضار المادة وممارسة العمل)، والعلة الصورية (وهي الصورة المتحققة للتمثال). فاذا طبقنا هذه العوامل على الانتاج الاقتصادي، **نجد أن العمل اليدوي هو مكوّن واحد من أربعة مكونات، تشمل أيضا مواد الانتاج، وفكرة مشروع الانتاج، وتنظيم الانتاج.**

وفي النصوص التي يذكرها ماركس عن أرسطو، يتعجب كيف أن أرسطو لم يدرك أن مقياس القيمة الاقتصادية هو «العمل البشري» (والمقصود هنا العمل اليدوي)! فقد قال أرسطو في التمييز بين «القيمة الاستعمالية» و «القيمة التبادلية» للسلعة: «إن التبادل لا يمكن أن يحدث بدون تساوي، والتساوي لايمكن بدون قابلية للقياس المشترك Commensura-bility. ومع ذلك، فالحقيقة أن مثل هذه الأشياء غير المتشابهة [مثل منزل وعدد من السرائر] يستحيل أن تكون قابلة للقياس المشترك». ولهذا، يرى أن القياس الذي يساوي بينها في التبادل السوقي، هو شئ غريب على طبيعتها، ولكنه: «وسيلة اضطرارية لأغراض عملية».(٣)

و أرسطو لم يكن يقصد بذلك أنه لا يوجد مقياس مشترك لتحديد القيمة الاقتصادية للسلع المختلفة في السوق كما توهم ماركس! فهذا المقياس واضح عنده، وهو التبادل السوقي نفسه! ولكنه كان يناقش العلاقة الاستعمالية والقيمة التبادلية، التي رأينا قبل ذلك أنه اعتبرها خارجة عن «الطبيعة» أو «الغاية» الاستعمالية للسلعة.

وبالفعل- كما لاحظ آدم سميث أيضا بعد ذلك- لايوجد في الاقتصاد السوقي مقياس

(١) نفس المرجع، ص ٣٤٥.

(٢) كليلة ودمنة، الباب الثامن عشر: «ابن الملك وابن الشريف».

(٣) «رأس المال»، النسخة الانجليزية المذكورة، ص ٥٩- ٦٠.

يربط بين قيمة المنفعة الاستعمالية وقيمة التبادل، بدليل الانخفاض الهائل في ثمن الماء والارتفاع الهائل في ثمن الماس! لكن ماركس (مثل مايسمى المدرسة التمساوية بعد ذلك رغم اختلاف الاتجاه!) لم يفهم هذه المشكلة أو هذه المفارقة، ولم يدرك أنه لا يمكن حلها إلا بالغاء السوق نفسه، لأنها تعبر عن ظروف العجز الانتاجي وزيادة الحاجات البشرية عن المواد المتاحة (بغض النظر هنا عن مشاكل انحراف وانسلاخ الرغبة والطلب وظهور حاجات مزيفة وزيادة عدد السكان، الخ). فكانت النتيجة أنه قدم لها حلا مزعوما تصور أن أرسطو لم يتنبه إليه، هو «العمل البشرى»، **قائلا إن «كل أنواع العمل متساوية ومتعادلة»**، ومن ثم فهى وحدها التى يمكن أن تعبر عن «علاقة التساوى فى قيمة السلع المختلفة» - تلك العلاقة التى لم يستطع أرسطو فى رأيه تفسيرها![1] وفى هذه السفسطة، ارتكب مغالطة أخرى، هى الادعاء بتساوي وتعادل كل أنواع العمل، **مع أن أنواع العمل مثل أنواع السلع الأخرى تختلف فى قيمها الاقتصادية، بل وتختلف قيم فروع النوع الواحد من العمل، بل وكيوف الفرع الواحد!** لكن واضح أنه كان يميل إلى المعنى اليدوى النمطى للعمل!

مصادر الموقف الماركسى

كما أشرت قبل ذلك، كان الفيزيوقراط هم أول من أثاروا مشكلة خلق القيمة الاقتصادية الجديدة أو الاضافية التى كانوا يسمونها «المنتَج الصافى» Produit net،رغم أنهم أرجعوا ذلك إلى الخصائص الطبيعية للأرض الزراعية (وللحيوانات أيضا!). أما عن العمل، فلم يعترفوا بأنه يخلق أى قيمة اقتصادية إضافية، واعتبروا أن قيمة العمل نفسه تتحدد بنفقة إنتاج هذا العمل، أى النفقة التى تتيح للعامل قدرة العمل.[2] وهذا هو تقريبا نفس الرأي الذى تبناه دافيد ريكاردو وتوماس مالتوس بعد ذلك ، ثم نقله عنهما ماركس.

وكان آدم سميث قد حاول تصحيح رأى الفيزيوقراط، فأوضح أن العمل هو خالق الثروة أو القيمة الاقتصادية الجديدة من الأرض أو من غيرها. وقال إن المصدر الحقيقى لثروة البلاد هو «العمل السنوى» وإن الثروة تزيد بزيادة فاعلية العمل(من خلال تقسيم وتخصيص العمل) وبتدبير ومراكمة منتجات العمل، الخ. **لكنه طبعا لم يكن يقصد بذلك اعتبار العمل هو الخالق أو الصانع الوحيد للقيمة الاقتصادية! بل كان يعتبره مصدرا من ثلاثة مصادر، هى: «الأرض» أو «الطبيعة» ،و «رأس المال» ،و «العمل» .ويسمى عائداتها : «الريع» ،و «الربح» ،و «الأجر».** وقد قرر بوضوح، **أن العمل لم يكن هو الصانع الوحيد للقيمة الاقتصادية إلافى المراحل «البدائية»** (بالمعنى الواسع)، قبل ظهور نظام ملكية الأرض وتكوين واستثمار رأس المال، أى فى ظروف توفر الأرض والمواد الخام وعدم استخدام وسائل رأسمالية فى الانتاج. ورغم أنه اعتبر الربح نوعا من الأجر لصاحب العمل مقابل «عمله» فى ملاحظة وتوجيه الانتاج، إلا أنه أشار كثيرا إلى دور تكوين رأس المال نفسه. وعلى كل حال، فالمهم أن آدم سميث كان حاسما فى رأيه عن أن العمل اليدوى أو الأدائى المباشر لا ينتج «كل» القيمة الاقتصادية إلافى الظروف البدائية السابقة، وأن التشغيل الرأسمالى للمشروعات يعتبرنوعا من العمل، وأن تكوين رأس المال هو فى الظروف الحديثة خالق العمل للعمال.[3]

وبناء على خط التدهور المتزايد الذى تتعرض له مجالات الواقع وكذلك العلوم والأفكار، تدهور ريكاردو بهذا التصور، فقال إن القيمة التبادلية تتحدد بالعمل المأجور المبذول فى

(١) نفس المرجع ، ص. ٦٠.

(٢) كتاب «الاقتصاد السياسى» المذكور للدكتور عبد الحكيم الرفاعى :الجزء الثانى، ص ٣٩١.

(٣) انظر مثلا الدكتور الطناملى فى المرجع المذكور، ص ٥٨-٦٣.

الانتاج، أي أن العمل المأجور هو الصانع الوحيد للقيمة الاقتصادية! ومن ناحية أخرى، قال أيضا (هو ومالتوس) إن قيمة الوسائل اللازمة لمعيشة العامل وأسرته، أي نفقات حد الكفاف، هى التى تحدد الأجر، أى تحدد قيمة العمل كسلعة، وإن الفرق بين أجر العامل أو قيمته كسلعة وبين ماينتجة العمل أى قيمة السلع المنتجة، هو الذى يحدد الربح الرأسمالى! **وبديهى أن الربط بين فكرة أن العمل هو الصانع الوحيد للقيمة الاقتصادية وفكرة أن الربح الرأسمالى هو الفرق بين العمل كسلعة وقيمة السلع التى ينتجها العمل، يفرض بالضرورة المنطقية التساؤل التعجبى التالى: فما دور الرأسمالى إذن ولماذا يحصل على الربح؟! وهذا هو بالتحديد - ولا أكثر - السؤال الذى أثاره ماركس اعتماد على ريكاردو ومالتوس، مع بعض الصياغات والاضافات السفسطائية الأخرى الأكثر تدهورا!**

لكن واضح أن ريكاردو فى تصوره عن أن العمل المأجور هو محدد القيمة التبادلية، كان يقصد بذلك أنه صانع القيمة الاقتصادية الجديدة أو الزائدة أو الاضافية التى تحدث عنها الفيزيوقراط وآدم سميث، أى القيمة التى تضاف إلى قيمة مواد ووسائل الانتاج (التى اعتبرها نتيجة عمل سابق)، ولم يكن يتصور أن العمل يمكن أن يمارس إنتاج هذه القيمة الاقتصادية الجديدة وحده وتلقائيا، بدون خالق العمل للعمال الخالقين للمنتجات، أى بدون رأس المال والقائم بمشروعات رأس المال! والدليل على ذلك أنه اعتبر ريع الأرض **«دخلا غير مستحق»**، بينما اعتبر الربح الرأسمالى **«دخلا مستحقا»**. غير أن التخلف الفلسفى وتدهور القدرات المنطقية مع ضغوط الرصيد الكهنوتى القديم لريكاردو ذى الأصل اليهودى ولمالتوس القسيس، هى التى دفعتهما إلى استخدام التعبيرات الكهنوتية الدهمائية التقليدية عن دور العمل المأجور! ثم استكمل ماركس صياغة هذا الخطأ، مع تنظير أصله البدائي وشبه البدائي!

والحقيقة أنه حتى من حيث القيمة الاقتصادية الجديدة أو الزائدة التى تضاف إلى قيمة مواد ووسائل الانتاج، نجد أنه ليس العمل الأدائى هو الصانع الوحيد لها، لكن يشترك فى صناعتها العمل التنظيمى والادارى، ثم أيضا القدرات التكنولوجية لآلات أو أدوات الانتاج التى تجرى عليها هذه الأنواع من العمل، ثم الطلب الاقتصادى الذى يؤدى إلى الربط بين أنواع «مادة» الانتاج وأنواع «العمل» المبذول فى الانتاج. وكما أوضحت فى الفصل الثالث من الفصول الأصلية، يعتبر العمل الاستثمارى للقائم بالمشروع أو صاحب العمل - سواء كان خاصا أوعاما - هو عمل تحديد هذا الطلب الاقتصادى قبل تحققه. وهو العمل الذى يستحق الربح الاستثمارى (بالمعنى الدقيق المختلف عن معنى فائدة رأس المال أو أجر الاشراف التنظيمى، أو ما إلى ذلك من أسباب أخرى إضافية لعائدات صاحب العمل). ومن هنا، يعتبر الربح الاستثمارى - فى الحالات التى لا يكون فيها الطلب محددا مسبقا - «دخلا مستحقا» وليس «دخلا غير مستحق unearned income»[1] كما يرى الماركسيون وبعض الاشتراكيين الذين اقتبسوا هذا التعبير عن وصف ريكاردو لريع الأرض. **ذلك أن المقصود بالريع rent / rente (كما يوضح الاستعمال الأفرنجى للكلمة) هو الدخل أو العائد شبه الثابت والمنتظر مسبقا كالايجار، مما يعنى أن «الاستثمار الريعى» لا يعتمد أو لا يكاد يعتمد على تنبؤ بالطلب ومن ثم بالربح.**

والمهم أن تصور ماركس عن دور العمل الأدائى المأجور وعما يسميه «فائض القيمة»، لم يكن فقط نتيجة نقل عن أخطاء ريكاردو ومالتوس ومغالطات الرصيد الكهنوتى الدهمائى القديم ثم رصيد المشاعيين المحدثين، لكنه كان أيضا نتيجة عجز علم الاقتصاد وعجز

(١) لاحظ أن الاقتصاديين المصريين يترجمون هذا التعبير ترجمة متناقضة هى: «دخل (أو مال) غير مكتسب»!!

الاقتصاديين إذ ذاك عن توضيح المقابل الصحيح للربح الاستثماري.

لقد تصور ريكاردو أن الربح الاستثماري هو الفرق بين أجر العمل وحصيلة منتجات العمل، وأنه كلما انخفض الأجر ارتفع الربح، ومن ثم يجب أن ينزل الأجر إلى حد الكفاف ليرتفع ربح الرأسمالي. وصحيح أن ربح الرأسمالي يزيد بخفض الأجور، لكنه يزيد أيضا بخفض قيمة مواد الانتاج وبزيادة القدرات التكنولوجية لآلات وأدوات الانتاج، كما يزيد برفع الأسعار وبممارسة مختلف أنواع الغش واللصوصية والتحكم الاقتصادي وما إلى ذلك من عوامل لاتصنع قيما اقتصادية حقيقية ولكن تزيف القيم الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، نجد أنه حتى الاقتصاديين البرجوازيين أشاروا إلى أن انخفاض الأجور إلى حد الكفاف في بريطانيا في عصر ريكاردو ومالتوس، كان يرجع في الحقيقة إلى زيادة هجرة الأيدي العاملة من الريف إلى المدن بسبب رسملة الريف وتدهور الزراعة والحرف اليدوية، الخ، ولم يكن يرجع إلى قانون اقتصادي. والدليل على ذلك، هو ارتفاع الأرباح بعد ارتفاع الأجور، خصوصا عند ظهور أنواع أرقى من القدرات التكنولوجية.

ومع ذلك، لم توضع نظرية اقتصادية علمية لتحديد القيمة الاقتصادية الموضوعية في الاقتصادالتبادلي عموما، ومن ثم لتحديد الوظيفة الموضوعية للعمل الاستثماري سواء كان خاصا أو عاما، أي لتحديد القيمة الموضوعية للربح الاستثماري سواء كان خاصا أو عاما. وهذا مفهوم من زاوية المصالح الرأسمالية التي لا تريد تحويل علم الاقتصاد إلى علم حقيقي مكتمل، ولاتريد إلقاء الضوء على الاختلافات الجذرية والنوعية بين الاستثمار الانتاجي والاستثمار الطفيلي، وبين الاستثمار الاحتكاري والاستثمار التنافسي، وبين القيم الاقتصادية الحقيقية أي العقلانية الارتقائية والقيم الاقتصادية المزيفة والتدهورية، وبين الطلب الاقتصادي العقلاني والطلب الاقتصادي اللاعقلي، الخ. أما من زاوية المصالح الاشتراكية، فقد تدهور وتخلف علم الاقتصاد نتيجة مغالطات وتخليطات وانسدادات الاتجاه الماركسي.

وعلى كل حال، يجب أن نبدأ هنا بمشكلة القيمة الاقتصادية، قبل أن نتناول حكايةفائض القيمة عند ماركس.

التصورات البرجوازية عن القيمة الاقتصادية

كيف تتحدد القيمة الاقتصادية، أي القيمة التبادلية اجتماعيا، أو قيمة السلعة؟

طبعا القيمة الاقتصادية أو السلعية أو التبادلية اجتماعيا، تتحدد عمليا في السوق أو بواسطة السوق. لكن هذا الرد، هو دوران في حلقة مفرغة، أو تكرار غير مفيد. ذلك أن القيمة الاقتصادية بالمعنى السلعي أو التبادلي الاجتماعي، إنما تعني القيمة السوقية (كما يجب أن تكون أو كما هو كائن). ولهذا، فالمقصود هو السؤال عن أصل تحديد القيمة السوقية.

ويطلق بعض الاقتصاديين على ما يسمى «نظرية القيمة»، اسم «نظرية الأثمان» ويعتبرون الاسمين متفقين تماما.[1] والحقيقة أن الاسمين غير متفقين، رغم الاتفاق الكبير بين المسميين. ذلك أن كلمة «القيمة» تعبر عن الأساس الفلسفي أو النظري للموضوع، بينما كلمة «الثمن» تعبر عن النتيجة السوقية. ولهذا فكلمة «القيمة» أقرب إلى إثارة التساؤلات عن الأصول والمبررات وما يجب أن يكون. ومع ذلك، فلاشك أنه يمكن التمييز بين الثمن كما يجب أن يكون والثمن كما هو كائن، أو بين الثمن العادل والثمن الظالم، الخ، ومن ثم يمكن إثارة التساؤلات أيضا عن أصول ومبررات الثمن.

وعلى كل حال، فالاقتصاديون البرجوازيين يرون أن «القيمة صفة ملازمة للندرة»، وأنه

(١) انظر مثلا كتاب أبو اسماعيل المذكور، ص ٢٠٩

«كلما زادت ندرة السلعة نسبيا كلمًا ارتفعت قيمتها بغض النظر عن مقدار نفعها»![1] ولما كانت النقود هي «مقياس القيمة»، فان الثمن أو السعر هو عبارة عن «القيمة مقدرة بالنقود». فكيف يتحدد هذا الثمن أو السعر؟

يتحدد عندهم بالتوازن بين العرض والطلب في السوق. ثم إن التوازن الذي يؤدى إلى ثمن أو سعر واحد، لايلبث أن يتغير ويحل محله ثمن أو سعر جديد: «فلا يوجد سعر واحد للتوازن فى الحياة العملية، إذ سرعان ما تتغير الظروف التى تعمل على تحقيق هذا التوازن، وسرعان ما يتحول اتجاه العوامل التى تؤدى إلى ظهوره».[2] ومعنى ذلك أن السوق تعبر عن أثمان أو قيم اقتصادية متعددة لنفس السلعة.

لكن ألايوجد –فى مصادر الحلقة المفرغة لتوازنات السوق – أساس موضوعى يحدد العرض ويحدد الطلب ويحدد التغيرات فى التوازن بينهما؟

واضح أن الاقتصاديين البرجوازيين لا يعتقدون بوجود أساس موضوعى لهذه التغيرات، ولكن يعتقدون أنها ترجع إلى النزوات والتقلبات اللاعاقلة للطلب الاقتصادى، أو على الأقل التقلبات غير المحددة الأسباب للأمزجة النفسية للمشترين! وهذا يكاد يشبه ما يقولونه عن نظام «المقايضة». فهم يرون أنه فى المقايضة لاتوجد أصلا قيمة واحدة، ولكن «يوجد عدد كبير من القيم» لكل سلعة، «غير محددة» (ولاحظ هذا التناقض فى التعبير بين تعدد وعدم تحدد القيمة!)، حيث تتوقف القيمة على مقدرة كل شخص فى المساومة» و« على مدى حاجته»![3]

والحقيقة أن الطلب الاقتصادى (الذى يقولون إنه يتكون مما يسمى «الحاجة» أو «الرغبة» ومن القدرة الشرائية لدى الأفراد)، هو مجرد عنصر من عناصر تحديد القيمة – رغم أنه العنصر الأشمل. وهذا فضلا عن أنه مثل أى ظاهرة موضوعية – وسواء كان عاقلا أو لا عاقلا – إنما ينتج عن أسباب موضوعية قابلة للتحديد. ومن ناحية أخرى، يستمر التساؤل باقيا حول «قيمة» المكونات الأصلية للسلعة التى يتجه إليها هذا الطلب الاقتصادى ويؤثر فى تحديد ثمنها. وفى هذا، يقول بعضهم إن هذه القيمة التى يعبر عنها توازن العرض والطلب، تمثل «نفقات الانتاج»، التى يقسمونها إلى عدة أقسام، أشملها «الطبيعة[=الأرض]والعمل ورأس المال والتنظيم[= العمل التنظيمى الفنى والادارى]».[4]ويرى آخرون أن النظريات الخاصة بمشكلة القيمة الاقتصادية، تنقسم إلى أربعة أنواع هى:

١-النظريات التى تحدد القيمة بنفقات الانتاج، أى بنفقات العرض. ٢- النظريات التى تحدد القيمة بمقدار المنفعة، أى بمقدار الطلب. ٣- النظريات التى تجمع بين الاتجاهين السابقين. ٤- النظرية الاجتماعية التى ترجع القيمة إلى عوامل اجتماعية تحدد استعدادات البيع والشراء.[5]

لكن هذا تقسيم مختلط للأفكار أو النظريات الخاصة بهذا الموضوع! فهو يدمج مثلا نظرية تحديد القيمة بالعمل فى نظرية تحديدها بنفقات الانتاج، ويجعل الطلب مرادفا للمنفعة، ويفصل العوامل الاجتماعية التى هى عوامل تحديد الطلب.الخ. والصواب هو أن الأفكار أو النظريات المعروفة بخصوص مشكلة القيمة الاقتصادية،تنقسم إلى ثلاثة اتجاهات

(١) كتاب «مبادئ التحليل الاقتصادى»، ص١٩.
(٢) نفس المرجع،ص ١٢٨-١٢٩. .
(٣) نفس المرجع، ص ٧٦.
(٤) نفس المرجع، ص ١٥٩ و ٤٣٦.
(٥) المحجوب فى كتابه المذكور، الجزء الثانى، ص ١٣ و١٤ و٣٢و ٤٦ و٤٨.

هـــــى:

١-اتجاه تحديد القيمة بنفقات الانتاج ٢-اتجاه تحديد القيمة بالطلب الاقتصادى.

٣-اتجاه تحديد القيمة بكمية العمل المبذول فى الانتاج.

أما الاتجاه الأول، فيؤخذ عليه: أولا، أنه يقصد بنفقات الانتاج (ومنها الأجور) تحديدات قيمها الفعلية وليس قيمها الموضوعية. وثانيا، أنه يتجاهل أو يقلل من دور الطلب الاقتصادى فى تحديد القيمة الاقتصادية. وثالثا، أنه لايفسر قيمة فائدة رأس المال والملكية العقارية وربح العمل الاستثمارى الذى يقيم المشروع. وأما الاتجاه الثانى، فيتجاهل أو يقلل من دور نفقات الانتاج. وأما الاتجاه الثالث، فيلغى دور المحدّدات المختلفة (بكسر الدال) للقيمة الاقتصادية، فيما عدا العمل الأدائى، الذى لاينظر إليه من حيث قيمته كسلعة، ولكن من حيث التقدير الكمى المفترض له تجريديا بدون معيار حقيقى للتحديد. وسنناقش هذا الاتجاه تفصيلا، خصوصا فى صورته الماركسية.

ويمكن أن نشير هنا أيضا إلى اتجاه فرعى يندرج تحت اتجاه التحديد بالطلب الاقتصادى، رغم أنه من الناحية العملية يستخدم فكرة القيمة الاقتصادية أكثر مما يفسرها أو يحلل محدداتها. هذا هو ما يسمى **اتجاه «المنفعة الحدية» أو «الحساب المنفعى»**. وقد أشرت قبل ذلك إلى أن فكرة ما يسمى «المنفعة الحدية أو النهائية» التى اخترعتها المدرسة «النفسية» النمساوية فى الاقتصاد منذ الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، تعنى ببساطة تناقص ثم توقف الاستفادة أو الاستعمالات الشخصية. أما ما يسمى عندهم «الحساب المنفعى»، فيعنى الموازنة بين الاستفادة (أو ما يسمونه اللذة) الشخصية من السلعة، وبين ثمنها (أو مايسمونه الألم أو التضحية أو الخسارة التى تُدفع من أجلها!). بل ويتحدد ذلك حسابيا بقسمة عدد مرات الاستعمالات المطلوبة للسلعة، والمتناقصة فى كل مرة، على ثمن السلعة. وفى هذا، يتضح أن تلك النظرية لاتفسر محددات الثمن أو القيمة (بكسر الدال)، ولكن تحاول تفسير محددات الطلب.

فمثلا« إذا كانت المنفعة الحدية لأكواب الشاى عند شخص ما هى ٥أكواب تصبح المنفعة بعدها صفرا»، أى إذا كانت مرات الاستفادة أو الاستعمال المطلوبة هى خمس مرات فقط، وإذا كان ثمن الكوب قرشين مثلا (ويسمونه «الضرر» فى مقابل «المنفعة»!!)، فان «منفعة» الطلب الأول تكون ١٠ فى مقابل «ضرر» ٢، و«منفعة» الطلب الثانى تكون ٨ فى مقابل «ضرر» ٤، و«منفعة» الطلب الثالث تكون ٦ فى مقابل «ضرر» ٦، وهكذا إلى صفر فى مقابل ١٢. وفى رأيهم أنه بهذا الحساب، تتم مقارنة الاستفادة والضرر من مختلف السلع لتحديد الموقف من شراء كل منها![1] وواضح أن هذا كما قلت لا يفسر تحديد القيمة، ولكن يفسر تدرجات قوة الطلب التى تدخل فى تحديد القيمة!ومع ذلك، فان الاقتصاديين البرجوازيين يزعمون أن تلك «النظرية» التى تحاول تفسير عملية الموازنة بين رغبات الشراء وقدرات الشراء بين مختلف السلع، هى «نظرية» نجحت فى « التوفيق بين المنفعة والندرة، ومن ثم رفع التعارض بين المنفعة والقيمة» (أى بين «القيمة الاستعمالية» و«القيمة التبادلية» أو الاقتصادية)، وفى « تفسير التعارض الذى أثاره آدم سميث عن أن قيمة الماء أقل من قيمة الماس رغم ارتفاع منفعة الماء عن منفعة الماس»!![2] وهذا لغو وسفسطة.

لماذا؟

أولا، لأنه لا يوجد منطقيا أي «تعارض» بين «القيمة الاستعمالية» و«القيمة التبادلية» اللتين تحدث عنهما أرسطو ثم آدم سميث. وإنما المسألة هي تمايز أو اختلاف التقييم الأول عن التقييم الثانى، وتمايز أو اختلاف مقاييس وعوامل تحديد التقييم الأول عن مقاييس وعوامل تحديد التقييم الثانى. تماما مثل تمايز أو اختلاف قيمة الوزن مثلا عن قيمة الحجم، أو القيمة المادية عن القيمة الجمالية، الخ.

وثانيا، أن استخدام ما يسمى «المنفعة الحدية» فيما يسمى «الحساب المنفعى»، بمعنى الموازنة بين عدد مرات الاستعمال أو الاستفادة المرغوبة وأثمان أو تكاليف هذه المرات، لا ينطبق إلا على القيم التبادلية أو الاقتصادية ولا ينطبق على القيم الاستعمالية الحرة مثل قيم الهواء والماء الحر، الخ! فلا يوجد أى معنى تبادلى أو اقتصادى، ولا أى أهمية تبادلية أو اقتصادية، فى تحديد كمية الاستعمال أو الاستفادة من الهواء الحر أو من الماء الحر مثلا. فأين الربط إذن بين القيمتين؟!

وثالثا، أن حكاية تناقص الاستفادة إلى الصفر بالنسبة للسلع الاقتصادية، يمكن أن تفسر حدود كمية الطلب، ومن ثم الحدود التى تستلزم رأسماليا وقف زيادة العرض لتجنب انخفاض السعر. لكن هذا يشكل علاقة بين العرض والطلب، ولا يشكل علاقة بين القيمة الاستعمالية أو المنفعية والقيمة التبادلية - التى لاترتبط بالضرورة وباستمرار بمنفعة استعمالية قابلة للتناقص. وهذا ما نجده مثلا فى العمليات غير المحدودة لتجميع المعادن الثمينة والملكيات الاستعراضية وبعض الكماليات الفاخرة، فضلا عن التكديس غير الاستعمالى للوسائل المختلفة للثروة (أي للقيمة التبادلية).

ورابعا، إذا أردنا أن نستفيد من قيمة المنفعة وحساب المنفعة فى الاقتصاد، فان ذلك لا يكون إلا بالتحديد العقلانى للمنفعة بمعنى الفائدة الموضوعية وليس بمعنى الرغبة أو الطلب، كما أن ذلك لا يكون إلا بالتدخل العقلانى لاعادة تحديد القيم التبادلية أو الاقتصادية وليس بالخضوع لحساباتها. وهذا يعنى مثلا التدخل الحكومى لزيادة وفرة أو خفض تكاليف أو خفض أسعار (=دعم) السلع الأكثر نفعا، مع رفع أسعار السلع الكمالية أو غير النافعة موضوعيا، الخ. **وبعبارة أخرى، فان الاتجاه العقلانى الاشتراكى فى الاقتصاد يعمل فى هذه الحالة على إخضاع التقييم التبادلى أو الاقتصادى للتقييم المنفعى الموضوعى، بسبب عدم ارتباط النوعين واقعيا.**

وننتقل الآن إلى النظرية الماركسية في القيمة، وما تتضمنه من تصورات أخرى.

التصور الماركسى عن القيمة الاقتصادية

أوضحت أن التصور الذى يرجع القيمة الاقتصادية إلى كمية العمل الأدائى المبذول فى المنتج، هو تصور كهنوتى دهمائى كان سائدا فى العصور القديمة والوسطى، وأن آدم سميث اعترف بأن العمل هو الصانع الوحيد للقيمة الاقتصادية لكن فى العصور البدائية (حيث تؤخذ المواد الخام من الطبيعة ولا توجد وسائل رأسمالية للعمل)، بينما اعتبره ريكاردو ومالتوس الصانع الوحيد للقيمة الاقتصادية فى العصر الرأسمالى أيضا لكن كخادم لصاحب رأس المال أو القائم بالمشروع الاستثمارى. ونقل ماركس هذا التصور القديم المسترجع، وأضاف اليه التصور المشاعى المضاد للملكية الاقتصادية، فاعتبر أن العمل هو الصانع الوحيد للقيمة الاقتصادية، وأنه يستطيع ويجب أن يستغنى عن صاحب العمل الخاص. ولم يتنبه ماركس إلى

(١) نفس المرجع ، الجزء الأول ص ١٠٣ -١٠٧، والجزء الثانى ص ٧٩ - ٨٠ .

(٢) نفس المرجع، الجزء الثانى، ص ٣٢ -٣٤، وكتاب «مبادئ التحليل الاقتصادى» ، ص ٣٢٣.

أن وظيفة صاحب العمل الاستثماري أو القائم بالمشروع الاستثماري entrepreneur هي في معظم جوانبها وظيفة واحدة سواء كان ذلك الشخص خاصا أو عاما، ومن ثم لم يحاول ماركس أن يتأمل الفروق الحقيقية الممكنة بين صاحب العمل الاستثماري الخاص وصاحب العمل الاستثماري العام.

وكان آدم سميث قد أشار إلى ظاهرة «انفصال العمل عن رأس المال» في عصر الاقتصاد التبادلي الاستثماري الحديث (الذي انحرف إلى الاتجاه الرأسمالي)، وذلك في مقابل وحدة العمل ورأس المال الحرفي المحدود في الظروف البدائية أو شبه البدائية لانفراد العمل بصناعة القيمة الاقتصادية قبل هذا الانفصال الحديث. وبديهي أن هذا الانفصال للعمل عن رأس المال لا يمكن اعتباره نوعا من التدهور أو الظلم اجتماعيا أو اقتصاديا، لأنه على العكس نتج عن التقدم والارتقاء في نظام التخصص وتقسيم العمل أو تقسيم الوظائف، وعن التقدم والتوسع في الانتاج وفي الاقتصاد التبادلي السوقي، وفي استثمارات المستلزمات الاقتصادية والتكنولوجية للانتاج. لكن ماركس نقل هذه الملاحظة وكررها كثيرا في سياق الادانة للرأسمالية، ولم ينتبه إلى أنه انفصال يشمل كل أنواع الاقتصاد المتقدم أو الاقتصاد التبادلي الواسع، **ومن ثم لم يدرك أن وظيفة رأس المال المنفصل عن العمل هي وظيفة لا يمكن الاستغناء عنها في أي اقتصاد تبادلي سواء كان رأسماليا أو اشتراكيا، وسواء قام بها مالك خاص لرأس المال أو مندوب عنه، أو قام بها ممثل للمالك العام لرأس المال.** وكانت النتيجة أنه تصور أن مجرد إلغاء الملكية الخاصة لرأس المال، يلغي مشاكل الرأسمالية ويحقق نعيم الاشتراكية!

وقد كرر ماركس كثيرا أن «العمل مقياس كل القيم»، وأن «القيمة ليست إلا تعبيرا آخر عن العمل»، وأن «الثمن هو الاسم النقدي للعمل المتحقق في السلعة»، الخ.[1] ويقول: «إن تحديدالثمن بتكلفة الانتاج، هو مرادف لتحديد الثمن بوقت العمل اللازم لصناعة السلعة»، وذلك على أساس أن العمل هو محدد القيمة الاقتصادية للمواد الأخرى أيضا في الانتاج. وهو ينقل عن ريكاردو وغيره من الاقتصاديين البرجوازيين قولهم إن «العمل المتراكم الذي يستخدم كوسيلة لانتاج جديد، هو رأس المال».[2] ولاحظ مرة أخرى أنه -كسابقيه- يعني بكلمة «العمل» ما يسمى «العمل البروليتاري»، أي العمل اليدوي أو شبه اليدوي، أو عموما العمل الأدائي، وليس العمل الاداري والابتكاري، الخ.

ورغم أن الفيزيوقراط ثم ريكاردو ومالتوس، قد حددوا قيمة العمل بقيمة الأجر، التي هي قيمة الوسائل المعيشية لانتاج العمل (أو - بتعبير مالتوس - نفقات حد الكفاف)، ومن ثم جعلوا الربح هو الفرق بين قيمة العمل وقيمة منتجات العمل، إلا أن هذا لم يكن يعني عندهم أن هذا الفرق هو من انتاج العمل البروليتاري فقط، لأنهم لم ينكروا وجود عناصر أخرى تنظيمية وإدارية وتقنية ومالية استثمارية، الخ، تدخل في عملية الانتاج، أي في إنتاج قيمة المنتجات. لكن ماركس التقط التمييز المذكور بين قيمة العمل وقيمة منتجات العمل، فأضاف إليه بعض الصياغات الشكلية كالمعتاد، ثم جعل منه «نظرية» باسم «فائض القيمة»!

وفي تقديم إنجلز لكتاب «الأجر والعمل ورأس المال»، يذكر أن ماركس كان يقول في الأصل المكتوب عام ١٨٤٩ (كنقل حرفي لأقوال ريكاردو ومالتوس)، إن «العامل يبيع عمله للرأسمالي من أجل الأجور»، ويذكر أنه غير هذا التعبير وفق التعديلات الماركسية المتأخرة إلى: «العامل يبيع قوة عمله»![3]

---

(١) مثلا كتاب «رأس المال»، النسخة المذكورة، ص ١٠١ و١٠٧.

(٢) انظر مثلا كتاب «الأجر والعمل ورأس المال»، وكتاب «الأجر والثمن والربح»، في «الأعمال المختارة»، النسخة الانجليزية المذكورة، المجلد الأول، ص ٨٧ -٨٩، ثم ص ٤١٧-٤١٩.

(٣) نفس المرجع، المجلد الأول، ص٧١. وانظر أيضا كلمات إنجلز في أحد تقديماته لكتاب آخر: في نفس المرجع، ص ٤٧٢.

مجرد تغيير شكلى تقريبا، لكنه يتخذ فى تصورات ماركس وإنجلز معان أخرى! فالربح المذكور لا يصبح هنا فرقا بين قيمة العمل المدفوع الأجر وقيمة العمل الفعلى، أى مجرد ظلم أو سرقة فى تقدير الأجر، لكنه يصبح فرقا بين ثمن الشراء الاستعبادى للعامل (=عبودية الأجر) وثمن عمله فى الانتاج! فالاستعباد هنا ليس مجرد كلمة مجازية تعبر عن الظلم، لكنه مقصود بالمعنى الحرفى! وطالما أن المسألة أصبحت مسألة نظام استعباد وليست مسألة فرق فى الأجر، فلا يمكن تصحيحها أو تغييرها إلا بالغاء نظام الأجور نفسه! وفى هذا، يقول إنه بدلا من شعار «أجر يومى منصف لعمل يومى منصف»، يجب أن يضع العمال شعارا ثوريا هو: «إلغاء نظام الأجور»!![1]

وهكذا لم يدرك ماركس أنه لا يوجد اقتصاد تبادلى بدون نظام الأجور، سواء فى الاشتراكية أو فى الرأسمالية، ولم يدرك أنه يمكن أن يوجد نظام أجور عادل فى ظل الاشتراكية، وأيضا فى المشروعات الاستثمارية الخاصة الاشتراكية! ذلك أن نظريته المختلطة صورت له أن نظام الأجر والربح أو فائض القيمة، هو نظام استعباد للعمال لا يوجد إلا فى ظل الملكية الخاصة للمشروعات! ورغم أنه يكرر أحيانا - بالقصور الذاتى والاقتباس - كلمة «العمل غير المدفوع» (مثلا ص ٤٦٥) أو كلمة « العمل الاضافى» (مثلا ص٤٢٨)، إلاأنه يهتم أكثر بالتركيز على الطابع «الاستعبادى» لنظام الأجر، الذى يتوهم أنه كنظام لا يمكن أن يكون عادلا ولا يمكن أن يوجد إلا فى ظل الملكية الخاصة لرأس المال!

يقول إنجلز مثلا فى التعبير عن التعديل الماركسى المذكور، إن الأجر ليس «تكلفة إنتاج العمل» كما كان يقول ريكاردو ومالتوس، ولكنه «تكلفة إنتاج العامل الحى نفسه»، وإن «ذلك الذى يسميه الاقتصاديون تكلفة إنتاج العمل هو فى الحقيقة تكلفة إنتاج العامل»، بدليل أن الرأسمالى يستخدم العامل «كل اليوم»!![2]

لكن هذا يعنى الخلط بين نظام الاستعباد ونظام الاستئجار حتى لو كان ظالما. ومهما قيل عما يسمى عبودية الأجر، فالعامل ليس عبدا لأى مالك مادى أو معنوى، ومن ثم فهو لا يبيع نفسه كشخص أو كائن حى - رغم أن بيع الكائن قد يكون فى بعض الحالات (مثل بيع جوارى الجنس) أعلى أجرا من بيع أوتأجير العمل!!

ويتناول ماركس هذا الخلط بصراحة، لكنه يفشل فى تصفيته بل يفاقم التخليط والتغليط. يقول مثلا: «العبد لا يبيع قوة عمله.... لكن العبد مع قوة عمله يباعان مرة وإلى الأبد لمالكه. إنه هو نفسه سلعة. والقن يبيع فقط جزءا من قوة عمله [معنى ذلك أن القن/ عبد الأرض الاقطاعى أكثر تحررا من العامل الذى يبيع «كل» قوة عمله!!]... أما العامل الحر، فيبيع نفسه - وفى الواقع يبيع نفسه بالتجزئة»!![3] وفى كتاب «رأس المال»، يقول إنه يبيع «نفسه الحية»، أو «قوة عمله الحية»، وإن«العمل» يعنى «قوة العمل فى شخص العامل»[4] وهذه الكلمات المتكررة تبين بوضوح أن العامل لا يختلف عنده عن العبد، إلا من حيث طريقة التجزئة أو التقسيط!! ولهذا تؤكد الماركسية أن المقصود بكلمة «قوة العمل» هو الشخص العامل كشخص، فى مقابل «النشاط الانتاجى للعامل»![5] فكيف نستطيع أن نتصور أو نفهم هذا المعنى عن أن الرأسمالى يشترى العامل نفسه ولا يشترى نشاطه الانتاجى فقط؟!!

---

(١) نفس المرجع، المجلد الأول، ص ٤٤٧.
(٢) نفس المرجع، المجلد الأول، ص ٤٢٧.
(٣) نفس المرجع، ص ٨٣.
(٤) النسخة المذكورة لرأس المال، المجلد الأول،ص ١٦٩ و. ٣٧ و٥٣٨.
(٥) النسخة المذكورة للأعمال المختارة، المجلد الأول ص ٨٩.

يقول ماركس أيضا فى تخليطاته المكررة عن هذا الموضوع:«قيمة القوة العاملة تتحدد بكمية العمل [=التكلفة] اللازم للمحافظة عليها وإعادة إنتاجها. لكن استعمال القوة العاملة هذه يكون محدودا فقط بواسطة الطاقات الفاعلة والقوة البدنية للعامل»![1] لكن الحقيقة المنطقية الصحيحة فى علم الاقتصاد، هى أنه لايوجد علاقة اقتصادية بين الثمن والاستعمال. بل إن ماركس نفسه اعترف كثيرا بأن المعنى الحقيقى الوحيد للقيمة هو القيمة الاقتصادية، وليس القيمة الاستعمالية[2].

وفى «رأس المال» أيضا يقول: «إن التكلفة اليومية لاقامة قوة العمل والبذل اليومى لهذه القوة فى العمل، هما شيئان مختلفان كلية. الأول يحدد القيمة التبادلية لقوة العمل، والثانى هو القيمة الاستعمالية»[3]. ومعنى ذلك أنه بدلا من التمييز بين مايسميه«قوة العمل» La-bour-power (أو «قدرة العمل» capacity for Lapour) وبين «العمل» كسلعتين أو كقيمتين اقتصاديتين أولاهما أرخص من الأخرى، اعتبر الطرف الأول سلعة أو قيمة اقتصادية واعتبر الطرف الثانى قيمة استعمالية! وهذا خلط جديد، لأن القوة الاستعمالية لايمكن تحديدها اقتصاديا ولاتدخل فى التقييم الاقتصادى! وهو على كل حال، يؤكد تصوره المذكور عن أن الأجر هو شراء استعبادى، بينما العمل هو «استعمال» للعبد! يقول:« إن الصراخ من أجل مقابل معادل أو حتى منصف على أساس نظام الأجور، هو نفسه مثل الصراخ من أجل الحرية على أساس نظام العبودية. فما تظنه عادلا أو منصفا فى هذا الموضوع، هو غير وارد. »[4]

والربح الرأسمالى - الذى يسميه ماركس أيضا «فائض القيمة» - هو فى تصوره عبارة عن هذا الفرق بين «القيمة التبادلية لقوة العمل وقيمتها الاستعمالية»! وفى هذا يظهر استمرار التخليط والمغالطة.

فأولا، القيمة الاستعمالية التى يعبر بها ماركس عن العبودية أو الاستعباد، ليست قيمة اقتصادية ولا يمكن مقارنتها بالقيمة التبادلية، ومن ثم لا يمكن تحديد فرق بينهما!

وثانيا، العبودية ليست عملية اقتصادية تتعلق بشراء واستعمال ما يسمى «قوة العمل الحية»، ولكنها نظام اجتماعى يتعلق بالملكية الشخصية والتحكم المباشر فى حياة وشخص العبد، بغض النظر عن استعماله أو عدم استعماله، وبغض النظر عن أنواع استعماله (التى تتضمن شراء الجوارى للمتعة الجنسية). ومجرد انتفاء الملكية الشخصية لحياة وشخص العامل، يعنى التعامل فى عمله أو فى قوة عمله - لافرق بين الكلمتين - تعاملا اقتصاديا يتحدد بمعايير الظلم الاقتصادى أو العدل الاجتماعى.

وثالثا، العامل لا يعمل بالضرورة كما يعمل العبد فى رأيهم «طول اليوم» (وهو ما يعنى أيضا فى كلمات ماركس وإنجلز مالا يقل عن «١٢ساعة فى اليوم»)، ولكنه يمكن أن يعمل ساعات أقل ويكون رغم ذلك مظلوما فى أجره من الرأسمالى - مما يوضح أن الظلم هنا هو سرقة أو انتقاص من الحساب الصحيح أو العادل للأجر أى لساعات العمل، وليس فرقا مزعوما بين الشراء العبودى للعامل والاستعمال العبودى للعامل.

---

(١) نفس المرجع، ص ٤٢٧.
(٢) النسخة المذكورة لرأس المال، المجلد الأول، ص ٦٠.
(٣) نفس المرجع، ص ١٩٣.
(٤) المجلد الأول المذكور من الأعمال المختارة، ص ٤٢٧.

ورابعا، أن أى تعامل اقتصادى فى العمل أو فى قوة العمل - لا فرق - يعنى شراء ساعات عمل معينة تكون أقل أو أكثر من قيمة الأجر أو تكون مساوية لها، ولا يمكن أن يعنى شراء منتجات ما يسمى «استعمال» هذه الساعات، أى «السلع التى يتجسد فيها العمل»[1]، لأن قيمة المنتجات تدخل فيها عدة عناصر أخرى إلى جانب عنصر العمل المدفوع أجره! تماما كما تشترى كذا كيلو وات ساعة من الكهرباء مثلا فتدفع ثمنها كسلعة قبل استخدامها، ولاتدفع ثمن السلع أو المنتجات التى استخدمت هذه الكهرباء فى إنتاجها!

ومعنى ذلك كله، أنه إذا نظرنا عمليا إلى ما يقصده ماركس بالقيمتين المذكورتين بعد استبعاد تخليطاته ومغالطاته عن العبودية أو الاستعباد فى نظام الأجر كنظام وليس كحساب ظالم أو عادل، **نجد أنه يقارن فى الحقيقة بين قيمتين إحداهما لاوجود لها موضوعيا ومنطقيا كما أوضحت فى الفصل الثانى من الفصول الأصلية للكتاب.**

تناقضات لايمكن حلها

مما يستحق التنبيه، أن هذا التخليط والتغليط الذى يجعجع كثيرا عن العبودية والاستعباد فى العمل المأجور ويرفض أى مناقشة لقواعد العدالة والانصاف أو التساوى الاقتصادى فى حساب الأجور، يرتبط رغم ذلك بالدفاع عن الرأسماليين!! إنه يدافع عن الرأسماليين، بحجة **الهجوم على الرأسمالية!!** وهذا يعنى عمليا الدفاع عن الرأسمالية أيضا! وفى أساليب التعبير الأدبى، يشيرون إلى أسلوب المدح الذى يشبه الذم والذم الذى يشبه المدح. وفى الفكر، يمكن أن نجد أيضا أسلوب الهجوم الذى يشبه الدفاع، أو العكس بالعكس.

ذلك أن ماركس ينفى الظلم أو العدل عن تحديدات الأجور فى الرأسمالية، ويعتبر الأجور نظاما اجتماعيا مفروضا على الطرفين، يتعلق بالفرق الموجود فى أى سلعة بين القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية! ويكرر كثيرا أن **«العامل يتلقى من الرأسمالى مقابلا هو كل قيمة العمل الذى يضيفه الى المنتج الذى ينتجه»!!**[2] بل إنه يؤكد أن الرأسمالى (أو طبقة الرأسماليين كطبقة) لايبيع السلع بأكثر من قيمتها الاقتصادية ولكن بـ**«قيمتها الحقيقية»** at their real value أو بـ**«تكلفتها الحقيقية»** its real cost !!![3]

وهو يجعل تصوره عما يسميه «فائض القيمة» تفسيرا لهذه العدالة أو التعادل المزعوم فى الاقتصاد الرأسمالى، أى تفسيرا للربح بأنه نتيجة الفرق بين القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية للعمل- رغم اعترافه بأن هذه الأخيرة ليست قيمة بالمعنى الصحيح ولايمكن شراؤها، بل ولايمكن تقييمها إلامن واقع منتجاتها السلعية، التى تتحدد قيمتها فى الحقيقة بعوامل أخرى أيضا إلى جانب العمل! ورغم أنه يوافق مثلا على الكلمة التى أخذها برودون عن روسو وغيره من صنائع الكنيسة عن أن **« الملكية سرقة »**، إلا أنه يصحح هذا المعنى مؤكدا أنه ينطبق أيضا على «المكاسب الشريفة البرجوازية»، ومن ثم يرفض ما يطالب به برودون من مطالب العدالة أو **«الملكية البرجوازية الصحيحة»**.[4] وبطريقة الدفاع الذى يشبه الهجوم، يمكن أن نجد عنده مثلا عبارة تقول إن «رأس المال[وليس الرأسمالى!] يشبه مصاص الدماء الذى لا يعيش إلا على مص العمل الحى، ويعيش أكثر كلما مص عملا أكثر».[5] ذلك أن هذا

---

(١) المجلد المذكور لرأس المال، ١٦٨-١٦٩.

(٢) الأعمال المختارة، المجلد الأول،ص٤٦٣. وانظر «رأس المال» المجلد الأول، ص١٦١.

(٣) الأعمال المختارة، المجلد الأول، ص٤٢٤و٤٣١.

(٤) نفس المرجع، ص ٣٩٢.

(٥) رأس المال، ص ٢٣٣.

«المص» ليس فى رأيه نتيجة ظلم أو بخس فى الأجر، ولكنه نتيجة الفرق الاضطرارى -الذى لامفر منه- بين القيمة الصحيحة لشراء العمل وقيمة استعماله!

ثم لنلاحظ أيضا أنه يقول حتى عن الرأسمالية كنظام، إنها «ضرورية لترقية القوى الانتاجية للمجتمع».[1] ويقول إنجلز عن التطور الرأسمالى «المنتظر» فى روسيا القيصرية:«الرأسمالية تفتح الطريق لنظرات جديدة ولآمال جديدة. انظر ماذا فعلت وتفعل فى الغرب... فلا يوجد شر تاريخى عظيم بدون تقدم تاريخى يعوضه»!![2] وهكذا نجد أن ماركس وإنجلز دافعا عن الرأسماليين بحجة الهجوم على الرأسمالية، ودافعا عن الرأسمالية بحجة ضرورات التقدم والتطور التاريخى!

لقد جعل ماركس الربح الرأسمالى نتيجة «استعمال» العمل وليس نتيجة الظلم والسرقة فى «شراء» العمل أو فى «بيع» السلع، ومن ثم رفض مبدأ الاستئجار العادل للعمل، وتمسك بضرورة إلغاء أىَّ استثمار خاص للعمل ولو فى ظل العدالة الاشتراكية! بل- وكما رأينا فى النص الخاص بالمرحلة الشيوعية - اعتبر نظام الأجور المساوية لكميات العمل حتى فى الاقتصاد العام فى النظام الاشتراكى نفسه نوعا من «الحق البرجوازى غير المتساوى»! وبدلا من أن يعتبر المنجزات التقدمية الحديثة منجزات للقوى العقلانية الانسانية لحركة النهضة والتنوير (= قوى الحريات الفكرية والسياسية والاقتصادية)، وأن الرأسمالية هى نظام لاعقلى لا إنسانى ركب هذه القوى فى اتجاه إفسادها والانحراف بمسارها تدهوريا وتعكيسيا، اعتبر المنجزات المذكورة منجزات للرأسمالية! ولم يجد كبش فداء يعلق عليه مسئولية شرور ومساوئ التقدم الرأسمالى المزعوم، إلا الملكية الخاصة لرأس المال وما يرتبط بها من نظام التبادل والسوق والربح الاستثمارى! وبضربة واحدة، دعا إلى إلغاء ذلك كله،أى طالب بحرمان الاقتصاد الاشتراكى المنتظر من الشروط الجوهرية لأى اقتصاد تبادلى! وعلى غرار طريقة علاج الصداع بقطع الرأس، ادعى أن هذا هو الطريق الوحيد لتحرير العمل ولتحرير الاقتصاد!والتحرير التدميرى اللاعلمى المذكور، لا يعنى فقط تأميم وسائل الانتاج وإلغاء الملكية الخاصة الاستثمارية، بل يعنى أيضا «إلغاء الانتاج السلعى»، أى إلغاء «السوق» وإلغاء «نظام التبادل» (حتى لو كان تبادلا بدون نقود!)، لأن «التبادل مستحيل فى الدولة الاشتراكية»، ولأن الاقتصاد السلعى أو التبادلى أى «اقتصاد البيع والشراء» يعنى البرجوازية والرأسمالية![3] وهذا «التحرير» التدميرى اللاعلمىَ هو ما يسمى «الاشتراكية البروليتارية» فى مقابل «الاشتراكيةالبرجوازية الصغيرة» التى ترى ضرورة السوق والانتاج السلعى والنظام التبادلى!

ومن حسن الحظ أن النظام السوفيتى الذى حاول تطبيق الماركسية فى الاقتصاد بعد الثورة (على يد لينين وبوخارين وغيرهما)، اضطر إلى إجراء بعض التعديلات فى هذا التصور التدميرى اللاعلمى عن الاقتصادالاشتراكى المطلوب، بل واضطر إلى الاعتراف فى مرحلة «السياسة الاقتصادية الجديدة»NEP بمبدأ «الربح الاستثمارى». ولولاهذه التعديلات، لما أمكن عمليا تحقيق نظام اقتصادى فى الاتحاد السوفيتى يتوفر له الحد الأدنى من قدرة البقاء.

---

(١) الأعمال المختارة، المجلد الأول، ص ٤٦٨.

(٢) نفس المرجع، المجلد الثانى، ص ٣ ، ٥ .

(٣) نفس المرجع، المجلد الثانى، ص ١٥٣. ثم بليخانوف فى المجلد الأول المذكور من أعماله الفلسفية، النسخة الفرنسية المذكورة، ص٣٢٢-٣٢٤و٣٦٩.وانظر أيضا النسخة الفرنسية من كتاب الاقتصاد المذكور الصادر عن الأكاديمية السوفيتية، ص١٥.

ومع ذلك، فان الجانب الذى استمر من سموم الماركسية فى ذلك النظام- وخصوصا مبدأ إلغاء الاستئجار الخاص للعمل ومحاربة الاستثمارات الخاصة وفرض نظام استهلاك المال بدلاً من ادخاره لاستثماره- كانت قدرته السامة كافية لافساد وتخريب النظام الاقتصادي السوفيتي، ودفعه بالميكانيزمات الاقتصادية اللاعقلية إلى التدهور والفشل- قبل أن تبدأ أخيراً مرحلة الانقاذ العقلانى اللاماركسى تحت شعار «البيريسترويكا».[1]

وكما يقول الاقتصادي السوفيتي فاسيلى سيلونين، كان ستالين قد وعد عام ١٩٢٩ بأن يصبح الاتحاد السوفيتى أبرز بلدان العالم فى إنتاج القمح، فاذا بالمجاعة تحدث عام ١٩٣٣، وإذا بانتاج القمح السوفيتي يستمر حتى عام ١٩٥٠ منخفضا عن مستوى الانتاج الذى كان عليه فى بداية الثورة![2] أما اليوم، فقد بدأ الاقتصاد السوفييتى يتحرك فى الاتجاه الذى يعترف بمبدأ الاستثمار الخاص والربح الخاص، خصوصا فيما يسمى تعاونيات إنتاج البضائع والخدمات (مثل تعاونيات المطاعم والخدمات المنزلية وبعض سلع الاستهلاك الشعبى وبعض الأعمال التحويلية أو أعمال التركيب والتصليح،الخ)، التى ظهرت منها ١٤ ألف تعاونية فى عام واحد بعد القوانين الجديدة. (المجلة السوفيتية- يناير٨٩). بل وبدأت الحكومة السوفيتية بعد ذلك فى تأجير المخازن والمحلات الحكومية التجارية المنخفضة الربح للأفراد ليتولوا تشغيلها فيما تخصصت فيه من بيع السلع الصناعية والغذائية. (الأهرام ٣٠أكتوبر ٨٩).

ومع ذلك، فمن المؤسف أن النظام السوفيتى لايزال - حتى كتابة هذه السطور - يرفض مبدأ التشغيل الخاص للعمال بالأجر، وإقامة مشروعات استثمارية خاصة من نوع متوسط (فردية أومشتركة)فى مختلف قطاعات الاقتصاد[3].

معادلة القيمة الاقتصادية

اعتبر ماركس وإنجلز ولينين وأتباعهم، أن ما يسمى «فائض القيمة» هو الذى يكشف «سر الانتاج الرأسمالى» ويمثل «حجر الزاوية» للاقتصاد الاشتراكى. وقد أوضحت هنا وفى الفصول الأصلية التالية أنه مجرد مغالطة ذات أصول دينية ودهمائية قديمة، وأنه لايكشف فى الحقيقة إلا عن «سر» التدهور والفشل فى الاقتصاد الاشتراكى.

كذلك أوضحت فى تلك الفصول، أن إنتاج القيمة الاقتصادية يتكون من جانبين أو مكونين تربطهما رابطة أوعلاقة، فى معادلة تتلخص كما يلى:

---

(١) بعد تحرر الاتحاد السوفيتى من المصيدة الطاحنة للماركسية وميكانيزماتها الاقتصادية التدميرية، كشفت الصحف أخيرا عن أن أجهزة المخابرات الغربية كانت قبل ذلك فى مخططاتها السرية تتوقع وتنتظر الانهيار التدريجى لاقتصاديات المعسكر الاشتراكى! فقد أشارت صحيفة الأهرام مثلا(فى ١٤/١٢/١٩٨٩) إلى أن رئيس المخابرات الفرنسية فى عهد بومبيدو، قال إنهم منذ عشر سنوات «قدموا إلى الرؤساء تقارير حلف الأطلنطى عن الأزمة الاقتصادية داخل الكتلة الشرقية التى ستفجر الستار الحديدى»!

(٢) مقال فى «المجلة السوفيتية»،عدد نوفمبر١٩٨٨. ومن ملاحظة سيلونين التى تكشف ضغط الوقائع المادية منذ الثلاثينات على تفكير الاقتصاديين السوفييت، نرى كيف كان من أهم أسباب صناعة الحرب العالمية الثانية فى الثلاثينات، ثم فرض الاستنزاف العسكرى والنووى الهائل على الاتحاد السوفيتى منذ الخمسينات فى اتجاه حرب عالمية ثالثة، أن الأجهزة العليا الأنجلو أمريكية كانت مستمرة فى مخططات تغطية فشل الماركسية المصنوعة فى لندن، وتعمية وصرف الاتحاد السوفيتى عن التحرر منها،وتعويقه عن انتشال اقتصادياته من ربقتها، ليستمر تحت عجلاتها التدميرية حتى مرحلة الانهيار!

(٣) بعد شهور من كتابة هذه الفصول التقديمية، أصدر البرلمان السوفييتى فى ٦ مارس ١٩٩٠ قانونا يسمح للأفراد بملكية المصانع وغيرها من وسائل الانتاج، ويسمح لهم باستئجار العمال أو طردهم، بحيث تتمشى أجورهم وقواعد معاملتهم مع النظام القانونى السوفييتى.

ثم بعد ذلك، نجحت الأجهزة السوفييتية فى دفع السياسيين الرسميين إلى إطلاق التطويرات الاقتصادية المتوالية، للتحرر الجذرى من الماركسية اللينينية وإقامة مايسمى رسميا : «اقتصاد السوق المخطط»، أو «اقتصاد السوق الاشتراكية».

القيمة الاقتصادية المنتجة = مادة الانتاج (بالمعنى الفلسفي الذي يشمل مواد وأدوات وتقنيات واستثمارات الانتاج وما إلى ذلك من عناصر لاتشمل العمل) + **العمل المبذول في الانتاج** (بكل أنواعه أي كعمل أدائي وكعمل إداري وتنظيمي) + **رابطة الطلب الاقتصادي** (الذي يؤدي إلى بذل العمل المذكور في مادة الانتاج المذكورة).

وقلت إن التنبؤ بهذا الطلب الاقتصادي أو استباق تحديده(إذا لم يكن قد تحدد مسبقا بشكل شبه ثابت)، هو جوهر «**العمل الاستثماري**» بالمعنى الدقيق، أي المتميز عن ملحقاته من **أنواع العمل الأخرى الادارية أو التنظيمية** أو ما شابهها، والمتميز طبعا عن «**الفائدة**» **الاستثمارية أو المالية** (أي فائدة رأس المال التي هي مثل ربح أو فائدة الادخار تعبر عن التبادل الاقتصادي لسلعة معينة هي المال النقدي). وبهذا المعنى، يعتبر«العمل الاستثماري» هو المصدر الاقتصادي الصحيح للربح الاستثماري – سواء كان عاما أو خاصا. **والفرق بين الربح الناتج عن استباق تحديد الطلب الذي لم يتحدد بعد، وبين الربح الناتج عن استغلال الطلب المحدد مسبقا بشكل ثابت أو شبه ثابت، هو الفرق بين الربح الاستثماري الصحيح وبين الربح الرأسمالي الطفيلي أو الاحتكاري.**[1]

وهكذا نجد أن الماركسية لم تقتصر فقط على التصور «الكمي» للعمل بحيث أهملت الفروق الكيفية والنوعية بين أصناف العمل التي لا يمكن تحديد قيمتها إلا بالتعامل مع العمل كسلعة بنظام التبادل السوقي، ولم تقتصر فقط على إهمال قيمة العمل الاداري والتنظيمي (بحيث يكاد ماركس يأخذ العمل بالمعنى اليدوي أوشبه اليدوي تحت اسم أنه تشغيل متطور للآلات!)، ولم تقتصر فقط على إسقاط دور رأس المال أو الأصول الاستثمارية (المستحقة للفائدة) في إنتاج القيمة الاقتصادية، لكنها أيضا أسقطت قيمة العمل الاستثماري الذي يقيم أو يخلق المشروع. وهذه كلها قيم أو وظائف اقتصادية اجتماعية لا تتعلق بالملكية الخاصه أو بالملكية العامة لرأس المال. فاذا كانت الماركسية ترى- بتعبير إنجلز – أن «التاجر وصاحب المصنع هما من الناحية الاجتماعية لا ضرورة لهما إطلاقا»[2]، فوظيفة التجارة ووظيفة صاحب العمل أو مقيم المصنع وظيفتان لاغنى عنهما ولا يمكن إلغاؤهما، بغض النظر عمن يقوم بهما أو الجهة التي يمثلها من يقوم بهما. وبهذا المعنى، نجد أن الربح الاستثماري هو ربح وظيفي اقتصادي لا يمكن تجنبه في أي اقتصاد تبادلي سواء كان رأسماليا أو اشتراكيا، وسواء كان من يحصل عليه جهة خاصة أو جهة عامة. وعلى غرار ذلك أيضا، نجد أن الأدوات والآلات وغيرها من الوسائل التكنولوجية تؤدي وظيفتها في خلق القيمة الاقتصادية في أي نظام.

وموضوع الوظيفة الانتاجية للوسائل التكنولوجية يحتاج إلى إشارة خاصة، لأن ماركس أشار إلى هذا الموضوع قائلا في تلاعب سفسطائي: «إن الآلات مثل أي مكون آخر لرأس المال الثابت، لاتخلق أي قيمة جديدة، لكن تعطي قيمتها هي إلى المنتَج [=السلعة] الذي تُستخدم في إنتاجه»![3]

---

(1) أكرر أنني أستخدم هنا كلمة«ربح» بمعنى متميز، يرتبط بتملك المشروعات المربحة، ولا تدخل فيه «الفوائد»المستحقة للتعامل في النقود أو الأوراق المالية في عمليات الادخار والاقراض والاقتراض. ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن «فروق» الأسعار في المضاربات المالية والتجارية وما إلى ذلك، هي بلاشك أرباح طفيلية، وقد ترتبط بوسائل احتكارية أو شبه احتكارية، لكنها لا تدخل فيما يسمى«الريع» الذي هو نوع من الايجار الثابت أو شبه الثابت.

(2) الأعمال المختارة، المجلد الثاني، ص١٢٧.

(3) «رأس المال»، المجلد الأول، ص٣٨٧.

ما معنى ذلك؟! لامعنى! لكن الحقيقة الواضحة هى أن العمل على أداة بدائية يختلف إنتاجيا عن العمل على وسائل تكنولوجية راقية تصنعها قدرات الاختراع والابتكار. وكما أنه لايمكن أن نقول حتى عن أمهر العازفين إنه هو الصانع الوحيد للموسيقى من العزف على أوتار القيثارة أو على مفاتيح البيانو، لكن يجب أن نعترف بأن التكوين الفنى للأداة الموسيقية يشارك فى صناعة أو انتاج الموسيقى، كذلك يجب أن نعترف بوظيفة الوسائل التكنولوجية فى خلق القيمة الاقتصادية كجزء من «مادة» الانتاج بالمعنى الواسع. فضرورة «العمل» - حتى بأنواعه المختلفة المذكورة وليس فقط بالمعنى البروليتارى الماركسى - لاتعنى أنه الصانع الوحيد، تماما كما أن ضرورة وظيفة التنفس أو وظيفة القلب والدورة الدموية لبقاء الانسان، لا تعنى أنها صانعة الكيان البشرى، بل ولاتعنى أنها أهم وظائف الحياة البشرية الراقية. وقد كان الفلاسفة يقولون دائما إن العقل هو فاصل الانسان عن الحيوان، أى هو صانع الكيان البشرى. لكن إنجلز مثلا فرض علينا «نظرية» تجهيلية اقتبسها من بعض الملاحظات القاصرة أو المبتسرة لبعض الباحثين فى الحفريات الأركيولوجية للقردة العليا والسلالات الأولى شبه البشرية، تزعم أن «العمل» - بل و«عمل اليدين» بشكل خاص - هو صانع الانسان الذى نقله من مرحلة القرد!![1]

ومن ناحية أخرى، يمكن استخدام المعادلة المذكورة - بالمعنى الموسع لمادة الانتاج وللعمل المبذول فى الانتاج (أو القابل للبذل أو المنتظر بذله) - للرد على الاقتصاديين البرجوازيين الذين يحاولون إنكار وظيفة العمل فى إنتاج بعض القيم الاقتصادية، بحجة إرجاعها إلى ما يسمى «الندرة» أو «الهبة الطبيعية»، أو ما إلى ذلك من عناصر يمكن فى الحقيقة أن تندرج تحت بنود «مادة» أو «عمل» أو «طلب» الانتاج، التى هى متحدة معا فى تركيبة تلك المعادلة. من ذلك مثلا أنهم يقولون: كيف يفسر العمل قيم الموارد الطبيعية التى لم يبذل فى خلقها مجهود بشري، كالأرض الزراعية وأرض البناء ومناجم الفحم أو الحديد أو ما إلى ذلك من هبات الطبيعة، أو القيم المرتفعة للتحف النادرة ولوحات الفنانين الموهوبين الذين انتهوا، أو الخمور المعتقة، الخ؟![2]

والرد عليهم تعبر عنه المعادلات التالية:

- قيمة الأرض الزراعية= قيمة أوأصل الأرض الزراعية+ قيمة العمل المبذول فى استصلاحها، ثم الأجزاء المتتالية من الأعمال المستمرة فى الانتاج الزراعى منها بما يؤدى إلى المحافظة على قدراتها أو تحقيق المزيد منها + الطلب على تلك الأرض.

- قيمة أرض البناء = قيمة مادة أو أصل أرض البناء + قيمة العمل المبذول فى إعداد تلك الأرض لغرض البناء، كقطعة أرض وكجزء من مساحة معينة من المنطقة التى تتيح صلاحية البناء أو تحقق المزيد منها + الطلب على تلك الأرض.

- القيمة المتوقعة لقطعة أرض فى مشارف الصحراء مثلا (لم يبذل فيها أو فى منطقتها أى عمل) = الثمن الذى تفرضه الحكومة + قيمة العمل المتوقع بذله فيها أو مرتبطا بها لتحقيق قيمة اقتصادية لها + الطلب عليها.

- قيمة المنجم = قيمة مادة أو أصل المنجم + قيمة العمل المبذول فى تجهيزه للانتاج، ثم الأجزاء المتتالية من الأعمال المستمرة فى الانتاج منه بما يحافظ على قدراته أو يحقق المزيد

(١) انظر إنجلز فى «الجانب الذى لعبه العمل فى نقل القرد المنتصب إلى إنسان» ، النسخة المذكورة من «الأعمال المختارة»، المجلد الثانى، من ص. ٨٠.

(٢) انظر مثلا «مبادئ التحليل الاقتصادى»، ص ٣٠٩.

منها + الطلب على ذلك المنجم.

- القيمة السلعية للمال النقدى المستخدم في الادخار أو في الاقراض = القيمة المادية + العمل (المبذول والمقدر بذله) في عملية الادخار أو أيضا في تأمين عملية الاقراض + الطلب على ذلك المال.

- قيمة تحفة نادرة للسابقين = مادة التحفة + قيمة نوع فائق ونادر من العمل المنتج لها (قد يكون له مثيل من حيث التفوق لكن ليس له مثيل من حيث التاريخ) + الطلب على التحفة.

- قيمة سلعة تاريخية = مادة السلعة + قيمة نوع نادر من العمل المستمر فعلا أو تقديريا، هو عمل المحافظة على تلك السلعة + الطلب عليها.

- قيمة الخمور المعتقة = مادة الخمور + قيمة نوع نادر من العمل هو الانتاج الفاخر للخمور، مع استمرار التخزين الخاص المرتبط بخبرات معينة تحقق تحسين نوعية الخمور + الطلب عليها.

النظام الاقتصادي يحدد نوعية التقييم الاقتصادى

المهم في ذلك كله، هو أن المشكلة ليست مشكلة مالك خاص أو عام، وليست مشكلة ربح خاص أو عام، ولكنها مشكلة اتجاه النظام الاقتصادي والقوى والمخططات والميكانيزمات المتحكمة في النظام الاقتصادي- وأهمها عدالة أو ظلم الربح الاقتصادى والاستئجار الاقتصادي (سواء كان خاصا أو عاما) والأهداف التى يخدمها هذا الربح أو هذا الاستئجار. وبعبارة أخرى، فمشكلة الربح الاستثمارى هي مشكلة تحديد إطاره العادل والصحيح موضوعيا والموجه اشتراكيا وعقلانيا، وليست مشكلة إلغائه أو الغاء ملكيته الخاصة. فبدلا من المبدأ الرأسمالى الذى يقول: «أقصى ربح استغلالى» يخدم أى أهداف أو طلبات اقتصادية مهما كانت لا عقلية ولا إنسانية، نجد أن المبدأ الاشتراكي الصحيح يجب أن يكون: الربح العادل المكافئ موضوعيا للعمل الاستثماري، والموجه لخدمة الأهداف والطلبات الاشتراكية العقلانية والانسانية. ونفس الشئ ينطبق أيضا على تحديدات القيم الموضوعية الصحيحة لسلعة العمل (= الأجور) وللسلع الأخرى.

فالظلم والاستخدام اللاعقلى واللاإنسانى لمبدأ «الربح» أو لنظام «استئجار العمل»، يمكن أن يحدثا بطريقة «الربح الأقصى غير المشروط» فيما يسمى الرأسمالية الخاصة، ويمكن أن يحدثا بدون أى ربح مالى إطلاقا في ظل نظم الطاغوت الحكومي والسخرة الحكومية (أى على غرار البناء الكهنوتى الفرعونى للأهرامات بدون تحصيل أى أرباح من ورائها). وهذه الحقيقة في حد ذاتها، تؤكد أن مشكلة الظلم والاتجاه اللاعقلى واللا إنسانى في الاقتصاد، تختلف بل وتنفصل نوعيا عن مشكلة الملكية الخاصة أو العامة.

إن الرأسمالية لاتعنى عبودية الأجر من المالك الخاص أو عبودية الاستئجار الخاص للعمل كما كان يتصور ماركس وإنجلز ولينين. ومن هنا فان الاشتراكية وتحرير العمل لا يتحققان بمجرد إلغاء صاحب العمل الخاص أو المستأجر الخاص للعمل. بل ولا يمكن أن يؤدى هذا في حد ذاته إلى أى تغيير عادل في نظام الأجور، أو إلى الارتفاع المطلوب في الأجور، لأن العمل يستمر سلعة في الاقتصاد التبادلى الاشتراكي يمكن أن يبخس ثمنها نتيجة الظلم الادارى أو البيروقراطية وسوء التخطيط، كما يمكن أن تستمر الأجور منخفضة أو يزيد انخفاضها نتيجة الفشل الاقتصادى أو تعطل النجاح والازدهار. ولهذا فمن اللامنطقى واللاعلمى أن نتصور مثل ماركس وإنجلز ولينين أن مجرد إلغاء الملكية الخاصة للاستثمارات يحقق الاشتراكية

وتحرير العمل! بل إن المنطقي والعلمي- الذي أثبتته التجارب والتطبيقات العملية- هو أن توسيع هذا الالغاء بحيث يتخطى تأميم الاستثمارات الاحتكارية أو شبه الاحتكارية والريعية، لايؤدي إلا إلى إفشال وتدهور الاقتصاد الاشتراكي، ومن ثم بخس وخفض الأجور وقهر العمل.

ومع ذلك، يقول ماركس مثلا في تصوره الساذج عن الاشتراكية، إنه بمجرد إلغاء الملكية الخاصة للاستثمارات، فان العامل الفردي «يتلقى من المجتمع ما أعطاه له بالدقة بعد إجراء عمليات الخصم»، وإنه «يتبادل مقدارا معطًى من العمل في صورة معينة مقابل مقدار مساو من العمل في صورة أخرى»!

كيف يحدث هذا الذي يسميه «تبادل القيم المتساوية»؟!

لا يحدث بنظام السوق- رغم أنه يسميه «تبادلا» ويصفه بأنه مثل «تبادل السلع»!! إنما يحدث- كما يقول في مراوغة سفسطائية- بأن «يحصل [العامل] على شهادة من المجتمع بأنه قدم كذا وكذا من كمية العمل (بعد خصم عمله من أجل الاعتمادات المشتركة). وبهذه الشهادة، يسحب من الرصيد الاجتماعي لوسائل الاستهلاك بقدر ما يتكلفه نفس المقدار من العمل»!![1]

لكن كيف تتحدد هذه القيم؟!

لقد استمر أتباع ماركس يكررون كثيرا هذه المفارقة المتناقضة ذاتيا، فيتحدثون عن هذا «التبادل السلعي» الذي هو «تحرير للعمل» من عبودية الأجر، والذي هو من ثم بدون «سوق» بل وبدون «نقود»!!- وذلك بدون أن يناقشوا كيفية تقييم أو تحديد قيم المنتجات السلعية أو العمل الفعلي المبذول فيها بدون سوق وبدون نقود، وبدون أن يدركوا أن التقييم التبادلي يتضمن بالضرورة المنطقية السوق ومقاييس الثمن!! وبديهي أن الثورة السوفييتية وما جاء بعدها من ثورات، لم تستطع تطبيق هذا التخريف السفسطائي شبه الكهنوتي، واضطرت إلى الاعتماد على نظام السوق وعلى نظام النقود وعلى التقييمات السوقية النقدية للأجور! ورغم ذلك، كان لينين يقول إن التحرير الاشتراكي للعمل وإلغاء عبودية الأجر يتحقق بأن «يعمل العامل من أجل نفسه» بدلا من «العمل العبودي من أجل المستغلين»![2]

ما معنى «العمل من أجل نفسه»- من حيث التقييم أو التحديد الاقتصادي للعمل والأجر؟!

لا جواب!

ويكرر الكتاب المذكور عن «الاقتصاد السياسي» الذي أصدرته أكاديمية العلوم السوفييتية في الخمسينات هذه العبارات الاثارية المحفوظة بدون أي تحليل أيضا. يتحدث مثلا[3] عن إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وإلغاء استغلال الانسان للانسان ومن ثم إلغاء عبودية الأجر. كيف؟ «بتطبيق مبدأ التوزيع وفقا للعمل». ولكن هذا لايمكن أن يلغي التقييم السوقي للعمل كسلعة وشراء كسلعة! يقول: «إن قوة العمل لم تعد سلعة»، وحتى «الانتاج السلعي في النظام الاشتراكي هو إنتاج سلعي من نمط خاص- إنتاج سلعي بدون رأسماليين»! ووسائل الانتاج في الاشتراكية، «لا تعتبر رأسمالا»، لأن رأس المال يعني «الاستغلال»!

---

(١) «الأعمال المختارة»، المجلد الثاني، ص ٢٣.

(٢) انظر مثلا النسخة الفرنسية المذكورة لكتاب Manuel d'Econ. Pol.، ص ٤٦٨.

(٣) انظر مثلا المرجع السابق الصفحات التالية: ٤٢٥و ٤٦٨و ٤٨٦و ٦٨٠.

وهذا فى الحقيقة تلاعب شكلى بالألفاظ، لأن رأس المال هو رأس المال (أى الأصول الاستثمارية)سواء كان خاصا أو عاما، ولأن السلعة هى السلعة (أى القيمةالاقتصادية أى التبادلية السوقية) سواء كانت بدون رأسماليين أو بدون اشتراكيين. لكنهم يلفون ويغيرون الألفاظ، ثم يتصورون أنهم بذلك قد ألغوا أو غيروا الواقع. ولهذا يستنتج الكتاب المذكور أنه بعد إلغاء «رأس المال»- أى إلغاء هذه الكلمة شكليا- يختفى «العمل المأجور»! وهذا يعنى فى الحقيقة أنه يتخذ اسما آخر! وإلا فكيف يختفى؟! يقولون إنه يختفى بأن يشتغل العمال على وسائل إنتاج يملكونها! لكن هذه أيضا مسألة شكلية، فضلا عن أنها لا تلغى التقييم السوقى لسلعة العمل، بل ولا يمكن أن تؤدى فى حد ذاتها أوتوماتيكيا إلى تحقيق الثمن العادل أى الأجر العادل للعمل- ناهيك عن أن تؤدى إلى زيادته وارتفاعه!

إن هذا التلاعب الشكلى بالألفاظ، يذكرنا باتجاه ساذج وسفسطائى ظهر فى الفكر الدينى الاسلامى كان يسمى «مذهب التجسيم أو التشبيه»: كان يأخذ بحرفية النصوص فيشبه الألوهية تشبيهات جسمية مادية مستدركا فى كل وصف أو تشبيه بعبارة شكلية مثل: «له جسم لا كالأجسام»، أو «له صوت لا كالأصوات»، الخ!! ذلك أن مثل هذه السفسطات لايمكن الرد عليها إلا بمبادئ الهوية وعدم التناقض. لكن من المؤسف أن الماركسية المصنوعة فى لندن، قامت أصلا على تخريفات هيجل والمتصوفة اللاهوتيين الألمان عن «جدلية» اجتماع النقيضين، أى قامت فلسفيا على منهج التخليط والسفسطة!! فكيف كان يمكن لأصحاب الأذهان البروليتارية المنخفضة التفكير أن يتجنبوا مثل هذه التخليطات والسفسطات فى الاقتصاد وفى غيره من مجالات التفكير؟!

وإذا كان الاستئجار الاقتصادى للعمل أو شراؤه كسلعة ليس عبودية أجر، وليس خصيصة لرأس المال الخاص أو الرأسمالية، ولكنه يرتبط بهما فقط من حيث الظلم أو بخس الثمن أى نقص المستحق سلعيا، كذلك فان الربح ليس خصيصة للرأسمالية. فالرأسمالية ليست «نظام الربح» كما يكرر الماركسيون، لأن الاشتراكية يجب أن تعمل على توسيع نظام الربح الخاص والعام واستخدامه كميكانيزم لتطوير وترقية وتنشيط الواقع الاقتصادى فى الاتجاه المطلوب.

ومن ناحية أخرى، فالغاء مبدأ الربح قبل تحقق الوفرة الشاملة والانخفاض الكافى فى عدد سكان الأرض، إنما يعنى إلغاء الاقتصاد التبادلى فى اتجاه القهر الاقتصادى والفقر أو المجاعة والاستعباد الادارى (بالطريقة الشرقية القديمة وبطريقة العصور الوسطى)، ولا يعنى أى تحرر اقتصادى أو عدالة اقتصادية.

وكما أن الاشتراكية الصحيحة لا تلغى الأجر ولكن تفرض الأجر العادل بدلا من الأجر الرأسمالى الظالم، كذلك فان الاشتراكية الصحيحة لاتلغى الربح ولكن تفرض الربح (الخاص أو العام) العادل أو المكافئ بدلا من الربح الاستغلالى أو الظالم، بل وتساعد على زيادته فى الاتجاهات والمجالات المطلوب تنشيطها. والربح العادل أو المكافئ هو الذى يعادل موضوعيا (أى بدون تلاعب أو تحكم احتكارى) العمل الاستثمارى المنتج له، وفق المعادلة المذكورة.

إن دور المستثمر يعبر عنه الاسم الذى أطلق عليه فى اللغات الأوروبية وهو entrepreneur - ويعنى حرفيا: مقيم المشروع أو محدث المشروع. وكان المترجمون الأوائل لكتب الاقتصاد فى مصر، يترجمون هذا الاسم بكلمة «المستحدث» (بكسر الدال).[1] وهذه فى الحقيقة أدق من الترجمة الحالية وهى «المنظم»- التى يجب أن تحل محلها كلمة مقيم المشروع أو خالق

(١) انظر مثلا حافظ ابراهيم وخليل مطران فى ترجمتهما عام ١٩١٣ لكتاب «الموجز فى علم الاقتصاد» المذكور من قبل، وترجمتهما لهذه الكلمة فى الجزء الأول، ص ١١٢.

العمل. وإذا كان هذا المعنى يؤكد أن الربح الاستثمارى يختلف عن فائدة رأس المال أى فائدة المال المستثمر، فانه يؤكد كذلك أن الربح الاستثمارى ليس مقابل عمل «التنظيم» كما يرى البعض[1]، لأن العمل التنظيمي يشبه أو يدخل فى العمل الادارى الذى يمكن أن يعنى عمل التشغيل عموما. وهذه وظيفة أخرى لاحقة على قرار خلق المشروع. ولهذا فالترجمة المأخوذ بها فى الاصطلاح الاقتصادى العربى الحالى ترجمة خاطئة ومنحرفة.

ومن ناحية أخرى، فالعمل الاستثمارى ليس مقابل «المخاطرة» كما هو شائع لدى الاقتصاديين البرجوازيين. فتحمّل المخاطرة ليس عملا اقتصاديا ولا يدخل فى الظواهر الاقتصادية، رغم أن المخاطرة دافع نفسى من الدوافع التى تدخل فى صناعة الظواهر الاقتصادية وفى خلق المشروع. **ومعنى ذلك أن المخاطرة أو تحمل المخاطرة لاتخضع للتقييم السلعى، فضلا عن أنها تتناسب عكسيا مع قيمة العمل الاستثمارى،** لأنه كلما كان التنبؤ الاستثمارى أدق كانت المخاطرة أقل- كما أوضحت فى الكتاب.

والفرق بين الربح الرأسمالى والربح الاشتراكى ليس مجرد فرق فى الكم أو فى النسبة، بل ويمكن منطقيا فى حالات معينة أن يوجد ربح رأسمالى أقل من الربح الاشتراكى. فالرأسمالية كنظام يمكن أن تدفع وأن تضحى بجزء من أرباحها، بل وبجزء من ملكياتها، من أجل أهدافها الاجتماعية وهى صناعة التدهور واللاعقل. وأوضح مثال على ذلك، هو **حرب الأفيون البريطانية ضد الصين!** لقد فسرها الاقتصاديون بطريقة «ماركسية» (قبل وبعد ماركس!)، فزعموا أنها استهدفت تحقيق الأرباح من تجارة الأفيون، مع أنها كانت فى الحقيقة عملية غير اقتصادية تستهدف تحطيم العقل الصينى وإمكانيات الانطلاق والارتقاء فى الصين. ونفس التبرير «الاقتصادى» أو الرأسمالى المذكور (الذى نجد أصوله الكهنوتية فى «الكتاب المقدس» وفى «العهد الجديد» فى قصة يهوذا وقطع الفضة وفى «أعمال الرسل»)، نجده أيضا فى ملاحظة تعكيسية ساذجة يقولها ماركس عن الكنيسة فى مقدمة طبعته الأولى لكتاب «رأس المال»! **يقول إن الكنيسة الانجليزية مستعدة للتنازل عن معظم نظامها الكنسى فى مقابل عدم التنازل عن أصغر جزء من دخلها المالى، وإن «الالحاد أصبح اليوم جنحة خفيفة بالمقارنة بنقد علاقات الملكية الموجودة»!!**[2]

وهذه بلاهة حقيقية تتوهم الدافع المالى وراء كل شئ، مع أن أقل إدراك صحيح للتاريخ ولتطور الفكر يؤكد أن الكنيسة والنظام الرأسمالى أو غير الرأسمالى المرتبط بها، على استعداد لتقديم أى تضحيات مالية وغير مالية من أجل حفض أو تصفية أو إفساد العقلانية والالحاد، مهما اضطرا إلى التنازل لهما مؤقتا عن بعض الحقوق والحريات الجزئية! ولهذا لم يكن غريبا أن يهاجم ماركس «باكونين الروسى» لأنه كان يطالب بترويج الالحاد «كعقيدة بين أعضاء الدولية»، ولأنه كان يرى أن الدولة الرأسمالية هى «الشر الرئيسى» الذى يجب إلغاؤه قبل إلغاء رأس المال، وأن «الدولة هى التى صنعت رأس المال بحيث لا يملك الرأسمالى رأسماله إلا بفضل الدولة».[3]

أما إذا نظرنا إلى الفرق بين الربح الرأسمالى والربح الاشتراكى كفرق فى المصدر أو السبب، فسوف نجد أن الأول يكون- بدرجة أو بأخرى- نتيجة استغلال العامل واستغلال المستهلك، ونتيجة الغش والخداع والسرقة والتحكم الاحتكارى والطلب اللاعقلى المزيف والانتهازية

(١) كتاب الرفاعى، الجزء الثانى، ص ٣٤٣.
(٢) النسخة المذكورة من «رأس المال»، المجلد الأول، ص ١٠.
(٣) «الأعمال المختارة»، المجلد الثانى، ص ٤٦٦و ٤٦٨.

الطفيلية والاستغلال الريعي، الخ. ومن هنا يمكن أن يزيد هذا الربح الاستغلالي بغير قيود أو شروط- حتى إذا فرضت عليه حدود قصوى. لكن مبدأ «الربح الأقصى غير المشروط» في الرأسمالية، لايعني أن الرأسمالية يمكن أن تضحى بأهدافها ومصالحها الاجتماعية والعقائدية من أجل الربح، فضلا عن أنه لايعبر عن مجرد محاولة الوصول إلى أقصى ربح ممكن، وإنما يعني بالتحديد محاولة زيادة الربح ضد مصالح الانتاج ومصالح الاستهلاك وضد العمال والمستهلكين وضد المجتمع وضد القيم الانسانية والأخلاقية، الخ. ولهذا، فليس من الخطأ أن يحاول المستثمر الخاص أو العام في النظام الاشتراكي الوصول إلى أقصى ربح ممكن، طالما أن مصادره واتجاهاته تكون محددة اشتراكيا وتخدم مخططات وأهداف الارتقاء الاشتراكي وتلتزم بالقانون الاشتراكي، وطالما أن الدولة الاشتراكية هي التي تتولى إقامة وتشغيل المشروعات العامة غير الربحية اللازمة للمجتمع وللاشتراكية.

وبعد موضوع الأجر وموضوع الربح، يمكن أن نؤكد أيضا أن الرأسمالية ليست «نظام السوق» كما يزعم البعض. فنظام السوق يعني الاقتصاد التبادلي اجتماعيا. والاقتصاد الاشتراكي- مثله مثل الاقتصاد الرأسمالي- لايمكن أن يقوم إلا على نظام السوق. لكن للأسف أن الاقتصاديين الماركسيين الذين حاولوا المحافظة على شكليات التخريف الماركسي ضد السوق، تجنبوا الاعتراف بحقيقة استخدام ظاهرة السوق في الاقتصاد الاشتراكي، بينما اتفق معهم الاقتصاديون البرجوازيون في هذا التمويه رغم إدراكهم أن الاقتصاد الاشتراكي يعتمد عمليا وبالضرورة على نظام السوق. ومن هنا شاعت الثنائية التي تصف الرأسمالية بأنها «نظام السوق»، وتصف الاشتراكية في مقابل ذلك بأنها «نظام التخطيط».[1] وهذه ثنائية مضللة، فضلا عن أنها غير متنافية منطقيا، لأن السوق لايتنافى مع التخطيط، كما أن نظام التخطيط لا يتنافى مع السوق!

الرأسمالية والاشتراكية

من الثنائيات المضللة الأخرى التي ظهرت في هذا الموضوع، ثنائية «الاقتصاد الحر» في مقابل «الاقتصاد الموجه» dirigée. وهذه أيضا ثنائية قاصرة: أولا، لأنه لايوجد في الحقيقة وعمليا «اقتصاد حر» بالمعنى الذي تعبر عنه هذه الكلمة، وذلك نتيجة وسائل التحكم الاحتكاري وشبه الاحتكاري، فضلا عن قوى ومخططات التدخل السري لأجهزة السلطة المتحكمة في المجتمع وفي الاقتصاد. وثانيا، لأن «التوجيه» أو التخطيط أو التدخل الاقتصادي الرسمي والمعترف به، قد يكون جزئيا لا يحقق الاشتراكية، بل يمكن أن يستهدف خدمة الفئات الأرستقراطية لا خدمة الفئات الشعبية. وهذا واضح في اتفاق كل الاقتصاديين البرجوازيين- خصوصا منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية- على ضرورة التوجيه والتخطيط والتدخل في الاقتصاد الرأسمالي.[2]

كذلك ظهر اقتصاديون برجوازيون معاصرون في الغرب وفي العالم الثالث، طالبوا بنظام جديد يرفض «أسلوب التخطيط المركزي» ويرفض أيضا «أسلوب الاقتصاد الحر» المزعوم، مستخدما مايسمى «أسلوب التخطيط التأشيري» أو «التخطيط بالحوافز» (ولاحظ أنهم تحدثوا هنا عن الحوافز أي المنشّطات ولم يتحدثوا عن المثبّطات والموانع- مع أنه لا يوجد ترغيب بدون ترهيب!). وهم يقصدون بذلك: تدخل الدولة في الاقتصاد بطريقة غير مباشرة، من خلال رسم السياسات الاقتصادية والمالية التي تؤثر في حوافز النشاط الاقتصادي وتدفع

---

(١) انظر مثلا كتاب المحجوب، الجزء الثاني، ص ٣٤٧.

(٢) انظر مثلا كتاب سول ص . ٢٢- ٢٢٣، وكتاب أبو اسماعيل ص ٦٢-٦٣.

الاقتصاد القومي نحو الأهداف المطلوبة. وهذا يعني في الحقيقة التدخل الحكومي الجزئي أو الجانبي المحدود، الذي لايجدي شيئا في إصلاح وتغيير «الغابة» الاقتصادية المعاصرة!

صحيح أنه يجب بقدر الامكان استخدام وسائل التحكم غير المباشر لخفض عمليات التحكم المباشر، ومحاولة التحكم في الوقائع لخفض التحكم المباشر في الأشخاص، والتحكم في السوق وفي القوى المؤثرة في السوق لخفض التحكم المباشر في أشخاص البائعين والمشترين، الخ. فالتحكم في درجة حرارة مكان ما مثلا، يمكن أن يغني عن إصدار الأوامر إلى الأشخاص المتواجدين في ذلك المكان بارتداء ملابس ثقيلة أو خفيفة. لكن المهم في هذه المسألة، هو أن التحكم غير المباشر لا يغني عن التحكم المباشر، لأن التحكم الاشتراكي العقلاني يجب أن يكون شاملا بطريقة أو بأخرى، ثم يجب أن يكون معلنا ومقننا وقائما على حيثيات عملية موسوعية مدروسة، وليس بطريقة التحكم الشمولي اللاعقلي السري المغطى بتمويهات وتعميات الحرية الكاذبة والليبرالية الخادعة. وهذا لا يتأتى بدون تخطيط مركزي شامل للاقتصاد وللمستويات الاجتماعية الأخرى وللثقافة والعلم، الخ، ومن خلال التحكم الصحيح والمناسب (بالوسائل المباشرة وغير المباشرة) في الوقائع والأوضاع وفي القوانين ووسائل التأثير الذهني والنفسي وفي المؤسسات وفي الأفراد، الخ. **كل ما في الأمر أن التخطيط المركزي العقلاني العلمي الناجح، والتحكم الشامل العقلاني العلمي الناجح، يجب أن يعتمد على ولا يتعارض مع الطبائع والتلقائيات الصحيحة، ويجب أن يشجع ويحرر ولا يثبط أو يقهر الأفكار والمبادرات والابداعات المفيدة، ويجب أن يطلق ولا يحبط الطاقات العقلانية الانسانية للأفراد والقدرات الفردية الخلاقة، ويجب أن يوجه ولا يسقط المصالح الخاصة والدوافع الذاتية الارتقائية السليمة الخ.**

وغني عن البيان أن مثل هذا النوع العقلاني العلمي من التخطيط المركزي والتحكم الشامل، لا يمكن تشبيهه بالأنواع اللاعقلية المضادة القائمة على القهر التجهيلي التمويهي والتعسف الاداري أو العسكري والتسلط البيروقراطي والطاغوت السري اللاقانوني للأجهزة والشبكات الخاصة التي تفرض وتنفذ مخططات وميكانيزمات صناعة التدهور والغيبية منذ عصور الفراعنة.[1] فالعملية المطلوبة هنا تشبه عملية **«التحكم الذاتي»** العقلاني العلمي الصحيح، في مقابل **«القهر اللاعقلي للذات»** (من خارج الذات أو من الكبت اللاعقلي الداخلي)، وأيضا في مقابل **التلقائية العمياء أو الانفلات الأعمى** الذي يخضع عبوديا للقوى اللاشعورية باسم الحرية المزعومة. ذلك أن **التحكم الذاتي الصحيح لاينفي الحرية الذاتية** بل يحقق الحرية الذاتية، من حيث يعني ويحدد ويستخدم ويوجه العناصر الضرورية أو الممكنة في التركيبة الذاتية في اتجاه الاقتدار الارتقائي السليم.

إن التحديد الجوهري للنظام الاقتصادي للرأسمالية، هو أنه نظام الملكية الخاصة الاحتكارية أو شبه الاحتكارية للوسائل الرئيسية للانتاج، وتشغيل الاستثمارات الطفيلية والربعية، والسعي إلى أقصى ربح انتهازي استغلالي ضد المصالح الانسانية والعقلانية للمجتمع وللأفراد. وفي مقابل ذلك، فالنظام الاقتصادي للاشتراكية هو النظام القادر على توجيه النشاطات الاقتصادية والاستثمارات والأرباح العامة والخاصة والانتاج والاستهلاك وتوزيع الثروة، في الاتجاه الذي يخدم الارتقاء المادي والمعنوي والفكري للمجتمع وللأفراد وللبشرية. ومع ذلك، نجد في النظم التبادلية أنه ليس كل نظام استثماري لا رأسمالي يكون اشتراكيا، وليس كل نظام استثماري لا اشتراكي يكون رأسماليا. فمن الممكن أن يوجد نظام استثماري تبادلي أقل تدهورا وأقل انسلاخا عن المصالح المجتمعية من أن يصل إلى مستوى الرأسمالية، وأقل ارتقاء وأقل التزاما بالمصالح المجتمعية من أن يصل إلى مستوى الاشتراكية. وهذا

---

(١) انظر في ذلك فصل «الديمقراطية وحرية الفرد» وفصل «الشمولية والدولة» في كتابي السابق عن الديمقراطية.

واضح مثلا فى بعض حالات المراحل الأولى من النظام الاستثمارى الانتاجى البرجوازى.

وعلى كل حال، فالواضح من ذلك كله أن جوهر تحديد النظام الاقتصادى الاجتماعى، هو طبيعة الأهداف أو النتائج المتحققة للواقع الاقتصادى وطبيعة حركته وتطوره عمليا، بغض النظر عن الجزئيات والوسائل. فمثلا أساليب التوجيه والتخطيط والتدخل تزيد وتضيق كثيرا فى نظم الرأسمالية الحكومية (العسكرية أو شبه العسكرية)، التى هى أبعد عن الاشتراكية من نظم الرأسمالية الخاصة (أى التى يغلب عليها الطابع الخاص). وهذا واضح مثلا فى نظام الفاشية فى عهد موسولينى ونظام النازية فى عهد هتلر، ثم فى النظام الناصرى فى مصر. فمعيار التحديد هنا، هو طبيعة أهداف وتطورات واتجاهات ونتائج تلك النظم الرأسمالية الحكومية.

وكما أوضحت فى الفصول الأصلية للكتاب، فان الاشتراكية يجب أن تتدخل لتخطيط الاستهلاك وليس فقط الانتاج. ويجب أن تتدخل بكل الوسائل الذهنية والنفسية والتثقيفية والتشريعية والاقتصادية المباشرة، لتعديل وتصحيح وتوجيه ميكانيزمات الطلب الاقتصادى فى الاتجاه الانسانى العقلانى الصحيح. فالطلب ليس مجرد جانب مكمل للعرض كما يتصور الاقتصاديون البرجوازيون، لكنه فى الحقيقة قوة فردية واجتماعية واقتصادية تحدد العرض وتحدد اتجاه الانتاج، ومن ثم تحدد اتجاه الاقتصاد بل واتجاه المجتمع. ولما كانت الاشتراكية بخلاف الرأسمالية لاتسعى إلى الربح كغاية، ولا تخضع لمبدأ الربح ولكن تستخدمه وتخضعه لأهدافها ومخططاتها، فانها تستطيع بذلك أن تفرض الاتجاه الصحيح فى الانتاج والاستهلاك والطلب الاقتصادى. وفى هذا الاتجاه، يمكن للقطاع الاقتصادى الاشتراكى أو العام أن يقيم مشروعات تستخدم أسلوب أدنى ربح ممكن، أو مشروعات تستخدم أسلوب عدم الربح وعدم الخسارة. كما أن القطاع الحكومى الاشتراكى يمكن أن يقيم مشروعات غير اقتصادية تقدم السلع اللازمة بالسعر المناسب بدون اعتبار لعنصر الربح والخسارة، أو أن يدفع تعويضات ومساعدات للمشروعات الاقتصادية التى تقدم هذه السلع. وبالاضافة إلى المشروعات الاستراتيجية التى توجّه الطلب السوقى أو لاتخضع لتأثيره، يجب أيضا أن يقوم القطاع العام والقطاع الحكومى بتشغيل المشروعات الريعية ذات الأرباح الثابتة أو الباهظة غير المستحقة استثماريا- مهما وصلت درجة ارتفاع تلك الأرباح التى تحددها مصالح المجتمع والاقتصاد.[1]

والخلاصة أن الاقتصاد الاشتراكى يستخدم الطلب ولا يخضع له، ويستخدم الربح ولا يخضع له، ويستخدم السوق ولا يخضع لها، ويستخدم الأسعار ولا يخضع لها. والاستخدام لا يعنى هنا الجبر أو القسر الادارى التعسفى والفاشل، ولا يعنى إفساد أو إهدار الميكانيزمات

---

(١) بهذه المناسبة، يمكن أن أضيف هنا إشارة تعليق على رأى نشر بعد شهور عديدة من كتابة هذه الفصول التقديمية. فقد كتب الدكتور أحمد نور وكيل كلية تجارة الاسكندرية مقالا عن دور القطاع العام (فى الأهرام ٨٩/١٢/١٦)، اقترح فيه أن يتولى القطاع العام مهمة ارتياد المجالات الجديدة ليقيم فيها مشروعات يحقق لها النجاح والربح ثم يبيعها للقطاع الخاص ويؤسس غيرها!! وهذا الرأى يعبر عن اتجاه تعكيس نمطى فى منظورات الاقتصاديين البرجوازيين، الذين يتصورون أن دور القطاع العام هو المخاطرة ودور القطاع الخاص هو تحصيل الربح المضمون!! لكن الحقيقة أن أهم أدوار القطاع الخاص هو ارتياد المجالات الجديدة غير المطروقة وغير المضمونة النجاح (بغض النظر هنا عن ضرورة قيام الحكومة بالتحريك والدعاية أو حتى الريادة لهذه المجالات، ودعم أو تشجيع وتيسير هذه المحاولات)، بينما عملية تحصيل الربح الاستثمارى المضمون أو شبه المضمون (الذى أسميه الريعى) هى عملية يجب أن يقوم بها القطاع العام لأنها غير مستحقة استثماريا! ومعنى ذلك أننا يجب أن نستخدم فى حالات معينة تقاليد التعاقد المعروفة فى القرن الماضى، والتى كانت تعطى الاستثمارات الخاصة حقوق إقامة المشروعات الكبيرة الجديدة وفق مايسمى «امتيازا» يستمر فترة متفقا عليها (حوالى مائه عام يمكن خفضها إلى خمسين عاما مثلا)، بحيث تشترى الحكومة أو القطاع العام المشروع بعد استقرار نجاحه بالشروط المحددة فى عقد الامتياز.

الاقتصادية والاجتماعية والذهنية، ولكنه يعنى تكوين أو صناعة وتشغيل هذه الوسائل بالتخطيطات والميكانيزمات الصحيحة. فأجهزة السلطة الاشتراكية يجب أن تصمم وتصنع الماكينة الاقتصادية وفق المواصفات العلمية والعملية المطلوبة، ثم تقوم بتشغيلها بالأساليب المبرمجة والمقننة على أساس نظام تركيب وتحريك هذه الماكينة، أى بدون إفساد أو إلغاء ميكانيزماتها المتخصصة أو تخطى عملياتها الجزئية.

إن كتاب الاقتصاد الماركسى السوفييتى المذكور، يتحدث كثيرا عما يسميه القوانين الاقتصادية للنظام الاشتراكى. ويذكر منها مثلا «قانون التطوير المنسجم للاقتصاد القومى»، الذى يعتبره القانون الأساسى للاشتراكية فى مقابل قانون الأرباح فى الرأسمالية.[1] ثم يذكر قانونا اقتصاديا آخر يعتبره أيضا قانونا أساسيا، هو «الارضاء الأقصى للحاجات المادية والثقافية المتزايدة للعاملين».[2] لكن هذين القانونين الاشتراكيين ليسا قانونين بالمعنى الذى يفهم من قانون الأرباح. فقانون الربح فى الرأسمالية يعبر عن ميكانيزم فعلى، أى يعبر عن قانون أو قاعدة أو برنامج للتسلسل الحتمى للوقائع. أما القانونان المذكوران فلا يعبران إلا عن هدفين من أهداف التخطيط والتطبيق التى تحتاج هى نفسها إلى قوانين وميكانيزمات لتضمن تحققها.

وأعتقد أن القانون أو الميكانيزم الرئيسى الذى يجب تصميمه وصناعته وتنفيذه فى الماكينة الاقتصادية الاشتراكية الشاملة، هو قانون أو ميكانيزم «المصلحة الخاصة الاشتراكية»، أى الربط الوقائعى بين المصالح الشخصية الفردية والمصالح العامة للمجتمع وللبشرية.

وفى الاقتصاد البرجوازى، يتحدثون عن نظريتين فى السلوك الاقتصادى للفرد: تعتمد إحداهما على نمط أو نموذج يسمى «إنسان ديكارت» بمعنى الانسان العقلانى أو ذى التفكير المنطقى، وتعتمد الثانية على نمط أو نموذج يسمى «إنسان بافلوف» بمعنى الانسان الأوتوماتيكى أو الخاضع لتحكم المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية. وقد اتجه أكثر الاقتصاديين البرجوازيين المحدثين إلى إنكار الحرية العقلانية أو المنطقية للسلوك الاقتصادى لدى معظم الأفراد، رغم أنهم لم يعترفوا صراحة بحقيقة واتساع اللاعقل الدهمائى والتحريك الأوتوماتيكى الاجتماعى. وبدلا من أن يتجهوا إلى التفكير فيما إذا كان هذا الواقع يحتاج إلى إجراءات علمية وعملية لإصلاحه، اعتبروا مهمة علم الاقتصاد هى الانحصار فى الوقائع الفعلية مهما كانت!

أما الاقتصاد الاشتراكى كاقتصاد يخدم أهداف العقلانية والانسانية، فيجب أن يعمل على تنشيط وترقية القدرات المنطقية والتفكيرية الحرة للأفراد، بدون أن يتجاهل الاتساع الفعلى للنزعات اللاعقلية والأوتوماتيكية الدهمائية فى الواقع المطلوب تغييره.

ومعنى ذلك، أنه يجب أن يصنع فى ميدان الاقتصاد مايشبه نظام المرور: يجب أن يفرض التحديد الدقيق لموقع سير واتجاه المشاة، ومواقع حركة واتجاه السيارات، أو وسائل النقل الأخرى، وتوقيتات وقف أو انطلاق كل نوع من الحركة أو التوقف. ويجب أن ينظم الاضاءات وإشارات وبيانات الارشاد والمختصين بالتنظيم والتوجيه والرقابة، وأن يضع القوانين والعقوبات والغرامات بل والحواجز المادية أحيانا، وأن يكمل ذلك أيضا بالجو الذهنى والنفسى والتربوى العام الذى يحقق التبصير والترغيب والترهيب للالتزام بالنظام المطلوب. ثم على أساس ذلك كله، يترك لعنصر المصلحة الشخصية أو الحرية العقلانية الشخصية أو الحساب المتعقل أن يحدد تصرفات الأفراد، بحيث لايتدخل إلا ضد هؤلاء الذين يريدون الانتحار أو يريدون العبث والتلاعب الجنونى، أو هؤلاء الذين فقدوا حساسية الحذر والتعقل.[3]

---

(١) النسخة الفرنسية المذكورة، ص ٤٩.

(٢) نفس المرجع، ص ٥٥٣.

(٣) تاريخ كتابة هذه الفصول التقديمية: يونيه/ يوليه ١٩٨٩.

(٢)

الفصول الأصلية للكتاب
الاشتراكية والاستثمارات الخاصة

المثل يقول: جوّع كلبك يتبعك، وسمّن كلبك يأكلك. وعلى غرار ذلك، نجد أن نظم القهر الاقتصادى يمكن أن تستهدف فقط التحطيم والتنكيس، كما كان يفعل نظام الرهبوت الكهنوتى الفرعونى الذى استخدم التسخير العبودى فى بناء الأهرامات وغيرها، بهدف التعبيد اللاعقلى الشامل وتصفية وتحطيم بقايا الشعوب البحراوية فى مصر، وليس من أجل الربح.

الفصل الأول- صناعة الحتميات الاقتصادية[1]

ثلاث قوى أثمرت الحضارة الحديثة

من المهم أن أكرر التنبيه هنا منذ البدء، إلى أن عبارة «الديمقراطية الاشتراكية» إنما تعنى الديمقراطية الحقيقية أى اللاطبقية أى العقلانية. فالمعنى الصحيح لكلمة «الديمقراطية» لايعبر عن ممارسة الشعب لحكم المجتمع، ولكن يعبر عن الحكم العقلانى للمجتمع بما يخدم مصالح الشعب. وهذا أيضا معنى كلمة «اشتراكية»، التى يعبر اشتقاقها فى اللغات الأوروبية عن معنى «المجتمعية». فالكلمتان شبه مترادفتين- لولا أن الأولى تستعمل بخصوص نظام الحكم الذى يعبر عن نظام المجتمع، بينما الثانية تستعمل بخصوص نظام المجتمع الذى يشمل نظام الحكم. ولهذا، لا يوجد منطقيا فى مقابل ذلك مايسمى «الديمقراطية الرأسمالية» أو «البرجوازية»، أو «الديمقراطية الاقطاعية»، أو ما إلى ذلك، لأن الديمقراطية تتنافى مع الرأسمالية وتتنافى مع الاقطاع، رغم أنه يمكن أن توجد درجة معينة من الديمقراطية فى بعض النظم الرأسمالية، كما يمكن أن توجد درجة معينه من الديمقراطية فى بعض النظم الاقطاعية (كما حدث فى «المدن الحرة» فى بعض الاقطاعيات الأوروبية خصوصا منذ القرن الثانى عشر).

والصحيح منطقيا فى هذه الحالة، أن نتحدث عن الديمقراطية التى ظهرت فى مجتمع أو مجتمعات رأسمالية أو إقطاعية فى مراحل معينة، باعتبارها علاقات لا طبقية وعقلانية تتنافى مع الطبيعة الطبقية واللاعقلية لتلك المجتمعات. وكما قلت فى الكتاب الأول «معنى الديمقراطية»، الفرق المنطقى بين التعبيرين يشبه الفرق مثلا بين عبارة «السكر فى الملح» وعبارة «السكر الملحى»، حيث العبارة الأولى تفيد تواجد هاتين المادتين نتيجة اختلاط تنافرى لسبب أو لآخر، بينما العبارة الثانية تجعلهما شيئا واحدا متسقا أو متكاملا!

بهذا التنبيه، نكرر أن الحضارة الحديثة التى أزاحت ظلمات التحكم الكهنوتى القديم والوسيط، كانت ثمرة ثلاث قوى يجب أن ترتكز عليها وأن تستكملها الثورة العقلانية اللاطبقية، لتحقق بها طريق الارتقاء الديمقراطى الاشتراكى. هذه القوى الثلاث التى بدأت انطلاقها من حركة «المدن الحرة» ثم من حركة النهضة أو الاحياء فى أوروبا فى أواخر العصور الوسطى، هى: أولا، الثقافة الفكرية أى التفكير العقلانى أو التنوير والتحرير الذهنى للبشر. وهذه يمكن أن نسميها **الحريات الفكرية**. وثانيا، الديمقراطية أى المساواة اللاطبقية التى تكفل حقوق العقل والتحرر المذكور. وهذه يمكن أن نسميها **الحريات السياسية والاجتماعية**. وثالثا، حماية حقوق ونشاطات الاستثمارات والتبادلات الخاصة، وإطلاق وتنشيط حوافزها (قبل أن تتكون القوى الرأسمالية الاحتكارية التى تلغى الحقوق والحريات والحوافز الاستثمارية والتبادلية بالنسبة لمعظم الأفراد). وهذه يمكن أن نسميها **الحريات الاقتصادية**.

وقد ركبت أجهزة التحكم السرى الشامل بقيادتها الكنسية ثم الانجليزية، هذه القوى التحريرية الثلاث وانحرفت بها وأخضعتها للتدهور واللاعقل، فى الطريق الذى اتخذ اسم «الرأسمالية». فكانت النتيجة، هى أن استمرار التطور الرأسمالى حدث على حساب هذه القوى الارتقائية العقلانية، ومن ثم أدى إلى تدهور واضمحلال الحضارة الحديثة. وهذا واضح

---

(١) كتبت وجهزت هذه الفصول الأصلية، فى الفترة من ١٥ يوليه إلى ٨ نوفمبر ١٩٧٦، وأرسلت منسوخاتها إذ ذاك إلى مختلف الجهات كما ذكرت.

تماما فى انقلاب اقتصاد «المنافسة الحرة» إلى اقتصاد «الاحتكار» وانتهاء المنافسة الحرة.

إن التركيز الرأسمالى الاحتكارى أو التحكم الرأسمالى الحكومى، يلغى حقوق وحريات الاستثمار الخاص للأفراد الذي لا يستطعون مواجهة ذلك، ومن ثم يلغى الحافز الاقتصادى للاستثمار لدى معظم الأفراد. ومعنى ذلك، أن نظام الرأسمالية يتنافى مع حقوق وحريات الاستثمار الخاص. وفى ظل التحكم الاحتكارى الخاص أو الحكومى المعاصر، **لا يفتحون الثغرات ولا يسمحون بالنشاط إلا للاستثمار الخاص الطفيلى واللصوصى، ولا يشجعون إلا نشاطات التبديد والاستنزاف.** ذلك أن الأجهزة العليا للتحكم السرى الشامل، تستخدم فى مخططاتها الاقتصادية وسيلة **تحطيم «رأس المال» من أجل تحطيم «رأس الانسان».**

ومن ناحية أخرى، فان مخططات صناعة التدهور واللاعقل، أدت - وبدرجة أشد وأوضح فى بلدان العالم الثالث -إلى تضاعف كبير فى صعود القوى الأشد عداء للعقلانية أو الأكثر لا عقلا أو الأقل عقلا، ووصولها إلى مقاعد الحكم والسلطة وأجهزة التحكم الخاص (مثل القوى الدهمائية والغيبية والعسكرية، والموهوبين فى الاثارة والديماجوجية، وأيضا «الدكاترة» المزيفين من حيث الكفاءة العلمية، و«المتخصصين» السطحيين المنغلقين ذهنيا، الخ). وهذا أدى بداهة إلى تضاعف كبير فى المشاكل والأزمات والتوقفات، وإلى تضاعف كبير فى العجز عن الحلول والعلاجات والاصلاحات، ومن ثم إلى تضاعف كبير فى تدهور وفساد وتعطل ماكينة النظام الاقتصادى. وتفاقم ذلك، لأن مخططات صناعة التدهور واللاعقل أدت أيضا إلى انخفاض العقل والقدرات الفكرية والذهنية لدى كل مستويات المشتغلين بالاقتصاد وكل مستويات المشتغلين بالانتاج أو التوزيع، ابتداء من أصحاب الأموال وأصحاب الأفكار والتصميمات، إلى الاداريين والمنفذين وحتى العمال اليدويين. ومن ناحية ثالثة، فان تناقص أو تلاشى إشعاعات العقل والعقلانية والثقافة الفكرية التنويرية، والانتشار الكاسح لاتجاهات اللاعقل والتجهيل والاثارة السطحية واللاتفكير، فى مختلف بلدان العالم البرجوازى وخصوصا فى العالم الثالث، أدت إلى الانتشار الكاسح للفوضوية واللاعقل واللااستهداف فى الاستهلاك أيضا وفى الاكتناز، مع سوء استعمال السلع، بينما ساعد فساد ماكينة النظام الاقتصادى على انتشار تقاليد نهش ونهب وتكديس كل ما يمكن نهشه أو نهبه أو تكديسه!

صناعة الميكانيزمات

إذا تأملنا سمات اقتصاديات التأزم والخراب والطفيلية التى تفرضها الرأسمالية المعاصرة، دوليا و محليا وبقطاعيها الخاص والحكومى، يمكن أن يتضح لنا كيف ينظمون ويخططون الحتميات والتلقائيات والميكانيزمات الاقتصادية (أى عمليات التسلسل الحتمى)، ولكن فى اتجاه تبديد وتدمير الأساس الاقتصادى للوجود الاجتماعى للبشر، بهدف تدمير بقية مستويات وقدرات المجتمع والأفراد، وفق مخططات صناعة التدهور واللاعقل وإهدار النوع البشرى وتحويله إلى نوع بيولوجى أدنى (لتسهيل التحكم فيه أوتوماتيكيا بالقوالب المطلوبه).

فصانعو التدهور واللاعقل فى أجهزة الرأسمالية الدولية والمحلية المعاصرة، ألغوا معظم حوافز الربح الخاص القانونى والانتاجى ومعظم مصادر الدخل الخاص القانونى والانتاجى، وفتحوا إلى أقصى درجة منابع الربح الخاص أو الدخل الخاص غير القانونى أو الطفيلى وغير الانتاجى بل واللصوصى واللاإنسانى. وبذلك حولوا جهود ونشاطات وحوافز وملكيات الأفراد إلى طاقات تدمير ضد المجتمع وضد إنسانية الانسان. وفى الوقت نفسه، فتحوا كل منافذ وقنوات تفتيت وتشتيت وتبديد واستنزاف ثروات المجتمعات والأفراد، ليس فقط لتصفية أو

خفض قدراتها المجمّعة، بل أيضا لاطلاق طاقاتها الفوضوية المشتتة كقوة طفيلية تدميرية فى نظام العرض والطلب. ومن أجل فرض حمى الانفاق الاستهلاكى والاكتنازى على المجتمع ضد الانتاج والبناء، تفننوا فى اختراع أو توسيع ميكانيزمات الانفاق التبديدى غير الانتاجى، التى هى مجرد أشكال مموهة لعمليات إلقاء المنتجات فى البحر أو إحراقها، ولكن على مستوى شامل.

من ذلك مثلا، الانفاق التبديدى العسكرى الشامل - حتى فى البلدان الصغيرة والفقيرة! ومن ذلك أيضا الانفاق التبديدى على مشروعات غير ضرورية أو باهظة التكاليف (وأحيانا باستخدام حجة الأمن العسكرى أيضا!)، مثل الانفاق الذى لم يسبق له مثيل فى مشروعات بترول بحر الشمال - بينما البترول متاح بأسعار رخيصة جدا وبكميات هائلة فى العالم الثالث التابع للغرب، والذى كان الغرب يصنع خضوعه أو تمرده وفق مخططاته السرية الشاملة[1]. ولمضاعفة هذا التبديد والاستنزاف وليس فقط لتبريره وتغطيته، رسموا ونفذوا مخططات ارتفاع أسعار البترول فى مختلف بلدان العالم! ومن الأمثلة الأخرى، انتشار حمى شراء الجزر البحرية والقصور القديمة والعقارات القائمة، والتحف الغالية والأحجار الكريمة النادرة وغيرها من الأشياء النادرة، وإخراج وإنفاق الذهب من خزائن الحكومات والبنوك. وهذا فضلا عن زيادة التفنن فى اختراع مثيرات الاستهلاك الجماهيرى والشبق الاستهلاكى من كل نوع. وتنشيط عمليات تبديد واستنزاف الثروات بواسطة عصابات اللصوص والقراصنة والمختلسين والمزورين والمرتشين، وبواسطة العمليات التدميرية المصنوعة أو المحكومة (بشريا أو تكنولوجيا واشعاعيا)، مثل الحرائق وحوادث التخريب، أو عمليات الآفات والحشرات، أو التحكم المناخى التدميرى، الخ.

وهذه الزيادة الهائلة والشاملة فى الانفاق التبديدى، ارتبطت بحدوث أقصى زيادة كاذبة عرفها التاريخ فى كمية وسائل الدفع التى تضاعف انخفاض قيمتها (نتيجة زيادة إصدار البنكنوت وزيادة إقراض الحكومات، الخ). لكن الاقتصاديين أطلقوا على هذا التضخم المتزايد حلزونيا، اسم «التضخم الركودى».[2] ذلك أن تضخم الانفاق مع وسائل الدفع الكاذبة، ارتبط فى هذه العملية بزيادة كاذبة مصطنعة فى الطلب غير الطبيعى الذى لا يعبر عن دوافع ووظائف وأهداف حقيقية، ومن ثم يؤدى إلى زيادة كاذبة فى كمية المبيعات الشكلية والمنتجات غير الحقيقية. وهذه الظروف تذكرنا بعملية إغراق النظم الاقطاعية بالفضة والذهب منذ القرن السادس عشر، إلى درجة إلغاء استخدام الفضة كقيمة اقتصادية ثابتة وخفض قيمة الذهب خفضا خطيرا، مما أدى إلى تدهور أو انهيار قدرات القوى الاقطاعية. وكان ذلك وفق مخططات الأجهزة الكنسية للتحكم الشامل، التى استهدفت تحطيم الاقطاعيات بعد أن انتشرت وانطلقت فيها «المدن الحرة» (أى «البورجات» أو «الكوميونات»)، وذلك باطلاق زحف الدهماء على تلك المدن وتفجير الثورات الدهمائية الكاسحة، لاقامة نظم حكومية مركزية رأسمالية قادرة على إزالة آثار النهضة والتنوير كما ذكرت فى الكتاب السابق.

وفى مقابل ذلك، نجد أن المجتمع الاشتراكى الذى يقوم على التخطيط العقلانى وصناعة الارتقاء الانسانى، يجب ويستطيع أن يصنع حتميات اقتصادية عقلانية جديدة.

فاذا تذكرنا أن أسلوب تحديد أجر العامل على أساس الانتاج أو القطعة، ليس إلاتطبيقا

---

(١) على غرار تلك العملية التبديدية التى حدثت فى السبعينات، يمكن أن نشير هنا أيضا إلى عملية حدثت بعد منتصف الثمانينات، هى زراعة القمح فى السعودية بأربعة أضعاف الثمن العالمى، أى بأربعة أضعاف القيمة السوقية، لمجرد التظاهر بالانتاج المحلى!

(٢) كان ذلك فى عام ١٩٧٦.

جماعيا لمبدأ الحافز الاقتصادي الفردي وتطبيقا جماعيا لحق زيادة الدخل الفردي، فيجب أن نجعل المبدأ العام للتوجيه والتخطيط الاقتصاديين في النظام الاشتراكي هو: أقصى ما يمكن من تنشيط اشتراكي للحافز الاقتصادي الفردي، بربط الدخول والنجاحات ربطا دقيقا بما يحققه جهد أو استثمار الفرد في عمليات بناء المجتمع. ففي إطار النظام الاشتراكي وفي ظل السلطة الاشتراكية، يمكن أن يتحقق استثمار خاص اشتراكي ذو عائد خاص اشتراكي. ذلك أنه يوجد فرق نوعي بين النمو الأفقي أو الاتساع الأفقي للنشاط الاستثماري الذي يمكن أن يمتد إلى ملايين الأفراد في مختلف المجالات، والذي يمكن أن توجهه السلطة الاشتراكية وتحدد ميكانيزمات وقنوات حركته تحت تأثيرها ووفق خططها، وبين النمو الرأسي المتجاوز للحد في النشاط الاستثماري، أي تطوره إلى نشاط رأسمالي يقوم على السيطرة والاحتكار، ومن ثم على القهر الاقتصادي والطبقي. كذلك يوجد فرق نوعي بين النشاط الاستثماري والنشاط الاستهلاكي - الذي أعتبره في هذه الفصول شاملا للنشاط الاكتنازي. كما يوجد فرق نوعي بين النشاط الانتاجي والنشاط الاستثماري غير الانتاجي عموما، مثل النشاط الاستثماري الطفيلي والاستنزافي. فهذه كلها فروق يمكن ويجب أن تحددها الخطط الاقتصادية الاشتراكية، وأن تفرض حتميات الحلول اللازمة لها، وترسم ميكانيزمات وقنوات حركتها، وتنظيمها بمختلف الوسائل.

الحافز الفردي

الميكانيزمات الاقتصادية الرأسمالية، هي ميكانيزمات (أي عمليات تسلسل حتمي) صانعة للتدهور. أما الميكانيزمات الاقتصادية العقلانية الصانعة للارتقاء في النظام الاشتراكي، فهي تلك التي تتفنن في فتح كل ما يمكن أن تكتشفه الطاقات الخلاقة من منابع قانونية إنتاجية وإنسانية للدخل الفردي والمجموعي والمجتمعي، وفي تحديد وتنظيم مصبات الانفاق الفردي والمجموعي والمجتمعي في نفس الاتجاه. وهذا يعني الميكانيزمات أو الحتميات المادية والمعنوية التي توجه التلقائيات والحوافز والاستهدافات الاقتصادية. وبذلك يتحول الانفاق إلى إنفاق إنتاجي إنساني، سواء كان إنفاقا استهلاكيا يزيد القدرات الانتاجية الانسانية للبشر ماديا ومعنويا، أو كان إنفاقا استثماريا يزيد قدرات وسائل الانتاج والمنتجات الحقيقية. وتتحول عمليات الاستثمار والانتاج إلى خدمة للبناء والارتقاء والتحويل الاشتراكي العقلاني للمجتمع. وعندما تصبح كل منافذ زيادة الدخل أو النجاح الاقتصادي والمعنوي، هي منافذ لا تفتح إلا في هذا الاتجاه، وعندما تصبح كل قنوات النجاح المادي والمعنوي هي قنوات لا تتصل ولا تجري تياراتها إلا في هذا الاتجاه، يكون معنى ذلك تحقيق التكامل والاتساق بين استهدافات الأفراد والنشاطات الاجتماعية وبين استهدافات المجتمع الاشتراكي الذي يرتقي عقلانيا ولا طبقيا.

ولتوضيح كيفية توجيه الحافز الفردي بحيث يصبح حافزا اجتماعيا اشتراكيا، تأخذ كمثال ظاهرة تتحدث الصحف في هذه الأيام (عام١٩٧٦) عن زيادة انتشارها، هي الدروس الخصوصية للمدرسين.

فمن الواضح أن زيادة أعباء المعيشة تفرض على المدرسين أن يعملوا على زيادة دخولهم بواسطة الدروس الخصوصية. ومن ناحية أخرى، فان زيادة عدد التلاميذ في الفصول يفاقم مشاكل استيعاب الدروس المدرسية ويدفع القادرين ماليا إلى طلب دروس خصوصية. وهذان الاحتياجان الضروريان، يمكن ويجب إعادة توجيههما وتنظيمهما بحيث يتكاملان مع الاحتياجات الديمقراطية للمجتمع ويخدمان ارتقاءه. كيف؟ بوضع نظام يربط الدروس

الخصوصية الحرة بدروس خصوصية مجمّعة في المدارس بأسعار منخفضة، وذلك على أساس عدم السماح أصلا بالدروس الخصوصية الحرة أو بالدروس المجمعة إلا للمدرس الذى يحصل على حد أدنى من النجاح فى عمله المدرسى (من واقع نسبة ومستوى نجاح تلاميذه أو اختبارهم بواسطة لجان عليا)، بل وبحيث تتناسب امتيازاته فى الدروس الخصوصية من النوعين مع درجة نجاح عمله المدرسى.

بهذه الطريقة، يرتبط ويتكامل حافز الدروس الخصوصية الحرة، مع حافز الدروس الخصوصية المجمعة فى المدارس، مع مصالح التدريس المدرسى العادى، أى تتحول الحوافز الفردية الخاصة إلى حوافز لأداء الواجب العام أيضا. ومن ناحية أخرى، فهذا يؤدى عمليا إلى زيادة مستوى تحصيل التلاميذ الذين لايتلقون دروسا خصوصية، وإلى تخفيف أعباء جزء من التلاميذ لا يتلقون دروسا فردية. وفى مقابل هذا الاتجاه العقلانى عكسيا، نجد أن ما يحدث حاليا فى مصر، هو أن الدروس الخصوصية أصبحت احتكارا لأبناء المتيسرين، وأصبحت حافزا أنانيا تدهوريا يدفع المدرسين إلى إهمال واجباتهم المدرسية والضغط على التلاميذ لاعطائهم دروسا خصوصية. والنتيجة العامة هى زيادة تدهور التعليم وانخفاض التحصيل بالنسبة لأغلبية التلاميذ، مع زيادة تدهور إنسانية وأخلاقيات المدرسين، ومن ثم زيادة تدهور المجتمع

وفى هذا المثال، يتضح لنا أن الحافز الفردى أوالخاص - المادى أو المعنوى - هو كالطاقة النووية، يمكن توجيهه والتحكم فيه لاستخدامه فى البناء والتعمير، كما يمكن توجيهه والتحكم فيه (أو إطلاقه عشوائيا) لاستخدامه فى الهدم والتدمير. أو هو كالحافز الفسيولوجى الفردى. فمثلا حافز الغريزة الجنسية، يمكن أن يحقق بقاء وارتقاء النوع وتنشيط العواطف الانسانية الراقية، كما يمكن أن يؤدى إلى الفساد والانحلال وخراب الفرد والمجتمع. ومثلا غريزة الدفاع عن النفس كحافز للدفاع عن الكيان المادى والمعنوى للفرد، يمكن أن تؤدى إلى تدعيم الايثارية والجماعية العقلانية بل والتضحية بالنفس، كما يمكن أن تؤدى إلى الأنانية والجبن وتمزيق وتفكيك المجتمع.(١)

---

(١) فى مثل هذا المعنى يقول المتنبى:

وحب الجبان النفس أورثه التقى * وحب الشجاع النفس أورده الحربا

الفصل الثانى - «فائض القيمة» بدون «قيمة»

حقوق الاستثمار الخاص

يتصور كارل ماركس أن الثورة الحديثة فى الانتاج والاقتصاد، حدثت نتيجة الاستغلال الرأسمالى، الذى يشبّهه (تكريمًا فى «البيان الشيوعى»!) بالاستغلال العبودى لعمال بناء الأهرامات والصروح الفرعونية، وأنه بدون ذلك كان يستحيل أن يحدث التقدم الاقتصادى الحديث! وماركس والماركسيون يعترفون بوجود ما يسمى «رأس المال التجارى» و«رأس المال الربوى»، ومن ثم «الربح الخاص» بل وأيضا ما يسمونه «فائض القيمة»،وذلك فى النظام العبودى وفى النظام الاقطاعى، لكن بدرجة «بسيطة» أومحدودة. ومعنى ذلك فى رأيهم، أن الحضارة الحديثة لم تحدث إلا نتيجة الانطلاق الهائل لقوى «الاستغلال الرأسمالى» و«عبودية الأجر» الظالم وما يسمى «فائض القيمة»!! والحقيقة أن هذا الادعاء البرجماتى لا يعنى فقط الدفاع الضمنى عن قوى الاستغلال والاستعباد والظلم فى الرأسمالية باعتبارها صانعة الحضارة (وتوجد فى كتابات ماركس وإنجلز تعبيرات صريحة عن هذه المفارقة المتناقضة!!)، لكنه أيضا لا يعطى التفسير المطلوب لهذه الظاهرة!

فلماذا انطلقت هذه القوى فى العصر الحديث ولم تنطلق فيما يسمى العصر العبودى أو ما يسمى العصر الاقطاعى؟!

السبب فى رأيهم - وفق قوانين «المادية التاريخية» أو «المادية الاقتصادية» - هو حدوث تغير فى أدوات الانتاج أدى إلى تغيير علاقات الانتاج وأسلوب الانتاج ومن ثم النظام الاجتماعى.

لكن لماذا حدث هذا التغير فى أدوات الانتاج فى أواخر العصور الوسطى، ولم يحدث فى ظروف الاقطاع قبل ذلك أو فى ظروف المجتمعات القديمة؟!

يرى بعض الماركسيين أن السبب، هو أنه كان يجب أن يوجد نظام عبودى ثم نظام إقطاعى ثم نظام رأسمالى- وفق هذا الترتيب المكتوب مسبقا فى الغيب بدون حيثيات! لكن ماركس (خصوصا فى أواخر أيامه) تراجع عن تعميم تصوره هذا عن «الحتمية» التاريخية! وهذا فضلا عن أنه تصور لايجيب فى الحقيقة عن السؤال المطروح، لأنه يحتاج هو نفسه إلى تعليل! ذلك أن تفسير التطور الاجتماعى بالتطور الاقتصادى الذى يبدأ بتطور أدوات الانتاج، إنما يشبه تفسير عدم وقوع الأرض بأنها ترتكز على قرنى ثور (كما كان يقول الكهنة الفرعونيون)، أو تفسير ذلك بأن الأرض ترتكز على جبهة فيل يرتكز على ظهر سلحفاة (كما كان يقول الكهنة الهنود)! فالتفسير المزعوم فى كل هذه الأحوال، لايقدم حلا أو حلقة مفيدة فى سلسلة التعليل، ولكن فقط يتهرب من التعليل بنقل المشكلة موضوع الاهتمام إلى مشكلة أخرى لاتشغل الاهتمام! فالتطور الاقتصادى أو تطور أدوات الانتاج، يكرر نفس المشكلة التى تحتاج إلى تفسير، تماما مثل عدم وقوع الثور أو عدم وقوع السلحفاة اللذين يكرران بدون تفسير نفس مشكلة عدم وقوع الأرض! وإذا تصورنا أن تطور أدوات الانتاج لايحتاج إلى تفسير، مثله مثل عدم وقوع الثور أو السلحفاة، فلماذا لانفترض ذلك بالنسبة للمشكلة الأولى فى الحالات المذكورة بدون محاولة للتهرب والتعامى؟! هذه مفارقة معروفة فى تاريخ الفلسفة، منذ مشكلة عدم بداية الوجود وعدم بداية ماقبل الوجود!

إنما السبب الحقيقى لتطور أدوات الانتاج وتطور الاقتصاد فى القرون الأخيرة، هو حدوث ثغرات اجتماعية فى «المدن الحرة» فى أواخر العصور الوسطى، وذلك فى أوروبا البعيدة عن

بؤر التحكم اللاعقلى فى الشرق الكهنوتى، أتاحت لقدرات العقل البشرى لدى بعض الأفراد والجماعات أن تحقق وتوسع الاختراعات والاكتشافات ثم التطويرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الخ.

فها هنا نجد- **أولا- قدرات العقل**، الذى هو من الناحية الفسيولوجية دائم الارتقاء فى الظروف المواتية. ونجد- **ثانيا- ثغرات «المدن الحرة» الأوروبية**، أى الظروف الاجتماعية والفردية التى أتاحت وشجعت ذلك. ولوكانت مثل هذه الثغرات قد توفرت خارجيا وداخليا لبعض المدن اليونانية القديمة أو الرومانية التى ظهرت فيها قدرات عقلية مناسبة، لحدثت الثورة الصناعية والعلمية والتكنولوجية منذ العصور القديمة (مثلا نتيجة الشرارات التى تكررت ثم انطفأت قبل أو أثناء عهد الحضارة الميسينية/ الميكينية فى جنوب اليونان فى الألف الثانى قبل الميلاد، أو فى صقلية فى عهد أرشميدس فى القرن الثالث قبل الميلاد). ولو كانت قد وجدت القدرات الذاتية للعقل ووجدت معها الظروف الموضوعية فى بعض مدن الصين التى نقلت عنها أوروبا بعض الاختراعات الخطيرة، مثل البوصلة والبارود وصناعة الورق والطباعة (وهذا بعض ما احتفظت به الصين عن هجرات بروميثيوس اليونانية القديمة بعيدا عن الشرق الفرعونى)، لكانت الثورة المذكورة قد انطلقت من الصين.

وسأتناول فى الكتاب الثالث عن فلسفة التاريخ، موضوع حركة التاريخ كصراع بين العقل واللاعقل، ودور الأجهزة الكهنوتية لصناعة التدهور واللاعقل فى مكافحة العقل والعقلانية وإغلاق المنافذ والثغرات أمامهما ومطاردتهما منذ فرعونية مينا، مع محاولة ركوبهما وإفسادهما وإزالة آثارهما فى حالة وصولهما إلى نجاح مؤقت فى أى مكان. لكن الذى يهمنا هنا، هو أن إرجاع ارتقاء أدوات الانتاج وارتقاء النظام الاقتصادى والاجتماعى إلى ارتقاء العقل مع توفر ثغرات اجتماعية لنشاطه وإنجازاته، إنما يعنى فى الحقيقة الكشف عن وجود قوى لاعقلية تدهورية تركب الاتجاه العقلانى الارتقائى الحقيقى وتدفعه إفساديا إلى التدهور واللاعقل، وأن هذا ما حدث فى العصر الحديث فى صناعة الاتجاه الرأسمالى المعروف كاتجاه تدهورى لاعقلى. وبذلك يجب التمييز بين انطلاق قوى الاستثمار الخاص، وبين التطور الرأسمالى.

فالرأسمالية لم تكن نتيجة «حتمية» لتطور أدوات الانتاج أو للتطورات العلمية والتكنولوجية، ولكنها كانت نتيجة المخططات والعمليات المضادة التى صنعتها أجهزة التدهور واللاعقل والقوى التابعة لها. ومن ناحية أخرى، فالاستثمار «الخاص» فى أى عصر كان، ليس من الضرورى أن يشكل فى حد ذاته «استغلالا رأسماليا» و «ظالما» للعمل أو «سرقة» لقوة العمل. وهذا يعنى أن الرأسمالية الاستغلالية الظالمة واللصوصية فى العصر الحديث، لم تكن نتيجة «حتمية» لانطلاق قوى «الاستثمار الخاص» أو «الربح الخاص». لكنها أصبحت كذلك، نتيجة مواقف وتشريعات وميكانيزمات أجهزة السلطة التى كانت تسيطر على أوروبا منذ أواخر العصور الوسطى، ونتيجة تصرفات الرأسماليين الأفراد.

إن انطلاق قوى «الاستثمار الخاص» و «الربح الخاص»، كان يعبر فى المراحل الأولى عن انطلاق حركة التحرر الاقتصادى والتبادل السلعى، أى زيادة واتساع الحقوق والحريات الاقتصادية للمستثمرين ولقوى «الطلب»، ومن ثم اتساع ظاهرة السوق والتبادل التجارى. وكانت هذه أيضا نتيجة لزيادة واتساع الحقوق والحريات الفردية والاجتماعية، أى زيادة واتساع الارتقاء العقلانى والديمقراطى، وما ارتبط به من اتساع القدرات البحرية والاكتشافات الجغرافية.

وحتى فى العصور القديمة، لم تظهر القوى المحدودة للاستثمار الخاص والربح الخاص (التى تسمى باسم رأس المال التجارى والربوى)، إلا فى الظروف التى ظهرت فيها حقوق وحريات التبادل السلعى، نتيجة توفر درجة معينة من الحقوق والحريات المستنيرة، كما كان الحال فى بعض مدن اليونان القديمة والامبراطورية الرومانية. ولهذا، لم تدخل النقود إلى منطقة الشرق الفرعونى، إلا عن طريق الاغريق والرومان. وفى مصر القديمة مثلا، ورغم «التقدم» الجرانيتى، لم يكن يوجد فى معظم العصور رأس مال تجارى أو ربوى، لأن المراكز الفرعونية والكهنوتية كانت تملك كل شئ وتستخدم صنائعها فى حيازة أى شئ! بل وحتى فى اسبرطة اليونانية التى كانت متأثرة بالنظام العسكرى الكهنوتى الفرعونى، كانوا يرفضون نظام النقود والتبادل التجارى الحر.

والخلاصة، أن وسيلة الاستثمار الخاص أو الربح الخاص والتبادل السلعى، هى فى حد ذاتها وسيلة ديمقراطية وعقلانية. بدليل أن الفولكلوريات العقلانية القديمة كانت تنظر إلى «التجارة» (بمعنى استثمار المال) كعمل من أعمال «العقل»، وكانت تعتبر التاجر رمزا للمشتغل بالعقل فى الاقتصاد.[1] ومن هنا، يجب التمييز منطقيا بين نوعين من الاستثمار الخاص أو الربح الخاص أو التبادل السلعى: نوع عادل وحقانى، ونوع ظالم واستغلالى أو لصوصى.

أسطورة «فائض القيمة»

إذا كان من الضرورى التمييز منطقيا بين نوع عادل وحقانى ونوع ظالم ولصوصى من الاستثمار الخاص والتبادل السلعى، فهذا يعنى أن من الضرورى التمييز منطقيا بين الشراء العادل والحقانى والشراء الظالم واللصوصى للعمل كسلعة. لكن عجز كارل ماركس عن التمييز بين هذين النوعين من الشراء والبيع للسلع عموما ولسلعة العمل خصوصا، ونظرته إلى أى شراء خاص أو استثمار خاص للعمل باعتباره فى حد ذاته استغلالا واستعبادا ظالما ولصوصيا، هو موقف يرجع فى الحقيقة إلى التقاليد الدينية والكهنوتية الفرعونية القديمة ثم المسيحية التى كانت تعادى الملكية الخاصة والأغنياء- إلى درجة قول المسيح فى الأناجيل: «إن مرور جمل من ثقب إبرة أيسر من دخول غنى إلى ملكوت الله»! (مثلا إنجيل متى ١٩/٢١-٢٤). أما من الناحية الفكرية، فكان هذا الموقف يرتبط عند ماركس بمغالطة تسمى «فائض القيمة» plus- value/ Surplus value، كان يعتبرها هو وأتباعه اكتشافا جديدا!!

وتتلخص هذه المغالطة الوهمية التى لم يناقشها أحد منطقيا، فى أن الرأسمالى (أو بالأحرى أى صاحب عمل!)، لايشترى من العامل فى نظر ماركس ساعات عمل معينة- وإلا لخضعت هذه العملية التبادلية لقواعد العدل والظلم أو الحق والسرقة، ومن ثم لأصبحت الزيادة فى ساعات العمل ظلما عاديا أوسرقة عادية (كما لاحظ عديد من الاقتصاديين والاشتراكيين قبل ماركس)، مما يعنى أنها لاتحتاج إلى نظرية خاصة لـ «تبريرها»!! لكن فى نظر ماركس أن الرأسمالى (أو صاحب العمل) يشترى من العامل «قوة عمله»، بينما يحصل منه فى الحقيقة على «عمله»!! وبعبارة أخرى، يشترى الرأسمالى من العامل «قوة عمله»، ويحصل منه على «العمل الناتج عن استخدام قوة عمله»!! هذا أبسط تعبير عن الكلمات السفسطائية المتكررة فى هذا الموضوع على لسان ماركس وإنجلز، اللذين يتصوران كما يتصور أتباعهما من الاقتصاديين الماركسيين أن هاتين قيمتان اقتصاديتان مختلفتان تعبران عن الشراء العبودى المزعوم للعامل فى أى نوع من الاستثمار الخاص!!

---

(١) انظر مثلا «كليلة ودمنة»، الباب الثامن عشر: «ابن الملك وابن الشريف».

والحقيقة أن ماركس يخلط هنا سفسطائيا بين قيمتين أخريين، هما قيمة «أجر» العامل وقيمة «إنتاج» العامل- حيث أن القيمة الأولى هى قيمة «سلعة» العمل، بينما القيمة الثانية هى قيمة دخول سلعة العمل مع سلع أخرى فى تركيب استثمارى يؤدى إلى المنتجات الاستثمارية المطلوبة. وفى مثل هذا الحساب لقيمة التكاليف ولقيمة إيرادات الانتاج، نجد أن الفرق بين القيمتين يدخل فيما يمكن أن نسميه «القيمة الزائدة» أو «القيمة الاضافية».(١) وهذه عملية أخرى تتعلق بالاضافة الاستثمارية ولاتتعلق بسلعة العمل بالذات! أما بخصوص الفرق المزعوم بين ما يسمى «قوة العمل» كقيمة اقتصادية، وما يسمى «العمل» أو «استخدام قوة العمل» كقيمة اقتصادية أخرى، فيمكن أن نلاحظ ما يلى:-

أولا- لا يوجد منطقيا مايسمى «قوة» العمل، فى مقابل مايسمى «العمل» أو «استخدام» قوة العمل! فمثل هذا التخليط إنما يعبر فى الحقيقة عن الفرق بين ما يسمى بالمصطلحات الفلسفية الأرسطية، «العمل بالقوة» potential (أى العمل الممكن قبل تحققه) و «العمل بالفعل» actual (أى العمل الفعلى بعد تحققه). وبديهى أنه لا يمكن شراء «العمل» إلا قبل تحققه، لأنه بعد تحققه يدخل فى منتجات أخرى!

ثانيا- لايمكن تحديد القيمة الاقتصادية للعمل، مثله مثل أى شئ أو حدث اقتصادى، إلا كسلعة، لأن معنى «القيمة الاقتصادية» فى أى نظام تبادلى هو بتحصيل الحاصل المنطقى «القيمة السوقية» أو «القيمة التبادلية اجتماعيا»، أى قيمة السلعة. فلا توجد منطقيا قيمة اقتصادية للعمل «فى ذاته»، بينما شراء العمل كسلعة يعنى كما قلت شراءه قبل تحققه واستخدامه، أى شراءه فى المرحلة التى يسمى فيها عند ماركس «قوة العمل»!

وهذا يؤكد أيضا أنه لايوجد منطقيا مايسمى «القيمة الحقيقية للعمل» أو «لقوة العمل»، بمعنى «قيمة العمل المتحقق فى الانتاج» فى مقابل تلك «القيمة» المتحددة كسلعة فى السوق، لأن القيمة الحقيقية للعمل أو لقوة العمل لا يمكن أن تتحدد إلا كسلعة منفصلة قبل أن تذوب فى قيمة الانتاج الذى تبذل فيه. أما إذا أخذنا «قوة العمل» بمعنى «طاقة العمل الذى سيبذل»، فى مقابل «العمل الذى بذل فعلا فى الانتاج»، أى مثلا على غرار تحديد الطاقة الكهربائية لدينامو معين قبل استخدامها فى مقابل تحديد الطاقة الكهربائية المنتجة فعلا، فان الفرق بين هذين التحديدين لا يتعلق بالفرق بين «نوعين» من التقييم (أحدهما تقييم للطاقة كـ «طاقة» والآخر تقييم لـ «إنتاج» تلك الطاقة!). وإنما يكون هذا فرقا حسابيا من النوع المشار إليه، أى فرقا بين القيمة المقدرة عند الشراء والقيمة المتحققة عند الاستخدام. وهذا يعنى ببساطة، سرقة الفرق فى حساب ساعات العمل بين الثمن المقدر فى الشراء والثمن المتحقق بعد ذلك. والحل العادل أو الحقانى هنا واضح، هو أن يدفع الرأسمالى أو صاحب العمل ثمن ساعات العمل التى سيستخدمها بالفعل.

وفى هذا كله، يجب التنبيه إلى نقطة أساسية، هى أنه **لا يوجد منطقيا مايسمى «نفس» القيمة الاقتصادية للعمل قبل ثم بعد تحققه فى الانتاج، لأن «نفس» العمل المحدد مسبقا كسلعة لا تكون له عند تحققه فى الانتاج «نفس» القيمة الاقتصادية، لكنه يؤدى إلى «قيم» اقتصادية مختلفة باختلاف القيم والمشروعات الاقتصادية لأنواع السلع التى بذل أو يبذل**

---

(١) يلاحظ أن ما أسميه «القيمة الاضافية» يختلف عما يسمى فى الاقتصاد البرجوازى الحالى باسم «القيمة المضافة» value added. فهذا اسم يهدرون به التصورات التقليدية السابقة عن هذا الموضوع، ويعبرون به عن كل المتحصلات التى تضاف إلى قيمة «مواد» الانتاج- بما فى ذلك الأجور! ومن ناحية أخرى، فاسم «القيمة المضافة» (الذى يفهم عادة بمعنى عائد الانتاج)، يختلط فى الأذهان كثيرا باسم «فائض القيمة»! وأعتقد أنهم نشروا هذا الاسم غير الماركسى، للتغطية على لا منطقية التصور الماركسى المذكور.

فيها. تماما كما أن «نفس» التيار الكهربائي قبل استخدامه، يؤدي إلى نواتج ومعلولات مختلفة باختلاف عمليات وأجهزة استخدامه. ذلك أن «نفس» التيار الكهربائي قد ينتج ضوءاً وقد ينتج حرارة أو برودة، وقد يدخل في منتجات رخيصة أو في منتجات غالية. وفي كل ذلك، لا يمكن أن نتحدث عن قيمته إلا منفصلا قبل استخدامه وذوبانه في الانتاج.

وعلى غرار ذلك، فان القيمة الاقتصادية الناتجة عن العمل المبذول في الانتاج، تتغير بتغير السلعة المنتَجة التي بذل فيها، لأن السلعة المنتجة هي التي تحدد القيمة «المتحققة» للعمل المبذول فيها وليس العكس. فالعمل المبذول في الانتاج ليس «شيئا في ذاته» يحتفظ بقيمة ثابتة مستقلة أو منفصلة في أي عملية إنتاج، مثل «كتلة» المادة ذات الكيان المستقل المنفصل الذي يبقى ثابتا في مختلف الأوضاع. لكنه حادث أو قوة حدوثية تذوب في معلول تركيباتي Structural، هو الذي يحدد قيمة العلل الداخلة فيه وليس العكس.

وهذه المغالطة المبدئية في الاقتصاد، تعبر في حد ذاتها عن مدى التخلف الفلسفي والمنهجي. ففكرة «بقاء» القوة المنفصلة أو الشئ المنفصل داخل «تركيبة» ما، هي مثل فكرة «الشئ في ذاته» تعتبر من الأوهام الفلسفية. فقانون «عدم فناء المادة» أو «عدم فناء الطاقة»، لا يعني أن قطعة الخبز التي تدخل جسم الانسان وتشارك في إطلاق النشاط الفكري من خلايا مخه، يكون لها «نفس» تحديد قطعة الخبز التي تدخل جسم الكلب وتشارك في إطلاق نباحه. بل إن ذرات وجزيئات الكربون في الجرافيت مثلا، لا تكون هي «نفسها» تلك التي في الماس، رغم أنها تعتبر كذلك من حيث التحديد التجريدي الفاصل خارج الجرافيت وخارج الماس. كذلك فان المكونات المعنوية للجملة «على ضرب محمدا»، أو المكونات الوقائعية للواقعة التي تعبر عنها، ليست هي «نفس» المكونات المعنوية أو الوقائعية لجملة أو واقعة «محمد ضرب علياً». وهذه اعتبارات تتعلق بمشكلة تحديد المكونات داخل هوية كيفية معينة أو داخل تركيبة، حيث تكون نقطة البدء في التحديد في مثل هذه الحالات هي «الكل» وليس «الجزء».

والمهم أن فكرة «فائض القيمة» هي فكرة وهمية، لأنها تتعلق بالفرق بين قيمتين اقتصاديتين إحداهما لا وجود لها منطقيا! فاذا أدركنا أن كارل ماركس وفردر يك إنجلز جعلا هذه الفكرة جوهر «الاستغلال الرأسمالي»، وأن لينين اعتبرها «حجر الزاوية» في نظرية ماركس الاقتصادية، نجد من ذلك أن هذه التصورات الماركسية عن الاستغلال الرأسمالي وعن الاقتصاد الاشتراكي، هي تصورات معلقة في الهواء على غير أساس. فقوة العمل أو ساعات العمل هي سلعة مثل أي سلعة أخرى، يمكن شراؤها بثمن صحيح أي عادل وحقاني، أو بثمن بخس أي ظالم ولصوصي، بدون أن يتعلق ذلك بخصوصية أو عمومية الاستثمار أو نوعية صاحب العمل، وبدون أن يتعلق ذلك بقيمة أخرى وهمية مزعومة. وإن مجرد استخدام ماركس والاقتصاديين الماركسيين في بعض كتاباتهم لكلمة «فائض العمل» أو «العمل الزائد» Sur-travail، إنما يعبر عن إحساسهم بأن «فائض القيمة» الوهمي ليس إلا سرقة استغلالية في قيمة شراء ساعات العمل!

إنكار القيمة السلعية

محاولة إثبات أن «رأس المال»- بمعنى الاستثمار الخاص- هو بطبيعته وبالضرورة الموضوعية الملازمة له «مستغل» للعمل، يعني في الحقيقة الدفاع عن الرأسمالية وعن الرأسماليين، وإظهار الرأسماليَن بمظهر المتجاوبين مع الضرورة الطبيعية! لكن الحقيقة أن الرأسمالي في النظام الرأسمالي لص: ليس لأنه مستثمر خاص، وليس لأنه يحصل بالضرورة

«الطبيعية» على «فائض قيمة» مزعوم، ولكن ببساطة- وبالمعنى الحرفى للكلمة- لأنه «يسرق» من مستحقات العمال، ومن مستحقات المستهلكين، ومن مستحقات المجتمع، وذلك من زاوية التقييم الاقتصادى الصحيح أو العادل لسلع العمل والمنتجات وغيرها. ومايسمى رأس المال «العام» فى الرأسمالية الحكومية، يفعل نفس الشئ بدون استثمار خاص، بينما الاستثمار الخاص فى النظام الاشتراكى وفى ظل التحديدات الاشتراكية الدقيقة، يمكن أن يكون استثمارا صحيحا عادلا أى اشتراكيا.

وقد كانت الأجهزة البريطانية تهتم بأن تصل إلى يد ماركس بانتظام عشرات التقارير الرسمية الخاصة بنشاط مفتشى العمل وغيرهم من المختصين الحكوميين الذين كانوا يحاولون بدقة وبنزاهة تنفيذ الكثير من قوانين العمل المفيدة للعمال البريطانيين. وأشار ماركس كثيرا إلى هذه التقارير فى مجلدات كتابه «رأس المال». ولأنه لم يتنبه إلى أن الدافع الأهم لتطبيق هذه القوانين التى كانت تتضمن بعض الحقوق الانسانية، هو دافع زيادة الأعباء على المصانع الصغيرة والمتوسطة لتنشيط وتعجيل التطور الاحتكارى، فقد تصور أنه لاتوجد فى ظل هذا التنظيم القانونى للشراء السلعى السوقى للعمل أى عملية سرقة، ومن ثم حاول أن يخترع تفسيرا «طبيعيا» وهميا للاستغلال الرأسمالى!

لكن المسألة هى أن العمال فى النظام الرأسمالى يُسرقون ويُظلمون (بضم الياء فى الكلمتين): أولا، ببخس أجورهم نتيجة جيوش البطالة التى تزيد العرض على الطلب فى سلعة العمل. وثانيا، برفع أسعار المستلزمات المعيشية التى يستخدمونها، نتيجة التحكم الاحتكارى فى أسعار تلك السلع. وبذلك فان الرأسمالى يمارس بطريقة اجتماعية مقننة، نفس السرقة التى كان يمارسها بطريقة شخصية فردية أى تاجر أو مرابى جشع أو لص فى العصور القديمة والوسطى، من خلال الغش أو نقص وزن العملة أو نقص وزن السلعة أو تشغيل الأجير أكثر من المدة المتعارف عليها، الخ. وواضح أن هذه السرقات أو المظالم كلها، لا تتعلق بخصوصية أو عمومية البيع والشراء والتشغيل، بدليل أن المراكز الادارية والكهنوتية «العامة» (مثلا فى مصر منذ العصور الفرعونية وفى العصور الوسطى) كانت تمارس فى معاملاتها الاستعبادية أو «التبادلية» مظالم أشد وأنكى. لكنها ببساطة تتعلق بمدى احترام أو إهدار القيمة التبادلية الصحيحة للسلع- ومنها سلعة العمل.

وهنا نصل إلى مغالطة ماركسية أخرى مكملة لمغالطة «فائض القيمة». فماركس والماركسيون يعتبرون «السلعة» Commodity و «الانتاج السلعى»، أى ظاهرة «تبادل» المنتجات أو ظاهرة «السوق»، كلها ظواهر رأسمالية، حتى إذا وجدت فيما يسمى النظام العبودى أو ما يسمى النظام الاقطاعى! وقد أدخل الماركسيون اللاحقون، خصوصا بعد تطور التجربة السوفييتية، الكثير من التعديلات والتحويرات والتبريرات على أفكار ماركس والماركسيين الأوائل بخصوص ذلك، وحاولوا بشكل خاص تبرير «التبادل» السلعى أو السوقى فى النظام الاشتراكى بحجة أنه اضطرارى مؤقت قبل الانتقال إلى النظام الشيوعى. لكن الأفكار الماركسية الأولى ضد التبادل وضد السلع (والتى نجدها حتى فى كتابات بليخانوف)، كانت تطالب بنظام «توزيع المنتجات» على العمال، وترفض مبدئيا نظام «السوق» أو «التبادل»، وتقول باستحالة وجود «تبادل اشتراكى»، لأن التبادل أو السلعة يعنى الرأسمالية! وحتى عندما قال برودون Proudhon معاصر ماركس إن «التبادل الاشتراكى تبادل بدون نقود»، قال بليخانوف مثلا إنه لا يوجد تبادل بدون نقود (مع ملاحظة أن ماركس اعترف بامكان وجود تبادل بدون نقود لكن أيضا بدون سوق!!)، وبالتالى «لا يوجد تبادل اشتراكى

منصف أو حقانى» équitable، لأن التبادل والسلعة والنقود والسوق كلها تعنى الرأسمالية والاستغلال، ولأن العرض والطلب فى السوق يمنعان التقييم التبادلى المتساوى!!(١) فكيف كان يمكن تحديد القيمة الاقتصادية إذن؟! وإذا كانوا يعتبرون أن «العمل» هو الذى يحدد القيمة الاقتصادية، وفى نفس الوقت يرفضون اعتبار العمل سلعة سوقية، فكيف يمكن تحديد قيمة العمل بدون اعتباره سلعة تباع وتشترى فى السوق؟!

مثلا مشروع برنامج الحزب الماركسى الروسى (الحزب الديمقراطى الاجتماعى/ الشيوعى) الذى كانت تؤيده «الدولية» والذى بالغ لينين فى تقديره، كان مطلبه الأول فى عملية تحقيق «الملكية الجماعية لكل وسائل الانتاج» ينص على: «إلغاء الانتاج السلعى الحالى، أى إلغاء بيع وشراء المنتجات فى السوق»!!(٢) وفى كتاب ماركس «نقد برنامج جوتا» (وهو من كتبه المتأخرة)، يقرر بوضوح أنه فى المرحلة «الاشتراكية» أو «التعاونية» الأولى قبل الوصول إلى الشيوعية (ويسميها أيضا مرحلة «دكتاتورية البروليتاريا»)، «لا يتبادل المنتجون [= البروليتاريا] منتجاتهم»، ولكن «يحصلون على شهادات» تتيح لهم أن «يسحبوا من الرصيد الاجتماعى لوسائل الاستهلاك» بمقدار «كمية عمل» كل منهم!!(٣) وهذه سفسطة- بدليل أنه يرجع فيقول فى نفس الموضع إنهم «يتبادلون القيم المتساوية لأعمالهم»!! لكن السؤال المطلوب جوابه هنا، هو: كيف يمكن تبادل قيم العمل بدون اعتبار العمل سلعة سوقية؟! وكيف يمكن تحديد قيم السلع إذا لم يمكن تحديد قيم العمل الذى يقول إنه وسيلة تحديد قيم السلع؟! لماذا لا تقع الأرض، إذا كان الثور الذى يحملها لا يرتكز على شئ؟!

واضح أن تصورات ماركس لم تعارض فقط أسلوب الاستثمار الخاص بحيث أسقطت قيمة العمل الاستثمارى ورفضت النشاط الاستثمارى الخاص والحوافز الاستثمارية الخاصة التى صنعت الحضارة الحديثة والتى لا يمكن بدونها بناء أى مجتمع ارتقائى، بل إنها عارضت أيضا نظام التقييم الاقتصادى الذى لا يمكن أن يتحدد إلا من خلال التبادل السلعى، أى البيع والشراء فى السوق. وهذا يبين أن تصورات ماركس الاقتصادية لم تكن فى الحقيقة قائمة على تحديدات علمية أو موضوعية، ولكنها كانت أقرب إلى تصورات رهبان الأديرة ومتصوفة التكايا وغيرهم من دعاة التراث الدينى الخاص بمشاعية أو اشتراكية الثروات la Communion fraternelle، مما نجده فى نصوص «الكتاب المقدس» وغيره، وفى مذاهب مجاذيب الفقراء والمعدمين فى العصور الوسطى، وفى تقاليد قبائل البدو شبه البدائية.

---

(١) انظر فى ذلك مثلا كتاب بليخانوف «خلافاتنا»، فى «الأعمال الفلسفية»، النسخة الفرنسية، طبعة موسكو، المجلد الأول، خصوصا فى ص ٣٢٣- ٣٢٥.

(٢) نفس المرجع، ص ٣٦٩.

(٣) الأعمال المختارة لماركس وانجلز، النسخة الانجليزية، موسكو ١٩٥٥، المجلد الثانى: ص ٢٢-٢٣.

الفصل الثالث- تصور جديد للقيمة الاقتصادية

معادلة القيمة الاقتصادية

في مقابل التصورات الاقتصادية المغالطة وشبه البدائية عند ماركس، يبرز السؤال التالي: كيف تتحدد موضوعيا القيمة الاقتصادية الصحيحة للسلعة (بما فيها سلعة العمل)؟

قيمة السلعة هي تركيبة Structure. وكما حددت معنى التركيبة في كتاباتي الفلسفية، فهذا يعني أنها تتكون من جانبين تقابليين antithetical توحدهما علاقة أو رابطة وصل. وهذان الجانبان هما: مادة الانتاج (بالمعنى الواسع الذي يشمل كل مواد وأدوات وتقنيات واستثمارات الانتاج). والعمل المبذول فيها أو المقدر لها اجتماعيا (بالمعنى الواسع الذي يشمل كل أنواع العمل التنفيذي). أما العلاقة، فهي الطلب الاقتصادي الذي يربط بين هذين الجانبين (والذي يتنبأ به العمل الاستثماري).

وفيما يلي هذه المعادلة:

قيمة السلعة= قيمة مادة إنتاج السلعة+ قيمة العمل المبذول أو المقدر اجتماعيا + الطلب الاقتصادي على تلك السلعة (كعلاقة تربط بين الجانبين، أي باعتباره طلبا لعملية إنتاج السلعة)

وبالتعبير الرمزي الذي أوضحته قبل ذلك في كتاب «المبادئ الفلسفية الجديدة»:

أ = ا + آ + اآ (١)

وفي هذه المعادلة، نجد أن الطلب الاقتصادي كعلاقة يتكون رياضيا من حاصل ضرب جزءين أصغر لا يمكن فصلهما، هما: «جزء أصغر» ينتمي إلى قيمة مادة الانتاج × «جزء أصغر» ينتمي إلى قيمة عمل الانتاج. وهذا يشبه تماما سمك العملة الذي يتكون من جزءين أصغر من جانبي العملة لا يمكن تحديدهما منفصلين. ولأن «العمل الاستثماري» هو عمل التنبؤ بـ أو التحديد المسبق لـ هذا الطلب الاقتصادي، وبالتالي تنفيذ الربط الاقتصادي بين جانبي المادة والعمل، فان «العلاقة» المذكورة تعبر من ثم عن قيمة العمل الاستثماري.

وإذا أخذنا «القيمة الزائدة» أو «الاضافية»- بمعنى القيمة الاقتصادية الجديدة التي تتولد عن عملية الانتاج- كزيادة تضاف إلى القيم الاقتصادية التي تستخدمها عملية الانتاج، نستطيع أن نقول إنها هي التعبير الاقتصادي عن هذا الطلب التبادلي، أي التعبير المادي عن «اآ».

ومعنى ذلك، أن ننظر في هذه الحالة إلى «القيمة الاضافية» كقيمة اقتصادية متحققة وليس كعلاقة تربط بين قيمتين اقتصاديتين. وهذا ما يمكن أن يعبر عنه (بطريقة تقريبية تتوقف على مكونات الحساب) العائد الصافي أو الربح البحت.

ومن ناحية أخرى، فالطلب الاقتصادي يتضمن العرض الذي يستجيب له. بل وبعد أن يؤدي الطلب إلى حدوث العرض ويتوازن معه، يصبح العرض هو التعبير الحسابي التقريبي عن

---

(١) الرمز اآ لا يعبر عن هويتين identities ، ولا عن جزءين يقبلان التحديد المنفصل هنا. ولكنه يرمز إلى العلاقة أو رابطة الوصول التي تنتمي إلى الجزءين أو الجانبين التقابليين المذكورين، والتي تعبر بذلك عن اتصالهما ووحدتهما. وهذا على غرار قولنا مثلا: تركيبة العملة المعدنية= الوجه الأول للعملة + الوجه الثاني للعملة + سمك العملة. فسمك العملة كعلاقة، يتوزع على وجهي العملة، ومن ثم لايتحدد تحددا منفصلا (إلا من منظور آخر).

مقدار أو كمية الطلب الدافع إليه، أو الذى كان متوقعا أن يدفع إليه. ومعنى ذلك أن مشكلة العلاقة بين العرض والطلب، لا تدخل فى اعتبارنا هنا إلا من حيث تحديد كمية الطلب التى لايمكن حسابها إلا بواسطة العرض. ثم من خلال حساب العلاقة بين «القيمة الاضافية» كقيمة اقتصادية وبين «الطلب» كقوة، يمكن للاحصائيين أن يحددوا رياضيا التقييم الاقتصادى لوحدات هذه القوة.

وعلى كل حال، يجب أن نستكمل نظرية تركيبة القيمة الاقتصادية، ببعض التعريفات والتحديدات.

(١) «القيمة الاقتصادية»:

هى ببساطة «القيمة التبادلية اجتماعيا». وإذا أخذنا «النشاط الاقتصادى» بمعنى «النشاط الذى يستهدف التعامل فى قيم تبادلية اجتماعيا»، يكون معنى ذلك بتحصيل الحاصل أنه حيث لا يكون «التبادل الاجتماعى» هو محور النشاط، لا يعتبر ذلك النشاط «اقتصاديا» بالمعنى الدقيق الذى ينطبق على النظم التبادلية. فتحصيل الغذاء أو ما يسمى «الانتاج الطبيعى» فى المشاعية البدائية (والطبيعة هنا بالمعنى البيولوجي وليس بالمعنى العقلانى))، وكذلك الانتاج العلمى التكنولوجي للغذاء المشاعى المتصور فى المرحلة الشيوعية العلمية العليا فى المستقبل البعيد، لا يعتبران من أنواع النشاط الاقتصادى بهذا المعنى، ولكن يعتبران من أنواع «التدبير» العام للنشاط الفسيولوجي الاجتماعى. كذلك معظم نشاط أو إنتاج الأقنان فى ظل الملكية الاقطاعية، لايعتبر نشاطا اقتصاديا بهذا المعنى الخاص، لأنه يرتبط بالجبر الاقطاعى وسدّ الاحتياجات المعيشية المباشرة. لكن ثروات مالك الاقطاعية، يمكن أن تعتبر ثروات اقتصادية من حيث قابليتها للتبادل الاجتماعى فى الداخل أو فى الخارج.

ويوجد أكثر من نوع من التحديد للقيمة الاقتصادية، يمكن تقسيمها رئيسيا إلى ثلاثة هى:

أ- تحديد القيمة الاقتصادية الفعلية أو المباشرة، أى من خلال التحققات السوقية المباشرة للعرض والطلب. وهذه التحققات الفعلية، تخضع طبعا (خصوصا فى الظروف الرأسمالية) لمؤثرات مباشرة منحرفة أو غير عادية، ومن ثم تنحرف وتصبح غير عادية وغير معبرة عن الواقع الموضوعى.

ويمكن تسمية هذا النوع من تحديدات القيمة الاقتصادية: **تحديدات ما هو كائن فعلا** actual، أى بشكل مباشر.

ب- تحديد القيمة الاقتصادية العامة أوالجوهرية، أى التى تعبر عن جوهر الوقائع، بمعنى أنها لاتعبر عن جزئيات فردية متقلبة، ولكن تتسق مع ثوابت الواقع الاقتصادى أو مع خطه العام، بغض النظر عن العوامل غير العادية وغير المستمرة المتحكمة أو المؤثرة فى السوق.

ويمكن تسمية هذا النوع من تحديدات القيمة الاقتصادية: **تحديدات الوقائعى العام** general factual.

جـ- تحديد القيمة الاقتصادية الموضوعية المجردة، أى من حيث مايجب- أو ماكان يجب- أن يكون عليه الواقع الاقتصادى علميا.

ويمكن تسمية هذا النوع من تحديدات القيمة الاقتصادية: **تحديدات الأمثل الموضوعى** Objective ideal، أو العلمى المجرد. وهذه التحديدات يمكن أن تتدرج فى التجريد العلمى العقلانى بدرجات أو أنواع أبعد عن الوقائع الفعلية المباشرة، للتعبير عن اتجاهات وتطورات التدهور أو الارتقاء فى الانتاج وفى الطلب الاقتصادى والاجتماعى، الخ.

(٢) «مادة الانتاج الاقتصادى»:

وتعنى مجموعة القيم الاقتصادية لمواد استثمارات وأدوات أو وسائل وتقنيات الانتاج التى يجرى عليها العمل المبذول، أو يضاف إليها العمل المقدّر بذله. ومن حيث التعبير النقدى،

يمكن أن نقول إن «مادة» الانتاج الاقتصادى (مثل استهلاك وسائل الانتاج، الخ) تعنى مجموع تكاليف عملية إنتاج أو تحصيل السلعة، باستثناء قيم «العمل» بمختلف أنواعه.

(٣) «العمل المبذول أو المقدّر بذله اجتماعيا»:

ولا أقصد بهذا «العمل» فى مجال الانتاج الاقتصادى، العمل اليدوى أو الأدائى المباشر فقط (كما تصور ماركس، وكما تصور الاقتصاديون السابقون الذين نقل عنهم تصوراته عن «العمل»، بل وكما تصور مفكرو العصور الوسطى ومنهم ابن خلدون!). ففى العصور القديمة والوسطى، كانوا يقصدون بمقولة «العمل»، العمل اليدوى - فى مقابل «العقل». وعندما تطور «العمل» فى العصر الحديث بحيث شمل العمل المتطور على الآلات (وهذا قد يصل حاليا إلى ما يمكن اعتباره نوعا من العمل اليدوى الذهنى)، أصبح هذا هو معنى «العمل البروليتارى» عند ماركس، أى استمر معنى العمل قاصرا على العمل الأدائى المباشر. لكنى أقصد بكلمة «العمل» هنا، كل أنواع العمل التى «تنفذ» أو يمكن أن «تنفذ» عملية إنتاج السلعة المطلوبة.

ويجب أن نلاحظ -أولا- أن «العمل الاستثمارى» الذى هو عمل الربط بين مادة وعمل إنتاج السلعة، لايدخل فى أنواع هذا العمل التنفيذى للانتاج - كعمل مبذول أو يمكن بذله إجتماعيا. فالعمل الاستثمارى هو عمل تحديد السلع التى يتقرر إنتاجها أو تقديمها، تحديداً مسبقا، أى بالتوقع التفكيرى للطلب المنتظر على تلك السلع . والعمل الاستثمارى بهذا المعنى، هو وظيفة اجتماعية يمكن أن تكون خاصة أو مختلطة أو عامة .

وفى مقابل هذا العمل الاستثمارى الذى يعتبر نوعا من العمل التفكيرى (كما لاحظ القدماء منذ العصور القديمة)، ومن ثم يمكن أن ينتمى إلى النوع الذى تنتمى إليه أعمال الاختراع والابتكار فى الاقتصاد، نجد أن العمل التنفيذى بمختلف أنواعه يعنى تحقيق النشاط الاقتصادى المطلوب. وهذا العمل التنفيذى ينقسم إلى نوعين رئيسيين :

١- **عمل توجيهى.** ويشمل العمل التنظيمى والادارى الذى يتعلق بـ«تنظيم» و«إدارة» عملية إنتاج أو تقديم السلع المطلوبة، أو إعادة تحديد اتجاه عمليات الانتاج بطريقة جديدة، الخ.

٢- **عمل أدائى مباشر،** أى عمل غير تنظيمى أو إدارى أو توجيهى بالمعنى العام. ويشمل مختلف أنواع العمل اليدوى البسيط أو العمل اليدوى المتطور (إلى درجة المهارة الذهنية)، الذى «يؤدى» عمليات إنتاج أو تقديم السلعة المطلوبة.

ومن ناحية أخرى، فالعمل التنفيذى الذى يدخل فى تحديد القيمة الاقتصادية للسلعة - سواء كان عملا توجيهيا أو أدائيا - ينقسم نوعيا إلى قسمين:

١- عمل من نوع يبذل فعلا أو يمكن أن يبذل فى الانتاج المباشر للسلعة.

٢- عمل من نوع تقديرى لا يبذل فى الانتاج المباشر للسلعة، ولكن يمكن تقدير حدوثه افتراضيا أو تحديده تقريبيا بطريقة مقارنة تعبر عن الجهد اللازم لانتاج مثل تلك السلعة أو الوصول إليها أو الحصول عليها.

فمثلا «الموقع» المكانى، يمكن أن يصبح سلعة كما سأوضح. وفى هذه الحالة، فان قيمة العمل التى تحدد قيمته الاقتصادية لاتكون قيمة عمل يبذل فعلا فى «صناعة» ذلك الموقع، ولكن تعبر عن الفرق بين قيمة العمل الذى يمكن أن يبذل اجتماعيا للوصول إلى المواقع الأخرى، وقيمة العمل الذى يبذل اجتماعيا للوصول إلى هذا الموقع - وذلك من مختلف منظورات ومجالات الطلب الاقتصادى. أو يمكن أيضا تقدير قيمة العمل الذى يدخل فى تحديد

قيمة ذلك الموقع، باعتباره مجموع «أجزاء» متتالية ومتراكمة من أعمال كثيرة ومتنوعة فى الانشاءات والتسهيلات والمشروعات والنجاحات، ومالى ذلك من إنجازات صنعت قوة الطلب على ذلك الموقع بكل عناصره وامتداداته.

ومثلا «الادخار» يعتبر سلعة. وقيمته الاقتصادية لاتتحدد بقيمة عمل يبذل فعلا فى «إنتاج» المدخرات، ولكن تتحدد بقيمة العمل الذى يمكن تقدير الحاجة إلى بذله اجتماعيا- فى ظروف دوائر الطلب الاقتصادى - من أجل تكوين المدخرات التى تحتاج اليها. (مثلا الأعمال المباشرة التى يجب أن يؤديها المستثمر المتوسط بنفسه ليوفر ما يدفعه من تكاليف بعض الوسائل المعيشية).

ومثلاً «القيمة التاريخية» كسلعة ، لا تتحدد اقتصادياً بقيمة عمل بُذل أو يمكن بذله في إنتاجها ، ولكن تتحدد تقديرياً بقيمة العمل الافتراضي الذي يمكن أن نتصور أنه كان يجب بذله من أجل المحافظة على تلك السلعة التاريخية منذ العصر الذي ترجع فيه.

(٤) «السلعة» Commodity :

والمعنى الأصلى لهذه الكلمة، هو كل ما يقبل البيع والشراء . لكن حدث تغيير في معناها ، بحيث أصبحت تعني البضاعة Goods (ولاحظ أنه في الفرنسية توجد للأسف كلمة واحدة تعبر عن الكلمتين الانجليزيتين Commodity و Goods هي كلمة Marchandise). وكانت النتيجة أن تراجعت تلك الكلمة الإنجليزية القديمة ، وظهرت حديثاً التقسيمات والتعبيرات الشائعة عما يسمى «السلع والخدمات» Goods and Services - ومن المؤسف أن المتخصصين في مختلف العلوم ، لا يراعون في الكثير من تقسيماتهم وتعبيراتهم ، القواعد المنطقية والمنهجية الدقيقة (إلى درجة أنك تسمع فى الطب مثلاً أنهم يقسمون الأورام إلى «أورام خبيثة» و «أورام حميدة» أي تستحق الحمد والشكر!!). لكن من الناحية المنطقية والمنهجية ، يجب تحديد كلمة عامة ومعنى عام للتعبير عن كل ما يقبل البيع أو الشراء اجتماعياً - بغض النظر عن أي تقسيم فرعي - أي للتعبير عن كل ما له «قيمة اقتصادية». وبهذا المعنى ، أستعمل كلمة «السلعة» للتعبير عن كل ما له قيمة اقتصادية (تتحدد وفق معادلة التركيبة المذكورة).

وبدلاً من حكاية السلع والخدمات ، يمكن تقسيم «السلعة» إلى نوعين:

أ- سلعة شيئية ، هي السلعة ذات الكيان الموادى الثابت نسبياً .

ب- سلعة حدوثية ، أو سلعة ممارسة ، وهي السلعة التي لا يكون لها كيان موادي ، ولكن تتحقق كممارسة أو كعملية أو كحدوث أو كتغيير فى العلاقات ، إلخ .

فمثلاً القطن والغزل والحديد والأدوية والكتب ، هى سلع شيئية ، بينما النقل والإقراض والجراحة والحلاقة والتدريس هى سلع حدوثية . وواضح طبعاً أن العمل بمختلف أنواعه ، هو سلعة حدوثية- رغم أنها قد تضاف إلى سلع شيئية . وممارسة البيع مثلاً كعمل ، هي سلعة حدوثية تختلف عن السلع الشيئية التي تخضع للبيع . وأي «موقع» من مواقع البيع ، يمكن أن يتحدد هو نفسه كسلعة. وهذا فضلا عن المدخرات والعمل الاستثمارى وما إلى ذلك مما يدخل فى عملية البيع. وهكذا نجد أن عملية البيع مثلا، يمكن أن تتكون من مجموعة مركبة من السلع الفرعية. وفى مقابل «الادخار» أو «تجميع الأموال» الذى هو سلعة لمن يطلب المدخرات، فان «التخزين» هو سلعة لمن يطلب المخازن. وإذا نظرنا مثلا إلى عملية تأجير «شقة»، نجد أنها يمكن أن تتكون من سلعتين فرعيتين هما:سلعة ممارسة السكن فى الشقة كشقة، وسلعة ممارسة الاقامة فى الشقة كموقع. ولهذا، فان ما يسمى «خلو الرجل» يمكن أن

يعبر تعبيرا سوقيا عن إحدى هاتين السلعتين أو عن كليهما. ويلاحظ أن هذا التصور للموضوع، يتيح التخلص من مشكلة ما يسمى «فروق القيمة»، التى ينظر إليها كما لو كانت مجرد زيادة أو نقص فى «نفس» القيمة الواحدة، بينما الصواب هو أن نعتبرها فروقا بين «قيم» متعددة مختلفة.

ومن ناحية أخرى، وباعتبار أن الاقتصاد بالمعنى الصحيح يجب أن يخدم الاحتياجات البشرية الطبيعية، يمكن تقسيم السلع إلى: سلع طبيعية أو سليمة أو إنسانية، وسلع غير طبيعية أو مزيفة. وإذا أخذنا كلمة «الانتاج» بمعنى الممارسة الاقتصادية العامة المفيدة للانسان (وليس فقط كعملية مادية مباشرة)، يمكن أن نصف النوع الأول من السلع بأنها إنتاجية، والنوع الثانى بأنها غير إنتاجية. فمثلا «الادخار» سلعة طبيعية أو إنتاجية، بينما «المضاربة» سلعة غير طبيعية أو مزيفة أو غير إنتاجية، لأنها تؤدى إلى انسلاخ النقود ووسائل الدفع والأوراق المالية عن مسارها الطبيعى الانتاجى. وهكذا أيضا المخدرات، وكذلك الأسلحة بالنسبة لكثير من الدول، تعتبر سلعا مزيفة.

(٥) «الطلب الاقتصادى»:

ويعنى «الطلب الاجتماعى التبادلى» أو «الاستعداد الاجتماعى للشراء». وحين يعبر هذا الاستعداد عن حاجة بشرية طبيعية وارتقائية، يكون طلبا إنتاجيا أى ارتقائيا. وإلا فانه يكون طلبا غير إنتاجى أى تدهورى. والطلب الاقتصادى باعتباره «الرابط» بين مادة الانتاج والعمل المبذول فى الانتاج، يعتبر هو القوة الموجهة للانتاج الاجتماعى، ومن ثم يعتبر فى النظم التبادلية هو القوة الموجهة للاقتصاد، حيث لا تجتمع وتتوحد مادة الانتاج مع العمل المبذول فى إنتاج أىّ سلعة إلا تعبيرا عن الطلب الذى يربط بين الجانبين. فالفرق بين بذل العمل فى «مادة» الليمون مثلا لانتاج عصير ليمون وبين بذل العمل فى «مادة» البرسيم مثلا لانتاج عصير برسيم، هو الطلب الاجتماعى التبادلى (مع ملاحظة أنهم حاولوا بالفعل فى مصر فى أول الخمسينات أن ينشروا عصير البرسيم!). والفرق بين زراعة الكتان وزراعة نبات البردى، هو الطلب الاجتماعى التبادلى. ومعنى ذلك، أن اتجاه العمل الاستثمارى إلى إنتاج أو تقديم سلعة ما، إنما يبدأ من تحديد مسبق أى توقع تفكيرى أو تنبؤ لوقائع الطلب الاقتصادى المنتظر لهذه السلعة.

ولهذا، فالعمل الاستثمارى التنبؤى بالمعنى الدقيق، ومن ثم المستحق للربح، يجب أن يتجه إلى التحديد المسبق لعناصر الطلب غير المتحققة أو غير المؤكدة وغير المضمونة التحديد مسبقا. وبدون ذلك، يصبح التنبؤ أو التوقع فى العمل الاستثمارى موقفا شكليا يعبر فى الحقيقة عن نوع من العمل الادارى. والاستثمار «الادارى» من هذا النوع، يمكن أن يعتبر مجرد استغلال ريعى احتكارى أو طفيلى أو مجرد تشغيل بيروقراطى. لكنه من ناحية أخرى، يمكن أن يكون ضروريا ومفيدا من حيث توفير بعض المستلزمات المعيشية أو الاقتصادية المحددة الطلب مسبقا بشكل مؤكد. وفى هذه الحالة، يجب أن يقوم به القطاع الحكومى أو العام كنوع من الخدمة الادارية الاجتماعية والاقتصادية - سواء بتحصيل ربح عنه يضاف إلى الايرادات العامة للدولة أو بدعمه من الايرادات العامة أو بدون هذا أو ذاك.

والتحديد التطبيقى للطلب الاقتصادى، لايتحقق إلا بعد إنتاج السلعة موضوع الطلب. وفى هذه الحالة، ومن خلال السوق، يمكن تحديد الوقائع الفعلية المباشرة للطلب الاقتصادى بواسطة حساب العرض المتجاوب معه. كذلك يمكن (كما أوضحت فى التقسيمات السابقة) تحديد الحساب الجوهرى أو الوقائعى العام للطلب الاقتصادى.

و«فعلية»مثل «عمومية» التحديد، تعبر عن معان نسبية متغايرة، أى تتوقف على نسبية واختلاف «الشريحة» الوقائعية التى نتناولها. فتحديد القيمة الاقتصادية أو الطلب الاقتصادى لسلعة ما خلال فترة سنة مثلا، يعتبر تحديداً «عاما» بالنسبة للتحديد «الفعلى» فى يوم معين أو فى أسبوع أو شهر معين. لكن التحديد خلال سنة، يمكن أن يعتبر «فعليا» بالنسبة لتحديد «أعم» خلال مرحلة أطول (عشر سنوات مثلا). وهذه النسبية المتغايرة، تنطبق أيضا على «شرائح» السلع والأسواق، الخ.

والتحديد الوقائعى العام أو الجوهرى للطلب الاقتصادى، يعبر عن «الثوابت» النسبية أو الخط العام النسبى لوقائع السوق والنشاط الاقتصادى فى مرحلة معينة، بغض النظر عن المشاكل والتقلبات المؤقتة أو أزمات العرض أو فرقعات الاثارة غير العادية، الخ. ومع ذلك، فان التحديد العام والتحديد الفعلى هما نوعان من التحديد يتعلقان بالوقائع القائمة فى السوق، ومن ثم يختلفان كلاهما معا عن التحديد الموضوعى أو العلمى أو العقلانى المجرد لما «يجب أن يكون» أو « ما كان يجب أن يكون» عليه الطلب الاقتصادى لسلعة معينة.

من ذلك مثلا تحديد الطلب الاقتصادى العام أو الجزئى الفعلى على نوع معين من السجائر، فى مقابل التحديد الأمثل الموضوعى الذى يرى أن التدخين ضار صحيا وأن السجائر هى من ثم سلعة غير طبيعية واستنزاف غير إنتاجى يجب أن ترفض ولا تطلب (حتى لو اعترفنا بضرورة توفيرها لتجنب تعطيل القدرات الانتاجية للكثيرين من المدخنين). لكن يمكن أيضا أن يوجد تحديد «معيارى» (أى من حيث ما يجب أن يكون)، لا يصل فى التجريد إلى أىّ درجة من درجات الأمثل الموضوعى المذكور، وإنما يتناول «ما يجب أن تكون عليه» وقائع عرض وطلب وصناعة وتوزيع وإعلانات السجائر، الخ.

الفصل الرابع - الاستغلال الرأسمالى والانسلاخ الاقتصادى

الطبيعى وغير الطبيعى

فى الكتاب الثالث من هذه الثلاثية عن الايديولوجية، سأتناول موضوع «الطبيعى» و«السوى» و«العادى» فى المجتمع وفى التاريخ. لكن من الضرورى الاشارة إلى هذا الموضوع هنا أيضا.

فالسلوك البشرى (الاقتصادى أو غير الاقتصادى) يعتبر «طبيعيا» أى «صحيحا» فى نظر العلم الموضوعى، إذا كان يحقق الوظائف الطبيعية للانسان باعتباره نوعا «حيا مفكرا» يتميز عن الحيوان بخاصية «العقل». وبهذا المعنى، فان السلوك البشرى «السوىّ» يمكن أن يكون «طبيعيا»، ويمكن أن يكون «غير طبيعى». من ذلك مثلا تدخين السجائر، الذى يعتبر فى الظروف الحديثة - بعد نشر بل وفرض عادة التدخين - سلوكا «سويًا»، رغم أنه يعتبر سلوكا «غير طبيعى»، لأنه لا يحقق وظائف طبيعية للانسان بل يضر بصحته ويتنافى مع تكوينه الطبيعى السليم. فالسلوك «السوى»، هو السلوك الذى يتفق مع القواعد والقيم السلوكية العامة للمجتمع البشرى. ولما كان من غير المعقول ومن غير المنطقى أن نتصور أن مجتمعات الانسان يمكن أن تأخذ عن وعى وإرادة بقواعد وقيم سلوكية تثبط وتحطم وتدهور الوظائف الطبيعية الحيوية والفكرية للانسان، فان معنى ذلك منطقيا أن كل ماهو «طبيعى» يجب أن يكون«سويا»، والعكس بالعكس. لكن الأمر ليس كذلك واقعيا، لانعدام أو انخفاض قدرات العقل والوعى والارادة أو الاختيار الحرّ فى المجتمعات البشرية، ولخضوعها لقهر أجهزة التدهور واللاعقل.

أما السلوك «العادى»، فهو السلوك السائد فعلا، بغض النظر عن أى تقييم، وبغض النظر عما يجب أن يكون طبيعيا أو عقلانيا. وفى هذا، نجد أن صفة «السوى» هى فى المجتمعات المنسلخة عن وظائفها الطبيعية صفة تتأرجح بين طرف «الطبيعى» وطرف «العادى»، بحيث تبتعد عن صفة «الطبيعى» بقدر ابتعاد صفة «العادى» عن صفة «الطبيعى»، لأن السلوك السوى يحاول أن يجمع بين الطبيعى والعادى المنتشر. ولهذا، فرغم أن السلوك «السوى» بالمعنى العلمى العقلانى الصحيح لا يمكن أن يكون «غير طبيعى»، إلا أن انقلاب قواعد وقيم وظواهر السلوك «العادى» غير الطبيعى السائد فى أى مجتمع تدهورى، يفرض على السلوك «الطبيعى» فى مثل تلك المجتمعات أن يصبح «غير سوى» بالنسبة لما هو سائد، رغم أنه يمكن اعتباره «سويا» من حيث ما يجب أن يكون! وبديهى أنه كان يمكن أن يستمر الانسلاخ التدهورى للنوع البشرى بطريقة جذرية وشاملة، بحيث يصبح وإلى الأبد نوعا حيوانيا أدنى غير عاقل أى غير مفكر، ومن ثم يصبح «الطبيعى» فى هذه الحالة هو «ماكان غير طبيعى»! لكن من حسن حظ البشرية أنه حدث أخيرا تغير فى ميزان القوى الدولية لصالح القدرات السوفييتية، ومن ثم أصبح من المنتظر بعد فترة انتقالية معينة أن ينقطع مسار هذا الانحدار التدهورى اللاعقلى الذى بدأ منذ بداية الفرعونية فى مصر.

وعلى كل حال، فاذا كان السلوك «الطبيعى» هو السلوك «الصحيح» موضوعيا أو العقلانى،حتى لو اختلف مع ما هو سائد بدرجة «سوية» أو بدرجة «عادية»، فان «الانسلاخ» alienation هو الابتعاد بدرجة أو بأخرى عما هو طبيعى عقلانى. وهذا «الانسلاخ» ينطبق على الاقتصاد كما ينطبق على غيره من أنواع النشاط.

الافساد الرأسمالي

إذا كانت أي قيمة اقتصادية لا تتحدد إلا كقيمة تبادلية اجتماعيا أي كسلعة بيع وشراء، فمعنى ذلك أن الاستغلال الرأسمالي يتمثل في السرقة أو الظلم في تحديد قيم السلع التي يتعامل فيها، سواء كانت سلع العمل أو المنتجات. وكما قلت، فهذا هو معنى الاستغلال أو الظلم الاقتصادي في أي عصر أو نظام اجتماعي أو مجتمع. وفي مقابل ذلك، فان صاحب العمل «العادل» أو «الحقاني» / «المنصف» équitable هو الذي يتعامل في سلع العمل أو المنتجات بالأسعار التي تعبر عن قيمتها الاقتصادية الحقيقية. ولاشك أن مثل هذا المستثمر أو صاحب العمل، لايمكن أن يوجد في نظام رأسمالي، لأن النظام الرأسمالي - من حيث الاتجاه الاقتصادي الاجتماعي ومن حيث السلطة المتحكمة فيه - يعني واقعيا وموضوعيا النظام الذي يهدر القيم الاقتصادية الحقيقية، أي يسرق ويظلم العمال والمستهلكين. ذلك أنه إذا جاز أن نستخدم كلمة «رأس المال» capital بالمعنى الاقتصادي الفني (=الاصطلاحي) وليس بالمعنى المذهبي الذي تستخدمه الماركسية وغيرها، أي أن نستخدم هذه الكلمة بمعنى «أصل المال المستثمر» في ظل أي نظام (وبغض النظر عن موضوع الاستغلال أو عدم الاستغلال)، فان كلمة «الرأسمالية» أو «نظام رأس المال» capitalism هي كلمة أخرى تعبر عن معنى آخر يتعلق بنظام أو اتجاه معين، هو معنى النظام الاقتصادي الاجتماعي المعروف بخصائص الاستغلال والسرقة والظلم بواسطة الملكية الرأسمالية.

ومع ذلك، فان جرائم السرقة والظلم الاجتماعي ليست كل جرائم النظام الرأسمالي. لكن نتيجة الملكية الفردية للمؤسسات أو الوسائل الاقتصادية الاحتكارية، التي تلغي حقوق وحريات الاستثمار الخاص بقدر ما تتعارض مع المصالح العامة ومصالح العمال والمستهلكين، ونتيجة الخضوع لمبدأ الربح الاستغلالي الأقصى بدون أي إطار أو ميكانيزمات أو قنوات وقوانين وتنظيمات، نجد أن النظام الرأسمالي يرتكب أيضا جرائم أخرى أخطر، أهمها ما يلي:

١- تبديد الثروات الحقيقية للمجتمع، نتيجة فوضى الانتاج وانحرافات الاستهلاك وطفيلية الاستثمار وتبديدات الانفاق الأرستقراطي العبثي، الخ.

٢- الافساد السياسي والتشريعي والافساد المعنوي (وخصوصا الأخلاقي)، نتيجة التحكم في أهم وسائل القدرة الاجتماعية واستخدامها في اتجاه أناني يخدم مصالح الأقلية الرأسمالية الاحتكارية ضد مصالح المجموع.

٣- الافساد الاقتصادي، بالتحكم في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي (إيجابا أو سلبا) في اتجاه خدمة الأطماع والمصالح الأنانية المضادة لمصالح المجموع، وبافساد الميكانيزمات الاقتصادية الطبيعية أي العقلانية، مثل ميكانيزمات الاستثمار الانتاجي الارتقائي، وميكانيزمات الطلب الاقتصادي الطبيعي والسوي، وميكانيزمات الحافز الاقتصادي الفردي المفيد للارتقاء العقلاني.

٤- الافساد الاجتماعي والفردي لطبائع البشر لخدمة المصالح الرأسمالية الأنانية، خصوصا من خلال إفساد التطلعات والاحتياجات والنشاط الاستهلاكي والانفاق الاستهلاكي، بكل ما يتضمنه ذلك من تدهور للنظام الاجتماعي.

٥- الافساد اللاعقلي للتفكير والادراك الاجتماعي والفردي.

وفي هذه الجرائم وغيرها، نجد أن أصل الداء ليس خصوصية «الاستثمار» أو «الربح»، ولكن خصوصية أي أنانية «التحكم» و«السيطرة»، ومن ثم اتجاه هذا التحكم أو السيطرة لاعقليا ولا إنسانيا وتدهوريا - سواء من خلال مراكز اقتصادية احتكارية، أو من خلال مراكز

أخرى إدارية أو سياسية أو كهنوتية وعسكرية. فالمشكلة هنا هى مشكلة التحكم الأرستقراطى أو الأوليجركى فى «المجتمع» كما أوضحت فى الكتاب السابق عن «الديمقراطية»، وليست مشكلة حقوق وحريات الاستثمارات الخاصة غيرالمتحكمة. ولهذا تتشابه النتائج اللاعقلية واللاإنسانية والتدهورية لمختلف نظم التحكم المعادية للديمقراطية العقلانية، سواء تحت حكم الرأسماليين الاحتكاريين، أو حكم القائمين على نظم الرأسمالية الحكومية، أو حكم الاداريين والعسكريين عموما، أو حكم رجال الدين فى النظم الثيوقراطية والكهنوتية (منذ العصور الفرعونية المصرية حتى عهد الخومينى). **وفى مقابل ذلك، فان التنظيم أو التحكم الديمقراطى العقلانى - أى الاشتراكى - فى قوى ودوافع الاستثمار الخاص والربح الخاص، يجعلها على العكس قوى ودوافع خادمة للارتقاء الاجتماعى وخادمة لانسانية الانسان.**

أرباح القهر الاجتماعى

أهم أنواع السرقة الاجتماعية والافقار الاجتماعى التى تتعرض لها فى ظل الرأسمالية أغلبية المجتمع (أى العاملون و ومستهلكو دخولهم)، يمكن تقسيمها كما يلى:

١- الخفض المباشر والاستقطاعات المباشرة من الأجور والمرتبات والدخول الأخرى.

٢- خفض القيمة الحقيقية للأجور والمرتبات والدخول الأخرى - فى حالة استمرارأو زيادة قيمتها الشكلية - وذلك بخفض القيمة (=القوة) الشرائية للنقود.

٣- الزيادة الاحتكارية فى أسعار السلع المعيشية وغيرها من السلع الأساسية لأغلبية المجتمع.

٤- زيادة أسعار السلع، بصناعة زيادة غير طبيعية أو لا عقلية فى الطلب الاجتماعى على شرائها.

٥- زيادة متطلبات وأعباء المعيشة، ليس فقط بمختلف وسائل صناعة التضخم، لكن أيضا بوسائل صناعة الطلب التدهورى والاستنزافى، نتيجة تزييف القيم الاقتصادية وصناعة الانسلاخ الاقتصادى الشامل.

وفى كل مخططات القهر الاقتصادى المعاصر، أصبحت الأنواع الثانية والرابعة والخامسة هى الوسائل الرئيسية فى عمليات السرقة الاجتماعية والافقار الاجتماعى. وعلى كل حال، فهذه العمليات تنزل بثقلها على هؤلاء الذين ينفقون كل أو معظم دخولهم استهلاكيا - وهم أغلبية المجتمع. أما الرأسماليون الخصوصيون أو الحكوميون وأمثالهم من أصحاب الدخول التى لايذهب الجزء الرئيسى منها الى الاستهلاك المعيشى، فهم إن لم يبدأو أصلا بالاشتراك فى هذا الحلزون التدهورى الهابط والمتوسع للسرقة الاجتماعية والافقار الاجتماعى، يسرعون بعد ذلك إلى الاشتراك فى تنشيط حركته المذكورة، بحجة تعويض ارتفاع الأسعار وتعويض انخفاض قيمة النقود. والنتيجة أنهم يتفننون فى ممارسة واختراع أعجب الوسائل لزيادة إيراداتهم ودخولهم، بطريقة تضاعف ذلك الانحدار والاتساع الحلزونى المستمر.

ومن المهم أن نلاحظ هنا، أن الدوران فى ذلك الحلزون الاقتصادى التدهورى يؤدى إلى تبديد واستنزاف جزء كبير من ثروات المجتمع، بطريقة تشبه إلقاءها فى البحر، أى بدون أن يستحوذ عليها المسيطرون على الوسائل الاقتصادية. بل إن مجرد الزيادة الكبيرة المتضاعفة فى عدد الرأسماليين الطفيليين وأتباعهم من المتنفعين ببقايا السلب والنهب أو ملتقطى **الفتات وكذلك أغنياء «البركة» (=الرضاء السرى أو المصادفات اللاعقلية)، هى فى حد ذاتها ظاهرة لا تخدم مصالح كبار الرأسماليين الاحتكاريين، بل تهدد وتستنزف جزءا من الأرباح**

التى كانت ستذهب إليهم. ذلك أن الهدف من هذه المخططات التدهورية، ليس تحقيق الأرباح، ولكن صناعة القهر الاجتماعي والاخضاع الاجتماعى، أي تحقيق المزيد من الافقار والحرمان والاذلال لأغلبية المجتمع - بطريقة «جوع كلبك يتبعك»، وخوفا من «سمن كلبك يأكلك».
وقد كان هذا نفس الهدف من التشغيل الكهنوتي الفرعوني لمئات الآلاف من الأفراد كعبيد في أعمال بناء الأهرامات وغيرها من المقابر الهائلة، بدون الحصول من وراء ذلك على مليم واحد من الربح!

الانتاج الحقيقى

الانتاج البشرى - بالمعنى الأعم لكلمة «إنتاج» - أى بمعنى القيام بأفعال أو نتائج أو إضافات من أى نوع فى الواقع الموضوعي، ينقسم إلى نوعين: ١- **إنتاج اقتصادى**، أى إنتاج كل ما يقبل التبادل الاجتماعى. وهو إنتاج السلع (أو بالتعبير المعاصر:السلع والخدمات). وبهذا المعنى، تشمل كلمة الانتاج كل فروع الاقتصاد وكل أنواع القيم الاقتصادية. ٢- **إنتاج غير اقتصادي**، سواء كان ماديا أو معنويا، ومهما يكن نوعه. ومع ذلك، يمكن أن يوجد إنتاج غير اقتصادي لكن ذو نتائج اقتصادية مباشرة، مثل بعض النشاطات المتخصصة فى الفكر والعلم، وأيضا مثل بعض النشاطات المنحرفة أو الاجرامية. لكن من حيث ما يجب أن يكون، فان كلمة «إنتاج» أو «إنتاجي» أو «منتج»، يجب أن تعبر بالتحديد عن تحقيق الفائدة أو الجدوى الطبيعية العقلانية، أى تلك التى تخدم البقاء والارتقاء الانسانى - فى مجال الاقتصاد أو فى المجالات الأخرى.

والانتاج الاقتصادى كانتاج للسلع بمختلف أنواعها، يمكن من هذه الزاوية أن يكون إنتاجا طبيعيا أو سويا، أى يخدم البقاء الارتقائى للانسان ماديا أو معنويا. وهذا يعتبرإنتاجا حقيقيا. لكن يوجد إنتاج اقتصادى يعتبر فى الحقيقة «لاإنتاجا»، هو إنتاج السلع التدهورية غير الطبيعية وغير السوية، التى تعتبر مزيفة ومنسلخة. وهذا يمكن أن نسمية «إنتاجا غير إنتاجى»، تعبيرا عن طابعه المفارقاتى المتناقض، باعتباره منتجا لقيم اقتصادية فعلية رغم أنها ليست قيما حقيقية بالمعنى الطبيعى العقلانى.

وبالاضافة إلى المعنى الاقتصادى العام للانتاج، يوجد للانتاج معنى خاص، هو الذى يقابل الاستهلاك الاقتصادى. وكذلك يوجد للانتاج معنى أخص، يعبر عن عملية إحداث أو استحداث المنتجات الصناعية أو الزراعية كعملية محدودة مباشرة.

ومن ناحية أخرى، فالاستهلاك الاقتصادى يمكن أن يعبر عن الاستهلاك بواسطة مستهلكين آدميين، ويمكن أن يعبر عن الاستهلاك بواسطة وسائل الانتاج. وفى كل هذه الحالات، يوجد استهلاك إنتاجي أو مفيد بالمعنى الحقيقى، واستهلاك غير إنتاجى أى تدهورى.

والاستهلاك يمكن أن يكون إنتاجيا بعدة معان، هى: ١- المعنى الطبيعى العقلانى لصفة «إنتاجى»، وهو معنى تحقيق الفائدة الارتقائية عموما- بغض النظر عن العائدات الاقتصادية المباشرة (مثل استهلاك المنتجات الثقافية الراقية). ٢- المعنى الاقتصادى غير المباشر، وهو معنى تحقيق القيم الاقتصادية العامة (مثل الاستهلاك فى أعمال البحث العلمى والتكنولوجى ذات الفائدة الاقتصادية العامة). ٣- المعنى الأخص الذى يعبر عن إنتاج معين لمنتجات اقتصادية مباشرة (مثل الانفاق على أعمال علمية وتكنولوجية صناعية مباشرة، ومثل استهلاك الآلات للمواد المنتجة للطاقة).

وإذا كان الانتاج الاقتصادى هو إنتاج أو تقديم أىّ نوع من السلع، بينما السلعة هى كل ما يقبل التبادل الاجتماعى، فيجب أن نميز بين جانبين فى الانتاج الفكرى (بالمعنى العام الذى

يشمل الانتاج الفنى الجمالى). فالانتاج الفكرى (بمافيه الفنى) لايعتبر طبعا إنتاجا اقتصاديا، لأنه يستهدف التعبير عن القيم المعيارية، أى قيم الحق والخير والجمال. ومع ذلك، فهو فى معظم الأحيان يستهدف نشر هذه القيم المعيارية بوسائل التبادل الاجتماعى، أى بوسائل اقتصادية. ومعنى ذلك أن استهدافه الجوهرى أو الرئيسى للأهداف الفكرية والجمالية، لايلغى استخدامه الثانوى أو الفرعى للوسائل الاقتصادية.

وفى هذا، يجب التمييز بين جانب القيم الفكرية أو الفنية الجمالية، وجانب القيم الاقتصادية. فالقيم الأولى لاتتحدد على أساس تبادلى، ولكن تتحدد على أساس قواعد المنطق والعقل والوجدان والقيم والفنون الجمالية، الخ. وهذا هو المقصود بما يقال عن أنها قيم «فى ذاتها» أو «مطلوبة لذاتها»، أى قيم تتحدد بمقدار اتفاقها مع المعايير المذكورة وإرضائها لعقل وشعور الانسان وإدراكه للحق والخير والجمال. فكونها «مطلوبه لذاتها»، لا يعنى طبعا أنها غير مطلوبة اجتماعيا، ولكنه يعنى ضرورة تمييز هذا الجانب عن ذاك. وكونها غايات أو نهايات «فى ذاتها»، لايعنى أنها غايات أو نهايات أخيرة لاتخدم غايات ونهايات إرضاء الذهن البشرى (فى اتجاه تحقيق ارتقائه المستمر)، ومن ثم لايعنى أنها مقطوعة عن الواقع والبشر والاقتصاد، ولكنه يعنى ضرورة التمييز بين هذه الجوانب المختلفة.

وعلى كل حال، فمن المهم جدا أن نلاحظ ما يتضمنه هذا التمييز بخصوص مجال الاقتصاد. ذلك أن القيم الاقتصادية أى التبادلية اجتماعيا لهذه السلع الفكرية والفنية الجمالية، تعبر عن مدى عقلانية أو لاعقلانية ومدى إنسانية أو لا إنسانية ومدى ارتقاء أو تدهور الأساس الاقتصادى ونظامه الاجتماعى. **فاذا كان الفرق بين المفكر أو الفنان وبين بائع الكتب أو الفنون، هو أن الأول ينظر إلى إنتاجه باعتباره جوهريا إنتاجا فكريا أو جماليا، بينما الثانى ينظر إليه باعتباره جوهريا إنتاجا اقتصاديا أى للبيع والشراء، فان الارتباط غير مقطوع بين الجانبين، لأنه بقدر ما يقترب التقييم الاقتصادى من التقييم الفكرى الموضوعى، بقدر ما يعبر ذلك عن عقلانية وارتقاء المجتمع وميكانيزماته الاقتصادية، والعكس بالعكس.** ولهذا، فان نظرة سريعة إلى مدى الرواج الاقتصادى- أى الطلب الاقتصادى- الذى تتمتع به فى الغرب وفى المجتمعات البرجوازية عموما أشد المنتجات إسفافا وسقوطا من الناحية الفكرية، فى مقابل الفشل الاقتصادى الذى أصبحت تلاقيه المنتجات الفكرية الراقية، إنما يدل على ماحدث ويحدث من تدهور وانسلاخ فى الأساس الاقتصادى وفى النظام الاجتماعى عن القيم العقلانية الصحيحة.

وهذه المقارنة بين التقييم العقلانى للمنتجات والتقييم الاقتصادى الفعلى كمعيار موضوعى لقياس مدى التدهوروالانسلاخ اللاعقلى فى الطلب الاقتصادى ومن ثم فى الاقتصاد، تشبه المقارنة بين نوعين من مجالات الانفاق الحكومى: المجال الانتاجى الحقيقى بالمعنى العام (الذى يشمل الثقافة والعلوم والتعليم والصحة والأمن والعدالة، الخ)، والمجال غير الانتاجى (خصوصا العسكرى). فالمقارنة هنا، هى معيار موضوعى أيضا لقياس مدى التدهور والانسلاخ فى النشاط «الاستهلاكى» الحكومى، ومن ثم فى دورها الاقتصادى والاجتماعى عموما.

قوة الطلب والانسلاخ التدهورى

قلت إن الطلب الاقتصادى هو القوة الموجِّهة لمختلف أنواع الانتاج فى المجتمع، ومن ثم فهو القوة الاقتصادية الأولى فى النظم التبادلية. ولهذا، فان المخططات والقدرات العلمية والتكنولوجية للتحكم فى الطلب وصناعة الطلب التدهورى اللاعقلى، إنما تمثل الجزء الأخطر

فى مخططات وقدرات صناعة التدهور الاقتصادى والتدهور الشامل والاهدار اللاعقلى للنوع البشرى. وعلى أساس تدهور الطلب ومن ثم تدهور التقييم الاقتصادى، يتدهور الأساس الاقتصادى كله وينسلخ عن الجاهه العقلانى أى الانتاجى الصحيح. فصناعة الطلب التدهورى من خلال تغيير الذهن البشرى والطبيعة البشرية فرديا واجتماعيا، تستطيع أن تغير الثوابت النسبية للواقع الاقتصادى فى كل المجالات، بحيث تنتشر وترسخ أنواع تدهورية غير إنتاجية من النشاط الاقتصادى، تؤدى بدورها إلى المزيد من النشاط التدهورى غير الانتاجى فى حلزون هابط ومتوسع باستمرار.

إن الاستهلاك غير الانتاجى أى الذى لايخدم الارتقاء العقلانى المادى أو المعنوى للانسان، مثله مثل الاستهلاك التدهورى الذى يدفع التدهور المادى والمعنوى، هو استهلاك يؤدى إلى انسلاخ قيمة مواد الاستهلاك ومواد الانتاج وقيمة العمل المبذول فى النوعين، فضلا عن انسلاخ قيمة ما يستخدم فيها من وسائل الدفع التى يجب أن تعبر عن قيم اقتصادية حقيقية. وعمليات الاستنزاف والتبديد بمختلف أنواعها الصريحة والمموهة، تؤدى إلى انسلاخ قيمة أنواع المواد والعمل المبذولة فيها، فضلا عن انسلاخ قيمة وسائل الدفع المستخدمة فيها. وهكذا فى عمليات الاكتناز ومختلف العمليات الطفيلية والمضاربات المالية، الخ. هذا عن ميكانيزمات الانسلاخ التدهورى فى الطلب الاقتصادى. فاذا أضفنا إلى ذلك مايحدث من تلاعب وإهدار وتحكم تدهورى فى مختلف الوقائع والميكانيزمات الاقتصادية، نستطيع أن ندرك كيف انزلق ولايزال ينزلق كل الأساس الاقتصادى للوجود الاجتماعى البشرى العالمى والمحلى، متباعداً عن وضعه الطبيعى العقلانى الصحيح، بطريقة انزلاق كتل القارات الهائلة بكل ماعليها!

والنتيجة التى تعبر عن ذلك وتفسر وتعلل ذلك، هى حدوث هوة محيطية هائلة مهولة بين التقييم الاقتصادى العلمى الأمثل (أى مايجب أو ماكان يجب أن يكون موضوعيا)، وبين التقييم الاقتصادى الوقائعى العام (أى من حيث الثوابت النسبية أو الخط العام للوقائع الاقتصادية السوقية)؛ بل وحدوث بحار هائلة وبحيرات واسعة متزايدة التباعد بين ذلك التقييم الاقتصادى الوقائعى العام، وبين تدهورات التقييمات الاقتصادية الفعلية المباشرة.

وهذا التزايد المستمر فى اتساع الهوات المحيطية والبحار أو البحيرات الهائلة للانسلاخ أو الانزلاق الاقتصادى، أى فى تباعد الواقع الاقتصادى عن التحددات الطبيعية العقلانية لقواعد الاقتصاد الانتاجى الصحيح، إنما يفرض على المدافعين عن العقلانية وإنسانية الانسان أن يستهدفوا إزاء ذلك هدفين رئيسيين لايمكن تجنبهما:

أولا- الاستماتة فى بذل أقصى الجهود الممكنة لمقاومة التأثيرات الانسلاخية التدهورية للاقتصاد البرجوازى، إلى أن يتسنى تصفية النظم البرجوازية فى العالم كله. وهذه التصفية الشاملة، هى شرط حتمى من أجل إقامة نظام عقلانى جديد للبشرية، بينما عملية انطلاق النظام العقلانى فى المعسكر الاشتراكى بجناحيه لايمكن أن تحدث إلا من خلال عملية إقامة ذلك النظام الدولى الشامل الجديد. **فالعالمية الأممية شرط حتمى للتحرر من لاعقلية الاقتصاد البرجوازى، ومن ثم شرط حتمى لاقامة البديل الاشتراكى العقلانى.**

ثانيا- محاولة وضع قواعد علمية من نوع جديد للتقييم الاقتصادي ولحساب القيم الاقتصادية للانتاج والدخل للمجتمع والفرد، على أساس معايير وتحديدات موضوعية مجردة تعبر عن الاحتياجات المادية والمعنوية العقلانية للبشر، بغض النظر عن القيم والأسعار وأنواع

الطلب والعادات الاستهلاكية والانتاجية السائدة فى الظروف الحاضرة المحكومة برجوازيا- سواء تلك التى استمرت بالتوارث منذ عصور اللاعقل القديم، أو تلك التى بدأ تزييفها وانسلاخها وتدهورها رأسماليا منذ القرن الثامن عشر، أو تلك التى انزلقت إلى الهوّة المنحدرة بدون قاع منذ الحرب العالمية الثانية. وعلى أساس هذه القواعد العلمية لما يجب أن يكون، يبدأ تخطيط وتنفيذ مايمكن تخطيطه وتنفيذه من عمليات مكافحة اتجاه الانسلاخ والتدهور فى الاقتصاد، وعمليات بناء الاقتصاد العقلانى الجديد.

وأهم عنصر فى ذلك كله دوليا ومحليا، هو كما قلت عنصر الطلب الاجتماعى: فاذا كانت الأجهزة العلمية والتكنولوجية العليا للتحكم الذهنى اللاعقلى قد نجحت فى دفع العقل البشرى والنوع البشرى إلى الانسلاخ التدهورى والانحدار فى طريق اللاعقل ونحو التحول إلى نوع حيوانى أدنى، فيجب على الأجهزة العلمية والتكنولوجية العليا العقلانية أن تواجه ذلك، وأن تحدد وتخطط وتحقق «الأمثل الممكن» فى مجال الطلب الاجتماعى، وأن تفرض المخططات المطلوبة للاستهلاك الاجتماعى والفردى من خلال الميكانيزمات والقنوات والتشريعات الالزامية أو الضاغطة أو الترغيبية والترهيبية. **وباختصار، يجب أن يتحول الطلب الاجتماعى إلى طلب عقلانى ارتقائى، ويجب أن يتحول الاستهلاك إلى استهلاك إنتاجى، ويجب أن يتحول الانتاج إلى الاتجاه الطبيعى السليم.**

الميزان الاجتماعى للمشتريات والمبيعات

المحاولات والمخططات المطلوبة لتغيير الاتجاه الاقتصادى، تحتاج إلى وسائل للتحقق أو للتحقيق الوقائعى factual verification، وذلك للتأكد علميا وعمليا من مدى صحة الاتجاه العقلانى المنفّذ بخصوص الطلب الاقتصادى ونشاطات الاستهلاك والانتاج والأساس الاقتصادى كله، حتى يمكن تجنب الوقوع فى الأوهام المزيفة والعمليات الديماجوجية. ووسائل التحقق أو التحقيق الوقائعى هذه تنقسم رئيسيا إلى عدة أنواع، أهمها أربعة هى:

١- قياس مدى التغير فى اتساع الهوّة بين التقييمات المعيارية للسلع المادية والمعنوية- أى التقييمات الصحيحة من حيث مايجب أن يكون بناء على العقل والعلم والمنطق- وبين تقييماتها السوقية العامة والفعلية.

٢- قياس مدى الزيادة أو النقص فى الثروات المادية للمجتمع، المتمثلة فى المصادر المادية للانتاج الحقيقى المباشر- كالأراضى الزراعية ومصادر الثروة الطبيعية ومصانع وسائل الانتاج- وذلك من حيث ماتحققه (على المدى القصير أو الطويل) من الوفرة فى الامكانيات المعيشية الحقيقية، ومن الخفض فى القيم الاقتصادية الحقيقية، وليس من حيث ما تعبر عنه من استنزاف وتبديد وتفنن فى رفع القيم الاقتصادية بشكل خادع غير طبيعى (على غرار التضخم الفولاذى والتكنولوجى لانشاءات بترول بحر الشمال، بينما الثروات البترولية المتاحة مهدرة فى بقية العالم!).

٣- قياس مدى الزيادة أو النقص والسهولة أو الصعوبة فى توفير الاحتياجات المعيشية الحقيقية، أى الطبيعية العقلانية والارتقائية، ومدى الزيادة أو النقص فى تلك التى لم يتسنى بعد توفيرها- وذلك من حيث نسبة أصحاب تلك الاحتياجات.

٤- قياس مدى زيادة أو نقص الاحتياجات التدهورية غير الطبيعية والمزيفة (مثل الأسلحة والمخدرات والسجائر، الخ)، أى مدى تحرر السلوك الاجتماعى والفردى والذهن الاجتماعى والفردى من هذه الاحتياجات، باعتبارها قوى طلب اجتماعى وليس فقط قوى طلب اقتصادى.

٥- قياس مدى الزيادة أو النقص فى النسبة بين تغيرات القيمة الشرائية للنقود وتغيرات قيمة متوسط الدخل لدى أغلبية المجتمع.

وهذه النقطة الأخيرة عن النقود، تحتاج إلى وقفة.

ذلك أن النقود كوسيلة دفع أى كوسيلة تبادل اجتماعى، هى وحدات منمّطة لقياس ولتمثيل قيمة السلع. وهذا يعنى:

أولا، أنها وحدات قياس unités de mesure لقيمة السلع، مثل وحدات حجم الماء فى قانون الماء المزاح. فهى ليست «مقياسا» للقيم الاقتصادية كما يقول الاقتصاديون البرجوازيون، لكن السوق هى المقياس الذى يستخدم النقود كوحدات قياسية.

وثانيا، أنها وحدات تمثيل للقيمة الاقتصادية، أى بدائل سلع أو تشخيصات بديلة للسلع. فهى ليست سلعاً بالمعنى الدقيق (وأقصد بذلك النقود الورقية وماشاكلها، لأن الذهب مثلا يعتبر فى حد ذاته «سلعة» بجانب كونه «نقودا» أو وسيلة دفع)، ومن ثم لاتعتبر النقود «مخزنا أو مستودعا للقيمة» Store of value كما يقول الاقتصاديون البرجوازيون.[١] ولهذا، لايمكن أن نطبق عليها المعادلة المذكورة لتحديد القيمة الاقتصادية. فهى فى الحقيقة بدائل تمثيلية للقيم الاقتصادية، أى لاتعبر فى حد ذاتها عن قيم اقتصادية حقيقية، ولكن يمكن بواسطتها استحضار أو تحصيل قيم اقتصادية حقيقية. وهذا ما يؤكده اعتراف بعض الاقتصاديين بأن **«قيمة النقود تعنى قوتها الشرائية»**. فاذا كانت النقود هى مرآة القيم الاقتصادية أو الصور البديلة للسلع، فمعنى ذلك أن الانخفاض الجذرى المستمر فى القيمة الشرائية للنقود منذ بداية العصر الحديث الذى كان يجب أن يزيد الثراء الاقتصادى للبشر، إنما يعبر عن فساد وانسلاخ التحديدات السوقية الوقائعية لكل القيم الاقتصادية عن تحديداتها الموضوعية الصحيحة. (انظر «التذييل الاقتصادى» فى آخر هذه الفصول).

والمسألة ببساطة، هى أن النقود التى تحصل عليها أغلبية المجتمع، يجب أن تعبر عن مجموع القيمة الاقتصادية للأعمال المبذولة اقتصاديا فى المجتمع بمختلف أنواعها (وبما فى ذلك الأعمال الاستثمارية المنتجة)، بينما السلع التى تشتريها أغلبية المجتمع يجب أن تعبر عن الجزء الأكبر من مجموع القيمة الاقتصادية لمنتجات هذه الأعمال. **لماذا؟ لأن القيم الاقتصادية المتبادلة نوعيا فى المجتمع، يجب أن تشبه الميزان ذى الكفّتين، من حيث تقسيمها إلى قيم مهيمات أغلبية المجتمع وهى رئيسيا أنواع العمل، وقيم مشتريات تلك الأغلبية وهى معظم منتجات هذا العمل**- أى باستثناء القيم التى توجه مؤقتا إلى تكوين وزيادة المدخرات الاجتماعية والمصادر المادية للانتاج، التى يجب أن تساهم بعد ذلك فى زيادة القيم الاقتصادية (وهذه على كل حال محصورة بحد أقصى يمكن تقديره ولايمكن تخطيه).

فالقيمة الاقتصادية المنتجة تتكون كما رأينا من قيمة مادة أو تكاليف الانتاج ومن قيمة العمل المبذول فيها اجتماعيا، ومن الطلب الاقتصادى على إنتاجها. ولما كانت قيمة مادة أو تكاليف الانتاج تنحل فى نهاية المطاف إلى قيمة أنواع العمل الاجتماعى المبذول فى إنتاجها، ولما كان الطلب الاقتصادى العقلانى السليم يجب أن يعبر عن القيمة الاقتصادية الموضوعية الصحيحة للسلعة المنتجة، فمعنى ذلك أن القيمة الاقتصادية للعمل المبذول يجب أن تساوى تقريبيا القيمة الاقتصادية لناتج هذا العمل. ومعنى ذلك بالنسبة للمجتمع، أنه بعد تجنيب أو استقطاع الجزء المؤقت المذكور من القيم الاقتصادية الذى يجب أن يساهم فى زيادة القيم

---

(١) هذا واضح فى أن بعض الاقتصاديين يميزون بين مايسمونه «النقود السلعية» money commodity أى النقود الذهبية أو القابلة للتحويل إلى ذهب، وبين «النقود غير السلعية» التى تستخدم فقط كوسيلة للشراء.

الاقتصادية، فان مجموع القيمة الاقتصادية لمشتريات أو استهلاك أغلبية المجتمع يجب أن يساوى تقريبيا مجموع القيمة الاقتصادية لمبيعاتهم وهى العمل. ولما كانت النقود هى صور أو بدائل التقييم الاقتصادى، فمعنى ذلك أنها يجب أن تعبر على المدى الطويل عن هذا التساوى التقريبى بين كفة المبيعات الاجتماعية وهى العمل، وكفة المشتريات الاجتماعية وهى السلع الاستهلاكية. وانخفاض القيمة الشرائية للنقود على المدى الطويل، إنما يعنى ببساطة حدوث انخفاض مزيف فى القيمة الاقتصادية لمبيعات العمل، وحدوث ارتفاع مزيف فى القيمة الاقتصادية للسلع الاستهلاكية، نتيجة مختلف الوسائل التي لاحصر لها لتزييف القيمة الاقتصادية.

وهنا يبرز السؤال: **أين يذهب هذا الفرق الهائل المتضاعف جذريا باستمرار بين كفة المبيعات الاجتماعية وهى العمل وكفة المشتريات الاجتماعية وهى السلع الاستهلاكية، والذى يعبر عنه الانخفاض المتضاعف جذريا باستمرار فى القيمة الشرائية للنقود؟!**

أين ذهبت وتذهب الفروق بين قيمة الجنيه كرطل من الذهب Livre/ Pound، ثم كرطل من الفضة، ثم قيمة الجنيه الذى لم يعد يساوى رطلا من الفضة، وقيمة الجنيه الورق الذى كان يساوى جنيها ذهبيا (وزنه حوالى ٨ جرام)، ثم القيمة المتضاعفة الانحدار للجنيه الورق بعد إلغاء قاعدته الذهبية؟!

إن هذه الجبال الهائلة الضائعة من القيم الاقتصادية، لايمكن أن تكون قد ذهبت إلى القيم المادية لوسائل الانتاج التى تزيد ولا تخفض القيم الاقتصادية، ولا يمكن أن تكون قد ضاعت عن طريق كبار الرأسماليين الذين لايمكن أن يبددوا إلا جزءا محدودا ومحسوبا من القيم الاقتصادية بالنسبة إلى إجمالى الانتاج العام. **فأين ذهب ويذهب هذا الفرق الهائل- أو الفاقد الهائل- والمتضاعف جذريا والمستمر بين كفتى ميزان الاقتصاد الاجتماعى؟!**

ذهب ويذهب إلى البحر! لم يذهب كما يقال إلى أرباح وجيوب كبار الرأسماليين وكبار أصحاب الثروات الطفيلية. فما يحصل عليه هؤلاء من الأرباح والثروات ثم يبددونه فى الأغراض الشخصية، هو مجرد أجزاء صغرى (يمكن حسابها وتحديدها بدقة) بالنسبة للفاقد الهائل الذى يضيع على المجتمع. أما الباقى فيضيع هباءً وعبثا بالتبديد الاجتماعى والاستنزاف الاجتماعى والتدمير الاجتماعى، بمختلف الأنواع اللاعقلية من الانفاق والتدمير والتخريب. ويكون ذلك باشعال نيران الحروب التى تحرق الثروات الهائلة، وبالانفاقات الحكومية المزيفة (مثل الانفاقات العسكرية الهائلة وبلاليع التبذير الادارى)، وبالمشروعات الفاشلة وخراب الفوضى والاهمال والفساد، وبالخسائر والكوارث الاقتصادية وسوء التدبير الاقتصادى، وبتدفق أهواء الطلب الاقتصادى إلى أنواع الاستهلاك غير الانتاجية وغير العقلانية (فضلا عن السلع المزيفة الضارة كالمخدرات والمثيرات العبثية الشائعة)، ثم أيضا وأساسا بتبديد واستنزاف القيم الاقتصادية عن طريق التفتيت والتشتيت فى أيدى المزيد من صغار ومتوسطى الأغنياء الحمقى الجدد (مثل البطانات الادارية والعسكرية المتزايدة فى عمليات الانتفاع الطفيلى وفى عمليات السلب والنهب، ومثل أغنياء «البركة»)، وكذلك غيرهم من القطاعات «الشعبية» الجديدة غير المتعقلة. فهؤلاء وأولئك هم أدوات صناعة الانسلاخ اللاعقلى للطلب الاقتصادى وللسلع المزيفة، وهم أدوات تبديد النقود والقيم الاقتصادية التى لا يهتمون بالمحافظة عليها بل يندفعون إلى إهدارها وإفنائها بالنزوات والرغبات الحمقاء وبالسفاهة الاستهلاكية وسوء التصرف، الخ الخ.

ثم يضاف إلى ذلك كله- وعلى أساس الارتباط بهذه العملية الشاملة للاهدار الاقتصادى-

عنصر زيادة السكان. فزيادة السكان لاتعنى زيادة النقود وزيادة الطلب الاقتصادى، إلا إذا كانت تتضمن زيادة العمل ومن ثم زيادة الانتاج. أما زيادة السكان عن الانتاج، فتعنى فقط زيادة عدد الفقراء وزيادة الحاجة والجوع وزيادة التسول، الخ. فكيف يمكن أن ترتبط زيادة السكان بزيادة النقود مع انخفاض قيمتها الشرائية، وبزيادة الطلب الاقتصادى مع نقص السلع؟!

بدون التطرق هنا للميكانيزمات المذكورة لعملية إلقاء الكميات الهائلة من القيم الاقتصادية فى بحر الانسلاخ اللاعقلى والتهديد والاستنزاف والتفتيت، نجد أن التفسير الوحيد لما يقال عن ارتباط زيادة السكان بانخفاض القيمة الشرائية للنقود وبزيادة الطلب على العرض، هو:

أولا، أن الحكومات تصدر نقوداً ورقية بدون رصيد إنتاجى (وذلك بعد إلغاء الرصيد / الغطاء الذهبى فى العالم البرجوازى). وثانيا، أنها توزع الجزء الأكبر من هذه النقود على المتسولين أو العاطلين والطفيليين الذين لا ينتجون. وثالثا، أنها توزع أيضا على بعض القطاعات جزءا مؤثرا من السلع بدون مقابل (أو بدون مقابل متكافئ).

وهنا أكرر مرة أخرى، أن القهر الاقتصادى الرأسمالى يحطم رأس المال من أجل تحطيم رأس الانسان، ومن ثم يستخدم أسلوب المنح المجانية والعطايا والتبرعات، كما يستخدم وسائل الجشع والسرقة والربح الاستغلالى وما إلى ذلك، ليس كأهداف، ولكن من أجل القهر الاجتماعى وتعجيز وتعمية المجتمع. فهكذا أيضا كان يفعل الطاغوت الكهنوتى الفرعونى فى عمليات تبديد أرباح ودماء وطاقات مئات الآلاف من البشر بحجة بناء الأهرامات والمقابر والمعابد الهائلة التى لم تستهدف تحقيق أى ربح مالى لأى أحد، مع تكديس وإطعام جيوش المتسولين والمتعبدين والمتمسحين بأبواب المعابد والأديرة والتكايا والقصور!

الفصل الخامس- لا اقتصاد بدون سوق

السوق والقيم الاقتصادية

القيم الاقتصادية الجزئية، أى قيم السلع، هى وقائع اقتصادية تتحقق وتتحدد كمحصّلات لعوامل وأسباب ومؤثرات وظواهر لاحصر لها، على نطاق الأفراد والمجموعات، وعلى نطاق المجتمع الواحد والمجتمعات المتعددة والمجتمع العالمى، ومن خلال مختلف المستويات النوعية لوقائع وجود هؤلاء الأفراد والمجموعات والمجتمعات، مع المضاعفات والتغيرات التى تنشأ عن ذلك كله. وفى ظل ظروف الندرة وزيادة السكان (حتى بعد النجاح المنشود فى إجراء تخفيضات جذرية فى قطاعات من البشرية خلال عقود عديدة)، أى فى ظل انعدام التوازن بين المنتجات والاحتياجات، فان المراكز التى تتحصّل أى تتحقق فيها وتتحدد فيها هذه الوقائع الجزئية، هى السوق. وفى هذا، نجد أن مشكلة التقييم الاقتصادي الفعلى، تعنى تحديد القيم التبادلية للسلع الجزئية فى الظروف الجزئية، وذلك بالنزول إلى أدنى التحققات والتحددات الوقائعية. ولا يوجد سوى ترمومتر واحد يستطيع أن يقيس تحددات وتغايرات هذه المحصلات الوقائعية الجزئية، هو السوق.

ومعنى ذلك من ناحية أخرى، أن السوق ليست فقط مقياسا لوقائع القيم الاقتصادية، لكنها أيضا تشارك فى صناعتها- أو بالأحرى تعتبر مركز تحصيل وتحقق لها. فاذا كان الترمومتر يقيس وقائع الحرارة المتحققة فعلا، فان السوق لا تواجه وقائع القيم الاقتصادية متحققة جاهزة لتقتصر على قياسها وتحديدها، لكنها تلعب أصلا دور المركز أو مكان التفريخ الذى تتحقق أو تتولد فيه هذه القيم الاقتصادية التى تقيسها.

ذلك أن الظواهر الاقتصادية تختلف فى هذا الصدد عن الظواهر الفيزيائية العادية (الماكرو) مثلا، وتتشابه مع الظواهر الفيزيائية التحت ذرية (الميكرو)، من حيث أن قياسها يرتبط أصلا بنسبية تحققها أو اكتسابها للوجود. وهذا يشبه الفرق مثلا بين تحديد الآباء والأبناء الموجودين فعلا، وبين تحقيق عمليات التزاوج والتناسل التى من خلالها يتحدد الآباء ويظهر الأبناء الذين يكتسبون صفات الوجود. فاذا قلنا إن السوق هى ترمومتر الاقتصاد، فيجب ألا ننسى أنها أيضا هى التى تحتضن أو تجمّع (بتشديد الميم) درجات الحرارة التى تقيسها. هذا هو المعنى الذى نقصده عندما نشبه السوق بالترمومتر. فالقيم الاقتصادية لاتتحدد أصلا كقيم، إلا إذا تحققت عمليات أو استعدادات تبادلها اجتماعيا. ولايحدث ذلك إلا من خلال السوق. ومن هنا، الأهمية الحاسمة للسوق فى علم الاقتصاد.

وقد أوضحت أن ماركس وتلاميذه، اعتبروا ظاهرة السوق أو ظاهرة التبادل الاقتصادى، ظاهرة تعبر فى حدذاتها عن الاستغلال والظلم الاقتصادى، ومن ثم طالبوا بنوع من الاقتصاد بدون سوق أو تبادل، وبدون نقود، بل وبدون تقسيم عمل! وهذه كلها- كما قلت- ليست نظريات، ولكنها أحلام دينية قديمة، من نوع شبه بدائى. أما الوفرة غير التبادلية المنتظرة فى مرحلة المساواة الشيوعية التامة بعد مئات السنين، فهى ظاهرة تخرج عن إطار الاقتصاد التبادلى المعروف الذى لابديل له فى المستقبل المنظور، وتدخل فى إطار الانتاج المحكوم بالقوانين الفسيولوجية والاجتماعية. والفرق بين التنظيم الاجتماعى أو السياسى أو الادارى، الخ، وبين الاقتصاد بالمعنى المعروف، هو أن هذا يتعلق جوهريا بالتبادل الاجتماعى. وعلم **الاقتصاد بالمعنى المعروف، هو علم يختص بتدبير ظواهر التبادل الاجتماعى. ولما كانت السوق هى التى تحقق وتحدد هذه الظواهر- التى تسمى بالقيم الاقتصادية أو قيم السلع- فمعنى**

ذلك أن الاقتصاد يفترض السوق بتحصيل الحاصل المنطقى، كما يفترض علم الحرارة الترمومتر. ولهذا تراجعت النظم الاشتراكية وتراجع الاقتصاديون الماركسيون- منذ بدء قيام الدولة السوفييتية- عن الكثير من القواعد الوهمية الأولى للاقتصاد الماركسى غير العلمى، وخصوصا فى موضوع رفض السوق والتبادل السلعى والنقود!

لكن بديهى أن الاعتراف بالأهمية والخطورة الحاسمة لظاهرة السوق، لايعنى الموافقة على أي سوق، لكنه يعنى على العكس ضرورة الاهتمام بتوفير أقصى الامكانيات والضمانات التى تتيح للسوق القيام بدورها فى تحقيق وتحديد القيم الاقتصادية فى الاتجاه الطبيعى العقلانى. فالسوق البرجوازية فقدت قدرتها على تحقيق وتحديد الطلب الاقتصادى الطبيعى العقلانى، وعلى تحقيق وتحديد القيم الاقتصادية الطبيعية العقلانية. لماذا؟ نتيجة استخدام مختلف العوامل والمؤثرات (ومنها السوق نفسها) فى التحكم التدهورى اللاعقلى فى الطلب الاقتصادى وفى العرض كقوة ضغط على الطلب، ونتيجة انسلاخ وتدهور الأساس الاقتصادى كله، ومن ثم انسلاخ القيم الاقتصادية وانفلاتها فوضويا ولاعقليا. ومع ذلك، فالمطالبة بوضع وسائل علمية وموضوعية جديدة لتحقيق وتحديد القيم الاقتصادية فى الاتجاه الطبيعى العقلانى الارتقائى، لا يمكن أن يعنى التخلى عن ميكانيزم السوق، لأن أى وسائل أخرى لن تكون إلا شكلا آخر صريحا أو مموها من السوق، أى اسما آخر لنفس المسمى.

فمن الممكن مثلا أن نرفض ترمومتر الحرارة الذى يستخدم الزئبق، أو أن نرفض وحداته القياسية، ومن ثم نضع بديلا آخر يستخدم موادا أخرى ووحدات قياسية أخرى لقياس درجات الحرارة. لكن البديل لن يكون إلا شكلا آخر لنفس المسمى، وهو الترمومتر أو مقياس الحرارة. وهكذا أيضا يمكن استخدام الورق والوسائل الادارية والأرقام المجردة بدلا من الواقع الفعلى، فى تحديد أو حساب استعدادات وتوقعات البيع والشراء. لكن هذا لن يكون إلا شكلا تقديريا آخر للسوق، تماما مثل استخدام الماكيتات والخرائط فى تحديد عمليات وتوقعات معركة حربية معينة، أو استخدام رقع شطرنج خاصة لمتابعة مباراة شطرنج بعيدة. فالبديل فى كل هذه الأحوال هو شكل آخر أو اسم آخر لنفس المسمى. ولهذا لايمكن منطقيا تجنب السوق كمقياس للقيم الاقتصادية وكمركز لتحقيق القيم الاقتصادية. وإنما المقصود توفير إمكانيات وضمانات استخدامها فى الاتجاه الصحيح.

ماهو المطلوب من السوق؟

إذا كان الانسان يعمل ليعيش، ويعيش ليرتقى، فمعنى ذلك من الناحية الاقتصادية أن السوق يجب أن تعبر عن قيم اقتصادية لا تكون فيها قيم سلعة العمل أقل من قيم السلع المعيشية، ولا تكون فيها القيم الاقتصادية عموما عاجزة عن دفع الارتقاء المادى والمعنوى للانسان. لكن الوقائع الاقتصادية التى تتحقق وتتحدد فى السوق، تصنعها النظم الاقتصادية الاجتماعية ووسائلها الذهنية والسياسية والاعلامية، الخ. وكما أنه ليس من المنطقى أن نطلب من ترمومتر الحرارة أو بارومتر الضغط أن يقدما درجات قياس مقبولة لوقائع غير مقبولة يقومان بقياسها، كذلك فليس من المنطقى أن نطلب من السوق أن تقدم لنا تحديدات أو قيما اقتصادية مقبولة لوقائع اقتصادية غير مقبولة.

إن ظاهرة أو ميكانيزم السوق لها جانبان. فهى كنقطة أو مركز التقاء وتجمّع لمنابع ومصبات استعدادات وتحققات البيع والشراء، تعتبر نقطة أو مركز «تسويق» أى تحقق لوقائع القيم الاقتصادية، وفى نفس الوقت نقطة أو مركز «قياس» لوقائع هذا التسويق أو لاستعدادات وتحققات البيع والشراء عموما. والجانب الأول يعبر عن الدور الذى تقوم به السوق

كعامل مشارك فى صياغة القيم الاقتصادية، بينما الجانب الثانى يعبر عن دور القياس فقط.

وبالنسبة لهذا الجانب الثاني، فالمطلوب هو دقة القياس. ويكون ذلك بوسائل كثيرة معروفة فى الأسواق المتطورة، أهمها التركيز على المكافحة الرادعة للغش والخداع أو الاستغفال، الخ، ومنع عمليات التلاعب التجارى أو التلاعب فى توازنات العرض والطلب، وتوفير انتظام عمليات النقل والخدمات الأخرى، وضمان الدرجة الكافية من المنافسة، وتحديد المواصفات السلعية والأسعار السوقية المتفق على إطاراتها الملزمة فى البورصات والغرف التجارية المختصة، أو المحددة جبريا على أساس تجارى، الخ. والحقيقة أن هذه العمليات قد تشكل مشكلة ثانوية بالنسبة للسوق البرجوازية المتقدمة، رغم أنها تكون ذات تأثير كبير فى الأسواق البرجوازية المتخلفة. وسبب ذلك، زيادة دور رأس المال التجارى فى البلدان المتخلفة، فضلا عن التعدد الكبير والاختلاف الواسع فى الأسواق، وتخلف الوسائل والخدمات والتنظيمات العامة اللازمة لتسهيل وتحقيق وظيفة السوق. أما المشكلة الرئيسية أو الكبرى فى الأسواق البرجوازية المتقدمة، فهى مشكلة الوقائع الاقتصادية العامة التى تتحقق من خلال السوق، والتى تشارك السوق طبعا فى صياغتها- ولكن بدور تابع أو مكمل لدور النظام الاقتصادى الاجتماعى الذى تنتمى إليه.

وغنى عن البيان أن كلمة «السوق» باعتبارها «مركز» تحقيق وقياس «التسويق»، لاتعبر عن مكان مركزى واحد، وإنما تعبر عن «وظيفة» تستخدم أكثر من مكان وأكثر من مركز صغير أو كبير، وقديوجد لها وقد لا يوجد مكان مركزى محدد، رغم أنها فى النظم التبادلية المتطورة تشكل بالضرورة فروعا موحدة ومحكومة بطريقة مركزية ما. وبغض النظر عن دور أجهزة وشبكات التحكم السرى الشامل، فان قانون العرض والطلب يجعل الأماكن المختلفة أو الفروع المختلفة للتسويق تتبع بالضرورة «مركزا» ما- افتراضيا أو فعليا. وهذا «المركز» الافتراضى أو الفعلى، قد يعبر عن تجمعات احتكارية أو شبه احتكارية، وقد يعبر عموما عن محصلة القدرات الاقتصادية الأقوى تأثيرا فى السوق.

وكما أوضحت، فدور السوق يختلف عن دور العداد الكهربائى الذى يقتصر على تحديد أو قياس قيم التيار المستخدم. فهذا العداد الكهربائى أشبه بالمحصل الذى يقف مثلا على باب «سوق المواشى» فى بعض المراكز الريفية ليرصد ويقيد ويحصل رسوم الدخول من المتعاملين ومواشيهم، بدون أن يشارك فى اختصاص تلك «السوق» نفسها التى يقف على بابها، أى فى عمليات تجميع وتوصيل البائعين والمشتركين ووقوع العرض والطلب وتقييم المعروضات وعقد صفقات التبادل. وهذا يوضح لنا أن المطلوب من السوق، ليس فقط دقة وصدق التحديد والقياس للقيم الاقتصادية، لكن أيضا وأساسا توحيد وتسهيل عمليات المنافسة فى العرض وفى الطلب وعمليات الموازنة بين العرض والطلب.

ومن الناحية الموضوعية، يجب أن تكون السوق أساسا مركز «الطلب الاجتماعى التبادلى»، أى «الطلب الاقتصادى»- باعتبار أن الطلب هو محدّد العرض وغايته (بكسر الدال)، بينما العرض هو خادم الطلب ووسيلة إجابته وليس العكس. وبذلك تكون السوق هى مركز «الاستعداد الاجتماعى للشراء»، أى مركز توحيد وتجميع استعدادات الشراء- باعتبار أن الشراء هو محدّد البيع وغايته (بكسر الدال)، بينما البيع هو خادم الشراء ووسيلة إجابته وليس العكس. ومعنى ذلك منطقيا أنه عندما يصبح العرض هو محدّد الطلب والبيع هو محدّد الشراء، يكون دور السوق قد انقلب، بحيث تعجز عن تحديد وتحقيق القيم الاقتصادية، أو تؤدى ذلك بطريقة مشوهة ومزيفة. وهذا إهدار لوظيفة السوق. وهو إهدار يمكن أن يصل إلى

درجة تحويل السوق العادية إلى مايشبه «السوق السوداء»، التى تعبر عن وقائع اقتصادية خاصة من نوع مقلوب، هى وقائع انعدام أو انخفاض العرض العام لسلعة مطلوبة، ووقائع العقوبات المفروضة على البيع الخاص، ومدى استعدادات البيع، الخ.

ولاشك أن «المنافسة» الاقتصادية هى ظاهرة هامة وضرورية فى النظام الاقتصادى التبادلى عموما وفى السوق خصوصا. فاذا كانت وظيفة السوق هى تحقيق وتحديد وقائع الطلب الاقتصادى أو استعدادات الشراء، فان «المنافسة» الاقتصادية تعتبر وسيلة هامة وضرورية لتوضيح اتجاهات وتقسيمات الطلب الاقتصادى، وتسهيل دقة قياسه. صحيح أن الرأسمالية قد حولت المنافسة الاقتصادية إلى وسيلة للاثارة وأفيون للخداع والتمويه وصناعة الطلب الاقتصادى اللاعقلى والتدهورى. لكن الاقتصاد الاشتراكى يستطيع أن يستخدم المنافسة فى اتجاه إنتاجى عقلانى وارتقائى، ومن ثم أيضا كوسيلة لتدعيم الوظيفة الموضوعية للسوق. **وهذا فضلا عن أن أسلوب التنافس أو التبارى هو فى حد ذاته حافز عملى ارتقائى فى كل مجالات النشاط البشرى وليس فقط فى مجال الاقتصاد، كما أنه هو الوسيلة العقلانية لكشف وفرز وقياس القدرات الأرقى وليس فقط حفزها وتنشيطها وشحذها.**

و «المنافسة» الاقتصادية- بل وظاهرة السوق كلها- يجب أن تكون محكومة فى الاطار الطبيعى العقلانى. ذلك أن مايسمى «السوق التلقائية» أو «السوق الليبرالية»، هى تمويه فوضوى مصنوع ومحكوم بحيث يكون كذلك فى الاتجاه اللاعقلى التدهورى، كمحصلة لقوى التحكم السرى فى الاقتصاد وللميكانيزمات الذهنية والسلوكية التى تصنعها أجهزة التحكم السرى الشامل. وكما أوضحت فى الكتاب السابق عن الديمقراطية، فالبديل الوحيد لأجهزة صناعة اللاعقل هو أجهزة صناعة العقلانية، والبديل الوحيد للشمولية التدهورية اللاإنسانية هو الشمولية الارتقائية الانسانية التى لاتتخفى ولاتتكر نفسها. ومن هنا، فان الحسابات والمخططات العلمية التقديرية لتحديد وتوجيه قوى الطلب وإمكانيات العرض واستعدادات الشراء والبيع، ولتحديد وتوجيه الوقائع الاقتصادية الفعلية والتقييمات الاقتصادية الواجبة، الخ، هى حسابات ومخططات سوقية معيارية يجب أن تكمل وتستخدم الحسابات السوقية الوقائعية العامة والفعلية، وذلك من خلال فرض الميكانيزمات الاقتصادية والذهنية والسلوكية الصحيحة.

وواضح أن هذا يعنى المزيد من الاهتمام بالسوق، والمزيد من الاستخدام العلمى العقلانى للسوق، وليس العكس. وكما يقول الفلاسفة، منذ فرنسيس بيكون وسبينوزا، الحرية تعنى معرفة الحتميات والقدرة على استخدامها، ولا تعنى تجاهلها أو إنكارها أو محاولة الافلات منها. وهذا هو المقصود بصناعة ميكانيزمات العقلانية والانسانية والارتقاء، فى مجال الاقتصاد وفى مختلف المجالات الأخرى. وأى محاولة لاهمال أو تجاهل وظيفة السوق بحجة رفض أو استنكار ما تعبر عنه من قيم اقتصادية، إنما تعنى دفن الرأس فى الرمال، والتخلى عن إصلاح وتغيير الواقع الاقتصادى الذى تعبر عنه السوق، بل والتخلى عن استطلاع ومعرفة هذا الواقع. ذلك أنه بدون تسهيل وتنظيم وتوحيد وتدعيم وظيفة السوق، فان بعض وقائع التبادل الاقتصادى يمكن أن تتحقق بشكل مفتت ومشتت ومبعثر لا يمكن رصده وقياسه مركزيا - تماما كما تتحقق الأحجام الصلبة غير المنتظمة بدون ترجمتها إلى حجم سائل قابل للتحديد المنتظم وللقياس بقاعدة أرشميدس. وهذا فضلا عن أن بقية وقائع التقييم الاقتصادى يمكن ألا تتحقق أصلا (على غرار إمكانيات النسل التى لاتتحقق أصلا نتيجة انعدام ظروف التزاوج)، ومن ثم تبقى القوى والعوامل الاقتصادية فى ظلام عدم التحدد، وتستمر

الميكانيزمات الاقتصادية العمياء فى فرض حتمياتها بدون وعى ومعرفة المسئولين عن الاقتصاد وعن المجتمع وضد إرادتهم، بحيث يفاجأون بنتائجها الوبيلة كما لو كانت كوارث مجهولة الأسباب!

الاقتصاد كفرع تطبيقى لعلوم الانسان

عندما نقول إن صناعة التدهور واللاعقل والانسلاخ الاقتصادى أفسدت السوق الرأسمالية كمقياس للقيم الاقتصادية وأفقدتها القدرة على التعبير عن القيم الاقتصادية الحقيقية، فليس معنى ذلك أنها ألغت وظيفة السوق فى التعبير الوقائعى والفعلى عن القيم الاقتصادية الموجودة. فهذا لا يحدث عادة إلا فى حالات معينة، فى ظل نظم الرأسمالية الحكومية وما شابهها من نظم يمكن أن تحول السوق إلى سوق حكومية شبه سوداء. لكن المقصود أن الواقع الاقتصادى نفسه انسلخ وفسد وتدهور لا عقليا، بحيث أصبحت مرآة السوق لاتعبر إلا عن ذلك. وهذا يعنى:

أولا، أن القيم الاقتصادية الفعلية التى تحققها وتحددها السوق، تتنافى مع القيم الاقتصادية الوقائعية العامة أو الجوهرية التى تعبر عن الثوابت الوقائعية، وتتنافى مع بقية الوقائع الفعلية للحياة البشرية.

وثانيا، أن القيم الاقتصادية الوقائعية العامة والفعلية التى تعبر عنها السوق على المدى الطويل وعلى المدى القصير، تتنافى مع القيم الاقتصادية الطبيعية العقلانية كما يجب أن تكون علميا.

ومن المهم جدا أن نلاحظ، أنه من الناحية المنهجية العلمية الصحيحة، لا توجد حواجز قاطعة بين «ماهو كائن» فى لحظة معينة أو فى وقت طويل المدى، وبين« ما يجب أن يكون» أو «ماكان يجب أن يكون». لكن الانفصال الواقعى القاطع، هو الانفصال بين «ماكان بالفعل» أو «ما حدث بالفعل» وبين «مالم يكن أو لم يحدث بعد»، أى بين الأول وبين «ما يكون» و «ماسيكون». ذلك أن معنى «الوجوب» يمكن أن يتحدد من منظورات متعددة. فهو لا يقتصر فقط على «وجوب» المبادئ الأخلاقية أو الجمالية التى يمكن إصدارها (devoir/ ought to, duty)، ولكنه يعنى أيضا «وجوب» الحتميات الموضوعية للواقع (falloir / must). والقانون الموضوعى العلمى لا يكون موضوعيا، والحقيقة الموضوعية العلمية لا تكون كذلك، إلا من حيث التعبير عن الاتصال الضرورى والوحدة الضرورية بين المكونات الوقائعية لهذا القانون أو هذه الحقيقة، أى بين مكونات سابقة (كانت) ومكونات لاحقة (ستكون). وهذا الاتصال والوحدة بين المقدمات التى كانت والنتائج التى ستكون، إنما يعنى بعبارة أخرى اتصال ووحدة ما هو كائن وما يجب أن يكون.

ومن ناحية أخرى، فهناك مبادئ أو أهداف إنسانية واجتماعية لا يمكن منطقيا إهدارها بشكل صريح. فالطبيب المعالج الذى يعالج مثلا عيناً مصابة، لايستطيع أن يدعى أنه يختص فقط بتناول العين المصابة «كما هى كائنة» وليس «كما يجب أن تكون»، أى ليس كعين سليمة وفق مبادئ الصحة البصرية. وكما أن فنون الطب التطبيقى هى استخدام علوم الطب والفسيولوجيا فى تحديد وصناعة صحة البشر، فان فنون الاقتصاد التطبيقى هى استخدام علوم الاقتصاد والمجتمع وعلوم الانسان عموما فى تحديد وصناعة اقتصاديات اجتماعية سليمة وصحيحة.

والفن العلمى التطبيقى يتخصص وظيفيا فى الوقائع «الجزئية» المباشرة. ولكنه لا يستطيع أن يؤدى هذه المهمة إلا على أساس تحديدات موضوعية «كلية» يستمدها من العلم الذى

يعتمد عليه. وهذا فى حد ذاته يفرض الربط والتكامل المنطقى بين «ماهو كائن» و«ما يجب أن يكون». فعلوم الفسيولوجيا والطب مثلا حين تقدم التحديدات الكلية للظواهر الفسيولوجية والطبية، إنما تحدد بذلك «ما يجب أن يكون عليه» الجسم البشرى السليم والصحة البشرية. وعلى أساس ذلك، فان فنون الطب التطبيقى حين تتناول الجزئيات الفعلية المباشرة للجسم البشرى، لا تستطيع تحديدها وعلاجها إلا إذا اعتبرتها بمثابة «موضوع حكم منطقى» Subject يتبع «محمولا منطقيا» predicate هو ذلك التحديد العام الذى تقدمه العلوم الكلية،أو إذا اعتبرته بمثابة «مقدمات الشرط» الذى تقدم العلوم الكلية «جوابها الشرطى».

ومعنى ذلك أنه فى الفنون العلمية التطبيقية، فان الجزئيات يجب أن تترابط وتتكامل منطيقيا مع الكليات والمبادئ والأهداف العلمية الأعلى. ولهذا لا يمكن ممارسة علم الاقتصاد كفن علمى تطبيقى، بدون الاعتماد على تحديدات العلوم الكلية للمجتمع وللانسان. هذه هى النظرة المنهجية العلمية الصحيحة إلى الموضوع. فلا يوجد تقييم اقتصادى علمى بدون تقييم علمى للسلوك البشرى السليم وللتفكير البشرى السليم.

التحديد العلمى للأمثل الممكن

إن المشكلة - كما قلت - هى أن السوق البرجوازية، والسوق العالمية الواقعة تحت سيطرتها، بما فى ذلك سوق الدول الاشتراكية المرتبطة بها والمتأثرة بها، فقدت قدراتها على تحقيق وتحديد القيم الاقتصادية السليمة، لأن الواقع الاقتصادى كله انسلخ وابتعد عن الاتجاه الطبيعى العقلانى والانسانى. وإزاء هذا الواقع اللاواقعى - أي المتسلخ عن جوهره العقلانى - فان أي محاولة علمية لاعادة الانسانية إلى الانسان فى الأساس الاقتصادى باعادة الميكانيزمات الاقتصادية إلى وظائفها الطبيعية لتصنع لنا قيما اقتصادية سليمة، لا يمكن إلا أن تبدأ من نقاط بدء فى كيان الانسان نفسه كانسان.

ذلك أن المسألة ليست فقط أن الانسان هو هدف ومحور أى تغيير أو تصحيح، لكن المسألة أيضا هى أن الجوهر العقلانى للانسان يكاد يكون اليوم هو الجزيرة الطبيعية الصحيحة أو القائمة منطقيا فى محيط الواقع اللاعقلى واللامنطقى، فضلا عن أنه القوة الوحيدة القادرة على مقاومة ثم تصحيح الانسلاخ التدهورى بتغيير وصناعة الحتميات المادية الصحيحة. ومن الناحية الفلسفية، فان قولنا إن الواقع الموضوعى أساس كل شئ، إنما يعنى فى نهاية المطاف أن المخ البشرى والمنطق البشرى هو معيار كل شئ، باعتباره أرقى أجزاء الواقع وأدق جهاز لتحديد وتصنيف الواقع الموضوعى.

بهذا المنظور، يمكن أن تبدأ محاولات علمية موضوعية لتحديد سلسلة القيم الاقتصادية الصحيحة كما يجب أن تكون، أى من حيث الأمثل العلمى المجرد الذى هو فى نفس الوقت ممكن التنفيذ عمليا على المدى الطويل. وعلى أساس هذه القيم الاقتصادية السليمةمن حيث التحديد العلمى الأمثلideal ، تتحدد أيضا قوى الطلب الاقتصادى كما يجب أن تكون فى ذلك الاتجاه الطبيعى العقلانى الارتقائى. ومن ثم تُصنع وتُنفذ (بالضم فى الفعلين) المخططات والميكانيزمات الذهنية والاجتماعية والاقتصادية التى تحقق ذلك.

والتحديدات العلمية للأمثل الاقتصادى المستهدف، يجب أن تشمل التحديد الطبيعى العقلانى للمكونين التقابليين للقيمة الاقتصادية، وهما مادة الانتاج والعمل المبذول فى الانتاج، مع تحديد درجات الطلب الاقتصادى الصحيح. ويمكن أن يبدأ ذلك كما يلى:

١- الوصول إلى أبسط تحديدات اقتصادية ممكنة للمكافئ العينى الصحيح لقيمة العمل

المبذول كسلعة، ابتداءً من أبسط أنواع العمل الأدائى المباشر، بحيث يتسلسل هذا التقييم الموضوعى العقلانى إلى الأنواع الأرقى من العمل الأدائى (المسمى باليدوى أو اليدوى الذهنى) والادارى والاستثمارى. ووفقا لمعادلة القيمة الاقتصادية التى يجب أن تتحدد هنا من منظور علمى موضوعى أمثل، يمكن أن نحصل بهذه الطريقة على تحديد للعناصر الأدنى أو الحلقات الأولى لقيمة سلعة العمل، ثم تتصاعد وتتسلسل منها قيم الأنواع الأرقى من العمل. وتكون هذه العناصر الأدنى أو الحلقات الأولى كما يلى:

قيمة المواد المادية والمعنوية التى يحددها العلم الانسانى باعتبارها المواد المعيشية اللازمة لتجعل الانسان منتجا سليما للعمل+ قيمة العمل الذى يجب علميا بذله فى التعلم واكتساب الخبرة لانتاج عمل اقتصادى بسيط من النوع المذكور+ الطلب الاجتماعى التبادلى السليم (أي المحدد علميا باعتباره الأمثل الممكن) على هذا النوع من العمل.

٢- الوصول إلى أبسط تحديدات اقتصادية ممكنة للمكافئ العينى الصحيح لقيمة مادة الانتاج كسلعة، ابتداء من أبسط أنواع مواد الانتاج التى يمكن تحصيلها، بحيث يتسلسل هذا التقييم الموضوعى العقلانى إلى الأنواع الأرقى والأكثر تعقيدا من مواد أو تكاليف الانتاج. ووفقا لمعادلة القيمة الاقتصادية التى تتحدد وتتصاعد وتتسلسل بالطريقة المذكورة فى الرقم السابق، تكون العناصر الأدنى أو الحلقات الأولى للتقييم المطلوب كما يلى:

قيمة مادة الانتاج الأقرب إلى الطبيعة المباشرة كقيمة مقارنة بناء على التحديد العلمى الأمثل + قيمة العمل الذى يجب علميا بذله لتحصيل تلك المادة + الطلب الاجتماعى التبادلى السليم.

أما تحديد الأمثل العلمى لقوى ودرجات الطلب الاقتصادى، فيجب ألايعتمد على قيم اقتصادية، ولكن يجب أن يعتمد على قوانين العلوم الفسيولوجية والذهنية والاجتماعية التى تحدد احتياجات الازدهار العقلانى والبقاء الارتقائى للانسان.

* * *

إن العلوم متداخلة. **ومبادئ كل علم هى نهايات علم أو علوم أخرى**. من ذلك مثلا، أن مبادئ **علم المنطق هى نهايات العلوم الذهنية** التى تحدد ميكانيزمات الذهن السليم والعقل السليم. ولهذا، أشرت فى كتابات سابقة (مثلا فى كتاب «المبادئ الفلسفية الجديدة») إلى مبادئ الهوية وعدم التناقض - من حيث هى تعبير عن ميكانيزمات التساوى (=التماثل) وعدم التساوى (=عدم التماثل) فى الادراك الذهنى، وأن الأصول الفسيولوجية لهذه الميكانيزمات توجد كما لاحظ ستشينوف حتى عند الحيوانات. وقد أسميتها **مبادئ «التساوى أو عدم التساوى فى المنبهات الذهنية الفكرية للحكم المنطقى»**. وكذلك فى **مبادئ الأخلاق**، نجد أن حلقة الوصل بين نهايات العلوم الفسيولوجية الذهنية وبدايات علم الأخلاق، تعبر عن الوحدة بين مشاعر الارضاء الذهنى ومشاعر التدعيم والارتقاء الذهنى، ومن ثم يمكن أن نسميها **مبادئ «التدعيم التكاملى للنشاط الذهنى»**.

وعلى غرار ذلك، يمكن تأصيل النشاط الاقتصادى السليم بطريقة مشابهة، وبالرجوع أيضا إلى القوانين الطبيعية العقلانية الارتقائية للذهن البشرى. وهنا نجد أن النشاط الاقتصادى السليم كنشاط فسيولوجى ذهنى وفيزيائى واجتماعى، هو حلقة الوصل بين النشاط الارضائى ذهنيا (بالمعنى العقلانى طبعا)، والنشاط الناجح فيزيائيا (أى من حيث الانتاج المادى)،والنشاط الناجح اجتماعيا من حيث التبادل المطلوب لبقاء وارتقاء الانسان. ومن ثم يجب أن يكون العمل الاقتصادى معبرا عن **مبادئ «الارضاء العقلانى للذهن من خلال الانتاج**

المادى المحقّق للتبادل الاجتماعى المفيد إنسانيا ». ومعنى ذلك أن الطلب الاقتصادى كطلب مرغوب للذهن السليم ومحقق للتبادل الاجتماعى السليم، يجب أن يعبر عن الفائدة العقلانية الارتقائية للفرد وللمجتمع، وعن تماثل الدوافع والاهتمامات المفيدة عقلانيا وارتقائيا للذهن لدى أغلبية المجتمع.

ثورات الطلب الاجتماعى

لقد مرت البشرية بأربعة انطلاقات أو ثورات فى قوة الطلب، ثلاثة منها هى التى صنعت الانسان ثم صنعت حضارته الحديثة:

(١)- ثورة انطلاق الطلب البيولوجى فى نشاط التحصيل المباشر. وقد بدأ هذا الطريق بعد انتقال بعض سلالات القردة العليا شبه البشرية من نظام الجماعات التى يتحكم فيها الذكر الأقوى إلى نظام الجماعات المتحررة من تحكم الذكر الواحد. وتطور ذلك النظام إلى ما يشبه الماترياركا البدائية، أي نظام تبعية الأبناء للأم وسيطرة الأمهات على الجماعة. وأدى ذلك فى تلك الجماعات شبه البشرية (المتلاشية بالتطور) إلى زيادة النسل وزيادة الطلب الغذائى زيادات كبيرة، ضاعفت ماتتعرض له من ميكانيزمات الانتقاء أو الفرز الطبيعى natural selection، ووضعتها فى مراحل التطور بين شقى رحا: العجز ومن ثم الفناء، أو القدرة على اكتشاف وسائل جديدة لتحصيل الغذاء ومن ثم الارتقاء. ونتيجة ذلك، استطاعت الأجيال الناجحة من الفصائل أو السلالات الأقدر ذهنيا من تلك القردة العليا شبه البشرية أن تتطور إلى جماعات بشرية قردية، ثم إلى جماعات بشرية أولى بدأت طريق التطور المنفصل نوعيا عن بقية مملكة الحيوان. وانتقل هذا الطريق فى المراحل البدائية قبل التاريخ من عصور استخدام الأداة (منذ حوالى ٧٠٠ ألف سنة)، إلى عصر اكتشاف الزراعة البدائية (منذ حوالى أحد عشر ألف سنة).

(٢)- ثورة انطلاق الطلب المعيشى الحضارى. وحدثت تلك الثورة عند ظهور الحضارة البشرية الأولى، التى بدأت تطوراتها الارتقائية فى شمال مصر فى الآلاف القليلة من السنين التى سبقت ظهور فرعونية مينا / نارمر. لكن مينا اكتسح الشمال البحراوى المتحضر فى مصر بقطعان الجنوبيين السود المتخلفين، ومن ثم حطم التطورات العقلانية التى كان قد وصل إليها الشمال فى الألف الرابع قبل الميلاد، وفرض الطاغوت-الكهنوتى الفرعونى اللاعقلى الشامل الذى صنع الطفولة اللاعقلية الفاسدة للبشرية، والذى صنع التاريخ المزيف المعروف لمحاولة إسقاط تلك التطورات السابقة على الفرعونية. وعلى كل حال، فقد أجهضت وأفسدت (بالضم فى الفعلين) ثورة الطلب الحضارى العقلانى المذكور،رغم أن بعض قبساتها استمرت فى هجرات البحراويين الذين انطلقوا من شمال مصر ثم من سواحل الشام واليونان وغيرها إلى مختلف المهاجر البعيدة يحملون وينشرون شعلة بروميثيوس. ومن ناحية أخرى،بقيت امتداداتها المجهَضة والمحوَّرة إفساديا فى الحضارات الكهنوتية التالية فى مختلف الجهات وحتى العصور الوسطى.

(٣)- ثورة انطلاق الطلب الاقتصادى (=التبادلى) فى الحضارة العقلانية الحديثة فى أوروبا. وقد بدأ ذلك فى أواخر العصور الوسطى، وارتبط بانطلاق ثقافى وديقراطى لا طبقى واستثمارى إنتاجى سوقى. لكن أجهزة صناعة التدهور واللاعقل، ركبت تلك الثورة ونجحت فى تعكيس اتجاهها إلى الرأسمالية المعادية لمصالح المجتمع ولانسانية الانسان - رغم أنها فشلت فى إزالة كل آثارها وإطفاء كل قبساتها العقلانية.

(٤)- «ثورة» أو «هوجة» الطلب الاقتصادى البرجوازى التدهورى لآلاف الملايين من

الجوعى الفقراء (وخصوصا فى الشعوب المتخلفة وما يسمى العالم الثالث). وقد بدأ ذلك الانفلات بعد الحرب العالمية الثانية، وكجزء من مخططات الحرب العالمية الثالثة. ويسمونه أحيانا «ثورة التطلعات»! وهى تشمل الزيادات المهولة فى السكان المتخلفين، مع التطلعات شبه البدائية إلى أنواع المساواة التطابقية الدهمائية التى تلغى الفروق فى القدرات (وخصوصا القدرات الذهنية والفكرية!)، بل والتطلع إلى سيادة الأغلبية الجاهلة أو المتخلفة أو اللاعقلية على الأقلية العقلانية الأرقى. كذلك تشمل انفلات الطلب الاقتصادى وانفلات الاستهلاك فى اتجاهات لا عقلية تبديدية وتدهورية.

وواضح أن أجهزة صناعة التدهور واللاعقل، كانت تخطط لاستخدام هذا الانفلات بطريقة استخدام اكتساحات البرابرة والبدو ضد الحضارات القديمة، أى تحويل آلاف الملايين من الجوعى والفقراء فى العالم إلى جيوش غوغائية تتحرك ضد مصالحها وضد مراكز العقلانية أو بقايا العقلانية الأوروبية حيثما تكون، ومن أجل تصفية المعسكر الشيوعى، وذلك بطريقة تحرك قطعان الحيوانات الهائجة والمدفوعة بالهلع الجماعى الأعمى، وبطريقة الاكتساحات الدينية العمياء فى العصور القديمة والوسطى. لكن من حسن الحظ أن تغير ميزان القوى العسكرية والاشعاعية بين الدولتين الأكبر منذ أواخر السبعينات، سيؤدى إلى إفشال تلك المخططات التى استهدفت إعادة البشرية إلى عصور إظلامية جديدة. بل إن هذا التغير فى ميزان القوى، سيؤدى إلى إعادة النظر فى المبادئ اللاعقلية الخاصة بالحقوق الدهمائية والليبرالية العمياء للأفراد والجماعات - كما أوضحت فى الكتاب السابق.

الفصل السادس - الميكانيزمات الاشتراكية للمصلحة الخاصة

التحكم فى حوافز المصلحة الخاصة

إذا كان الانتاج الاقتصادي الصحيح، أى الذى يخدم البقاء الارتقائى للفرد والمجتمع، يعنى تقديم أي سلعة شيئية أو حدوثية تعبر عن حاجة بشرية طبيعية عقلانية، فان المستثمر الخاص يستطيع أن يقوم فى ظل السلطة الاشتراكية بنشاط إنتاجى صحيح ينقسم إلى جزءين:

١- جزء العمل الاستثمارى كعمل يحدد السلع التى ستجرى عملية إنتاجها (والانتاج هنا يشمل التبادل)، بناء على تحديد مسبق للطلب المتوقع. وهذا النوع من العمل كموهبة اقتصادية، يعنى القدرة على «شم» الطلب الاجتماعي التبادلى والاقتناع بنجاح المخاطرة عند الاستجابة لذلك الطلب المتوقع. ويكون ذلك على أساس توفر ثمن أو مقابل لهذا العمل الاستثمارى (هو الربح)، أى توفر «المصلحة الخاصة» أو «الحافز الاقتصادى الخاص»، الذى يحقق ثمار هذه القدرة ويدفع إلى المزيد من الحساسية الشمية للطلب الاقتصادى السليم.

وواضح أن هذا يتوفر بطريقة تلقائية أسهل لدى المستثمر الخاص، فضلا عن أن المخاطر والخسائر تقع فى هذه الحالة على المستثمر الخاص. أما فى الاستثمار العام، فالامر يختلف - فى غير الحالات الروتينية الواضحة (أى التى تستجيب روتينيا لطلب اقتصادى واسع ومسجل بحيث تشبه الخدمات العامة الحكومية) وفى غير الحالات التى يمارس فيها الاستثمار العام مهمته كوريث أو كامتداد إدارى لاستثمار خاص سابق ثبت نجاحه (أى بطريقة ربحية أوشبه ربحية). ولهذا، فالموظف الذى يتمتع بموهبة الشم الاستثمارى بحيث يتولى مهمة الاستثمار العام فى غير الحالات المذكورة، لايجب فقط أن يكون صاحب مبادئ إنسانية واشتراكية راسخة تدفعه إلى أداء هذه المهمة بنشاط وإخلاص، بل يجب أيضا أن تتوفر له فى ذلك «مصلحة خاصة» أو «حافز فردى خاص» - رغم أن مصلحته الخاصة لن تصل إلى نفس درجة المخاطرة التى تفرض على المستثمر الخاص المزيد من التدقيق فى «شم» الطلب الاقتصادى، والتى تحمّله وحده عواقب الخطأ.

٢- جزء العمل التنفيذى فى تنظيم وتشغيل أو إدارة عملية الانتاج. وهذا العمل قد يتضمن بدوره عدة أجزاء أدنى، مثل:

أ- تنظيم المستلزمات المطلوبة لعمليات الانتاج ب- تنظيم العمل الأدائى المباشر فى عمليات الانتاج جـ- تنظيم وصول السلع إلى المشترى د- إدارة المشروع.

وهذا الجزء الثانى من عمل المستثمر، يحتاج إلى درجة كبيرة من الاخلاص والأمانة والدقة والنشاط. وهذه أيضا تتوفر بطريقة تلقائية أسهل لدى المستثمر الخاص، خصوصا فى المشروعات الصغيرة التى لا تسمح بتطبيق كل قواعد النظم الحديثة للادارة العلمية والمراقبة الهرمية وتقسيم العمل. وحتى فى حالات الاستثمار العام التى يجب أن تكون محكومة إداريا بدقة، فان أخلاقيات العمل المذكورة يجب أن ترتبط أيضا بالمصلحة الخاصة أو الحافز الفردى الخاص.

وهذا يعنى أن من الضرورى وضع مخططات علمية وتكنولوجية تفرض «الميكانيزمات الاشتراكية» التى تحقق وتضمن تنفيذ أخلاقيات العمل المذكورة، بطريقة تشبه أساليب التنميط الآلى لأجزاء العمل اليدوى (على غرار الطريقة التايلورية)- وبحيث تكون هذه «الميكانيزمات الاشتراكية» مرتبطة بالمصلحة الخاصة أو الحافز الفردى الخاص.

ومن الفقرات السابقة، تبرز ملاحظتان تستحقان الاهتمام:

الملاحظة الأولى، أن المستثمر العام الإشتراكى الناجح اقتصاديا لايلغى وظيفة أو عمل المستثمر الخاص (بالجزءين المذكورين)، ولا يعنى أن المستثمر الخاص «لاعمل له» أو «لاضرورة له» كما يزعم ماركس وإنجلز وتلاميذهما. فهذا لا ينطبق إلا على الاستثمار الطفيلى أو التدهورى الذى يجب إلغاؤه سواء كان خاصا أو عاما، وبغض النظر عن المستثمرين القائمين به أو المشاركين فيه. لكن المستثمر العام الاشتراكى يمارس نفس وظيفة أو عمل المستثمر الخاص الملتزم بالاتجاه السليم (من حيث العمل الاستثمارى ومن حيث العمل التنظيمى المجزى اقتصاديا)، بل ولايمكن أن ينجح اقتصاديا إلا بقدر مايتشبه بطريقة عمل المستثمر الخاص. وكل المطلوب من المستثمر العام اشتراكيا، هو ألا يجعل مصلحته الخاصة كموظف (ناهيك عن أطماعه الخاصة التى يجب استئصالها)، وألا يجعل المصلحة «الخاصة» لمشروعه الاقتصادى العام، أو المصلحة «الخاصة» للوقائع الاقتصادية التى يرتبط بها، منافية أو معارضة للمصالح العقلانية الارتقائية للمجتمع ولانسانية الانسان. وهذا ما يجب أن تفرضه الأهداف والقواعد والمخططات والميكانيزمات التى تضعها وتنفذها أجهزة ومرافق السلطة الاشتراكية. ومن ثم، فهى يمكن أن تحدد اتجاهات المستثمر الخاص أيضا مثله مثل المستثمر العام.

والملاحظة الثانية، هى أنه - كما أوضحت فى كتاب الديمقراطية (الفصل الرابع) - يجب التمييز بين «المصلحة الخاصة» الأنانية و«المصلحة الخاصة» الجماعية، وكذلك بين الأنانية الفردية المتطرفة أو الفرداتية individualism وبين ازدهار فردية الفرد individuality فى الاتجاه الذى يخدم المجموع والذى قد يصل إلى درجة إيثارية. وأجهزة ومرافق السلطة وميكانيزمات النظام الاقتصادى الاجتماعى، هى فقط القادرة على زيادة أو تصفية التطرف الفردى والتطرف الجماعى، ومن ثم زيادة أو إلغاء التناقض بين نشاطات وأهداف الفرد والمجتمع.

وإذا كان ما يسمى فى الفلسفة «عشق» الحقيقة أو «عشق» الحق والخير والجمال، يمكن أن يحرك النشاط فى بعض مجالات الفكر والعلم والفن لدى بعض الأفراد (وحتى هذا يحتاج إلى حد أدنى من الظروف الاقتصادية المشجعة، فضلا عن أنه يحتاج إلى ميكانيزمات مادية واجتماعية لتحقيق إنجازاتها)، فان النشاط ثم الارتقاء فى المجال الاقتصادى الذى هو بطبيعته مجال يصنع «القيمة الاضافية» من خلال «التبادل» مع الآخرين، لايتحقق إلامن خلال تبادل المصالح - أى على أساس «المصلحة الخاصة». وهذا يعنى أنه لن ينجح فى الاتجاه الاشتراكى، إلا بقدر نجاح السلطة الاشتراكية فى تحقيق التكامل وعدم التنافر بين «المصالح الخاصة» للأفراد والمجموعات و «المصالح العامة» العقلانية الارتقائية للمجتمع وللبشرية، ونجاحها فى فرض الحتميات والميكانيزمات والقنوات التى تحرك المصالح الخاصة فى الاتجاه العقلانى الارتقائى، وتجعلها تخدم المصالح العامة المذكورة.

إن الارتقاء البشرى أدى مثلا إلى تحول الأمومة عند الأم فى النوع البشرى إلى واجب شبه غريزى دائم لا يرتبط بفترة الرضاعة مثل الحيوانات، كما أدى إلى خلق واجب بشرى آخر شبه غريزى دائم أيضا، هو واجب الأبوة التى تنعدم أو تنخفض إلى أدنى درجة عند الحيوانات. وعلى غرار ذلك، فان الارتقاء إلى الاشتراكية ثم إلى المساواة التامة العليا، يعنى ضرورة تحويل مبادئ الأخلاق إلى خُلُق اجتماعية ثابتة (بضم الخاء واللام) وعادات شخصية ثابتة. ولايتحقق ولا يمكن أن يتحقق هذا الطريق إلا من خلال المصالح الخاصة المادية والمعنوية

للأفراد، وابتداءً من المصالح الخاصة الاقتصادية، التي يتم تطويرها - بطريقة قوانين التربيط الذهني المعتمدة على الارضاء / اللذة أو الاحباط الألم - بحيث تتحول إلى عادات فسيولوجية ذهنية واجتماعية، ثم تتحول في المراحل العليا إلى سلطة ذاتية، أي سلطة تحكّم (بتشديد الكاف) ذاتي عقلاني للفرد في نفسه، أو وازع عقلاني ذاتي، يحل محل السلطة الحكومية والاجتماعية.

التقييم الاقتصادي للأفكار الاستثمارية

إذا نظرنا إلى العمل المبذول كنشاط إنتاجي بالمعنى البشري العام وليس بالمعنى الاقتصادي فقط، يمكن تقسيمه إلى نوعين:

١- عمل أدائي (اقتصادي أو غير اقتصادي، ومن النوع المسمى باليدوي أو بالذهني)، أي أداء النشاط المنتج ماديا بالمعنى العام.

٢- عمل تفكيري، أي عمل التعبير أو التحديد التفكيري المسبق للنشاط المنتج ماديا.

وهذا ينقسم إلى نوعين:

ا- عمل تفكيري سلوكي، أي عمل تفكيري بخصوص استخدام الارادة المباشرة. وفي المجال الاقتصادي، يسمى هذا النوع من العمل باسم العمل الاستثماري.

ب- عمل فكري خاص، أي لا يتعلق بالارادة السلوكية المباشرة. وهذا العمل يمكن أن يكون اقتصاديا، إذا كان يشمل أفكارا وابداعات واختراعات موجهة إلى الاستخدام الاقتصادي. ويمكن أن يكون من نوع لا يستهدف الاستخدام الاقتصادي، أي من نوع ثقافي ومعياري يستهدف أهداف الحق والخير والجمال.

ورغم أن هذا التقسيم العام لا يقتصر على المجال الاقتصادي، إلا أنه يمكن بواسطة المعادلة المذكورة من قبل تحديد القيمة الاقتصادية لكل نوع من أنواع العمل هذه.

ولنأخذ - أولا- النوع المقصود هنا، وهو العمل الاستثماري. فهذا يمكن تحديد قيمته كما يلي:

قيمة النشاط الاستثماري كسلعة = قيمة مادة الانتاج (أي قيمة المستثمرات) + قيمة العمل التفكيري الذي أدى إلى قرار الاستثمار (وهذا التقييم يبدأ كتقييم مجرد يتحدد بمدى صواب الاستهداف الاستثماري اقتصاديا، أي مدى صواب فكرة المشروع الاستثماري من الناحية الاقتصادية) + الطلب الاقتصادي على ذلك النشاط الاستثماري.

وهكذا نجد أن العمل الاستثماري له قيمته الاقتصادية - بل قيمته الاقتصادية الكبيرة - التي يمكن تحديدها بنفس طريقة تحديد أي سلعة أو قيمة اقتصادية أخرى، مثل سلعة العمل اليدوي والسلع الشيئية.

بل إن «الفكرة» الاستثمارية نفسها قبل أن تتحول إلى عمل استثماري، يمكن تحديد قيمتها الاقتصادية بنفس المعادلة كما يلي:

قيمة «الفكرة» الاستثمارية كسلعة = قيمة مادة الانتاج (أي تكاليف القدرات الذهنية والوسائل المستخدمة في التوصل إلى هذه الفكرة، أو أيضا في النشر عنها والدعاية لها) + مدى صواب تلك الفكرة اقتصاديا (كتقييم مجرد قابل للتحول إلى تقييم اقتصادي بعد التنفيذ)+ الطلب الاقتصادي على تلك الفكرة (كطلب يمكن أن يتجسد مثلا في مدى التجاوب مع عملية تجميع الاستثمارات لتنفيذ هذه الفكرة).

وإذا تناولنا قيمة فكرةإبداعية أو اختراع معين في المجال الاقتصادي، يمكن تحديدها كما يلي:

القيمة الاقتصادية للفكرة الابداعية أو الاختراع = القيمة الاقتصادية التى تحدث فى قيمة مادة الانتاج بناء على ذلك الابداع أو الاختراع + القيمة الاقتصادية للتغييرات التى تحدث فى قيمة العمل المبذول أو المقدر اجتماعيا بناء على ذلك الابداع أو الاختراع + الطلب الاقتصادى على هذا أو ذاك.

ولاشك أن مثل هذا الابداع أو الاختراع، يؤدى عادة إلى زيادة فى إنتاجية العمل وزيادة فى القيمة الاضافية وخفض فى قيمة السلع المنتجة. وهذه كلها إنجازات اقتصادية يمكن حسابها بسهولة، لمراجعة التقييم الاقتصادى المذكور.

وحتى الأعمال الفكرية الثقافية أو الجمالية، يمكن تحديد قيمتها الاقتصادية بنفس الطريقة. من ذلك مثلا:

قيمة تمثال فنى كسلعة= مادة (=تكاليف) إنتاج التمثال + قيمة العمل الفنى المبذول فى إنتاجه +الطلب الاقتصادى على شراء التمثال.

وكما قلت، فان الفرق بين التحديد العقلانى المجرد لقيمة مثل هذا التمثال، وبين التحديد الوقائعى والفعلى لقيمته السوقية، يكون دليلا على مدى العقلانية أو مدى الانسلاخ اللاعقلى للواقع الاقتصادى والاجتماعى.

الاستثمار الخاص والاقتصاد الاشتراكى

الفرق بين بوادر أو روائح «الطلب الاقتصادى» كما يشمه المستثمر قبل تنفيذ نشاطه الاستثمارى، وبين وقائع «الطلب الاقتصادى» المتحقق فعلا بعد تنفيذ النشاط الاستثمارى، هو الذى يشكل ما يسمى «درجة المخاطرة» فى العمل الاستثمارى. ومعنى ذلك أن «درجة المخاطرة» لاتدخل فى تحديد «الربح الاستثمارى» ، أى لا تصنع أو تحدد القيمة الاقتصادية لسلعة «العمل الاستثمارى» أو «الفكرة الاستثمارية». لكنها على العكس تعبر عن احتمالات «الخطأ» فى العمل الاستثمارى أو فى الفكرة الاستثمارية، أى احتمالات «انعدام» أو «انخفاض» قيمتها الاقتصادية.

فاذا كان «صواب» العمل الاستثمارى أو الفكرة الاستثمارية هو الذى يصنع قيمتها الاقتصادية، فمعنى ذلك أن هذه القيمة تعبر عن ارتفاع قدرة المستثمر على «شم» الاحتياجات الاقتصادية، ومن ثم انخفاض درجة المخاطرة التى يقوم بها. فكلما كانت الحساسية «الشمية» للنشاط الاستثمارى أدق تنبؤا، كلما كانت المخاطرة أقل. وهذا يشبه مثلا موقف أجهزة استطلاع مواقع البترول. فكلما زادت حساسية ودقة قدراتها، كلما تضاءلت احتمالات الفشل وأصبحت عمليات الحفر أقل مخاطرة. **ولهذا تتناسب القيمة الاقتصادية للعمل الاستثمارى تناسبا عكسيا مع درجة المخاطرة!!** فالمخاطرة لا يمكن أن تكون ذات قيمة اقتصادية من أى نوع، وإلا لأصبحت مغامرات المقامرة والمراهنة عمليات اقتصادية حقيقية وليست محاولات شخصية للحصول على مصادفات حظ فردى.

وليس معنى ذلك طبعا أن فعل الاستثمار الاقتصادى السليم يتجرد من المخاطرة، أو يشبه الاستثمار الريعى الذى يخلو أو يكاد يخلو من المخاطرة. ولكن المقصود: أولا، أن هذه المخاطرة تتعلق بالدوافع النفسية للقرار الاستثمارى ولا تدخل فى عناصر التقييم الاقتصادى. وثانيا، أنه يحتوى على درجة مخاطرة تنخفض بقدر ارتفاع حساسية ودقة وصواب التنبؤ الاستثمارى، أى بقدر ارتفاع القدرات التفكيرية للمستثمر. وفى مقابل ذلك، نجد أن الناس العاديين- وخصوصا أصحاب الادراك أو الاحساس الاقتصادى المنخفض- يجزعون من الكثير من الأعمال الاستثمارية التى يتصورونها مخاطرات خاسرة، ثم تنجح بعد ذلك.

وبناء على ذلك كله، نجد أن «الربح الخاص» يمكن أن يكون فى ظل الاقتصاد الاشتراكى

ربحا خاصا عادلا يعبر عن قيمة اقتصادية صحيحة، هي قيمة العمل الاستثماري، كعمل نوعي يجب ألا تختلط قيمته بقيمة ادخار أو تجميع الأموال، وبقيمة العمل التنظيمي والاداري. كذلك نجد أن هذا «الربح الخاص» كثمن عادل أو حقاني لسلعة العمل الاستثماري، يمكن أن يكون ربحا إنتاجيا بالمعنى الصحيح، أي يخدم الاتجاه الطبيعي العقلاني للاقتصاد، ويخدم الارتقاء الاشتراكي للفرد والمجتمع. ذلك أنه يمكن أن يكون ربحا لا يختلف في جوهره أو في تقييمه الاقتصادي، عما يمكن أن نسميه «الأجر الخاص» الذي يطبق اشتراكيا على المشتغلين بالأعمال التنفيذية البسيطة أو المتطورة. فمجموع الأرباح الخاصة للمستثمر الخاص الانتاجي غير الطفيلي وغير الربعي، يمكن أن يشمل قيمة عمله الاستثماري، مع قيمة تشغيل استثماراته المجمعة، مع قيمة عمله التنظيمي الاداري، مع قيمة أي عمل تنفيذي آخر يقوم به في مشروعه. وهذه أنواع مختلفة من سلع العمل أو القيم الاقتصادية، لكنها يمكن أن تتحقق وتتجه كلها إلى خدمة النشاط الاقتصادي الاشتراكي العام.

وكما أوضحت في الفصول السابقة، فالمشكلة ليست مشكلة «خصوصية» الاستثمار أو «خصوصية» الربح، ولكنها مشكلة «الخصوصية» الأنانية للسيطرة والتحكم الاقتصادي أو الاداري أو العسكري، الخ، ومشكلة الطابع اللاعقلي والتدهوري واللاإنساني للاتجاه الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، الخ. وإذن، فان ما يجب أن نرفضه وأن نعاديه وأن نلغيه في الاقتصاد التبادلي، هو إمكانيات الضغط والترغيب أو الترهيب ضد المصالح الاشتراكية العامة، ووسائل الاستغلال والمضاربة والاستثمار الطفيلي والاستثمار الربعي الخاص، والدوافع والمصالح والنشاطات الخاصة الأنانية واللاعقلية والتدهورية والافسادية، الخ، أي عموما المعادية للمصالح الاقتصادية والاجتماعية السليمة والمعادية للارتقاء الاشتراكي. وهذه كلها مرفوضات يمكن إلغاؤها بالقوانين والتنظيمات والميكانيزمات الاشتراكية، التي تستطيع أن تحول المستثمر الخاص الصغير والمتوسط إلى «مشتغل خاص» يخدم القطاع العام والاقتصاد الاشتراكي، ولا يختلف عن العامل الأدائي الذي يبيع سلعة عمله بالقطعة، إلا في نوعية السلع أو الأعمال التي يبيعها، ولا يختلف عن «المدخر الخاص» أي «المستثمر الخاص» الذي يضع مدخراته في صناديق القطاع العام، إلا في أنه يقوم شخصيا بتشغيل هذه المدخرات في الاتجاه المطلوب.

وعلى أساس هذا التماثل بين العامل الأدائي الفردي والمدخر الفردي والمستثمر الفردي صاحب المشروع الخاص، يمكن تحديد ستة أنواع من التربيط بين النشاط الاقتصادي الخاص والنشاط الاقتصادي الاشتراكي العام، تشكل ستة أنواع من قنوات أو ميكانيزمات التوجيه للنشاط الاقتصادي الخاص، في اتجاه تذويب مصالحه في مصالح ذلك النشاط العام:

١- استخدام طريقة العمل أو الانتاج بالقطعة في تربيط النشاط الاقتصادي الخاص بالنشاط الاقتصادي العام الذي يحدد المطلوب تنفيذه.

٢- استخدام طريقة «التوزيع الخاص» لمنتجات أو سلع القطاع الاشتراكي العام، مما يعني تحويل المستثمر أو المشتغل التجاري الخاص إلى «بائع خاص» لسلع القطاع العام.

٣- استخدام طريقة «الانتاج الخاص» لمنتجات أو سلع يطلبها القطاع العام ويتولى توزيعها (على أساس أن «تنفيذها» في القطاع الخاص أكثر اقتصادية، أو على أساس سهولة توفرها على أيدي الأفراد والأسر).

٤- تحويل المزيد من عمليات الانتاج في النشاط الاستثماري الخاص، إلى عمليات تكميلية للنشاط الانتاجي العام.

٥- تحويل الابداعات والاختراعات الاقتصاية الخاصة إلى نشاط تكميلي للنشاط

خاص» يرتبط ببيع منتجاته إلى القطاع الاشتراكي العام.

٦- تحويل أموال الاستثمارات الخاصة إلى استثمارات تكميلية لاستثمارات القطاع الاشتراكي العام في مشروعاته الناجحة التي تحتاج إلى توسع. وهذا لا يعني فقط تكوين المشروعات المشتركة أو المختلطة المحدودة، بل يعني أيضا تشجيع أصحاب المدخرات أو الاستثمارات الخاصة على الاشتراك بمساهماتهم في المشروعات العامة الناجحة. ولايكون ذلك باستخدام نظام الأسهم أو الأوراق المالية التي تطرح للمضاربات في البورصة، لكن بطريقة تضمن زيادة قيمة «المساهمة» أو «المشاركة» تبع زيادة قيمة رأس المال، وتضمن حق استخدام المساهمات في تغطية الاقتراض من البنوك العامة، وتضمن إمكانية بيعها بأسعار تتجنب مضاربات العرض والطلب.[1]

والخلاصة، أن الضرورة الاشتراكية العقلانية لإعطاء الدولة والقطاع العام «ملكية» المراكز والأسلحة الاستراتيجية للاقتصاد ودور «القيادة» في تنظيم وتوجيه النشاط الاقتصادي، لايعني طبعا إلغاء دور «الجيش» الاقتصادي الواسع الذي يتكون من الأفراد والتشكيلات الخاصة من مختلف الرتب غير القيادية. وهذا هو المقصود بعبارة «اشتراكية الاستثمارات الخاصة».

وبديهي أن تشجيع وتوسيع النشاط الاقتصادي الخاص والاستثمارات الخاصة في الاتجاه الاشتراكي الصحيح، يستلزم المزيد من التنظيم الواعي والتحكم العلمي العقلاني في الاقتصاد الاشتراكي. فالمسألة ليست فقط أن ما يقال عن دور القوى التلقائية العمياء في الاقتصاد البرجوازي هو- كما أوضحت- مجرد تبرير وتغطية لدور الأجهزة العليا لصناعة التدهور اللاعقلي التي تصنع التلقائيات أو على الأقل تعرفها وتستخدمها، لكن المسألة أيضا هي أن العوامل والقوى المجهولة حقا تعني بالفعل الفوضى والتدمير واللاعقل. **فالحرية العقلانية تستلزم الوعي الشامل بالعلل من أجل الوصول إلى المعلولات المطلوبة. والافان أي تحكم تعسفي لاعقلي في الواقع، يؤدي بالضرورة إلى تراكمات وانفجارات الفشل والانهيار.**

ولهذا، فان الاقتصاد الاشتراكي يحتاج إلى معرفة أقصى مايمكن الاطلاع عليه من وقائع واستعدادات ومؤثرات وسُفليات النظام الاقتصادي في المجتمع. ولا يتأتى ذلك إلا بالتحليل العلمي والعملي السليم (وليس بالنظريات الاقتصادية الوهمية كالماركسية)، من خلال الحلقات التالية:

أولا، توفير كل مايمكن من إمكانيات وتسهيلات التعامل التبادلي والسوقي تحت الضوء

---

(١) عندكتابة هذه السطور أعلاه عام ١٩٧٦، لم يكن الاتحاد السوفيتي قد اتجه إلى توسيع مايسمى «تعاونيات إنتاج البضائع والخدمات» (أي خارج ميدان الزراعة)، كما لم يكن قد ظهر في مصر اسم أو مسمى «توظيف الأموال» (بغض النظر هنا عن الاتجاه الديني أو اللصوصي أو الطفيلي ذي الأرباح الشديدة الارتفاع الذي يسيئ استخدام ميكانيزم توظيف الأموال). والمهم أن كلا الطريقتين يمكن استخدامهما ضمن ميكانيزمات تشجيع وتربيط أموال الاستثمارات الخاصة بالاستثمارات الاشتراكية العامة. فمن ناحية، يمكن أن تقوم الاستثمارات والخبرات والقدرات العامة بدور الريادة والتوجية والمشاركة في تكوين التعاونيات الكبيرة في مختلف مجالات الاقتصاد. ومن ناحية أخرى، فالمشروعات العامة الناجحة المربحة، يمكن أن تشجع المستثمرين أو المدخرين على تقديم المساهمات أو المشاركات فيها بطريقة توظيف الأموال المتزايدة الربح، وبحيث تتغير نسبة ربحيتها بتغير ضمانات واستخدامات صكوكها. وعلى سبيل المثال، كتبت الصحف في مصر هذا العام ١٩٨٩عما يسمى«صكوك التمويل ذات العائد المتغير»،كوسيلة جديدة لتوظيف الأموال تشرف عليها البنوك وتستخدمها الشركات الخاصة والعامة،وتلعب بذلك دور البديل للأسهم وأوراق البورصة -بموثوقية أكبر وبدون مضاربات طفيلية.

فى الاتجاه المسموح به. وثانيا، تسجيل (= قيد) كل «أفعال» النشاط الاقتصادى، خصوصا الخاص ومهما صغرت درجته، مع تصنيف وتنميط كل أنواع النشاط الاقتصادي، وخصوصا الخاص أيضا - وبالأخص الأنواع الصغرى أو السفلى أو الفسيفسائية من النشاط الاقتصادى الشخصى*. وثالثا، دراسة وتحديد هذه الوقائع إحصائيا وتحليليا، وطرح نتائج هذه الدراسات على أوسع نطاق إعلامى وأكاديمى وتشجيع المزيد من التحقيق الاعلامى الميدانى حولها، مع المزيد من الدراسة والتحليل العلمى والديمقراطى بخصوصها.

***

* حاشية: أرجو أن يسمح لى القارئ أن أضيف فيما يلى حاشية لا يتسع لها الهامش.
فمهمة التسجيل الوقائعى بالقيد أو الحصر المباشر أو الاستطلاع الميدانى أو بطريقة العيّنات الاحصائية لكُل أنواع الأفعال الاقتصادية، هى مهمة تقوم بها فعلا فى كل البلاد الأجهزة الحاكمة وبعض مرافق البحث، وتشترك فيها بعض المرافق الاعلامية. لكن فى مصر مثلا، تحفظ نتائجها فى أضابير الملفات بالمكاتب المغلقة! وإذا أخذنا بنظام الفصل بين الضرائب والايرادات أو الدخول والعائدات (فى الاطار المقترح فى الفصل الثامن)، يمكن تحويل المهمة المذكورة إلى عملية رسمية منظمة وشاملة، تتفاعل وتتكامل فى الوقت نفسه مع المتابعات البحثية والاعلامية التبصيرية. ويجب عموما تقسيم كل أنواع الأفعال الاقتصادية (وخصوصا الخاصة والصغرى الشخصية مثل الخدمات السُفلية البسيطة العابرة) إلى قسمين:
١ـ أفعال اقتصادية قانونية. وتنقسم إلى: ا- أنواع قانونية حاصلة على تراخيص رسمية. ب- أنواع قانونية غير حاصلة على تراخيص رسمية (ومن ثم يجب توسيع عملية ربطها بتراخيص رسمية فورية ومجانية وسهلة إداريا). ٢- أفعال اقتصادية غير قانونية. وهذه يجب أن تنحصر أساسا فى النشاطات الممنوعة لأسباب جنائية أو أخلاقية. من ذلك مثلا، التصرف أساسا بطريقة اقتصادية لاجنائية ضد معاملات السوق السوداء، ومن ثم تحديد ومراقبة بل وأداء هذه المعاملات الاضطرارية بدلا من تجريمها.
وعلى كل حال، بعد تجهيز هذه الصفحات للطبع،نشرت صحيفة الأهرام (فى ٢٧ أكتوبر ١٩٨٩)تحقيقا عما تسمية «الاقتصاد السرى» أو «الاقتصاد الموازى» فى مصر، ذكرت أنه تلخيص لبحث قام به فريق مما يسمى «المجالس القومية المتخصصة». (واسمة بالانجليزية par-allel / underground / unrecorded، مما يعنى أنه ليس سريا ولكنه وراء الكواليس أوغير مسجل لكن قد يكون معترفا به كما لاحظ البعض). ورغم اختلاط الأرقام التى نشرتها الصحيفة، يمكن أن نفهم منها أن الدخل المتولد عن «الاقتصاد غير المسجل» ولكن غير الممنوع قانونيا يصل فى مصر إلى حوالى ١٦٪ من الدخل القومى، بينما ذلك المتولد عن تجارة المخدرات والعملة والتهرب الضريبى يصل إلى حوالى ٢٥٪! ويرجع البحث أسباب انتشار وتضاعف ما يسميه النشاط الاقتصادى السرى أو الموازى إلى أسباب كثيرة، أهمها فى رأينا: حواجز ومخاوف الضرائب، وحواجز البيروقراطية والفساد الادارى والأسوار والعراقيل الادارية والقانونية، وحواجز ومفارقات الأسعار الرسمية، وانعدام أو نقص الامكانيات والوسائل المشروعة للارتزاق أو العمل الاضافى وللاستفادة المجزية من المدخرات.
ومن ناحية أخرى، نشرت الصحف أخيرا أن خبيرة باللجنة الحكومية للاصلاح الاقتصادى بالاتحاد السوفييتى ذكرت أنه يوجد فى الاتحاد السوفييتى فى الفترات الأخيرة ٣٠ مليون سوفييتى يتاجرون فى السوق السوداء، وأن هناك حوالى ٣٠ ألف مليونير معظمهم صنعوا ثرواتهم من التجارة فى السوق السوداء والتعامل فى السلع والخدمات غير المتوافرة (وطبعا فى العملات الأجنبية)، وأنهم يحتفظون بثرواتهم على شكل سبائك ذهبية وعملات أجنبية

وعقارات وسيارات وتحف! ومعنىٰ ذلك أنهم صنعوا ثرواتهم بأساليب طفيلية، ويستخدمونها بأساليب طفيلية أيضا. وهذا ما يجب منعه-أساسا بوسائل اقتصادية. فمثلا يجب إنزال العقاب الرادع بأى «تجارة جملة» فى يهلع السوق السوداء. وفى مقابل ذلك، يجب أن تركب الحكومة «ظاهرة» السوق السوداء، فتتولى بنفسها القيام بعملياتها الاضطرارية اقتصاديا (بطريقة تشبه تقريبا مايسمى هنا «السعر الحر» أو ما يسمى «السعر السياحى»)، أى أن تتولى شراء السلع من المستحقين الذين يحتاجون إلى ثمنها المرتفع ثم تبيعها إلى المتيسرين الذين يستطيعون أن يدفعوا فيها ثمنا مرتفعا. وبذلك فان الفقراء الذين يستحقون مثلا كميات معينة من السلع «التموينية» المدعومة، يستطيعون أن يقبضوا من البقالين ببطاقاتهم التموينية فروق أسعار تلك السلع بدلا من شرائها ثم بيعها فى السوق السوداء.

* * *

المصلحة فى القطاعين العام والخاص

حين نحدد الميكانيزمات الاشتراكية للمصلحة الخاصة الاقتصادية، يجب أن نلاحظ أن «المصلحة الخاصة» تشمل القطاع العام ولاتقتصر على القطاع الخاص، وأنها تنقسم عموما إلى أنواع كثيرة أهمها

١- المصلحة الخاصة فى الاخلاص فى العمل أو إتقان العمل.

٢- المصلحة الخاصة فى زيادة العمل.

٣- المصلحة الخاصة فى الابداع والاختراع.

٤- المصلحة الخاصة فى تكوين الاستثمارات (سواء كمدخرات ذاتية أو كتجميعات للتشغيل).

٥- المصلحة الخاصة فى ممارسة العمل الاستثمارى.

٦- المصلحة الخاصة فى التصرف اقتصاديا فى الاتجاه الاشتراكى المطلوب وليس فى اتجاه آخر.

ومن ناحية أخرى، يجب أن ندرك- أولا- أن دوافع «المصلحة الخاصة» أو «الحافز الخاص» (أو الفردى)، يمكن ألا تكون من نوع اقتصادى. فهناك دوافع الترغيب أو الترهيب المعنوية، مثل دوافع التكريم والتنفير أو التحقير إعلاميا واجتماعيا، الخ. وهناك دوافع الترغيب أو الترهيب الادارى، ودوافع التشجيع أو التثبيط القانونى. وهناك طبعا الحظر والادانة والتجريم وعمليات العقاب بمختلف الدرجات القانونية. وكل هذه عوامل يجب تحديدها وتصنيفها واستخدامها مع العوامل الاقتصادية، استخداما قانونيا محددا صريحا واضحا، فى الميكانيزمات الاشتراكية المطلوبة للاستثمارات الخاصة وللمصالح الخاصة عموما.

ومن ناحية ثالثة، فان دافع «المصلحة الخاصة الاقتصادية» أو «الحافز الخاص الاقتصادى»، لايعنى فقط أو بالضرورة «الربح الخاص»، رغم أن هذا يعتبر نوعا هاما من المصلحة الخاصة أو الحافز الخاص اقتصاديا. وعلى كل حال، فما يسمى مثلا فى مصر «توزيع نسبة من الأرباح» على العاملين، لا يشمل حافزا خاصا أو ربحا خاصا بالمعنى المفهوم، وإنما يشكل نوعا من الديماجوجية لتمييع الشعارات الاشتراكية وإيهام العمال بأنهم أصحاب هذه المشروعات الحكومية، وللتغطية على الفشل الاقتصادى لتلك المشروعات. ذلك أن مايصرف للعاملين تحت الاسم المذكور، هو مبلغ ضئيل وتافه، فضلا عن أنه مبلغ روتينى لايتحدد بنسبة حقيقية من أرباح حقيقية، ولكن يتحدد بطريقة «المساعدة» أو «المنحة» السنوية. ثم الأهم من ذلك أنه لايرتبط بالجهد الفردى أو بالتفوق الفردى فى العمل. ومعنى ذلك أنه يحرف أنظار العاملين عن الاتجاه الصحيح للحافز الخاص الاقتصادى، ويوجه تطلعاتهم إلى أهداف الربح

الخاص الاستثمارى الذى هو مستحيل التحقق عمليا بالنسبة لهم. ونفس الشئ يمكن أن يقال أيضا عما يسمى «الرأسمالية الشعبية» فى الغرب لأنها تقتطع من العاملين قيمة أسهم فى مشروعات غير مجزية الربح أو فى مشروعات ريعية، لمجرد إيهامهم بأنهم أصبحوا أصحابها!

وفى مقابل ذلك، وعلى أساس أنّ دافع المصلحة الخاصة الاقتصادية أو الحافز الخاص الاقتصادى يعنى المعاقبة بقدر ما يعنى المكافأة، يمكن ويجب استخدام هذا الدافع أو الحافز فى النشاطات الاقتصادية كما يلى:

أولا- مجموعيا:

أ- بالنسبة للقطاعين الخاص والعام، يكون ذلك بتحديد مواصفات موضوعية وقائعية تقاس بها «درجة» الافادة الاقتصادية الانتاجية الصحيحة للمشروع الاقتصادى، و «درجة» التزامه بأهداف الاقتصاد الاشتراكى العقلانى وخدمته لمصالح ذلك الاقتصاد، فضلا عن «درجة» الجودة أو الاتقان فى سلعه، و«درجة» توفر الظروف الانسانية والأخلاقية فيه، الخ. وبناء على هذه التقديرات، تتحدد «درجة» التصرف مع أو ضد ذلك المشروع الاقتصادى.

ب- يوضع نظام دقيق للمكافآت والعقوبات المجموعية التى يجب تطبيقها على مرافق التخطيط الاقتصادى والتنظيم الاقتصادى وعلى المشروعات الاقتصادية العامة المختصة، تعبيرا عن نشاطاتها المجموعية فى زيادة أو عرقلة أو عدم زيادة الانتاج الاقتصادى، وخصوصا فى مجال النشاط الاستثمارى الخاص.

جـ- بالنسبة لمشروعات القطاع الاشتراكى العام التى لايمكن قياس «درجة» نجاحها الاقتصادى من واقع أرباحها، تحدد مواصفات موضوعية وقائعية تقاس بها «درجة» نجاحها الاقتصادى من حيث القيم الاقتصادية التى تحققها أو تتعامل بها. ويحصل كل مشروع على تقدير يشبه تقديرات الامتحانات الجامعية (أى ممتاز وجيد جدا وجيد ومقبول وضعيف وضعيف جدا)، ومن ثم يكافأ أو يعاقب المشروع وفق هذا التقدير كمجموعة أفراد، أو يتقرر تصفيته.

ثانيا- فرديا:

أ- يعمم نظام ربط الدخل الفردى بالانتاج الاقتصادى الفردى فى كل أنواع العمل. ومعنى ذلك تحويل نظام الأجر بالقطعة من نظام يقتصر على بعض العمّال اليدويين، إلى نظام عام يستخدم التحديد الكيفى والكمى لقطع الانتاج. صحيح أن التعميم الشامل لهذا النظام ليس مهمة سهلة، لأنه يحتاج إلى تنميط شامل دقيق لأجزاء كل عمل ومن ثم لكيوف وأكمام «قطع» الانتاج. لكن يجب ألا ننسى أن فردريك تايلور Taylor وصل إلى تنميط العمل اليدوى الميكانيكى منذ القرن الماضى، وأنه فى عصر التكنولوجيا الاشعاعية والعلوم الذهنية الراقية، يمكن ويجب الوصول إلى أنواع من التنميطية العلمية تصلح للتطبيق على كل أنواع العمل، ومن ثم تتيح قياس قيمة كل أنواع الانتاج.

ب- يوضع نظام عادل لشراء الابداعات والاختراعات الاقتصادية من داخل أو من خارج أى مشروع اقتصادى، بحيث تحدّد قيمتها الاقتصادية بالطريقة التى أشرت إليها من قبل.

جـ- يسمح للنشاط الاستثمارى الخاص بالقيام بأى دور تكميلى يخدم أهداف ويزيد إنتاجية النشاط الاقتصادى العام، وذلك بالطرق التى سبق ذكرها.

د- يوضع نظام دقيق للمكافآت والعقوبات الفردية التى يجب تطبيقها على المسئولين والعاملين الاداريين فى مرافق التخطيط الاقتصادى والتنظيم الاقتصادى وفى المشروعات الاقتصادية العامة، تعبيرا عن دور كل فرد منهم فى زيادة أو عرقلة أو عدم زيادة الانتاج الاقتصادى وتنشيط الاستثمارات الخاصة.

الفصل السابع- الانفاق الانتاجى والانفاق غير الانتاجى

الاستهلاك الانتاجى

إذا كان علم الاقتصاد كما أوضحت فرعا من العلوم الانسانية، وترتبط مبادئه وأهدافه بمبادئ وأهداف العلوم الذهنية وعلم الأخلاق، فمعنى ذلك أن فساد الاستهدافات والنشاطات الذهنية والأخلاقية وتحويلها إلى استهدافات ونشاطات لاعقلية مخططة، يؤدى بالضرورة إلى إفساد الاستهدافات والنشاطات الاقتصادية وتحويلها إلى اتجاه غير طبيعى وغير سوى، يدرسه علم الاقتصاد باعتبارة «واقعا» كائنا، بل باعتباره القوة الاقتصادية الموجِّهة (بكسر الجيم) للواقع الاقتصادى، بينما يكون من حيث العلم العقلانى الصحيح «واقعا» مصطنعا مشوها منحرفا، يمثل القوى اللاعقلية التى تهدر بقايا أصول الواقع الاقتصادى وتدفع تدهوره وانسلاخه.

وفى مقابل ذلك، يجب إعادة تحديد اتجاه الاستهلاك والانتاج، على أساس مبادئ وأهداف السلوك البشرى الطبيعى والسوى كما تحدده العلوم الذهنية الجديدة، وكما يحدده علم الأخلاق الانسانى. ويجب أن يترابط الاستهلاك والانتاج وأن يتكاملا ويتفاعلا ارتقائيا، بحيث يؤدى الحلزون الاستهلاكى والانتاجى إلى تحرير الانسان من أى نوع من الاستهلاك غير المنتج بالمعنى المادى أو المعنوى الصحيح. وبذلك يصبح النشاط «الاستهلاكى- الانتاجى» نشاطا عقلانيا إنسانيا تماما، ويتحقق الاتجاه الانتاجى الحقيقى لثنائية الاستهلاك والانتاج، بحيث يؤديان معا إلى ارتقاء الانسان كفرد وكمجتمع، أى إلى زيادة قدراته المادية والمعنوية وخفض افتقاراته، ومن ثم زيادة تحرره بزيادة تحكمه فى الطبيعة وفى نفسه كفرد وكمجتمع.

وهكذا نجد أنه لامعنى لترشيد وتنميط وتخطيط الانتاج اشتراكيا أى عقلانيا، بدون ترشيد وتنميط وتخطيط الاستهلاك. ولا معنى لأى ادعاءات عن تطوير وترقية النظام الاقتصادى والاجتماعى وتحويله اشتراكيا، بدون تطوير وترقية وتحويل اتجاه الاستهلاك، باعادة صياغة الذهنية الاستهلاكية والطلب الاجتماعى والاقتصادى، وبتوجيه وتنميط المنتجات الاستهلاكية فى الاتجاه الصحيح، وبفرض مشاعر الارضاء الانتاجى الارتقائى للاستهلاك محل مشاعر الارضاء الخادع الزائف الذى هو إرضاء تدهورى غير إنتاجى.

إن ضرورة الجانب الذهنى الفردى والاجتماعى والاعلامى، وضرورة صناعة التأثيرات والميكانيزمات الذهنية المطلوبة لترشيد وتنميط وتخطيط اهتمامات ورغبات وطلبات المستهلكين وتحويلها اشتراكيا أى عقلانيا، هى ضرورة لا تحتاج إلى تأكيد. لكن من حيث الجانب الاقتصادى لصناعة الاتجاه الاستهلاكى الانتاجى الصحيح، يمكن أن نشير هنا إلى وسيلة هامة، هى خفض أو تضييق الاستخدام الفعلى للنقود العينية فى الاستهلاك الفردى، لمقاومة تلقائيات وانفلاتات الاستخدام الفردى للنقود. ويمكن أن نسمى البديل لذلك، باسم الاستخدام الدفترى للنقود (لكن بمعنى الاستخدام البطاقاتى أو القيوداتى وليس بأى معنى من المعانى التى شاعت بعد ذلك عما يسمى النقود الدفترية). والمقصود بهذا الاستخدام الدفترى أو البطاقاتى أو القيوداتى للنقود، استخدام مختلف وسائل التنظيم الاجتماعى للانفاق الاستهلاكى الفردى، أى تنظيم وتوجيه أعمال الانفاق التى يقوم بها الفرد، وذلك بواسطة جهات تمثل اتجاهات النظام الاقتصادى الاجتماعى العقلانى المطلوب.

ويلاحظ أن هذه الوسيلة هامة جدا، ليس فقط من حيث تنظيم وتخطيط اتجاهات الاستهلاك الشخصى، بل وأيضا من حيث خفض انسلاخ النقود عن القيم الاقتصادية

الحقيقية، وإعادة توجيهها إلى القيم الاقتصادية الانتاجية التى يجب أن تعبر عنها. فاذا كان من الممكن التحكم اقتصاديا فى الانتاج من خلال التحكم المباشر أو غير المباشر فى مراكز الانتاج، فلا يمكن اقتصاديا التحكم في منابع الاستهلاك الشخصى وإنفاق النقود إلا من خلال التحكم فى مصبات هذه المنابع الانفاقية.

الاستخدام العينى للنقود

أساليب الاستخدام الدفترى المذكور للنقود، من أجل التحويل العينى الاشتراكى للاستهلاك، أو تنظيم وتوجيه التعامل العينى المباشر فى عمليات الاستهلاك، هى أساليب عديدة ومتنوعة. ويمكن أن تتدرج فى الزيادة والاتساع، بحيث تتقدم فى مراحل تالية نحو هدف بعيد يمكن تسميته باسم «تأميم الاستهلاك»، بمعنى تحويله إلى التعامل العينى المحكوم اجتماعيا فى الاتجاه الاشتراكى. **وبديهى أن كلمة «تأميم» لايمكن أن تعبر هنا عن نوع من نزع أو مصادرة رغبات واختيارات أو وسائل الاستهلاك الفردى، لكنها تعنى توجيهها اجتماعيا وعقلانيا فى القنوات السليمة وإلى الأهداف السليمة المحددة علميا، على أساس زيادة وتوسيع التحكم الاشتراكى العقلانى فى الوقائع والميكانيزمات الاقتصادية والاجتماعية والذهنية العامة وليس زيادة التحكم التعسفى اللاإرادى فى تصرفات البشر.**

وبدون أن ننسى ماسبق قوله عن ضرورة إقامة مخططات وقنوات التنظيم الاشتراكى على أساس حوافز المصلحة الخاصة فى الانتاج وفى الاستهلاك، وبدون أن ننسى أن التكامل بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة هو الطريق الوحيد لتجنب الوقوع فى اللامبالاة البيروقراطية واللافعل البيروقراطى وفى خمول وتقاعس الأفراد وسيادة دوافع التبلد وصفات العجز على دوافع النشاط وصفات القدرة، يمكن أن نشير فيما يلى إلى أهم أساليب التنظيم الاشتراكى المطلوب للاستهلاك:

(١)- زيادة حجم الاستهلاك الشخصى العام. ويكون ذلك مثلا بتوسيع أو محاولة تعميم نظم التغذية والرحلات والنشاطات الترفيهية التثقيفية، الخ، فى المدارس والمصانع والمرافق العامة، مقابل استقطاعات عادلة للتكاليف.

(٢)- تكوين وتنظيم وتوسيع عمليات الاستهلاك العائلى المجمّع. ويكون ذلك مثلا من خلال تكوين وحدات للخدمات المنزلية الجماعية فى الأحياء، أو تكليف مؤسسات ذات فروع وشبكات بالقيام بهذه المهام.

(٣)- استخدام أسلوب المؤسسات الاستهلاكية العملاقة والشاملة، التى تستطيع أن تقدم لصغار ومتوسطى المستهلكين وفق نظام شهرى ثابت، أكبر مقدار ممكن من السلع المعيشية التى يحتاجون إليها من مختلف الأنواع.

وهذا الأسلوب يحتاج إلى وقفة. ذلك أنه إذا تأملنا مثلا كيف يصل ما يسمى «البيع بالتقسيط» (أو بالدفاتر الشهرية بضمان المرتب) فى بعض النظم البرجوازية إلى درجة تكاد تلغى استخدام الأفراد للنقود الفعلية، من أجل تحويلهم إلى مستهلكين عينيين لمنتجات استهلاكية تدهورية من بعض المؤسسات الاستهلاكية الاحتكارية، فان النقيض الاشتراكى العقلانى لهذا الاتجاه الاستنزافى اللاعقلى يصبح واضحا. فالمطلوب هنا هو الوصول بأقصى ما يمكن من تأثيرات وميكانيزمات الاغراء والضغط (بما فى ذلك تخفيضات الأسعار وتسهيلات وامتيازات البيع والتقسيط، الخ)، إلى إقناع أكبر عدد ممكن من صغار ومتوسطى المستهلكين بالتعامل المباشر مع مؤسسات استهلاكية عملاقة وشاملة تتحكم السلطة الاشتراكية فى

إدارتها ونشاطاتها، بحيث يحصلون منها مباشرة على المنتجات المفيدة التى تساوى أكبر جزء من أجورهم أو مرتباتهم، بل ومن خلال إقناعهم بتحويل أكبر جزء ممكن من أجورهم أو مرتباتهم إداريا إلى تلك المؤسسات لتغطية السحب منها.

وتستطيع تلك المؤسسات بواسطة المخططات العلمية الاشتراكية، أن تنظم وتعلن قواعد الاستهلاك المعيشى المناسب لكل فئة من فئات المتعاملين معها، على أساس عقلانى، ومن خلال إخصائيين فى التوجيه الاستشارى، ومع استخدام مختلف المؤثرات والمطبوعات الدعائية والذهنية والاقتصادية. وبمحاولة توسيع هذا النظام من التعامل ليشمل أغلبية المجتمع، يكون معنى ذلك **توسيع التنظيم العقلانى للاستهلاك المعيشى اجتماعيا.**

ومن ناحية أخرى، فقد أوضحت ضرورة المنافسة فى الاتجاه الارتقائى، حيث تؤدى هنا اقتصاديا إلى حفز وأيضا قياس القدرات والتفوقات الاقتصادية للمنتجين والبائعين والاداريين، وإلى حفز وأيضا قياس الاستعدادات العقلانية للشراء لدى المستهلكين، وليس فقط إرضاء شعورهم بحرية الاختيار. لكن ليس من الضرورى أن يتوفر الاتجاه المطلوب للمنافسة أو التنافس بين مؤسسات استهلاكية كثيرة. وإنما يمكن أن يتوفر ذلك بين الفروع والأقسام المتعددة فى كل مؤسسة وفى المؤسسات المعدودة، وكذلك بين التنوعات المتعددة لنفس السلعة، وتنوعات السلع الخاصة بكل مجال، الخ. وعلى كل حال، فاستخدام المنافسة السوقية فى الاتجاه العلمى الارتقائى، يتيح استخدام مؤشرات الربح أو الرواج والنجاح الاقتصادى كوسائل مادية لحفز وقياس درجات التفوق والارتقاء فى الانتاج وفى القيم الاقتصادية الحقيقية.

أما الانفاق أو الاستهلاك الحكومى، وخصوصا ما يتجه منه إلى الانشاءات والنشاطات العامة وسلع الخدمات المجانية أو المدعمة وإلى إنتاج الصحة والثقافة والرفاهية والارتقاء، الخ. فلا يحتاج إلى مؤثرات وميكانيزمات سوقية لتنظيمه، لأنه يشكل هو نفسه أهم مؤثرات وميكانيزمات التنظيم الاقتصادى. ولهذا يجب أن يؤدى دوره الاشتراكى العقلانى المطلوب، من خلال التنظيم والتخطيط الاشتراكى العلمى والديمقراطى المنفذ إداريا. وكما قلت، فان تقييم هذا الانفاق أو الاستهلاك الحكومى، يعتبر وسيلة من وسائل التقييم المعيارى لمدى إنتاجية وعقلانية النظام الاقتصادى والاجتماعى.

الانتاجية المادية والمعنوية

يجب أن يخدم الانسان وسائل الانتاج، لكن من أجل هدف أعلى، هو خدمة بقائه الارتقائى ماديا ومعنويا. وهذا يعنى أن الانفاق الصحيح يجب أن يكون فى كل الأحوال إنفاقاً إنتاجيا: سواء على البشر من أجل ترقية إمكانياتهم الانتاجية المادية والمعنوية، أو على وسائل الانتاج من أجل ترقية إمكانياتها الانتاجية المادية. وبافتراض هذا الاتجاه الانتاجى بالمعنى العام، نجد أن مسألة توزيع الانفاق على مايسمى قطاع الانتاج بالمعنى الاقتصادى الخاص ومايسمى قطاع الاستهلاك، تصبح مسألة تحديد حسابى مباشر. لكن للأسف أن الواقع الموضوعى والفعلى، بعيد جدا عن الواقع كما يجب أن يكون، إلى درجة أن جزءا كبيرا (وقد يكون الجزء الأكبر) من الانفاق العام ومن الانفاق الشخصى يعتبر فى الحقيقة إنفاقا غير إنتاجى.

هكذا تبرز فى نظام التحويل الاشتراكى العقلانى، مشكلة التناقض أو التنافر بين الاستهلاك والانتاج بالمعنى العام، أى مشكلة الانفاق الاستهلاكى أو الانتاجى الذى لايخدم الانتاجية المادية والمعنوية للانسان. وفى الظروف الدولية المعاصرة، فان ذلك لايكون فقط نتيجة استمرار الاتجاه التدهورى غير الانتاجى للاستهلاك أو للذهنية الاستهلاكية وقوة

الطلب، ولكن يكون أيضاً نتيجة الاضطرارات التى يفرضها على الاشتراكية الدولية وجود المعسكر البرجوازى بقدراته ومخططاته التدميرية. ولهذا، يجب أن نبدأ أولا بتحديد مجال هذا التناقض التنافرى غير الطبيعى بين الانفاق غير الانتاجى والانفاق الانتاجى، من أجل أن ننتقل بعد ذلك إلى تحديد الأمثل الممكن لتوزيع الانفاق الانتاجى بالمعنى العام على قطاع الانتاج الاقتصادى وعلى قطاع الاستهلاك.

والتحديد المطلوب، يبدأ- أولا- بتحديد كل أنواع الانفاق غير الانتاجى من حيث مايجب أن يكون علميا، سواء فى قطاع الانتاج الاقتصادى أو فى قطاع الاستهلاك (بما فى ذلك الانفاق العسكرى). ثم ينتقل- ثانيا- إلى تحديد الانفاق غير الانتاجى الاضطرارى، أى الذى لايمكن تجنبه فى المستقبل المنظور، فى مقابل الانفاق غير الانتاجى العام أو الشخصى الذى يعتبر من الناحية العملية غير اضطرارى، أى يمكن خفضه جذريا أو التخلص منه فى المستقبل القريب أو البعيد (وخصوصا الانفاق الناتج عن عادات استهلاكية غير إنتاجية، أو الانفاق على سلع ضارة كالتدخين). وعلى أساس ذلك، **يجب أن يرتبط تخطيط الانفاق بتخطيط التحويل الاشتراكى العقلانى المستهدف للاستهلاك ولقوى الطلب، بما يتضمن أقصى زيادة ممكنة للانفاق الانتاجى فى الاستهلاك العام والشخصى، وأقصى خفض ممكن للانفاق غير الانتاجى الاضطرارى أو الموضوع تحت التثبيط والتصفية التدريجية.**

والخلاصة، أن الثنائية الرئيسية أو الجوهرية الصحيحة للتحديد الاقتصادى، ليست ثنائية «إنتاج» سلع فى مقابل «استهلاك» سلع، ولكنها ثنائية إنتاج أو استهلاك سلع «إنتاجية» (أى تخدم البقاء الارتقائى والمعنوى للانسان)، فى مقابل إنتاج أو استهلاك سلع «غير إنتاجية» (أى تخدم التدهور المادى والمعنوى للانسان أو على الأقل لاتخدم ارتقاءه). وبذلك، تكون الثنائية الأعلى لتحديد التخطيط الاقتصادى الاجتماعى، **هى ثنائية الانفاق الانتاجى والانفاق غير الانتاجى.**

ويلاحظ أن هذه الثنائية تختلف فى اتجاه التحديد والتصنيف عن ثنائية مايسمى «السلع الضرورية» و «السلع الكمالية». فتلك الثنائية هى فى الحقيقة مجرد تعبير سلبى عن العادات الاستهلاكية التدهورية واللاعقلية التى صنعتها أو حافظت على استمرارها الأجهزة البرجوازية للتحكم السرى الشامل وصناعة التدهور واللاعقل. وهذا يتضح مثلا فى أن تقييماتهم الاقتصادية تعتبر السجائر (ناهيك عن الأسلحة) من «الضروريات»، بينما تعتبر السلع الثقافية الفكرية من الكماليات.

ومن ناحية أخرى، فالثنائية المذكورة تقدم لنا المعيار الصحيح لتحديد درجات القبول ودرجات الرفض لمختلف السلع الاقتصادية، من أجل تحديد الموقف الواجب اتخاذه إزاءها فى المخططات المطلوبة للتغيير الذهنى والاقتصادى والاجتماعى. وهكذا يجب تقسيم السلع الاستهلاكية الانتاجية مثلا إلى سلع أكثر إنتاجية وسلع أقل إنتاجية، وإلى سلع مطلوبة لاتحتاج إلى تشجيع وسلع غير مطلوبة (أو غير مطلوبة بدرجة كافية) ومن ثم تحتاج إلى تشجيع، الخ. وكذلك يجب تقسيم السلع الاستهلاكية غير الانتاجية إلى سلع أكثر ضررا أو تدهورا وسلع أقل ضررا أو تدهورا، وإلى سلع اضطرارية وسلع غير اضطرارية، وتقسيمها وفق درجة إمكانيات خفض استهلاكها جذريا فى المستقبل القريب، الخ. وعلى أساس ذلك كله، يجب تحديد درجة إنتاج كلٍ منها، وأسعار وتسهيلات وتشجيعات أو تصعيبات وتثبيطات البيع بالنسبة لمختلف السلع التى يتقرر استمرار إنتاجها.

التقييم الانتاجى

إن تصنيف السلع الاستهلاكية على أساس **درجة إنتاجيتها الانسانية (ماديا أو معنويا)**،

يتيح لنا أيضا أن نحدد بدقة دورها أو تقييمها المجتمعى، أى من زاوية الاتجاه الاشتراكى العقلانى المطلوب. وبهذه الطريقة نحصل على المفتاح الذى يجنبنا الضياع فى متاهات وتعددات الوقائع والتحديدات الثانوية. ذلك أن تصنيف السلع الاستهلاكية على أساس درجة الانتاجية العقلانية، يتضمن علميا حساب عدد المستهلكين الذين ستزيد إنتاجيتهم باستخدام هذه السلع، كما يفيد من ناحية أخرى فى حساب القيمة الانتاجية لعمل أو قدرات أى فرد أو مجموعة أفراد يخدمون إنتاجية هذه السلعة أو تلك.

فاذا كان الخبز مثلا سلعة إنتاجية ضرورية وكبيرة من حيث اتساع مستهلكية، فان وصول أحد علماء الزراعة مثلا إلى اكتشاف نوع جديد من القمح يخفض تكاليف الخبز أو يزيد من قيمته الغذائية، يعنى تحقيق زيادة فى الانتاجية الانسانية المذكورة تساوى مجموع الزيادات الانتاجية المتحققة نتيجة ذلك لدى مجموع أفراد المجتمع. وإذا حسبنا القيمة الاقتصادية لهذه الزيادات الانتاجبية بالمعادلة التى سبق تناولها، سنجد أن جدوى التكاليف التى تخصص لمثل ذلك العالم لتحقيق اكتشافه، يجب أن تقاس بقيمة تلك الزيادات. وهذا ينطبق أيضا بشكل غير مباشر، على جدوى الانفاق على التشجيع العام للفكر والثقافة والعلم، الخ.

وهذه الطريقة فى التقييم الانتاجى، يمكن استخدامها أيضا فى تحديد الموقف الصحيح إزاء سلعة «السيارات الخاصة» مثلا. فالمسألة هنا لاتحسم من زاوية «الاستهلاك العام» و «الاستهلاك الخاص» أو «الضروريات» و «الكماليات»، ولكن تحسم من زاوية الفرق بين حجم الانتاجية الانسانية التى يحققها الانفاق على سلع «النقل العام»، وحجم الانتاجية الانسانية التى يحققها الانفاق على سلع «النقل الخاص». وهذه الزاوية تبين لنا أن أكثر «السيارات الخاصة» هى سلع منخفضة الانتاجية، وقد تكون كثرتها مسببة للمشاكل والأضرار (وهذا ما تأكد فعلا فى السنوات الأخيرة)، بحيث يجب مضاعفة أسعارها ومضاعفة الرسوم والشروط على شرائها. وفى مقابل ذلك، نجد أن تخصيص أو تسهيل شراء «سيارات» فردية أو مجموعية، أو حتى «طائرات» فردية أو مجموعية، لنقل قادة ومسئولى الدولة والمجتمع وأصحاب الوظائف والأعمال الاستراتيجية والوقت الثمين (من القطاع العام أو الخاص)، هو موقف يحقق زيادات إنتاجية تحسب بمقدار ما يحققه هؤلاء للمجتمع. فالمسألة هنا ليست مسألة مساواة تطابقية من النوع الدهمائى المظهرى، ولكنها مسألة مصالح الانتاج المادى والمعنوى اللازم لارتقاء المجتمع. وفى هذا الصدد، نجد مثلا أن ضباط الانقلاب الناصرى كانوا فى السنوات الأولى يفرضون على بعض الوزراء المدنيين استخدام وسائل النقل العام بحجة المساواة الشعبية، بينما كانوا من ناحية أخرى يهدرون ويحطمون مبادئ المساواة والديمقراطية وحقوق الانسان!!

كذلك فان الحساب العلمى لحجم الانتاجية الانسانية لبعض السلع الاستهلاكية، يتيح لنا تحديد الموقف الصحيح إزاءها من حيث نتائجها بالنسبة للطريق الاشتراكى العقلانى للمجتمع، وليس فقط من حيث نتائجها بالنسبة لمستهلكيها. ذلك أن بعض السلع الاستهلاكية التدهورية أو غير الانتاجية، قد يستخدمها عدد محدود من الأفراد، لكنها تؤدى إلى خسائر تدهورية تشمل أغلبية المجتمع التى لاتستخدمها، وذلك من حيث الافساد الذهنى أو إفساد التطلعات واتجاهات الطلب الاجتماعى أو الافساد الأخلاقى، الخ.

فمثلا بعض السلع الاستهلاكية «الخاصة جدا» أى التى ترتبط بنوع معين من الحياة الأرستقراطية أو الفساد الأخلاقى «العالى» أو مايسمى المصالح «السياحية» و «الفندقية» (وأوضحها مثلا القمار والملاهى الحمراء وكذلك الكثير من السلع الأرستقراطية الفندقية

وطريقة الحياة الأرستقراطية الفندقية)، هى سلع تدهورية إفسادية تبديدية استنزافية، قد تحقق بعض «الأرباح» أو «الرواج» الاقتصادى الزائف. لكنها فى الواقع العام تحطم أو تضعف القواعد العقلانية والمعنوية والأخلاقية بالنظام الاجتماعى، ومن ثم تؤدى بالضرورة إلى خسائر تدهورية مادية للمجتمع على المدى القريب أو البعيد. * وفى مقابل ذلك، نجد أن الانفاق على إنتاج الصحة والثقافة والعدالة والأخلاق وما إلى ذلك، هو إنفاق لا يحقق أرباحا اقتصادية مباشرة، بل ويبدو كاستهلاك غير مفيد اقتصاديا، رغم أنه يحقق على المدى الطويل فوائد اقتصادية كبيرة واسعة، وليس فقط فوائد اجتماعية وسياسية ارتقائية يجب أن تكون فى حد ذاتها أهدافاً للنشاط الاقتصادى السليم.

* * *

* حاشية: رغم أن هذه الفصول مكتوبة فى عام ١٩٧٦، أرجو أن يسمح لى القارئ الكريم بأن أضيف هنا أيضا حاشية من عدة فقرات عن موضوع السياحة، كنت قد ضمنتها فى تحليل سياسى اقتصادى مع موضوعات أخرى فى أحد خطاباتى الشهرية الكبيرة التى كنت أكتبها وأرسلها من مستشفى العباسية، هو الخطاب رقم ٥٦ المؤرخ فى ٢٨ ديسمبر ١٩٨٦، والذى أرسلت منسوخاته الأربعة إذ ذاك إلى حزب التجمع والمسئول الثقافى للاذاعة فؤاد كامل والنائب العام كالمعتاد، فضلا عن شخص رابع يرتبط بالعسكريين المصريين اسمه صلاح فتحى قنصوه (من المشتغلين بالدراسات الاجتماعية لكنهم جعلوه رئيس قسم الفلسفة بآداب الزقازيق).

والفقرات المذكورة الواردة فى ص ١١٨ - ١٢٠ من ذلك الخطاب الشهرى الكبير، تدخل فى تعليق كتبته بخصوص برنامج عمل وجّهه رئيس الجمهورية مبارك فى ٩ نوفمبر ١٩٨٦ إلى عاطف صدقى عند تكليفه برئاسة الوزارة الجديدة، رغم أنه أطلق عليه رسميا اسم «مجالات التركيز فى الفترة القادمة»! قلت فى ذلك التعليق:

والبند الحادى عشر من البرنامج يقول: «**تحقيق الاستغلال الأقصى للطاقات الموجودة فى قطاع السياحة لصالح ميزان المدفوعات والتنمية**»! وأولا، هذا يدخل من حيث الشكل فى الموضوعات الاقتصادية، ومن ثم كان يجب أن يكون ضمن البنود الاقتصادية وليس ضمن البنود الثقافية والاجتماعية! وثانيا، حكاية السياحة هذه ليست إلا نوعا من الخراب الاقتصادى والتبديد والاستنزاف الاقتصادى والطفيلية الهدامة للاقتصاد الانتاجى الحقيقى- حتى لو حققت حصيلة نقدية طفيلية (معظمها مقابل سلع ونفقات باهظة).

إن السياحة بالطريقة المتبعة، هى فى الحقيقة إفساد لاتجاهات الانتاج والاستهلاك والادارة، وأيضا إفساد بشرى واجتماعى وأخلاقى، وتبرير وتنشيط لمختلف أنواع التبذير والتحلل والتسيّب، بل وللدعارات الترفيهية، الخ. وقد امتد إفسادها حتى إلى مجال التعليم وإلى سلوكيات الشباب الذين أقاموا لهم مدارس ومعاهد للفندقة والسياحة والخدمات أو النشاطات الأخرى المكملة للفندقة والسياحة، والتى أصبحت تفرض نفوذها عمليا على القيم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وعلى وسائل الاعلام والرأى العام.

لكن السبب الحقيقى لاهتمام العسكريين وكذلك الانتهازيين والمرتزقة المتسلطين على النظام الحاكم وعائلاتهم وبطاناتهم بحكاية السياحة والفندقة، هو أنها أموال سايبة ووسائل قانونية للاختلاس والقرصنة ووسائل متاحة محليا للمتعة والترفية الأرستقراطى واللهو (إن لم يكن الليالى الحمراء) والاستغلال الشخصى للملكيات العامة والثروات والامكانيات المتجاوبة مع السلطة، فضلا عن استخدامها فى نشاطات واتصالات وكمائن الأجهزة السرية، أو فى منح

المكافآت والرشوات أو الاكراميات للترغيب والارضاء (ابتداء من شارع الهرم وسواحل البحر الأحمر حتى أسوان!). وإن نظرة سريعة إلى أخبار السياحة وخدمات السياحة وملحقات خدمات السياحة فى شبه جزيرة سيناء مثلا، يمكن أن توضح أن **مثل هذه التهديدات لو كانت قد اتجهت إلى تعمير سيناء إنتاجيا لاسياحيا، كانت ستؤدى إلى فوائد أكثر فى مختلف المجالات للوادى أيضا.**

أما عن الأجانب الذين تقام مطابخ وطبخات السياحة بحجتهم،فقد كان الزوار الأجانب لمصر فى الماضى كثيرين (وربما أكثر نسبيا)، لكن المهم أنهم كانوا أكثر فائدة لمصر ثقافيا وفكريا من هؤلاء الأجانب الذين يجيئون حاليا من أجل نجوى فؤاد وعاهرات شارع الهرم وصالات الهيلتون والشيراتون، الخ. كان السياح والزائرون والمقيمون الأجانب في الماضي، يحضرون معهم الكتب الأوروبية النادرة، ويهتمون بالاطلاع على ظروف مصر وآثارها (أو مخطوطاتها) بروح عقلانية. بل وبعض السياح «الرحّالين» الذين حضروا إلى مصر فى العصور الوسطى وقبل الحملة الفرنسية، أفادوا العلم وأفادوا التاريخ بما كتبوه وسجلوه، بحيث لا يمكن مقارنتهم بأوباش الأجانب المعاصرين الذين لا يبحثون إلا عمن يماثلونهم من أوباش مصر، للحصول على مايمكن اغترافه من وسائل التلذذ والمتع الجسدية، وليس للبحث والمعرفة أو حتى حب الاستطلاع.

والمجال لايتسع لنوضح هنا ضرورة إعادة النظر جذريا فى موضوع السياحة وملحقاتها ومضاعفاتها وتأثيراتها، كجزء من عملية إعادة النظر جذريا فى اتجاهات المجتمع والاقتصاد والخدمات والادارة واتجاهات الرأى العام. لكن يكفى أن نكرر هنا أن السياحة المطلوبة، هى سياحة يجب أن تخدم الاطلاع العقلانى على معالم الواقع المصرى والتفاعل العقلانى الأجنبى المصرى، بدلا من أن تكون تبريراً لفتح الثغرات الافسادية ومصادر الاغتراف الانتهازى لقراصنة التسلط والطفيلية. ومن ناحية أخرى، فالسياحة لاتقتصر على الأجانب أوالطفيليين المحظوظين من المصريين، لكن يجب أن تشمل أوسع عدد من المصريين بتشجيع الرحلات المدرسية والجامعية ورحلات الموظفين والنقابات، الخ، للاستفادة الثقافية والترفيه المفيد ذهنيا، وليس للاثارة واللهو.

وفى كل الأحوال، **يجب- أولا- أن ترتكز السياحة أصلا على قاعدة التعمير الانتاجى** للمناطق التى يمكن استخدامها فى تنشيط السياحة، أى يجب أن تكون السياحة خادمة للتعمير الانتاجى وللاقتصاد الانتاجى وليس العكس، لضمان عدم تحولها إلى بالوعة يصب فيها الاقتصاد باسم المدفوعات والعملات الصعبة. **ثم يجب- ثانيا- أن تعتمد السياحة (الأجنبية أو المصرية) على توفير وسائل الحياة العادية والراحة العادية** المرتبطة بوسائل الاطلاع والافادة الثقافية والمعنوية والذهنية، وليس على وسائل المتعة الخاصة واللهو الاثارى والتنعم الأرستقراطى والتبذير والفخفخة والكماليات الأرستقراطية. ويعتبر الربط بين ظروف سياحة الأجانب وظروف سياحة المصريين، هو الضمان العملى لالتزام الترشيد والفائدة فى نفقات ومواصفات الاقتصاد السياحى.

* * *

جدوى الاعتبارات الأخلاقية والذهنية

إن الفساد الذهنى والفساد المعنوى والأخلاقى الذى كان دائما محطم الدول والحضارات، قد لا يرتبط بخسائر اقتصادية مباشرة، بل وقد يرتبط بـ «أرباح» اقتصادية مباشرة، لكنه لايلبث أن يؤدى تدريجيا إلى الكوارث الاقتصادية الشاملة والانهيارات الاجتماعية.

وفى هذا يتضح الفرق النوعى الجذرى بين موقف تخصيص أو تسهيل شراء السيارات الخاصة مثلا لكبار خادمى الدولة والمجتمع، وبين موقف السماح بممارسة العادات الاستهلاكية الأرستقراطية والهوايات والسهرات الأرستقراطية وحفلات التبديد والاستنزاف، وغير ذلك من أنواع الانفاق المفسدة ذهنيا أو أخلاقيا. فالعدد القليل ممن يحصلون على الحقوق الخاصة فى الحالة الأولى، يتصرفون فى ذلك كخدم إيثاريين للمجتمع يحافظون على أوقاتهم وعلى إمكانياتهم من أجل زيادة الانتاج للمجتمع، بينما العدد القليل من أصحاب المتع الأرستقراطية فى الحالة الثانية يتصرفون كأسياد أنانيين يبددون ويستنزفون الثروات ويفسدون ويخربون المبادئ والقيم العقلانية والاجتماعية. وكما أوضحت فى كتاب «الديمقراطية»، هذا هو الفرق بين زيادة الحقوق الديمقراطية لأصحاب القدرات الأرقى ليخدموا ارتقاء المجتمع، وبين الامتيازات الأرستقراطية التى تتمتع بها الأقلية الأرستقراطية اللاعقلية ضد مصالح وارتقاء المجتمع.

وهذه النقطة تحتاج إلى مزيد من التوضيح الفكرى. فموضوع الأخلاق هنا يرتبط بمبادئ العقلانية العلمية والانسانية، ولايرتبط بالمنظورات الرومانتيكية أو الدينية. بل إن هذه المنظورات أو غيرها من المنظورات اللاعقلية، تشكل خطرا ساحقا وإفسادا وخيما للعقلانية الاجتماعية، يجب أن يعالج بنفس الطريقة المذكورة للتقييم الانتاجى على المستوى الثقافى والمعنوى. ولهذا فان التقييم الأخلاقى العقلانى للانتاجية الذى يجب أن يرفض الكثير من سلع العادات الأرستقراطية والفندقية والسياحية، الخ، يمكن أن يسمح مثلا بنوع من «البغاء الرسمى» المحكوم بدقة والمشروط بشروط صارمة، كوسيلة لتحديد ومحاصرة الرذيلة والعمل على تصفيتها تدريجيا.

والموقف المذكور لايعتمد على أن هذه «السلعة» مسموح بها فى الدول البرجوازية المتقدمة، وكان مسموحا بها فى ظل النظم الاسلامية على أساس نظام الملكية الجنسية للجوارى. لكنه يعتمد أساسا على الحساب العقلانى العلمى للوسائل الناجحة فى مكافحة الفساد الأخلاقى والفساد الذهنى المرتبط بالجنس ارتباطا مباشرا أو برد الفعل العكسى، والذى وصل فى عصر الاثارة الجنسية الحاضرة إلى درجة من الاتساع والتأثير لم يسبق لها مثيل، وذلك بتوفير «صمام أمن» محكوم ومحدود ومحاصر ومشروط، يقدم لعدد كبير من الاشخاص الحل «الأخلاقى» والسوى الممكن عمليا فى هذا العصر الجنسى! وفى نفس الوقت، ومن ناحية أخرى، يجب أن يرتبط ذلك بوقف وإلغاء مؤثرات الاثارة الجنسية وجو الاهتمام الجنسى فى وسائل الاعلام وفى الفنون وفى العادات ومظاهر السلوك فى الحياة، والالغاء التام لكافة مراكز ووسائل ومؤثرات الفساد الجنسى والأخلاقى (وخصوصا الكباريهات والصالات الفندقية ومهنة الرقص البلدى، الخ). ويجب أن يرتبط ذلك بفرض أقصى العقوبات على جرائم الفساد أو الافساد الجنسى، بما فى ذلك فرض عقوبات الاعدام ضد جرائم الاغتصاب وضد جرائم الشذوذ الجنسى، وضد تجارة أو مقاولات الدعارة الخاصة والزنا، وفرض العقوبات المشددة على العلاقات الجنسية المرتبطة باستخدام النفوذ أو علاقات العمل، الخ.

فى مثل هذه الظروف التى تكافح الفساد أو الافساد الجنسى والأخلاقى مكافحة شاملة وجذرية ساحقة، يتضح الاتجاه العقلانى الأخلاقى المقصود من تقديم «صمام الأمن» المذكور لأصحاب الميول الحيوانية أو شبه الحيوانية فى المجتمع، لاستقطاب ومحاصرة فسادهم وقدراتهم الافسادية وتحويلها بعيدا عن المناطق السليمة من المجتمع، وبعيدا عن العلاقات الأسرية والشخصية السليمة، وبعيدا عن رد الفعل الذهنى الفاسد أو الغيبى. وهذا يعنى من

ناحية أخرى، أن كبار خادمى الدولة والمجتمع والمرتبطين بالمواقع الاستراتيجية فى المجتمع، يجب ألا يسمح لهم بالاشتراك فى تلك الممارسة، لأن من يحتاج منهم إلى «صمام أمن» جنسى يكون من حيث هذا الاعتبار نفسه غير صالح للخدمة الايثارية للمجتمع من مواقع هامة.

والمهم فى ذلك كله، أن من الضرورى تصفية عوامل الهدم والتخريب التى تهدم وتخرب المجتمع من خلال السموم الذهنية والأخلاقية، والتى لابد أن تؤدى بذلك إلى هدم وتخريب اقتصاديات المجتمع. فلايوجد اقتصاد سليم بدون نظام اجتماعى وسياسى سليم، أى ذى اتجاه إنسانى أخلاقى وذى رصيد عقلانى.

وعلى أساس التقييم الانتاجى أيضا، يمكن تحديد المواقف الصحيحة إزاء بعض الأفراد، بحساب حجم الانتاجية المادية أو المعنوية لكل منهم. وهذا ما يفرضه مبدأ الاعتراف بدور «الأفراد» فى صناعة الارتقاء الاجتماعى والانسانى. فمن هذه الزاوية، يمكن أن نجد أن حجم فرد واحد قد يساوى حجم مليون من الأفراد العاديين- ومن زاوية المصالح الارتقائية لهؤلاء الأفراد العاديين ليس إلا. فالمسألة هنا تختلف عما يسمى دور «الفرد فى التاريخ»، والذى جعل ذلك الدور احتكاراً لفرد واحد أو لحفنة من الأفراد فى مواقع الحكم أو الزعامة السياسية فقط. إنما المقصود بذلك مساهمة الأفراد فى الانتاجية الانسانية العقلانية فى مختلف مجالات الفكر والعلوم والثقافة والفنون، الخ. فقد أثبت التاريخ أن الانتاجية فى الفلسفة العقلانية مثلا، لاتلبث أن تتحول إلى إنتاجية علمية وتكنولوجية وعملية سلوكية فى حياة الفرد والمجتمع، ومن ثم تتحول إلى إنتاجية اقتصادية، كما حدث فى التطورات الأولى للحضارة العقلانية التى صنعت الاقتصاد الحديث.

الفصل الثامن - نوعان من الملكية الخاصة للأموال

الاستثمار والاستهلاك

معيار الانتاجية الانسانية للسلع الاقتصادية، وتحديد حجم هذه الانتاجية على أساس دورها المجتمعي العقلاني، ينقلنا إلى موضوع التقييم الانتاجي للملكية «الخاصة» للأموال. فالمشكلة من هذه الزاوية لا تكون مشكلة «قطاع عام» و «قطاع خاص» أو «استثمار عام» و «استثمار خاص»، لأن القوانين والاجراءات والخطط والميكانيزمات التى تطبقها السلطة الاشتراكية تستطيع أن تحكم وتنظم وتوجه هذه الثنائية تكامليا لخدمة الارتقاء الاشتراكي المادى والمعنوى. ومعنى ذلك أنه لا يوجد خوف من «عدم إنتاجية» بعض المشروعات أو الاستثمارات الخاصة، كما لا يوجد خوف من اتجاه أى استثمارات خاصة إلى السيطرة الاحتكارية أو شبه الاحتكارية، أو إلى النشاطات المالية والمصرفية، أو إلى النشاطات الطفيلية والريعية، أو إلى ممارسة أى تأثير مرفوض فى النظام الاقتصادى والاجتماعى والذهنى والأخلاقى، الخ، لأن القوانين والاجراءات والخطط والميكانيزمات التى تطبقها السلطة الاشتراكية تمنع ذلك كله، ولاتترك أصلا ثغرات تسمح بتسربه. لكن مشكلة «إنتاجية» و «عدم إنتاجية» الملكية الخاصة للأموال، تتعلق بثنائية أخرى، هى: **«الملكية الخاصة لأموال الاستثمار»، و«الملكية الخاصة لأموال الاستهلاك».**

من هذه الزاوية، يجب أن نميز جذريا بين «حقوق تشغيل الأموال الخاصة» و «حقوق الاستهلاك الشخصى للأموال الخاصة». فالمستثمر الخاص فى ظل السلطة الاشتراكية وتنظيمها الاقتصادى المخطط، لايتصرف كمالك خاص غير اجتماعى إلا حين يستخدم أمواله فى الانفاق الاستهلاكى الشخصى. أما فى نشاطه الاستثمارى المحكوم اجتماعيا، فانه لايكاد يختلف عن «المدير» الاشتراكى فى الوحدات الاقتصادية للقطاع العام، بل إنه فى حالات معينه قد يتفوق عليه نتيجة زيادة حوافزه الخاصة الانتاجية. ولهذا، فان التمييز المذكور بين التصرف الاستثمارى والتصرف الاستهلاكى فى الأموال الخاصة، يعنى أن السلطة الاشتراكية يجب أن تفرض أيضا قوانين وإجراءات وخطط وميكانيزمات لتنظيم وتوجيه وتحديد الانفاق الاستهلاكى للأموال الخاصة، لخفض أو إلغاء التناقض بين المصالح الشخصية لمالك الأموال كمستهلك وبين المصالح العامة للمجتمع وللنظام الاشتراكى العقلانى.

ومن المفارقات التى توضح الطابع المعكوس للايديولوجية الماركسية وللاقتصاد الماركسى، أن هذا الاتجاه العقلانى المنطقى هو عكس الاتجاه الذى نادى به ماركس وإنجلز وتلاميذهما، والذى حاول الماركسيون اللينينيون تطبيقه فى النظم الاشتراكية! **فقد كان هؤلاء الماركسيون اللينينيون يركزون جهودهم ضد استخدام المال الخاص فى الاستثمار، بحجة «فائض القيمة» وخصائص «الاستعباد» و «الاستغلال» الملازمة فى زعمهم للملكية الخاصة، ومن ثم كانوا يشجعون على إنفاق وتبديد الأموال الخاصة استهلاكيا!! لكن الاتجاه الصحيح، هو الذى يعمل على زيادة استثمار المال الخاص إلى أقصى درجة، وعلى خفض استهلاك المال الخاص إلى أدنى درجة.**

وأهم وسائل الاتجاه المطلوب، هو وضع نظام ضريبى جديد، يوفر أقصى تشجيع ممكن لاستثمار المال الخاص، ويفرض القيود التصاعدية اللازمة على استهلاك المال الخاص.

النظام الضريبى المطلوب

إنهم فى النظم البرجوازية يثيرون ضجيجا ديماجوجيا شديدا ويدقون الكثير من الطبول

الخادعة حول موضوع الضرائب. والحقيقة أنهم يستخدمون الضرائب وغيرها من الميكانيزمات الاقتصادية البرجوازية في تدمير القدرات الاقتصادية للثروات، وفتح وتنشيط بلاليع الانحراف والاستهلاك والاستنزاف والتبديد، وفق مخططات صناعة التدهور. ومن ناحية أخرى، فهم يستخدمون سلاح الضرائب كسلاح ابتزاز وتحطيم ضد الأفراد ذوى الأهمية في المجتمع، لأن نظمهم الضريبية شديدة التعقيد والالتواء ومملوءة بالثغرات ووسائل المغالطة المغرية بالتهرب منها. ثم إنهم يحوّلون اعتداءاتهم الضريبية على متوسطى الدخل إلى نوع من بيع الأوهام والمظهريات الطبقية (على غرار ملاعيب «الرأسمالية الشعبية» و «مشاركة» العاملين في ملكية الأسهم!). ولهذا نجد أن الكثيرين من متوسطى الدخل في مجتمعات الغرب البرجوازي، يهتمون اهتماماً غير عادى بتكرار عبارة «حقوق دافعى الضرائب» عند الحديث عن ليبراليتهم البرجوازية، كما لو كانت هذه السرقات الضريبية التى تنتزع منهم هى التعبيرات المادية عن مشاركتهم في مسئوليات الدولة!

أما في ظل السلطة الاشتراكية العقلانية، فيجب الوصول إلى أبسط تشريع ضريبى ممكن، ليخدم هدفا جوهريا- بل وهدفا واحدا- هو تحقيق أقصى زيادة ممكنة في توجيه الأموال الخاصة إلى الاستثمار، وأدنى انخفاض ممكن في توجيه الأموال الخاصة إلى الاستهلاك. ومن هنا، يجب ألا يرتبط النظام الضريبى الجديد بحجم الملكية الخاصة أو الدخل الخاص، أو باعتبارات زيادة إيرادات الدولة، أو ما يقال عن عدالة إعادة توزيع الدخل، أو ما إلى ذلك من ادعاءات وتعقيدات أو مخططات مضادة للمصالح الاقتصادية والاجتماعية العقلانية.

إن النظام الضريبى المطلوب، يجب أن يرتبط بمنع كافة وسائل الاكتناز أو الانفاق الاكتنازى (باعتبارها نوعا من الاستهلاك غير الانتاجى)، بحيث تفرض القوانين عقوبة المصادرة على أى مكتنزات من النقدية السائلة أو من الذهب أو غيره فوق حد أقصى معين، إذا احتفظ بها صاحبها أكثر من مدة معينة بدون استخدام أو بدون إيداعها في البنوك وصناديق الاستثمار. وواضح أن إمكانيات المتابعة والمراقبة التكنولوجية الاشعاعية التى تطورت واتسعت حديثا، تستطيع أن تحل الكثير من مشاكل تطبيق هذه القوانين تطبيقا حاسما.

وفضلا عن الموقف المذكور ضد الاكتناز أو الاستهلاك الاكتنازى غير الانتاجى، يجب فرض ضريبة تصاعدية على الاستهلاك، تصل إلى تحديد سقف معين لايتخطاه. وياليته كان يمكن تنظيم «بطاقة استهلاكية» لكل فرد يتخطى إنفاقه الحد الأدنى المحدد للانفاق غير الاستثمارى (ويمكن أن يساوى ذلك الحد الأدنى ما يقارب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى محسوبا على مستوى أفراد الأسرة)، بحيث تفرض على الفرد ضريبة تتصاعد مع تصاعد إنفاقه الاستهلاكى فوق ذلك الحد الأدنى، إلى أن تصل إلى نسبة ١٠٠٪ أى إلى السقف (ويمكن أن يساوى ذلك السقف مثلا مائة ضعف متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى محسوبا على مستوى أفراد الأسرة). أقول ليت ذلك كان ممكنا! إذن لقدمت لنا هذه «البطاقة الاستهلاكية» الحل الكامل لمشاكل النظام الضريبى المطلوب. لكن حيث أن تنظيم وتوثيق مثل هذه «البطاقة الاستهلاكية» هو أمر شبه مستحيل، فيجب تحقيق الغرض المطلوب بطريقة عكسية، هى تنظيم «بطاقة دخل» لكل من يزيد دخله عن الحد الأدنى المذكور[١]، بحيث تطبق الضريبة التصاعدية على مالم يوجه من هذا الدخل إلى الاستثمار- مع اعتبار

---

(١) بهذه المناسبة، لاحظ أن مايسمى «ضريبة الايراد العام» في مصر التى تُفرض على المتيسرين، تنطبق (عام ١٩٩٠ عند مثول هذا الكتاب للطبع) على الافراد الذين يبلغ صافى إيراداتهم السنوية ٤٠٠٠ جنيه بعد دفع الضرائب النوعية.، ولكن تبدأ إجراءات الحصر والتحقيق الخاصة بهذه الضريبة من الأفراد الذين يبلغ صافى إيراداتهم السنوية ٢٠٠٠ جنيه. وإذا تجاهلنا الأرقام المبالغ فيها للدخل القومى، نجد أن هذا يكاد يساوى تقريبا المتوسط القومى لدخل أسرة عددها خمسة أفراد، على أساس معدل نصيب الفرد من الدخل القومى.

إيداع الأموال الخاصة فى البنوك أو صناديق الادخار عملا استثماريا، وكذلك اعتبار الانفاق على وسائل الانتاج الثقافى المتخصص أو ما شابه ذلك من وسائل التخصص الانتاجى إنفاقا استثماريا. ويجب أن يرتبط هذا النظام بقوانين منع الاكتناز أو الاستهلاك الاكتنازى.

وهكذا يمكن أن تحل هذه الضريبة الواحدة التصاعدية على الانفاق الاستهلاكى محل مختلف الضرائب ذات الأسماء الكثيرة التى تفرض على الدخل أو الايراد. أما الانفاق الاستثمارى للأموال الخاصة وفق تحديدات النظام الاشتراكى، فهو أدعى أن يكافأ عليه صاحبه. وإنما تشاركه الحكومة فى أرباحه بنسبة تصاعدية مناسبة، تمثل نصيب المجتمع من الأرباح ولاتمثل ضريبة على رأس المال. وطريقة نصيب الحكومة أو المجتمع من الأرباح، يجب أن تنطبق أيضا على عائدات الملكية العقارية بدلا من الضريبة العقارية، وعلى غير ذلك من مصادر الربح التى تزيد على حد أدنى معين. وطبعا يجب أن تختلف وتتغاير النسبة التصاعدية لنصيب الحكومة من الأرباح باختلاف مجالات النشاط الاقتصادى، وفق تحديدات الخطط الاقتصادية التى تستهدف التشجيع أو عدم التشجيع بدرجات مختلفة لهذا المجال أو ذاك. وفيما عدا ذلك، يسمح بأن تتراكم بدون حدود أى أرباح أو إيرادات أو ملكيات خاصة، يقوم الأفراد بتشغيلها استثماريا بدون أن يملكوا حق استخدامها فى الاستهلاك الشخصى.

الاستثمار الخاص الاشتراكى

إذا اعتبرنا «الرسوم» هى مختلف أنواع الضرائب التى لاتفرض على الأفراد أو الدخول ولكن على العمليات والمشتريات أو المبيعات أو الاجراءات الأخرى، الخ، فيجب أن تخضع هى أيضا لنفس اتجاه النظام الضريبى المذكور. ذلك أن القوانين والتنظيمات والميكانيزمات الحكومية، يجب أن تقوم بتحديد مجالات ونشاطات الانفاق فى المشروعات الاقتصادية بمختلف أنواعها. ومادام النظام الضريبى المذكور يقوم بتحديد مجالات الانفاق التى يتجه إليها الأفراد من حيث الاستثمار أو الاستهلاك، أى تحديد التصرف فى المنابع الفردية للاتفاق، نجد أنه يجب استكماله بتحديد مجالات هذه العمليات الانفاقية من حيث صفقات البيع والشراء وما إليها كمصبات للانفاق. وهذه هى التى تحددها وتوجهها الرسوم، بهدف التشجيع أو التثبيط بدرجاتهما المختلفة، وليس بهدف زيادة إيرادات الحكومة أو الاقتطاع من أصحاب الثروات أو ما إلى ذلك من اعتبارات.

ومن ناحية أخرى، فيجب اتخاذ موقف جديد إزاء نظام التوريث أو التركات بالنسبة للثروات الاستثمارية الكبيرة التى يملكها أفراد، وذلك بهدف عدم تفتيتها. فمن الممكن مثلا وضع نظام محدد لتحويل الورثة الشرعيين إلى «مجموعة» منظمة لتشغيل التركة الاستثمارية الكبيرة. ويمكن أن تساعدهم الدولة وتدعمهم وتوجههم أو تشترك معهم فى رأس المال، وذلك وفق ما تتطلبه مصالح ذلك المشروع الاستثمارى وليس وفق أى شعارات ديماجوجية عن الملكية العامة أو عن إعادة توزيع الثروات، الخ.

والسلطة الاشتراكية العقلانية يجب أن تقدم أقصى ما يمكن من حوافز مادية ومعنوية للمستثمرين الأفراد، الذين يعتبرون فى النظام الاشتراكى مستثمرين اشتراكيين يخدمون الخطط الاقتصادية الاشتراكية والاقتصاد الاشتراكى والمجتمع الاشتراكى. من ذلك مثلا تخليد أسمائهم على مشروعاتهم الناجحة، وإعطاؤهم حق استخدام جزء من أرباحهم فى بعض نشاطات الخدمات العامة التى تخلد أسماءهم (مثل التبرع باقامة المدارس أو المستشفيات التى تتفق مع خطط الدولة، أو إقامة إنشاءات فنية أو ثقافية، الخ).

وأكرر مرة أخرى، أنه يجب ألا نخلط بين القدرات السوية للاستثمار الخاص الانتاجى، وبين

النماذج اللاإنسانية المشوهة والمسعورة للرأسماليين الذين صنعتهم الأجهزة الكنسية ثم أجهزة السلطة البريطانية وتوابعها، بعد أن ركبوا قوى التحرر الاقتصادى والنشاط الاستثمارى الفردى والانطلاق الانتاجى، وحولوها إلى اتجاه الرأسمالية الاستغلالية والاحتكارية ثم الطفيلية. فهذا اتجاه معكوس يتناقض مع مبادئ التحرر الاقتصادى والتنافس الاستثمارى الخاص، وليس فقط مع مبادئ الديمقراطية والعقلانية التى نبتت منها شجرة الاقتصاد الحديث.

وإذا كانت أجهزة التحكم السرى الشامل الكنسية ثم البريطانية هى صانعة هذا الاتجاه المعكوس كجزء من مخططات صناعة التدهور واللاعقل وإزالة آثار عصر النهضة والتنوير، فان أجهزة ومرافق السلطة الاشتراكية العقلانية قادرة على صناعة الاتجاه الطبيعى الارتقائى الصحيح للاستثمارات الخاصة، وعلى فرض الحواجز الاجتماعية العامة (وليس فقط القوانين والتنظيمات والاجراءات المباشرة) التى لا تسمح بانحرافها عن الطريق الاشتراكى والالتزامات الانسانية.

وأهم هذه الحواجز الاجتماعية العامة، تقييد درجة النمو الرأسى للمشروعات الاستثمارية الخاصة أو للاستثماريين الأفراد، أى عدم السماح لهم بالوصول إلى مواقع احتكارية أو شبه احتكارية، مع السماح لهم بالاتساع أو الانتشار أفقيا. ومن ذلك أيضا، عدم السماح لهم بممارسة الأعمال المالية، أي أعمال تجميع الودائع أو تشغيل الأموال ماليا فى الاقراض وما إلى ذلك. فالأعمال المالية يجب أن تقوم بها الدولة الاشراكية بالكامل، من خلال مصارفها العامة. ذلك أن التعامل المالى فى النقود ووسائل الدفع، هو خدمة اقتصادية عامة ووسيلة تحكم اقتصادى، فلا تؤتمن على القيام بها وضمان واستخدام أرصدتها وودائعها الضخمة، إلا الدولة، وفق مخططاتها الاشتراكية وليس من أجل زيادة الربح الخاص. فالدولة الاشتراكية هى الجهه الوحيدة التى يمكن أن تتعامل اقتصاديا فى أي سلعة بدون أن تحولها إلى هدف استثمارى أى ربحى.

وإذا كان يجب على الدولة إلغاء وتصفية المشروعات الطفيلية غير الانتاجية أو المفسدة أو التى لاتخدم الاقتصاد والمجتمع، فالموقف يختلف إزاء المشروعات الريعية الثابتة غير الطفيلية. فهذه يجب أن تتولى الدولة أو القطاع العام شراء وتشغيل مشروعاتها التى لم تعد تشكل أي نوع من المبادرة أو المخاطرة أو التنبؤ الاستثمارى، مثل ملكية العقارات القديمة التى تستثمر فى التأجير وليس فى الاستخدام الاقتصادى المرتبط بالمبادرة والمخاطرة (كالأراضى الزراعية القديمة مثلا المؤجرة منذ عشرات السنين، والمبانى العقارية التى يستمر استثمارها بالتأجير أكثر من حد أقصى معين بدون إعادة بنائها). وحتى المصانع والمشروعات الاقتصادية الأخرى التى تتحول إلى استثمارات روتينية شبه إدارية، يجب - بعد فترة امتياز معينة يحددها القانون - أن يشتريها القطاع العام ويتولى إدارتها، ليدفع من يملكونها إلى فتح مجالات استثمارية جديدة. وبمثل هذه القوانين والميكانيزمات، يتحول الاستثمار الخاص إلى قوة إنتاجية بناءة ورائدة تخدم الاشتراكية والارتقاء الانسانى.

وقبل أن «تأخذ» الأجهزة البريطانية العليا كارل ماركس بين مخالبها وأنيابها فى لندن لمدة ٣٤ عاماً (بعد أن مارست عليه تأثيراتها خارج بريطانيا كما كانت تمارس تأثيرها على غيره من الأشخاص الاستراتيجيين فى أنحاء العالم)، نجد أن كل المفكرين الاشتراكيين الذين أطلق عليهم ماركس فى مغالطاته المقلوبه اسم «الاشتراكيين الطوباريين»، كانوا متنبهين جيدا إلى الفرق بين استثمار الأفراد لأموالهم استثماراً إنسانيا ارتقائيا أى عادلا يخدم المجتمع، وبين استثمارهم لأموالهم استثمارا لا إنسانيا تدهوريا أى ظالما أنانيا ضد مصالح المجتمع. وكانوا

يقولون أيضا إن السلطة هى صانعة إنحرافات النظام الاقتصادى والاجتماعى، وإنها تصنع رأس المال الخاص أكثر مما يصنعها رأس المال الخاص.

ويكفى للتعبير عن تقدمهم الفكرى، أن نتذكر مثلا أن مبدأ مبادئ الاشتراكية الذى يقول «من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله»، هو المبدأ الذى صاغة المفكر الاشتراكى سان سيمون (١٧٦٠-١٨٢٥) قبل أن يلتقطه كارل ماركس. وقد حاولت أجهزة التحكم السرى بعد ذلك أن تقلب نظريات سان سيمون إلى لافتات لفرقة «دينية» بالمعنى الحرفى للكلمة- فرقة تدعو فعلا إلى تكوين كهنة وقديسين سان سيمونيين! وفي نفس هذا الاتجاه التشويهى، اتخذ ماركس أيضا موقف التشويه إزاء هؤلاء الاشتراكيين الأوائل الذين كانوا أقرب منه نسبيا إلى التصور المجتمعى الصحيح للاشتراكية.

أما اليوم، فى ظل تفوق قدرات الاتحاد السوفييتى والمعسكر الاشتراكى، فيجب إعادة دراسة نظريات الاشتراكيين الأوائل الذين حاول ماركس تحقيرهم، ويجب استيعاب ماهو صحيح فى أفكارهم، مع التحرر من التعكيسات الماركسية للمبادئ الاشتراكية العقلانية الصحيحة. وبذلك يمكن إقامة علم اشتراكى جديد - أو علوم اشتراكية جديدة -تشمل علم الاقتصاد كما تشمل غيره من علوم المجتمع.

الفصل التاسع - النظم الاقتصادية

المنهجية العلمية وفلسفة العلوم

مغالطات ماركس ولينين ثم ستالين وتلاميذهم فى فلسفة العلوم (التى تعتبر موضوعا أصعب بكثير من أن تستوعبه أذهانهم البروليتارية)، لم تقتصر فقط على الادعاء بأن العلوم الفيزيائية موحدة موضوعيا، بينما العلوم الاجتماعية تتكون من نوعين طبقيين مزعومين: علوم اجتماعية برجوازية، وعلوم اجتماعية بروليتارية!! (على غرار حكاية «الحقيقتين» التى قالها ابن رشد وغيره ممن حاولوا استرضاء السلطات الدينية فى ظلام العصور الوسطى بفكرة تعايش الفلسفة والدين!). ولكن هذه المغالطات امتدت أيضا إلى الادعاء بأن القوانين العلمية الموضوعية للاقتصاد (وكذلك العلوم الاجتماعية الأخرى) ليست قوانين شاملة دائمة مثل القوانين الفيزيائية، وإنما هى قوانين خاصة بكل نظام اقتصادي وموقوتة بكل عصر اقتصادى!! وهذه مغالطات صارخة جدا، وتعتبر أشد إهداراً لمبادئ المنطق والفلسفة من المغالطات السفسطائية التقليدية، لولا أنها تعبر عن الجهل وانعدام المنطق وليس عن السفسطة الواعية والتزييف المتعمد للمنطق! وعلى كل حال، فهؤلاء الذين وصلوا إلى إهدار مبادئ الهوية والقول باجتماع النقيضين، لا تستغرب منهم أى مغالطات أو تناقضات فى المنطق والفلسفة!

لكن الحقيقة الموضوعية واحدة. وأى علم موضوعي- مهما كان مجاله ومنهجه ومهما كانت خصائصه النوعية- لا يمكن إلا أن يعبر عن حقيقة موضوعية واحدة. وإنما يحدث التعدد فى العلوم الاجتماعية، نتيجة الخطأ ومخالفة الصواب، ونتيجة التزييف والمغالطة وعمليات التجهيل والتعمية والديماجوجية، ثم أيضا نتيجة تعدد المنظورات أو الموضوعات أو مجالات البحث، الخ. ولهذا نجد أنها لا تزال علوما قاصرة غير ناضجة، استمرت الأجهزة البرجوازية للتحكم السرى الشامل في منع محاولات تطويرها واستكمالها عقلانيا ومنهجيا وتحويلها إلى علوم موحدة. والمهم هنا أن تعدداتها المستمرة حتى اليوم، لاتلغى وحدة الحقيقة الموضوعية، ولا تتعلق بنوع معين من العلوم أو نوع معين من الطبقات!

ومن ناحية أخرى، فكل القوانين العلمية الموضوعية - سواء فى المجالات الفيزيائية أو فى المجالات الاجتماعية- تكون شاملة دائمة طالما توفرت شروطها فى أى مكان أو زمان. فهذا هو معنى موضوعية أو حتمية القوانين العلمية. ولايوجد قانون علمى مؤقت- بمعنى أنه ينطبق فى حالة معينة في وقت معين ولا ينطبق فى حالة مماثلة فى وقت آخر! وإنما يرتبط كل قانون علمى - فيزيائى أو اجتماعي- بظروف وشروط معينة، يتحقق بتحققها ويتوقف بتوقفها فى أى وقت أو مرحلة، وفى أى عصر أو مكان، وفى أى ظروف وشروط أخرى!

وأى تحديد منطقى، هو تحديد شرطى، سواء كانت شرطيته صريحة أو ضمنية. وبهذا المعنى، فان القوانين العلمية لخصائص المعادن مثلا، تنطبق شرطيا على أى معادن فى أى مكان وزمان. فهى تنطبق فى عصور المعادن البدائية، بقدر ما تنطبق فى عصر استخدام المعادن فى التكنولوجيا الفضائية، إذا توفرت شرطياتها فى الحالتين. لكنها لا تنطبق على الشمس مثلا، كما أنها لن تنطبق على الأرض إذا أصبحت مثل الشمس أو إذا أصبحت مثل ما يسمى نجوم الأقزام البيضاء أو نجوم الثقوب السوداء. لماذا؟ ليس لأن قوانين خصائص المعادن تقتصر على عصر معين أو على كوكب معين، ولكن ببساطة لأن الشروط اللازمة لها لا تتوافر فى ظروف درجات الحرارة الهائلة التى تحلل ذرات المواد، ولا فى ظروف درجات الضغط الهائلة التى تغير التكوين الذرى للمواد. ففى مثل تلك الظروف، تفقد المعادن وجودها أصلا،

ومن ثم لايبقى شئ للقوانين التي تحدد خصائصها.

بهذا المعنى أيضا، تنطبق القوانين الاجتماعية شرطيا فى أى مكان وزمان، أى فى حالة توافر شروطها وظروفها فى أى مكان أو زمان على وجه الأرض أو على أى كوكب آخر. صحيح أنه كما يختلف عمر الانسان عن عمر الحديد أو الجرانيت، يختلف عمر الشروط والظروف الاجتماعية عن عمر الشروط والظروف الفيزيائية. لكن هذه مسألة أخرى، تتعلق باختلاف درجة التغير وسرعة التغير فى المجالات المتنوعة للوجود وفى الأنواع المختلفة للموجودات، ولا تتعلق بالطبيعة الموضوعية الحتمية الواحدة لكل قوانين الوجود الفيزيائى أو الانسانى من أى نوع كانت. فالمجالات الفيزيائية التى تشمل مثلا ظواهر فلكية تستمر تريليونات التريليونات من السنين، والتى تشمل ظواهر معدنية تستمر ملايين السنين، تشمل فى الفيزياء أيضا ظواهر تحت ذرية ميكرو لاتستمر أكثر من جزء من مليارات الأجزاء من الثانية.

إن القانون العلمى من أى نوع كان، ليس إلا معادلة بين مجموعة علل (تسمى العلة التامة) وبين المعلول الناتج عنها. ومبدأ الحتمية الشاملة يعنى أنه أينما ووقتما تتوافر نفس العلل، يتوافر نفس المعلول. فما معنى القول بأن القوانين الاجتماعية تختلف عن القوانين الفيزيائية فى أنها غير شاملة وغير دائمة؟!

مثلا المعادلة «ا + ب = جـ»، تعنى أنه حيثما توجد ا مع ب فى علاقة جمع، تكون النتيجة جـ، وحيثما لايوجد ذلك لاتتكون المعادلة. والمعادلة «اتحاد كيميائى بين ذرة إيدروجين + ذرة أوكسجين = جزئ ماء»، تعنى أنه حيثما يحدث الاتحاد الكيميائى المذكور يتكون جزئ الماء. وعلى غرار ذلك، نجد أنه إذا كانت بعض القوانين الاقتصادية أو الاجتماعية قد تحققت فى بلاد معينة أو فى عصر تاريخى أو نظام معين وليس فى بلاد أخرى أو فى عصر أو نظام آخر، فان ذلك لا يرجع إلى سبب طبقى أو مذهبى، ولكنه يرجع إلى نفس السبب المذكور، وهو توافر الشروط والظروف أو العلل أو المقدمات المنطقية اللازمة. فاذا قلنا مثلا إن مبدأ الاشتراكية هو: «من كل حسب طاقته، ولكل حسب عمله»، فمعنى ذلك أنه حيثما تتوافر الشروط والظروف الاشتراكية (وهى وجود سلطة اشتراكية عقلانية ونظام اشتراكى عقلانى)، ينطبق هذا المبدأ - سواء حدث ذلك فى العصور القديمة أو فى العصر الحديث، وسواء حدث ذلك فى دولة واحدة أو فى مجموعة دول أو فى مدينة مستقلة داخل دولة - أو حتى فى المريخ. وأى نظام يعتبر اشتراكيا لكن ينحرف أو ينتكس عن الاشتراكية، أو يفقد بعض هذه الشروط والظروف فى بعض جهاته،يتراجع عن هذا المبدأ بنفس درجة تراجع شروطه وظروفه.

ومن ناحية أخرى، فالقوانين العلمية الموضوعية (فيزيائية كانت أو اجتماعية) التى ترتبط بشروط وظروف معينة، والتى تعتبر من ثم «خاصة» بتلك الشروط والظروف، أى تعتبر «جزئية» وليست كلية شاملة بالنسبة لشروط وظروف أخرى، لا تكتمل علميا كقوانين، إلاحين تندرج تحت قوانين أعم وأشمل، أى حين ترجع إليها منطقيا وسببيا. فمثلا قانون تمدد الحديد بالحرارة وانكماشه بالبرودة، يندرج تحت ويرجع إلى قانون تمدد المعادن بالحرارة وانكماشها بالبرودة، بينما هذا القانون مع قوانين انصهار المعادن وتبخر السوائل وتسييل الغازات وتجمد السوائل،الخ، تندرج كلها تحت وترجع إلى قوانين الحرارة والبرودة والحركة البراونية، وما إلى ذلك من قوانين تفسر زيادة حركة وتباعد الجزيئات بالحرارة وزيادة بطءحركتها وانكماشها بالبرودة.وهذه أيضا تندرج تحت وترجع إلى قوانين المجال الموجى والمكونات التحت ذرية. وعلى غرار ذلك، فان القوانين الاقتصادية والاجتماعية «الخاصة» أو «الجزئية»، يجب أن تندرج

تحت وترجع إلى قوانين تتصاعد في العمومية والشمول إلى أن تصل إلى القانون الأعم والأشمل (وهو قانون الصراع الحتمي بين العقل واللاعقل).

حتميات العصور التاريخية المزعومة

بهذه النظرة العقلانية العلمية، أكرر أن قوانين السوق والاستثمار والانتاج الاقتصادي والقيم الاقتصادية، الخ، إذا تحددت كقوانين علمية موضوعية، يجب أن تنطبق حيث تتوافر شروطها في أي عصر وفي أي نظام وفي أي بلد. لكن بالاضافة إلى المغالطات التي ناقشناها في هذا الصدد، توجد مغالطة أخرى، هي أن ماركس كان يعتبر النظم الاقتصادية الاجتماعية عصورا زمنية متتالية بترتيب تقدمي لا يرجع! ففي رأيه أنه كان يوجد النظام المشاعي في العصر البدائي، ثم جاء بعده النظام العبودي في العصر العبودي، ثم النظام الاقطاعي في العصر الاقطاعي، ثم النظام الرأسمالي في العصر الرأسمالي، ثم تأتي بعد ذلك «حتمية» النظام الاشتراكي في العصر الاشتراكي.

صحيح أن ماركس في عام ١٨٧٧ في أواخر أيام حياته، وتحت ضغط بعض المفكرين الروس وكتاباتهم ضد أفكاره عن «حتمية الرأسمالية»، كتب يقول إن نظريته عن الرأسمالية هي نظرية خاصة بـ«تكوين الرأسمالية في غرب أوروبا» وليست «نظرية تاريخية فلسفية عن المسار العام المفروض قدريا على كل الشعوب مهما كانت الظروف التاريخية التي وجدوا فيها»(١) لكن يجب أن نلاحظ في ذلك ما يلي:

أولا، أن ماركس لم يرسل هذا الرد، فلم ينشر إلا بعد موته. ومعنى ذلك، أنه كان يشعر بأنه يتناقض مع كتاباته الأخرى.

وثانيا، أن إنجلز الذي أرسل هذا الرد لمن نشروه، كتب في عام ١٨٩٣ (بعد موت ماركس بعشر سنوات) أن حتمية الرأسمالية تنطبق على روسيا أيضا! قال:« ليس أمام روسيا سوى بديلين: إما أن تطور الكوميون إلى شكل للانتاج انفصلت عنه بعدد من العصور التاريخية، ولاتوجد له ظروف ناضجة حتى في الغرب- وبديهي أن هذه مهمة مستحيلة. أو فيما عدا ذلك، أن تتطور إلى الرأسمالية. وماذا بقى لها إلا هذه الفرصة الأخيرة؟ »(٢)

وثالثا- وهذا هو الأهم - أن تراجعه الجزئي عن موضوع حتمية الرأسمالية في روسيا القيصرية، كان يقتصر على مرحلة «الرأسمالية» فقط وبسبب نظام الكوميون السابق في روسيا، بينما كان يرتبط بتدعيم تصوره عن «حتمية» الاشتراكية، وتصوره عن «حتميات» العصور التاريخية الأخرى عموما! وبعبارة أخرى، فهذا التراجع لم يتضمن في رأية التشكيك في الترتيب الحتمي المزعوم والذي لا يرجع إلى الوراء، من البدائية إلى الاشتراكية، لكنه تضمن فقط إمكان تخطي مرحلة الرأسمالية إلى مرحلة الاشتراكية في ظروف خاصة. وهو ما أسماه لينين وغيره بعد ذلك باسم «التطور اللارأسمالي إلى الاشتراكية».

والمسألة هنا ليست فقط أن تصور ماركس عن «النظم» الاقتصادية الاجتماعية هو تصور خاطئ . إنما الأكثر خطأ والأخطر خطأ، هو تصورة عن ارتباط هذه النظم بما يسميه «العصور التاريخية» التي تتسلسل في ترتيب تقدمي لايرجع (؟!)، وارتباط هذا الترتيب أو التصاعد الزمني التقدمي بما يسمى «حتمية الاشتراكية»! وسوف أناقش في الكتاب الثالث، الجانب الفلسفي التاريخي من هذه النظرية التي يسميها ماركس وإنجلز وتلاميذهما باسم «المادية

---

(١) «الأعمال الفلسفية» لبليخانوف، النسخة الفرنسية طبعة موسكو، المجلد الأول، ص ٧٣١.وانظر أيضا ملاحظة فيرا فو مينا عن ذلك في تعليقاتها في صفحة ٨٧٣.

(٢) «الأعمال المختارة لماركس وإنجلز»، النسخة الانجليزية طبعة موسكو ١٩٥٥. المجلد الثاني، ص٥٠٣.

التاريخية» أو «المادية الاقتصادية». لكن يجب أن نشير الآن إلى بعض الملاحظات السريعة.

فأولا، أيّ دراسة موضوعية للنظام الاقتصادي الاجتماعي (ناهيك عن النظام الفكرى أو الثقافى) عند اليونانيين القدماء وعند الرومان مثلا، تبين أنه كان أرقى من النظام الاقطاعى الذى سقط فيه هذان البلدان وليس العكس. وحتى من الناحية الطبقية، نجد أنه إذا كانت الأقلية من العبيد السابقين فى أوروبا قد حصلوا على بعض المزايا النسبية فى النظام الاقطاعى عندما تحولوا إلى أقنان (رغم أنها مزايا محدودة القيمة عمليا)، فان الأغلبية من الفلاحين الذين كانوا أحرارا تحولوا فى ذلك النظام إلى أقنان / عبيد أرض! فكيف يكون ذلك تقدما - بغض النظر هنا عن جانب التقهقر اللاعقلى الكنسى؟!

ثانيا، أن ما يسمى النظام «العبودى» فى الشرق وخصوصا فى مصر، هو نظام استمر منذ العصور القديمة حتى العصور الوسطى (التى امتدت فى الشرق إلى حين وصول حملة نابليون بونابرت) - واستمر يتخذ طابعا يشبه مايسمى النظام «الاقطاعى»، مع اختلاف «عبوديته» و «إقطاعيته» عما كان موجودا فى أوروبا. فقد كان «العبيد» الحقيقيون هم كل من يقومون بالأعمال الشاقة أو بالخدمة والتسول فى الزراعة أو فى غيرها تبع «إقطاعيات» الكهنة أو الحكومة أو صنائع الحكومة، وليس فقط «عبيد» المنازل والحرف كما كان الحال فى اليونان وفى بداية العصر الرومانى. ولهذا لم يحصلوا فى الشرق فى العصور الوسطى على حقوق مشابهة لما حصل عليه الأقنان فى أوروبا.

ثالثا، أن الدراسة المتعمقة والمدققة لبعض التفاصيل التاريخية غير البارزة، تبين أنه كانت تحدث فى العصور القديمة (بل وفى العصور الوسطى) انهيارات خاصة لبعض المدن أو المناطق فى البلدان المتحضرة فيما يسمى العبودية أو الاقطاع، وذلك نتيجة مخططات وجرائم وكوارث أجهزة وشبكات التحكم الكهنوتى السرى، ومن ثم تحدث هجرات مفاجئة أو متتالية منها إلى البرارى والصحارى فى اتجاه «الرجوع» إلى النظام القبلى البدائى. والتاريخ القديم للجزيرة العربية مثلا (قبل الاكتساحات الاسلامية لبلدان الحضارات المجاورة)، يبين أنها كانت مصب هجرات فردية وجماعية من مصر والشام وفارس، وأن بعض أجزائها كانت تعيش حياة بدائية أو شبه بدائية، بينما بعض أجزائها كانت تعيش حياة من النوع الذى يسمى عبوديا وتجاريا ربويا. ومثل هذه التراجعات إلى البدائية، كانت تظهر أيضا حول بلاد اليونان فى عصور ما قبل الميلاد، ثم حول بلاد الرومان فى العصور التالية.

رابعا، أنه فى العصور الحديثة استخدمت ولايات أمريكا الشمالية فى ظروف الرأسمالية عددا واسعا من العبيد يزيد نسبيا عن عبيد اليونان أو الامبراطورية الرومانية، ولمدة حوالى قرنين من الزمان! بل إن أوروبا الرأسمالية أيضا كانت ستنزلق إلى نظام استخدام العبيد (تحت ضغوط تجار العبيد فى العالم الاسلامى المتاخم لها)، لولا اتساع المعارضة العقلانية الشديدة ضد ذلك.

خامسا، أن الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى وبلدان المعسكر الاشتراكى تعرضت للتجمّد والتأخر، وزادت عليها ضغوط وتخريبات وتهديدات المعسكر البرجوازى الانجلو أمريكى. ولو كانت مخططات الحرب العالمية الثالثة قد نجحت، لكان من المؤكد أن تنتكس تلك البلدان الاشتراكية، ليس فقط إلى الرأسمالية، بل وربما أيضا إلى النظم الاقطاعية وشبه البدائية! بل إن العالم كله كان مهددا بالرجوع إلى عصور وسطى جديدة، على أنقاض «حتميات التقدم» الماركسى المزعوم!

نظم العقل واللاعقل

من الملاحظات السابقة عما يسمى «المادية التاريخية» أو «المادية الاقتصادية»، نجد أن تصنيف ماركس للنظم الاقتصادية الاجتماعية التى اعتبرها عصورا تاريخية، هو تصنيف

خاطئ وفاشل، لايقدم لنا إلا مفاتيح خاطئة وفاشلة لفهم وتفسير التطور التاريخى. ويرجع ذلك إلى سببين، هما:

أولا، أنه اعتبر جانب الاقتصاد هو معيار تحديد الجوانب الأخرى للمجتمع، بما فى ذلك الجانب الذهنى أو الفكرى. ولهذا قال هو وتلاميذه إن الاقتصاد هو صانع التطور الاجتماعى وصانع التاريخ. وقال إنجلز مثلا: «إن العلاقات الاقتصادية» هى «الأساس المحدِّد [بكسر الدال] determining basis للتاريخ والمجتمع»![1] وقال فى كتابه عما يسمى «الاشتراكية الطوباوية والعلمية»: «العلل النهائية لكل التغيرات الاجتماعية والثورات السياسية، لايجب البحث عنها فى أدمغة الناس... لكن فى التغيرات فى أساليب الانتاج والتبادل. لايجب البحث عنها فى الفلسفة، لكن فى اقتصاديات كل عصر خاص»![2] وقد ناقشت هذه المغالطة فى كتاب «المبادئ الفلسفية الجديدة» (الفصل الخامس)، وفى الكتاب الأول من هذه الثلاثية (الفصل الثالث بعنوان «العقل صانع التاريخ، والاقتصاد مادة التاريخ»). وسأرجع إلى مناقشتها فى الكتاب الثالث عن فلسفة التاريخ.

وخلاصة المناقشة، أن الاقتصاد هو الأرضية «الأساسية» المفعولة أو المحدَّدة (بفتح الدال)، وليس القوة «الرئيسية» الفاعلة أو المحدِّدة (بكسر الدال)، وأنه يشبه مادة التمثال الذى يكون الفنان بفكرته وعمله الفنى هو صانعه.

وثانيا، أنه اعتبر «نوع الملكية» معيار تحديد هذا الجانب الاقتصادى الذى جعله صانع التاريخ.

لقد أطلق ماركس على الأساس الاقتصادى اسم «أسلوب الانتاج mode of production»، بمعنى أسلوب الحصول على ضرورات الحياة. وقال إنه يتكون من: ١- «قوى الانتاج» أي أدوات الانتاج والمشتغلين فى الانتاج. ٢- «علاقات الانتاج»، أى العلاقات التى تقوم بين الأطراف المشتركة فى الانتاج بناء على ملكية «وسائل الانتاج» (وكلمة وسائل الانتاج أوسع من كلمة أدوات الانتاج، لأنها تشمل كل مواد الانتاج ومؤسسات الانتاج). وتتغير أدوات الانتاج أولا (ولم يعترف بأن هذا يحدث نتيجة «تغير» الذهن البشرى و «تغير» السلطة الاجتماعية)، فتتغير قوى الانتاج، ومن ثم تتغير طبقا لها علاقات الانتاج أيضا، أى أسلوب الانتاج أو الأساس الاقتصادى. ونتيجة تغير الأساس الاقتصادى، تتغير كل البناءات الاجتماعية والفكرية التى ترتكز فوقه!

ورغم أنه اعتبر أن تغير أدوات الانتاج هو نقطة البدء، إلا أنه لم يعتبر أدوات الانتاج معيارا للنظام الاقتصادى أو للعصر الاقتصادى (على غرار ما يقال مثلا عن العصر الحجرى والعصر الحديدى وعصر طاحونة الهواء وعصر البخار، الخ). ولكنه جعل معيار النظام أو العصر الاقتصادى ومن ثم الاجتماعى والسياسى والفكرى، هو نوع «ملكية وسائل الانتاج». ومن هذا المنظور، قسم النظم أو العصور إلى: مشاعية بدائية، ونظام عبودى (حيث ملكية العبيد)، ونظام إقطاعى (حيث ملكية الأراضى الكبيرة وعبيد الأرض)، ونظام رأسمالى (حيث ملكية رؤوس الأموال والمؤسسات الخاصة واستخدام مايسمى عبيد الأجر)، ونظام اشتراكى (حيث الملكية العامة للاقتصاد تحت حكم العمال!).

لكن الحقيقة أن العصور التاريخية لايمكن أن تتحدد من هذه الزاوية أو غيرها من الزوايا الاقتصادية. فالنظام التاريخى القديم فى اليونان وعند الرومان، كان أقرب إلى النظام الحديث

(١) «الأعمال المختارة لماركس وإنجلز»، الطبعة الانجليزية المذكورة، المجلد الثانى، ص ٤٠٥.
(٢) نفس المرجع، المجلد الثانى، ص ١٢٨.

من النظام الاقطاعي، وكان أبعد عما يتصور ماركس أنه شبيه له باسم النظام العبودي الشرقي. والنظام الاقطاعي الأوروبي بعد انتشار ظاهرة «المدن الحرة» أو البورجات أو الكوميونات منذ القرن الثاني عشر، أصبح مختلفا عن النظام الاقطاعي السابق، فضلا عن اختلافه نوعيا عن النظام الاقطاعي الشرقي. وخصائص المراحل الأولى مما يسمى الرأسمالية أو النظام البرجوازي قبل تكوين الاحتكارات أو اشباه الاحتكارات منذ القرن الثامن عشر، كانت أبعد كثيرا عن خصائص المراحل الرأسمالية التالية وأقرب كثيرا إلى النظام اليوناني الروماني بل وإلى النظام الاشتراكي العقلاني. وفي مقابل ذلك كله، نجد مثلا أن مجتمعات الشرق وخصوصا مصر، استمرت منذ أقدم العصور الفرعونية حتى الحملة الفرنسية في القرن الثامن عشر خاضعة لنظام يكاد يكون واحدا- أو على الأقل لنظم اقتصادية اجتماعية متشابهة جدا لاترتبط بعصور تاريخية من النوع المذكور، بل كانت عبارة عن نظم دينية متتالية بدأت منذ فرعونية مينا وتطورت إلى المسيحية والاسلام.

فاذا استرجعنا ماسبق توضيحه كما ذكرت في كتاب الفلسفة وفي كتاب الديمقراطية، عن أن العقل هو المعيار الجوهري للتصنيف التاريخي، وأن ثنائية العقل واللاعقل تعبر عن التناقض الرئيسي في تطور المجتمع والتاريخ، وأن المعنى الأصلي لكلمة الاشتراكية في اللغات الأوروبية هو «المجتمعية» أي التدبير والتطوير العقلاني للمجتمع، نستطيع أن نعيد تصنيف النظم التاريخية بناء على ذلك تصنيفا صحيحا منطقيا، كما يلي:

١- النظام البدائي كنظام سابق على المنطق prélogique (بتعبير ليفي بريل)، أي كنظام تصنعه ذهنية لم تصل إلى العقل والمنطق.

٢- نظام التحرر الذهني العقلاني أو شبه العقلاني: مثل نظام المدن البحراوية في شمال مصر قبل فرعونية مينا، والهجرات التي انطلقت منها إلى الشام واليونان وغيرها. ومثل نظام المدن اليونانية القديمة ثم الرومانية. ثم نظام «المدن الحرة» أو البورجات أو الكوميونات في أوروبا منذ القرن الثاني عشر. ثم المراحل الأولى من النظام الرأسمالي، وبشكل متناقص في المراحل التالية حتى الحرب العالمية الثانية. وهذا فضلا عن النظم المؤقتة التي وصلت إلى درجة أو أخرى من التحرر الذهني شبه العقلاني في المهاجر اليونانية الرومانية القديمة في فارس والهند والشرق الأقصى، ثم النظم المؤقتة أيضا في الشرق الأوسط وآسيا بعد الفتوحات والهجرات الأوروبية الحديثة منذ القرن التاسع عشر.

٣- نظام القهر اللاعقلي (الغيبي أو العسكري أو الدهمائي). وهذا هو النظام الذي ساد في معظم بلدان الشرق وخصوصا مصر منذ الألف الثالث قبل الميلاد، وفي أوروبا في العصور الوسطى.

وفي هذا التقسيم التاريخي، نجد أن المسألة لاتتحدد بالاقتصاد ولاترتبط بعصور زمنية ولا بترتيب محتوم لايتراجع. لكن القدرات الاجتماعية للعقل البشري- التي تتوقف على درجة ظهور قدرات الحكم العقلاني، والتي تجهضها أو تقهرها أو تحطمها أجهزة التحكم اللاعقلي التي تصنع وتفرض التدهور واللاعقل- هي التي تحدد ما يتحقق من هذه النظم في أي مكان أو زمان، وهي التي تحدد درجة العقلانية أو اللاعقل في كل منها. ولما كان العقل هو صانع الاقتصاد- كما هو صانع كل المستويات والجوانب الحضارية الأخرى في المجتمع- فمعنى ذلك أن النظام الاقتصادي الاجتماعي يتحدد بدرجة العقلانية أو اللاعقل التي تصنعها أجهزة السلطة التي تتحكم في قدرات العقل الفردي والاجتماعي.

وهنا ننتقل إلى النقطة الثانية في مغالطة ماركس، وهي اعتبار «نوع الملكية» معيار

تحديد الأساس أو النظام الاقتصادى، الذى اعتبره خطأ معيار تحديد البناء الاجتماعى والسياسي والفكري.

النظم الاقتصادية

إذا طبقنا فى تصنيف الاقتصاد أيضا معيار «العقل واللاعقل» وليس معيار «نوع الملكية»، سنصل كذلك إلى نظم اقتصادية لاترتبط بعصور زمنية ولابترتيب محتوم لا يتراجع. وإنما تنقسم أساسا إلى نوعين، يمكن أن يتحققا بدرجة أو بأخرى إذا تحققت بهذه الدرجة أو تلك شروطهما وظروفهما فى أى مكان أو زمان. **وهذان النوعان هما: ١- نظم التحرر الاقتصادى. ٢- نظم القهر الاقتصادى.**

وكما أوضحت فى الكتاب السابق، فان التحرر الذهنى العقلانى يجب أن يترجم فى نهاية المطاف إلى تحرر ذهنى أو عقلانى للفرد كفرد، يقاس أفقيا ورأسيا باتساع عدد الأفراد المتحررين وبارتفاع أو عمق درجة التحرر أو العقلانية. وهذا ينطبق أيضا على تحديدات التحرر الاقتصادى والقهر الاقتصادى.

ففى أى مكان أو زمان أو مجتمع يعانى من ظاهرة الندرة أى عدم التوازن بين المنتجات والاحتياجات، يكون معنى نظم «التحرر الاقتصادى» هو تحقق حقوق وقدرات «التبادل الاقتصادى» على أساس قواعد «العدالة الاقتصادية» بين عدد كاف من الأفراد. وهذا ماتحقق بدرجة أو بأخرى فى النظم اليونانية والرومانية مثلا. ثم فى «المدن الحرة». ثم فى المراحل الأولى مما يسمى النظام البرجوازى، وبشكل متناقص فى المراحل التالية من الرأسمالية، ثم فى النظم الاشتراكية العقلانية. **وبديهى أنه بقدر الدرجة المتحققة من التحرر الاقتصادى والعدالة الاقتصادية، تتحقق فى المجتمع إمكانيات التكامل والتوافق والانسجام والارتقاء.**

أما نظم «القهر الاقتصادى»، فترتبط بالتنافر والتطاحن وبالتدهور وانعدام دوافع أو حوافز وتلقائيات العمل والنشاط. وهى تعنى (فى أى مكان أو زمان أو مجتمع)، انعدام أو تضاؤل أو تناقص حقوق وقدرات «التبادل الاقتصادى»، وفرض أساليب الظلم والاستغلال والاستعباد الاقتصادى. ولما كان الاقتصاد فى الظروف المذكورة يفترض التبادل الاجتماعى أو السوقى، فان النظم التى ينعدم أو يتضاءل فيها التبادل الاقتصادى، تعتبر فى الحقيقة نظما **«لا اقتصادية»** متخلفة وعاجزة. وأوضح أمثلة هذه النظم، هى طبعا النظم العبودية الشرقية الفرعونية، ونظام عبودية الأرض الأرستقراطية فى اسبرطه القديمة التى كانت تمنع النقود والتبادل السوقى (وكانت تنافس أثينا على حكم اليونان القديمة)، ونظم عبودية الأرض فى أوروبا فى العصور الوسطى. لكن لأن هذه النظم كانت تستخدم نوعا جبريا غير سوقى من التبادل الاجتماعى (هو التبادل الجبرى بين الحد الأدنى لضرورات المعيشة وبين العمل العبودى من أجل الحكام الكهنوتيين أو الأرباب أو السادة أو ملاك الأرض)، فضلا عن أنها كانت تحتوى على مواقع تمارس بعض التبادلات الاقتصادية مع نظم أخرى خارجية، ثم لأن كلمة «اقتصاد» لها معنى آخر عام هو تدبير مستلزمات المعيشة عموما، يمكن وصف تلك النظم بأنها نظم اقتصادية من النوع الجبرى القهرى الظالم غير التبادلى.

ومن حيث القهر والظلم، فان زيادة درجة الاحتكار والتحكم الاقتصادى الاستغلالى الظالم وإهدار القيم الاقتصادية الحقيقية فى نظم الرأسمالية (وخصوصا الرأسمالية الحكومية)، يجعلها تنتمى أيضا إلى نظم القهر الاقتصادى، رغم اعترافها ببعض الحقوق والقدرات المتناقصة للتبادل الاقتصادى.

ومن ناحية أخرى، فنظم التحرر الاقتصادى يمكن تقسيمها إلى نوعين:

١- نوع مؤقت، لأنه يتطور فى طريق مسدود بدون سلطات عقلانية قادرة، وبدون قواعد

وتنظيمات وميكانيزمات حاسمة. ومن أمثلة ذلك، الاقتصاد الأثينى فى عصر التحرر، واقتصاد المدن الحرة الأوروبية، والمراحل الأولى من الاقتصاد البرجوازى.

٢- **نوع قابل للاستمرار والتطور الارتقائى فى طريق مفتوح.** وهو فقط الاقتصاد الاشتراكى المرتبط بسلطات اشتراكية عقلانية قادرة، وبقواعد وتنظيمات وميكانيزمات اشتراكية حاسمة.

أما نظم القهر الاقتصادى، فيمكن تقسيمها أيضا إلى نوعين:

١- **نظم القهر الاقتصادى الموجب:** وهى التى تمارس الظلم والاستغلال والنهب الاقتصادى من أجل الاستحواذ على بعض الأرباح من عمل الكادحين ودخل المستهلكين. وهذا واضح فى نظام الرأسمالية الاحتكارية الطفيلية، فضلا عن تصرفات مكتنزى الذهب والفضة من أغنياء الاقطاعيين وشبه الاقطاعيين فى العصور الوسطى.

٢- **نظم القهر الاقتصادى السالب:** وهى تلك التى تمارس عمليات القهر والاخضاع والاذلال الاقتصادى والحرمان والافقار الاقتصادى، كجزء من عمليات القهر الاجتماعى واللاعقلى والتجهيلى واللا أخلاقى، الخ، أى بدون استهداف أرباح أو مكاسب «اقتصادية» مباشرة. وهذا هو ميكانيزم تجويع الكلب لضمان خضوعه، أو منع تسمينه لتجنب عدوانه. وهى «نظرية» بناء الأهرامات وغيرها من أعمال السخرة الجماعية (= عذاب الهون الذى اشتق منه اسم سبنكس / أبو الهون أو الهول) بدون الحصول من وراء ذلك على مليم واحد!

ولقد كان من أهم وسائل التضليل والخداع الكهنوتية الفرعونية القديمة، التى نجد رواسبها فى «الكتاب المقدس»، التركيز على عامل الأرباح أو المكاسب المباشرة للتغطية والتمويه على السبب الرئيسى الأكبر للظلم والقهر والعدوان فى التاريخ، وهو محاربة العقل والعقلانية. فى هذا الاتجاه، أوردت كل الأناجيل مثلا قصة يهوذا والمسيح، فجعلته خائنا مقابل مبلغ مالى هو **ثلاثون قطعة من الفضة!** (واتفقت كل النصوص على مقدار هذا المبلغ، رغم اختلافها فى موضوعات أهم كثيرا، ومنها مثلا تاريخ ميلاد المسيح نفسه!). بل وصل الأمر إلى درجة أنهم اخترعوا سببا «اقتصاديا» من نوع الربح الخاص لتبرير التمسك بالوثنية ومقاومة المسيحية، هو **دفاع صاغة الفضة عن ثرائهم وأرباحهم الناتجة عن صناعة التماثيل الفضية للآلهة!** (انظر مثلا «أعمال الرسل» ١٩/٢٤-٢٩). وعلى غرار هذه «النظرية» عن تجارة وصناعة الآلهة، قالت الماركسية اللينينية بـ «نظرية» تجارة وصناعة الحروب من أجل الأرباح الرأسمالية![1]

وهذا يوضح أن تصورات الماركسية اللينينية عن الرأسمالية وعن المادية الاقتصادية، هى امتداد للتضليلات الكهنوتية القديمة. وليس أدل على ذلك، من أن وسائل التضليل قبل

(١) بعد كتابة هذه الفصول بثلاثة عشر عاما، ثم بعد تجهيز الكتاب للطبع، ظهرت فى التليفزيون المصرى قصة مسلسلة تؤكد أن أجهزة وشبكات التحكم التجهيلى اللاعقلى، لاتزال حتى اليوم. (بعد تحرر المعسكر الاشتراكى من الماركسية) تلعب على أسطورة الذهب والفضة (مع الجنس والمغريات الأخرى المكملة)، ولاتزال تزرعها وترسخها فى الأذهان المتخلفة وفى الرأى العام الانفعالى السطحى، كتفسير مضلل للظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية!! بل إنها توظف لخدمة هذا الاتجاه، الكتاب المدعومين ذوى الأسماء المصنوعة، من المتمركسين أو المهجنين ببعض صفات التمركس من الناصريين وأتباع العسكريين القوميين، الخ! والقصة الاثارية المسلسلة المشار إليها، اسمها «فضة المعداوى»! وهؤلاء الذين يتابعون هذه المسلسلات (كما يتابعون مسلسلات كرة القدم والرقص وما إلى ذلك)، يقولون إن اتجاهها- الذى يعبر عنه عنوانها- يؤكد التفسير الدينى القديم عن أن الفضة هى أصل كل داء، وهى صانعة الفساد والتدهور! ولهذا لقيت من بقية وسائل الاعلام الحكومى والمكملة للحكومة، درجة هائلة من التكريم.

ماركس، فسرت عدوان بريطانيا على الصين فيما يسمى «حرب الأفيون» (عام ١٨٤٢ قبل أن يبدأ ماركس إصدار نظرياته غير العلمية باسم العلم!)، بأنها حرب من أجل أرباح الأفيون، وليس من أجل تحطيم العقل الصيني- كهدف تدفع وتضحى من أجله أجهزة صناعة التدهور واللاعقل!! وبهذا التصور التضليلي التمويهي القديم ثم البرجوازي، تكررت بغبغات ماركس وإنجلز ولينين وتلاميذهم عن أرباح الرأسمالية وأرباح الفكر الرأسمالي والحروب والفتوحات الرأسمالية، وعن أن فضح «أرباح» الكنيسة أهم من فضح «أفكار» الكنيسة، الخ!! ولم يتنبهوا إلى أن الهدف وراء كل مخططات وعمليات العدوان والاجرام والافساد الذهنى والأخلاقى، هو أن أعداء الانسانية- بتعبير الشاعر الشيوعى الفرنسى إيلوار- «يبحثون عن العيون التى تبصر فى الظلام لكى يفقأوها»!

وعلى كل حال، فان مايؤدى إليه هذا التصور الكهنوتى الساذج من تضليل وتجهيل وتعمية على العلل والتفسيرات الحقيقية للنظم الاقتصادية والاجتماعية ولتطور المجتمع والتاريخ، وما يؤدى إليه من «تبرير» لاتجاهات العداء للعقلانية وللفكر والارتقاء، إنما يبين لماذا حافظت الأجهزة العليا للتحكم البرجوازي الشامل- بمختلف الوسائل غير المباشرة ووسائل التعتيم ورد الفعل العكسى- على انتشار أفكار الماركسية اللينينية، ولماذا أصبحت عملية تحرر الاتحاد السوفييتى والمعكسر الاشتراكى منها عملية مستحيلة قبل أن يحقق تفوقه العسكرى والاشعاعى على المعسكر البرجوازى.

* * *

* * *

فى نهاية هذه التحليلات الايديولوجية والفلسفية للقضايا والمشاكل الاقتصادية، يمكن أن نختم الكتاب بتكرار التأكيد على المبدأ الأعلى والأكبر لكل الدراسات والتفسيرات والحلول الصحيحة المطلوبة. هذا المبدأ الذى لن نمل من تكرار الحديث عنه، هو الذى يستطيع أن يقدم الاجابة عن السؤال التقليدى المعروف، الذى ناقشناه أيضا عندما تناولنا فى الكتاب السابق نوعية الديمقراطية المطلوبة ودور الأجهزة العقلانية فى صناعة الطريق الجديد المطلوب، ألا وهو:

ما الحل إذن لتحقيق تطور اشتراكي مفتوح؟ وما العمل لاقامة اشتراكية صحيحة؟

الجواب كالمعتاد هو:

الشرط الأول والأكبر، هو وجود أجهزة عقلانية علمية تصنع سلطة عقلانية علمية- بواسطة ومن خلال وبالالتحام مع والاعتماد على- فريق من المفكرين والعلماء العقلانيين.

فلا توجد «وصفة جاهزة» لحل المشاكل الاقتصادية أو غير الاقتصادية فى ظل نظام معين وفى ظروف عصر معين، لأنه لاتوجد «وصفة جاهزة» لحل أى مشاكل من أى نوع فى أى مجال وفى أى ظروف. لكن توجد وسيلة أو أداة (= أورجانون بالتعبير الفلسفى القديم)، هى العقل، أى العلم والمنطق الذى يصنع المفاتيح الجديدة أو يعيد تشكيل المفاتيح القديمة، ليكون كل مفتاح منها مناسبا لكل باب مغلق، بحيث تؤدى إلى الانطلاق إلى الآفاق الواسعة للارتقاء. فاذا وضعت المشاكل فى أيدى العقلانيين أصحاب العقول الأرقى والأقدر فكريا، وأعطيتهم السلطات والامكانيات وجعلتهم تحت قيادة عقلانية راقية تحقق لهم التخطيط والتنظيم التكاملى الشامل المطلوب، فان أى مشاكل لايمكن أن تستعصى على قدرات الانسان سيد هذا الكون. والعكس بالعكس. فاصنع العقل الراقى أولا، لأنه هو الذى يستطيع أن يحل لك مشاكل المجتمع والاقتصاد وكل مشاكل الحياة والسلوك والفكر، وهو الذى يستطيع أن يصنع لك المجتمع الراقى والاقتصاد الراقى والتقدم الراقى للطبيعة والانسان.

إن طريق الارتقاء لاسبيل إليه إلا بالعقلانية والفكر الحر. وفى مقابل ذلك، فان طريق التدهور- حتى لو لم يكن مخططا ومستهدفا ومصنوعا عن عمد- هو الطريق الذى ينتج بالضرورة عن استخدام وسائل اللاعقل فى محاولة تدبير الأمور وحل المشاكل، أى طريق استخدام العميان أو حتى متوسطى البصر. ومعنى ذلك أنه الطريق الذى ينتج بالضرورة عن استخدام ذوى القدرات الفكرية المنخفضة بدرجة أو بأخرى، والغيبيين والجهلة أو التجهيليين، ومنخفضى الكفاءة والخبرة، وضيقى الأفق والسطحيين والمتخصصين تخصصا مغلقا، وأصحاب التفكير الحسى الجزئى المباشر الذى يتوه فى جزئيات التدهور الشامل ويغرق فى طوفان العماء اللاعقلى.

فاستخدام العميان- أوحتى متوسطى البصر- فى محاولة حل المشاكل الدقيقة العويصة المستعصية، لايؤدى فقط إلى الفشل فى حلها، لكنه يؤدى بالضرورة إلى تفاقمها على المدى القريب أوعلى المدى البعيد. وتعبر الحكمة العقلانية القديمة عن هذا الميكانيزم، بقولها: «إن الجاهل (أى باللغة المعاصرة اللاعقلى) عدو نفسه». هذا حتى إذا كان حسن النية صحيح الهدف، يريد النفع فيصنع الضرر والأذى، فما بالك إذا كان شريرا ذا أهداف وتطلعات فاسدة؟!

أما الحل، فنجده فى العبارة اليونانية القديمة التى تقول: إنه لاسبيل إلا أن يكون الفلاسفة حكاما أو أن يكون الحكام فلاسفة. وهذا يعنى بلغة العصر، توسيد الأمور والمشاكل لأصحابها الذين هم العقلانيون العلميون ذوو الفطرة السليمة، ممن يجمعون بين التخصص النظرى والعملى وبين التكامل الفلسفى الموسوعى والفكر الحر.

---

(٣)

تذييل اقتصادى

(عن معالم خط التدهور البشرى)

إذا كان العقل (بل والمخ الحيوانى) جهاز تصنيف، فمعنى ذلك أن الأرقام ليست رموزا صماء محايدة كما يتصورون، ولكنها وسائل تصنيف تخضع لمنظور تحديد معين.

وكما أنك تستطيع أن تصنف البشر مثلا من منظور الجوهر الانسانى وهو القدرات الفكرية، كما يمكن أن تصنفهم من منظورات أخرى ثانوية، مثل الوزن والخصائص البدنية أو الملابس والمأكولات والأصول الدينية، الخ، كذلك يمكنك أن تستخدم وسائل الإحصاء والتعداد والحساب بطريقة تفيد أو تطمس التصنيفات الجوهرية للوقائع الاقتصادية والاجتماعية.

وفى هذا، نجد أن النجاح الاقتصادى الصحيح لايعنى بالضرورة زيادة حجم الأجور أو الأرباح أو البيع والشراء، ولكنه يعنى زيادة أىّ وقائع اقتصادية تخدم الارتقاء العقلانى للفرد والمجتمع.

إمساكية أرقام ووقائع نمطية

هذه بانوراما إحصائية للواقع الاقتصادى الاجتماعي. وكلمة «بانوراما» لاتعبر هنا عما يشبه صور «صندوق الدنيا» كما أصبحت تعنى أخيرا، ولكن تعبر عن المنظر العام الشامل للوقائع، أى طريقة النظر التلسكوبى (= الاجمالى السريع والمتفحص أيضا) بعينى طائر يحلق فوق متاهات التفاصيل.

وأرقام هذا التذييل كنت أجمعها لنفسي- ليس للبحث، ولكن لمجرد استخدامها فى صياغة تصوراتى عن الجانب الاقتصادى الاجتماعى من التطورات السياسية والتاريخية. ولهذا، فالمقصود بها تقديم صورة توضيحية، من خلال أمثلة نمطية أو عيّنات جزئية نمطية تعبر عن المعالم العامة للواقع. ومن هذه الأرقام، يتحدد الخط العام للتدهور الشامل، ويتضح أن دورته الحديثة بدأت الانحدار قبل استقرار كارل ماركس فى لندن، وقبل ظهور تأثيرات الماركسية كنظرية فاشلة، ومن ثم قبل انتشار محاولات التمركس فيما يسمى فى العالم البرجوازى باسم النظريات «الثالثة»، أى النظم الرأسمالية الحكومية القومية والدينية، الخ (وأبرزها النظام الناصرى).

وبعض هذه الأرقام مأخوذ من مطبوعات أوبيانات رسمية، وبعضها من مراجع موثّقة (منها دوائر المعارف ذات القيمة الأكاديمية وكتب التاريخ)، وبعضها من مطبوعات عامة راجعتها بعد ذلك بالوسائل المتاحة. لكن منها أيضا أرقاما تقديرية خاصة، أشرت إلى طابعها التقديرى. وعلى كل حال، ولأنها ليست أرقاما للاستخدام الأكاديمى، فقد راعيت فيها كل ما يمكن من تركيز واختصار، بدون إشارات مرجعية فى الغالب.

إن هدف هذه الأرقام هو باختصار إثبات لاعقلانية الاقتصاد البشرى: التخطيط التدهورى اللاعقلى، أو الفوضى والفساد واللاتخطيط واللاعلم واللامنطق، ثم انعدام القيم الانسانية والاجتماعية والأخلاقية التى يجب أن يقوم عليها أىّ اقتصاد سليم، بل وانهيار البيئة والظروف الطبيعية والصناعية للحياة على هذا الكوكب!

مارس ١٩٩٠

(١) أحجام القيمة الاقتصادية تاريخيا

النقود هي وحدات القيم الاقتصادية، التي تعبر من ثم عن مستوى أحجام تلك القيم.

وتبين الكثير من القرائن التاريخية في العصور القديمة والوسطى، أن ظواهر التدهور الاقتصادي الجذري والانكماش الجذري لامكانيات البيع والشراء، أدت إلى إلغاء أو اختفاء وحدات النقود ذات القيمة الكبيرة نوعيا، لتحل محلها وحدات النقود الصغيرة القيمة. وفي مقابل ذلك، فان الارتفاع الجذري أو الجنوني في الأسعار وما يسمى التضخم والانخفاض الجذري في القوة الشرائية للنقود، أدى على العكس إلى إلغاء أو اختفاء وحدات النقود الصغيرة نوعيا، والتعامل بوحدات النقود الكبيرة.

وتقوم تفسيراتنا التاريخية لمثل هذه التغيرات الكيفية، على أساس أن مسار التاريخ يتكون من محصلات الصراع بين العقل واللاعقل، ولا يتكون من «دورات» حتمية أو مكتوبة بالقضاء والقدر الغيبي أو المادي والاقتصادي. فمثل هذه التصورات، هي تصورات كهنوتية قديمة، تكررت بعد ذلك في «أسفار الأنبياء» في الكتاب المقدس، ثم في تنظيرات المفكرين الدينيين في اللاهوت المسيحي وعند ابن خلدون في العصور الوسطى، ثم عند ماركس في لندن في العصر الحديث (ليس فقط في حكاية «دورات» العصور التاريخية، لكن أيضا في حكاية «الأزمات الدورية» التي أصبحوا يبررون بها المجازر البرجوازية). وفي مقابل ذلك، يرى التصور العلمي أن الحضارة العقلانية الأولى للبشر بدأت في الشمال المصري البحراوي/ الإيوني أو اليوناني الأقدم في الألف الرابع قبل الميلاد، ثم دمرتها الفرعونية الجنوبية منذ عهد مينا، فانتقلت قبساتها (= قبسات شعلة بروميثيوس اليونانية) إلى الشام ثم غرب الأناضول ثم البلقان ثم غيرها شرقا وغربا- فرارا من المطاردات الدموية ومحاولات الابادة والكوارث الاجرامية الشاملة التي تخصص فيها أدوات وشبكات وقطعان أجهزة الكهنوت واللاعقل.

ولأن طبيعة النظام الاقتصادي تتوقف على درجة ارتقاء وعقلانية- أو درجة تدهور ولاعقلية ودهمائية- النظام الحاكم كمسئول عن حياة المجتمع والفرد، لهذا نرى أن خط التدهور البشري العام الذي بدأ منذ فرعونية مينا الكهنوتية اللاعقلية، شمل النظام الاقتصادي أيضا كنظام معيشي وكنظام تبادلي سوقي. والعكس بالعكس، بالنسبة لفلتات التقدم أو الارتقاء العقلاني التي كانت تتكرر في نوبات مؤقتة تنطفئ بعد عدة قرون، وذلك في العصور القديمة والوسطى، ثم في بداية عصر الإحياء الحديث: الذي تمخض عن قيام وتطور أول قدرات عقلانية حاكمة في التاريخ، استطاعت أن تحكم بالموت على القوى العريقة للتدهور والدهمائية واللاعقل، وأن ترسى المقدمات الواقعية للأمل في صناعة طريق بشري جديد للارتقاء الاشتراكي المفتوح.

بهذا التصور للتاريخ وللتطور الاقتصادي وللقيمة الاقتصادية، وللنقود كصور تعبيرية أو تمثيلية للقيم الاقتصادية، يمكن أن نتأمل بعض الوقائع التاريخية عن تطور أحجام قيم النقود.

وحدات النقود في مصر الفرعونية

لم تظهر أي نقود في مصر الفرعونية منذ عهد مينا، إلا أخيرا من خلال الفتوحات اليونانية ثم الرومانية. ولم يكن الذهب والفضة يستعملان داخل مصر إلا في المعابد أو في قبور كبار الموتى وقصور كبار الأحياء! هذا، رغم أنه توجد قرائن تاريخية كثيرة (منها استخدام اسم «حور» حارسا للذهب، حيث بدأ حور في الوجه البحري كرمز للعقل قبل أن يتحول في ظل الفرعونية إلى معبود مقدس!) تشير إلى أن الذهب كان يستخدم في التعامل الاقتصادي في المملكة البحراوية في شمال مصر قبل اكتساح مينا والفرعونية الجنوبية.

وحدات النقود كوسائل للمبادلة السوقية خارج مصر
فى العصور القديمة المعروفة تاريخيا

فى إسرائيل القديمة

كانت وحدات النقود المعروفة هناك منذ حوالى القرن العاشر قبل الميلاد، عبارة عن «أوزان من الذهب أو الفضة»، على شكل قضبان معدنية صغيرة أو أصابع معدنية موزونة ومصكوكا عليها وزنها. وأسماؤها ترجع فى الحقيقة إلى أصول لغوية بحراوية/ يونانية أقدم غير مسجلة تاريخيا. ومنها:

– **التالنت** talent (وباليونانية تالنتون وباللاتينية talentum): عملة من الذهب أو الفضة تراوحت أوزانها بين ٢٦ كيلو جرام و٣٤ كيلو جرام = ٣٠٠٠ شيكل. (وقيمة هذه العملة إذا كانت من الذهب تساوى بعملات اليوم حوالى مليون جنيه!)

– **المين** mine (من نفس أصل الكلمة اليونانية اللاتينية إمينا/ همينا hemina التى اشتقت منها الكلمات الأوروبية mint و mine منجم و money) = حوالى ٥٧٠ جم = ٥٠ شيكل.

– **الشيكل** sicle (من أصل كلمات seco و sica للتعبير عن القطع والنصل الحاد المدبب ومن ثم السك أو الصك) = حوالى ١١ جم (وإذا كان هذا الشيكل من الذهب فانه يساوى بعملات اليوم حوالى ٣٦٠ جنيه، وإذا كان من الفضة يساوى حوالى ٧ جنيه).

– **البيكواه/ بيقواه** bequa (من الأصل اليونانى اللاتينى pecua الذى كان معناه القديم يعبر عن الكائنات الحية الصغيرة مثل الأسماك والدواجن، ثم عن الأغنام، ثم تطور معناه المتأخر إلى الماشية الكبيرة pecus majus) = ١/٢ شيكل. وهذه القيمة النقدية كانت تعبر عن القيم الاقتصادية المنخفضة للحيوانات الصغيرة.

فى الحضارة اليونانية المعروفة

المعلومات المسجلة والمعروفة تاريخيا عن تلك الحضارة التى ظهرت فى البلقان وغرب الأناضول منذ القرن التاسع قبل الميلاد، تشير إلى أنها جاءت متأخرة بعد ما يسمى الحضارة الميكينية/ الميسينية التى بدأت من القرن السابع عشر قبل الميلاد، والتى ظهرت بدورها بعد مراحل أسبق تنسب إلى ما يسمى الايونيين Ionians والدوريين Dorians،..الخ، أى مايسمى عموما «البحراويين» أو اليونانيين الأقدم (الذين أسميهم الايونيين بالمعنى العام)، والذين يسمون فى الاصطلاح الشائع فى كتب التاريخ Pelasgians / البلاجيين (انظر فى القواميس القديمة الكلمة اليونانية اللاتينية pelagus و pelasgus). والمعروف أن هؤلاء وصلوا إلى الأراضى اليونانية من حوالى ٢٦٠٠ ق. م (بعد هجرات أسبق شملت الشام وغرب الأناضول وربما اليونان). ولهذا يعبر المؤرخون العلميون لليونان القديمة عن تلك العصور السابقة باسم عصور الظلام، ويسمون العصور المعروفة باسم عصور الاحياء والنهضة. والذى نتناوله هنا، يتعلق بالنوبة أو الدورة الأخيرة من نوبات أو دورات النهضة والاحياء لليونان القديمة، التى تنسب مصادرها (تعكيسيا!) إلى الدول اللاعقلية التى طردتهم من الشام وفارس وتركيا!

وفيما يلى أهم عملاتهم المعروفة:

– **البيكو** Pekus : ومعناها عندهم «الثور» كعملة أو وسيلة تبادل (وهذا يزيد سعره اليوم عن ٦٠٠ جنيه).

– **الدراخما**/ دراكما أو ذراهما (درهم): ومعناها عندهم «حفنة» Handful. والذى وصلنا تاريخيا، أنها كوحدة نقود كانت حفنة أصابع معدنية حديدية (= مسامير). لكن المؤكد أنها

كانت فى الأصول الأقدم، حفنة أصابع ذهبية أو فضية. وهذه الدراخمة= $\frac{1}{3}$ أوقية.

- المين mina / mna = ١٠٠ دراخمة. (وكانت هذه الكلمة تستعمل أيضا فى اللغات اليونانية اللاتينية القديمة بمعنى النقود الذهبية والفضية عموما).

- الأوقية uncia / unkia = ٣ دراخمه. وكانت تعنى $\frac{1}{12}$ (أى واحد على اثنى عشر من الرطل).

- الرطل (أوالجنيه) libra / lipra = ١٢ أوقية.

- التالنت (تلنتون): وكان التالنت الأثينى المعروف يزن حوالى ٢٧ كيلو جرام من الفضة (وتبلغ قيمته بعملات اليوم حوالى ١٦ ألف جنيه).

وكانت مثل هذه العملات تستخدم أيضا فى فارس القديمة والشام. وقبل القرن السادس قبل الميلاد، كان اليونانيون يستعملون فى العادة مزيجا من الذهب والفضة يسمى «كتلة الكهرمان» أو «العنبر الأصفر» lump of electrum. لكن منذ منتصف القرن السادس قبل الميلاد، اقتصر معظمهم على الفضة.

فى الحضارة اليونانية الرومانية اللاحقة

بدأ الرومان باستعمال النحاس، ثم انتقلوا إلى الفضة بعد انتصاراتهم فى القرن الثانى قبل الميلاد. ثم بعد ذلك انتقلوا إلى الذهب. لكن بعد الصعود الذهبى، رجعوا إلى الهبوط النحاسى. وفيما يلى أهم عملاتهم:

- الجراما / الجرام gramma = $\frac{1}{3}$ دراخمه يونانى. ومنها الأبولوس = $\frac{1}{2}$ أو $\frac{7}{10}$ جراما.

- الدينار denarius : ويعنى أصلا ١٠ آس أى ١٠ وحدة. ثم تدهورت قيمته بحيث أصبح يساوى الدراخمه/ الدرهم اليونانى. أى $\frac{1}{100}$ مين. وعند الفرنسيين القدماء أصبح يساوى $\frac{1}{12}$ من السو!

- الصوليد solidus : وأصل معناه الكتلة المعدنية الصماء (مثل كتلة الكهرمان عند اليونان). ومنه اشتقت الكلمة الفرنسية sou ، التى كانت تقابل فى الانجليزية الشلن، ثم أصبحت تقابل البنس أو النصف بنس (ومن ثم أصبح السو يعنى الفلس أو المليم).

- الرطل (أو الجنيه) libra : بعد الرطل اليونانى، ظهر عندهم أيضا مايسمى «الرطل الثقيل»، ويساوى رطلين! وخلال الانخفاض المستمر لقيمة عملة الرطل الرومانى، حدث فى القرن الثالث تقريبا أن قسطنطين الأكبر (الذى فرض المسيحية على الرومان) قرر خفض الذهب فى العملة إلى $\frac{1}{72}$ فقط من الرطل. وللتمييز بين الرطل النقدى المتدهور القيمة والرطل الوزنى، ظهرت كلمة pound/pondus التى تعبر عن الوزن «المعلق» أى عن ميزان المشتريات. (لكن لم تلبث كلمة pound أن تعرضت للتدهور أيضا فى مجال النقود!)

وفى العصور الوسطى، كان الجنيه الرطل الرومانى يسمى فى فرنسا فرنك. ومنذ القرن الثامن حتى القرن الثامن عشر، تقرر فى فرنسا استعمال الفضة فقط فى الرطل/ الجنيه كعملة، بعد زيادة وزن الرطل من حوالى ٣٢٥ جرام إلى حوالى ٤١٠ جرام. وكان الرطل الفرنسى أو الفرنك يساوى ٢٠ صوليد، والصوليد يساوى ١٢ دينار. (ثم انحدر الفرنك بعد ذلك إلى أقل من جرام!)

وحدات النقود الاسلامية

عند ظهور الاسلام ضد الروم والفرس، كانت توجد فى الجزيرة العربية بقايا قليلة جدا من العملات البرونزية. لكن كان السائد هو استعمال العملات الذهبية والفضية، المكونة من «المثقال» الذهبى الذى كان يسمى دينارا (وأصلها ديناريوس)، والوزن الفضى الذى كان

يسمى درهما (من دراخمة). ويقدر الفقهاء الاسلاميون وزنهما كما يلى:

- **الدينار العربى القديم** = $4\frac{1}{4}$ جرام ذهب (وقيمته بعملات اليوم حوالى ١٥٠ جنيه).

(وكانوا يعتبرونه فى مصر حتى عهد الملك فؤاد مساويا لثلاثة أخماس جنيه مصرى- لأن الجنيه كان إذ ذاك لايزال ذهبا/ انظر الأمير عمر طوسون فى كتابه «المالية المصرية» عام ١٩٢٨. **ومعنى ذلك أن الأسعار ارتفعت فى مصر فى حوالى ستين عاما فقط حوالى ٢٥٠ ضعفا!!)**

- **الدرهم العربى القديم** = حوالى ٣ جرام فضة. (وقيمة هذه العملة الصغيرة التى كانت تقابل المليم ثم القرش، تساوى بعملات اليوم ١٨٠ قرش)

وكان العرب يستعملون كلمة «الوَرِق» (بفتح الواو وكسر الراء) بمعنى الفضة المضروبة/ المسكوكة فى أوزان قابلة للاستعمال السوقى. لكن واضح أن أصل الكلمة مأخوذ من كلمة «الورق» المعروفة، للتعبير عن استخدام «الصكوك» الورقية أو الرقوقية كعقود استلام أو قسائم واجبة السداد.

فى العصور الوسطى وبداية العصر الحديث

بدأت المراحل غير الرسمية لحركة النهضة أو الاحياء العقلانى فى أوروبا، عندما بدأ انتشار نظام «المدن الحرة» (= البورجات أو الكوميونات) منذ القرن الحادي عشر. وارتبط ذلك كالمعتاد بازدهار التجارة والمعاملات التبادلية السوقية الداخلية والخارجية. فظهرت عملات متوسطة، فى مقابل العملات الكبرى الهائلة أو الصغرى التافهة. وفيما يلى أهم العملات:

- **الفرنك:** وهو كما قلت الاسم الفرنسى للرطل/ الجنيه الرومانى. وكان يساوى ٢٠ سو. وقد صدر كعملة ذهبية فرنسية لأول مرة عام ١٣٦٠.

- **السو (الصوليد):** وكان يساوى فى بعض العهود نصف دينار، وفى عهود أخرى ١٢ دينارا! كذلك كان يساوى شلن إنجليزى، ثم أصبح السو الصغير= نصف بنس، والسو الكبير= بنس. وهو عملة نحاسية.

- **الجنوانو** genoino : عملة من الذهب ظهرت فى جنوا الايطالية فى القرن الثالث عشر، ووزنها ٣٫٥٣ جرام فقط (وتساوى بعملات اليوم حوالى ١٥٠ جنيه). وواضح أن هذه العملة حلت محل الجنيه/ الرطل الرومانى الذى لم يعد رطلا ذهبيا. ومن ناحية أخرى، فالحقيقة أن اسم جنوا استخدم هنا- بالطريقة المعتادة فى تزييفات التاريخ وإخفاء الأصول الحقيقية للأسماء- لمجرد تبرير طمس المعنى المقصود وهو الجنيه «الحقيقى»، أى الرطل الذهب الذى انتهى عصره! ذلك أن الكلمة اللاتينية genuinus تعنى الطبيعى أو الصحيح الحقيقى (على غرار كلمة «صاغ» التى تعنى فى التركية العربية «سليم» والتى كان يوصف بها قبل الخمسينات القرش الكامل مقابل النصف قرش/ التعريفة).

- بنفس الطريقة التاريخية القديمة فى تزييف الأسماء والمسميات، ظهر اسم **«الجنيه» الانجليزى** guinea [1]. فقد حدث فى بريطانيا بعد زيادة انخفاض الفضة، أن أصدرت الحكومة عام ١٦٦٣ جنيها جديدا من الذهب وليس من الفضة، ولايزيد وزنه طبعا عن عدة جرامات- بحيث لم يكن يمكن أن يسمى livre/ pound. ومن ثم أطلق عليه رسميا «الجينيا» guinea (بحجة أنه مصنوع من ذهب غينيا وليس جنوا هذه المرة!). وكان يساوى

---

(١) لاحظ أن كلمة guinea تعنى بالانجليزية أيضا الذهب الزائف المسمى red brass، أى النحاس الأصفر المطلى بالأحمر!!

٢١ شلن (بزيادة شلن واحد عن الجنيه الفضى!). ثم بعد إلغاء «الرطل» الفضى، رجع «الرطل» النقدى الذهبى- لكن طبعا بوزن عدة جرامات! أى أصبح «الرطل» اسما على غير مسمى، أو رطلا مزيفا يزن عدة جرامات فقط!

وبخصوص انخفاض قيمة الفضة والذهب (خصوصا الأولى) فى القرنين السادس عشر والسابع عشر وذلك قبل الاكتساحات الدهمائية التى غيرت جذريا أسباب ارتفاع الأسعار ثم أدت إلى إلغاء الفضة كقاعدة للعملة فى القرن التاسع عشر- تقول إحصائيات تاريخية فرنسية موثقة، إن قيمة الفضة استمرت فى الانخفاض بعد تدفقات الاكتشافات الجغرافية واكتشاف أمريكا، بنسبة ٢١ ضعفا من بداية القرن السادس عشر (حيث كان ثمن الهكتو/ قمح ٢٦ر٥ جم فضة عام ١٥١٠) إلى الثلث الأول من القرن السابع عشر (حيث أصبح ثمن الهكتو من القمح ٣٦ر١٢٤ جم فضة عام ١٦٢٩). ثم ارتفعت قيمة الفضة نسبيا بعد ذلك نتيجة انتهاء تأثير تدفق الفضة من المناطق والمناجم الجديدة، واستمرت كما هى تقريبا من القرن السابع عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر (عند كتابة الدراسات التاريخية الفرنسية المشار إليها). أى أن قيمتها استقرت على حوالى ١٨ ضعفا بالنسبة لما كانت عليه فى بداية القرن السادس عشر (حيث استقر ثمن الهكتو/ قمح فى القرنين المذكورين على متوسط ٩٦ر٥ جم فضة). وهذه الأرقام يمكن أن تعطينا مقياسا له استمرارية متصلة لتحديد الارتفاعات فى سعر القمح منذ العصور الوسطى حتى العصر الحديث.

ومن ناحية أخرى، فإذا كان من الصعب جدا مقارنة الانخفاضات الهائلة التى حدثت فى قيمة الفرنك الذهبى والفضى نتيجة التغييرات الجذرية المتتالية فى وزنه وقيمته الرسمية، فان المقارنة أسهل نسبيا فى انخفاضات قيمة الجنيه/ الرطل الاسترلينى أى الفضى الذى بقى حتى بداية القرن التاسع عشر.

– **الجنيه الرطل** livre/pound المسجل تاريخيا فى برج لندن: وكان من الفضة وليس من الذهب، على غرار ما حدث فى فرنسا وغيرها منذ القرن الثامن. وكان وزنه حوالى ٣٥١ جم. لكن فى عام ١٥٢٧، قرر الملك هنرى الثالث زيادة وزن الرطل ومن ثم الجنيه الفضى إلى حوالى ٣٧٠ر٥ جم، بينما كان التجار الانجليز والفرنسيون المرتبطون بهم يستخدمون فى أسعار السلع وزنا آخر للجنيه الرطل الفضى هو حوالى ٤٣٩ جم. وبغض النظر عن الانخفاض النسبى لقيمة وسعر الفضة قبل وبعد إلغائها كمعدن نقدى فى القرن التاسع عشر وحتى اليوم، فان قيمة ذلك الجنيه الفضى كانت تساوى بعملات اليوم حوالى ٢٤٠ جنيه. ومعنى ذلك أن **الزيادة السكانية الدهمائية بدون زيادة فى الانتاج، مع زحف الطلب الدهمائى على الأسواق، وانسلاخ الاقتصاد عن المسار والأهداف الانسانية العقلانية، أدت إلى انخفاض قيمة الجنيه الحديث خلال أقل من قرنين فقط انخفاضا متضاعفا مائتين وأربعين مرة بالنسبة للفضة!! فما بالك بانخفاضه بالنسبة للسلع المعيارية الأكثر ثباتا أو تضاعفا؟!!!**

أهم النقود الدولية فى العصر الحاضر

– حتى القرن الماضى التاسع عشر، كانت بعض البلاد الأوروبية تستخدم الفضة مع الذهب كمعدنين نقديين. ثم استقر الوضع على استخدام الذهب كمعدن نقدى واحد.

– فى عهد نابليون بونابرت، ألغت فرنسا اسم الجنيه/ الرطل كمرادف للفرنك، واقتصرت على اسم الفرنك (الذى كان يعنى أصلا كما ذكرت: الرطل الفرنسى!). وأصبح وزن الفرنك ٥ جرام فقط- ومن الفضة وليس من الذهب! وفى ١٩٢٨ تحولت قاعدة أو غطاء الفرنك إلى الذهب، لكن مع التخفيض المتوالى. وفى ١٩٥٩ صدر الفرنك الجديد الذى يساوى واحد على

مائة من الفرنك السابق عليه! ثم توالت التخفيضات الرسمية لقيمة الفرنك الجديد أيضا.

- قبل الثلاثينيات من هذا القرن العشرين، كان سعر جرام الذهب حوالى $\frac{1}{7}$ دولار، أى كانت قيمة الدولار تساوى حوالى $\frac{3}{2}$ ١ جرام ذهب (وأصبح يساوى حاليا حوالى $\frac{1}{35}$ جرام ذهب!). وفى ١٩٣٤ رفعت الولايات المتحدة سعر الذهب إلى ٣٥ دولار للأوقية، مما يعنى تخفيض قيمة الدولار حوالى ٧٠٪. وفى نفس الفترة تقريبا، قررت بريطانيا عام ١٩٣١ إلغاء قابلية تحويل الجنيه الاسترلينى الورقى إلى ذهب، بينما استمرت بعض البلاد الأوروبية الأخرى فى نظام التحويل إلى ذهب حتى عام ١٩٣٧. ومنذ ذلك الوقت، انفلت الانسلاخ فى قيم العملات الورقية التى انقطعت روابطها بأى قاعدة سلعية أو سلعة قاعدية Standard Commodity. أى فقدت العملة قيمتها السلعية المحددة Commodity Value. النتيجة هى أن الجنيه الورق الذى كان يساوى جنيها ذهبيا (بغض النظر عن الأصل الرطلى الأسبق لهذه الكلمة!!)، انخفضت قيمته من عام ١٩٣١ فقط حتى اليوم- أى خلال ستين عاما فقط- بما يساوى السعر الحالى للجنيه الذهب! وهذا يعنى فى مصر مثلا انخفاضا يزيد عن ٢٤٠ مرة!

- باعتبار عملة المائة ليرة الايطالية أصغر العملات الرئيسية المعروفة حاليا فى الغرب، نجد أنه عند كتابة هذه السطور يساوى الفرنك الفرنسى حوالى ٢,٥ مائة ليرة، والمارك الألمانى حوالى ٧,٥ مائة ليرة، وعملة المائة ين يابانى حوالى ٩ مائة ليرة، والدولار الأمريكى حوالى ١٣ مائة ليرة، والجنيه الاسترلينى حوالى ٢١ مائة ليرة. **أما عملة المائة ليرة نفسها، فتقل قيمتها عن $\frac{3}{100}$ جرام ذهب. فاذا تذكرنا أن اسم الليرة نفسه مشتق من اسم الرطل الرومانى الأوروبى libra (بل وكانت حتى القرن الماضى تستعمل بمعنى «الجنيه» فى تركيا وسوريا!)، يمكن أن نلاحظ من ذلك مدى التدهور الذى حدث فى قيمة الليرة الواحدة/ الرطل الواحد!!**

وبخصوص علاقة العملة المصرية بهذا الموضوع، سنشير إلى ذلك فى البند الخاص بمصر.

(٢) المعالم البارزة للتدهور البشرى الحديث

كان الاقتصاديون المتأثرون بالدعوات الدينية، يزعمون (مثل دعاة العصور الوسطى) أن زيادة السكان تعنى زيادة «العمران» أو الازدهار الاقتصادى!! واليوم أصبحوا يقولون إن زيادة السكان هى سبب التأزم والتدهور الاقتصادى! **لكن هذا عذر أقبح من ذنب! فالمقصود بالزيادة هنا، هو زيادة السكان المتخلفين- أى بدون زيادة مطابقة فى الانتاج. وزيادة السكان بدون زيادة مطابقة فى الانتاج، إنما يعنى تناقص التنظيم العقلانى للمجتمع، أى تدهور دور العقل البشرى وتناقص القدرات العلمية فى ميدان العلوم الاجتماعية- ومنها علم الاقتصاد الذى يتولى أساتذته مراكز المسئولية فى مختلف بلاد العالم!**

الانفجار السكانى المتخلف

- كان معدل الزيادة السكانية فى العصور القديمة والوسطى أقل من ٠,١٪. فأصبح فى القرن الثامن عشر حوالى ٠,٣٪، ثم فى القرن التاسع عشر حوالى ٠,٦٪. ثم فى القرن العشرين حدث «الإنفجار السكانى المتخلف»! وكانت زيادة سكان العالم الثالث قد وصلت فى هذا القرن إلى ٣,٢٪ فى مقابل ١,٥٪ فى الدول المتقدمة، ثم حدث المزيد من التدهور فى نسب الزيادة.

- كان التقدير المعروف لعدد سكان العالم فى بداية القرن الرابع عشر، هو حوالى ٥٠٠ مليون نسمه. (وكان ذلك قبل حدوث وباء الطاعون المهول الذى استهدف إجهاض بدايات الإحياء العقلانى ووقف الرحلات والاتصالات الأوروبية وكذلك الهجرات المتبادلة بين الغرب اللاتينى والشرق البيزنطى.) وفى عام ١٦٥٠ زاد عدد سكان أوروبا فقط إلى حوالى ١٠٠

مليون نسمة.

– فى عام ١٨٥٠، أصبح عدد سكان العالم حوالى مليار نسمة. وكان أكثر من خمس هذا العدد يعيش داخل أوروبا (التى بلغ سكانها عام ١٨١٥ حوالى ٢٠٠ مليون نسمة).

وفى عام ١٩١٤ زاد عدد سكان أوروبا إلى أكثر من الضعف، فوصلوا إلى ٤٦٠ مليون نسمة يمثلون ربع سكان الأرض، بينما أضيف إلى عدد المهاجرين الأوروبيين الذين استوطنوا بلاداً أخرى خارج أوروبا فى فترة المائة عام المذكورة من ١٨١٥ إلى ١٩١٤ أكثر من ٤٠ مليون أوروبى. وأنجب الأوروبيون فى الخارج حوالى ٢٠٠ مليون نسمة من أصل أوروبى، ومن ثم أصبح مجموع العدد الأوروبى فى العالم حوالى ٧٠٠ مليون نسمة يشكلون ثلث سكان العالم كله.

– فى عام ١٩٣٠ زاد سكان العالم إلى ٢ مليار نسمة، لكن بدأ تدهور نسبة عدد الأوروبيين.

– فى عام ١٩٦٠، وصل عدد سكان العالم إلى ٣ مليار نسمة. وفى عام ١٩٨٠ وصل العدد إلى حوالى ٤ مليار نسمة. وفى عام ١٩٨٩ وصل العدد إلى حوالى ٦ مليار نسمة! وكانت زيادة عدد سكان العالم الثالث ستة أضعاف زيادة عدد سكان الدول المتقدمة، وذلك فى الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٨٥، حيث زاد عدد سكان العالم الثالث من ٧ر١ مليار نسمة إلى ٧ر٣ مليار نسمة (المليار= ١٠٠٠ مليون). وبذلك وصل سكان العالم المتخلف إلى نسبة ٧٧٪ تقريبا، أى **أكثر من ثلاثة أرباع البشرية!!** وإذا سارت الزيادات بالمعدل الحالى، ستصل نسبة العالم المتخلف فى عام ٢٠٥٠ (بعد ٦٠ عاما فقط) **إلى حوالى ٨٦٪ من مجموع البشرية!!**

ومن ناحية أخرى، ذكرت منظمة الصحة العالمية أن عدد المعوقين فى العالم (= ذوى العاهات) وصل إلى ١٠٪ من البشر (معظمهم فى العالم الثالث)!!

وكانت تسجيلات الحملة الفرنسية عن الحياة فى مصر قبل خروجها من الظلام، قد كشفت عن أنه يوجد فيها أكبر عدد من العميان وذوى العاهات! والسبب الحقيقى لهذه الظاهرة، هو الميكانيزم الأزلى الذى تخصصت فيه الأجهزة الكهنوتية منذ عصور الفراعنة لاخفاء أسرار الطب مع استخدام قدراته فى صناعة واستغلال العاهات ضد العقلانية والتنوير والارتقاء!

الحياة الغاشمة فى العالم الثالث

– ١٩٪ فقط من إجمالى الانتاج العالمى يتحقق فى العالم الثالث، الذى تصل نسبة سكانه إلى حوالى ٧٩٪ ! بل وتوجد ٤٢ دولة فى آسيا وأفريقيا يمثل سكانها ١٢٪ من سكان العالم، لكن مساهمتهم فى الانتاج العالمى تبلغ ١٪ فقط!

وبالاضافة إلى الأرقام المذكورة عن ارتفاع نسبة السكان وانخفاض نسبة الانتاج فى العالم الثالث، يقول تقرير البنك الدولى عن معدلات النمو، إن **متوسط نمو الانتاج القومى فى العالم الثالث انخفض من ٥ر٥٪ عام ١٩٨٨ إلى ٥ر٢٪ فقط عام ١٩٨٩– ووصل إلى ٨ر١٪ فقط فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا!!** وينتظر أن يصل عام ١٩٩٠ إلى ١٪ فقط!!

ومن ناحية أخرى، أدت زيادة السكان مع انخفاض الانتاج فى العالم الثالث إلى زيادة وارداته من الحبوب، بحيث انخفض المخزون العالمى من الحبوب فى الثلاث سنوات الأخيرة فقط بنسبة تقترب من ٥٠٪، ومن ثم زاد سعر طن القمح الأمريكى من ١٠٠ دولار فى منتصف الثمانينات إلى حوالى ١٧٠ دولار عام ١٩٩٠، وطن الأرز من ١١٨ دولار إلى ٢٢٥ دولار. أما البلاد العربية، فينتظر أن تستمر زيادة وارداتها من الحبوب العالمية بحيث تصل فى عام ٢٠٠٠ إلى ٢٦٪ من صادرات الحبوب فى العالم!

- ذكر تقرير لليونسكو في ١٩٨٦، أن ٩٨٪ من عدد الأميين في العالم يوجد في العالم الثالث، وأن ٥٤٪ من سكان أفريقيا أميون، و٣ر٣٦٪ من سكان آسيا أميون، و٣ر١٧٪ من سكان أمريكا اللاتينية أميون. وقد وصلت هذه النسبة في أفريقيا عام ١٩٨٩ إلى ٦٠٪. **(ولاحظ أن موضوع الأمية هنا يتعلق بالأمية الأبجدية، ولا يتعلق بالأمية الثقافية التي تشمل معظم الناس!)**

- ذكرت منظمة الصحة العالمية أن ١٠٠٠ مليون شخص يعانون من سوء التغذية وسوء الصحة، معظمهم في العالم الثالث. وفي إحصائيات أخرى، أن ١٣٠٠ مليون شخص في العالم مصابون بالأنيميا، وأن عدد الجوعى الذين لا يجدون بقية وجبات الطعام حوالي ٤٠٠ مليون شخص، وأن عدد الناس الذين يعانون من نقص الغذاء والكساء والسكن والرعاية الصحية والتأهيل، لايقل عن ٢ مليار نسمة! ومعظم هؤلاء طبعا في العالم الثالث.

وقد تراوحت نسبة وفيات الأطفال في البرازيل مثلا بين ٨٠ و ٩٠ في الألف (مقابل ٨ في الألف في هولندا مثلا)، مع زيادة بنسبة ١٢٪ من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٤. وزاد عدد وفيات الأطفال المتعلقة بالجوع في زامبيا مثلا بنسبة الضعف (٢٠٠٪) من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤.

وبسبب مياه الشرب الملوثة، بلغ عدد وفيات الأطفال الناتجة عن ذلك في العالم الثالث ٢٥ مليون طفل سنويا، لأنه حتى السكان الحضريين في مدن العالم الثالث لايحصل ٢٣٪ منهم على مياه الشرب من شبكات المواسير.

- بلغت نسبة مايستخدم من قدرات الطاقة المائية الكهربائية في أفريقيا حاليا، ٥٪ فقط. وزادت نسبة البطالة المكشوفة في البرازيل من ١٩٨١ إلى ١٩٨٤ بنسبة ٧٠٪، وفي الأرجنتين من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٥ بنسبة ٥٠٪. ووصلت نسبة التضخم في البرازيل ٢٠٠٠٪ (= ٢٠ ضعفا)، وفي الأرجنتين ٥٠٠٠٪ (= ٥٠ ضعفا). وكمثال من أمثلة القنابل الاجتماعية الموقوتة التي تهدد مستقبل البشرية من مناطق التخلف، أكدت التقارير منذ بداية الثمانينات وجود ١٥ مليون طفل متشرد/ منبوذ بدون أسرة في البرازيل، يعيشون في العشش كقوة تخريبية هائلة ومتزايدة!

- في مقابل ذلك، ذكرت التقارير الرسمية أن قيمة مشتريات السلاح في العالم الثالث وصلت إلى ٣٥ مليار دولار (منها ٢١ مليار دولار للشرق الأوسط). وقد أعلنت وزارة الخارجية السوفييتية أن الصفقات العسكرية ومشتريات الأسلحة، مسئولة عما لا يقل عن ٢٥٪ من الديون الخارجية للعالم الثالث.

أما البرازيل بالذات، فتعتبر سادس دولة منتجة للأسلحة في العالم البرجوازي، وتنتج وحدها نصف صادرات العالم من العربات المصفحة، فضلا عن رواج الدبابات البرازيلية تامايو!! ولهذا لم يكن غريبا أن يصل عجز الميزانية في البرازيل إلى ٣١ مليار دولار!

ورغم ذلك، بدأت البرازيل إطلاق صواريخ عابرة للقارات ! بل وتتعاون مصر مع البرازيل ومع الأرجنتين في تطوير عديد من أنواع الأسلحة السرية الخطيرة الأخرى!!

- وقد بلغ عدد الأطفال(!!) الذين حملوا السلاح واشتركوا في مجازر الحروب- التي أشعل معظمها في العالم الثالث- حوالي ٢٠٠ ألف طفل أو حدث!

- وكانت قيمة إنتاج الأسلحة في العالم الثالث عام ١٩٥٠ حوالي ٣ر٢ مليون دولار فقط- وهو مبلغ يساوي اليوم قيمة دبابة واحدة! وفي عام ١٩٨٤، زاد إنتاج الأسلحة في العالم الثالث ٦٠ ضعفا أي بنسبة ٦٠٠٠٪!!

وزاد الانفاق العسكري الرسمي في العالم الثالث من ٨ر٢٧ مليار دولار عام ١٩٧٠، إلى ١٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٧ (ومنها ٧ر٢٩ مليار دولار مشتريات عسكرية خارجية). أما

الديون الخارجية فى العالم الثالث، فوصلت فى عام ١٩٨٩ إلى حوالى ١٤٠٠ مليار دولار، تشكل أكثر من ٤٥٪ من إجمالى إنتاجه القومى!

الغرب والتدهور اللاعقلى الشامل

مخططات وميكانيزمات صناعة التدهور الشامل لا تعنى فقط استخدام التخلف فى الداخل (من خلال تغليب العميان وضعاف البصر عقليا كأفراد أو كمجموعات أو كطبقات دهمائية)، لكن تعنى أيضا وأساسا ترويض واستيراد التخلف من الخارج (وفق الميكانيزم الفرعونى القديم الذى عبر عنه «سفر التثنية» قائلا باسم الرب: **«يجلب عليك الرب أمة من بعيد من أقصاء الأرض... أمة جافية الوجه»، «أمة غبية insensé / a foolish nation»، «أمة عديمة الرأى بدون بصيرة bon sens / understanding»!**). وهذا ما صنعته أجهزة التحكم السرى الشامل فى الغرب ضد العقلانية والارتقاء داخل وخارج بلادها، وخصوصا فى العالم الثالث.

– ذكر تقرير اليونسكو عام ١٩٨٦ أن عدد الأميين فى الولايات المتحدة الأمريكية بلغ ٢٠ مليون أمى. وأعلن مكتب الاحصاء الأمريكى أن عدد الأميين البالغين فى أمريكا يتراوح بين ١٧و٢١ مليون شخص. لكن المعهد القومى الأمريكى للتعليم أعلن أن هناك ٢٧ مليون أمريكى أمى، يضاف إليهم ٤٥ مليون أمريكى يقرأون بصعوبة. كذلك أوضحت المصادر الأمريكية المختصة أن واحدا على الأقل من كل ثمانية أمريكيين لا يستطيع القراءة والكتابة بالطريقة اللازمة للشئون اليومية! وفى فبراير ١٩٩٠، أعلنت المصادر الأمريكية أن حوالى ١٠٪ من سكان الولايات المتحدة أميون! **(هذا عن الأمية الأبجدية! فما بالك بالأمية الثقافية؟!)**.

وفى بداية الخمسينات، كان ٥٧٪ من الشخصيات الادارية الاقتصادية المسئولة فى الولايات المتحدة، من خريجى المدارس الثانوية وليس الجامعات.

أما فى كندا المتاخمة لها من الشمال، فقد أعلنت آخر الاحصائيات المختصة أن ربع السكان (= ٢٥٪) أميون، وأن خمس هؤلاء الأميين من المهاجرين إلى كندا، والأربعة أخماس من الكنديين السابقين! ومعظم هؤلاء الأميين فقراء ويتورطون فى الادمان والعنف والجريمة!

وقد أعلنوا أخيرا فى فرنسا، أنهم «اكتشفوا» أن معظم التلاميذ فى نهاية المرحلة الابتدائية شبه عاجزين عن كتابة اللغة الفرنسية ويقعون فى أخطاء لم تكن تحدث من قبل، وأن أهم أسباب ذلك زيادة عدد أبناء المهاجرين إلى فرنسا من العالم الثالث!

– أعلن معهد جالوب الأمريكى أن ٩٤٪ من الأمريكيين يؤمنون بوجود الله، وأن ٧٧٪ ينتظرون دخول الجنة! ومن الثابت أن أغلبية كبيرة من الأوروبيين أيضا يؤمنون بالمسيحية (تصل إلى ٩٠٪ فى النمسا!). وحتى فى فرنسا التى كانت مهد العقلانية الحديثة، وصلت الأرقام المعلنة عن عدد المؤمنين بالسحر إلى ١٧٪، والمؤمنين بالتنجيم إلى ٢٢٪! وتقول إحصائيات عن طلبة الفلسفة (حتى الفلسفة!!) فى فرنسا أن نسبة الانتماء الكاثوليكى تصل عند الطلبة أقل من ٢١ سنة إلى ٦٨٫٥٪، وترتفع إلى ٨١٫٥٪ من سن ٢١ إلى ٢٥، ثم إلى ٩١٪ فوق سن ٢٥ سنة!

– عدد المسلمين فى فرنسا ٣ مليون (ويقال ٤ مليون ويقال ٦ مليون)– منهم مليون فرنسى. وعدد المسلمين المتمتعين بالجنسية البريطانية فى بريطانيا ٢ مليون، يضاف إليهم حوالى مليون لا يحملون الجنسية. وعدد المسلمين فى أوروبا عموما لا يقل عن ١٠ مليون. وعدد العرب من شمال أفريقيا فقط (المغرب العربى) المستوطنين فى أوروبا حوالى ٩ مليون.

– عدد المشتغلين من العالم الثالث فى أمريكا: من العلماء ٢٪، ومن المهندسين ١٠٪،

ومن الأطباء ٢٥٪. ويلاحظ أن ٩٠٪ من طلبة البعثات العلمية الآسيوية مثلا، لا يرجعون من أمريكا إلى بلادهم.

– ٦٦٪ من مواليد الفتيات المراهقات فى الولايات المتحدة أبناء غير شرعيين! والأنكى أيضا، ماتؤكده الأرقام الموثوق بها وما تكرره الصحف الأمريكية الكبيرة عن أن عدد الشواذ جنسيا فى الولايات المتحدة ٢٥ مليون شخص، أى حوالى ١٢٪ من السكان!! أما حوادث الاغتصاب فى الغرب وخصوصا فى الولايات المتحدة، فأرقامها مذهلة لاتكاد تصدق!!

وبخصوص الجريمة عموما، كشفت الأرقام الرسمية التى أعلنها وزير العدل الأمريكى فى يونيه ١٩٨٥ أنه فى عام ١٩٨٤ مثلا تعرضت ½ الأسر الأمريكية لعمل من أعمال العنف أو السطو! وكشفت إحصائيات الشرطة الأمريكية بخصوص معدلات الجرائم عام ١٩٨١، عن أن معدل وقوع كل جريمة من الأنواع المذكورة هو كما يلى: جريمة خطيرة كل ½ ٢ ثانية + حادث سرقة كل ٣ ثوانى+ سطو كل ١٠ ثوان + جريمة عنف كل ٢٧ ثانية + سرقة سيارات كل ٢٩ ثانية + اعتداء على أشخاص كل ٥١ ثانية + جريمة اغتصاب كل ٧ دقائق + جريمة قتل كل ٢٤ دقيقة! وفى إحصائيات ١٩٨٣ أنه تحدث فى أمريكا جريمة قتل كل ٧ دقائق، وجريمة سرقة كل ٦٣ ثانية! ويصل عدد الأطفال الأقل من ١٥ سنة الذين يدمنون المخدرات فى أمريكا إلى ٢٥٪ من المدمنين الذين يزيد عددهم كثيرا عن ٢٠ مليون مدمن. وقد كشفت «قمة المخدرات» الأخيرة أن معظم إنتاج العالم من الكوكايين ينتج فى ثلاث دول فى أمريكا اللاتينية– فى الفناء الخلفى للولايات المتحدة! (أى أن الأجهزة الأمريكية هى التى صنعت معامل إنتاج المخدرات هذه، كما كانت بريطانيا تحمى تجارة المخدرات فى دول آسيا فى فترة «حرب الأفيون» البريطانية!). ويقال إن ٨٠٪ من إنتاج تلك الدول الخلفية يصل إلى الولايات المتحدة نفسها!

ولاحظ أن الأجهزة الكهنوتية الفرعونية هى التى بدأت من مصر تقاليد إنتاج واستخدام المخدرات التى كانت فى العصور القديمة والوسطى من المكيفات الشعبية العلنية، لدرجة أن محمد على باشا فى فترة حكمه لمصر (١٨٠٤– ١٨٤٩) اهتم بمحاولة تدعيم ميزانيته من خلال إحياء الثقل المصرى القديم فى زراعة القنب والخشخاش لانتاج وتصدير الحشيش والأفيون إلى العالم شرقا وغربا! **بل وكانت بريطانيا تستخدم الأفيون المصرى فى عملية حرب الأفيون ضد الصين عام ١٨٤٢!!**

أما عن التدخين (الذى فرضته على البشرية الحديثة الشركات البريطانية ثم الأمريكية بعد أن كان كالمخدرات من وسائل الترويض والتحكم الذهنى البشرى والحيوانى منذ عصور الفراعنة قبل إعلان اكتشاف الطباق الأمريكى بآلاف السنين)، فقد بلغ العدد المسجل لمدمنى التدخين فى الولايات المتحدة ٥٥ مليون شخص، وبلغ عدد ضحايا الاصابات الخطيرة الناتجة عنه ٤٠٠ ألف شخص سنويا. وفى الاحصائيات الرسمية الحديثة، أن واحدا من كل ستة يموتون فى الولايات المتحدة يكون موته بسبب عادة التدخين. وفى الدول المتقدمة عموما، تصل نسبة التدخين بين صغار الشباب من سن ١٢ إلى ١٩ سنة ٣٢٪ أو ٣٧٪!

– فى مقابل هذا الانهيار والفساد والتدهور اللاعقلى وكجزء منه، تنفق الولايات المتحدة الأمريكية آلاف الملايين من الدولارات على وسائل العسكرة وسياسة حافة الحرب وسباق التسلح الذى تفرض تكاليفه الباهظة على الأصدقاء وعلى الأعداء. وقد بلغ الرقم الرسمى المعلن للانفاق العسكرى فى وزارة الدفاع الأمريكية عن عام ١٩٨٣، ٢٣٩ مليار دولار. وبلغت مثل هذه الانفاقات العسكرية الرسمية المعلنة، ١١٫٦ مليار دولار فى اليابان (رغم أنها منزوعة السلاح!)، وبين ٢١ و ٢٤ مليار دولار فى كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا!

ووصل عدد فرق حلف الأطلنطى فى أوروبا فقط ۱۰۰ فرقة، منها ۳۰٥ ألف جندى من أمريكا ونصف مليون جندى ألمانى غربى! ووصل عدد القوات العسكرية الأمريكية فى الشرق الأقصى حوالى ۱٥٠ ألف جندى! وتنفق الميزانية الأمريكية على تشغيل ما يتراوح بين ۳۰٪ و ۷۰٪ من وسائلها النووية فى الغواصات فى المحيطات أو على قاذفات القنابل فى الجو لتكون من الناحية التقنية التقليدية غير معرضة للضرب فى حالة صدام نووى مباشر! والنتيجة طبعا أن عجز الميزانية الأمريكية وصل عام ۱۹۸۸ إلى حوالى ١٦٣ر٥ مليار دولار! ولهذا نجد أنه حتى مسجل تقارير الأجهزة الأمريكية محمد هيكل، كتب منذ سنوات أن أمريكا وصلت إلى «أكبر مديونية وأكبر خلل اقتصادى فى الدنيا كلها»، وأنها دفعت بذلك «النظام النقدى فى العالم كله إلى شفا الهاوية»! وتعترف بعض التقارير الأمريكية الرسمية بهذه الحقيقة، مؤكدة أن أمريكا انقلبت من دولة دائنة كبرى حتى بداية الثمانينات إلى أكبر دولة مدينة فى العالم منذ النصف الثانى من الثمانينات. بل إن وزارة الخزانة الأمريكية أعلنت أن الدين الداخلى العام للحكومة الأمريكية وصل هذا العام إلى رقم لم يصل إليه فى التاريخ من قبل، وهو أكثر من ۳ تريليون (= ۳ مليون مليون) دولار!!

وبسبب مخططات العسكرة المذكورة وحافة الحرب والاستنزاف العسكرى الذى فرضته الأجهزة الأنجلو أمريكية الغربية على العالم، وصل الانفاق على التسلح فى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى- كليهما فقط- فى فترة ٨٦- ١٩٨٩ إلى حوالى ١ر٥ مليار دولار فى اليوم الواحد، أى حوالى ٥٤٠ مليار دولار فى العام!! وفى عام ١٩٨٥ بلغ الانفاق العسكرى السنوى فى العالم كله ٩٠٠ مليار دولار!!

أما عن مشكلة الديون التى استخدمها الغرب فى توريط ثم ابتزاز وزيادة إفقار وتأزيم العالم الثالث بل وبعض الدول الاشتراكية، فهى مشكلة معروفة. ويكفى أن نذكر هنا أن حجم (ومن ثم مشاكل) ديون العالم الثالث زادت من ٥٥٧ مليار دولار عام ١٩٨٠، إلى حوالى ١٤٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٩.

البيئة وانتحار البشرية

- متوسط الارتفاع المتوالى فى حرارة الأرض (فيما يسمى ظاهرة صوبة التدفئة أو البيت الزجاجى) زاد من ½ درجة مئوية بين ١٨٨٠ و ١٩٤٠، إلى ¼ درجة خلال السبعينات حتى ١٩٨٠، ثم تفاقم بحيث ينتظر أن تصل الزيادة إلى ٤ درجات فى منتصف القرن القادم. وسبب التفاقم- الذى يشكل حلقة مفرغة أو حلزونا متوسعا- هو زيادة التراكم فى الجو لغاز ثانى أكسيد الكربون وغيره من الغازات المانعة لانعكاس أو ارتداد الأشعة الحرارية، التى زادت أيضا نتيجة سبب آخر هو تلف طبقة الأوزون نتيجة استخدام مستحضرات كيميائية ضارة بها، أدت إلى تناقصها بنسبة ٢ر٥٪ فى المستويات الأعلى للجو، مع تضاعفها فى الطبقات الجوية السفلى، بطريقة تساعد بدورها هى أيضا على حجز ارتداد الأشعة الحرارية ومن ثم تسخين التربة والجو!

ويلاحظ أن **كل درجة واحدة من الارتفاع فى حرارة الأرض**، تسبب أنواعا خطيرة من الأعاصير واستحالة الحياة فى مناطق عديدة وتغيير نظم الأمطار وتكوينات الأنهار، فضلا عن ذوبان أجزاء من الجليد وغرق كثير من المناطق الساحلية، الخ!

وفى مقابل ذلك، يرى العلماء أن مجرد تشجير ١٠٪ مثلا من صحارى مصر يمكن أن يعيد الاتزان الحرارى للغلاف الجوى للكوكب الأرضى كله! لكن الذى يحدث هو المزيد من إزالة الأشجار وإزالة الغابات، والمزيد من التصحر حتى فى الأراضى الزراعية (أى تحولها إلى أراض قفراء)- حيث يضيع من الأرض الزراعية سنويا بسبب التصحر فى العالم الثالث ١٥

مليون فدان!

– أعلنت الجهات الدولية المختصة أن $\frac{1}{0}$ العالم يعيشون فى جو ملوث بيئيا بدرجة تزيد عن الحد الأقصى للتلوث الذى حددته منظمة الصحة العالمية.

– رغم الكمية الهائلة من المبيدات الكيماوية التى استخدمها العالم والتى تسبب أضرارا كثيرة ومتضاعفة للبيئة وللحياة، حيث وصلت إلى حوالى ٣ مليون طن عام ١٩٨٩، فان الفاقد أو الخسائر فى الانتاج الزراعى نتيجة الآفات والأمراض والحشائش وغيرها من الاصابات الزراعية وصل إلى ٣٧٪ قبل الحصاد + ٩٪ بعد الحصاد، بمجموع ٤٦٪ من إجمالى الانتاج الزراعى!! ومعنى ذلك أن حوالى نصف الانتاج الزراعى فاقد للأسباب المذكورة!.

– فى عشر سنوات حتى عام ١٩٨٥، زادت كميات المخدرات التى يقدر البوليس تداولها، بنسبة ثمانية أضعاف. وتصل تقديرات حجم التجارة الدولية غير المشروعة فى المخدرات إلى ٥٠٠ مليار دولار (= ٥٠٠ ألف مليون). وقد أعلنت تقارير حكومية دولية أنه فى عام ١٩٨٩، وصل إنتاج العالم من المارجوانا إلى ...ر٥٤ طن، ومن الحشيش إلى ١٤٩٠ طن، ومن الأفيون إلى ٤٢٠٩. وقد كشفت وسائل الاعلام أخيرا عن وجود «شعوب» تعيش «قوميا» على زراعة وتجارة المخدرات، التى بدأ استخدامها من مصر القديمة فى ترويض وتغييب وتحطيم البشر وصناعة التخريفات الكهنوتية والفولكلوريات السحرية والغيبية منذ عصور الفراعنة.

* * *

(٣) مصر المحروسة / المنكوبة!

اشتعال الأسعار

يقال كثيرا إن سبب التفاقم المعاصر للأزمة الاقتصادية الطاحنة، هو الزيادة الكبيرة فى السكان.

لكن يجب أن نلاحظ– أولا– أن المشكلة المشكو منها، هى أن هذه الزيادة الكبيرة فى السكان تحدث بدون زيادة مطابقة فى الانتاج. وكما قلت، فان هذا فى الحقيقة عذر أقبح من ذنب، لأنه ليس سببا وإنما هو نتيجة! فهو يعبر عن انعدام أو انخفاض التنظيم العقلانى والتخطيط العقلانى للمجتمع وللاقتصاد، كما يعبر عن أن الزيادة السكانية المشكو منها هى زيادة فى المتخلفين فكريا وعميان العقل أو ضعاف البصيرة العاجزين عن إنتاج احتياجاتهم واحتياجات أبنائهم. بل إن ما يحدث إزاء هذه الزيادة السكانية هو العكس، بدليل أن **عملية تنظيم النسل مثلاً تعتمد على «الاقناع الفكرى» وليس على التنظيم الادارى الجبرى، فتؤدى بالضرورة العملية إلى خفض نسل الآباء القادرين على التفكير والاقتناع، وإلى زيادة نسل الآباء المتواكلين دينيا والمتخلفين فى التفكير والعاجزين عن الاستبصار الاجتماعى والمستقبلى!! وهكذا يزداد تفاقم المشكلة، بتضاعف درجة التخلف فى الزيادة السكانية!!** ويستمر الدوران اللاعقلى فى حلزون تدهورى متوسع ومتصاعد، نستطيع أن نرى نتائجه بالحواس المباشرة، رغم أننا لانملك الأرقام المطلوبة عن زيادة معدلات اللاعقل– فضلا عن أن مرافق البحث الاجتماعى والاقتصادى لاتملك أصلا التصنيفات اللازمة عن هذا المجال، ولاتهتم

أصلا بتحديد وتصنيف مستويات ونسب القدرات الفكرية والذكاء الفكرى (التى لاتقاس فقط بالتعليم الأبجدى أو بالشهادات والوسائل الأخرى التى هى طبعا ضرورية لكن كمجرد وسائل).

وعلى كل حال، فلنتأمل وقائع النتائج فى انتظار وقائع الأسباب.

– يرى بعض الملقين الاقتصاديين أن ارتفاع الأسعار الأساسية فى مصر من عام ١٩٥١ إلى عام ١٩٨٩، وصل إلى حوالى مائة ضعف، أى . . . . ١٪.

وأعتقد أن هذا حدث فعلا بالنسبة للكثير من الأسعار، التى يبدأ الحد الأدنى لارتفاع بعضها من عشرة أضعاف، متزايدا فى الكثير منها إلى مائة ضعف أو أكثر (وبدون حد أقصى حتى الآن!). وهذا فى مقابل ارتفاع يتراوح بين أربعة أضعاف وسبعة أضعاف فى أجور أغلبية العاملين.

ورغم عدم وجود أرقام رسمية شاملة ودقيقة فى هذا الموضوع، إلا أن الوقائع يدركها عينيا كل من عاصروا فترة ما قبل وما بعد الانقلاب الناصرى حتى اليوم. وعلى كل حال، يمكن أن نلاحظ مبدئيا على سبيل المثال أن الدولة ألغت فى الفترة المذكورة المليم (وكان النصف مليم يستعمل أيضا باسم البرونزة)، ثم ألغت القرش التعريفة (= ٥ مليم) والقرش الصاغ (= ١٠ مليم) كعملتين حلت محلهما حاليا قطعة الخمسة قروش (= ٥٠ مليم) وقطعة العشرة قروش (= ١٠٠ مليم). وهذا يعبر فى حد ذاته عن ارتفاع يتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ ضعف فى قيم أثمان السلع– مع ملاحظة أن القطعتين المذكورتين مرشحتان للالغاء قريبا.

وللأسف أن جهاز التعبئة والاحصاء– مثل غيره من الأجهزة العسكرية الحكومية– لاينشر حاليا أرقاما تفصيلية عن أسعار السلع كما كانت تفعل مصلحة الاحصاء حتى الخمسينات (فى نشراتها النوعية وفى كتابها الكبير «الاحصاء السنوى العام»)، ولكنه يكتفى باجراء حسابات نسبية خاصة ومفرضة يستخرج منها ما يسمى الأرقام القياسية للأسعار أو لنفقات المعيشة، الخ– بل وتكون هذه الأرقام النسبية منسوبة عادة إلى إحدى سنوات الثمانينات، أو ربما إلى الستينات على الأكثر! ذلك أنه بعد إلغاء «مصلحة الاحصاء والتعداد» السابقة ذات الطابع الأكاديمى وإنشاء جهاز عسكرى بدلا منها عام ١٩٦٤ باسم «الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء»، أصبح كل المطلوب هو استخدام الأرقام فى تبرير النظام العسكرى القائم والدفاع عنه وتغطية عاهاته وترقيع ثغراته، مع استخدام المعلومات والأرقام السرية فى تكثيف وتشديد مخططات القهر والتعمية والاثارة اللاعقلية.

ومن ناحية أخرى، لا توجد للأسف أيضا أى دوائر أو مجموعات وأفراد بحث أو حتى تحقيق إعلامى، مستقلة أو تابعة للمعارضة الغوغائية المنافقة (إن لم يكن للحكومة)، تهتم بتجميع ومقارنة ونشر الوقائع والأرقام الدقيقة الشاملة عن هذه الظاهرة: من التسجيلات الرسمية وغير الرسمية حتى الخمسينات، ومن التسجيلات الاقتصادية والتجارية والمطبوعات المتوالية زمنيا بعد ذلك، ومن ذكريات أصحاب المعلومات الدقيقة عن هذه السلع من المشتغلين بها أو المشترين لها.

ومع ذلك، وبالاعتماد على التسجيلات القديمة والمقارنة بالوقائع الحالية المباشرة، يمكن أن نتأمل فيما يلى بعض الأمثلة النمطية لارتفاع أسعار السلع الأساسية، التى تضاعفت أسعار معظمها عشرات الأضعاف بالنسبة إلى عام ١٩٥١، أو أيضا بالنسبة إلى أعوام ٥٣–١٩٥٥. هذا مع ملاحظة أن ارتفاع الأسعار مستمر ومتواصل، بل وأثناء كتابة هذه السطور![1]

---

(١) لايدخل فى هذا الارتفاع المتواصل، الارتفاع الاضافى فى كثير من الأسعار بمناسبة شهر رمضان الذى يبدأ أثناء مثول هذه الصفحات للجمع!

وقد ذكرت الأرقام شبه الرسمية أن المواد الغذائية التى يتناولها الناس فى شهر «الجوع» هذا تساوى مايتناولونه فى ١١ شهرا عاديا، مما يؤدى إلى ارتفاع أسعارها ارتفاعا مفلوتا! لكن هل ترجع الأسعار إلى مستواها السابق قبل الانفلات؟!

فالفول المدمس مثلا الذى كانت تباع الكمية الكافية منه فى الخمسينات بقرش تعريفة، أصبح أقل منها يباع حاليا بحوالى خمسين قرشا (وكان متوسط سعر القدح فى الاحصاءات الرسمية فى عام ١٩٥٣ يتراوح بين ٥ و ٦ر٥ قرش، أى الكيلو بين ٣ و ٥ قرش، فأصبح سعر الكيلو حاليا يتراوح بين ١٠٠ و ١٤٠ قرش). والعدس كان سعر القدح فى إحصاءات عام ١٩٥٣ حوالى ١١ قرش، أى حوالى ٦ر٥ قرش للكيلو، فأصبح الكيلو حاليا بسعر ٢٣٥ قرش على الأقل. وكان سعر كيلو اللبن حوالى ٤٢ مليم، فأصبح الآن بحوالى ١٤٠ قرش. وفى إحصاءات ١٩٥٣ أيضا المتاحة لى، كانت البيضة الواحدة بحوالى ٥ مليمات على الأكثر، فأصبحت حاليا بسعر ١٧٠ مليم (رغم أنها فى المحلات الحكومية تباع رسميا بسعر ٩٠ مليم إن وجدت أصلا، ثم إن أمكن الحصول عليها فى حالات التواجد النادر). واللحم كان سعره عام ١٩٥٣ حوالى ٢٠ قرش، فأصبح سعره الحر حوالى ١٢ جنيه (وسعره الحكومى إن وجد فى الحالات الحكومية المستوردة النادرة وغير الجيدة حوالى ٦ جنيه). والأرز كان سعر الكيلو حوالى ٣ قروش، فأصبح سعره السوقى ١٢٠ قرش، وسعره الحكومى الحر إن وجد ٨٠ قرش (بينما تصرف بالبطاقات التموينية لأصحاب البطاقات كمية غير كافية بسعر يتراوح بين ٢٠ و ٤٠ قرش). والسكر كان سعره قد ارتفع عام ١٩٥٣ إلى أقل من ٧ قروش للكيلو، فأصبح السعر السوقى للسكر المدعوم يتراوح بين ١٢٥ و ١٥٠ قرش، بينما السعر الحكومى ١٠٠ قرش إن وجد– وتفرض فوقه فى الجمعيات الحكومية فى حالات وجوده النادر مبيعات غالية غير مطلوبة (بينما الكمية غير الكافية فى البطاقات التموينية بسعر حوالى ٥٠ قرش).

أما عن الخضروات الشعبية (بغض النظر طبعا عن الخضروات المرتفعة المستوى أو الفاكهة غير المتاحة للأغلبية!)، فقد ارتفع سعر حزمة الجرجير أو الفجل مثلا من مليم أو أقل إلى مالا يقل عن ٥٠ مليم، وارتفع سعر البطاطس مثلا من حوالى قرشين عام ١٩٥٣ إلى مالا يقل عن ٥٠ قرش، وارتفع سعر البصل من حوالى ١٨ مليم إلى حوالى ٥٥ قرش أو أكثر. وهذا فضلا عن التضاعفات الهائلة فى أسعار علب الخضروات والمأكولات (بين ٣٠ و ٥٠ ضعفا أو أكثر) والمشروبات والملابس والأحذية والأدوات الكتابية (حوالى ١٠٠ ضعف أو أكثر) والصحف (لاتقل عن ٤٠ ضعفا) والكتب والأدوية والتكاليف العلاجية (مئات الأضعاف) واللوازم المنزلية وأنواع الأثاث (بحد أدنى مائة ضعف)، الخ. أما عن تكاليف السكن الجديد، فلم ترتفع فقط بنسبة لاتقل عن ٥٠ ضعفا، لكنها أصبحت أصلا غير متاحة– حتى بالارتفاع الباهظ المذكور– إلا لمن يملكون حدا أدنى من الثروة يقاس بآلاف الجنيهات.

– السعر الرسمى لرغيف الخبز (الذى تعرض لنقص الوزن بعد شهور من انقلاب الجيش)، زاد من ٥ مليمات عام ١٩٥٢ (وكان سعره فى الأربعينات يتراوح بين مليمين ومليمين ونصف) إلى ٥٠ مليم حاليا، ويزيد عن ذلك بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ و ٥٠٪ فى المحلات الخاصة. (وهذا رغم أن الدقيق زاد سعره من حوالى ٣٠ مليم للكيلو عام ١٩٥٣ إلى ٩٠ قرش للسعر الحر المدعوم حاليا، أى بنسبة ٣٠ ضعفا فقط). وغنى عن البيان أن الخبز هو أهم وأرخص مكون غذائى فى مصر.

– من حيث الأسعار الرسمية المعلنة لبعض الخدمات الحكومية، نجد مثلا أن البريد العادى الذى كان فى الخمسينات وحتى السبعينات بـ ١٠ مليم (وكان قبل ذلك بـ ٥ مليم)، أصبح اليوم بـ ١٠ قروش. وبريد التسجيل ارتفع فى نفس الفترة من ٣ قروش (= ٣٠ مليم) إلى ٣٠ قرش، والتسجيل بعلم الوصول من ٥ر٤ قرش إلى ٧٥ قرش، ووحدة التمغة العادية ارتفعت من ٣ قروش ثم ٥ قروش إلى ٣٥ قرش (مع زيادة الحالات الالزامية لاستخدامها ومضاعفة

العدد المطلوب إلزاميا منها إلى درجة تصل أحيانا إلى الجنيهات).
وهذه أمثلة تعبر عن أقل درجات ارتفاع الأسعار الرسمية، التى تصل فى حالات أخرى- بشكل مباشر أو غير مباشر- إلى عشرات الأضعاف.

**** ومن ناحية أخرى، يجب أن نلاحظ أن المقارنة فى الأسعار بين ماقبل ومابعد ١٩٥٢ هى مقارنة غير معبرة عن مجموع الظاهرة فى هذا المجال. فكل من عاصروا أيضا فترة الثلاثينات والأربعينات، يدركون عينيا أنه حدث ارتفاع هائل ومتواصل فى الأسعار فى مصر نتيجة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٥- ١٩٤٥)، قد يصل إلى عشرة أضعاف فى بعض السلع، وقد يصل إلى عشرات الأضعاف فى سلع أخرى، لدرجة أنه ظهرت فئة معروفة إذ ذاك تسمى «أغنياء الحرب» صنعت ثروات كبيرة من فروق أسعار السلع. ومعنى ذلك أن ارتفاع الأسعار بعد يوليه ١٩٥٢- بل والانقلاب الناصرى نفسه- كان جزءا من ظاهرة تدهورية أكبر شملت وتشمل العالم كله بدرجة أو بأخرى، كما رأينا عند تأمل دورات التدهور البشرى فى العصور السابقة.**

وأضع هنا عدة خطوط تحت عبارة «بدرجة أو بأخرى»، لأن شمول التدهور لاينفى فى الوقت نفسه أن «درجة التدهور» فى كل بلد أو مجموعة بلاد، ترتبط بـ وتنتج عن «درجة اللاعقل» أى درجة انخفاض القدرات الفكرية الفردية والاجتماعية فى ذلك البلد أو مجموعة البلاد.

فالارتفاع الهائل فى الأسعار فى العقود الأخيرة، يرجع إلى جانبين: جانب عالمى عام يرتبط بالدورة العامة المعاصرة للتدهور البشرى، وجانب محلى يرتبط بدرجة التدهور الثقافى والاجتماعى والاقتصادى فى الواقع المحلى- الذى هو تدهور ينتج عن تفاقم الاكتساح العسكرى والدهمائى (خصوصا الريفى) والقومى والدينى فى مصر منذ أواخر الأربعينات وبداية الخمسينات. **ومعنى ذلك أن «درجة» ارتفاع الأسعار فى مصر، هى ظاهرة مكونة من جانبين: أحدهما عالمى، والآخر مصرى عربى إسلامى.**

وهذا الجانب المصرى فى اشتعال الأسعار، يمكن أن تعبر عنه المقارنة بين سعر العملة المصرية وأسعار العملات الدولية الأجنبية. فلنتأمل إذن هذا الجانب المحلى، بدون أن ننسى أن تلك العملات الدولية الأجنبية قد تعرضت هى نفسها لتدهورات هائلة فى القيمة السلعية لكل منها كما بيّنت، أى بدون أن ننسى أن نسب التدهور التى سنذكرها فيما يلى هى مجرد جزء من مركّب كلّى أكبر.

– فى الفترة من ١٩٥١ إلى ١٩٥٥ (ولا توجد عندى أرقام خاصة بما قبل حركة الجيش)، نجد فى مقابل ارتفاع اليوم مايلى:

● كان متوسط سعر التعادل الذهبى الرسمى بين الدولار الأمريكى مثلا والجنيه المصرى هو حوالى ٢٫٨٧ دولار للجنيه المصرى، ومتوسط سعر البيع والشراء هو حوالى ٣٤٫٨ قرش للدولار. واليوم أصبح متوسط سعر الدولار الأمريكى أكثر من ٢٦٠ قرش. وهذا يعنى انخفاض القيمة السلعية للجنية المصرى بالنسبة إلى الدولار الأمريكى، بنسبة حوالى عشر مرات من حيث القيمة الذهبية، وبنسبة حوالى ٧ مرة من حيث القيمة السوقية. (واضرب فى ذلك نسبة انخفاض القيمة السلعية للدولار الأمريكى نفسه لتصل إلى النتيجة المركبة).

● كان متوسط السعرين المذكورين بالنسبة إلى الجنيه الاسترلينى، هما: تعادل ذهبى تقريبى، مع انخفاض السعر السوقى للجنية الاسترلينى إلى حوالى ٩٧ قرش. واليوم أصبح متوسط سعر الجنية الاسترلينى حوالى ٤٤٠ قرش.

● فى الستينات وليس الخمسينات، كان المارك الألمانى يساوى حوالى ١٥ قرش، فإصبح

يساوى حاليا أكثر من ١٥٠ قرش.

– الجنيه الذهب (الذى كان وزنه الرسمى حتى بداية الخمسينات ٨٫٥ جرام ذهب عيار ٧٥) كان سعره الرسمى فى عام ١٩٥٥ خمسة جنيهات. وبعد التخفيضات التى حدثت على قيمته الذهبية وعلى وزنه الذى أصبح ٨ جرام فقط، أصبح سعره حاليا حوالى ٢٤٠ جنيه. وبالاضافة إلى تخفيضات العيار والوزن، فالفرق المذكور يعنى ارتفاعات فى الأسعار حوالى ٤٨ ضعفا! وهذا مع ملاحظة أنه حدث تدفق فى الأرصدة الذهبية إلى السوق بعد إلغاء الغطاء الذهبى الأمريكى منذ عام ١٩٧١.

– رغم وضوح هذه الوقائع والأرقام الأساسية والنمطية، تقول أرقام الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء إن أسعار التجزئة لما يسميه «المواد الغذائية» ارتفعت من ١٩٣٩ إلى ١٩٥٢ بنسبة حوالى ٣½ ضعفا (= حوالى ٣٥٠٪)، وارتفعت من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧ بنسبة حوالى ٥٨٪ فقط، وإلى عام ١٩٧٠ بنسبة حوالى ٧٠٪ فقط. وفى بند آخر مقطوع عن البند السابق، يقول الجهاز إن أسعار مايسميه «الطعام والشراب» (!!) ارتفعت من سنة ٦٦– ١٩٦٧ (التى جعلوها سنة أساس تنسب إليها الأرقام التالية بدلا من سنة ١٩٣٩ أو ١٩٥٢!!) إلى سنة ١٩٨٨، بنسبة حوالى ١٢٫٥ ضعفا فقط!

وفى هذا قطعوا الاستمرارية المتصلة للأرقام لتغطية تطورها التدهورى ومنع مقارنتها. فلم يكتفوا باستخدام سنة أساس جديدة تنسب إليها الأرقام التالية هى سنة ١٩٦٧ التى لاتعبر فى حد ذاتها عن نقطة تغير اقتصادى أو اجتماعى أو سياسى، لكنهم أيضا غيروا تصنيفات المواد التى يحددون بها الأرقام القياسية لارتفاع الأسعار! وبمثل هذه التلاعبات، زعموا أن «تكاليف المعيشة» عموما ارتفعت من عام ٦٦– ١٩٦٧ إلى ١٩٨٨، بنسبة حوالى تسعة أضعاف فقط! وهذه التقديرات تكاد تنسحب أيضا فى رأيهم على الفترة من ١٩٥٢، لأنهم يقولون إن الأسعار لم ترتفع من عام ١٩٥٢ إلى سنة الأساس ١٩٦٧ إلا بنسبة حوالى ٥٨٪ فقط كما ذكرت!

الأجور والدخول وأغنياء الحركة

إذا كنا نعتقد أن متوسطات الأسعار الأساسية فى مصر قد ارتفعت من ١٩٥١ إلى ١٩٩٠ بنسب تتراوح بين حد أدنى عشرة أضعاف وبين مائة ضعف (أو أكثر أحيانا)، فان متوسطات أجور ودخول أغلبية العاملين لم ترتفع ولم يكن يمكن طبعاً أن ترتفع بدرجات مشابهة، لأن النظام العالمى والمحلى القائم لم يستطع ولم يكن يمكن أن يستطيع تخطيط وتنظيم ورفع الانتاج بنفس الدرجة أو بدرجة مقاربة، وإلا لما حدث أصلا انخفاض فى القيمة السلعية/ القوة الشرائية للنقود أى ارتفاع الأسعار! (وقد أوضحت ذلك فيما كتبت عن الميزان المجتمعى لمشتريات العمل ومبيعات الاستهلاك فى الفصل الرابع).

ومن المؤسف أنه لاتوجد إحصائيات مفيدة أو أرقام تفصيلية وقابلة للمقارنة عن تطور الأجور والمرتبات والشرائح المتفاوتة للدخول فى مصر. لكن يمكن تعويض ذلك ببعض الوقائع النمطية مع بعض الأرقام المتاحة.

– إن الأجهزة الحكومية العسكرية لاتعلن اليوم أرقاما رسمية مفصلة عن مستخدمى وموظفى الجهاز الادارى الحكومى ومتوسطات أجورهم– رغم أن مثل هذه الأرقام متوفرة بدقة لديهم ومسجلة دفتريا الكن يمكن أن نلاحظ عموما أن أول تعيين صاحب المؤهل المتوسط ارتفع من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٩٠ بنسبة حوالى أربعة أضعاف: من ١٢ جنيه شهريا إلى أكثر من ٥٠ جنيه سنويا بالعلاوات الاجتماعية. وارتفع أول المؤهل الجامعى بنسبة تقل عن خمسة أضعاف: من ١٥ جنيه شهريا إلى حوالى ٧٠ جنيه شهريا بالعلاوات الاجتماعية. وبالنسبة

لموظفي القطاع العام وأمثالهم، فان متوسط ارتفاع مرتباتهم قد يصل إلى ستة أضعاف أو سبعة أضعاف. أما السعاة (الذين يعينون حاليا على ما يسمى الدرجة السادسة- وهو اسم الدرجة الحكومية التى كان يعين عليها أصحاب المؤهلات الجامعية!)، فقد ارتفع أول تعيينهم بنسبة تصل إلى ١٣ ضعفا: من ٣ جنيه شهريا إلى حوالى ٥٠ جنيه شهريا بالعلاوات الاجتماعية!

وعلى كل حال، إذا أخذنا آخر أرقام نشرتها مطبوعات جهاز التعبئة والاحصاء عن مجموع الأجور التى يحصلها مجموع أفراد العمالة في مختلف القطاعات، وهى أرقام ٨١-١٩٨٢ (حيث تترك الخانات بعد ذلك فارغة!!)، نجد أن المتوسط العام للأجور فى مصر شهريا هو ٦٠ جنيه. ومن ناحية أخرى، تذكر أرقام بعض المطبوعات الرسمية القديمة أن متوسط أجر العامل عام ١٩٥٤ (وهذا يشبه تقريبا عام ١٩٥٢ فى مجال الأجور) كان حوالى ٩٫٦ جنيه شهريا، فأصبح عام ١٩٦٤ حوالى ١١٫١ جنيه. لكن التصنيفات تتغير كالمعتاد فى مطبوعات السنوات التالية لقطع الاستمرارية المتصلة للأرقام! ورغم ذلك، وبغض النظر عن الزيادات فى أجور السعاة والخدم وأمثالهم، يمكن أن نقول إن أجور أغلبية العاملين العاديين فى المجتمع، من العمال والموظفين، ارتفعت بنسب تتراوح بين أربعة أضعاف وستة أو سبعة أضعاف تقريباً.

وفى مقابل هؤلاء العمال والموظفين العاديين، وفى مقابل البطالة المستفحلة التى تشمل الملايين، نجد أن ارتفاعات هائلة قد تصل إلى مئات الأضعاف حدثت فى دخول البوابين والشغالين (= خدم المنازل) وأقسام معينة من الحرفيين أو من العمال الفرديين أو من الفنيين المتوسطين المرتبطين بوسائل الحياة الجديدة أو ببعض أنواع التكنولوجيا الجديدة، الخ. وهذا فضلا عن طوائف الأتباع والمرتزقة المنتفعين من نزوات الأغنياء الجدد، أو من مناهل الثروات الجديدة الحكومية وغير الحكومية، وتجار الشقق المفروشة والخدمات الخاصة المشابهة، والمرتبطين بسماسرة ووكلاء المصالح الأرستقراطية المصرية أو الأجنبية أو بمقاولى الباطن، الخ، ثم فضلا عن المشتغلين ببعض أنواع المهن أو الحرف الخاصة، الخ. فمثلا البواب المعاصر فى العمارات الكبيرة التى أصبحت كثيرة جدا فى القاهرة، يمكن أن يحصل من السكان على أكثر من ٥٠٠ جنيه شهريا، تضاف إليها الاكراميات الخاصة وعائدات الأعمال الخاصة الأخرى المرتبطة بالعمارة والسكان، بحيث قد يزيد دخله السنوى عن ٧٠٠٠ جنيه. (ولاحظ أن ضريبة الايراد العام تجعل خط المتيسرين عند ٢٠٠٠ جنيه سنويا). كذلك يقول أحد المعلقين إن «التُّربية»/ القائمين على المدافن أو التُّرَب (الذين كانوا من القطاعات السفلى فى الدخل)، أصبح بعضهم يحصل مقابل أعمال تحضير ثم ترميم المدفن على آلاف الجنيهات شهريا (قد تصل فى رأيه إلى ١٢ ألف جنيه شهريا)، وذلك بخلاف مصادر الدخل الأخرى المرتبطة بأسرار المدافن![1]

هذا، ويمكن أن نقول إن كثيرين من أفراد المجموعات أو الطوائف والفئات المذكورة التى ساهمت وتساهم فى الاشتعال الخطير للأسعار وفى التدهور الجذرى للمجتمع وللاقتصاد، قد وصلوا فعلا إلى مستويات الأغنياء الجدد!

ومن المؤسف أن الجهات الرسمية أو المتخصصة أو الصحفية، لم تعد تعلن أرقاما عن

---

(١) نشرت الأهرام أخيرا أن دخل «المنادى» فى بعض مواقف السيارات الكبيرة (أى دخل الفرد من بلطجية شبكات السيطرة على تلك المواقف!) يصل إلى ٤٠ جنية يوميا (= ١٢٠٠ جنية شهريا)! كذلك كتب أحد مسئولى الأهرام فى ٢٤ أبريل ١٩٩٠ يناشد الدولة أن تقوم «بتعويض» موظفى الخدمة (= الجرسونات) فى المطاعم والكافتيريات والأندية الليلية لفندق شيراتون هليوبوليس الذى احترق - وعددهم ١٢٠٠ شخصا - لأن الواحد منهم كان يحصل على بقشيش يتراوح بين ٧٠ و ١٠٠ جنية فى اليوم (= حوالى ٣٠ ألف جنية شهريا!)، بينما مرتبه الرسمى الذى لايقبض غيره فى فترة إعادة بناء الفندق المحترق يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ جنية فقط!!

شرائح الدخل والايرادات وعدد الفئة المرتبطة بكل شريحة. لكن بعض الأرقام التى أمكن الحصول عليها، تشير إلى* أن هؤلاء الذين يزيد صافى إيرادهم الفعلى السنوى عن ٤٠٠٠ جنيه بحيث يخضعون لضريبة الايراد العام، يبلغ عددهم ربع مليون ممول. وأعتقد أن العدد الحقيقى لهؤلاء الذين يزيد صافى دخلهم السنوى عن المبلغ المذكور، لايقل بحال من الأحوالى عن نصف مليون شخص، ومعظمهم لا يقل صافى دخلهم عن ١٠٠٠٠ جنيه. وفى رأيى أن مستويات الأغنياء فى مصر أصبحت تبدأ حاليا من أصحاب الدخل السنوى الذى لا يقل عن عشرة آلاف جنيه، ومنهم الآلاف من أصحاب الملايين.

والمشكلة فى هذا الموضوع ليست مشكلة أنهم أغنياء، لكنها مشكلة أن معظمهم أغنياء طفيليون وجهلة أو متخلفون ثقافيا وساقطون معنويا، بل والكثيرون منهم لصوص محتالون (انظر مثلا أصحاب الملايين الذين أدانتهم المحاكم، مثل رشاد عثمان(٦٧٠ م ج) وعصمت السادات(٢٠ م ج) وتوفيق عبدالحى(١٤م ج) وهدى عبد المنعم(٤٠ م ج) والريان، الخ). وأمثال هؤلاء لايمكن طبعا أن يخدموا ارتقاء المجتمع والاقتصاد، ولايمكن أن يخدموا الانتاج، بل ولا يمكن حتى أن يخدموا مصالحهم الخاصة على المدى البعيد! والدليل على ذلك أن ثرواتهم لم تتكون أصلا بالتدبير التفكيرى والتنظيم والانتاج، ولكن تكونت بالالتقاط الطفيلى وبالمضاربات على الأسعار والصفقات، أو بالسلب والاختلاس واستغلال النفوذ، أو بمشروعات الحظ واللصوصية، أو بالنصب والاحتيال، الخ.

وكلهم تقريبا اعتمدوا بشكل مباشر أو غير مباشر- فى المراحل الحاسمة من تطوراتهم المالية على الأقل- على التدعيمات الدينية الشخصية أو الاقتصادية داخليا أو من المصادر العربية والاسلامية الخارجية، ومن خلال العمل فى تلك البلاد أو لحسابهم، بحيث ينطبق عليهم الحديث المحمدى المسمى بالحديث القدسى، الخاص بالتقاطات الحظ والنصيب والبركة التى لا تصل فى الغالب إلى أصحاب التدبير والاجتهاد ولكن تهبط بدون تدبير عقلانى واجتهاد إنتاجى: «لأرزقنّ من لا حيلة له، حتى يتعجب أصحاب الحيل»!! ولهذا يمكن تسمية الأغنياء الطفيليين اللاعقليين الجدد فى مصر وما شابهها من بلدان العالم الثالث (ومعظمهم إسلاميون متعصبون) باسم «أغنياء البركة». فهؤلاء تصنعهم نفس الأجهزة التى تصنع الفقر والجوع (بطريقة جوّع كليك يتبعك)، أى للتعبيد والتسجيد ثم تغيير النظم الحكومية القائمة. إنها الأجهزة الحماسية الجديدة فى العالم العربى الاسلامى التى تحركها الأجهزة الأعلى للغرب الأنجلو أمريكى، ضد العقلانية والشيوعية، وضمن مخططات إطلاق الاكتساحات الاسلامية فى الدورة المعاصرة للتدهور العالمى الشامل.

السكان والتخلف
الجاهل عدو نفسه

* العدد المقدّر لسكان مصر بواسطة علماء الحملة الفرنسية عام ١٨٠٠ ثم فى عهد محمد

على عام ١٨٢١، كان ٤ر٢ مليون نسمة و ٥ر٢ مليون نسمة على الترتيب. وتضاعف العدد تقريبا فى منتصف القرن الماضى، أى فى حوالى ثلاثين عاماً. واستمرت نسبة الزيادة فى السكان حوالى ٩ر٢٪، حتى بدأ التعداد الدورى الشامل للسكان من عام ١٨٨٢، حيث بلغ العدد ٨ر٦ مليون نسمة. ثم بدأ انخفاض معدل الزيادة بعد ذلك بحيث وصلت فى العقد الثانى من هذا القرن إلى حوالى ١ر١٪. لكن لم يلبث أن رجع المعدل إلى الارتفاع، خصوصا عند اتساع الزحف القومى الاسلامى فى الثلاثينات والأربعينات، ومن ثم تفاقم فى ظل النظام الناصرى حتى وصل إلى ٨ر٢٪ منذ عام ١٩٨٦. وبذلك يتضاعف عدد سكان مصر مرة كل ٢٤ سنة فقط، مقابل مرة كل ٧٠ سنة فى الولايات المتحدة، ومرة كل ٢٩٠ سنة فى بريطانيا! (بغض النظر هنا عن الفروق الهائلة فى الانتاج!).

وكان عدد السكان عام ١٩١٧ حوالى ٧ر١٢ مليون نسمة، يعيشون على أرض زراعية تبلغ مساحتها التى تجبى منها الضرائب ٦ر٥ مليون فدان، تضاف إليها ٥ر١ مليون فدان قابلة للزراعة ولاتجبى منها ضرائب. وهذا يعنى أن معدل نصيب الفرد من الأراضى الزراعية الفعلية، كان فى عام ١٩١٧ حوالى ٤٣ من المائة من الفدان أى أكثر من ٢/٥ فدان. وزاد عدد السكان فوصل عام ١٩٤٧ إلى ١٩ مليون نسمة، بينما لم تزد مساحة الأرض المزروعة تقريبا، حيث وصلت إلى حوالى ٧٦ر٥ مليون فدان. وهذا يعنى أن معدل نصيب الفرد من الأراضى الزراعية عام ١٩٤٧ انخفض إلى أقل من ٣٠ من المائة من الفدان، أى حوالى ربع فدان. وفى **نفس الوقت، استمر الزحف الريفى على الحضر عموما، بحيث انخفضت نسبة سكان الريف إلى ٦٧٪ وزادت نسبة سكان الحضر إلى حوالى ٣٣٪، تركز معظمهم فى المدن الكبرى وخصوصا القاهرة والاسكندرية. واستمرت عمليات الاعتداء على الأراضى الزراعية بالمبانى وغيرها (قبل ظهور ظاهرة تجريف الأراضى أيضا فى عهد السادات!)، إلى درجة أن الكثيرين كتبوا فى عهد الملك فاروق ضد هذا الاتجاه المعادى لصالح المجتمع!**

وبعد ثلاثين عاما فقط من التعداد المذكور، تضاعف عدد السكان مرة أخرى فوصل عام ١٩٧٦ إلى أكثر من ٣٨ مليون نسمة. ورغم ما يقال عن استصلاح أكثر من ٨٠٠ ألف فدان فى تلك الفترة، ورغم أن الأرقام الرسمية المتاحة استخدمت فى السنوات الأخيرة مايسمى «المساحة المحصولية» للأراضى الزراعية (وهذه تتعلق بدورات الزراعة وتزيد بنسبة غير محددة قد تصل إلى حوالى ٥٠٪ من المساحة الفعلية للأراضى ومن ثم تقطع الاستمرارية المتصلة للأرقام وتطمس إمكانيات المقارنة!)، إلا أنه اتضح أن مساحة الأراضى الزراعية وصلت فى تلك الفترة حتى عام ١٩٧٦ إلى حوالى ٦ مليون فدان فقط (ويقول رئيس الوزراء لتبرير الانخفاض الذى حدث فى الثمانينات إنها انخفضت منذ عام ١٩٦٦ إلى ٦٥ر٥ مليون فدان). ومعنى الرقم الأول، أن معدل نصيب الفرد من الأراضى الزراعية انحدر إلى ١٦ من المائة من الفدان، أى حوالى سدس فدان فقط! **وفى نفس الوقت، زاد الزحف الريفى على المدن الكبرى وخصوصا القاهرة والاسكندرية، بحيث انخفضت نسبة سكان الريف إلى ٨ر٤٣٪ وزادت نسبة سكان الحضر إلى ٢ر٥٦٪!**

وفى عام ١٩٨٦ وصل عدد السكان إلى ٢ر٤٨ مليون نسمة، بزيادة حوالى ٣٠٪، بينما انخفضت المساحة الزراعية الفعلية إلى حوالى ٥ر٥ مليون فدان (رغم أن بعض الأرقام تقول إنها أصبحت حوالى ٧ مليون فدان)، أى انحدر معدل نصيب الفرد من الأراضى الزراعية إلى حوالى ١١ من المائة من الفدان، أى حوالى ١/٩ فدان فقط! وبقيت نسبة الزحف الريفى التى كانت قد تفاقمت فى عهد عبدالناصر وفى السبعينات، بحيث **وصل سكان محافظة القاهرة مثلا من حوالى ٢ مليون نسمة عام ١٩٤٧، إلى حوالى ٥ر٧ مليون نسمة عام ١٩٧٦ فيما**

يسمى القاهرة الكبرى، ثم إلى حوالى عشرة ملايين نسمة عام ١٩٨٦! وتقول بعض الأرقام إنها تصل حاليا إلى حوالى ١٢ مليون نسمة (= عدد مصر كلها عام ١٩١٧)!!
وفى العام الماضى ١٩٨٩، وصل عدد سكان مصر إلى ٥٥ مليون نسمة. وتستمر زيادة السكان بمقدار ١٫٣ مليون نسمة سنويا/ ٢٫٨٪ سنويا، يزيد استهلاكهم بنسبة ٥٪ سنويا، بينما يستمر الانحدار فى المصادر الأساسية لوسائل الحياة، لأن زيادة الانتاج (إن حدثت أصلا زيادة حقيقية فى الانتاج!) لاتزيد عن ١٪ سنويا! وبذلك أصبحت البلاد تستورد من الخارج وبالديون مالا يقل عن ثلاثة أرباع الغذاء الذى يعيش عليه السكان!!
وتقول الأرقام الرسمية إن عدد المحاضر الحكومية لمخالفات الاعتداء على الأراضى الزراعية بالبناء أو التجريف أو التبوير أو ما إلى ذلك (ولاحظ أن هذه الجرائم تعتبر مجرد «مخالفات»!!)، بلغت منذ عام ١٩٨٧ فقط حوالى ٧٢٠ ألف محضر! وتقول أرقام موثوق بها إن مساحة الأرض الزراعية التى ضاعت من عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٨٩ تبلغ حوالى نصف مليون فدان من الأراضى العريقة التى لاتعوض!!
* كان نصيب الزراعة من الانتاج القومى فى أوائل الخمسينات أكثر من ٣٠٪، فانخفض حتى ٨٧-١٩٨٨ إلى حوالى ١٧٪ فقط!!
ولن أتناول هنا أرقام تطور الانتاج الصناعى، ليس فقط لأن المصدر الأول للغذاء والكساء هو الأرض بحيث أن أى تقدم حقيقى فى الصناعة وفى التكنولوجيا لابد أن يحقق التقدم فى مساحة وفى إنتاجية الأرض، لكن أيضا لأن مايسمى النشاط «الصناعى» ومايشبهه من نشاطات اقتصادية يشكل فى الحقيقة «متاهة إحصائية»: أولا، لأن تلك النشاطات غير المباشرة تحتوى فى الاقتصاد البرجوازى على الكثير من الأعمال الخادعة أو المنسلخة موضوعيا، أى التى لاتفيد الاقتصاد العقلانى والانتاج الانسانى السليم كما أوضحت فى فصول الكتاب. وثانيا، لأن أرقامها تعتمد على أسعار بل وعلى قيم اقتصادية ذات تحديدات متغايرة ومتضخمة بحيث تشكل تقييمات مزيفة أو غير قابلة للمقارنة الموضوعية. وعلى كل حال، فان تعداد ١٩٨٦، يقول إن مجموع عدد العاملين فيما يسمى القطاعات الصناعية يصل إلى حوالى ٢٫٥ مليون، مقابل حوالى ٤٫٥ مليون فى الزراعة.
* كان التقدير الرسمى الدقيق للدخل القومى عام ١٩٥٣ حوالى ٨٦٠ مليون جنيه، لحوالى ٢٢ مليون نسمة، بمتوسط حوالى ٣٩ جنيه للفرد. وإذا تغاضينا عن التزييفات ومغالطات الأجهزة العسكرية الناصرية فى حساب الدخل القومى، نجد أن الأرقام الرسمية لجهاز التعبئة والاحصاء ذكرت فى مطبوعاتها السابقة أنه وصل عام ١٩٧٠ وبأسعار ذلك العام إلى حوالى ٢٥٥٠ مليون جنيه. لكن ارتفاع السكان بنسبة تزيد على ٥٠٪ إذ ذاك، بجانب ارتفاع الأسعار فى الفترة المذكورة، يعنى أن الدخل الحقيقى للمجتمع وللفرد لم يرتفع - إن لم يكن قد انخفض! ورغم استمرار بل تزايد التزييف والخلط فى مكونات وحسابات مجموع الدخل القومى بعد ذلك، بما فى ذلك التداخل بين أرقام القيمة المضافة للدخل وأرقام قيمة الانتاج، فقد توقفت الأرقام الرسمية عند عام ٨٣-١٩٨٤!! وتذكر أرقام ذلك العام أن الدخل القومى وصل بأسعار الثمانينات إلى حوالى ٢٥٫٥ ألف مليون جنيه، أى عشرة أضعاف الرقم السابق! لكن حتى هذا الرقم المنفوخ لايعبر عن زيادة حقيقية، لأن الأسعار ارتفعت كما رأينا بنسب أعلى، بينما ارتفع عدد السكان من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٤ بنسبة حوالى ٤٠٪!
وبغض النظر عن تغير الأسعار، كان نصيب الفرد من المواد الغذائية فى عام ١٩٥٢ حوالى ٩٣٣ جراما، أو حوالى ٢٤٠٠ كالورى (= سعر حرارى). وكان متوسط استهلاك الفرد من السعرات الحرارية عام ١٩٢٩ أعلى من ذلك، حيث وصل إلى ٣٠٠٠ كالورى. لكن الأجهزة

الاحصائية العسكرية الجديدة ألغت هذا البند من حسابات متوسط الدخل ومستوى المعيشة، لأن أرقامه واضحة محددة وذات استمرارية قابلة للمقارنة المباشرة.]

– عندما كان سكان مصر ٢١ مليون نسمة عام ١٩٥٢، كان إنتاج القمح ٧٫٢ مليون أردب، وإنتاج الفول ١٫٦ مليون أردب، وإنتاج القطن الشعر ٨٫٩ مليون قنطار. وعندما أصبح عدد السكان ٤٨٫٢ مليون نسمة عام ١٩٨٦ أى أكثر من الضعف، ورغم تقدم وتضاعف إنتاجية التقنيات الزراعية، وصل إنتاج القمح إلى ١٢٫٨ مليون أردب، وانخفض إنتاج الفول إلى أقل من ٢٫٩ مليون أردب، وإنتاج القطن الشعر إلى حوالى ٧ مليون قنطار.

أما عن الثروة الحيوانية، فلا توجد للأسف أرقام مقارنة بين الخمسينات والثمانينات. لكن يمكن الاستعاضة عن ذلك بأرقام المذبوحات الحيوانية فى السلخانات الرسمية. فهذه المذبوحات من مختلف الأنواع، كانت عام ١٩٥٢ حوالى ١٫٢٥ مليون رأس، فأصبحت عام ١٩٨٨ حوالى ١٫٥٨ مليون رأس فقط– رغم زيادة السكان فى تلك الفترة من ٢١ إلى حوالى ٥١ مليون نسمة، أى بنسبة ١٥٠٪!

– فى عام ١٩٥٢ كان حوالى ٥٠٪ من الأرض الزراعية مؤجرة. وفى عام ١٩٨٩ أصبح حوالى ٢٠٪ فقط مؤجرة. وكانت قيمة الايجار بعد مايسمى «قانون الاصلاح الزراعى» تتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ جنيه. فوصلت قيمة الايجار الحر (بما فى ذلك تأجير الأرض من الباطن أى بمعرفة المستأجر الرسمى باستغلال نصوص القانون الناصرى) إلى حوالى ١٥٠٠ جنيه!! ورغم اختلاف أشكال الحيازة الزراعية، استمر تدهور الزراعة.

– نتيجة الفشل أو عدم التصرف مع زيادة السكان، انخفض نصيب الفرد فى مصر من المياه من حوالى ١٧٠٠ متر مكعب سنويا عام ١٩٦٩ إلى حوالى ١٠٠٠ متر مكعب حاليا– مما يعنى أنه وصل إلى مايسمى «خط الفقر المائى» الذى يؤثر على مصالح الزراعة والصناعة والاستخدام المنزلى! بل ويضيع الجزء الأكبر من هذه الكمية المحدودة نتيجة انعدام الترشيد، وعدم تغيير نظام الرى ونظام المحاصيل، وضياع مياه السدة الشتوية، الخ، فضلا عن ضياع ٣٠٪ من المياه المستخدمة فى عمليات الرى، و ٤٠٪ فى عمليات الاستهلاك المنزلى، الخ.

– وصل عدد التفاليس المعلنة عام ١٩٨٨، إلى حوالى ٢٧٠ ألف تفليسة.

– رغم أن أرقامهم الرسمية تقول إن حجم العمالة الفعلية زاد من حوالى ٦ مليون شخص عام ١٩٥٢ إلى حوالى ١٤ مليون شخص عام ١٩٨٩، فان القيمة الحقيقية لنصيب الفرد من الانتاج ومن الدخل والمستوى الحقيقى لمعيشة الفرد، انخفضت وتدهورت كما يتضح من تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية واشتعال الأسعار– التى هى المقياس الحقيقى للعلاقة بين كفة العمل أو قيمة مبيعات العمالة وكفة الانتاج الحقيقى أو قيمة المشتريات الاستهلاكية، وهى التى تعبر عن الكمية الحقيقية لساعات العمل ونوعياته وقيمته الاجتماعية الحقيقية.

– فى الستينات وصلت ملكية القطاع الحكومى أو مايسمى «القطاع العام» إلى نسبة ١٠٠٪ فى بعض المجالات، وانخفض نشاط الملكيات أو الاستثمارات الخاصة إلى أدنى الدرجات فى مختلف المجالات. ومع ذلك، تفاقمت الأزمة الاقتصادية وزاد التدهور الاقتصادى، فاستمرت عملية الطحن اللاعقلى للمجتمع بين شقى التخلف الجاهل والتكاثر السكانى المتضاعف. ومنذ عهد السادات فى السبعينات، قلبوا رحى الطحن الاجتماعى على شقها الآخر، فبدأت سياسة فتح الأبواب على مصاريعها للاستثمارات الخاصة المصرية والأجنبية. وزاد عدد الأغنياء الجدد فى مصر زيادة غريبة واسعة، وظهرت آلاف عديدة من أصحاب الملايين (ويقال إن منهم مليارديرا واحدا على الأقل هو عثمان أحمد عثمان). وفى تعداد ١٩٨٦، اتضح أن مجموع العاملين فيما يسمى القطاع الخاص حوالى ٧٫٩ مليون

شخص (منهم ٩ر١ مليون داخل منشآت)، مقابل ٢ر١ مليون فى القطاع العام و ٦ر٢ مليون فيما يسمى القطاع الحكومى (بمجموع يزيد عن ١٢ مليون).(١) وتقول أرقام أخرى إن عمال مايسمى القطاع الخاص فى الصناعة وصلوا عام ١٩٨٩ إلى ٥ر٦٧٪ من إجمالى عمالة الصناعة فى مصر، بعدد ٣٣٨ ألف عامل من مجموع ٥٤٤ ألف عامل. وتقول الأرقام الرسمية إن القطاع الخاص أصبح يقوم باستيراد ٥٣٪ من الواردات، ويشترك بنسبة ٥٠٪ فيما يسمى الانتاج القومى (مقابل ٢٣٪ منذ خمسة عشر عاما). وأعلنت الأرقام الرسمية عما يسمى خطة الاستثمار فى ٨٩- ١٩٩٠ أن نصيب القطاع الخاص فيما نفذ فعلا من استثمارات الخطة حتى الآن، وصل إلى ٣٦٪ من رؤوس الأموال- تزيد عن ذلك من حيث تكاليف/ نفقات الاستثمار.

ومع ذلك كله، استمرت الأزمة الاقتصادية الاجتماعية فى التفاقم كما رأينا! تعددت الأسباب والفقر واحد! ذلك أنه يوجد قاسم مشترك فى كل هذه التحولات العامة أو الخاصة، والاشتراكية الرأسمالية المغلقة أو الرأسمالية الاشتراكية الانفتاحية، وفى إجراءات التأميم أو التعميم والتخريص Privatization، هو اللاعقل أو التخلف الفكرى، الذى يشمل مايسمى القطاع العام ومايسمى القطاع الخاص، ويشمل فى بلادنا المنكوبة الحاكمين والمحكومين معا!

ونتيجة زيادة درجة اللاعقل أو التخلف الفكرى فى مثل تلك البلدان، نجد أنه فى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا- حيث تنفلت نشاطات وانحرافات رأس المال الخاص والاحتكارات، بينما تزيد أيضا النشاطات والاستثمارات الاقتصادية الحكومية بحيث يصل حجم العاملين فى القطاع الحكومى والعام والمؤسسات الأمريكية المشابهة إلى حوالى ٥١٪ من قوة العمل الأمريكية(!!)- تحدث نسبيا زيادة فعلية فى الدخل وفى الانتاج، رغم انسلاخ الاقتصاد الرأسمالى عن الاتجاه العقلانى الانسانى السليم وتدهور القيم الاقتصادية الحقيقية الموضوعية فى المجتمع الأمريكى!

وبهذه الاستدراكات عن الاقتصاد الرأسمالى، نجد أن المقارنة النسبية تبين لنا أيضا أن صادرات مصر تبلغ ٦ر٤ مليار دولار، بينما تبلغ صادرات سنغافورة (التى عدد سكانها ٥ر٢ مليون نسمة فقط) ٥٠ مليار دولار- ناهيك عن اليابان التى يصل إنتاجها القومى إلى ٢٣٣٠ مليار دولار مقابل ٤٠ مليار دولار فقط لمصر، رغم أن مصر كانت أسبق من اليابان فى عمليات النهوض التقنى والاقتصادى منذ عهد محمد على! ذلك أن تلك البلدان الحديثة فى شرق آسيا تعيش على تراث الحكمة الفولكلورية الدنيوية القديمة التى تعبر عنها أصل كلمة بودا والبودية، ولاتعيش على تراث التواكل الغيبى باسم النصوص التعبيدية المتوارثة عن الكهنوت الفرعونى.

وعلى كل حال، يكرر الاقتصاديون الأجانب أن سكان الدول المتقدمة الذين يشكلون ٢٥٪ من سكان العالم ينتجون ٨٠٪ من إنتاج العالم، بينما ٥٠٪ من سكان العالم الذين يتركزون فى أشد الدول المتخلفة ازدحاما لاينتجون إلا ٥٪ فقط من إنتاج العالم!

---

(١) رغم الزيادة الواضحة الملموسة والمعترف بها فى عدد المشتغلين تبع ما يسمى القطاع الخاص بالنسبة لعدد المشتغلين تبع الحكومة والقطاع العام، إلا أن الأرقام فى هذا المجال مختلطة، نتيجة التداخل أو نتيجة عدم التحديد. من ذلك مثلا أنه فى مقابل الأرقام المذكورة أعلاه لعام ١٩٨٦ عن نتائج «التعداد العام» للجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء (المجلد الأول ص ٧٢) والتى تشمل كل المشتغلين من سن ٦ سنوات حتى أكثر من ٦٠ سنة داخل وخارج المنشآت، تقول أرقام الجهاز المركزى للتنظيم والادارة إن عدد المشتغلين الثابتين الذين استحقوا منحة العمال عام ١٩٨٩ هو حوالى: ٥ر٣ مليون شخص بالحكومة، و٥ر٢ مليون شخص بالقطاع العام، يضاف إليهم ٤ مليون مجندون وأصحاب معاشات.

فاقد الشئ لا يعطيه!

السبب الأول والأكبر لكل الأسباب الأخرى والنتائج اللاحقة، هو- كما أوضحت- اللاعقل أو التخلف الفكرى. ويترتب على ذلك السبب الأول ثم يتضاعف بالتفاعل معه فيؤدى إلى تضاعف واتساع النتائج، سببان آخران هما:

١- زيادة القوى البشرية غير القادرة على الانتاج، نتيجة أسباب عديدة أهمها ارتفاع معدل الزيادة السكانية ومن ثم ارتفاع عدد الأطفال وصغار الشبان بالنسبة لعدد السكان (حيث يصل هؤلاء الذين يقلون عن سن ١٥ سنة فى مصر إلى ٤٠٪ من السكان).

٢- زيادة المبدد أو المعطل من القوى الانتاجية البشرية، وأيضا من القوى الانتاجية المادية المتوفرة أو التى يمكن توفيرها فعلا.

ولنتأمل الآن هذا الجانب الأخير من مشكلة التدهور الاقتصادى فى مصر، أى الجانب الخاص بالتبديد أو الاستنزاف والتعطيل فى القوى الانتاجية المتاحة فعلا للمجتمع المصرى. لنتأمل بعض وقائع الفاقد والضائع من الامكانيات الفعلية للبلاد- بغض النظر هنا عن أنها من حيث ظروف النظام الاجتماعى الفعلى إمكانيات محدودة، وبغض النظر عن أنها تحتاج إلى نظام جديد للاحياء والانطلاق الجذرى ونظام جديد للاصلاح أو إعادة البناء الجذرى! فاذا كان المثل يقول «على قدّ لحافك مدّ رجليك»، فلننظر لماذا لايكفى هذا اللحاف الناقص المحدود حتى لتغطية جسمنا المقرفص المنكمش- بغض النظر عن قدرتنا على تغييره بلحاف بديل أكبر كثيرا وأجود كثيرا!

لماذا تتدهور وأين تذهب الامكانيات الفعلية المحدودة (وليس الامكانيات الممكنة) للدولة والمجتمع فى مصر؟!

المشكلة ليست بالدرجة الأولى كما يتصور البعض مشكلة سرقة أو اختلاس أو تربّح واستغلال جشع، الخ. فهذه- أولا- ظاهرة تابعة أو نتيجة مترتبة على أسباب أخرى تتعلق بثغرات النظام وغشومية الحكم وسوء التشريع وسوء الادارة، الخ. وهى- ثانيا- ظاهرة محدودة نسبيا، أى أن حصيلتها الاستنزافية أقل من غيرها. والمثل يقول إن المال السايب يعلم السرقة. ومعنى ذلك أن الطابع اللاعقلى للنظام هو الذى يتيح أو يشجع السرقة، أو على الأقل لايستطيع أن يمنعها. فاذا وضعت كمية من الأشياء الثمينة تحت حراسة وتحت تصرف شخصى أعمى أو ضعيف البصر للتعامل بها فى مكان عام، فلابد أنه سيبددها مهما كانت حقيقة نواياه إزاء ذلك. وإذا أعطيت ساعة دقيقة لشخص غشيم لكى يصلحها، فلابد أنه سيفسدها مهما كان مخلصا حسن النية طاهر اليد.

وهناك عموما ثلاثة أنواع من أساليب إلقاء الثروة فى البحر- أى بدون فائدة حقيقية للمجتمع والفرد على أى مدى- من خلال تصرفات الأفراد أو المجموعات الخاصة والعامة والحكومية:

١- الاسراف والتبذير على الأغراض غير المفيدة، وإهدار المصالح والقيم الخاصة والعامة، وتحويل الثروات والطاقات المادية والبشرية إلى بالوعات عقيمة.

٢- التسيّب والفساد والإهمال الأنانى، أو العجز الفكرى أو عدم الكفاءة، والفوضى وانعدام أو سوء التخطيط، وانعدام أو سوء التشريع والتنظيم والادارة.

٣- التربّح والانتهازية الجشعة والنهش والهبش أو السلب والنهب والسرقة بمختلف أنواعها.

- لاشك أن أكبر وأخطر بالوعة تستنزف ثروات وطاقات البلاد، هى العسكرة والحرب أو الاستعداد للحرب. ومن أجمل التماثيل الأثرية لليونان القديمة، تمثال الأم الوديعة التى تحمل

الرخاء (والتي اقتبس عنها النحاتون المسيحيون بعد ذلك تماثيل العذراء تحمل رضيعها المسيح!). ذلك هو تمثال الحسناء إيرين Eirene (أي «السلام» بالمعنى اليوناني اللاتيني القديم، وهو السلام الداخلي / الذهني والخارجي، أي سكينة وصفاء العقل في ظروف الوئام الخارجي[1])، تحمل على ذراعها طفلها بلوتوس Plutus (أي الثروة).

ارتباط سلامة العقل وسلام الحياة بزيادة الثروة والرخاء، هو إذن حقيقة معروفة منذ أقدم العصور. وفي مصر التي انهزمت في ثلاث حروب متوالية (آخرها هزيمة مموهة أدت إلى وصول الجيش الاسرائيلي إلى الكيلو ١٠١ على مشارف القاهرة طريق السويس)، يقول المتحدثون الحكوميون إن خسائر تلك الحروب مع إسرائيل وصلت إلى ١٠٠ ألف قتيل و ١٠٠ ألف مليار دولار (= مائة ألف مليون دولار).

لكن المشكلة لاتقتصر على الخسائر الفعلية، وإنما ترتبط أصلا باتجاه التبديد والاستنزاف في عمليات العسكرة والاستعداد للحرب، وفي فرض أساليب واستراتيجيات معينة للانفاق وللتنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بحجة الأمن القومي وحماية الوطن وخدمة المعركة المحتملة (إن لم يكن المعركة الفعلية)، الخ! فما بالك حين ينتهي ذلك كله بالخسائر العسكرية والهزائم العسكرية- حتى لو أمكن تغطيتها باللعب على حبال المخططات والمصالح الخارجية للمعسكرين الدوليين؟!

وعلى كل حال، ومن حيث الانفاق العسكري المباشر في مصر، تقول الأرقام الرسمية إنه يصل إلى ١٨٪ من ميزانية الدولة. ويبلغ متوسط الاستيراد السنوي للأسلحة في مصر، مالايقل عن ٢ مليار دولار سنويا. وتقول الأرقام الرسمية الدولية، إن مصر كانت الدولة الثالثة في العالم في استيراد السلاح، حيث استوردت في الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٧ أسلحة رئيسية قيمتها حوالي عشرة آلاف مليون دولار، بينما بلغت قيمة ما استوردته من أمريكا فقط عام ١٩٨٠ حوالي ٢٤٦٠ مليون دولار.

ورغم المنح العسكرية الأمريكية لمصر (مقابل تدعيم اتجاه عسكرة النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، أي مواصلة ومضاعفة تبديد ثروات وطاقات المجتمع وقهره بالفقر وبالغشومية العسكرية)، وصلت ديون مصر العسكرية للولايات المتحدة إلى حوالي ١٠ مليار دولار. ومع زيادة العسكرة والديون العسكرية التي وصلت إلى ١٤ مليار دولار، زادت الأزمة الاقتصادية وزاد مجموع ديون مصر المدنية للعالم الخارجي من حوالي ٢ر٧ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى رقم هائل تطمسه الاختلافات المفتعلة فيما تعلنه المصادر الداخلية والخارجية، ولكنه يتراوح بين ٣٠ مليار دولار (كما أعلن رئيس الوزراء عام ١٩٨٩) وحوالي ٧٠ مليار دولار كما تقول مصادر أخرى.

وتقول الأرقام الرسمية الدولية إن الدول العربية تنفق على التسلح ٤٠ مليار دولار سنويا، وإنها تحصل على ٥٠٪ من واردات الأسلحة إلى العالم الثالث! أما عن الانفاق العسكري العربي المباشر (الذي يشمل الانفاق على الأسلحة)، فتقول الخارجية الأمريكية إنه وصل في عام واحد إلى ٦٢ مليار دولار. وهذا رقم أقل من الحقيقة، لأنه يعتمد على الانفاق العسكري الرسمي المقيد في الميزانيات الحكومية!

وفي مصر مثلا، لاتسمح الظروف ولاتسمح القوانين بمعرفة ومناقشة القيمة الحقيقية لمجموع إنفاقات ونشاطات وموجودات أو حيازات المصالح العسكرية (ناهيك عن المصالح شبه

---

(١) لاحظ أنه من نفس الأصل ظهرت أيضا الكلمة اليونانية اللاتينية haeresis / airesis بمعنى الاتجاه الفلسفي أو الفكري، ثم انقلبت الكلمة بعد ذلك إلى معنى الهرطقة heresy !!

العسكرية أو التابعة). لكن بعض الملاحظات العينية يمكن أن تشير إلى مدى التوسع والتضخم السرطانى الذى وصلت إليه حتى الملكيات والحيازات العقارية (المفروضة بوضع اليد المسلحة) فى مختلف جهات البلاد وفى المدن والسواحل، بل وعلى شواطئ المصايف أيضا! وفى داخل القاهرة- مثلا فى مناطق الزيتون والحلمية ومدينة نصر، الخ- يمكن رؤية المساحات الشاسعة والمبانى والانشاءات الواسعة التى تقتطعها المصالح العسكرية من إمكانيات وطاقات الدولة والمجتمع. من أجل ماذا؟! من أجل تشديد قبضة التحكم فى المجتمع وقهر المصالح الديمقراطية العقلانية، مع الاستعداد لهزيمة جديدة فى المستقبل!

أما عن المصالح العسكرية البوليسية وشبه البوليسية، وسواء التابعة للجيش أو للداخلية، فلايمكن تقدير تكاليفها الحقيقية. لكن يكفى أن نشير هنا إلى أن مايسمى قوات الأمن المركزى- التى يصنعها الجيش والداخلية، والتى أحرقت وسلبت ونهبت القاهرة فى فبراير ١٩٨٦- تتكلف سنويا حوالى ٢ مليار جنيه. فما بالك بالتكاليف الفعلية الشاملة لشبكات العملاء الرسميين والعملاء غير الرسميين التى تغطى كل جزء من البلاد؟!

- زاد الانفاق الحكومى فى مصر، من حوالى ١٠٪ من إجمالى الانتاج القومى فى أوائل الخمسينات، إلى مابين ٢٥٪ و ٣٠٪ من إجمالى الانتاج القومى فى منتصف الثمانينات. لكن للأسف أن جزءا كبيرا من القيمة الحقيقية للانتاج القومى نفسه انسلخ عن الاقتصاد السليم وعن خدمة مصالح المجتمع والفرد، بينما اتجه الجزء الأكبر من الانفاق الحكومى إلى أغراض غير مفيدة للمجتمع والفرد.

ولهذا زاد العجز الفعلى المحدد رسميا عن حساب ميزانية الدولة عام ٨٧- ١٩٨٨ إلى ١٤ مليار جنيه، يشكل حوالى ١٥٪ من الانتاج القومى. وهذا عجز مستمر ومتزايد، يؤدى إلى أن تصدر الدولة نقودا «تضخمية»، أى مجرد نقود ورقية بدون رصيد سلعى. ويقول رئيس الوزراء إن إصدار النقد التضخمى وصل منذ سنوات إلى ٤٢٪، وإنه انخفض حاليا. لكن تقول الأرقام الحكومية إنه يصل حاليا إلى ٣٠٪. والحقيقة أن إصدار نقود ورقية بدون رصيد سلعى (بعد إلغاء الغطاء الذهبى أو المصرفى السابق)، هو نوع حديث من أسلوب غش العملات الذى كان يستعمله التجار المخادعون فى العصور الوسطى، بخفض نسبة الذهب أو الفضة فى العملة أو بنقص وزنها!

- تبلغ قيمة الأموال المصرية التى تهرب سنويا إلى الخارج حوالى..مليار دولار.

- يبلغ مجموع الموجودات العربية فى الخارج حوالى ٦٧٠ مليار دولار.

- من العينات النمطية للإهمال أو سوء الادارة والتنظيم الذى يمكن أن يؤدى إلى أنواع متعددة من التبديد، ماقرره الجهاز المركزى للمحاسبات عام ١٩٨٩ عن أنه يوجد داخل مخازن شركات وهيئات القطاع العام خامات بدون استغلال معرضة للتلف قيمتها ٣ مليار جنيه! كذلك أعلنت الهيئة العامة للخدمات الحكومية، أن المخزون السلعى الراكد فى الجهات الحكومية التابعة لها قيمته ٧٨ مليون جنيه!

- من العينات النمطية الأخرى، أن المنطقة الصناعية الجديدة على الطريق الصحراوى فى محافظة الجيزة خططت عام ١٩٧٦ لاستيعاب ٦٥ وحدة صناعية، لم ينفذ منها حتى الآن إلا ٣١ وحدة- تتعرض للمشاكل الصعبة إلى درجة أنها مهددة بالتوقف بسبب انعدام أو نقص المياه والمساكن والخدمات اللازمة للمنطقة، وبسبب نقص الخدمات والوسائل اللازمة اقتصاديا!

- أعلن فى مجلس الشعب فى مارس ١٩٩٠، أن عدد مصانع النسيج التى توقفت فى المحلة الكبرى وشبرا الخيمة بسبب عدم وجود خيوط غزل، وصل إلى حوالى ١٠٠٠ مصنعا.

- تتعرض حوالى ١٨ ألف شركة تربية مواشى ودواجن وبيض لاحتمالات الافلاس، لأن

الحكومة أقرضتها قروضا عندما كان سعر الدولار ٨٠ قرش، ثم طالبتها بمضاعفة السداد وفق تضاعف سعر الدولار إلى حوالى ٢٦٠ قرش.

– بعد حريق شيراتون، صرح مسئولون فى وزارة الداخلية أن خسائر حرائق القطاع العام فى السنتين الماضيتين بلغت ٦ مليار جنيه، وأن منها ٦٠٠٠ حريقا حدث فى القاهرة.

ولايدخل فى موضوعنا هنا ما إذا كانت مثل تلك الحرائق وكوارث التلف الأخرى ترجع إلى أسباب إجرامية متعمدة أم إلى مايسمى الاهمال والتواكل وسوء التصرف ووضع الرجل غير المناسب فى المكان غير المناسب. ذلك أن النتيجة فى كل هذه الأحوال واحدة.

– أشرت قبل ذلك إلى النسبة الهائلة للفاقد الزراعى قبل وبعد جمع المحصول (نتيجة الآفات وأسباب التلف الأخرى المدعمة بالاهمال والفشل والتخلف العلمى). وأضيف هنا أن الخسائر التى تصيب الماشية والأغنام فى مصر – بسبب انتشار الطفيليات فقط – تبلغ ٢٨١ مليون جنيه سنويا.

– بالاضافة إلى التبديد الاقتصادى بالعسكرة والانفاق العسكرى وتحويل الثروات والطاقات إلى الأغراض العسكرية أو شبه العسكرية، والتبديد بالفوضى والاهمال والفساد، توجد إنفاقات تبديدية أخرى حكومية وغير حكومية متعددة البالوعات وهائلة الحجم (رغم استحالة حصرها فى ظروف وفى ظل النظام القائم). من ذلك مثلا الاسرافات والتبذيرات بحجة الأمن الداخلى على أغراض غير مفيدة للمجتمع، وعلى العطايا والامتيازات والاكراميات للعملاء والمرتزقة والنفعيين والانتهازيين والمدعومين والأدوات وغيرهم ممن يستخدمهم أو يدعمهم النظام القائم. والاسرافات والتبذيرات على النشاطات اللاعقلية المتضخمة سرطانيا، فى ميدان الكتب التجهيلية والمطبوعات التدهورية والصحف الفارغة (ولاحظ أن مطبوعات وصحف المعارضة المنافقة تحصل أيضا على مساعدات غير مباشرة مع ورق مدعوم!). وبالوعات التبديد على الاعلانات والاعلاميات الباهظة التكاليف التى تغطى كل شئ كأسراب الحشرات المنتشرة، وتبديدات الراديو (الذى أصبح يعمل ٢٤ ساعة فى اليوم ببرامج وموجات لاحصر لها، بحيث زادت ساعات الارسال اليومى للاذاعة المصرية من ١٥ ساعة عام ١٩٥٢ إلى ٢٤٢ ساعة يوميا عام ١٩٨٨!!)، والتليفزيون (الذى يعمل حاليا ٣٠ ساعة فى اليوم!)، وغير ذلك من وسائل حكومية وغير حكومية لا تنجح إلا فى صناعة التخلف الفكرى والنزعات الغوغائية وانفعالات الاثارة والروح الهستيرية باسم الوطنية والقومية وباسم الدين والاسلام والقرآن، الخ. ثم أيضا الاسرافات والتبذيرات على النشاطات السرية والعلنية الخارجية التى تتعلل بنفس الشعارات عن الوطنية وعدم الانحياز والعالم الثالث والعالم الاسلامى، الخ. وبذلك تتضاعف الغشومية العسكرية بالغشومية الغوغائية بالغشومية التعصبية قوميا أو دينيا، فتضيع مصالح المجتمع والفرد.

– بناء على تعداد ١٩٧٦، يصل عدد الأميين فى مصر إلى ٨٥٪ وفق مايسمى «التعريف الوظيفى» للأمية لدى منظمة اليونسكو (أى عدم الالمام بالقراءة والكتابة بالمستوى الذى يتيح للفرد ممارسة الأنشطة التى تتطلب ذلك) – رغم أنه بناء على التعريف المصرى للأمية (باعتبارها عدم القيد فى أى مدرسة وعدم الوصول إلى نهاية الصف الرابع الابتدائى!) يصل عدد الأميين بالنسبة إلى الأشخاص من سن ١٠ إلى سن ٤٥ إلى ٥٦٫٣٪ فقط! وعن عام ١٩٧٩، يقول تقرير المجلس القومى للتعليم فى مصر (الذى يعمل تحت رئاسة أحد العسكريين الناصريين المتعددى الألوان هو عبدالقادر حاتم) إن عدد الأميين ممن يزيد سنهم عن ١٢ – ١٣ سنة يتراوح بين ٢٠ و ٢١ مليون مصرى.

وتختلف الأرقام – إذا أعلنت أصلا أرقام رسمية – باختلاف التعريف والتصنيف والمجموع

الذى ينسب إليه العدد. وتقول أرقام جهاز التعبئة والاحصاء عن تعداد ١٩٨٦، إنه من بين حوالى ٣٤٫٦ مليون مصرى هم الذين يبلغ سنهم من ١٠ سنوات فأكثر، وصل عدد الأميين (= الذين يقولون عن أنفسهم إنهم أميون!) إلى حوالى ١٧ مليون فقط، بينما يوجد حوالى ٧٫٤ مليون شخص «يقرأ ويكتب» (= يقولون ذلك!) بدون الحصول على أى مؤهل مدرسى!! وهذا يعنى فى الحقيقة أن عدد «الأميين غير المدرسين» وصل فى التعداد المذكور إلى حوالى ٢٤٫٤ مليون شخص. فاذا أضفنا إليهم العدد الكبير المعروف عينيا من الحاصلين على التعليم الابتدائى الالزامى أو المقيدين فيه ممن يعتبرون واقعيا أميين (حتى بدون استخدام التعريف الوظيفى للأمية لدى اليونسكو)، نجد أن النسبة التقديرية لن تقل كثيرا عن الرقم السابق وهو ٨٥٪.

وقد أعلنت منظمة اليونسكو أن أعلى نسبة من الأمية فى البلاد العربية، توجد فى مصر واليمن الشمالية (= مصر الميمونة واليمن السعيد!).

**** وأكرر التنبيه للقارئ أننا نتكلم هنا عن الأمية الابجدية، وليس عن الأمية الثقافية التى تشمل معظم الناس (بما فيهم بعض حملة الدرجات الجامعية العليا!!).** لكن للأسف أن مرافق البحث الاقتصادى والاجتماعى لاتهتم أصلا بتحديد وتصنيف مستويات ونسب الثقافة الحقيقية والقدرات الفكرية والذكاء الفكرى، مما لايقاس بالتعليم الأبجدى أو بالشهادات (رغم أنه طبعا يستحيل أن يوجد بدون تعليم وشهادات). ولهذا، لاتملك مرافق البحث الاقتصادى والاجتماعى أى تصنيفات ومن ثم أى أرقام للتمييز بين المستويات الثقافية والفكرية التى ظهرت فى جيلنا مثلا، بحيث أبرزت أمثال لطفى السيد وطه حسين وعبدالقادر حمزة والدكتور محمد حسين هيكل فى مجال الثقافة الجامعية والصحفية، ومصطفى مشرفة فى مجال العلم، ومصطفى عبدالرازق وأحمد أمين فى مجال الدين، وعبدالوهاب وأم كلثوم فى مجال الموسيقى والغناء، الخ، ومن ثم طلعت حرب وأمثاله فى مجال الاقتصاد، فى مقابل «مشاهير النكرات» الجدد الذين برزوا فوق نفايات صحافة الملايين وجامعات الأقاليم وأدب الترفيه وأغانى عدوية وتلاميذه، وفى مقابل الشيخ شعراوى والشيخ الفاسى وعمر عبد الرحمن، ومن ثم الريان وأمثاله فى مجال الاقتصاد!!

لاتوجد للأسف أى تحديدات أو تصنيفات بخصوص مثل هذه الوقائع النمطية العينية، رغم أنه يمكن تحديدها وتصنيفها وقياسها بالأرقام للتعبير عن مدى الثقافة العقلانية أو التجهيل اللاعقلى، اللذين هما صانعا الارتقاء والتدهور فى المجتمع وفى الاقتصاد. (بل ويمكن تحديد أبرز المعالم الحقيقية للثقافة بالأرقام، وذلك مثلا من خلال قياس ثروة المفردات والموضوعات الفكرية المتداولة فى الكتب والصحف ووسائل الاعلام، وأيضا فى الاستعمالات المنتشرة فى اللغة السائدة). لكن الأنكى هو أنهم أهدروا تماما معنى كلمة «فكر» أيضا وليس فقط كلمة «ثقافة»، فأصبحت أعلى الشخصيات وممثلو الرئاسة يروّجون فى وسائل الاعلام والصحافة والثقافة لما يسمى «مؤسسة التثقيف الفكرى للمعوّقين ذهنيا»، وليس فقط لما يسمى «ثقافة الطفل»!! وبذلك لم ينزلوا فقط بمعنى الثقافة والفكر إلى المستوى الطفولى العادى، لكنهم نزلوا به أيضا إلى مستوى مهابيل ومجاذيب الأطفال الذين يتمتعون بالفكر لأنهم لم يصلوا فى تقديرهم إلى مستوى «التخلف الذهنى الشديد»!![1].

---

(١) استجابة لهذا الاهدار العالى لمعنى «الفكر»، أعلن مساعد وزير الداخلية الجديد فى تصريح لوسائل الاعلام فى ٩٠/٣/٣١ أنه يجب وصف الارهابيين الاسلاميين بصفة «التطرف الفكرى» وليس التطرف الدينى لأنهم «يبتعدون عن الدين»!! ومعنى ذلك أنه اعتبر «الفكر» مرادفا للتحريف اللافكرى والتعصب الغيبى والشطط الاعتقادى!!

والمهم أنه بسبب انعدام الضوء بخصوص التحديدات الصحيحة للثقافة والفكر، لانستطيع الاستفادة من الأرقام الرسمية الخاصة بتطور عدد المدارس وتلاميذها وعدد الجامعات وطلبتها وخريجيها.

ففي تعداد ١٩٨٦، وصل عدد الحاصلين على شهادات مدرسية غير جامعية إلى حوالى ٧ر٨ مليون (منهم حوالى ٥ر٤ مليون لم يصلوا إلى التعليم المتوسط)، بينما وصل عدد الحاصلين على شهادات جامعية ودرجات عليا إلى حوالى ٢ر١ مليون (منهم أكثر من ٣٢ ألف يحملون درجات عليا!). وقد زاد عدد تلاميذ الابتدائى والاعدادى والثانوى عموما من حوالى ٢ مليون عام ١٩٥٣ / ١٩٥٤ إلى حوالى ٣ر.١ مليون عام ١٩٨٦ / ١٩٨٧. وزاد عدد الجامعات المدنية من ثلاثة فقط عام ١٩٥٢ إلى ١٢ جامعة حاليا (لايزيد مستواها فى الحقيقة عن مستوى المدرسة الثانوية القديمة)، مع تضاعف عدد الكليات فى كل جامعة،وظهور عدد كبير من المعاهد العليا التابعة لما يسمى «التعليم العالى»، الخ!

وزاد عدد طلبة الجامعات من حوالى ٤٥ ألف عام ٥٢-١٩٥٣، إلى حوالى ٦٣٠ ألف عام ٨٦-١٩٨٧. وإذا كان المثل القديم يسخر من «الحمار الذى يحمل أسفارا»، فنحن نحتاج اليوم إلى مثل جديد للتعبير عن الحمار الذى لم يبق له اليوم حتى الأسفار التى يمكن أن يحملها بدون أن يفهمها!! ذلك أن **التخفيضات والتخفيفات الجذرية فى كل برامج التعليم المدرسى والجامعى والتسهيلات وقواعد «الرأفة» فى كل الامتحانات**، وصلت إلى درجة جردت ظهر الحمار من «الأثقال» التى يمكن أن تفيد بعض الأفراد إن لم تكن تفيد الآخرين!! وهذا فضلا عن جانب **التحيز الخاص ضد الفكر العقلانى فى هذه التخفيضات والتخفيفات والتسهيلات التجهيلية، حيث زادت درجات السطحية والابتذال وانعدام الفائدة العقلية فى كل المستويات والمواد، وألغيت أو انكمشت وشوهت برامج الفلسفة والأدب التفكيرى والمعلومات التفكيرية وموضوعات الثقافة الفكرية- حتى فى الكليات الجامعية المتخصصة** وليس فقط فى المعاهد والتعليم الثانوى!

- فى مقابل هذا الاستنزاف التجهيلى الهائل للطاقات والأموال فى اتجاه التضليل والخداع الذاتى والمباعدة عن الثقافة الجامعية الأكاديمية الحقيقية، تعلن الأرقام الرسمية أن الحكومة اعتمدت للأبحاث العلمية فى الخطة الخمسية الأخيرة مبلغ ١٥٠ مليون جنيه فقط!! وهذا مبلغ لايصل إلى ثمن مجموعة صغيرة من الدبابات أو الطائرات العسكرية، أو إلى تكاليف عدة ساعات من البحث التكنولوجى الخاص فى الصوامع العسكرية السرية فى مصر!! ويمكن أن يتضح لنا مدى تفاهة هذا المبلغ، إذا لاحظنا أن اعتمادات البحث العلمى والتكنولوجى وصلت فى ألمانيا الغربية مثلا عام ١٩٨٩ إلى ٥ر٦١ مليار مارك (= حوالى ٣٠ مليار جنيه)، منها ٦ر٢٠ مليار مارك فى ميزانية الحكومة.

- وصل عدد الأغانى «الهابطة» التى رفضتها الرقابة الرسمية على المصنفات الفنية عام ١٩٨٩: ٣٠٠٠ أغنية= عشرين ضعف متوسط الأغانى التى ترفض فى العام خلال الفترة السابقة!

أما الأغانى «الهابطة» التى لم ترفضها لجنة الرقابة المذكورة والتى تؤذى أسماعنا كثيرا جدا من وسائل الاعلام الرسمية، وأما الأغانى «الهابطة» التى لم تمنع عمليا ومن ثم تسيطر فعلا على السوق، فلا توجد أرقام عنها! وأما من يستحقون الفصل من لجنة الرقابة على المصنفات، وأمثالهم من المسيطرين على الثقافة والصحافة والأعلام والفنون فى مصر، لهبوط أو انعدام ثقافتهم وذوقهم الفنى هم أنفسهم (بطريقة الأعمى المخصص لصناعة التبصير)، فلا توجد أرقام عن عددهم!

- تقول أرقام وزارة الداخلية إنه خلال شهرى يناير وفبراير فقط هذا العام ١٩٩٠، وصل عدد البلاغات التى تلقاها بوليس النجده وبوليس الأحداث فى مدينة القاهرة فقط عن غياب الفتيات المراهقات، إلى ٢٥٥ بلاغا! وهذا الرقم مجرد إشارة وقائعية عن التزايد الخطير فى عدد الهاربات من الفتيات غير المبلغ عنهن فى القاهرة، وفى عدد الفتيات الهاربات من الريف إلى المدن، وفى عدد الهاربات من النساء الثيّبات عموما، الخ.

- برزت فى مصر بشكل لم يسبق له مثيل ظاهرة تخلص الآباء من أطفالهم الرضع أو الصغار جدا، سواء بالالقاء على قارعة الطريق أو بالبيع أو بالقتل (ناهيك عن استخدام الصغار فى التسول وفى الأعمال الشاقة المبكرة)! ولاتوجد طبعا أرقام عن ذلك، لكن الصور والحوادث تنشر فى الصحف فى هذه الفترة.

- زادت نسبة العوانس أو غير المتزوجين من ١٨٪ عام ١٩٥٢ إلى ٢٧٪ عام ١٩٨٦. وفى تعداد ١٩٨٦، اتضح أنه من بين ٢٦٫٨ مليون شخصا فى سن الزواج: وصل عدد غير المتزوجين من قبل إلى ٦٫٩ مليون، وعدد الأرامل إلى أكثر من ٢ مليون، وعدد المطلقين إلى حوالى ربع مليون. أما عدد المعقود قرانهم بدون زواج منزلى، فهم أكثر من ٣٠٠ ألف.

وزيادة عدد العوانس أو العزاب وغير المتزوجين لايعبر فقط عن زيادة الفقر، ولكن يعبر أيضا عن تفاقم مشكلة الاسكان- التى هى مشكلة طاحنة للفقراء ومحدودى الدخل وليس للمتيسرين والأغنياء. ففى تعداد للشقق أجراه جهاز التعبئة والاحصاء، اتضح أن عدد الشقق الخالية المغلقة [وهذه تخص ملاكا أو مستأجرين متيسرين وأغنياء يتمتعون بشقق أخرى!] وصلت عام ١٩٨٦ إلى ١٫٨ مليون وحدة سكنية، ثم عام ١٩٨٩ إلى ٢ مليون وحدة سكنية. وتقول الدراسات المتخصصة إن نسبة تلك الشقق الخالية المغلقة بلغت فى القاهرة والمحافظات ٥٤٪ من إجمالى عدد الشقق عام ١٩٨٦، وبلغت فى الريف ٢١٪.

* ومع ذلك، يجب ألاننسى أن عدد المساكن فى مصر ارتفع من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٩٠ بنسبة حوالى ١٥٠٪ فقط تقريبا، بينما زاد عدد المصريين فى تلك الفترة بنسبة تزيد عن ٣٠٠٪!

- فيما يسمى القاهرة الكبرى التى تضم حوالى ١٢ مليون نسمة، لايعمل لمواصلات محدودى الدخل إلا ٣ آلاف أوتوبيس أو عربات أخرى للنقل العام (ترام أو مترو)! أما عدد السيارات الخاصة فيبلغ نصف مليون، وعدد سيارات الأجرة ١٥٠ ألفا، وعدد سيارات الأجرة المشتركة (السرفيس) ١٥ ألفا. ويصل عدد الركاب فى القاهرة يوميا ٢ مليون راكب.

- تفيد أرقام الجهات المطلعة أن إدمان المخدرات وصل إلى حوالى ٢٠٪ من طلبة الجامعات المصرية!

- الشبان الذين يتقدمون إلى الكليات العسكرية ويثبت أنهم غير لائقين صحيا، وصلت زيادة عددهم إلى نسبة ٧٥٪. وتقول الأرقام أيضا إن الأنيميا تصيب حاليا ٥٠٪ من أطفال مصر.

هذا وقد أعلن وزير الصحة أن عدد المصابين بالبلهارسيا فى مصر، انخفض عام ١٩٨٩ إلى حوالى ١٧٪ فقط! وتقول الأرقام الموثوق بها إن عدد المصابين فعلا بالبلهارسيا ١٢ مليون فرد أى حوالى ربع السكان، يضاف إليهم حوالى ٢٠ مليون فرد تحت الاصابة! ورغم ذلك، وفى مقابل المبالغ المهولة المبددة على الأغراض العسكرية والأمنية والاستعراضية، تبلغ الاعتمادات الحكومية لمكافحة البلهارسيا ٤ مليون جنيه فقط! (بينما يبلغ ثمن الطائرة الواحدة من الطائرات الحربية المتطورة حوالى ٨٠ مليون جنيه!).

- أما عن عدد المعوقين أو أصحاب العاهات، فالأرقام الرسمية تخفى حقيقة ذلك. لكن

بناء على تقديرات منظمة الصحة العالمية، يمكن أن نتوقع أن ينطبق ذلك الاسم الدبلوماسي الجديد على حوالى ١٠٪ من المصريين. وعلى كل حال، تقول أرقام موثوق بها إن عدد المعوقين في البلاد العربية عموما يصل إلى ١٨٪ من عدد الأطفال. ويقول الرقم الشائع إن عدد المعوقين / ذوى العاهات فى مصر حوالى ٦ مليون (رغم أن بعض الرسميين يخفضون العدد إلى ٣ مليون).

هذا، وقد أدت تقاليد التسول وتقديس العاهات ذات الأصول الكهنوتية العريقة فى الشرق إلى الخلط المنافق بين الاعتبارات الخيرية الانسانية (التى يجب أن تشمل حتى الحيوان) وبين مصالح العمل والاقتصاد، ومن ثم صدر القانون عام ١٩٨٢ وتكررت تعليمات الجهاز المركزى للتنظيم والادارة (بل وأكدها ودعمها البرلمان!) عن ضرورة تخصيص نسبة ٥٪ من الوظائف فى أى جهاز حكومى وفى أى منشأة تستخدم ٥٠ عاملا فأكثر لتعيين المعوقين المؤهلين!!

– ٧٪ من الأطفال تحت سن ١٥ سنة فى مصر، يكسبون رزقهم: سواء بالعمل المأجور أو بالتسول!

وفى إحصائية أخرى أن عدد الأطفال من سن ٦ سنوات فقط الذين يعملون بشكل ثابت، يبلغ حوالى ١ر٥ مليون طفل يشكلون ٣ر١٠٪ من قوة العمل فى مصر.

– تقول التقديرات المطلعة إن عدد المتعطلين بطالة كاملة فى مصر يبلغ حوالى ٤ مليون شخص، بينما تقول الأرقام الرسمية إن البطالة السافرة تبلغ حوالى ١٠٪، أو حوالى ١ر٢ مليون فرد فقط (بدون حساب البطالة المؤقتة والموسمية المقنعة، الخ).

ولاحظ أن الأموال التى أنفقت مثلا فى الاستثمارات المنفذة بموافقة هيئة الاستثمار فى نصف السنة المالية الجديدة، بلغت حوالى ١ر١٠ مليار جنيه، وأعطت ١٧١ ألف فرصة عمل فقط. فكيف يمكن بمثل هذه الطريقة استنفاذ العدد المهول المتزايد من الأيدى العاملة المتعطلة، بما فيهم خريجو الجامعات؟!

– تقول تقريرات متخصصة إن البطالة المقنّعة أو المستترة فى مصر، تصل إلى حوالى ٧ مليون شخص.

ولاتوجد أرقام دقيقة عن ساعات العمل الضائعة من مستخدمى الجهاز الإدارى الحكومى الذين تضاعف عددهم عدة أضعاف، ولا عن ساعات العمل الضائعة من المشتغلين فى القطاع العام الذين يحصلون على أجور ومرتبات لايقدمون ما يقابلها من عمل.

لكن يمكن الاشارة هنا إلى أن التقديرات الأجنبية تقول إن المتوسط العام لوقت العمل الفعلى للمواطن المصرى، يقل عن نصف ساعة فى اليوم !!!

– يصل عدد العاملين فى القطاع الحرفى إلى أكثر من ٣ مليون حرفى، معظمهم يعملون فى منشآت لايزيد عدد عمالها عن ٤ عمال. وللأسف أن هذا القطاع الذى يمكن أن يلعب دورا ملحوظا فى مجال العمالة وخدمة مصالح المجتمع وتوفير المستلزمات المعيشية، لايلقى الاهتمام الحقيقى والتنظيم السليم والتوجيه المفيد.

وتشير الأرقام المتخصصة أن تكلفة فرصة العمل فى الصناعات الصغيرة تبلغ بين ١٠٠٠ و ٥٠٠٠ جنيه فقط، بينما متوسط تكلفة فرصة العمل فى معظم الصناعات الكبيرة يتراوح بين ٢٠ و ٥٠ ألف جنيه.

– تبلغ نسبة الأسر التى تعتبر «تحت خط الفقر» فى مصر، حوالى ٢ر٤٧٪ من المجموع، أى أن حوالى نصف الأسر المصرية لم تصل حتى إلى الحد الأدنى من وسائل الحياة الفقيرة!!

– فى مقابل هذه الملايين الفقيرة والمتعطلة والمعدمة أو شبه المعدمة وهؤلاء الذين يمارسون التسول، ركزت الغشومية الاقتصادية اهتمامها على مايسمى «السياحة» و «الفندقة»، الخ!

ولاتوجد أرقام دقيقة عن مجموع التبديدات والاستنزافات فى الطاقات البشرية والمادية والمالية على هذا المستنقع التدهورى (الذى تباح إمكانياته للعملاء والأدوات والأتباع وللمرتزقة من شبكات الجيش والبوليس وأمثالهم). لكن يكفى أن نشير إلى أنهم- باسم السياحة وخدمة الفنادق- أقاموا مدارس ومعاهد عليا باسم «الفندقة»، وأقاموا أو سمحوا باقامة مئات الكباريهات وصالات الرقص والقمار وما إلى ذلك، فضلا عما أدى إليه ذلك من مفاسد أخلاقية وأرستقراطية أخرى، وما ارتبط به من تغيير ضار وطفيلى فى نوعيات السلع ونوعيات الخدمات فى قطاعات اقتصادية واجتماعية واسعة.

ولاحظ أن ما يقال عن «الدخل السياحى»، هو فى الحقيقة نوع من التزييف والدجل، لأنه يسقط التكاليف الحقيقية وراء مدفوعات السياح- ليس فقط التكاليف السلعية والمالية المصرية، لكن أيضا وأساسا التكاليف التى تتحملها مصالح المجتمع ومصالح الاتجاه السليم للاقتصاد والنظام السليم للحياة والعمل والانتاج.

وتقول الأرقام الرسمية إنه فى الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٨٧، زاد عدد الفنادق من ٦٠ فندقا إلى حوالى ١٢٠٠ فندقا، وزاد عدد غرف الفنادق من ٤٦٤٥ غرفة إلى حوالى ٤٠ ألف غرفة، وزاد عدد السياح من ٧٦ ألف سائح إلى ١٫٨ مليون سائح!! ولاتوجد أرقام عن تطور المشتغلين المباشرين وغير المباشرين فى هذه الفنادق وملحقاتها من الصالات والكباريهات والخدمات السياحية المشابهة، التى تشكل فى الحقيقة طاقات بشرية واقتصادية مبددة (فضلا عما تحتويه من نشاطات القوادين وماشابه ذلك من النشاطات الطفيلية والافسادية والهدامة أخلاقيا واجتماعيا). ولهذا فان التضاعف المذكور فى الأرقام السياحية والفندقية والمواخيرية، ارتبط عمليا بالتضاعف فى وقائع وأرقام الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بل والأزمة العقائدية!

- بمناسبة الحوادث التى نشرتها الصحف أخيرا عن انهيار بعض المساجد الأثرية، ذكر تقرير الخبير الاستشارى لهيئة الآثار المصرية أن عدد الآثار الاسلامية الكبيرة التى تعرضت للانهيار من منتصف العام الماضى ١٩٨٩ حتى مارس هذا العام، بلغ خمسة مبان أثرية إسلامية! وهذا هو التعبير العينى النمطى عن سيادة اتجاه الاهدار العام للتاريخ (الاسلامى أو غير الاسلامى) فى مصر- بما فى ذلك استخدام المواقع الأثرية مقالب للقمامة، أو استخدامها فى الاشغالات السكنية، أو فى الأغراض التجارية السوقية أو الترفيهية والسياحية، الخ! وقد ذكر تقرير عن الآثار الاسلامية عام ١٩٤٨، أن ٣٠٠ مسجدا أثريا «اختفت» فى الفترة السابقة على التقرير، ولايعرف بالتحديد ماحدث لها!

وفى مقابل ذلك، نشطت عمليات إقامة المساجد والزوايا الجديدة. وكان عدد المساجد فى مصر عام ١٩١٠ حوالى ١٤٠٠ مسجداً لحوالى ١٢ مليون. وفى عهد عبدالناصر عام ١٩٦٩ عندما أصبح عدد السكان حوالى ٣٢ مليون نسمة، وصل عدد المساجد إلى ٢٠ ألفا- منها ١٦ ألفا غير تابعة رسميا لوزارة الأوقاف. ورغم عدم توفر أرقام جديدة فى ظروف الاكتساح الاسلامى الحالى، إلا أنه يمكن أن نلاحظ عينيا أن العدد تضاعف أضعافا كثيرة هائلة! (وقد كشفت الأحداث الطائفية الأخيرة أن المنيا فقط تضم أكثر من ٢٦٠٠ مسجدا وزاوية، منها حوالى ٦١٤ فقط تابعة للأوقاف. ولا تندرج طبعا فى أى أرقام متداولة، المصلات التى أصبحت تخصص داخل أماكن العمل والنقابات والنوادى وما إلى ذلك فى كل أنحاء البلاد!)

وقد ضاعفت الحكومة طبعا بدرجة كبيرة جدا إنفاقاتها على مبانى ومستخدمى المساجد، وأصبحت بعض المساجد الحكومية الجديدة يتكلف الواحد منها مالايقل عن ١٥ مليون جنيها أما تكاليف النشاطات الدينية الاسلامية المكملة، ومنها مايتعلق بوسائل الاعلام، فلاتوجد

أرقام عنها.

ومن ناحية أخرى- وفى الشق الثانى من نفس الاتجاه- تضاعفت أيضا درجة وشدة الحماس أو التعصب الدينى المسيحى واتساع نشاطاته الخاصة والعامة. ولانعرف عدد الكنائس فى مصر (مع ملاحظة الفرق بين دور المسجد ودور الكنيسة فى العبادة فى كل دين منهما). لكن البابا أعلن أخيرا أن الأقباط أقاموا كنائس جديدة فى الخارج، بحيث وصل عدد كنائسهم فى أمريكا وكندا واستراليا وانجلترا إلى حوالى ٧٠ كنيسة. وفى مقابل ذلك، زاد عدد المساجد فى بريطانيا مثلا من ٤ فقط فى الأربعينات إلى ٤٠٠ حاليا.

* * *

فى عهد الخديوى اسماعيل (١٨٣٠-١٨٩٥)، استطاع رجال الدين أن يقنعوا الخديوى بأن يكلفهم بقراءة «الخاتمة» (= كل القرآن) فى المساجد، لضمان انتصار الحملة المصرية فى الحبشة. ودفع الخديوى نفقات «الخاتمة»، لكن الجيش المصرى انهزم. فلما حاول مناقشتهم منطقيا فى ذلك، ردوا عليه بالرد المعروف منذ العصور الكهنوتية القديمة: إن الله لم يستجب لنا لأنك لاتعمل مايرضى الله! فكيف نجد حكاما يرضى الله عنهم مثل كهنة الخومينى فى إيران، بدون أن يصيبهم ما أصاب هؤلاء من هزيمة وخسائر وإفلاس؟!

قال عمر بن الخطاب للنبى عن الفرس والروم قبل إنتشار الاسلام فى تلك البلاد: «ادع الله فيلوسّع على أمتك فان فارس والروم وسّع عليهم وأعطوا الدنيا وهم لايعبدون الله!». فقال: «أولئك قوم عُجلت لهم طيباتهم فى الحياة الدنيا.» (البخارى: «باب إماطة الأذى»- الجزء الثانى ص ٧١). فكيف يمكن إماطة الفقر عن المجتمع البشرى؟!(١).

مارس ١٩٩٠

(١) مارس ١٩٩٠. وأرجو ألا ينسى القارئ أن هذا التذييل انتهى تماما قبل أن يبدأ الانفلات الجديد فى الأسعار الحكومية وغير الحكومية بمناسبة منحة أول مايو !!

(٤)

ملحقات ديمقراطية أخرى

(عن شمول الاهدار والعداء للثقافة)

«اعـــرف بنفســك»
شعار يوناني قديم[١]

---

(١) شعار «اعرف بنفسك» (وباليونانية جنوثى سياوتون، وباللاتينية نُسكى تى إبسوم)، هو مبدأ عقلانى قديم يعبر عن الاستدلال التجريبى. لكن أجهزة الكهانة والسفسطة السحرية، التقطته فى اتجاه تعكيسى للتعبير عن استخدام وسائل التحكم السرى والتأثير الذهنى وصناعة المعجزات فى الاقناع العملى التجريبى بالغيبيات وفى صناعة الايمان التجريبى بالعبادات القديمة. وهذا ما أطلق عليه اسم الغنوصية (من كلمة جنوثى/Gnosis / المعرفة)، أى «معاينة» التجليات الغيبية! وهؤلاء الذين حصلوا على مثل هذه التجليات، كانوا يسمون باللغة القديمة فى العبادات السابقة باسم «الغنوصيين»، ثم أصبحوا يسمون فى التصوف المسيحى والاسلامى باسم «العارفين».
وبهذا المعنى الغيبى، وضعوا ذلك الشعار على واجهة معبد دلفى فى أثينا، حيث استمر حتى عصر سقراط ثم حتى اليوم. (وهو فى هذا يشبه فى اللغة العربية القديمة: «سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم»). لكن للتغطية على هذا المعنى الكهنوتى القديم الذى يكشف تقاليد استخدام وسائل التحكم السرى والذهنى فى عمليات التعبيد، فرض الكهنة منذ عهد سقراط تحويرا تمويهيا جديدا لهذا الشعار، فجعلوه: «اعرف نفسك بنفسك»!! وهذا معنى مختلف تماما، ولا يتفق مع المعنى المفهوم لكلمة غنوص/ Gnosis/ معرفة! لكن للأسف أن الأصل اليونانى واللاتينى المعروف للشعار- وهو حرفيا «اعرف أنت نفسك»- كان يسمح لغويا بالقفز من معنى Connais toi- même إلى المعنى الذى اقتصرت عليه الترجمات اللاحقة وهو:
Connais- toi toi- même !!

معنى كلمة «الملحقات» أو «المرفقات» يتضمن أى مواد «تتعلق» بأصل معين، رغم أنها قد تكون مستقلة عنه ولا تشكل جزءا منه.

وبهذا المعنى، ولأن موضوع الديمقراطية يشكل أرضية عامة مشتركة فى الكتب الثلاثة عن الايديولوجية الجديدة، ولأننى تناولت هذا الموضوع تفصيلا فى الكتاب السابق كقاعدة اجتماعية سياسية ثقافية للمنظورات الجديدة فى الاقتصاد ثم فى فلسفة التاريخ أيضا، ولأننى بجانب ذلك وفوق ذلك مستبعد من وسائل النشر المتاحة للآخرين ولا أملك وسيلة للنشر إلا هذه الكتب التى أقتطع تكاليفها من لقمتى، لهذا كله أستأذن القارئ الكريم فى أن يسمح لى بأن أنشر هنا أيضا بعض الملحقات الديمقراطية المكملة لملحقات الكتاب السابق. وسأواصل ذلك فى الكتاب القادم.

(١)

هيئة إهدار الكتاب

تحريرا في يوم الأحد الحادي عشر من مارس ١٩٩٠

... السادة فاروق حسني وزير الثقافة وسمير سرحان رئيس هيئة الكتاب وكامل شحاته وكيل الوزارة لدار الكتب، وإلى أصحاب الضمائر في الثقافة والصحافة(١).

.....

كتبت عدة مرات عما حدث ويحدث من إهدار للمراجع والكتب وإهدار للثقافة في دار الكتب المصرية خصوصا منذ السبعينات، وبشكل أخص بعد إنشاء ما يسمى هيئة الكتاب، التي استولت على أهم الكتب والمراجع من دار باب الخلق بدون أن تترك لها نسخا بديلة (مثل دوائر المعارف الرئيسية، حيث لم يعد يوجد في باب الخلق إلا بقايا مجلدات قديمة من دائرة المعارف البريطانية ومجلد واحد من دائرة المعارف الاسلامية!)، **بل واستولت أيضا على نسخ الكتب المفيدة فكريا المطلوب حجبها عن الباحثين بحجة وضعها في دار هيئة الكتاب البعيدة عن وسط البلد والتي لا تسمح بالاستعارة الخارجية مثل دار باب الخلق** (وأوضح مثال على ذلك هو كتاب ليفي بريل عن «الذهنية البدائية» الذي ترجمه المرحوم الدكتور القصاص منذ عشرين عاماً، فضلا عن أهم كتب الدكاترة عبدالرحمن بدوي والجريتلي وحسين خلاف، الخ). وكتبت أيضا عن سوء معاملة موظفي تلك الجهات، وعن ظاهرة إسقاط أهم الكتب من الفهارس العامة المتاحة للجمهور- مما يعني عمليا تبديدها أو منع الاطلاع عليها. كتبت ذلك في المكان الذي أتيح لي إذ ذاك، وهو مجلة اسمها «أدب ونقد» (في العددين ٤٢/ نوفمبر ٨٨ و ٤٤/ فبراير ٨٩)، ثم في أحد كتبي بعد ذلك بسبب حرماني من النشر في الوسائل الصحفية والثقافية المتاحة للآخرين. لكن طبعا بدون أي جدوى! لماذا؟ **لأن أصل الداء- كما أوضحت في خطابي السابق إليكم منذ ثلاثة شهور عن مدير اتحاد الكتّاب- هو أن السلطات التي تحارب حقوق الرأي والتعبير والتنوير، تستخدم في مرافق الثقافة أشخاصا معادين للثقافة الحقيقية: عن وعي بوليسي عسكري، أو عن جهالة وقصور فكري، أو عن تعصب ديني ضد الفكر وضد العقلانية.** تعددت الأسباب، والعداء واحد عمليا. ولهذا لايملك شخص مثلي إلا أن يسجل شكواه شفاهة وكتابة، ثم بالامكانيات المتاحة للنشر الخاص المحدود إذا توفرت.

وإليكم الواقعة التالية التي دفعتني إلى كتابة هذه الشكوى.

بسبب سحب دائرة المعارف الفرنسية الكبيرة القديمة (التي تحمل اسم La Grande Encyclopédie) من دار باب الخلق في قلب القاهرة إلى دار هيئة الكتاب في رملة بولاق البعيدة النائية والصعبة المواصلات، مع عدم تزويد الدار الأولى ولو بنسخة فرنسية حديثة كبديل لها، اضطررت إلى الذهاب إلى رملة بولاق يوم الأربعاء الماضي السابع من مارس ١٩٩٠ للاطلاع على بعض المواد اللازمة لي. وفي قاعة المراجع في الدور الثالث، فوجئت جدا عندما وجدت على الأرفف حوالي نصف دائرة المعارف الفرنسية فقط! (من حرف A إلى حرف J). ولأنني

---

(١) أرسلت هذه الشكوى إلى المسئولين المذكورين. ورغم أن أدوات الجعجعة والجهالة في ميدان الثقافة وفي الصحف الحكومية وصحف المعارضة المنافقة المكملة للحكومة يتجاهلون تماما شكاواي وكتاباتي، إلا أنني وزعتها أيضا على العديد منهم (في الوفد والأهالي والأهرام والأخبار، الخ)، بهدف الفضح الوقائعي والتسجيل والادانة للمستقبل.

أعرف مجلدات هذه الانسيكلوبيديا جيدا وأتعامل معها منذ الخمسينات، ولأننى كنت قد اكتشفت فى العام الماضى بعد الاطلاع عليها فى دار هيئة الكتاب أنها فقدت فى السنوات السابقة مجلدا أو مجلدين فقط، اضطررت إلى السؤال عن سبب وصول النقص إلى نصف المجلدات وعن كيفية التصرف للعثور على بقية المجلدات إن وجدت!

وبعد كثير من السؤال والتقصى، حولونى من الدور الثالث إلى قاعة الاستعارة الداخلية وفهارس الاستعارة فى الدور الخامس (وعنوانها المنبرى الذى يعبر فى حد ذاته عن جهالة من وضعوه، هو: «قسم الارشاد والتوجيه»!). ورغم أننى تعجبت جدا من احتمال وجود مجلدات أخرى فى دور آخر، وتعجبت أكثر من احتمال وضعها تحت التعامل بطريقة تقديم طلبات استعارة داخلية لكل مجلد مطلوب ثم انتظار إحضار المجلدات من المخازن واحدا بعد آخر، إلا أننى نفذت أوامرهم وبدأت أبحث فى فهارس الدور الخامس عن رقم دائرة المعارف الفرنسية! فاتضح أن اسمها غير موجود إطلاقا فى تلك الفهارس! لكن من حسن الحظ أن موظف الكتب الموجودة فى ذلك الدور وكذلك موظفة المراجع فى الدور الثالث، تعاملا معى بطريقة إنسانية، ثم اقترحا أن أذهب إلى قسم الفهارس الموجودة فى الدور الثانى (والتى هى مخصصة للموظفين والمحظوظين وليس للباحثين غير الحكوميين مثلى).

وفى الدور الثانى، عثرنا على اسم دائرة المعارف الفرنسية، بل وبرقمين! (رغم أنها نسخة واحدة قديمة وغير كاملة!). ورجعت بالرقمين إلى الدور الخامس، وقلت لهم بصراحة إننى أريد معرفة الموجود من بقية مجلدات الانسيكلوبيديا الفرنسية، وليس مجرد الاطلاع على بعض مجلداتها. وكتبت استعارة داخلية، وانتظرت. لكن بعد فترة، لم أحصل إلا على مجلدين منها! وكان واضحا أنهم بهذا التصرف، بل وبعملية تقسيم الانسيكلوبيديا إلى مجموعة مجلدات فى قاعة المراجع فى الدور الثالث وعدة مجلدات أخرى فى مخازن الاستعارة الداخلية فى الدور الخامس، إنما يحاولون التغطية على ماضاع وتبدد منها - إن لم يكن التغطية أيضا على المزيد من التبديدات فى المستقبل! كل ذلك بدلا من أن يتركوا تلك النسخة القديمة الناقصة لدار باب الخلق، ويشتروا نسخة جديدة كاملة للدار الجديدة فى رملة بولاق!

وإزاء ذلك، بدأت أبحث عن مكاتب المسئولين فى هيئة الكتاب للشكوى إليهم، محتجا **بأنه من غير المعقول تقسيم مجلدات دائرة معارف كبرى بين الدورين الثالث والخامس، ومن غير المعقول وضع مجلدات منها للاستعارة الداخلية بالطلبات من المخازن - بل وبعد إسقاط رقمها من فهارس الاستعارة الداخلية!! ذلك أن مراجع الاطلاع كالقواميس ودوائر المعارف، يجب أن تكون متاحة تحت اليد مباشرة على الأرفف - حتى لو كانت فى قاعة الاستعارة الداخلية!** ! بل إن هذا هو النظام الصحيح الذى كان متبعا منذ إنشاء دار الكتب، والذى لازال متبعا فى دار باب الخلق. لكن بعد إنشاء هيئة إهدار الكتاب التى تسيطر عليها مجموعات الحذلقة السطحية والجهالة والتعصب الدينى، ضاعفوا عدد دواليب المراجع إلى عدة عشرات، وكدسوا على أرففها مئات ومئات من الكتب الضخمة (وخصوصا الاسلامية)، بحيث اضطروا إلى فصل قاعة مراجع الاطلاع عن قاعة الاستعارة الداخلية!

وأخذت أتنقل بين الدور الثانى والدور الثالث والدور الخامس وغيرها، للتعبير عن شكواى، ولتكرار الرجاء بتجميع ما يوجد من مجلدات الانسيكلوبيديا المذكورة فى مكان واحد حتى تكون فى متناول من يريد أى مادة من المواد الواردة فيها. وذهبت إلى مكتب الدكتور سمير سرحان، فاتضح أنه مسافر فى إحدى رحلات المتعة فى الخارج باسم الثقافة. وفى مكتبه، واجهت السخرية من سكرتيرة ضخمة التقاطيع سوقية الشكل والتفكير، ضحكت جدا وتهكمت عندما قلت لها إن نسخة الانسيكلوبيديا الفرنسية المشكو بخصوصها ترجع إلى عام

١٩٢٢ ولا يوجد مثلها تقريبا في مصر! وحولوني إلى وكيل الوزارة المذكور أعلاه، فاتضح أنه غير موجود بالدار! ثم حولوني إلى مدير الدار الأستاذ على عبدالمحسن، فاتضح أنه فى لجنة! وحولونى إلى الأستاذ رجب الصعيدى، فاتضح أنه فى اجتماع ما، أو ربما يكون قد تأخر أثناء تأدية صلاة الظهر! ورغم ذلك، كررت شكواى المذكورة لموظف وموظفة فى فهارس الدور الثانى ولموظفات الدور الثالث والدور الخامس، بل وأيضا لموظف طويل وصفيق الوجه والكلام فيما يسمى قسم الارشاد، الخ، وتركت اسمى وعنوانى فى أكثر من مكتب.

ورغم أن أى محاولة للاصلاح أصبحت مستحيلة فى كل المجالات فى بلادنا المنكوبة عموما، وفى مجال الثقافة والاعلام خصوصا، إلا أننى أكتب هذه الصفحات من أجل تسجيل الوقائع للمستقبل، الذى سنحقق فيه الإحياء الجذرى للعقلانية والفكر والثقافة الحقيقية....

---

(٢)

المدير الأسود للقهر الثقافى!

الخميس ١٤ ديسمبر ١٩٨٩

... وزير الثقافة فاروق حسنى- رئيس اتحاد الكتّاب (ووكيل مجلس الشورى) ثروت أباظة- أمين عام الاتحاد- المستشار القانونى...[١].

.....

أول أمس الثلاثاء ١٢ ديسمبر ١٩٨٩، ذهبت إلى مقر «اتحاد الكتاب» بشارع حسن صبرى بالزمالك لتقديم ثلاثة خطابات باسم رئيس وأمين ومستشار الاتحاد، وأيضا للسؤال عن مصير طلباتى المتكررة لعضوية الاتحاد (منذ سلمت طلبى الأول إلى السيد/ يوسف السباعى فى مارس ١٩٧٠ ثم مرسلاتى من وراء الأسوار إلى من جاء بعده). وقابلنى هناك موظف إدارى ومعه موظفة صغيرة، فأطلعتهما على أوراق إثبات الشخصية. لكنهما قالا إن لديهما تعليمات من المدير بعدم استلام أى أوراق أو خطابات من أى أحد، وإن إدارة الاتحاد لا تستلم أى أوراق أو خطابات إلا اضطرارا إذا أرسلت بالبريد (إن وصلت أصلا!). ولما حاولت إقناعهما بأننى لا أقدم خطابات إلى أعضاء عاديين ولا أطلب أى إجراءات استلام وإنما فقط مجرد التكرم بتوصيلها إلى المختصين، قاما بالاتصال تليفونيا بالمدير الادارى للاتحاد، وأبلغاه عن اسمى وعن أننى «ألح» على تسليم الخطابات! فكلمنى تليفونيا وسألنى مرة أخرى عن اسمى وعن موضوع الخطابات، فقلت له أنه بيان ثقافى مطبوع سلمته إلى عديد من النقابات والاتحادات ذات الاهتمام الثقافى وإلى كثيرين جدا من الكتّاب والمثقفين. وبمجرد أن سمع اسمى (ولا أعرف إذا كان قد عرف من ذلك الجاهى أو عرف فقط أننى لست من أصحاب الحظوة والنفوذ)، أمر الموظفين الاثنين التابعين له بارسالى إليه شخصيا! وفوجئت بأنهما أحضرا على الفور موظفاً ثالثاً، «اقتادنى» إلى المدير الادارى لاتحاد الكتاب- الذى اتضح أنه لايوجد فى مبنى الاتحاد، ولكنه يباشر الادارة والسيطرة على «اتحاد الكتّاب» كوظيفة إضافية

---

(١) أرسلت منسوخات هذه الشكوى إلى المذكورين، ثم إلى بعض الكتاب والصحفيين وإلى كثيرين ممن يجعجعون عن الحريات وحقوق الانسان فى وسائل الحكومة (الأهرام والأخبار والجمهورية) أو المعارضة الرسمية المكملة للحكومة، وخصوصا فى صحف التجمع والوفد والأحرار وما إلى ذلك من أبواق النفاق الفوغائى. لكن طبعا، كالمعتاد، بدون أى مبالاة أو تعليق. وكأننى ألقيتها فى سلات المهملات فى تلك الجهات!

بجانب وظيفته الحكومية الأصلية فى مبنى آخر قريب فى نفس الشارع هو «المجلس الأعلى للفنون والثقافة» التابع لوزارة الثقافة!!

وبعد أن وصلت إلى مكتبه الحكومى فى المبنى المذكور التابع للوزارة، أطلعته أيضا على أوراق إثبات الشخصية، فقال لى إن الخطابات مغلقة وإنه يريد أولا قراءة ما يوجد بداخلها! فاضطررت إلى أن أقدم له نسخة من ورقة البيان المطبوع المرفق، الذى يتعلق باستيلاء المباحث العامة بشكل غير قانونى على مخطوطة كتابى التاسع من إحدى المطابع ومحاولاتها لمنع طبعه بالتدخل غير القانونى. وبعد الكثير من التحرش بالأسئلة والتعليقات الاستفزازية أو البوليسية، وبعد أن قرأ البيان، قال إنه يرفض السماح لى بتسليم أى خطابات! فسألته عما إذا كان يمكن أن أترك لأحد مسئولى الاتحاد- لمجرد التعريف- نسخة من كتابى الفلسفى الأخير، فقال لى إن تعليماته هى منع استلام أى أوراق أو خطابات أو كتب، الخ!! وسألته أخيرا عن موضوع عضوية الاتحاد، فأفهمنى أن اليساريين الذين هم فى نظره «أكبر» منى لم يحصلوا على تلك العضوية!!

ومن حسن الحظ أنه سمح لى بالانصراف بعد ذلك- كما لو كنت متهما أصدر أمره بالافراج عنه!! لكن المسألة هنا ليست فقط مسألة تعبير وقائعى عن حاجز أو كوردون الرعب والعزل المفروض حول «اتحاد الكتاب» كنموذج لمخططات وإجراءات قطع التواصل الذهنى والمعنوى بين مرافق الدولة والمجتمع وبين الأغلبية التى توجد وراء أسوار المكاتب الرسمية وشبه الرسمية، والمسألة ليست فقط مسألة تأكيد وقائعى على أن الحكومة من خلال مسئولى وزارة الثقافة تتولى بشكل مباشر السيطرة على المرافق التى يفترض أنها غير حكومية، بما فى ذلك حتى «اتحاد الكتاب» الذى يفترض فيه أن يمثل خيرة المثقفين الذين يجب أن يمارسوا ويحرسوا الفكر وحرية الرأى والتعبير والنشر، لكن المسألة أيضا هى أن هذا النموذج الوقائعى يكشف فى حد ذاته عن أن مسئولى وزارة الثقافة يتخذون موقفا معاديا للثقافة ولحقوق الانسان ولحقوق التعبير القانونى والتواصل القانونى للآراء والمعلومات، بل ويفرضون نفس هذا الموقف بالرعب والارهاب على المرافق التى يفترض أنها غير تابعة رسميا للوزارة. ولهذا تدهورت وتتدهور الثقافة فى مصر، على أيدى ومن خلال الطاقم المعادى للثقافة الذى يمارس نشاطه من أوكار وزارة الثقافة!(١)

وغنى عن البيان أن المدير الادارى المذكور لاتحاد الكتاب- والذى هو فى نفس الوقت أحد مسئولى وزارة الثقافة- لم يكن يستطيع أن يفرض مثل هذا النظام وهذه التعليمات وأن يتصرف بمثل هذه الطريقة، ما لم يكن مخولا بذلك ممن يملكون السلطة. وهذا ما كان يكرره فعلا، مؤكدا أن من لا يعجبه طريقته يستطيع أن يشكوه إلى من يريد! ولا يتسع المجال هنا للاشارة إلى طريقة ذلك المسئول «الثقافى» الحكومى فى التعامل معى بوسائل الرعب البوليسى والاستفزاز والاهانة. لكن المهم أنه يمكن أن نستدل من طريقته هذه ومن وظيفته الكبيرة غير المستحقة فى الوزارة وفى الاتحاد، أنه أحد العسكريين أو عملاء العسكريين السابقين الذين فرضهم نظام العسكرى الأسود الناصرى على الدولة والمجتمع وعلى وزارة الثقافة منذ الخمسينات.

إن كتاب «معنى الديمقراطية» الذى يتعلق به البيان المرفق، يتضمن عدة وقائع نمطية

---

(١) بمناسبة هذا النوع من طواقم «الثقافة المضادة»، نشرت الصحف فى ١٥ فبراير (ثم فى ٤/٢) ١٩٩٠. عن ضبط شقة بالزمالك يملكها مدير عام بالمجلس الأعلى للثقافة لم تذكر اسمه، ويستخدمها وكراً لتعاطى المخدرات!!

مشابهة عن نظام الاهدار والقهر الشامل في ميدان الثقافة والصحافة الحكومية أو المكملة للحكومة. وللأسف أنني لم أستطع أن أضمّنه هذه الواقعة الجديدة بعد أن بدأت عملية طبعه فعلا. لكن رغم أنني محروم- وبسبب نفس هذا النظام التجهيلي الشامل- من النشر في الوسائل الثقافية والصحفية الجماعية المتاحة للآخرين، إلا أنني سأحاول نشر هذه الواقعة بوسائلي القانونية في أقرب وقت.

وأرفق إليكم في هذا الخطاب البريدي، نفس الخطابات التي رفضها المدير الأسود المذكور، وذلك لمجرد تسجيل الوقائع، وبدون أي أمل طبعا في أن يتخذ مسئولو وزارة الثقافة أو «اتحاد الكتاب» إجراءً صحيحا ضد أنفسهم!

.....

---

(٣)

النقابات الصفراء في خدمة الشعب!

الخميس ١٢ أبريل ١٩٩٠

... مكرم محمد أحمد ومجلس نقابة الصحفيين[١]....

لم أكتب إليكم منذ الشكوى التي استلمتموها في أكتوبر من العام الماضي، والتي نشرتها في ملحقات كتابي السابق.

لكن لأن مشاكلي معكم وطلباتي منكم لاتزال مستمرة كما هي بدون حل (بل وحتى بدون رد شكلي!)، ولأن النقابة تتصرف كمرفق يخدم النظام التجهيلي اللاديمقراطي القائم ويعبر عن أجنحته واتجاهاته المعادية للعقلانية والفكر الحر (باسم اليمين أو باسم اليسار، وباسم الغرب أو باسم الاسلام، وباسم الرأسمالية أو باسم الاشتراكية القومية)، ولأنني رغم حرماني حتى اليوم من العمل الصحفي أو الثقافي ورغم حرماني من النشر في الوسائل المتاحة للآخرين أستعد لاصدار كتابي العاشر الجديد بعد عدة أسابيع ويهمني أن أضيف إلى ملحقاته هذا الخطاب، لهذا أكتب إليكم هذه الشكوى التي ستصل من خلالكم كالمعتاد إلى سلة المهملات!

أولا - حرماني من العمل والنشر، بل ومن الترجمة الصحفية والثقافية:

رغم شكاواي وطلباتي المتكررة إلي نقابة الصحفيين ومنذ الافراج عني في يوليه ١٩٨٧، لم يتخذ المجلسان المتتاليان للنقابة أي إجراء إزاء استمرار السلطات الحكومية والمعارضة المنافقة المكملة للحكومة في حرماني من العمل الصحفي أو الثقافي (ولو حتى في مجال الترجمة)، وفي حرماني من النشر في الوسائل المتاحة للآخرين. وكان النقيب السابق ابراهيم نافع رئيس مجلس إدارة الأهرام قد استجاب أخيرا لطلباتي فحولني في عام ١٩٨٨ إلى مايسمى «مركز الأهرام للترجمة والنشر»، ليسمحوا لي هناك من حين لآخر بالاشتراك في بعض أعمال الترجمة بالقطعة لديهم. لكن اتضح أن مسئولة ذلك المركز هي **نوال المحلاوي السكرتيرة السابقة لمحمد هيكل- رجل العهد الناصري الأسود، وحلقة الاتصال بين عبد الناصر والغرب**- ومن ثم رفضت طبعا أي تعامل معي بحجة أنها لاتتعامل إلا مع الماركسيين والمتمركسين الناصريين الذين يزكيهم لطفي الخولي وأمثاله!

وفي الانتخابات التالية في مارس ١٩٨٩، وعدني النقيب الحالي مكرم محمد أحمد رئيس

---

(١) سلمت الخطاب إلى نقابة الصحفيين برقم ١٦٢/١٨-٤-١٩٩٠، ثم منسوخاته إلى بعض سلات المهملات الأخرى في الصحافة الصفراء كالمعتاد.

مجلس إدارة دار الهلال بتكليفي ببعض أعمال الترجمة بالقطعة. وأخيرا، نفذت دار الهلال هذا الوعد فكلفتني بعقد مؤرخ في ١٧ مايو ١٩٨٩ بترجمة رواية للكاتب الألماني هيرمان هيسّه. ولأن المذكور فرويدي وجودي صوفي بل وعدمي، فقد طلبت مجرد السماح لي باضافة مقدمة من ست صفحات فقط للتبصير المتوازن باتجاه الكتاب، حتى لايتصور القارئ أنني خدعته باسمي أو باتجاهي المعروف. لكن بعد مجهود عدة شهور من الترجمة الأدبية الصعبة ثم الإعداد للنشر، رفضوا المقدمة شكلا من حيث المبدأ وبدون أي حيثيات أو مبررات للاعتراض.فاضطررت إلى الاحتفاظ بالترجمة احتراما لاسمي وسمعتي الثقافية، مما أدى إلى إهدار وتبديد عملي وجهدي طوال عدة شهور. ونشرت المقدمة المرفوضة في كتابي السابق لتسجيل هذه الواقعة، وكررت الشكوى بهذا الخصوص لانقاذ الترجمة وإعطائي مستحقاتي عنها. لكن طبعا لا حياة لمن تنادي!

وعندما بدأت اتصالاتي مع القصاص جمال الغيطاني في الأخبار، وعدني بنشر الترجمة في السلسلة التي يشرف عليها. لكنه رجع فقال لي إن العجوز المتصابي محسن محمد يرفض مبدئيا نشر أي مقدمة باسمي! وهكذا ضاع المجهود الذي بذلته في عدة شهور.

ثانيا- حرماني حتى من مستحقات نهاية الخدمة:

كما أوضحت تفصيلا من قبل، كانت المحاكم الابتدائية ثم الاستئنافية قد حكمت لي بالتعويض عن فصلي التعسفي من صحيفة الجمهورية والمساء بحجة الاستقالة المزعومة عام ١٩٦٨، وذلك بعد وقفي عن النشر إذ ذاك وأثناء ترتيب مقدمات إيداعي في مستشفى المجانين. وفي فترة إيداعي في المستشفى، انتهزت دار التحرير فرصة عجزي عن الدفاع عن حقوقي وعدم وجود من يدافع عن مصالحي بعد تخلي الهلالي المحامي ومكتبه عن هذا الواجب، فأقامت قضية طعن أمام النقض ألغت به غيابيا وظلما وعسفا الحكمين الابتدائي والاستئنافي الصادرين لصالحي في عامي ١٩٧٠ و١٩٧١. وبذلك ضاع حقي في التعويض ظلما وإهدارا.

ولأنني لم أحصل على أي مستحقات من أي نوع (أو حتى من التأمين والادخار) عن مدة خدمتي في الصحافة منذ عام ١٩٥٦، بينما العامل الذي تنتهي خدمته في ورشه يحصل على مكافأة ما، فقد كررت من وراء الأسوار مطالبة دار الجمهورية ببحث موضوع مستحقاتي، ثم كررت هذا الطلب كتابة وشخصيا إلى كل مسئولي الدار بعد الافراج عني، لكن بدون أي جدوى. وكررت شكاواي بهذا الخصوص إلى مجلس نقابة الصحفيين والنقيب الحالي مكرم محمد أحمد والسكرتيرة الحالية أمينة شفيق، وطلبت منهم على الأقل أن يبرئوا ذمة النقابة من هذه المشكلة بكتابة مذكرة بخصوصها إلى دار الجمهورية. لكنهم تجاهلوا هذه المشكلة تماما، بل وحاولت السكرتيرة الهستيرية القميئة أن تتشاجر معي لكي أتوقف عن الالحاح في هذا الموضوع. وهكذا لم أحصل حتى على مذكرة بخصوص مستحقاتي عن عملي الصحفي السابق منذ عام ١٩٥٦!

ثالثا- رفض الدفاع عن حقوقي القانونية:

كنت أرسل إلى مجالس نقابة الصحفيين وإلى مايسمى «لجنة الحريات» في النقابة الكثير من الشكاوى بخصوص ما أتعرض له من اعتداءات غير قانونية وغير ديمقراطية خلف الأسوار ثم بعد الافراج عني. لكن النقابة لم تهتم ولا مرة واحدة حتى بتوجيه رد على خطاباتي وطلباتي. وفي الفترة الأخيرة عندما تعرض كتابي «معنى الديمقراطية» للاعتداء ومنع طبعه بالوسائل الارهابية في إحدى المطابع ثم رفضت الشرطة اتخاذ الاجراءات القانونية إزاء بلاغي عما حدث بل حررت بخصوص ذلك محضرا مزورا باسمي بدون توقيعي واحتجزتني عدة

ساعات لمحاولة إرغامى على التوقيع على المحضر، شكوت طبعا إلى نقيب ومجلس النقابة وإلى لجنة الحربائيات المذكورة التى يرأسها الدرويش الاسلامى محمد عبدالقدوس ويشترك فيها غوغائيون يساريون وغوغائيون وفديون وأشياء أخرى.

وكانت تلك اللجنة تسارع إلى الصراخ والجعير النقابى والاعلامى والنفخ فى الاسماء الانتهازية المصنوعة إداريا، وذلك بحجة الدفاع عن الحقوق القانونية والانسانية إذا تعرض أحد من جوقات الجعجعة والجهالة لتعطيل بسيط فى إحدى الرحلات المشبوهة بين مصر والكويت وغيرها من بلدان التعصب القومى الاسلامى. لكن مسئولى النقابة واللجنة المذكورة لم يحاولوا حتى التظاهر بالموضوعية والحياد السياسى والعقائدى، فأهملوا شكاواى وطلباتى إهمالا مطلقا، متوهمين أنهم بذلك يشجعون السلطات على المزيد من الاعتداء ويساعدون على منع طبع الكتاب! ذلك أن أذهانهم الصغيرة تفكر فى السياسة بطريقة الفئران التى تتصور القطط أقوى الكائنات، والتى لا يصل إدراكها إلى تصور مدى قدرات القوى الأخرى فى موازين الغابة المعاصرة. لكن الكتاب صدر أخيرا رغم إرادتهم وكفضيحة ضدهم، بدلا من أن يكون لهم شرف الدفاع عن حق إصداره.

ومن ناحية أخرى، كان النقيب السابق ابراهيم نافع الذى تظاهر بالتوسط للافراج عنى كتبرير لايداعى رغم إرادتى فى مستشفى خاصة ثلاثة شهور تحت التحطيم الطبى المكثف والباهظ التكاليف، قد وافق على الاستمرار فى تمثيل هذا الدور المزيف فاستجاب لطلبى باشتراك النقابة إلى جانبى فى القضية التى أقمتها عام ١٩٨٨ لطلب التعويض عن إيداعى تزويرا فى مستشفى المجانين سبعة عشر عاما وثلاثة شهور. لكن النقابة كلفت للقيام بهذه المهمة محاميا من اليمينيين المرتبطين بالمرافق الحكومية من «النقابيين» القدامى الذين لايتعاملون مع وسائل الرأى والمبادئ، اسمه عصمت الهوارى. وكانت النتيجة أنه لم يسمح لى بالجلوس معه أو مع أحد فى مكتبه ولا مرة واحدة، بل ولم يسمح للمحامى الشاب الذى كان يرسله لحضور جلسات تلك القضية باسمه كممثل للنقابة بان يتصل بى ويسمع منى أو يتفاهم معى حتى داخل المحكمة فى فترة انتظار دورنا فى الرول!! فكان ذلك المحامى يجلس بعيدا عنى، ولايظهر إلا أمام منصة القضاة عند النداء على اسمى، وذلك لمجرد تسجيل اسم عصمت الهوارى ونقابة الصحفيين وبدون أى كلمة أخرى- لدرجة أن رئيس المحكمة فى الجلسة الأخيرة فى ٢٥ مارس ١٩٩٠ سأله: هل هذه أول مرة تحضر فيها؟! فأكد له أنه يحضر منذ الجلسة الأولى فى العام الماضى! لكن الحقيقة أنه يحضر شكليا ولا يحضر عمليا، كما لاحظ القضاة أنفسهم! فهكذا أراد له مسئولو نقابة الصحفيين، وهكذا أراد له عصمت الهوارى وكيل نقابة المحامين- وكلتا النقابتين تتنافسان فى خدمة الشعب!!

رابعا- عدم الاعتراف بشكاواى وطلباتى:

واضح من طريقة كتابتى لمثل هذه الشكوى، أننى أقصد بها التسجيل بدون أى أمل فى أى إجراء أو استجابة. لماذا؟ لأننى فى شكاواى إلى النقابة بخصوص أى مشكلة منذ فصلى التعسفى فى أواخر الستينات، أبدأ عادة بطلبات واضحة متواضعة، ثم أنتظر الاستجابة، أو حتى الرد الذى يبرر أو يفسر الرفض، أو حتى التعليق الذى يبرر أو يفسر عدم الرد. فلا أحصل على أى كلمة محددة من أى أحد! ومعنى ذلك أننى لا أعترض على أن يقوم مجلس النقابة بدور القناة التى تنقل شكاواى إلى سلة المهملات، لكننى أعترض على أن يقوم المجلس بهذا الدور حتى بدون رد أو تفسير. أما وقد تمسكتم باتخاذ هذا الدور منذ أواخر الستينات حتى اليوم، فانه يصبح من المنطقى فى مثل هذه الشكاوى التسجيلية أن أوجه كلماتى إليكم شكلا وإلى قراء الحاضر أو المستقبل مضمونا.

لقد طلبت مثلا التحقيق فى عملية استخدام ابنى الفاسد عميل السلطات طارق فى مارس ١٩٨٧ فى إيداعى ثلاثة شهور فى مستشفى بهمان على نفقة النقابة رغم إرادتى تحت التحطيم الطبى المكثف والباهظ التكاليف بالحقن والعقاقير الرهيبة المدمرة للتفكير والذاكرة، والتى كادت تفقدنى القدرة على القراءة والكتابة بحيث استمر تأثيرها التخديرى عدة شهور تالية، بل وكان من المؤكد أنها ستدمر قدراتى الفكرية لو كانت قد استمرت أكثر من ذلك. وحيث أن هذه العملية التحطيمية التزويرية ضد أحد أعضاء النقابة ورغم إرادته بددت حوالى عشرة آلاف جنيه من أموال النقابة، فقد كررت المطالبة بالتحقيق فى ظروف هذه العملية التبديدية التحطيمية، واتهمت فى ذلك فيليب جلاب السكرتير العام السابق وأسامة سرايا أمين الصندوق، محاولا فى البداية إبعاد اسم ابراهيم نافع عن الموضوع. كذلك كررت المطالبة بالسماح لى على الأقل بعرض هذه الطلبات على أعضاء الجمعية العمومية للنقابة.

لكن المجلسين السابق واللاحق وإدارة النقابة، أهملوا اتماما كل هذه الشكاوى والطلبات، ورفضوا تماما إفادتى بأى رد أو تعليق بخصوصها، بل ورفضوا حتى إفادتى عن سبب منعى من مخاطبة الجمعية العمومية فى مثل هذه الموضوعات وفق ماتنص عليه اللائحة، ثم عن سبب **رفض نشر أى إشارة عن طلباتى ومشاكلى مع نقابة الصحفيين فى مجلتها الصفراء التى صدرت أخيرا تحت شعار التصدى لمشاكل الصحفيين!**

ونفس هذا التجاهل المطلق والصمت المطبق، اتخذوه إزاء الطلبات والمشاكل الأخرى المذكورة من قبل، كما هو ثابت فى شكاواى السابقة المقيدة تواريخها وأرقامها بادارة النقابة.

خامسا- الاهدار الشخصى ومكافحة التواصل:

١- لأن أبواق النفاق السياسى والنقابى المتعدد الألوان فى مجلس النقابة الذين يهدروننى شخصياً يتعاملون معى فى الحقيقة بعقدة الشعور بالذنب والادراك القهرى بأننى جسم الجريمة ودليل الادانة ضد نفاقهم وجعجعاتهم عن حرية الرأى وسيادة القانون، وبأن استمرار حرمانى من العمل ومن النشر فى الوسائل المتاحة لهم ولغيرهم هو فضيحة مجسده تكشف عورة الصحافة الصفراء والثقافة الصفراء والسياسة الصفراء فى مصر، كنت أكتفى بالتعامل مع المدير الادارى للنقابة بدلا من فيليب جلاب أو أمينة شفيق أو أمثالهما. وهذا المدير هو ضابط بوليس سابق اسمه سعد الدين مصطفى. ورغم أنه ضابط بوليس تحول إلى مسئول إدارى أعلى عن نقابة أصحاب الرأى والكلمة، إلا أنه والحق يقال كان يتعامل معى بطريقة إنسانية مهذبة. وأرسلوا لى أحد الشبان يعاتبنى على تعاملى باحترام وبروح ودية مع ضابط بوليس يتولى إدارة النقابة، فقلت له كالمعتاد إننى أتعامل مع الناس وفق مبدأ «المعاملة بالمثل»، وإننى بالنسبة **للأشخاص الذين لا يمكن الارتباط بهم برباط سياسى أو عقائدى خاص أفضّل الشخص الذى يحمل رخصة رسمية على الأداة الذى يزعم أو يتوهم أنه مستقل أو متمرد أو معارض.**

لكن المثل الشعبى يقول: «رضينا بالهمّ، والهم مارضيش بينا»! فاذا كنت أنا على استعداد لعدم إقحام معتقداتى ومواقفى السياسية فى معاملاتى العادية، فان أمثال هؤلاء الذين تخصصوا وتطبّعوا على المكافحة السياسية والعقائدية للخصوم والأعداء لم يكن يمكن أن يتصرفوا مثلى إلا ظاهريا. فالتربية البوليسية وتقاليد العمل الأمنى عند المذكور وعند غيره من مستخدمى النقابة الذين يكلفونهم بالاختصاصات الأمنية، لا يمكن فى بلادنا ذات الماضى الفرعونى العتيق أن تميز بين الأمن الانسانى والأمن السياسى والعقائدى. وهكذا تكررت التصرفات «المؤذية» من سعد الدين مصطفى.

مثلا فى أحد الأيام سمح لى أمين مكتبة النقابة الصغيرة باستعارة كتاب لمدة يومين فقط،

وعرف المدير المذكور بذلك فأهانه وهدده! وحكى لى الشاب ذلك قائلا إنه كان يتصور أنه «صديقى»! وفى مرة أخرى، أخذ يقول ردا على مطالباتى المتكررة بالتحقيق فى عملية تبديد أموال النقابة على محاولة تحطيمى طبيا فى بهمان، إنهم قاموا بذلك لعلاجى خدمة لى لمصلحتى! واضطررت إلى مناقشته فى هذا الموضوع، قائلاً له ان عمله «القانونى» السابق يجعله يدرك جيدا أن التحقيق هو الذى يكشف الحقائق، وأنهم فى النقابة لا يملكون حق علاجى أو خدمة مصلحتى ضد إرادتى إلا إذا اعتبرونى ساقط الارادة عاجزاً عن إدراك ما ينفعنى مما يضرنى! ومثل هذا الموقف يعتبر فى حد ذاته جريمة أخرى! ثم اتضح أيضا أنه كان يعطى موظفى النقابة الذين لم يعرفونى من قبل انطباعا تنفيريا أو غير مشجع عنى- بما فى ذلك حتى مسئول الجمعية التعاونية للنقابة (وهذا ضابط جيش سابق تعرض للاشتباه والشك قبل نقله إلى هذا العمل، فتحول إلى شخص خاضع مرعوب لايتعامل مع الناس إلا وفق درجة نفوذهم الادارى أو النقابى أو الصحفى أو وفق قيمة مشترياتهم!).

لكن رغم تكرار هذه الأنواع من الايذاء الشخصى ومحاولات الدس وإثارة انطباعات التنفير والتصغير، إلا أنه استمر فى تعامله الانسانى والودى معى ظاهريا، فكان من الضرورى بحكم قدراتى الضعيفة المعزولة أن أكتفى بالظاهر وأتجاهل تماما ما يحدث وراء الستار أو وراء الكواليس وكانه لم يكن.

وبذكاء رجل البوليس «الشاطر» كان يهتم بأن يعبر لى «سرا» عن دفاعه عن مرشحى وأتباع الحكومة والاسلاميين فى مجلس النقابة وعن هجومه على مرشحى وأتباع المعارضة الآخرين، متوهما أنه بهذه الطريقة سيدفعنى برد الفعل العكسى إلى تأييد هؤلاء الدجالين المنافقين الذين يرتزقون من لعبة المعارضة الرسمية وتستخدمهم أجهزة الحكومة ضد العقلانية والفكر الحر وضد الديمقراطية الحقيقية!! لكنه فى مقابل هذه الثرثرات «الخاصة» الكثيرة، كان صموتا صمتا مطبقا وأخرس تماما فى أى موضوع مفيد لى (حتى بخصوص إجراءات طلب تليفون!)، وفى أى موضوع يستحق الاهتمام منى! فكان يخفى عنى تماما أى أخبار عن أى ندوة أو مؤتمر أو لجنة يمكن أن أسعى إلى حضورها، وخصوصا فى الموضوعات المتعلقة بالحريات وحقوق الانسان، الخ.

ورغم أننى لم أستفد منه أى فائدة إنسانية فى الحصول على أى معلومة تبصيرية عن أى شئ، فقد واصلت طريقتى فى التعامل معى بأقصى ما أستطيع من احترام وود، إلى أن قطع هو إمكانية التعامل. كيف؟ عندما صدر كتابى «معنى الديمقراطية» متضمنا الكثير من وقائع ونصوص شكاواى إلى النقابة (التى كان يعرفها ويقرأها فى حينها)، صدرت إليه الاشارة باتخاذ موقف «التجاهل» إزائى. فكنت أتجه إليه كالمعتاد وأقول له «صباح الخير ياسعد بك»، فلا يرد علىّ! فاضطررت إلى تنبيهه. وقلت له إن تجاهل الرد على تحيتى يعنى أن أضطر إلى عدم توجيه التحية له، أى انقطاع التعامل بينى وبينه. وقلت له بصراحة إنه إذا كرر هذا التجاهل، سأنقطع عنه. لكن يبدو أن من يحركونه تصوروا أنهم بذلك يستطيعون تنشيط تصرفاته ضدى ومن ثم تصرفات الآخرين أيضا. فلما كرر تجاهله المذكور، قلت له هذا فراق بينى وبينك. وقد كان، وبدون أن ينجح حتى الآن فى أى محاولة أخرى من وراء الكواليس، لأن قدراته وقدرات من يحركونه ليست هى الأعلى فى هذه الغابة البشرية.

٢- الشخص العادى الذى لايعرف (وربما لايتصور) تقاليد ووسائل التحكم فى المعاملات والمعلومات، لن يفهم معنى وأهمية الاشارة التى ذكرتها عن ذلك. وسوف أوضح هذه الحقيقة فى الفقرة الأخيرة بمثال وقائعى عما تعرضت له عند طلب تليفون لمنزلى. لكن يمكن أن أبدأ هنا بالتنبيه إلى أنه إذا عقدت ندوات أو مؤتمرات أو اجتماعات فى النقابة، يمكن ألا تعلن عنها

النقابة إلا متأخرا أو فى آخر لحظة أحيانا، ويمكن ألا يظهر عنها أى إعلان فى ملصقات النقابة، أو أن يضيع إعلانها وسط إعلانات أخرى كثيرة. وهذا يعنى عمليا أن الدعوة إليها والافادة عنها تترك إلى الاتصالات الشخصية المباشرة والمحكومة بدقة. ومن ناحية أخرى، يوجد فى النقابة ما يسمى «اللجنة الثقافية». لكن هذه يعطونها لشاب وفدى صغير من محترفى الجعجعة فى صحيفة الوفد وأيضا فى دار روزاليوسف الحكومية. وهو شاب جهول ممن أفرزتهم تدهورات السنوات الأخيرة، يجمع بين الغوغائية اليمينية والغوغائية اليسارية والتعصب القومى والتعصب الاسلامى، بحيث يستحيل أن يؤدى خدمة حقيقية للثقافة أو التبصير الفكرى، ويستحيل أن يتعامل ويتعاطف إلا مع أمثاله من الغوغائيين.

وبغض النظر عن الثقافة، نجد أنه حتى «الدردشة» الشخصية فى نقابة الصحفيين- مثل غيرها من الجهات المشابهة- محكومة بدقة. فمثلا نقابة الصحفيين التى أنفقت على محاولة تحطيمى طبيا حوالى عشرة آلاف جنيه، لا يكاد يوجد فى أماكن الجلوس فيها إلا ستة مقاعد/ كراسى أو أقل، منها أربعة أو خمسة توزع أحيانا على بعض المستخدمين فلا تبقى وسيلة لالتقاء وجلوس عدة أعضاء معا وتبادل الكلام بينهم!! والحديقة الصغيرة التى كانت تظهر فيها أحيانا بعض المقاعد فى مدخل النقابة، لم تصبح فقط بدون مقاعد، بل إنها تتعرض أيضا لعمليات «تلقائية» غريبة جدا فى توقيتات بوليسية يلاحظها بوضوح من يملكون قدرة التفكير! ذلك أنه بمجرد ظهور سبب أو موضوع ينتظر أن يشجع على «التجانس» أو «التجالس» المؤدى إلى الدردشة، تصدر إشارات «تلقائية» إلى جناينى النقابة أو غيره من أدوات التنفيذ فتبدأ عملية عزق أو إعادة عزق أو «إصلاح» الحديقة الصغيرة- أى تخريبها خلال الفترة المطلوبة- بحيث تصبح غير صالحة للجلوس فيها!! (ناهيك عن عدم وجود مقاعد كافية أصلا كما ذكرت!!). أما الجلوس المدفوع الثمن فى بوفيه النقابة، فهو محدود العدد جدا وبعيد عن الأنظار- فضلا عن أنه يتعرض أحيانا هو أيضا لعمليات وقف أو تعطيل بحجج كثيرة!!

وهكذا نجد أنه حتى «الدردشة» التى قد تؤدى إلى تناقل بعض المعلومات العادية المفيدة- حتى لو لم تتطور إلى درجة التواصل الذهنى والتفاعل الفكرى وتبادل التنوير الثقافى والتبصير السياسى- تخضع لعمليات المكافحة والتحكم الدقيق ممن يتحكمون عمليا فى الظروف والملابسات والامكانيات الواقعية وليس ممن يضعون النظم واللوائح والقرارات الرسمية أو يجعجعون كثيرا عن الحقوق والحريات والثقافة! وهذا يوضح أن العمل البوليسى فى مثل هذه المرافق، لايتعلق كثيرا- وربما لا يتعلق إلا نادرا- بنشاطات التبليغ والارشاد السرى والاستطلاع الذهنى أو التقاط المعلومات وما إلى ذلك، ولكنه يتعلق أصلا وأساسا بمكافحة «الكلمة» («فى البدء كان الكلمة»!) وبمكافحة «المعلومة» وبمكافحة التواصل الشخصى، مع الاهتمام فى مقابل ذلك بالعزل والمباعدة بين الأفراد والايذاء النفسى وترويج الانطباعات المطلوبة (ومنها انطباعات التنفير أو التصغير والتحقير ضد أشخاص معينين)، الخ.

ومع ذلك، فعمليات المكافحة المطلوبة لا تجرى بسهولة. فاذا كانت حتى الكلمة أو المعلومة محكومة بدقة فى نقابة أصحاب الكلمة والمعلومة الصحفية، فمن حسن حظ الأفراد العقلانيين المستضعفين أمثالى- أن القوى أو الاجهزة والشبكات التى تمارس التحكم الدقيق فى مثل هذه المرافق ليست هى الأقوى ومن ثم ليست هى الأدق. **فهناك دقة المزولة الشمسية المصنوعة من الخشب، وهناك دقة الساعة الحديثة، وهناك دقة الاستوب ووتش، وهناك فوق ذلك أنواع الساعات الالكترونية المتصاعدة الدقة.** ودرجة قدرة واتساع وشمول كل قوة، هى التى تحدد

درجة دقتها فى التحكم. ثم إن العلاقة بين هذه الدرجات الهرمية من التحكم المحلى والدولى، تشبة العلاقة بين الحيتان والأسماك التى تبتلع أسماكا تبتلع بدورها أسماكا أصغر فى جوفها أسماك أصغر وأصغر! ولولا ذلك، لما استطاع شخص مثلى أن يبقى على قيد الحياة- ناهيك عن أن يكتب وينشر رأيه بامكانياته الخاصة!

٣- على سبيل المثال، كنت أحاول منذ أوائل عام ١٩٨٨ أن أحصل على تليفون(١). وبسبب نقص المعلومات بعد سبعة عشر عاما وثلاثة شهور وراء أسوار المجانين،ثم نتيجة أسوار الحرمان من العمل ووسائل التواصل الاجتماعى، سألت سكرتير عام النقابة إذ ذاك فيليب جلاب (صاحب تهريجات بريد مخابراتكو فى الأهالى) عما إذا كان من الممكن تقديم تزكية أو توصية من نقابة الصحفيين لاستعجال التليفون المطلوب، فقال لى إن هذا لا أهمية له ولا فائدة منه! ولأننى لا أثق فيه، كررت السؤال عن هذا الموضوع لثلاثة من موظفى النقابة، منهم المدير الادارى المذكور ضابط البوليس السابق: فأكدوا لى جميعا أن هذا لا أهمية له ولا فائدة منه! وهكذا اكتفيت بالاشارة فى طلب التليفون إلى أننى عضو نقابة الصحفيين، بدون اتخاذ إجراءات أخرى.

ثم حدثت أخيرا منذ شهرين مصادفة غريبة- فلتة لسان استثنائية (ترجع إلى تأثير إحدى نفحات أوزيريس إله الخير وليس طبعا إلى تأثير نفخات سيت إله الشر!)). فقد اضطرتنى ظروف عابرة إلى «الدردشة» السريعة مع موظف السويتش فى النقابة الأخ ابراهيم الدسوقى، فحكيت له عن أننى قدمت طلبا للحصول على تليفون منذ أوائل ١٩٨٨ ودفعت الرسوم بدون أى نتيجة حتى الآن. ففوجئت به يقول لى إن هذا مستحيل لأن أعضاء نقابة الصحفيين الذين قدموا طلبات بعد ذلك بأكثر من عام حصلوا على التليفونات!! وبعد الاستفسار والبحث والتقصى، اتضح أن النظام الجديد (الذى لم يكن متبعا فى فترة عملى بالصحافة حتى الستينات) يعطى أعضاء النقابة حق الحصول على تليفونات وفق قائمة مواعيد أسرع كثيرا جدا من القائمة المنزلية العادية، وأن معنى ذلك أننى كان يجب أن أقدم لسنترال مدينة نصر شهادة تثبت عضويتى بنقابة الصحفيين لأتمتع بهذا الحق! ورغم أن الأخ المذكور الذى دلنى بهذه المعلومة المفيدة إلى موضوع الشهادة هو شخص ذو اتجاه إسلامى ويعرف حقيقة اتجاهى، إلا أن انسانيته دفعته إلى توجيهى بل وإلى محاولة التصرف لمساعدتى فى اتخاذ الاجراءات المطلوبة. وهنا تدخل المدير الادارى ضابط البوليس السابق (كما كان قد تدخل مع موظف المكتبة وغيره من قبل)، فلم يحضر الأخ فى موعده الأول، ثم لم يحضر فى موعدة الثانى، الخ! لكن المهم أن العملية كانت قد أفلتت من قمقم الكتمان، فاستطعت أن أقوم شخصيا باستكمال الاجراءات المطلوبة فى السنترال، وحصلت على التليفون!

٤- يجب إضافة ملاحظة أخيرة عن جو التعامل «الاستهلاكى» فى النقابة. فالنقيب مكرم محمد أحمد والسكرتيرة أمينة شفيق يهتمان جدا باستخدام النقابة فى عقد تسهيلات وتخفيضات صفقات السيارات والأثاثات المنزلية اللوكس والمتطلبات «الخاصة» الأخرى، رغم

---

(١) لتسجيل الوقائع، يهمنى أن أشير هنا إلى أننى كنت قد قدمت طلبا للحصول على تليفون عام ١٩٦٦ فى عهد عبدالناصر، ثم قمت بجهود متكررة فى هذا السبيل عام ١٩٦٧ بالاعتماد على مدير مصلحة التليفونات إذ ذاك (وكان اسمه المهندس أحمد فاروق عبدالحميد، وهو ابن خالتى!) الى درجة أننا قابلنا معاوزير المواصلات إذ ذاك كمال باديرا ولأننى كنت أسكن فى حلوان التى كانت منطقة منخفضة السكان لم يبدأ ازدحامها بعد، فقد فهمت من تعليقاتهم أن المخابرات هى سبب حرمانى من التليفون! والحقيقة أننى لم أكن أتصور قبل ذلك مدى اهتمام الأجهزة الارهابية الخاصة بعزل وحصار بعض الأفراد وقطع وسائل التواصل معهم خارج الأسوار أيضا!!

أن النقابة كما ذكرت ترفض أن تشترى عددا كافيا من المقاعد الرخيصة المتواضعة لاستعمال الأعضاء فى الأماكن المناسبة! كذلك يهتم النقيب والسكرتيرة بتوفير السلع الغذائية الفاخرة المرتفعة الأثمان فى الجمعية الاستهلاكية، بينما لاتبدى النقابة أدنى اهتمام بالمتطلبات العادية اللازمة للأعضاء العاديين، ولاتبدى أدنى اهتمام بمحاولة تزويد جمعية النقابة بالمواد الغذائية الضرورية والوسائل المعيشية الضرورية لمحدودى الدخل- إلا فى النادر وفى توقيتات مفاجئة **لايعرفها إلا المحظوظون والموصولون بالمعلومات الخاصة!**

ولايسمح المجال بالمزيد من الوقائع والتفاصيل. لكن هذا يكفى ليوضح أن النقابة التى تكافح التواصل الشخصى والتواصل الثقافى بين الأعضاء، لاتخدم أيضا المتطلبات المعيشية الاجتماعية للأعضاء الكثيرين غير المتيسرين. وبذلك تفتقد دورها الانسانى العادى، وليس فقط دورها الثقافى وواجبها فى الدفاع عن حقوق المظلومين.

.....

١٢ أبريل ١٩٩٠

(٤)

اللهو فى العاجلة والهول فى الآجلة!

الخميس ١٨ يناير ١٩٩٠(١)

.....

أرجوا التكرم بالاطلاع على البيانين المرفقين. وأنتهز هذه المناسبة لأشير هنا إلى نقطتين:

الأولى، أنكم كنتم قد تكرمتم بالكتابة عنى أثناء وجودى وراء أسوار العباسية، وذلك فى يوميات الأخبار بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٨٢ (ويبدو أن ذلك كان تعليقا على خطاب أرسلته إليكم بالمسجل بريد رمسيس فى ٢ مايو ١٩٨٢). وقد اضطررت إلى الرد على التعليق المذكور (بالمسجل بريد الدواوين فى ٣ نوفمبر ١٩٨٢). لكن رغم تحفظاتى الكثيرة إذ ذاك، فلاشك أنكم تشكرون على اهتمامكم. والمهم أن الأحداث التالية واستمرار الحرمان الشامل ضدى خارج الأسوار حتى اليوم، يمكن أن يوضح لكم حقيقة الموقف إزاء هذه المشكلة.

والثانية، أننى لا أملك إلا أن أشير هنا إلى ملاحظة بخصوص ما كتبه الأستاذ أحمد بهجت من سخرية ضد الشيوعية والاتحاد السوفييتى فيما أسماه «أهل اليسار»!

ويهمنى أن أوضح أن التحرر من الماركسية (الذى كتبت إليكم عنه كثيرا فى مئات الأوراق من وراء أسوار العباسية)، هو انتصار حقيقى ودليل قوة للأجهزة السوفييتية والأجهزة الشيوعية الأممية المرتبطة بها: أولا، لأنهم لولم يكونوا أقوياء وقادرين على التحكم فى الموقف دوليا ومحليا، لكان المعسكر كله قد انهار وانتهى فى مثل هذه التغييرات الجذرية الخطيرة. وثانيا، لأن الماركسية (أو المرقسية!) مذهب تدميرى صنع فى لندن كامتداد مضلل وذى شكل علمى زائف للتصورات الدينية والكهنوتية المتوارثة من العصور القديمة والوسطى. ولهذا كان يجب أن يوجه الأستاذ بهجت سخريته إلى اليسار القومى والدينى، وضد «الشيوعية المحلاوية»، وضد أمثال شاوشيسكو وتيتو وعبد الناصر وحزب التجمع

---

(١) كتبت هذا الخطاب إلى المحررة بأخبار اليوم ثناء فتح الله زوجة أحمد بهجت بالأهرام، ووزعت منسوخاته إلى عديد من الصحف المصرية والكويتية والسودانية، إلى بعض السفارات الأجنبية.

ومجموعات ليبيا وسوريا وعدن وفلسطين، وليس ضد الشيوعية السوفييتية الأممية المنتصرة.

وعلى كل حال، فحقائق هذه الانتصارات ستتضح بعد تمويهات المرحلة الحالية المؤقتة التى يقودها جورباتشوف، كمرحلة انتقال بين القديم والجديد. لكن لوكان الأستاذ بهجت أو غيره قد أرهق نفسه قليلا بالاطلاع مثلا على كتابى السابق «المبادئ الفلسفية الجديدة» (مثلا ص ٣٥)، لكان قد أدرك أن هذه تغييرات تخططها الأجهزة السوفييتية منذ عام ١٩٧٦، وتحقق إنجازاتها جذريا وبنجاح متزايد تدريجيا ضد المعسكر الأنجلو أمريكى الذى صنع القالب الماركسى أصلا فى لندن لمكافحة العقلانية الأوروبية الحقيقية والفكر الحر، والذى كان يفرضها على العقلانيين كقالب مضلل يتخذ شكل البديل العصرى للقوالب التجهيلية واللاعقلية الدينية المتوارثة. وقد أوضحت الكثير من تفاصيل ذلك فى كتابى الجديد «معنى الديمقراطية» المشار إليه فى المرفقات.

وعلى غرار العملة المزيفة التى لاتشكل فقط نوعا من الغش والسرقة ولكن أيضا تطرد العملة الصحيحة، نجد أن المذهب الفاسد أو الزائف لايشكل فقط نوعا من الغش والخداع والتضليل ولكنه أيضا يطرد الاتجاه الصحيح والمفيد. وبهذا المعنى، فان الماركسية أو غيرها من المذاهب التى تحمل لافتات اشتراكية أو عقلانية مزيفة، إنما تثير النفور والتباعد ضد الاشتراكية العلمية الحقيقية وضد العقلانية العلمية الحقيقية وتطردهما وتطاردهما! ومن ثم فان التحرر منها يعتبر بلاشك هزيمة تاريخية كبرى للأجهزة التى صنعتها وحافظت على استمرارأوهامها ومغالطاتها بمختلف الوسائل غير المباشرة منذ القرن الماضى.

إلا أن الأجهزة العليا فى الغرب (مثل الأجهزة المصرية فيما يسمى نكسة ٦٧!) يغطون على هزيمتهم، بينما الغارقون فى الأحلام الدينية والقومية فى العالم الثالث والاسلامى لايهتمون بكلمات أعدائهم- الذين يتركون لهم اللهو والمهاترات فى العاجلة لأنهم يُحكمون قبضتهم على جادة الآجلة!

---

(٥)

لا إنسان فى جوقات حقوق الانسان

الخميس أول فبراير ١٩٩٠

... محمد إبراهيم كامل رئيس المنظمة المصرية لحقوق الانسان(١)

كتبت قبل ذلك كثيرا من وراء أسوار مستشفى المجانين فى العباسية إلى مختلف الجهات التى ترفع شعارات الدفاع عن الحريات أو الدفاع عن حقوق الانسان أو ما إلى ذلك، ومنها ما يسمى «جمعية أنصار حقوق الانسان» و «المنظمة العربية لحقوق الانسان»، الخ. لكن كان ذلك كالمعتاد بدون أى جدوى، حيث لم تتخذ أى جهة منها أى إجراء قانونى أو إعلامى أو معنوى إزاء شكاواى وكتاباتى! (وقد أشرت إلى بعض أسماء المرسل إليهم فى الكتاب المرفق

---

(١) بعد توصيل الخطاب ومرفقاته، تابعته عدة شهور من خلال الملتصقين بمحمد كامل. لكن لم أستطع الحصول على أى رد، وانتهى الموضوع بدون أى جدوى على الاطلاق! فرئيس الجوقة المذكورة كان وزيرا ناصريا للخارجية، ولا يمكن لمثل هذا الشخص أن يتصرف مع أو ضد أى شئ إلا بناء على تعليمات وإشارات المراكز الحاكمة. هذا وقد وزعت منسوخات الخطاب كالمعتاد على الصحف الحكومية وصحف المعارضة المكملة للحكومة، فضلا عن بعض السفارات.

الر

فقد
واقع
الفصل
الخ). ر
إزائى (،
المذكور بد
القانونية وا
استئنافا لما ـ
ومن النشر فى
من الحقوق البـ
التقديمى الثالث ر
نقابة الصحفيين).
استمرار سقوط أهل
قضائى يرد له أهليته،
وإننى إذ أتشرف بـ
حقوقى القانونية والانـ
الفكرية وعن مبادئى السيـ
والتى نجحت فى الدفاع ع
نجحت فى أن توفر لى حاليـ
والتعبير بل والنشر، يهمنى أن
ممكن ومتاح من إجراءات للد
المسقطة، مع ومن خلال اثارة ء
عموما.
وفى هذا الصدد، أقترح مايلى:
أولا، تشكيل لجنة تختص ببحث
فى مستشفيات المجانين وإسقاط الأهليـ
والقانونية والعملية فى هذا الموضوع.

ـ دراسية

ثانيا، مساعدتى فى الدفاع عن حقوقى وحقوق المهدرين أمثالى نتيجة تلك القوانين والنظم المجانينية، بواسطة إثارة هذه الموضوعات إعلاميا وسياسيا، وبواسطة تشجيع أى صحفى فى منظمتكم من المؤمنين حقا بحقوق الانسان على الاتصال بى، وتشجيع أى محامى فى منظمتكم من المؤمنين حقا بحقوق الانسان على التطوع بالاشتراك فى الاجراءات القضائية والقانونية التى أواصل اتخاذها بهذ الخصوص.

هذه مجرد أمثلة عما يمكن أن تفعله المنظمة، فى حالة ما إذا قررت الدفاع عن هذا النوع الواضح من الحقوق القانونية والانسانية المهدرة. وفى الجانب المقابل، أرجو أن تسمحوا لى بملاحظة منهجية، هى أن استغراق الجمعيات العربية فى الهستيريا الفلسطينية لايخدم قضية الدفاع الحقيقى عن حقوق الانسان. ذلك أن الدفاع عن حقوق الانسان يعنى الدفاع عن الحقوق الانسانية للأفراد (أو أحيانا للمجموعات)، بينما الدفاع عن حقوق الشعوب ضد القهر العام الداخلى والخارجى أوضد الاستعمار والاحتلال هى قضية سياسية واجتماعية أخرى.

وفى انتظار أى استجابة أو رد أو اتصال،.....

---

(٦)

الماركسية المحلاوية فى خدمة العسكرية المصرية

الأربعاء ٣١ يناير ١٩٩٠

... أحمد نبيل الهلالى المحامى ومكتبه[١]

لأسباب كثيرة ووقائع محددة ليس هنا مجال تعدادها (لأننى كتبت عنها كثيرا إليكم وإلى مختلف الجهات من وراء أسوار مستشفى العباسية)، اضطررت منذ عام ١٩٧١ إلى التنصل منكم والمطالبة بسحب وإلغاء توكيلى القديم لكم. لكنكم رفضتم الاستجابة لذلك واستمررتم فى الاحتفاظ بتوكيلى رغم إرادتى، بدون استخدامه فى الدفاع عن مصالحى. وعندما تقرر الافراج عنى وقمتم بزيارتى فى مستشفى بهمان عام ١٩٨٧ وتعاملتم معى إذ ذاك وفى الشهور التالية بطريقة إنسانية، ابتلعت كتاباتى وطلباتى السابقة ضدكم منذ عام ١٩٧١.

ولأنهم أفرجوا عنى إلى قارعة الطريق بدون موقع اجتماعى أو وسائل اتصال اجتماعى، لم أجد أحدا أوجه إليه توسلاتى لاقامة قضايا تعويض لى إلا أنتم. ورغم ذلك، لم تستجيبوا لتوسلاتى إلا بعد سنة ونصف فى ديسمبر ١٩٨٨ بالنسبة لقضية التعويض عن الايداع فى مستشفى المجانين برقم ١٥٦١٧ / ١٩٨٨ دائرة ٣٠ تعويضات جنوب القاهرة، وبعد حوالى سنتين فى أبريل ١٩٨٩ بالنسبة لقضية التعويض عن تعذيب السجون والمعتقلات برقم ٥٣٥٧ / ١٩٨٩ دائرة ٣٧ تعويضات جنوب القاهرة.

وقد اتضح لى بعد ذلك أن قضايا التعويض هذه، تعتبر قضايا روتينية يجرى التعاقد عليها وفق نسب متعارف عليها من التعويض بدون أن يدفع الموكل المحدود الدخل مثلى أى مبالغ مقدمة. لكن للأسف أن ما أعانيه من عزل اجتماعى وحصار شخصى لم يتح لى إلا متأخرا جدا أن أعرف ما يجرى فى هذا المجال، وأن أعرف أسماء بعض المحامين الذين درجوا على التعامل بهذه الطريقة. وعلى كل حال، فقد عانيت الكثير من الاهمال منكم ومن مكتبكم طوال الفترة السابقة (إلى درجة تكرار التعرض للمهانة عند محاولة الوصول إليكم

---

(١) وزعت منسوخات هذا الخطاب أيضا على المحامين والصحفيين وغيرهم.

شخصيا!!). وعانيت الكثير من أنواع الأخطاء والتقصير فى القضيتين المذكورتين مما سجلت وقائعه عندى (ولا يتسع المجال هنا لتعداد هذه الوقائع، لكنى على استعداد لتقديم قائمة بها عند الطلب). وعانيت الكثير من الاهدار والحرمان من الدفاع عن حقوقى الديمقراطية والقانونية والانسانية- رغم تكرار توسلاتى واتصالاتى وكتاباتى إليكم، ورغم أنكم تتولون مناصب فيما يسمى لجان الدفاع عن الحريات وما يسمى جمعيات حقوق الانسان، وتبررون شعاراتكم اليسارية بدعاوى الدفاع عن الحقوق الديمقراطية والقانونية والانسانية التى يستحقها الشيوعيون المظلومون أمثالى أكثر مما يستحقها أصحاب النفوذ والأضواء وأتباع الاتجاهات العسكرية والارهابية أو الماركسيون القوميون المدعومون من الأجنحة الناصرية فى السلطة.

وقد وصل الأمر إلى درجة أنكم وزميلكم فتحى حارس عبده فضل(1) أهملتم ثم رفضتم اتخاذ أى تصرف إزاء المحضر الذى زورته الشرطة باسمى فى نقطة الخازندار / الأزبكية فى 2 أكتوبر 1989، وإزاء احتجازى عدة ساعات فى قسم الأزبكية لمحاولة إرغامى على التوقيع عليه، وإزاء ما تعرضت له أنا وغيرى من تهديدات لمنعنا حتى من الحصول على رقم قيد المحضر فى قسم الأزبكية لنقوم من جانبنا بالتصرف إزاءه فى النيابة- بحيث لم أستطع الوصول إلى ذلك الرقم إلا فى يناير الحالى 1990 نتيجة موقف تطوع إنسانى من المحامية الأستاذة أسماء الليثى فى مكتب آخر!! وعندما ذهبت وحدى إذ ذاك إلى نيابة الأزبكية للاطلاع والحصول على صورة من ذلك المحضر رقم 4544 / 89 إدارى الأزبكية، اتضح أنهم أهدروا المحضر المزور السابق وأضافوا إليه تلفيقات جديدة، وهم مطمئنون تماما إلى عدم وجود من يتصرف قانونيا أو ديمقراطيا إزاء ذلك!! وفى نيابة الأزبكية أيضا، تعرضت لاستفزازات وتهديدات من كاتب النيابة المختص، بحيث لم أستطع حتى كتابة هذه السطور الحصول على صورة رسمية من ذلك المحضر الذى أضيفت إليه تلفيقات كاذبة مضادة لى!

لهذه الأسباب السابقة واللاحقة التى أشرت إليها أعلاه (وأشرت إليها أيضا فى كتاب «معنى الديمقراطية» ص 218)، والتى يمكن أن أقدم وقائعها وتفاصيلها وتواريخها عند الطلب، اضطررت إلى البحث عن محامى آخر لتوكيله للدفاع عن حقوقى ومصالحى.لكن للأسف أن اثنين من المحامين اليساريين الذين اتجهت إليهم تعرضا لضغوط من المراكز الانتهازية المنافقة لحزب التجمع الناصرى المتمركس، ومنكم شخصيا بحكم نفوذكم فى مجلس نقابة المحامين وغيره من المواقع التى وضعكم فيها المتحكمون فى المناصب وفى الامكانيات والعلاقات.

ثم شاءت المصادفات أن ألتقى بواحد من المحامين ذوى الانسانية الحقيقية الغامرة، وأحد المدافعين عن الحريات والحقوق القانونية والانسانية للضعفاء والمظلومين، باخلاص حرمه من مواقع النفوذ والأضواء فى ديكورات النظام القائم (باعتباره نظاما يمارس الظلم والاظلام ولايعطى السماح أو القبول إلا لأدوات الظلم والاظلام من محترفى الشعارات المزيفة والجعجعة الغوغائية والدجل السياسى). ذلك هو الأستاذ عبد الحميد نايل. والغريب أن الأستاذ عبدالحميد كان هو المحامى الوحيد الذى تصدى للدفاع عنى وأنا وراء الأسوار فى العباسية،

(1) لاحظ أن المذكور هو ابن شقيق أحد زعماء الجعجعة والجهالة الماركسية المرتبطين بالأجهزة المحلية منذ عهد عبدالناصر، والذين كانت قد صنعتهم الأجهزة الانجليزية والغربية فى أيام هنرى كورييل كما أوضحت فى الكتاب السابق، واسمه مبارك عبده فضل. وهذا مستخدم غير متعلم من خريجى كتاتيب الأزهر، حاولوا من قبل ويحاول حزب التجمع الناصرى اليوم أن يجعلوه شيخ الطريقة الماركسية المناهضة للأمية!

بدون معرفة شخصية أو سياسية وبدون توكيل أو تكليف مني، لكن فقط بدافع الالتزام الانساني والحقوقي كعضو في لجنة الدفاع عن الحريات في نقابة المحامين عام ١٩٨٠، ورغم أن زملاءه في اللجنة وفي مجلس النقابة (ومنهم أنتم ومحمد عصفور وغيره من محترفي الجعجعة الاعلامية) لم يشاركوا بأي جهد في ذلك! فقد أقام باسمي قضية أمام مجلس الدولة للمطالبة بالافراج عني، وتحمل كل رسومها ومصاريفها وتكاليفها بدون أي مقابل أو نسبة مؤجلة (لأنها لم تكن قضية تعويض ذات عائد منتظر)، وقام وحده في إيثار مهني وديمقراطي وإنساني بكل المجهودات والاجراءات اللازمة لها حتى حصل على الحكم المطلوب.

وللأسف وسوء الحظ أنني لم أكن أعرفه ولم أكن أعرف دوافعه الحقيقية، لأنني لم أحصل على أي معلومات عن تلك القضية بل ولم أسمع عنها أصلا إلا بعد سنوات، ولأنني كنت أرفض مبدأ الافراج الطبي عني، ولأن ماسمعته عن عملية إقامة القضية بعد صدور حكمها جعل اسم الأستاذ عبدالحميد نايل يرتبط في ذهني باسم أبني الفاسد الخائن طارق وباسم مكتبكم الذي كنت أطالب بسحب وإلغاء توكيلي القديم له! وللأسف وسوء الحظ أيضا أنني لم أعرف الكثير من الوقائع عن إجراءات القضية وعن مواقف الأستاذ عبدالحميد نايل ومواقف الآخرين إزاء القضية إلا منذ حوالي أسبوعين فقط! فلما فشلت في توكيل أحد من المحامين المتمركسين كما ذكرت، كان من المنطقي ومن الضروري أن ألتجئ إليه وأشكو وأتوسل إليه ليوافق على أن أستصدر توكيلا له. ونتيجة إلحاحي، وافق على ذلك- لكنه اشترط في المقابل ألا أقوم بسحب أو إلغاء توكيلي لكم. وقد اضطررت طبعا إلى تنفيذ هذا الشرط.*

وها أنذا أكتب في هذا الخطاب اعتراضاتي على مواقفكم التي كررتها على أسماعكم وأسماع الملتصقين بكم في كل عملية إهمال أو تقصير، والتي بدأت أتحدث عنها صراحة إلى فتحي حارس وغيره من المحامين في مكتبكم منذ أكتوبر الماضي. وإنني إذ أبلغكم أيضا بأنني من ناحية أخرى لن أقوم بطلب أي خدمة قانونية منكم، أؤكد الرجاء ألا تتخذوا باسمي أي تصرف من أي نوع لا أوافق عليه. وأسجل هنا أنني في حالة صدور حكم التعويض في القضيتين المشار إليهما، سأدفع إلى مكتبكم ما أرى أنه يتناسب مع الاعتبارات المذكورة. هذا مع ملاحظة أنني كنت أضطر منذ العام الماضي إلى مناشدة بعض المحامين الآخرين للتطوع بحضور بعض الجلسات معي لتعويض مواقف القصور المتكررة منكم.

ولأنني أعرف موقفكم «المحلاوي» ضد الأمية، وأعرف أن مشاغلكم كثيرة جدا في الدفاع عن الارهابيين الناصريين وعن حقوق وحريات أهل فلسطين وعن التحرر المحلاوي من الاستعمار والصهيونية، ومن أجل تجميل ديكورات الحريات المزعومة والحقوق المزعومة للنظام العسكري القومي الاسلامي القائم وليس من أجل حريات وحقوق المظلومين من أصحاب المبادئ الحقيقية مثلي- لهذا لن أطلب منكم أي رد أو تعليق على هذا الخطاب.

وإلى أن يقضي من يملكون القدرات أمراً كان مفعولا.....

*** حاشية مضافة إلى الكتاب:**

بعد شهرين من كتابة هذا الخطاب، استطعت التصرف لالغاء التوكيل المذكور.

هذا ويمكن أن ألخص فيما يلي أهم وقائع الأضرار التي ألحقها بي الهلالي ومكتبه القديم أو الجديد، والتي تناولت تفاصيلها في أوراق كثيرة:

١- رفض منذ عام ١٩٧٠ اتخاذ أي تصرف لمجرد مساعدتي في الحصول على أمر القبض الصادر ضدي عند إيداعي في مستشفى المجانين، أو الحصول على أمر الايداع. ٢- رفض اتخاذ أي تصرف ضد تزويرات هذا الايداع وللمطالبة بسماع أقوالي والتحقيق معي (بل كان يشيع أنهم سمعوا أقوالي، بينما كانت النيابة نفسها تدعى أنها لم تستطع سماع أقوالي لعجزي عن الادراك!!). ٣- كتب لي بصراحة في أواخر عام ١٩٧١ يطلب مني التنازل عن أهليتي وإبلاغه باسم الشخص الذي أختاره ليتولى هو إجراءات تنصيبه قيّما على مصالحي!!

٤- رفض اتخاذ أى تصرف قانونى أو ديمقراطى أو شخصى إزاء قضية النقض التى أقامتها دار الجمهورية للصحافة ضدى وألغت بها الحكم الابتدائى والاستئنافى الصادر لصالحى لتعويضى عن فصلى التعسفى من الدار، بل أو أخفى أخبار هذه القضية بحيث لم أسمع عنها إلا بعد انتهائها بسنوات!! ٥- رغم أنه زارنى عدة مرات فى مستشفى المجانين، ومنها زيارة فى فبراير ١٩٨٠ شاهد فيها بنفسة آثار الضرب والاصابة على وجهى واعترف بذلك، إلا أنه رفض على الاطلاق تحرير محضر بهذا الخصوص أو اتخاذ أى إجراء قانونى إزاء هذه الوقائع. ٦- استمر فى الاحتفاظ بتوكيلى القديم رغم إرادتى، ورغم مطالباتى المتكررة بسحب التوكيل منه وشكاواى المتكررة ضده فى خطاباتى إليه وإلى الجهات المختصة، وبدون أن يستخدمه فى أى إجراء للدفاع عن مصالحى. ٧- احتضان وتشجيع ابنى العاق عميل السلطات طارق المهدوى قبل وبعد الافراج عنى. ٨- تعليقى بالوعود المتكررة منذ ١٩٨٧ لتأخير رفع قضية التعويض الأولى أواخر ١٩٨٨، وتأخير رفع قضية التعويض الثانية حتى ١٩٨٩ ٩- ارتكاب أخطاء شديدة وتقصيرات جسيمة متكررة وإهمالات أدت إلى عدة تأجيلات فى القضية الأولى، وارتكاب أخطاء حتى فى شكل عريضة دعوى القضية الثانية أدت إلى تعديلها وإعادة تسجيلها، ثم نسيان جلستها الأولى بطريقة كادت تؤدى إلى إسقاطها (لو لم تتح لى المصادفة إمكانية التصرف شخصيا)!! ١٠- استخدام طريقة الوعود الكاذبة فى تعليقى أكثر من ثلاثة شهور، لتبرير رفض اتخاذ أى تصرف قانونى أو ديمقراطى أو إنسانى إزاء مشكلة المحضر المذكور المزور باسمى فى قسم الأزبكية بخصوص محاولات منعى من طبع كتاب «معنى الديمقراطية»، وما ارتبط بذلك من تهديدات واحتمالات خطيرة.
وقد كان هذا الموقف المستمر، والمدعم بالاستهتار الشخصى المهين، والمرتبط بالرفض الصريح للكتاب موضوع المحضر، هو القشة التى قصمت ظهر البعير!

هذا وقد قال لى أحد المحامين إنه ناقش الهلالى فى هذه النقاط، فلم يردّ إلا على نقطة (٤)، قائلا إنه لم يكن يستطيع حضور جلسة النقض إلا بتوكيل خاص بالنقض!! وقلت له إن هذا عذر أقبح من ذنب! أولا - لأن مكتب الهلالى هو الذى استلم عريضة النقض، ومن ثم أصبح مسئولاً عن محاولة التصرف على الأقل بطريقة أو بأخرى إزاء ذلك. وثانيا- لأنه كان يستطيع أن يتصل بى أو بأسرتى للاتفاق على اتخاذ أى إجراء ممكن، ولو لمجرد تسجيل العجز عن التصرف تسجيلا رسميا يرتبط بالدفاع عن حقوقى القانونية والانسانية. وثالثا- لأن الهلالى أو أحداً من أتباعه لم يحاول على الاطلاق فى الماضى أو فى الحاضر إفادتى بمثل هذا الرد، مما يعنى أنه اراد استخدام هذه المشكلة «الفقهية الفنية» لتغطية الوقائع الواضحة الأخرى.

---

(٧)

قضية مستشفى المجانين

(مذكرة إلى المحكمة)

... المستشار رئيس الدائرة ٣٠ تعويضات بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية(١).
أتشرف بتقديم هذه المذكرة إلى المحكمة، ومرفق بها حافظة تحتوى على صورة رسمية من

(١) قدمت هذه المذكرة فى جلسة الأحد ٢٥ مارس ١٩٩٠ فى القضية رقم ١٥٦١٧ / ١٩٨٨ جنوب القاهرة دائرة ٣٠ تعويضات، ثم سلمت منسوخاتها إلى الصحف وغيرها.

ـبعينات.
ـحمة مجلس الدولة
ـيده، وكذلك جهود غيره من
ـون أو فى ميدان الصحافة وفى نقابة
ـ يدل فقط على استمرار تعسف واستبداد السلطات
ـ الضغوط الخارجية عليها بعد سبعة عشر عاما وثلاثة شهور
ـريقة تحطيمية خطيرة سببت لى أضراراً ذهنية شديدة كما أوضحت فى
ـمه وفى المرفقات، وأيضا مع إلقائى على قارعة الطريق بدون ردّ اعتبارى وإعادتى
ـى عملى الصحفى، بل بالاستمرار فى حرمانى من حقوق العمل والنشر الصحفى أو الثقافى
فى الوسائل المتاحة للآخرين، والاستمرار فى إسقاط أهليتى وحرمانى من الحقوق القانونية
والانسانية). لكن الأهم أن هذا يدل أيضا على أن مختلف الجهات الديمقراطية والنقابية
والقانونية- بما فى ذلك الجهات الأجنبية- كانت تدرك جيدا أننى مودع فى مستشفى المجانين
ظلما وتزويرا للتخلص منى كصاحب رأى معروف عبرت عنه فى كتبى ومقالاتى الصحفية منذ

الخمسينات، واعتقلت وحوكمت وسجنت بسببه سنوات عديدة فى الخمسينات وفى الستينات.

فموقف إهدار الحقوق القانونية والانسانية فى هذه العملية واضح بذاته. بل إن التهمة السياسية التى أودعت بسببها بدون سؤال أو تحقيق فى مستشفى المجانين على ذمة نيابة أمن الدولة العليا (بتوقيع صهيب حافظ الذى عاقبته الأقدار أخيرا)، هى تهمة تفضح نفسها بنفسها. ومادام الايداع قد قام على إهدار الحقوق القانونية، فقد كان المنطقى أن تترتب عليه الاعتداءات والاصابات والمحاولات الاجرامية التى تشكل النظام الروتينى العام للحياة فى مستشفى المجانين المملوءة بمجانين عدوانيين ومجرمين خطرين وبلطجية ومتسولين وحثالات يحركهم التمورجية والممرضون وشبكات الأجهزة السرية ضد المطلوب تصفيتهم أو إخضاعهم.

● شهادة الشاهد الثانى

الشاهد الثانى الذى اختارته المحكمة- وهو بيومى قنديل المترجم بدار أخبار اليوم- زارنى مرتين. ورغم أنه أوضح فى شهادته أننى كنت مودعا فى عنبر الخطرين الذين كان يرتعب منهم هو نفسه عند وصوله إلى غرفتى أو انصرافه منها، ورغم أنه أشار إلى مدى الاهدار الذى كنت أتعرض له، إلا أنه لا يخفى على عدالة المحكمة أنه كان متحفظا جدا أثناء إدلائه بشهادته، لدرجة أنه حاول أكثر من مرة أن يتجنب الاجابة عن بعض الأسئلة أو الدخول فى أى تفاصيل! وقد سألته عن سبب ذلك، فقال لى إنه لم يكن يريد أن يبدو متحيزا لى- علما بأنه جاء أصلا ليشهد لصالحى!! أما السبب الحقيقى الذى يجب أن أعلق به هنا على تلك الشهادة المفيدة لكن المتحفظة، فهى أن الشاهد بعد زيارته لى فى العباسية يوم ٢ يناير ١٩٨٥، حدث فى اليوم التالى مباشرة (كما يعرف كثير من الصحفيين وكما تعرف نقابة الصحفيين التى تدخلت رسميا فى هذا الموضوع) أنه تعرض للقبض عليه على يد مباحث ونيابة أمن الدولة بحجة سياسية مشكوك فيها، بل واستولت النيابة من منزله عند القبض عليه على عشرات الأوراق الكثيرة المكتوبة بخط يدى والتى كان قد استلمها منى للاطلاع عليها هو وغيره! ولهذا لم يكن غريبا بعد أن لدغ فى تلك المرة أن يتخوف من اتخاذ موقف الدفاع الصريح عنى فى محكمة علنية- ولو على الأقل من أجل رزقه الذى يحصل عليه من دار تنتمى إلى الحكومة!

والمهم فى هذا التوضيح الوقائعى، أن عملية إيداعى تزويرا فى مستشفى المجانين كانت ترتبط بجو من الاعتداءات ومن الرعب أصاب الكثيرين من أسرتى ومن أصدقائى ومن زملائى، لارغامهم على الانقطاع عنى والامتناع عن مساعدتى أو الدفاع عنى. فما بالكم بما كنت أتعرض له أنا كشخص مطلوب تصفيته وعزله داخل سلخانة حقيقية من المجرمين والحيوانات البشرية، وتحت خطر التحطيم الذهنى الجذرى بالوسائل الطبية المتخصصة إن لم يكن بالاعتداءات الاجرامية؟!

● السؤال الخاص بالأضرار

المجال لايتسع لأوضح هنا، أنه لولا تصدى بعض الجهات الأجنبية ذات القدرات الدولية للدفاع عنى (كما أوضحت بالوقائع فى كتابى الأخير «معنى الديمقراطية» الذى قدمت منه الصفحات المرفقة والذى أرجو أن أتمكن من تقديمه متكاملا إلى عدالة المحكمة فى جلسة اليوم)، لكنت قد انتهيت خلال أسابيع أو شهور فقط، نتيجة إحدى حوادث ومحاولات الاعتداء أو بوسائل الصدمات الكهربائية والحقن الذهنية المدمرة للقدرات الفكرية.

وفى حوافظ المرفقات السابقة (وخصوصا الحافظة الثالثة المقدمة فى ١٩٨٩/٢/٥)، توجد الكثير من الوقائع عما تعرضت له، وأيضا عن استمرار قدراتى المدعومة فى فضح هذه الوقائع وتسجيلها والكتابة عنها إلى مختلف الجهات الرسمية والمختصة وإلى مئات الجهات العامة والخاصة، رغم تكرار محاولات حرمانى من الأوراق ومن أدوات الكتابة والبريد ومن الغرفة

المستقلة، ونجاح بعض تلك المحاولات فعلا خلال فترات شهور مؤقتة (منها مثلا الفترة من يوليه ١٩٧٣ إلى حين وصول الجيش الإسرائيلي إلى الكيلو ١٠١ على مشارف القاهرة في أكتوبر ١٩٧٣). ولا شك أنني كشيوعي، أعتبر نفسي محظوظا تماما لارتباطي بجهات دولية ذات قدرات فعالة نجحت في أن تجهض محاولات الاعتداء على حياتي وعلى عقلي وعلى عرضي داخل سلخانة طبية إجرامية متخصصة، خرجت منها أخيرا بدون أن أفقد أيضا مبادئي وضميري مثل الآخرين الذين يجعجعون كثيرا عن أي شئ في أبواق السياسة والصحافة. لكن من ناحية أخرى، فلا شك أيضا أنني تحملت أهوالا وأضرارا بالغة يشيب لهولها الولدان- رغم أنني لازلت على قيد الحياة قادراً على التفكير والتعبير، بل وعلى نشر بعض الكتب بالامكانيات الخاصة!

فموقفي الحالي هو إذن موقف الشخص الذي تعرض لاصابات شديدة نتيجة محاولات اغتيال واضحة ومتكررة لكن فاشلة. فالفشل (أو بالأحرى الإفشال والإجهاض) في محاولات اغتيال حياتي أو عقلي أو اسمي، يجب ألا يخفي حقيقة المحاولات المذكورة وحقيقة الأضرار التي ترتبت عليها.

وبهذا التوضيح، يمكن أن أقدم فيما يلي إجابة سريعة عن سؤال المحكمة إلى الشاهدين عن أهم الأضرار التي لحقت بي من الايداع ظلما وتزويرا في مستشفى المجانين:-

(١)- التعرض للضرب الخطير ومحاولات التحطيم الجذري من يوليه إلى أكتوبر ١٩٧٣، وللضرب المبرح والاصابة بالانفصال الشبكي الجزئي في عيني في مايو وأغسطس ١٩٧٧، ولمحاولة فعلية للاعتداء الجنسي بعد عملية ضرب مبرح في ٥ فبراير ١٩٧٨، وللضرب الشديد في فبراير ١٩٧٩، وللضرب المبرح وإصابة طبلة أذني اليمنى في ٥ فبراير ١٩٨٠، ولمحاولة ضرب بسكين وبقالب طوب في ٤ يوليه ١٩٨٠، ولعمليات هجوم مجانينية متكررة وكسر لباب غرفتي مرات متعددة نهارا أو ليلا (أخطرها حدثت في ١١ مايو ١٩٨١ وفي ٦ أبريل ١٩٨٢)، وللضرب الخطير والاصابات في ٢٦ أبريل ١٩٨٣، وللضرب الشديد في ٢١ أغسطس ١٩٨٤، ثم للضرب والاصابة في فبراير ١٩٨٧.

(٢)- التعرض لآلام نفسية شديدة ومستمرة لايمكن وصفها، نتيجة استمرار تحفزات أو محاولات الاعتداء في كل لحظة من الليل والنهار، واستمرار ظروف المهانة والمعاملة المجانينية وظروف الرعب والوحدة بين أربعة جدران في غابة وحوش وحيوانات بشرية، فضلا عن سوء المعاملة والرعب من العقاقير والوسائل الطبية التي تطمس العقل أو تلك الشديدة الارهاق ذهنيا التي تعرضت لها في بعض الفترات.

(٣)- التعرض للعمليات الطبية الروتينية للتحطيم الذهني ومسح أو إضعاف الذاكرة بالصدمات الكهربائية والحقن والعقاقير في أعوام ١٩٧٠ و ١٩٧٣ و ١٩٨٧، مما أدى بلاشك إلى إضعاف قدراتي الفكرية وذاكرتي بالنسبة للمستوى الذي كان قبل ذلك مضرب الأمثال.

(٤)- الحرمان من الحرية ومن الحياة الطبيعية ومن العلاقات الاجتماعية (بل والعائلية)، والحرمان من بيتي ومن ولديّ الاثنين اللذين كانا طفلين صغيرين، سبعة عشر عاما وثلاثة شهور، لاتزال آثارها ومضاعفاتها باقية حتى اليوم، إلى درجة نجاح السلطات في استخدام ابني الأصغر طارق كعميل لها ضد مصالحي في مختلف الجهات، وإلى درجة ضياع مصالحي وضياع متعلقاتي وأوراقي وكتبي وأعمالي الثقافية في تلك السنوات الطويلة- ناهيك عن ضياع بقية شبابي في سلخانة مجانين خرجت منها في سن الشيخوخة!

(٥)- ضياع حقي في التعويض عن فصلي التعسفي من صحيفة الجمهورية، حيث كانت محكمة القاهرة الابتدائية قد حكمت لي بأكثر من ألفي جنيه تعويض في القضية رقم

١٩٦٩/٢٥٦٨ عمال كلى القاهرة، وتأيد هذا الحكم استئنافيا فى القضية رقم ٢٦٣١/١٩٧٠ استئناف القاهرة الدائرة ١٦. لكن بعد إيداعى فى مستشفى المجانين وعدم حضور من يدافع عنى، استطاعت دار الجمهورية أن تستصدر من محكمة النقض حكما غيابيا بالغاء التعويض المذكور، بحيث لم أحصل حتى اليوم على أى تعويض أو معاش عن خدمتى السابقة فى الصحافة! وبنفس الطريقة، خسرت قضيتين أخريين وأنا وراء أسوار مستشفى المجانين، أشرت إلى إحداهما فى الكتاب المذكور.

(٦)- إسقاط حقوقى القانونية والانسانية وإسقاط أهليتى منذ عام ١٩٧٠ حتى اليوم، مع ارتباط ذلك بالحرمان من العمل ومن الرزق والحرمان من النشر فى الوسائل المتاحة للآخرين، واستمرار الاهدار المدنى الشامل لتبرير وصمة الجنون التى حاولوا إلصاقها بى.

لهذا كله، وللأسباب الأخرى التى لايتسع المجال لتناولها، أعتقد أن الأستاذ عبدالحميد نايل لم يكن مبالغا عندما قال فى شهادته إن التعويض الذى يراه مناسبا عن الأضرار المادية والبدنية والنفسية التى تعرضت لها هو خمسة مليون جنيه!

. . . . .

مارس ١٩٩٠

---

(٨)

قضية الاعتقال والسجن

(مذكرة إلى المحكمة)

... المستشار رئيس الدائرة ٣٧ تعويضات بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية(١)

أتشرف بتقديم هذه المذكرة إلى عدالة المحكمة، راجيا أن أتمكن فى جلسة اليوم من تقديم الوقائع عن المواقف اللاإنسانية واللاقانونية التى تعرضت وأتعرض لها من السلطات ومن التابعين للسلطات، والتى تؤكد مدى شراسة عدائها السياسى لى واستمرار إصرارها على أن تلحق بى أكبر ضرر وإيذاء ممكن، وأن ما تعرضت له من إضرار وإيذاء ومحاولات خطيرة فى المعتقلات والسجون منذ الخمسينات كان مترتبا منطقيا على ماذكرت من عداء شرس وإصرار عدوانى، يستهدف التصفية وليس الحجز أو العقاب.

وقد تكرمت عدالة المحكمة فى الجلسة السابقة فى ١٨ يناير ١٩٩٠ بسماع شهادة شاهدين، هما عبدالله الزغبى المحامى، وعامل نقابى سابق اسمه أحمد سالم. ورغم أن شهادة الشاهدين كانت وافية تقريبا، إلا أن الموضوع يحتاج إلى المزيد من الوقائع والتفاصيل والترتيب الزمنى، مما لا يسمح به ضيق الوقت فى الجلسات، ومما لم تسمح به قدرات الذاكرة والاسترجاع الذهنى لدى الشاهدين- وخصوصا الشاهد الثانى.

وفيما يلى، سأحاول توضيح أهم وقائع الضرر والايذاء المادى والمعنوى الذى تعرضت له فى فترة الاعتقال خلال ٥٤- ١٩٥٦، وفى فترة الاعتقال مع السجن خلال ٦٠-١٩٦٤.

أولا- فى معتقل أبو زعبل:

(١)- قبضوا علىّ فى حوالى نوفمبر عام ١٩٥٤ فى حملة ضد الشيوعيين والديمقراطيين

---

(١) قدمت هذه المذكرة فى جلسة الخميس ٢٩ مارس ١٩٩٠ فى القضية رقم ١٩٨٩/٥٣٥٧ جنوب القاهرة دائرة ٣٧ تعويضات، ثم سلمت منسوخاتها إلى الصحف وغيرها.

أعقبت المحاولة الاخوانية للاعتداء على عبدالناصر فى حادث المنشية. وبعد فترة مؤقتة فى التخشيبة، نُقلت إلى مايسمى «أوردى / أى ملحق ليمان أبو زعبل»، وهو مكان يشبه التأديب غير صالح للحياة كان ملحقا بالليمان المذكور- ولكن معزولا تماما عن بقية الليمان وعن المساجين ومرافق الليمان والموظفين والبشر! وكان يتكون من أربعة عنابر أرضية مهجورة. وقد وُضعت فيه فى الأسابيع أو الشهور الأولى لبداية افتتاحه، وذلك خلال فترة قصيرة فى عنبر٢، ثم بعد ذلك فى عنبر١.

(٢)- لم تكن توجد فى أوردى أبو زعبل مياه، فكانوا يستخدمون مساجين من الليمان فى نقل المياه إلينا فى فنطاس لكل عنبر. وفى الشهور الأخيرة فقط، وصّلوا المياه واستكملوا المرحاض الخاص بكل عنبر! كذلك لم تكن مصلحة السجون قد استخدمت بعد نظام السرائر الحديدية ذات الأدوار، فكنا ننام على برش من الليف الخشن المرهق جدا على الأرض- سبب لى آلاما رهيبة فى البواسير استمرت معاناتى منها بعد ذلك حتى الثمانينات! ومن ناحية أخرى، كانت الزيارات ممنوعة عنا، كجزء من النظام اللاإنسانى الذى كان مفروضا علينا كمعتقلين، والذى كان يحرمنا حتى من الحقوق المحدودة التى كانت تسمح بها لائحة معاملة المسجونين!

(٣)- كنت قد تخرجت عام ١٩٥٣ من قسم الفلسفة بآداب القاهرة. ولأننى كنت أول الدفعة وبدرجة الليسانس الممتازة، كان النظام المتبع حتى الدفعة السابقة لى مباشرة يقضى بتعيينى معيدا بالقسم وكذلك بمنحى بعثة الحكومة الفرنسية المخصصة لأول كل دفعة- كلا الامتيازين معاً أو أحدهما. لكن لأسباب سياسية، رفضت السلطات الناصرية الجديدة تعيينى بالجامعة مثل أول الدفعة السابقة (أميرة مطر التى أصبحت بعد ذلك رئيسة قسم الفلسفة). فاضطررت إلى العمل بوزارة التربية والتعليم (بل وخارج القاهرة) إلى حين سفرى فى البعثة التى حصلت عليها من الحكومة الفرنسية لتحضير الدكتوراه فى باريس وفق النظام المتبع. لكن فى عام ١٩٥٤، أصدرت السلطات المصرية أوامرها بمنعى من مغادرة البلاد وحرمانى من البعثة الفرنسية أيضا، ثم لم تلبث أن اعتقلتنى ونقلتنى إلى أبو زعبل بدلا من باريس! ومن ناحية أخرى، وبسبب أوبحجة الاعتقال، لم تلبث وزارة التربية والتعليم أن فصلتنى أيضا، بحيث خرجت من أبو زعبل بدون عمل وأنا أول الدفعة بامتياز!

(٤)- رغم حرماننا فى أبو زعبل من معظم الحقوق الانسانية، كان مسموحا لنا باستلام وقراءة الكتب من منازلنا (مع حرماننا من استلام أو قراءة أى صحف!). ولهذا أسرعت إلى استحضار حقيبتين ضخمتين جدا كانتا تحتويان على حوالى مائتين من أهم وأثمن الكتب والقواميس والمراجع الاكاديمية لاستخدامها فى دراساتى العليا وأبحاثى. وقد اتضح أن هذه كانت مجرد مصيدة مؤقتة! ففى حوادث الاعتداء علينا عام ١٩٥٥، استولوا على كل تلك الكتب (وعلى كل متعلقاتى الأخرى) وأحرقوها فى حفرة نار هائلة! والكثير من هذه الكتب والمراجع النادرة لم أستطع تعويضه حتى اليوم، فضلا عن أن بعضها كانت كتبا تخص دار الكتب المصرية أو غيرها من المكتبات العامة، ومنها مكتبة آداب جامعة عين شمس الناشئة إذ ذاك التى كنت أحضّر فيها للدراسات العليا مع الدكتور عبدالرحمن بدوى. وقد اضطررت بعد الافراج عنى إلى كتابة هذه الوقائع إلى تلك المكتبات للتصرف فى طريقة التعويض المطلوبة منى!

(٥)- بالاضافة إلى الظروف المعيشية السيئة جدا المشار إليها، والظروف الشخصية والنفسية السيئة جدا (وأوضحها الحرمان من الزيارة ومن الصحف ومن الاذاعة، الخ)، وبعد أن اضطرونا بل وشجعونا على الاضراب السلمى عن الطعام للمطالبة بتحسين ظروفنا المعيشية، فوجئنا فى ذلك الوقت من عام ١٩٥٥ بهجوم جنود «بلوكات النظام» التابعين

لمصلحة السجون (وهذا هو الاسم القديم لمن يسمون اليوم جنود الأمن المركزى): هجموا علينا مع غيرهم من السجانين وحرس السجون ونحن راقدون فى اليوم العاشر تقريبا من الاضراب عن الطعام، واقتادوا البعض- وأنا منهم- إلى خارج الأوردى، بينما اعتدوا بالضرب وبالشوم على البقية الباقية، واستولوا (ومعهم بعد ذلك مجموعات من المساجين عملاء الادارة) على كل كتبنا وملابسنا ومتعلقاتنا، وأحرقوا ما لم يسرق منها فى حفر نار حفرت لهذا الغرض بحضور مدير وإدارة الليمان!

ويهمنى أن أذكر هنا واقعة طريفة كان الشاهد عليها (وهو زهدى رسام روزاليوسف) قد حضر يوم الجلسة السابقة للحديث عنها، لكن عدالة المحكمة اكتفت بشاهدين آخرين. هذه الواقعة، هى أن زهدى استطاع فى ذلك اليوم أن ينقذ من متعلقاتى: النظارة الطبية والساعة! كيف استطاع أن يفعل ذلك؟ وجدهما بجانب يده أثناء هجوم «التتار» (كما كانوا يسمونهم)، فألقاهما فى فنطاس الماء! وعندما بدأت الظروف العادية ترجع بعد حوالى شهرين، عثرنا عليهما وقد غطاهما الصدأ طبعا!

(٦)- فى عملية الهجوم الاجرامية المذكورة، اقتادونى أولا عند بوابة الأوردى أنا ومن وقع الاختيار عليهم (بناء على قائمة مجهزة بمعرفة المباحث العامة والمخابرات الناصرية الجديدة إذ ذاك). وهناك جلدونا واحدا واحدا على «العروسة» جلدا وحشيا غير قانونى، استمرت آثاره على أجسادنا سنوات طويلة! ثم اقتادونا فى سلسلة حديدية واحدة إلى تأديب الليمان، حيث وضعونا فى زنازين على الأسفلت (بل وبدون أبراش!)، وكدسونا كل حوالى ١٢ فى زنزانة واحدة، بحيث كنا نحاول النوم على أجساد بعضنا تقريبا! واستمر هذا الوضع غير المحتمل أسابيع عديدة كأنها سنوات، حتى بعد تراجعنا عن الاضراب عن الطعام فى اليوم التاسع عشر! بل إنهم بعد إعادتنا إلى الأوردى بعد حوالى شهر، استمروا عدة شهور فى ٥٥- ١٩٥٦ فى تأديبنا وحرماننا من وسائل الحياة العادية السابقة فى الأوردى. كذلك حاولوا فى تلك الفترة أن يفرضوا على المعتقلين نظام القرفصة العبودية عند عرضهم على أى ضابط كبير من الليمان أو من المباحث العامة!

ثانيا- فترة سجون القلعة والاسكندرية والواحات:

(١)- كان قد صدر الأمر باعتقالى مع غيرى فى بداية ١٩٥٩، لكننى استطعت الاختفاء إلى أن قبض علىّ فى الاسكندرية فى ديسمبر ١٩٦٠ فى قضية شيوعية شملت أكثر من عشرين آخرين، بقى منهم تحت الاتهام القضائى حوالى ١٢. وبعد الاسكندرية، عزلونى أنا وشخص آخر فقط (اسمه أبو سيف يوسف كان يستخدم منذ الستينات لافتة تمويهية لتغطية الوقائع وطمس حقيقة مواقف السلطات إزاء عملائها أو إزاء الشيوعيين المخلصين)، ووضعونا نحن الاثنين فقط فى معتقل القلعة فى زنزانتين منفصلتين. واستمر هذا الحبس الانفرادى حوالى ستة شهور بحجة إعداد أوراق القضية! وكان الحبس الانفرادى فى زنازين القلعة نوعا من التعذيب المرهق جدا، إلى درجة أنه لم يكن يوجد فى الزنزانة مثلا حتى جرادل ماء وجرادل بول وفق النظام المتبع فى السجون، مما كان يفرض على النزيل أن يخبط على الباب وينادى السجان فى كل مرة لمجرد طلب السماح باقتياده للشرب أو للتبول- وذلك كجزء من عمليات الاخضاع والترويض مع تبرير المشاكسات والمشاكل مع السجانين. وهذا ما حدث فعلا، حيث تطورت المشاكل فى إحدى المرات فهجموا علىّ وربطونى بالحبال وألقونى على الأرض عدة أيام!

(٢)- بعد الحبس الانفرادى التحطيمى المؤلم الذى استمر حوالى ستة شهور فى معتقل القلعة، نقلونى مع بقية المتهمين فى القضية المذكورة إلى سجن القناطر. لكن حدث فى اليوم

الأول أننى رفضت الانصياع لنظام القرفصة العبودية عند مرور مدير السجن، مثل بقية المسجونين الماركسيين الذين كانوا قد روّضوهم وعوّدوهم على القرفصة (مع ملاحظة أن المذكور أبوسيف يوسف كان بجانبى إذ ذاك فاسرع إلى تنفيذ أمر القرفصة!). وكانت النتيجة أنهم عزلونى مع المتهمين المعدودين فى القضية المذكورة فى جناح آخر فى سجن القناطر، بحجة عزل تلك القضية وحدها!! وكانت الظروف هناك سيئة جدا، حيث النوم على برش وبدون إضاءة أو كهرباء، وبدون الامكانيات المعيشية الشخصية التى كان يتمتع بها بقية المسجونين فى القناطر.

(٣)- بعد عدة شهور، نقلونا إلى سجن الاسكندرية بحجة عقد المحكمة العسكرية العليا فى الاسكندرية وليس فى القاهرة (رغم أن المتهمين الماركسيين فى القضايا الكبيرة الذين كان يقبض عليهم من أى مكان كانوا يوضعون فى سجن فى القاهرة). وفى سجن الحضرة بالاسكندرية الذى بقينا فيه من ١٩٦١ إلى ١٩٦٢، عزلونا وحدنا أيضا داخل أحد العنابر. وكان تركيزهم شديداً ضدى شخصيا. وفى إحدى المرات، هجم عليّ السجانون بأمر ضابط اسمه فاوى وحاولوا إرغامى على القرفصة لفرض هذا النظام على الآخرين، كما حاولوا أن يحلقوا لى شعرى بالقوة بنظام الزيرو. وبعد تكرار مثل هذه المصادمات التى كنت أتمسك فيها بموقفى، نقلونا من ذلك العنبر إلى جناح منفصل من السجن، هو جناح «التأديب» الذى خصصوه لنا لزيادة ما نتعرض له من عزل وحصار شخصى ونفسى. وفى هذا الجناح وبعيدا عن أنظار أى مسجون، زادت المصادمات معى، خصوصا من ضابط سجن اسمه كميل. ووصل الأمر إلى درجة افتعال مشكلة معى بحجة تكرار التفتيش المهين الذى كنا نتعرض له، ومن ثم نقلونى وحدى إلى زنزانة تأديب فى مكان آخر بدون إضاءة وعلى برش على الأرض، مع سوء المعاملة والضغوط غير المحتملة. فاضطررت إلى الاضراب عن الطعام، فزادت المعاملة سوءا، فاضطررت إلى محاولة الانتحار باستخدام زجاج نظارتى الطبية (ولازال أثر ذلك موجودا فى رسغ يدى اليسرى).

(٤)- فى ١٩٦٢ بعد صدور الأحكام علينا، نقلونا من سجن الحضرة إلى سجن المحاريق بالواحات (الوادى الجديد)، وكان نظام التعذيب اليومى الشديد قد انتهى هناك بعد انتهاء مرحلة استخدام العصا فى ترويض الماركسيين المصريين وبدء مرحلة استخدام الجزرة والاغراء! ومع ذلك، كانت الظروف مرهقة وسيئة جدا فى ذلك المكان القفر النائى، وبدون إمكانيات رسمية لمتابعة الأخبار والمعلومات (إلا ما تحدده وتسمح به شبكات المباحث والمخابرات وعملاؤها من أخبار ومعلومات- بما فى ذلك بعض المجلات الأجنبية أحيانا!). ونتيجة اتفاقات خاصة بين الأجهزة السوفييتية والأجهزة المصرية كجزء من مخططات الحروب المصرية الاسرائيلية، كان واضحا أننا نمر إذ ذاك بمرحلة التحضير للافراج عن المعتقلين ثم المسجونين أيضا، ولمحاولة احتوائهم داخل أسنان النظام الناصرى. وهذا الافراج تنبأت به مسبقا وسائل الأخبار الفرنسية التى وصلتنا إذ ذاك منذ عام ١٩٦٣! وقد تحقق ذلك بالفعل، ووصل إلى الافراج عن المسجونين فى آخر قضية شيوعية كبيرة وهى قضيتنا، حيث خرجت فى أيام زيارة خروشوف إلى مصر عام ١٩٦٤ (بينما كان المفروض أن أقضى بقية العقوبة مع الاعتقال حتى عام ١٩٧١ على الأقل!).

ولأنهم لم ينجحوا فى إخضاعى وترويضى وضمان احتوائى على أساس ثابت، كان المطلوب التخلص منى قبل موعد الافراج الاستثنائى. وبالفعل، فوجئنا قبل ترحيلنا من سجن المحاريق فى الواحات بعدة أسابيع فقط- وبدون أى مقدمات أو مبررات فى السجن عموما وفى عنبرنا

نحن بالذات خصوصا- بأن بلوكات النظام الذين كانوا على سور السجن أطلقوا علينا ونحن نقف فى فناء العنبر عدة رصاصات، منها رصاصة أصابت الشخص الذى كان ملاصقا لى مباشرة (ويلبس نظارة طبية مثلى) واسمه لويس إسحق، فقتلته! هذا علما بأن الرصاص لايُستخدم فى السجون والمعتقلات إلا عند محاولات الهروب أو فى حالات التمرد التى تؤدى إلى اقتحام أبواب السجن! ولأن الشخص المذكور كان مثل زملائه فى منظمات الجعجعة والجهالة مجرد ماركسى أعمى العقل عديم التأثير وعديم التفكير، وفى ضوء ما تعرضت له شخصيا بعد ذلك عند حرماني من العمل الصحفي ومن النشر فى عهد عبدالناصر منذ ١٩٦٧ أثناء سنوات احتواء وتكريم أولئك الماركسيين والمتمركسين، ثم فى ضوء عملية إلقائى تزويرا فى جحيم وأهوال مستشفى المجانين منذ أبريل ١٩٧٠ إلى يوليه ١٩٨٧، ثم استمرار إسقاط أهليتى وحقوقى القانونية والانسانية وحرمانى من العمل ومن الرزق ومن النشر فى الوسائل المتاحة للآخرين حتى اليوم في عام ١٩٩٠- فى ضوء ذلك كله، يتضح أننى كنت المقصود بتلك الرصاصة المتعمدة بدون أى مقدمات أو مبررات، والتى قتلت الشخص الملاصق لى بحيث استمعت نيابة الواحات لأقوالى إذ ذاك لهذا الاعتبار.

وإزاء ماسبق توضيحه، يهمنى أن أختم المذكرة بتعليق سريع على ملاحظة غريبة جدا أبداها الشاهد الثاني عامل النسيج المذكور. فقد حاول الرد على سؤال عدالة المحكمة عما إذا كنت قد تعرضت لأضرار مادية أو نفسية أخرى نتيجة اعتداءات السجن والاعتقال، فقال إننى تحطمت نتيجة ذلك فأودعونى فى مستشفى المجانين ١٧ عاما!! واضطررت طبعا إلى الاحتجاج على ذلك الرد! لكن يهمنى هنا أن أقول إن مثل هذه الأقوال كان ينشرها عنى اليسار الناصرى المنافق والمتمركسون الناصريون المنافقون، لتشويهى تحت ادعاء الدفاع عنى! ومن ناحية أخرى، فهذا العامل الغبى الذى اختلطت ذاكرته فخلط بين الستينات والسبعينات، هو مثال نمطى للعمى العقلى والجهالة التى تؤدى إلى الايذاء والتشويه بدافع حسن النية ومحاولة الافادة! وكما يقول المثل: عدو عاقل خير من صديق جاهل. وهذا هو السبب فى اتجاه الاتحاد السوفييتى منذ عهد أندروبوف ثم فى عهد جورباتشوف إلى التحرر من جهالة الماركسية المصنوعة فى لندن فى القرن الماضى، وإلى التحرر من سمومها الخاصة بحكم العمال ودكتاتورية البروليتاريا والتأميم الشامل، الخ.

مارس ١٩٩٠

---

(٩)

الكل باطل وقبض الريح

الجمعة ٦ أبريل ١٩٩٠

..... آسف لازعاجك بهذا الخطاب الطويل.(١) لكن معلهش. فنحن متعارفان شخصيا منذ الستينات، كما أنك دافعت عن اسمى وأنا وراء أسوار مستشفى المجانين، بل ووجهت الاهداء فى أحد كتبك إلى اسمى. وأظن أن هذا يعطينى الحق فى أن أكتب هنا ما أريد توضيحه- ولو كنوع من التنفيس وليس فقط كنوع من تسجيل الوقائع.

---

(١) كتبت هذا الخطاب إلى الدكتور غالى شكرى بالأهرام، ثم أرسلت منسوخاته إلى بعض الصحف الأخرى كالمعتاد (ومنهم فقيه الوفد جمال بدوى).

* من أجل نشر خبر صغير

الموضوع يتعلق بكتاب «معنى الديمقراطية». فأنت تذكر أننى بدأت إزعاجك بالاتصالات التليفونية ثم باللقاء فى الأهرام يوم الثلاثاء ٥ ديسمبر ١٩٨٩، وذلك لمحاولة نشر خبر- مجرد خبر صغير عن الكتاب الذى كان فى المطبعة إذ ذاك. وتكررت الاتصالات التليفونية خلال شهرين، إلى أن التقيت بك مرة ثانية فى الأهرام يوم الثلاثاء ١٣ فبراير. (وبهذه المناسبة أنا أعتمد على الأجندة اليومية وليس على الذاكرة فى تحديد مواعيد مكالماتى ومقابلاتى!).

ورغم أننى قلت لك منذ البدء إنه لا أمل فى نشر أى خبر صغير عن الكتاب فى الأهرام إلا قبل نزوله إلى السوق، لأن مسئولى الأهرام سيتخذون بعد ذلك موقفا شخصيا وليس فقط سياسيا وعقائديا ضد الكتاب، إلا أنك رفضت هذا الموقف «المتشائم» وتمسكت بضرورة «حسن الظن» فيهم وفى الليبرالية المزعومة للنظام القائم (وهذا متوقع منك طبعا، وإلا لما سمح لك هؤلاء بالعمل معهم، ولما سمح لك أولئك بالوصول إلى وسائلهم!). وحتى بعد أسابيع من صدور الكتاب، استمرت محاولاتك المشكورة لنشر أى خبر عن الكتاب فى أى ركن من أركان الأهرام!

وفضلا عن ذلك، قمت من جانبى بتقديم نسخة من كتاب الديمقراطية مثل كتاب الفلسفة إلى مدير تحريركم سلامة أحمد سلامة، رغم استمرار موقفه السابق غير المتعاطف إزاء عشرات الأوراق التى كنت أرسلها إليه من وراء أسوار العباسية فيرسلها بدوره إلى سلة المهملات! وهذا كان جارى فى الحلمية الجديدة وزميلى فى الدراسة الجامعية منذ الأربعينات. وكان قد اندس فجأة بدون مقدمات أو اهتمامات سابقة فى مجال الصحافة والسياسة، من خلال أخبار اليوم ومن خلال الدوائر الألمانية الغربية المعادية للشيوعية، وذلك فى بداية عهد الانقلاب الناصري وعمليات صناعة الكوادر الدينية القومية الجديدة للنظام العسكرى القائم. ولهذا، وعلى أساس تربيته الدينية الأزهرية فى المنزل، تربع على مكاتب الصحافة بل والتحليل السياسى بتقاليد العداء المتضاعف للعقلانية وللشيوعية، ومن ثم لم يلتفت أدنى التفاتة إلى كتب زميله القديم الذى كان أول دفعته!

وها نحن الآن فى شهر أبريل، دون أى كلمة إفادة إخبارية عن الكتاب، ولو بالرفض والادانة كما تفعل الليبرالية مع أعدائها! ومع ذلك، أعتقد أنك لازلت على موقف حسن الظن فيهم وحسن الظن فى احترام النظام القائم لحقوق الرأى والتعبير وواجبات التغطية الاخبارية والثقافية حتى لكتب الأعداء! وكنت قد وعدتنى قبل ذلك فى العام الماضى يوم ٣٠ يوليه ١٩٨٩ بنشر مناقشة ثقافية عن كتاب الفلسفة، بل وفى مكانين! وأنت تذكر أننى قلت لك يومها إننى شاكر جدا ومكتفٍ جدا بالخبرين اللذين نشرا عن ذلك الكتاب فى الأهرام، وإنهم نشروا الخبرين فى رأيى باعتباره كتابا ضد الفلسفة الماركسية (أى قبل اتضاح مدى الموقف السوفييتى من الماركسية!)، بينما لايمكن منطقيا أن يسمحوا بالاشارة إلى محتوياته وأفكاره المادية العقلانية- حتى لو غيروا موقف «الحرمان الكنسى» ضد اسمى! لكنك أكدت لى أنك ستنشر تعليقين على الكتاب، وأن الجو الثقافى يسمح بذلك بعكس ما أتصور أنا! وها أنت ترى أن تقديراتى كانت أقرب إلى الصواب فى هذا أيضا.

أما بخصوص كتاب الديمقراطية، فالجهود المتواصلة التى بذلتها أنت مشكوراً لمحاولة نشر خبر صغير عن الكتاب فى الأهرام، قمت أنا بأكثر منها مع مختلف الصحف المصرية الأخرى، بل وبعض مكاتب الصحف العربية بالقاهرة! وتكرم الناقد الأدبى محمد جبريل بنشر خبر خاطف عن الكتاب فى صحيفة المساء يوم الجمعة ٤ ديسمبر ١٩٨٩ قبل صدوره، بينما تكرم الأديب المتخصص فى الفلسفة عبدالفتاح رزق بنشر خبر مشكور عن الكتاب فى مجلة

روزاليوسف يوم ٥ فبراير ١٩٩٠[١]. أما فيما عدا ذلك، فلم ألق حتى التعاطف الشخصي أو محاولة التصرف، ولم أحصل إلا على الوعود الكثيرة الكاذبة، التي كنت أدفع في مقابلها الكثير من تفخيمات التبجيل والتوسل لهؤلاء المستأدبين غير المثقفين الذين يفرضونهم على صفحات الأدب والثقافة ويصنعون لهم الشهرة الزائفة أو أطماع الشهرة الزائفة- وبعضهم حثالات لم يصلوا حتى إلى مستوى التعليم الجامعي!! فقد اتخذ جميع هذه الطبول الجوفاء موقفا شاملا ضد الكتاب- ليس طبعا بالهجوم أو حتى الامتناع الصريح، ولكن بطريقة النفاق مع التجاهل والتجهيل أو التعامي والتعمية وعدم الاعتراف أو إنكار الوجود!! نفس الموقف الذي يقال في الأمثال عن أسلوب النعامة، التي تحاول عند الفشل أن تدفن رأسها في الرمال لتتجنب رؤية الأعداء! وكأنما إغماض العينين أو التعامي عن الواقع يلغي وجوده!

* قدرة التعامي بعد عجز الفشل!

وحين أشير إلى التعامي الناتج عن الفشل والهزيمة، فأنا أعني ذلك حرفيا! فالأجهزة التي تصنع هؤلاء الأدوات أو العملاء وتعطيهم المناصب واللافتات وتنفخ في بعض أسمائهم المنكرة موضوعيا فتجعلها بالشهرة الدهمائية طبولا جوفاء، هي نفس الأجهزة التي حاولت الاستيلاء على مخطوطة كتاب «معنى الديمقراطية» من المطبعة في الفترة من ٢٧ سبتمبر إلى ٥ أكتوبر ١٩٨٩- كما أوضحت في البلاغ والمحضر الخاص بذلك برقم ١٩٨٩/٤٥٤٤ قسم الأزبكية، والذي أصدرت بيانا عنه إلى مئات الصحفيين والمثقفين والجهات المصرية والأجنبية ونشرته في ملحقات ذلك الكتاب نفسه. وهي نفس الأجهزة التي دفعها الفشل العلني الصريح في تلك العملية المكشوفة في المطبعة الأولى، إلى التصرف السري لمنع طبعه في المطابع التالية التي اتجهت إليها. وحتى عندما نجحت في جمع حروف الكتاب ثم الاتجاه بالأصل إلى مطبعة ماستر في الهرم، فوجئت بأنهم علقوا عملية الطبع أسبوعين، ثم اعترفوا أخيرا بأنهم لا يمكن أن يبدأوا في طبعه إلا بموافقة المباحث! وهذا نوع من التعجيز يشبه المطالبة بلبن العصفور، لأن المباحث لاتملك قانونا حق الرفض أو الموافقة، ولكنها تملك فقط حق المصادرة باذن قضائي، أو الاقتصار على الارهاب السري والضغط السري والحصار السري، الخ!

ثم وصلت أخيرا إلى مطبعة ماستر بدائية جدا في السيدة، وبدأت عملية الطبع بالفعل. لكن بعد ملزمتين فقط، توقف الطبع لأسباب واضحة قبل موعدي معهم يوم الخميس ١١ يناير ١٩٩٠! ورغم أن الأسباب كانت غير معلنة، إلا أن الاشارات والحركات وتجمعات الأشخاص ذوي الأشكال المنتقاة كانت معبرة تماما. وأسقط في يدي، خصوصا بعد أن كان صاحب المطبعة قد استلم مني حوالي ألفي جنيه. ولم أكن أعرف كيف سأتصرف معه أو مع المطبعة التالية- إن كان سيتاح لي أصلا الوصول إلى مطبعة أخرى! لكن تحركت خيوط الأحداث والمصادفات من وراء الكواليس (بغض النظر عما إذا كانت هذه الخيوط تصنعها وتحركها أصابع من الأرض أو من السماء، ومن الشرق أو من الغرب أو من محترفي التمويه وتبرير الفشل في العالم الثالث)، فحدثت في اليوم التالي ١٢ يناير مصادفة غريبة هي تغيير وزير الداخلية السابق زكي بدر، فإذا بطبع الكتاب ينتهي في ثمانية أيام فقط!!

وكنت أحصل أولا بأول على كل عشرة أو عشرين نسخة يتم تجليدها من الكتاب، فأسرع بها إلى مختلف الجهات الأجنبية التي تهمني، قبل أن يحدث أي اعتداء غير قانوني جديد على الكتاب! ولم أبدأ توزيع بعض النسخ على بعض الأسماء المنفوخة في الصحف والمجلات

(١) أثناء مثول هذه الصفحات الاضافية الأخيرة للطبع، تكرم الكاتب الباحث محمد العزب موسى ثم المؤرخ المعروف الدكتور عبد العظيم رمضان بنشر كلمات وافية مشكورة عن الكتاب.

المصرية الا ابتداءً من فبراير. فالديكورات والمانيكانات الخشبية المفروضة على مراكز الثقافة والصحافة فى مصر، بالمراسيم الادارية أو بقانون طفو الغثاء الأجوف فوق سطح الغمر، ينطبق عليهم التعبير القديم القائل: «الكل باطل vanité / emptiness وقبض الريح»... «فى الموازين هم إلى أعلى، لأنهم من باطل أجمعون»!! وقد كان موقفهم واضحا خلال الشهور السابقة، بعد أن اطلعوا على البيان الخاص بالكتاب ثم على ملازم الجمع ثم بداية الطبع. كانوا يتمنون- وكانوا متأكدين- من أن الكتاب لن يرى النور. فلما رأى النور، أغمضوا عيونهم عنه، بينما استعد آخرون لذبحه ببعض إشارات المرمطة الساقطة وإسفافات التحقير والتهريج. لكن نتيجة ضغوط ومصادفات أخرى، اقتصر الموقف على مؤامرة الصمت الشامل! **فلم يكن الصمت- حتى الصمت- تنازلا منهم، وإنما كان موقفهم الحقيقى أشبه بموقف الثعلب فى حكايات لافونتين، عندما «قرر» أن يتجاهل عنقود العنب الذى عجز عن الوصول إليه وفشل فى نهشه بأنيابه المفترسة!**

* العقرب أشد شراسة عند الموت

على كل حال، الذى يهمنى هنا هو موقف أولئك الذين يحركون خيوط هؤلاء المانيكانات الخشبية. فقد عشت معظم عمرى فى صراع حياة أو موت مع الأجهزة العليا والسفلى للارهاب والتحطيم ومكافحة العقلانية، فلم أكن أحصل تحت وطأتها على نسمة نفس إلا نتيجة اضطراراتها التمويهية المؤقتة ومخططاتها الطويلة المدى، أو نتيجة ضغوط الأجهزة المضادة لها. فلما فقدت تفوقها الدولى والمحلى، أصبحت بالاستيئاس أشد شراسة وأقصر نظرا وتخطيطا.

وقد علمتنى خبرات المعارك المريرة المؤلمة معها بعد أن أصبحت تجرى على المكشوف منذ إلقائى فى سلخانة مستشفى المجانين، ثم خصوصا فى السنوات الأخيرة، ثم فى الشهور الثلاثة النهائية التى حاولوا بها تدميرى فى جحيم بهمان على نفقة نقابة الصحفيين قبل أن يلقونى اضطراريا على قارعة الطريق بدون أى عمل أو مورد رزق- علمتنى هذه الخبرات المريرة المؤلمة أن الأجهزة العسكرية والبوليسية تعمل بطريقة الأجهزة الفسيولوجية للحشرات السامة العتيقة التى تسرع إلى اللدغ القاتل أو محاولة اللدغ القاتل وهى تحتضر فى آخر لحظات حياتها! هكذا يفعل العقرب مثلا وهو يموت، لأنه يتصرف بدوافع آليه بيوكيميائية بدون قدرة على التفكير فى أى نتائج أو عواقب أو فوائد أو بدائل، الخ. وهكذا تتصرف الأجهزة العسكرية والبوليسية عند الهزيمة التى قد لا تكون الأخيرة، وبالمزيد من الشراسة عند الهزيمة التى تتصور أنها الأخيرة، لأنها كأجهزة معادية للعقلانية وللانسانية الأمية تكونت وتوارثت دورها منذ العصور الفرعونية وفق تقاليد وميكانيزمات مبرمجة، ومن خلال أفراد مغربلين ومنتقين غربلة دقيقة وانتقاءً دقيقا على أساس طباع أو تطبّعات لا إنسانية معادية للعقلانية، مما يجعل دوافعهم وانطباعاتهم وتصرفاتهم أشبه بتلك الدوافع الفسيولوجية الغريزية الآلية التى تجعل العقرب يفرز سمومه الأخيرة حتى على مسمار الحذاء الذى يسحقه!

بهذه الخبرات المريرة المؤلمة، كنت على يقين من أن الفشل فى عملية الاستيلاء على مخطوطة الكتاب، والعجز والفشل فى محاولات منع طبعه طوال الشهور التالية، لن يكون نهاية المطاف فى هذه الاعتداءات أو محاولات الاعتداء. وبالفعل، زادت عمليات التخريب فى طريقة طبع الكتاب التى هى أصلا طريقة الماستر المتواضعة. ثم فوجئنا عند بدء عملية التجليد بأن العدد المطبوع من الأغلفة ينقص . . ٤ غلافا!!

وكنت قد وصلت بعد جهود مضنية إلى اتفاق مع إدارة «توزيع الأخبار» لتتولى توزيع الكتاب وفق النظام المتبع. ورغم أننا تصرفنا لخفض النقص الناتج عن عجز الغلاف، إلا أنهم

فى الأخبار كانوا قد اطلعوا على الكتاب ولاحظوا أن فيه بعض المساس ببعض شخصيات أخبار اليوم، وأن الجاهد السياسى غير مقبول لديهم، فاستخدموا حجة نقص العدد ورفضوا استلام نسخ الكتاب وتنفيذ العقد، مع أن المفروض أن يستلم التوزيع أى نسخ تقدم له طالما أننا دفعنا التكاليف المطلوبة! واضطررنا إلى جمع العدد الباقى من النسخ من عدة جهات كنت قد نقلتها إليها (لأن عملية طبع الناقص من الغلاف تحولت إلى مشكلة تضخمت وتمددت بحيث استغرقت حوالى شهر ونصف!!). وأخيرا بعد تأجيلات أخرى- مع تكرار التأكيد الذى لامبرر له عن عدم تحمل الدار أى مسئولية فى حالة استيلاء الداخلية على نسخ الكتاب التى يبدو أنهم كانوا يتوقعون الاستيلاء عليها من المخازن قبل نزولها إلى السوق- بدأت إدارة الأخبار الاجراءات الشكلية لعملية توزيع الكتاب بطريقة مضادة مغرضة، لمجرد التظاهر بتنفيذ العقد!

* احتكاران حكوميان للتوزيع

كما أوضحت فى الكتاب المذكور عن الديمقراطية، يحتكر عملية التوزيع على بعض فرشات الصحف فى البلاد مركزان حكوميان فقط، هما الأهرام والأخبار، بينما لا يوجد أى مركز احتكارى أو غير احتكارى للقيام بعملية التوزيع أو الوساطة مع بعض المكتبات (رغم أن الكتب ذات القيمة الثقافية تحتاج إلى المكتبات وليس إلى الفرشات!)- باستثناء بعض المحاولات الخاصة التى بدأ يقوم بها ما يسمى قطاع المكتبات فى توزيع الأهرام، وبالاقتصار تقريبا على مكتبات الأهرام! وهذان الاحتكاران الحكوميان هما اللذان يخدمان ويحكمان عمليات توزيع كل المطبوعات، وأبرزها صحف ومطبوعات المعارضة الرسمية المكملة للحكومة والصحف والمطبوعات الاسلامية المعارضة للنظام الليبرالى المزعوم. لماذا؟! ليس طبعا نتيجة احترام حرية الرأى أو تعدد الرأى، ولكن خدمة لكل الاتجاهات والبدائل التى تدعم النظام اللاعقلى الدهمائى القائم كنظام قومى دينى عسكرى.

وقد اضطررت إلى الاتجاه إلى دار الأخبار، لأن كتاب الديمقراطية يحتوى على صفحات عديدة عن مواقف أبراهيم نافع رئيس مجلس إدارة وتحرير الأهرام عندما كان نقيبا للصحفيين، وذلك فى عملية إلقائى فى جحيم مستشفى بهمان قبل الافراج عنى، وما ارتبط بذلك من تبديد حوالى عشرة آلاف جنيه من أموال النقابة على محاولة تحطيم أحد أعضاء النقابة بالعقاقير المكثفة والحقن الطبية الرهيبة رغم إرادته فى مستشفى خاص باهظ التكاليف، ثم ما ارتبط بذلك من استمرار حرمانى من العمل ولو حتى بالترجمة بالقطعة، مع رفض النقابة التحقيق فى ذلك كله، الخ. ولأن مركز التوزيع من حقه أن يطلع على أى كتاب قبل توزيعه (بغض النظر عن دور الأصابع والخيوط السرية فى ميدان الصحافة والثقافة والكتب)، فقد توقعت أن يرفض الأهرام توزيع الكتاب بحجة أنه يمس رئيس مجلس إدارته وليس بحجة الجاهد السياسى فقط.

وكنت أعرف أن فى إدارة توزيع الأخبار شخصا سبق أن تعرفت به فى فترة السجن فى الستينات، حيث كان من الشبان الذين «تورطوا» فى التمركس الشخصى ثم أصبح التمركس الناصرى مصدر رزق ووظيفة ولافتة «انتماء» سياسى لهم منذ مرحلة الاحتواء الناصرى المداهن للسوفييت. لكنى لم أكن قد تابعت مدى تدهوره السياسى فى السبعينات بعد أن تولى محمود أمين العالم- رجل الاحتياطى اليسارى فى ترسانة العسكرية المصرية- مسئولية دار أخبار اليوم، ناهيك عن تطوراته فى مرحلة حزب التجمع وتبلور الجناح اليسارى للسلطة منذ الثمانينات داخل تقسيمات الحكومة والمعارضة الرسمية المكملة للحكومة. والمهم أننى اتجهت إليه. فلما تهرب منى، اتجهت إلى زملائه فى المكتب. ثم اضطررت إلى الانتظار

والترقب واثقا من أن القدرات التى استطاعت بطريقة أو بأخرى أن تحمى عملية طبع الكتاب، لن تفشل فى التصرف للوصول به إلى الاعتراف القانونى،من خلال العقد الخاص بالاجراءات الشكلية للعرض على الأقل. وقد حدث هذا أخيرا بعد صعوبات متكررة.

ومما يذكر عن مشاكل هذه العملية، أن أحد المسئولين فى توزيع الأخبار (واسمه ع.ى)، حاول إقناعى بوسائل غاية فى الطرافة أنه عميل رسمى للداخلية!!- ويبدو أنه هو وزملاؤه توهموا من شكليات الاحترام والمجاملة التى أعاملهم بها أننى كنت أفترض فيهم حقا الاخلاص والأمانة والموضوعية، ومن ثم حاولوا أن يسلبونى هذا «الأمل» الذى يؤدى إلى تسهيل أو تشحيم التعامل مع أمثال هؤلاء! وللأسف أنه لم يظهر جو شخصى مناسب يسمح لى بأن أشرح لهم وجهة نظرى الصريحة فى موضوع العملاء والأدوات، الذى يحتاج إلى وقفة سريعة هنا!

ذلك أننى بعد خروجى من وراء الأسوار، كنت أتعرض لمقابلات عرضية متكررة من بعض الشبان ذوى المظهر اليسارى أو المتحرر: كان الواحد منهم يتعرف بى ونتبادل الحديث ونتفق على اللقاء فلا يحضر! ثم إذا التقينا مرة أخرى، يقول لى أحدهم إنه لم يحضر خوفا من أن أتصور أنه عميل، أو يقول لى الآخر إن شخصا كان معه فى ذلك اليوم فاضطر إلى تأجيل المقابلة خوفا من أن أشك فى ذلك الشخص المجهول! الخ، الخ! عبارات معادة كالكليشيهات، لا أعرف إذا كانت ملقنة لهم من ذوى التأثير والنفوذ، أو من بعض معارفهم، أو حتى من الشحنات الانطباعية السائدة فى التعامل مع السياسيين المعزولين مثلى. ولم أكن أرد طبعا على ما تحتويه هذه الكليشيهات من اتهامى بالشك أو سوء الظن رغم ترحيبى بالحديث واللقاء الذى يتهرب منه الآخرون، لكنى كنت أقول لهم إن موضوع الشك غير وارد أصلا فى هذا المجال، لأننا لسنا بصدد تكوين حزب سياسى أو جمعية سرية أو الاتفاق على عملية خاصة، وإنهم لو أحضروا معهم أحد الضباط ببذلته الرسمية فسوف أرحب به إذا تعامل معى بالطريقة المناسبة! فالاشتراك فى قعدة أو محادثة عامة أو فى ندوة أو عمل ثقافى عام، هى مسألة تتعلق بقواعد التصرف الثقافى واللياقة الانسانية ولاتتعلق بأسرار محجوبة يخشى من تسربها! كذلك كنت أقول لهؤلاء الذين يتحدثون كثيرا عن العملاء والخوف من العملاء، إن العميل الرسمى يشبه الكلب الذى يحمل فى رقبته رخصة حكومية، ومن ثم يكون التعامل معه فى مثل هذه المجالات أكثر أمنا من التعامل مع كلب غير مرخص. ناهيك عن الكلب الذى لا صاحب له فلا يؤمَن جانبه ولا يوجد من يحاسَب عنه. ثم ناهيك ناهيك عن الكلب الضال المسعور الذى يطلقه المتخصصون فى تدبير الجرائم ذات الشكل المفلوت!

فمن أسوأ أنواع الأفراد فى السلوك والتفكير، نوع «الأدوات» الذين يحركهم أصحاب القدرة والتأثير، بينما يتصورون هم أو يزعمون أنهم مستقلون أو متمردون أو معارضون لا يخضعون لمراكز التحكم! كالثور الذى يطلقونه فى حلبة المصارعة دون قيود أو توجيهات مباشرة، فيتصور أنه يؤدى رسالة «ثورية» للدفاع عن الحرية! ومن أهم خبرات لعبة التحكم اللاعقلى شبه الحيوانى فى مستشفيات المجانين، أنهم لا يستخدمون هناك عملاء الادارة أو عملاء الخدمة الطبية فى الجرائم والانفلاتات المكشوفة، ولكنهم يخصصون لذلك نوعا معينا من الأدوات الذين يعتبرون رسميا مجانين «مستقلين» أو «متمردين» أو «مغضوب عليهم»، وذلك على أساس التحكم الدقيق فى العلاقات بين هؤلاء الأدوات وضحاياهم المطلوبين، وفى تصرفات ودوافع وانطلاقات هؤلاء وأولئك!

والتاريخ كصراع بين العقل واللاعقل، ليس إلا صراعا بين أجهزة، لكل منها شبكاته التابعة وأنصاره المهذبون وأيضا أدواته المستقلة والمفلوته والمسعورة. وفى ساحات الصراع، لا

يتحرك إلا من يُسمح لهم أصلا بالنزول إلى الساحة لغرض أو لآخر، وباستهداف واع أو بتلقائية عمياء أو باحتراف عملي مدفوع الأجر.

* الأخبار وتوزيع الملايين!

نرجع إلى موضوع الأخبار. فقد قلت إنهم كانوا يتوقعون أن تستولى الداخلية على الكتاب بين يوم وآخر: فى أيام التأجيل قبل استلامه من المطبعة، ثم فى أيام التأجيل بعد ذلك فى المخازن. وهذا يشبه موقف المطبعة الأولى فى كلوت بك التى استلمت مخطوطة الكتاب فى سبتمبر من العام الماضى (كما أوضحت فى الملحقات الخاصة بذلك)، ثم توقفوا عن الجمع لأنهم صدقوا أن ضباط ومخبرى المباحث الذين كانوا يترددون على المطبعة ليل نهار، قادرون على كل شئ، ومن ثم سينفذون حتما تأكيداتهم عن إنهاء هذه العملية وإعادتى وراء الأسوار! فلما اضطر توزيع الأخبار إلى إنزاله إلى السوق فى أواخر الأسبوع الأول من فبراير، لم يكن يمكن طبعا أن يهتموا بعرضه أو بوصوله إلى عدد معقول من مواقع العرض! وعندما وافقوا على نشر إعلان عنه يوم ٢٦ فبراير وفق النظام المتبع، كان إعلانا ميكروسكوبيا لم أستطع أنا نفسى أن أكتشفه إلا بعد تنبيهى إليه بالاشارة باليد!!

ثم بدأت محاولة الاستيلاء على الكتاب من الدار نفسها، بعد أن فشلت محاولات الداخلية فى الاستيلاء عليه. ويبدو أنهم تصوروا أن المحاولات السابقة فشلت لأسباب تتعلق بمظاهر وشكليات سيادة القانون واحترام الرأى الآخر، ومن ثم حاولوا التصرف ضد الكتاب فى المخازن باستخدام شكليات القانون!! فالعقد الموقع بينى وبينهم بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٩٠. (والذى لم أحصل على صورة فوتوغرافية منه إلا بصعوبة لأنهم كانوا يريدون توقيع عقد من نسخة واحدة يحتفظون بها!)، ينص على حق الأخبار فى الاستيلاء على مرتجعات الكتاب كورق دشت بعد مدة شهر إذا لم يستلمها صاحبها. والذى حدث هو بكل بساطة أنهم لم يسلموا لى المرتجعات.

ترددت عليهم بهذا الخصوص، فكانوا يطلبون التأجيل. ثم أخيرا أعطونى موعدا يوم الأربعاء ١٤ مارس من الصباح إلى المساء! وانتظرت طوال اليوم لا أغادر المنزل توقعا لتلاعباتهم المحكومة بدقة، فلم يحضر أحد! وناقشتهم فى ذلك، فافتعلوا مشاجرة معي لأننى «أدقق» فى المواعيد بينما المسائل لا تستحق هذا «التدقيق»!! وأعطونى موعدا آخر يوم السبت ١٧ مارس، ولم يحضر أحد أيضا! ورغم أننى أكدت لهم مرارا وتكرارا أنه لا يوجد فى المنزل غيرى، وأن مواعيدى غير مضمونة إلا فى المساء، وأنه يجب الاتفاق مسبقا على موعد أنتظرهم فيه ولو طوال اليوم، ورغم أن هذه هى الطريقة التى تتعامل بها أى مؤسسة محترمة والتى تعاملت معى بها مؤسسة الأهرام فى الكتاب السابق- رغم ذلك كله حضروا يوم الأحد ١٨ مارس صباحا، فلم يجدونى طبعا. فحاولوا الحصول على توقيع بواب العمارة على حضورهم، ولكننى كنت قد توقعت تلاعباتهم فنبهته إلى عدم التصرف معهم بمفرده. وفى نفس اليوم فى حوالى الثالثة قبل الموعد الذى أرجع فيه عادة إلى منزلى، رجعت سيارة أخبار اليوم ليسجلوا بذلك أنهم حضروا «مرتين» فلم يجدوا من يستلم المرتجعات! لكن من المصادفات الحسنة أننى كنت قد توقعت ذلك فرجعت قبل وصولهم بدقائق، ففوجئوا بى! وانتهت المشكلة.

ومن ناحية أخرى، فتقاليد العمل وليس فقط تقاليد الكتابة فى دار أخبار اليوم تستحق التأمل والتحليل.

إن من المعروف أن التوأمين على أمين ومصطفى أمين اللذين نزلا فى ميدان الصحافة المصرية مرتبطين بقدرات وثقل الأمريكان والسراى الملكى منذ الأربعينات، هبطا بالمستوى الصحفى فى مصر هبوطا تدهوريا إثاريا جذريا يذكره ويدركه عينيا وبوضوح كل المثقفين

الذين عاصروا فترة الأربعينات والخمسينات. **ومن نكد الدنيا أن يضطر المثقف المستنير إلى «المفاضلة» بين نوعين من مخططات التجهيل واللاعقل فى الصحافة، أو بين موقفين فى مكافحة الثقافة الفكرية، هما: موقف الاستعمار الأنجلو فرنسى فيما يسمى «الاستعمار القديم»، وموقف الاستعمار الأمريكى الدهمائى الاثارى المفلوت فيما يسمى «الاستعمار الجديد»!** فاذا كان كلا الموقفين «مر» ومرفوض، فيجب ألا ننسى أن «الأمر» أشد من المر ومرفوض أكثر منه. ولهذا ارتفعت أصوات كثيرة من أشخاص «يمينيين محافظين»، تهاجم دهمائية وسطحية وسوقية وإثارية وابتذالية التقاليد الأمريكية والموجات والأبواق الأمريكية الجديدة وأساليبها ووسائلها القطعانية وتأثيراتها الساقطة.

ولاشك أن دار أخبار اليوم هى التى قامت فى مصر- وبالنسبة للذهن الاجتماعى المصرى- بالدور «الجماهيرى» الأول فى صناعة هذا السقوط الأمريكى الجديد فى منحدر التدهور البرجوازى الدهمائى المتواصل الذى كان يكتسح العالم، وذلك قبل أن تتسع وتتفاقم نزواته وحماقاته لتشمل الاذاعة والسينما والتليفزيون، الخ، وتتحول إلى تقاليد جديدة للصحافة والفنون بل وأيضا للثقافة المزعومة، أى تقاليد جديدة لما يسمى الرأى العام والذهن الاجتماعى! وإذا كانت أخبار اليوم هى التى بدأت الشعار الذى ارتبط باسمها (ولا زالت لافتاته تتكرر على مبانيها ومطبوعاتها حتى اليوم!)- شعار «صحافة الملايين»- فقد كان المقصود بهذا عمليا تسفيل الصحافة وتسفيل الرأى العام وتسفيل الذهن الاجتماعى، لأن المسألة كانت منذ الخمسينات **مبادلة بين رأى وذهنية واهتمامات آلاف المثقفين الذين يمثلون عيون الابصار فى المجتمع ومن ثم يجب على الملايين أن تحذو حذوهم، وبين رأى واهتمامات ملايين الدهماء الذين يمثلون جسم المجتمع ومن ثم يجب ألا يسمح لهم بتحديد الادراك الاجتماعى.** ولهذا استقرت ورسخت هذه التقاليد الدهمائية السوقية فى أخبار اليوم أكثر من غيرها من المؤسسات الصحفية، حتى بعد أن أصبحت تقاليد عامة شاملة فى مصر وفى العالم. ولهذا تستطيع أن تلمس أساليب الابتذال وذهنية الحثالات فى تلك الدار أكثر مما تلمسها فى معاملات ونفايات غيرها مما يحمل اسم الصحافة أو الاعلام أو الثقافة.

*** مشاهير النكرات!**

وكنت قد سمعت أن فى صحيفة الأخبار صفحة مخصصة للأدب والكتب، وأن محررها شاب أديب «مشهور» اسمه جمال الغيطانى. وتأثرت جدا حين نشر لى المذكور خبرا بارزا عن كتابى الفلسفى السابق قبيل صدوره، بدون أن أقابله أو ألح عليه. وتصورت أنه لابد يمثل الاستثناء الذى يخرق القاعدة! وكانت مجلة حكومية كويتيه اسمها «العربى» قد نشرت له منذ سنوات نصاً مكررا من تراث ابن سينا (قدمه باسمه كما لو كان اكتشافا جديدا!)، فتصورت أنه لابد أن يكون قد اهتم بكتابى عن الفلسفة نتيجة تخصص فى الفكر والفلسفة مثل الأديب عبدالفتاح رزق! ولم أكن قد عرفت بعد أنه خريج مدرسة «الضنايع» ولم يصل أصلا إلى التعليم الجامعى، وأنهم فتحوا له الأبواب فى الصحافة والأبواب فى الصحافة والآداب عندما اختارته أجهزة الجيش «محررا عسكريا»، وأن الأجهزة المصرية كانت تدعمه عن طريق رجالها المشهورين، ومنهم نجيب محفوظ الذى أعطاه رخصة الأدب وأعلن أنه خليفته على عرش القصة! وبمثل هذه الوسائل المحكومة فى مختلف المجالات، وصل إلى منصب المحرر الأدبى، لأن موهبته الكبرى فى عصر مكافحة العقلانية هى أنه لم يصل إلى الشروط الأولى للثقافة الفكرية وقدرات التعمق العقلانى. ومثل هذه «الموهبة» تتوفر أيضا فى المحرر الأدبى للصحيفة الأخرى الذى يحمل الدكتوراه من كلية دار العلوم الدينية، كما تتوفر فى متمركس تخرج من كلية الصحافة فأصبح مسئولا عن الثقافة، وغير ذلك من

تنوعات تتفق فى وظيفة التجهيل رغم اختلافها فى مؤهلات التجهيل! تعددت الأسباب والأشكال، والتجهيل واحد.

والمهم أننى بتصوراتى الواهمة عن الغيطانى، لم أكد أبدأ طبع كتاب الديمقراطية حتى أسرعت إليه يوم ٥ ديسمبر ١٩٨٩ (نفس اليوم الذى قابلتك فيه) وقدمت له بروفات الكتاب والغلاف، الخ، راجيا أن يتكرم بنشر خبر عنه كما فعل بالنسبة للكتاب السابق. وفوجئت به يسألنى عما إذا كان نقدى للماركسية هو تجاوب مع الخط السوفييتى الجديد (يقصد أنه ليس تنازلا عن المبادئ أو ارتداداً عن الشيوعية!). ولم أتنبه إلى أنه لم يقرأ ما كتبت عن ذلك فى كتاب الفلسفة ولم يسمع شيئا عن موقفى الواضح والمعلن فى هذا الموضوع، فقلت له ببساطة إننى لم أنقلب على مبادئى وبالتالى لم يكن يمكن أن أنشر مثل هذا النقد الجذرى ضد الماركسية بدون أن أتلقى الضوء الأخضر من السوفييت. واكتفى بأن يهز رأسه الصغير، وأن يؤكد وعده بنشر خبر عن الكتاب! وللأسف أن حسن الظن لم يسمح لى بأن أستنتج أنه نشر الخبر السابق فى يونيه ١٩٨٩ كخطأ أو فلتة ارتبطت بتصوره عن أننى انتقلت إلى المعسكر الرافض للشيوعية، قبل أن يدرك ما يحدث من تغيرات أيديولوجية فى الفكر الشيوعى السوفييتى.

وهكذا دفعنى حسن الظن إلى أن أصدق وعوده. فتكررت اتصالاتى التليفونية به فى المواعيد التى يحددها، ثم طلب منى الحضور أكثر من مرة. وفى كل مرة كان يؤكد لى وعوده ويخترع عذرا جديدا، فأصدقه. وتصورت أنه بعد تحرير عقد التوزيع مع الأخبار، لن يبقى تبرير لتأجيل نشر الخبر، ولو التزاما بالموقف التجارى للدار التى يعمل بها. لكنه تهرب من نشر أى خبر أو أى إشارة عن صدور الكتاب، ليؤكد بذلك عمليا الموقف الحقيقى للدار التى يعمل بها، والأجهزة والجهات التى جعلته أديبا ومحررا أدبيا للملايين الدهماء!

هذا مجرد مثال نمطى للجهود التى بذلتها مع مختلف الصحف لمجرد الوصول إلى أى نوع من الافادة الاخبارية عن الكتاب قبل أو بعد صدوره. ورفضت صحف المعارضة المنافقة المكملة للحكومة حتى أن تهاجم الكتاب ردا على الوقائع الواردة فيه عنها: الوقائع الخاصة بحزب التجمع وحزب الوفد وصحفهما، الخ. وتجاهلت دار التحرير الوقائع الواردة ضدها، كما تجاهلت دار الهلال ماورد عن رئيس مجلس إدارتها نقيب الصحفيين الحالى، وما ورد عن مجلة الهلال وروايات الهلال، الخ. وكذلك فى المجلة البوليسية «الفاخرة» التى بددت وتبدد أموال دار المعارف لمجرد الدفاع عن أكذوبة أكتوبر، رفض الحمصانى أو الحمامصى وغيره الاشارة بأى كلمة إلى الكتاب. والنتيجة هى أن أحدا لم يسمع عن الكتاب بالخبر، ولم يعثر عليه بالعرض فى الأماكن العامة! ولولا أننى استطعت الاتفاق مع مكتبتين أو ثلاث (قبل التعاقد مع توزيع الأخبار)، لما بدأت عملية تداول الكتاب. وحتى مكتبه الحاج مدبولى التى تعرض كل اتجاهات الكتب، كادت ترفض الكتاب بعد أن وزعت الدفعة الأولى منه وهى عشرون نسخة. وقد رفضته بالفعل مكتبة أخرى بعد توزيع ثلاثين نسخة منه.

ومن حسن الحظ أننى كنت قد وجهت اهتمامى الأول منذ البدء إلى تقديم كمية كافية من النسخ إلى الجهات الأجنبية، فلم أتأثر كثيرا بموقف الصمت العام أو الرفض العام من الصحافة الصفراء والثقافة الصفراء فى مصر. فجوهر الكتاب هجوم على الدهمائية والاتجاهات القومية الدينية العسكرية خصوصا فى العالم الثالث. ولهذا لم يكن يمكن أن يرحب به الأعداء الذين ركز الهجوم عليهم. وفى المستنقع الكهنوتى المصرى بالذات منذ عصر الدولة الفرعونية القديمة حتى الحملة الفرنسية ثم الغزو البريطانى، لم يحدث أى تغير إلا بفعل قوى خارجية أو كرد فعل ضد قوى خارجية. ولهذا تتجه عيناى دائما فيما أكتب إلى الخارج أكثر مما تتجه إلى

الداخل. فالعقلانية لم تصل إلى مصر فى أى عهد من عهود التاريخ إلا قسراً من مواطنها الأوروبية القديمة أو الحديثة.

ومعنى ذلك بوضوح أنهم حتى لو كانوا قد سمحوا بدرجة كافية من التغطية الاخبارية عن الكتاب، أو حتى لو كانوا قد سمحوا ببعض المناقشة أو التغطية الثقافية عن محتوياته، وحتى لو كانوا قد باشروا عملية عرضه للتوزيع بالطريقة التجارية المعتادة بدون تصرف مضاد، لما كان من الممكن رغم ذلك أن يصل توزيعه إلى أكثر من ألف نسخة. فعدد العقلانيين فى مصر لا يزيد كثيراً عن ذلك. (وأنا أتكلم هنا عن مصر، لأن الجهات المختصة فى مختلف البلاد العربية التى ترحب بصحف ومجلات ومطبوعات حزب التجمع المتمركس رفضت أن ترد بأى رد على العيّنات التى أرسلتها الشركة القومية للتوزيع من الكتابين، أى أنها رفضت الكتابين عملياً ولكن بطريقة الصمت أيضاً بدون إخطار صريح!!). فالملايين التى تقرأ الشيخ الشعراوى واعتماد خورشيد ومصطفى أمين، أو تلهث وراء مباريات الكرة ووراء نجوم الرقص والسينما، أو تتعلق بأحلام اليقظة التى تمليها قطط المخابرات المصرية المنفوشة الشعر كذباً على فئرانها التى تخصصت فى صناعة البطولات الوهمية فى مغامرات «رأفت الهجان» و «ليالى الحلمية»- هذه الملايين وهذه الجماهير لايمكن أن تملك الرغبة أو القدرة والأهلية على إعطاء أذنها لكتاب عقلانى، ولا يمكن فى أى اقتراع ليبرالى «نزيه» أن تعطى صوتها للعقلانيين! هذا مستحيل طبعاً، ويعتبر منطقياً ضد طبائع الأمور. فالعقلانية لا تنتصر بقدر ما تملك من أصوات، ولكن تنتصر بقدر ما تملك من قوة للتحكم فى جماهير الدهماء التى هى نقيضها المنطقى وتجسيد لقوة اللاعقل فى المجتمع وفى التاريخ وفى الادراك.

*** العقلانية تصنع السوق ولا يصنعها السوق**

لم يكن ثمة خوف إذن من احتمال رواج مثل هذه النوعية من الكتب. فالدرس الأول الذى يتعلمه الدارس الحقيقى للفلسفة القديمة، هو أن العقل أو العلم الذى يتوفر لدى «الخاصة» أى المفكرين يقابله اللاعقل واللاتفكير لدى «العامة» أى الأغلبية، وأن العامة قوة يُخشى منها لكن يجب ألا يُسمح لها بالتأثير على تحديدات الحقائق والعلوم والأفكار. وكالمعتاد، سرق اللاهوتيون والفقهاء هذه الثنائية الفلسفية واستخدموها تعكيسياً. فجعلوا «الخاصة» هم العارفون بأسرار الغيبيات أو المتخصصون فى أسرار نصوص الدين، و «العامة» هم بقية الناس بمافيهم المفكرون العقلانيون وعلماء العلوم الدنيوية مع المؤمنين الدينيين «العوام»! لكن المهم أن ثنائية الأقلية الخاصة والأغلبية العامة استمرت بطريقة أو بأخرى فى مجال الادراك والتفكير فى العصور القديمة والوسطى، قبل أن تطمسها الشعارات الدهمائية الليبرالية التى تعتبر الجميع «أولاد تسعة»، و «أبناء حواً وآدم»، الخ! وحتى عندما كانت تشتهر لسبب أو لآخر أسماء بعض الفلاسفة أو العلماء فى الماضى أو فى الحاضر، فيتجه العامة إلى اقتناء كتبهم وحفظ أو ترديد بعض عباراتهم للاستعراض الاجتماعى، كانت مواقفهم فى ذلك تشبه موقف «الحمار الذى يحمل أسفارا» فلم يكن يتفرغ لقراءة مثل هذه الكتب- ناهيك عن الوصول إلى فهمها واستيعابها- إلا أقلية ذات قدرات فكرية كافية.

وإذن فموقف الرأى العام الدهمائى واللاعقلى الجماهيرى فى مثل هذه الأحوال لا يعتبر مفاجأة للعقلانية، ولكنه يعتبر على العكس تأكيداً وتدعيماً لها، يحدد لها واجبات وإطارات ووسائل العمل الاجتماعى والفردى والفكرى ضد الدهمائية واللاعقل. **فحقائق وأفكار العقل والعلم والمنطق لا تقاس بمقاييس الأغلبية والأقلية، ولا تتحدد بتقييمات الملايين وأهواء الرأى العام. (وهذا هو الدرس الذى تهتم الأجهزة السوفييتيه اليوم بتلقينه لكوادر السياسيين والباحثين والعقلانيين الأمميين الجدد الذين سيصنعون مراحل ما بعد جوربا تشوف).**

لكن المشكلة التى تحتاج إلى تقييم وإلى إدانة فى موضوع خطابى هذا، هى موقف هؤلاء المخصصين وظيفيا وماليا وأدبيا لأعمال التغطية الاخبارية والثقافية للكتب والأفكار- حتى كتب وأفكار الأعداء. فالمفروض أن هؤلاء يحصلون على وظائفهم وأرزاقهم وأسمائهم، للقيام بدور عيون الابصار للفيل الدهمائى الأعمى، ودور التمييز الموضوعى بين ما يستحق الاشارة إليه وما لا يستحق الاشارة إليه فى طوفان المطبوعات والأفكار. ومن هنا فان خيانتهم لهذه المهمة أو عجزهم عن أدائها، يشكل إدانة تاريخية مسجلة لنظام الحكم الذى اختارهم وللمجتمع الذى يمثلونه، ويشكل تكريما مستقبليا لما تآمروا عليه بالتجاهل والتعامى والرفض. فالقدرات التى تتيح لنوعية الأفكار التى نشرتها قدرة الوصول إلى بعض أطراف الساحة العامة، تنجح عادة فى الوصول بها بعد ذلك إلى قلب الساحة وربما إلى رأس الساحة. **وإذ ذاك يكون الحساب واضحا عن مواقف هؤلاء وأولئك إزاء التجهيل والتعمية على ما لا يمكن اعتباره مجهولا أو غير مرئى فى الحاضر، وما لايمكن اعتباره غير ذى قيمة عند التقييم الموضوعى فى المستقبل.**

. . . . .

---

(١٠)

الشرطة فى خدمة الشعب... والمعارضة أيضا!!

الأربعاء ١١ أبريل ١٩٩٠

الأستاذ رئيس نيابة الأزبكية(١)...

يتشرف بتقديم هذا البلاغ إلى سيادتكم اسماعيل عبدالحليم المهدوى- كاتب وعضو نقابة الصحفيين، ومقيم بالمنزل رقم ٤ (أ) بشارع الدكتور محمود ابراهيم أمام الحديقة الدولية بمدينة نصر القاهرة، بطاقة عائلية ٢٥٥٩١ الخليفة ١٩٨٧، وبطاقة نقابية رقم ١٤٣٠، وتليفون رقم ٦٠١٥٣٧.

وأقدم مرفقا بهذا البلاغ: ١- سبع صفحات صورة رسمية لبلاغ ومحضر شرطة الخازندار قسم الأزبكية رقم ١٩٨٩/٤٥٤٤ إدارى الأزبكية المطعون فيه والمشكو بخصوصه، ومن أوراق المحضر أيضا صورة العقد الموقع بينى وبين المطبعة لطبع كتاب «معنى الديمقراطية» متضمنا استلام العربون و ٨ رزم ورق. ٢- نسخة من البيان المطبوع الذى أصدرته فى أكتوبر ١٩٨٩- بخصوص هذا الموضوع وبخصوص تكرار محاولات منعى من طبع الكتاب المذكور فى المطابع الأخرى- وهو البيان الذى وزعت منه حوالى مائتين وعشرين نسخة على مختلف الجهات المصرية والأجنبية. ٣- نسخة من كتاب «معنى الديمقراطية» موضوع البلاغ والمحضر والبيان، والذى نجحت فى إصداره أخيرا فى أواخر يناير هذا العام ١٩٩٠ (متضمنا صورة من البيان المذكور فى الصفحات من ٢١٢ إلى ٢١٥).

هذا، ويهمنى أن أبدأ بالاعتذار عن بعض التطويل الاضطرارى فى التفاصيل. وإنما يرجع ذلك إلى: أولا، اهتمامى بتسجيل الوقائع للمستقبل، **لأن أى بلاغ من هذا النوع ضد الشرطة**

---

(١) قدمت هذا البلاغ إلى النيابة يوم ١٨ أبريل ١٩٩٠، ووزعت منسوخاته كالمعتاد على مختلف الجهات. وسجلت فى محضر تقديم البلاغ ومرفقاته، أن عدم اهتمام النيابة بالتحقيق فى وقائع البلاغ، سيجعلنى أنتظر أول تغييرات سياسية ملائمة لاعادة المطالبة بالتحقيق.

والأجهزة الخاصة لايمكن إثباته ماديا إلا عند تغير ظروف الحكم أو تغير السلطات. وثانيا، لأنني أردت تفسير أسباب تأخير بلاغي هذا عدة شهور بعد حدوث الوقائع المبلغ عنها.

وبعد هذا الاعتذار، أعرض عناصر البلاغ التي تتكون مما يلي: ١- وقائع مشكلة الكتاب مع المطبعة الأولى. ٢- محضر الشرطة الذي رفضت التوقيع عليه. ٣- البحث عن المحضر الذي لا يعبر عن أقوالي. ٤- ملاحظات عن المحضر المحفوظ بالنيابة.

* ١- وقائع مشكلة الكتاب مع المطبعة الأولى

في يوم ٧ سبتمبر ١٩٨٩، تعاقدت على طبع كتابي التاسع وعنوانه «معنى الديمقراطية»، مع مطبعة بجوار البطرخانة بكلوت بك (درب السهريج رقم١٣) تسمى مطبعة الدكتورفيكتور كيرلس أو الدكتور ماهر. ودفعت المقدم المطلوب، ووردت ٨ رزم ورق كدفعة أولى، وذلك على أساس إنهاء طبع الكتاب في مدة أقصاها شهر واحد وفق نص العقد. ورغم أنني كنت قد تركت لهم مخطوطة الكتاب للاطلاع عليه قبل التعاقد، إلا أنهم بدأوا بعد أسبوعين يظهرون خوفهم من الكتاب ويتباطأون في جمعه. وفي يوم السبت ٢٣ سبتمبر ١٩٨٩، وبعد أن كنت قد صححت بروفات ثلاث ملازم من الكتاب ووصلوا في الجمع إلى الملزمة الرابعة، أبلغوني بالتوقف عن جمع الكتاب بحجج تمويهية، لكنهم أفهموني من ناحية أخرى أنهم تعرضوا لتهديدات وضغوط شديدة من المباحث العامة، وأن من الأفضل لي أن أسحب الكتاب لأنني سأتعرض بسببه لأخطار كثيرة- أقلها الاعتقال أو مستشفى المجانين! فأكدت عليهم أن مخطوطة الكتاب راجعها أحد المحامين قبل التعاقد، وأنني أرسلت منسوخات منها إلى عدة جهات مسئولة في الداخل والخارج بحيث لا تعتبر سرا يحتاج إلى اكتشاف من المباحث العامة أو غيرها، وأنني في نهاية الأمر أنا المسئول قانونا عن الكتاب وسأتحمل أي خسائر تتعرض لها عملية الطبع دون أن يتحملوا هم أي شئ.

لكنهم استمروا في التوقف عن جمع الكتاب بحجج شكلية، بحيث اضطررت إلى أن أطلب منهم حسم الموضوع بطريقة من طريقتين: إما استئناف جمع الكتاب بدون تباطؤ، أو فسخ العقد ورد المخطوطة والعربون ورزم الورق لأبحث عن مطبعة أخرى. واتفقنا على حسم الموضوع يوم السبت ٣٠ سبتمبر ١٩٨٩. لكن في اليوم المذكور، فوجئت بصاحب المطبعة الطبيب فيكتور كيرلس (وشهرته ماهر) ومعه مساعده أو مدير المطبعة عاطف شوقي ومجموعة من العمال الصغار والكبار يلتفون حولي باستغراب، ويحكون لي أن شابا حضر إليهم يوم الأربعاء السابق ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩ وأثبت لهم أنه ابني واسمه طارق اسماعيل المهدوي يعمل في مصلحة الاستعلامات الحكومية وغيرها، قال لهم إنني أباه قد صدمتني سياره ونقلت إلى المستشفى، وإنني طلبت منه إحضار مخطوطة وعربون الكتاب من المطبعة! وقالوا لي إنه هددهم وحاول أن يتشاجر معهم، بينما كان رجال المباحث يضغطون عليهم للاستجابة له، فأعطوه كل شئ-بعد تدخل نقطة الخازندار والحصول على رقم تليفونه. **ومعنى ذلك أن نقطة الخازندار تعتبر شريكة في جريمة الولد المذكور، تنفيذاً لأوامر قسم الأزبكية والمباحث العامة.**

وقالوا لي إن المسألة ليست فقط ضغط المباحث وتدخل الشرطة، لكن المسألة أيضا أنهم لم يتصوروا أن تصل خيانة ابن إلى درجة استخدامه بهذه الطريقة المكشوفة ضد أبيه، وخصوصا أنه أخبرهم أيضا بمواعيد حضوري السابقة عندهم للتأكيد على أنه مرسل مني شخصيا. فأفهمتهم أنه ولد عاق فاسد ليس لي اتصال به، وأنه ليس فقط عميلا للسلطات مثل معظم المرتزقة والانتهازيين في مجال السياسة والصحافة والثقافة، لكن الأنكى أنه عميل للسلطات ضد أبيه الذي يحمل اسمه، وأنهم استخدموه قبل ذلك في عمليات كثيرة ضدي وضد مصالحي. وذكرتهم بما قالوه لي هم أنفسهم في المقابلات السابقة عن أنني سأتعرض حتما

بسبب هذا الكتاب للاعتقال أو الايداع مرة أخرى فى مستشفى المجانين، مؤكدا لهم أن هذا الوهم اليقينى هو سبب حدوث العملية على المكشوف، لأن زبانية المباحث العامة كانوا متيقنين من أننى لن أبقى أصلا لأفضح هذا الاعتداء وأبلغ عنه وأطلب التحقيق فيه ثم أنشر وقائعه على مختلف الجهات!! فقد تعودوا على أن يفترسوا بسهولة أرواح وأعراض وحقوق ومصالح الأفراد المستضعفين مثلى، ولم يدركوا بعد ما حدث من تغيرات فى موازين الظروف والقدرات الدولية ضد قدراتهم «المستقلة» و «السيادية» المطلقة على افتراس الضعفاء «داخليا» بدون «تدخل أجنبى»!

والمهم أننى أفهمتهم أن هناك من يدافعون عنى وعن مصالحى، وأننى سأستخدم كل الوسائل القانونية والسياسية الممكنة لاسترجاع المخطوطة والعربون وبقية المتعلقات. فوعدونى بالاتصال تليفونيا بالولد المذكور والتصرف لدى المباحث لاعادة كل شئ لى، فى مقابل إنهاء هذه العملية والابتعاد عنهم نهائيا! وأعطونى موعدا لذلك بعد يومين، أى يوم الاثنين الثانى من أكتوبر ١٩٨٩. ورغم ما قالوه لى عن موقف الشرطة، ذهبت بمجرد الانصراف من المطبعة إلى نقطة الخازندار المجاورة وحكيت لأمين الشرطة المختص عن الموضوع، بدون تقديم بلاغ ولكن على أساس انتظار ما سيحدث من المطبعة بعد يومين. واتضح أن نقطة الشرطة كانت على اتصال مستمر بالمطبعة، بدليل أن مدير المطبعة أخبرنى فى المقابلة التالية أننى ذهبت إلى النقطة بعد انصرافى من عندهم!

وفى ذلك اليوم واليوم التالى، اتصلت بالعديد من المحامين والسياسيين والصحفيين والجهات الأخرى، وأبلغتهم عن وقائع الموضوع وعن ضرورة التصرف لتسجيل ما حدث وللدفاع عن حقوقى القانونية.

وفى يوم الاثنين الثانى من أكتوبر ١٩٨٩، ذهبت مع زوجتى إلى المطبعة، بعد أن جهزت وكتبت البلاغ والمرفق الواردين فى أوراق المحضر المذكور، وذلك بخصوص الوقائع السابقة، وفى آخره أننى سأضيف إليه ملحوظة عما سيستجد من وقائع ذلك اليوم. وقالوا لى فى المطبعة إن صاحبها مسافر إلى الاسكندرية. وقال مدير المطبعة عاطف شوقى إنهم استرجعوا مخطوطة الكتاب والعربون ومستعدون لاعادتها لى مقابل فسخ العقد كما قالوا من قبل، وإنهم يتركون لى تحديد ما أدفعه لهم من تكلفة جمع الأربع ملازم (وتتكلف بالتسعيرة المتفق عليها مائتى جنيه). فقلت له إننى لا يمكن أن أدفع مليما واحدا فى حالة فسخ العقد من جانبهم، وإن فسخ العقد من جانبهم يعنى أن يتحملوا هم خسائر ذلك. ولكنى وافقت على دفع تكاليف الكليشيهات مقابل استلامها.

ومع ذلك، لم أسترجع متعلقاتى فى ذلك اليوم، وبالتالى لم يتم فسخ العقد فى ذلك اليوم. لماذا؟ لأن مدير المطبعة أفهمنى أن صاحب المطبعة ربما يغير رأيه، وأنه يقترح شخصيا أن أنتظر رجوعه من الأسكندرية للحصول على كلمته النهائية فى موضوع فسخ العقد. ولأننى كنت أعرف أن عملية البحث عن مطبعة أخرى ستتعرض لنفس التجارب والتهديدات هى عملية شاقة وغير مفيدة وتضييع للوقت، فقد تعلقت بالأمل المذكور ووافقت على الانتظار!

وكان صاحب المطبعة فيكتور كيرلس (وشهرته ماهر) قد حاول فى المرة السابقة التشاجر معى بحجة أننى عرّضته وعرّضت المطبعة للخطر، وأننى كنت سأودى به فى داهية، وأنه يريد أن يتخلص نهائيا من موضوع هذا الكتاب. أما مساعده عاطف شوقى، فقد حكى لى التفاصيل فى ذلك اليوم (أمام زوجتى)، وكيف كان المخبرون وضباط المباحث يكررون حملاتهم على المطبعة بشكل خطير ومرعب جدا بسبب هذا الكتاب، وكيف كانوا يقومون بعمليات تفتيش غير قانونى للمطبعة ليلا (لدرجة أنه اضطر إلى إخفاء كليشيهات الكتاب

في مخبأ بعيد أوراه لي)، وأنهم كانوا يؤكدون لهم في كل مرة أنهم لن يروا وجهي مرة أخرى لأنني سألقى وراء أسوار الاعتقال أو مستشفى المجانين خلال أيام فقط! وقال لي إن صاحب المطبعة خائف منهم طبعا على نفسه وعلى أسرته، لأنه لم يتعرض لمثل هذه الحملات من قبل.
وعلى أساس ذلك، قال لي ملاحظة شخصية خاصة، هي أن صاحب المطبعة ربما يهدأ ويغير رأيه ويوافق على استكمال جمع وطبع الكتاب، إذا لم تحدث «الداهية» التي يهدد بها رجال المباحث، وإذا توقف «القلق» الذي يسببونه للمطبعة ليل نهار! وربما يكون عاطف شوقي قد كرر لي هذه الملاحظة «الشخصية الخاصة» ليمنعني من الادلاء بأقوال ضد المطبعة في محضر الشرطة المنتظر- الذي كلمت الشرطة والمطبعة مسبقا عنه والذي سافر صاحب المطبعة للتهرب منه- وخصوصا أن المذكور قرأ البلاغ واتفقت معه على الاضافة المستجدة في آخر البلاغ والتي كتبتها إذ ذاك على مكتبه. وعلى كل حال، فقد دفعني هذا الأمل إلى التركيز في الملحوظة الاضافية للبلاغ على اتهاماتي ضد الولد وتسجيل استعداد المطبعة لتصفية الموضوع وديا بتنفيذ أو بفسخ العقد.

* ٢- محضر الشرطة الذي رفضت التوقيع عليه

بعد المقابلة المذكورة في المطبعة، ذهبت مباشرة بالبلاغ والمرفق قبيل الساعة الثانية عشرة في ظهر ذلك اليوم الاثنين الثاني من أكتوبر ١٩٨٩ إلى نقطة شرطة الخازندار ومعي زوجتي. وبعد اتصالات وتساؤلات، حولوني إلى أمين شرطة آخر غير الذي قابلته قبل ذلك بيومين. وعرفت في ذلك اليوم أن اسمه فخري. وأخذ مني ذلك الذي قال إن اسمه الأمين فخري البلاغ والمرفق وسمع مني شفاهة ملخص الموضوع. **وسألني نفس السؤال المكرر الذي سأله لي أمين شرطة آخر، وهو: لماذا لم تذهب إلى المباحث العامة لسؤالهم؟ فأجبته بنفس الجواب، وهو أن من غير المعقول أن أذهب إلى المباحث العامة من تلقاء نفسي في مثل هذه المشكلة، لكن إذا استدعتني المباحث فمن المؤكد أنني سأذهب إليها. وبخصوص موضوع الكتاب، حاولت أن أطمأنه قائلا إنه يهاجم المعارضة ولا يهاجم الحكومة، فردّ عليّ ضاحكا إن «المعارضة جزء من النظام»! (يقصد أن فضح الديكورات المضللة للنظام يعني فضح النظام!).**

وكان قد أرسل لاستدعاء صاحب المطبعة المسافر فيكتور كيرلس (ماهر) أو مساعده الذي يحل محله. وبعد فترة، حضر عاطف شوقي. فسأله شفاهة أيضا عن الوقائع التي ذكرتها، فأكدها عليه أمامي. **فطلب منه أن يخبره بأسماء ضباط المباحث الذين كانوا يترددون عليهم، فرد على ذلك بأنه يريد أن يقول أسماءهم سرا بدون أن أسمع أنا ذلك. فطلب مني أمين الشرطة الجلوس بعيدا. ولهذا لم أستطع أن التقط مما يقول مدير المطبعة إلا كلمات: «مقدم... مقدم...».** ومضى أثناء ذلك أكثر من ساعة، بينما زاد جو الرعب واستمرت الاتصالات اللاسلكية بين أمين الشرطة المذكور ورئاساته (وأظن أنها كانت اتصالات مع المسئولين عن النقطة في قسم الأزبكية كما فهمت بعد ذلك)، فخافت زوجتي واعتذرت لي وأسرعت بالانصراف قبل بدء تحرير المحضر!!

وبعد فترة أخرى، بدأ الأمين فخري عملية تحرير المحضر بسؤالي. وكان يقوم من حين لآخر للاتصال برئاسته. وكنت أتصور أنه يتلقى منهم الأسئلة المعدودة التي وجهها لي، لكن اتضح أنه كان يتلقى منهم أيضا الأجوبة التي كتبها على لساني! وأنهى المحضر بسرعة، ثم طلب مني التوقيع عليه. فرجوته أن يسمح لي أولا بالاطلاع عليه قبل التوقيع. فوافق. وفوجئت بأن المحضر لا يتضمن فقط عبارات سريعة مختزلة ومبتسرة لا تفيد شيئا عن وقائع الموضوع، بل الأهم أنه يتضمن عبارات تفيد عكس ما ذكرته في أقوالي وفي بلاغي المكتوب، مما يمكن اعتباره تزويرا على لساني! ولم أستطع طبعا أن أتهمهم بذلك، فاكتفيت بأن أقول له إن

الأقوال المكتوبة على لسانى لا تعبر عما قلته، ولهذا سأكتفى بما هو مكتوب بخط يدى فى البلاغ موضوع المحضر وأرفض التوقيع على المحضر.

وناقشنى شفاهة فى أسباب ذلك، فاضطررت إلى أن أقول له عدة أمثلة، أهمها: أولا، أن المحضر يتكلم عن موقف المطبعة كما لو كانت قد امتنعت عن تنفيذ عقد الطبع منذ البدء، بينما الذى حدث أنها قامت فعلا بجمع أربع ملازم من الكتاب قبل أن تضطر إلى التوقف عن ذلك. وثانيا، أن المحضر يقول إن ابنى المبلغ ضده طارق «حاول» الاستيلاء على المخطوطة والعربون، بينما الذى حدث أنه استولى عليهما فعلا ثم اضطر إلى إعادتهما للأسباب التى أوضحتها، وأيضا فى مقابل فسخ العقد. وثالثا، أن المحضر لا يشير بأى إشارة إلى أننى أتهم ابنى بأنه ارتكب ذلك كعميل للمباحث العامة وكعميل لحزب التجمع فى نفس الوقت، حيث كان موظفاً بمقر حزب التجمع ومسئولاً للدعاية فيه!

واتصل أمين الشرطة المذكور برئاسته، ثم رجع وأمرنى بالانتظار لأن الضابط المقدم رئيس النقطة فى قسم الأزبكية أمر باقتيادى إلى القسم لمناقشة موضوع امتناعى عن التوقيع على المحضر!!

ولطعونى أنا ومدير المطبعة حوالى ساعة أخرى فى انتظار تنفيذ الأوامر بالانتقال إلى قسم الأزبكية. ولأننى كنت أفكر فى نتائج ما يتعرض له مدير المطبعة من تعطيل ومرمطة وضغط وتهديد، اقترحت أن تُسمع أقواله فى المحضر إذ ذاك، لكنهم أجلوا ذلك! وأخيرا بعد الساعة الثانية، أخذونا نحن الاثنين من نقطة الخازندار بكلوت بك إلى قسم الأزبكية بشارع الجلاء كما لو كان مقبوضا علينا! وفى القسم خرج لنا بعد فترة ضابط برتبة مقدم (رفضوا أن يقولوا لى اسمه واكتفوا بأن يقولوا لى إنه رئيس نقطة الخازندار). وأفهمنى أنه كان يتابع تفاصيل أقوالى قبل وأثناء المحضر، وكلمنى بطريقة شديدة، وحاول استفزازى أكثر من مرة لكن ليس بالدرجةالتى تضطرنى إلى الرد عليه. **وسألنى مرة أخرى عن اعتراضاتى على المحضر وسبب رفضى التوقيع عليه، فكررت عليه النقاط الثلاث المذكورة أعلاه، وأن من حقى القانونى أن أكتفى بما هو مكتوب بخط يدى فى البلاغ موضوع المحضر وأرفض التوقيع على كلمات لا تعبر عن أقوالى.** فقال لى نحن نفهم القانون أكثر منك، فقلت له إننى على الأقل أفهم حقوقى القانونية وأتمسك بها. وعندما حاول أن يهدد مدير المطبعة، قلت له إنى متنازل عن أى اتهام ضد المطبعة وأركز اتهامى ضد ابنى. فأسكتنى ورفض كلامى، قائلا بصوت مرتفع وفى تهديد صريح إننى لا أشكو ولا أتهم ابنى ولكن أشكو وأتهم المباحث العامة، وإن مدير المطبعة يعتبر شريكا فى ذلك، وإن المطبعة تستحق العقاب لأنه لم يكن من حقها أن تتعامل مع شخص لا يحمل توكيلا منى، الخ! وطبعا كان مدير المطبعة يرتعد خوفا، فلم يستطع أن يرد بأى رد، أو أن يكرر أمامه أن نقطة الشرطة نفسها تدخلت فى عملية الاستيلاء على مخطوطة وعربون الكتاب!! وأمر الضابط بحجزى أنا ومدير المطبعة بحجة «تحويلى مع مخصوص» إلى النيابة لسؤالى عن سبب الامتناع عن التوقيع على المحضر! وكان معنى كلماته عمليا الحجز حتى اليوم التالى على الأقل!!

لكن بعد فترة، خرج إلينا المقدم المذكور من مكتبه مرة أخرى، وأمر أمين الشرطة بالانتقال بنا إلى النقطة والسماح لى بالانصراف على أساس إغلاق المحضر بدون توقيعى. ورجع بنا أمين الشرطة إلى النقطة. وكانت الساعة إذ ذاك حوالى الثالثة مساء. وأظهر عاطف شوقى ارتياحا شديداً لأن الموضوع انتهى بدون أن يأخذوا أقواله! لكن فى النقطة، فوجئنا بأنهم أمرونى بالانصراف بينما أمروه هو بعدم الانصراف! **وادركت أنهم أرادوا الانفراد به بعد هذه الساعات من المرمطة والتهديد، للوصول معه إلى الادلاء بأقوال منافية للوقائع ولما قاله لهم**

شفاهة أمامي قبل تحرير المحضر. لكنني لم أكن أستطيع طبعا أن أبقى رغم إرادتهم لأعرف ماذا سيحدث! بل إنني لم أستطع حتى أن أصل إلى الاطلاع على المحضر إلا بعد عدة شهور كما سأذكر!

* البحث عن المحضر الذى لا يعبر عن أقوالى

بعد إلحاح على المحامى أحمد نبيل الهلالى الذى كنت أتعامل معه إذ ذاك بتوكيل قديم، وافق على أن يرسل أحد المحامين الشبان من مكتبه للذهاب معى إلى كلوت بك فى الموعد المحدد يوم الخميس الخامس من أكتوبر ١٩٨٩: أولا، للاطلاع على ما قد يكون استجد فى المحضر رقم ٢٥١ إدارى نقطة الخازندار بعد انفرادهم بمدير المطبعة عاطف شوقي. وثانيا، للوصول إلى الرد النهائى من المطبعة برفض أو باستكمال طبع الكتاب. لكن الأمين الذى ذكرته باسم فخرى تهرب من أى كلام معنا بحجة أن المحضر غير موجود عنده إذ ذاك، وأن الاطلاع عليه يكون فى النيابة. أما فى المطبعة، فقد كرر فيكتور كيرلس أن علاقته انتهت بهذا الكتاب وأنه لا يمكن أن يقف ضد السلطات حتى لو كانت ضد القانون. وطلب منى فى مقابل استرجاع نقودى ومتعلقاتى أن أكتب له فى الايصال أننى أنا الذى طلبت استرجاع المخطوطة والعربون، فرفضت لأنه هو الذى تراجع عن العقد، بدليل أنه يتحمل خسارة جمع أربع ملازم بمائتى جنيه! واقترحت أن أشير فى الايصال فقط إلى عملية فسخ العقد بدون تحديد الطرف الذى قام بالفسخ. فوافق على ذلك، وأعاد لى نقودى ومتعلقاتى.

وبسبب تكاسل المحامى الهلالى ومكتبه، ذهبت وحدي إلى نيابة الأزبكية يوم الأحد الثامن من أكتوبر ١٩٨٩ لمحاولة الاطلاع على المحضر. ولم أكن أعرف إجراءات التصرف، لكنى وصلت أخيرا إلى الكاتب المختص واسمه السيد/ بسيونى. ثم اتضح أخيرا أن النيابة لا تتعامل بأرقام نقط الشرطة ولكن برقم القسم. ولم أكن أستطيع الذهاب إلى قسم الأزبكية مرة أخرى بعدما تعرضت له فيه من تهديد ومعاملة قاسية تضطرنى فى مرة تالية إلى الرد. **واستطعت الوصول فى ذلك اليوم إلى أحد السادة وكلاء النيابة الذى تعامل معى بطريقة إنسانية وحاول طمأنتى بأننى أستطيع الذهاب إلى القسم لمعرفة الرقم، وأننى إذا تعرضت لأى شئ يمكننى إبلاغ النيابة عن ذلك.** لكن لأننى لم أكن أملك وسيلة لاثبات ما سأتعرض له- ولا حتى بالعثور على شخص شجاع يستطيع أن يكون شاهدا صادقا- اضطررت إلى تكرار التوسل والالحاح على المحامى المذكور ومكتبه، ثم على عدد آخر من المحامين.

وأفهمت الهلالى والمحامين الذين أعرفهم، أن التهديدات مستمرة ومتكررة ضدى وضد الكتاب لمنع طبعه فى المطابع الأخرى، وأن من السهل جدا الحصول على أى أقوال من المطبعة الأولى بل ومن المطابع التالية عنى شخصيا وعن الكتاب بحيث يتحول ذلك المحضر الملفق إلى دليل إدانة ضدى بدلا من أن يكون دليل إدانة ضدهم، وأن هذا يسهل بلاشك عملية تنفيذ تهديداتهم باستخدام ابنى الفاسد المذكور (مع أو بدون نقابة الصحفيين) فى إعادتى إلى مستشفى المجانين- كما فعل فى عملية بهمان عام ١٩٨٧، وكما كان مخططا أن يفعل عند الاستيلاء على مخطوطة وعربون الكتاب فى سبتمبر ١٩٨٩. لكن لا حياة لمن تنادى، رغم تكرار توسلاتى وإلحاحاتى- بل وكل يوم أحيانا!!

وفى شهر نوفمبر، قال لى محام شاب إنسان فى مكتب الهلالى اسمه كرم صابر إنه ذهب بنفسه إلى قسم الأزبكية لمحاولة الحصول على رقم المحضر المحرر باسمى بدون توقيعي، لكنهم عاملوه هناك معاملة غير عادية أرغمته على التراجع، وإنه لابد فى هذا الموضوع أن يذهب إليهم محام معروف كالهلالى أو اثنان من المحامين الشبان! وبعد هذه الواقعة ضاعفت التوسل والالحاح على الهلالى وزميله فى المكتب فتحى حارس عبده فضل. وبعد عدة أسابيع،

استجاب فتحى لالحاحى واتصل فى شهر ديسمبر اتصالا تليفونيا أمامى بقريب له يعمل فى الشرطة، فوعده بتسهيل موضوع الحصول على رقم المحضر من قسم الأزبكية. لكنه استمر يماطلنى بعد ذلك، بدون أن يفيدنى عن سبب عدم وصوله هو أو قريبه إلى رقم المحضر!

ومن ناحية أخرى، فمن المؤسف أن صحف المعارضة المنافقة- الوفد والأهالى والشعب والأحرار- لم يرفضوا فقط مثل صحف الحكومة نشر أى إشارة عن أى واقعة من وقائع هذه المشكلة، بل إنهم رفضوا أيضا حتى نشر إعلان تجارى صغير جدا طلبت نشره تجاريا عن هذا الموضوع وأوردت نصه فى البيان الخاص بذلك! فقط صحيفة «الوطن» الكويتية أشارت أخيرا إلى هذا الموضوع فى خبر مختصر ومشوه يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٨٩!

ومنذ أواخر ديسمبر ١٩٨٩، فقدت الأمل فى أى تصرف قانونى أو إنسانى من المحامى الهلالى ومكتبه، فبدأت أستعد لقطع علاقتى به. ثم من حسن الحظ أنه حدث فى تلك الفترة أننى حصلت يوم الاثنين أول يناير ١٩٩٠ على رقم محضر قسم الأزبكية، عن طريق محامية إنسانة فى مكتب آخر تصرفت بتلقائية كريمة، واسمها **أسماء الليثى**. فأسرعت فى اليوم التالى الثلاثاء الثانى من يناير إلى نيابة الأزبكية للاطلاع على المحضر، لكن الموظف المختص كان غير موجود. وفى يوم السبت التالى السادس من يناير ١٩٩٠، ذهبت إلى نيابة الأزبكية وقابلت الموظف المختص للاطلاع على المحضر رقم ١٩٨٩/٤٥٤٤ إدارى الأزبكية. وعند السماح لى بالاطلاع عليه، لاحظت أن بعض عباراته (بل وربما خط كتابته) تختلف عن بعض عبارات المحضر السابق الذى رفضت التوقيع عليه، وأنه لم يقتصر على تحوير أو إسقاط الوقائع المطلوب طمسها، لكنه أضاف أيضا عدة كلمات سريعة كاذبة على لسان مدير المطبعة! ومعنى ذلك أنهم استخدموا مدير المطبعة فى تأكيد عملية التلفيق وتكذيب أو إسقاط الوقائع الهامة فيما حرروه على لسانى!

ولما كانت مثل هذه التلفيقات والتكذيبات- سواء وضعت على لسانى أو على لسان الآخرين- ترتبط بمحاولات حرمانى من النشر ومحاولات منعى من طبع كتبى المتوالية، كما ترتبط بتزويرات إسقاط أهليتى واتهامى بالمرض العقلى، ومن ثم يمكن أن تستخدم فى تبرير أى اعتداءات جديدة ضدى وضد مصالحى، لهذا كان من الضرورى أن أقدم إلى النيابة المختصة بلاغا بخصوص ذلك- ولو للتسجيل للمستقبل. وقد اضطررت إلى الانتظار فترة حتى نجحت فى توكيل محام جديد، ثم انتظرت حتى استطاع المحامى الجديد أن يستخرج لى صورة رسمية من المحضر، ثم قيل لى إن من الأنسب الانتظار إلى مابعد شهر رمضان. ولهذا تأخر بلاغى.

* ملاحظات عن المحضر المحفوظ بالنيابة

يمكن أن ألخص فيما يلى أبرز ملاحظاتى عن المحضر المشكو ضده رقم ١٩٨٩/٤٥٤٤ إدارى الأزبكية، ٢٥١ نقطة الخازندار بتاريخ الثانى من أكتوبر ١٩٨٩:

١- أن المحضر لم يذكر عملية اقتيادنا إلى قسم الأزبكية ثم رجوعنا من القسم، ولم يذكر موعد سؤال مدير المطبعة الذى حدث فى وقت لاحق بعد صرفى من نقطة الخازندار. بل إن المحضر يذكر أنه بدأ وانتهى فى نفس الساعة ام (وهى مكتوبة خطأ بحيث تقرأ ١م!!)، مع أننى دخلت النقطة قبيل الثانية عشرة ظهرا، وصرفونى منها فى حوالى الثالثة عصرا. ولا أعرف متى حرروا الأقوال المنسوبة إلى مدير المطبعة.

٢- أن المحضر لم يذكر أى إشارة عن وقائع وأسباب رفضى التوقيع على المحضر، وتأكيداتى ومناقشاتى عن أنه لا يعبر عن أقوالى.

٣- أن أمين الشرطة الذى حرر أمامى المحضر المرفوض يوم الثانى من أكتوبر وأخذنى من

وإلى قسم الأزبكية، أفهمني أن اسمه الأمين فخري، وأجرى اتصالا تليفونيا أمامي بهذا الاسم الذى أوردته في بياني الموزع بخصوص ذلك. أما المحضر الذى حصلت على صورته، فهو منسوب إلى الأمين محمد مصيلحي. ولا أعرف حقيقة اختلاف هذين الاسمين، وهل الاسم الذى سمعته غير صحيح، أم أن المحضر تولاه بعد ذلك شخص آخر. لكنى أعرف طبعا الشخص الذى تعامل معي إذ ذاك.

٤- أن المحضر أسقط تماما أي إشارة إلى الوقائع التى كررتها فى أقوالى وفى البلاغ المكتوب بخط يدى عن أن المطبعة كانت قد بدأت تنفيذ العقد بالفعل وجمعت عدة ملازم صححت بروفاتها، وأنها أوقفت بعد ذلك عن جمع الكتاب قبل ثم بعد استيلاء الولد على المخطوطة. بل إنه يدعى على لسانى أن المشكلة كلها حدثت عند استيلاء الولد على المخطوطة، بينما يدعى على لسان مدير المطبعة أن شيئا من ذلك لم يحدث!! وبذلك زحلقوا المشكلة إلى شخص لم يسأل فى المحضر، وإلى واقعة حاولوا إنكارها!

٥- أن المحضر الذى أورد على لسان مدير المطبعة أن العملية التى ارتكبها ابنى لم تحدث، وأن المطبعة مستعدة لطبع الكتاب ومستعدة أيضا لاعادة المخطوطة والعربون، لم يسأله عن سبب الشكوى إذن طالما أن المطبعة مستعدة لأى شئ ولم يحدث أى شئ من أى أحد!! إن هذا يعنى فى الحقيقة أننى أقدم بلاغات أوشكاوى وهمية، وأنشر بيانات عن أحداث وهمية!! ومن ناحية أخرى، لم يسأله المحضر عما إذا كانت المطبعة قد بدأت أو لم تبدأ عملية طبع الكتاب التى ينص العقد المرفق للشرطة على استكمالها فى مدة شهر (أى أنه كان المفروض أن يكونوا قد انتهوا من طبع الكتاب بعد تحرير المحضر بأربعة أيام على الأكثر!!)، ولم يسأله عن سبب توقف المطبعة إذا كانت قد بدأت وعن سبب عدم التنفيذ إذا لم تكن قد بدأت بعد!!

٦- أن المحضر أسقط تماما أى إشارة إلى ما أوردته فى بلاغى المكتوب بخط يدى وإلى أقوالى الشفاهية وأقوال مدير المطبعة لأمين الشرطة أمامى، عن ضغوط وتهديدات ضباط ومخبرى المباحث للمطبعة وتكرار ترددهم عليها بل وتفتيشها ليلا. وهذا فضلا عن أن المحضر لم يشر طبعا إلى دور الشرطة فى عملية استيلاء الولد على المخطوطة والعربون.

٧- أن المحضر أشار إلى سؤال مدير المطبعة كما لو أنه لم يكن حاضراً أثناء سؤالى وأثناء الادلاء بأقوالى فى نقطة الخازندار ثم قسم الأزبكية. وفى نفس الوقت، لم يحاول مواجهتى به أو بأقواله أثناء أو بعد الادلاء بهذه الأقوال لمناقشتى فيها.

٨- أن المحضر لم يتابع الموضوع بعد ذلك ليعرف ماذا حدث بينى وبين المطبعة يوم الخميس التالى المشار إليه فى المحضر، ولماذا تنازلت المطبعة عن حقها فى تكاليف جمع أربع ملازم (وهى مائتا جنيه) وأعادت لى العربون كاملا! ولم يحاول أن يسمع أقوال صاحب المطبعة المتعاقد معه بعد رجوعه من السفر الهروبى وظهوره يوم الخميس المذكور. ولم يحاول مناقشتى أو مناقشة شهودى أو سماع أقوال أى شخص آخر- بما فى ذلك ابنى المشكو ضده! بل أغلق المحضر بناء على هذه الكلمات المعدودة فقط التى فرضت فرضا على المذكور عاطف شوقى!

***

بناء على هذا كله، أكتب هذا البلاغ لتصحيح وتسجيل الوقائع. وأكرر هنا أن ما حدث بعد ذلك فى المطابع الأخرى (بل وماحدث بعد ذلك أيضا ضد محاولات التوزيع) يؤكد استمرار هذه الاعتداءات السرية على الحقوق القانونية والانسانية وحقوق الرأى، رغم أن مغامرى المباحث العامة والشرطة تعلموا من درس الأحداث فى تلك المطبعة الأولى أن قدراتهم لم تعد مطلقة وأن قراراتهم الارهابية لم تعد مضمونة التنفيذ، ومن ثم لم يتصرفوا بعد ذلك بالطريقة التى تتيح لى أن أواجه وقائع واضحة أستطيع الابلاغ عنها.

....

١١ أبريل ١٩٩٠

(١١)

دفاع عن الفلسفة والتخصص الفكرى

(رد على من لا يستحق الرد)

الخميس ٢٦ أبريل ١٩٩٠[١]

فى النقوش والكتابات الفرعونية وما بعدها، كانوا يرفضون رفضا مطلقا ذكر أسماء أعدائهم مهما كانوا كبارا، ويرفضون رفضا مطلقا الاشارة إلى أفكار الآخرين مهما كانت ومهما كانوا- حتى فى اتجاه الهجوم واللعن والادانة! لماذا؟! لأن «الكلمة» فى زعمهم (حتى لو كانت لعنة!) تصنع «الخلود»، وهم لايريدون أن يصنعوا الخلود إلا للفرعونية ولنظامها الكهنوتى الرسمى! وكان المقصود بذلك فى الحقيقة، هو إلغاء وقائع التاريخ وإلغاء وجود الأفكار المخالفة ووجود الاتجاهات الأخرى بل ووجود الشعوب الأخرى- كما هو واضح فى الآثار والتسجيلات الفرعونية!!

وفى هذا التقليد، كانوا يعبرون عن قدرات حقيقية للتحكم بدرجة كبيرة فى الواقع داخل وخارج مصر، وعن قدرات حقيقية على إلغاء أىّ آثار أو تسجيلات تاريخية أخرى فى أىّ مكان- غير الآثار والتسجيلات الرسمية التى تسمح بها أجهزة الكهنة- وذلك خلال آلاف السنين السابقة على القرون الأخيرة قبل الميلاد، عندما أصبح من المستحيل إلغاء انتشارات شعلة برومثيوس، فأصبحوا يركزون على قطع التواصل الجغرافى والتاريخى، وعلى ممارسة التحكم الشامل الدقيق فى تحديد ما يمكن وما لا يمكن السماح له أصلا بالبقاء والانتقال عبر

---

(١) هذا الموضوع يتعلق بما أوردته فى الكتابين السابقين عن الهيجلية الماركسية.

والشخص المشار إليه فى الرد، هو كاتب تستخدمه وزارة الثقافة فى مجلاتها «الثقافية» المضادة للثقافة، بل وفى أعمالها «الثقافية» المزعومة، وتنفخ فى اسمه بعد أن نفخت الهرمونات والعقاقير الذهنية فى جسمه. (ولاحظ أنه يخفى الفترة التى قضاها فى مستشفيات المجانين الخاصة، خضوعا للسلطات وبدون أى احتجاج أو اعتراض!). ويشترك فى عملية نفخه حزب التجمع ومطبوعاته الغوغائية وشبكاته اليسارية التابعة للجناح الناصرى المتمركس فى السلطة وفى العسكرية المصرية- التى تستخدم اليسار المتمركس كما تستخدم التعصب الدينى والقومى فى تغطية وترسيخ قواعد اللاعقل والتجهيل والتعمية، باعتبارها الأساس الضرورى لاستمرار نظام القهر السرى والتحكم الدهمائى الأعمى.

اسمه ابراهيم فتحى، شقيق المشار إليه من قبل صلاح فتحى قنصوه صهر رجل المخابرات الناصرى المعروف اللواء حسن صبرى الخولى. وابراهيم طالب طب فاشل منذ أو اخر الأربعينات وأوائل الخمسينات قبل بداية الارهاب الناصرى (حيث وصل إذ ذاك إلى السنة الأولى ونام فيها!!). ولكنه يتوهم (وتدعم السلطات وعملاء السلطات توهماته ماليا وإداريا، وبوسائل وزارة الثقافة وغيرها) أنه أصبح بعضلاته البروليتارية وبعضلات شقيقه العسكرية ومنصبه غير المستحق كرئيس لقسم الفلسفة بجامعة الزقازيق (وهو غير متخصص فى الفلسفة!)- يتوهم أنه أصبح من أسطوات دكاكين الفكر والثقافة، بل والفلسفة أيضا!! وبهذه التوهمات، لم يقتصر على إفراز نفاياته فى مجال الفلسفة (بما فى ذلك ترجمة الأعمال الفلسفية الدقيقة المتخصصة) لكنه أيضا هاجمنى «شفاهيا» هجوما شديدا بل وبذيئا، بحجة أنه يدافع عن ماركس وإنجلز، لأننى نشرت فى كتبى أن الأول فيلسوف مزعوم غير متخصص ولم يصدر عن الفلسفة إلا صفحات معدودة من المغالطات الهيجلية، بينما الثانى الذى لم يتخرج من الجامعة أصلا أصدر رغم ذلك مئات الصفحات عن الفلسفة!! ولهذا، اضطررت إلى الرد هنا- بالطريقة التى تعالج الجوانب الفكرية العامة للموضوع، وليس طبعا بالانسياق وراء اختراعاته أو الخوض فى معجناته الطينية!

البلدان أو عبر الأجيال من أسماء ومسميات وأفكار واتجاهات، أو أيّ منقولات أو روايات أو كتابات أخرى!

لكن مسألة قدرات التحكم الشامل فيما يُسمح وما لا يُسمح له بالوصول إلى التاريخ المكتوب أو المسجل، كانت مجرد وسيلة تخدم هدفا معينا، هو التعمية والتجهيل ومكافحة العقلانية والتفكير، وفرض اللاعقل والتخريف والغيبية والتعبيد الكهنوتى. ومعنى ذلك منطقيا أن أعداء العقلانية هم فقط الذين يستخدمون ضدنا وضد أسمائنا هذه التقاليد الكهنوتية القديمة، بينما العقلانيون لايمكن أن يأخذوا بها أو يستخدموها ضد أعدائهم. وهذا واضح فى أننى أذكر فى كتاباتى كل من أدينهم أو أختلف معهم مهما كانت قيمتهم الحقيقية، بينما يتخذون هم إزائى موقف التجاهل والتجهيل- حتى فى أوراقهم الصفراء الحكومية أو شبه الحكومية التى تطفح بالغث والغثاء.

صحيح أن هناك أشخاصا لا يستحقون أن تُخَط أسماؤهم حتى بالقلم العادى، وصحيح أن هناك مغالطات وسفسطات وحماقات ذهنية لا تستحق أن يبذل فى تناولها الوقت والاهتمام. لكن لا حيلة لنا فى ذلك حين تضطرنا الضرورات. **وأهم هذه الضرورات، هو التوضيح والتحديد، ومكافحة الخلط والتخليط والسفسطة والتوحّلات الذهنية، ومكافحة التجهيلية كاتجاه وكوظيفة، وفضح أدوات التجهيلية عموما من خلال عيّنات نمطية من الأفراد أو من خلال فرد نمطى. فهذا واجب موضوعى من واجبات الفلسفة والفكر العقلانى، يشكّل غاية فى حد ذاته، ويرتبط فى نفس الوقت بواجبات تبصير من يهتمون بالتبصير وبتحديد الأسماء والمسميات.**

معنى التخصص

بعض الأشخاص المنخفضى التفكير، يتصورون أن كلمة «التخصص» تعبر عن التكريم أو المدح، مع أنها مجرد كلمة تحديد أو تقرير وقائعى، قد يستحق المدح والاحترام وقد يستحق الذم والاحتقار. وحتى الكلاب، توجد منها كلاب متخصصة فى الصيد مثلا، وكلاب متخصصة فى الأعمال البوليسية- بل وفى فروع معينة من الأعمال البوليسية. فالتخصص يعنى ببساطة الاجادة المحكمة لأى فن عملى أو نظرى خاص، نتيجة التدرب والتعود عليه بدرجة تتيح ممارسته بتلقائية كافية. ونظام «التلمذة الصناعية» أو «صبيان الحرف»، هو نظام تقليدى قديم ومعروف للتخصص فى الفنون الحرفية والصناعية. وقد كان الحكماء القدماء المشتغلون بالفلسفة وأيضا بالطب، يركزون كثيرا على أهمية التخصص أو التعليم المتخصص منذ أصغر سن ممكنة، للوصول إلى الاجادة والإحكام والتملّك أو التمكّن فى المهنة المطلوبة، سواء كانت عملية أو نظرية، عملا بالمثل القائل إن التعلم فى الصغر كالنقش على الحجر، والتعلم فى الكبر كالنقش على الماء.

وفى مقدمة ابن خلدون- التى أشار فيها كثيرا إلى الكتب العقلانية اليونانية القديمة عن العلوم والفنون وقوانين الادراك والتفكير والاكتساب الذهنى- يكرر ابن خلدون الكثير من الحقائق المعروفة فى التراث القديم عن ضرورة وفوائد التدريب أو التعليم المتخصص منذ الصغر، وكيف أن هذا التخصص المبكر فى أى صناعة حرفية «كالخياطة أو النجارة أو البناء»، وفى أى صناعة «علمية» مثل صناعات «الشعر والنثر والفقه»، الخ، وحتى فى «اللغة أو اللسان»، هو الذى يتيح للذهن أن يكتسب «الملكه» (بفتح الميم واللام) اللازمة للاجادة والإحكام، إلى درجة أن محاولة التخصص فى فن معين بعد اكتساب «مَلَكَة» التخصص فى فن سابق لا تتيح للذهن الوصول إلى نفس الدرجة من الاجادة والإحكام.

وكلمات ابن خلدون عن هذه الحقائق العملية والعلمية القديمة (المدعمة بانجازات العلوم الذهنية الحديثة)، نجدها مثلا فى الفصل ٢٢، وعنوانه «فيمن حصلت له ملكة فى صناعة فقلّ أن يجيد معها ملكة أخرى» (الباب الخامس عن الصناعات ووسائل الرزق). كذلك نجدها فى فصول عديدة أخرى من الباب التالى: عن الأعاجم واللسان العربى، وأن **«اللغة مَلَكة صناعية»**، وكيفية **«تحصيل الملكة اللسانية»**، وعدم اجتماع مَلَكة الاجادة فى «فنّى النظم والنثر»، الخ (الباب السادس عن العلوم والفنون). يقول مثلا: **«من كان على الفطرة، كان أسهل لقبول الملكات وأحسن استعدادا لحصولها»**. و **«الصنائع ومَلَكاتها لا تزدحم. فمن سبقت له إجادة فى صناعة، فقلّ أن يجيد أخرى»**. و **«أهل العلم الذين مَلَكتهم فكرية، هم بهذه المثابة. ومن حصل منهم على ملكة علم من العلوم وأجادها، فقلّ أن يجيد ملكة علم آخر بنفس النسبة»**.(١)

ولاحظ أن كلمة «مَلَكة» فى اللغة العربية المؤهلة بالعلوم اليونانية فى العصور الوسطى، تعبر عن التملّك أو التمكّن أو التحكّم / الاحكام فى الفن. وهى تقابل الكلمة الأوروبية اللاتينية Facultas، للتعبير عن معنى التعليم المتخصص فى مستوى الفنون الفكرية الراقية أيضا. ولهذا، **فإن كلمة «مَلَكة» Faculty (وترجمتها حاليا استعداد ذهنى)، إنما تعنى بدقة : «مجموعة العادات والميكانيزمات الذهنية المتخصصة».**

الفلسفة بين العلم والبغبغة

هذا المعنى للتخصص، باعتباره اكتسابا مبكرا للعادات والميكانيزمات الذهنية التى تحكم التصرف أو النظر فى مجال خاص معين، لايكابر ولا يمارى فيه أحد إذا تحدثنا مثلا عن فن (أو فرع من فروع فن) الطب البشرى أو الطب الحيوانى، أو إذا تحدثنا مثلا عن فنون (أو فروع) الهندسة المعمارية أو الميكانيكية. الخ. فأنت لا تستطيع أن تسلم جسمك المريض أو جسم جاموستك المريضة إلى شخص غير متخصص، ولا تستطيع تسليم جهاز من جهازاتك المنزلية (كالتليفزيون أو الثلاجة) إلى شخص غير متخصص. ثم إنك لا تستطيع أن تستخدم فى فن الأكروبات / البهلوان أو رقص الباليه أو ما شاكل ذلك، أشخاصا غير متخصصين. وحتى فنون النشل والاجرام الفنى وفنون الرقص الجنسى والاثارة الجنسية، تحتاج إلى «مَلَكات» ذهنية وسلوكية متخصصة تضاف إلى المواصفات الجسدية الخاصة. ومع ذلك، فان الجهلة والتجهيليين وسواقط المدارس أو الكليات والقاصرين عن المهن المتخصصة، لا يطبقون هذه الحقيقة على العمل الثقافى والفكر النظرى، ولا على الفلسفة علم العلوم!!

إن أى شخص منخفض التفكير أو أى شخص من هؤلاء السواقط والفواشل والقواصر، يستطيع أن يقرض الشعر أو أن يؤلف قصة أو رواية مسرحية، ويستطيع أن يفرض لنفسه مهنة «النقد الأدبى» لممارسة أىّ كلام فارغ عن أىّ كلام فارغ! ليكن! فالأدب ساحة واسعة لم تتحدد لها بعد حدود جامعة مانعة، مما جعلها مباحة لكل من هب ودب من ذوات الاثنين أو من ذوات الأربع، ومن ثم أصبح ما يسمى «النقد الأدبى» بالتبعية مباحا لكل دابة تدب بدورها حول دابة من دواب «الأدب» المزعوم! ليكن! فلا توجد بعد معايير موضوعية لتمييز الفارغ أو المخلوط فى هذا الركام العمائى المسمى بالأدب أو بنقد الأدب.

لكن الفلسفة ليست فرعا من فروع الحطرفة الكلامية فى الأدب أو عن الأدب! إن الفلسفة أقدم العلوم البشرية، وهى أم العلوم التى ولدت كل العلوم الراقية علماً بعد علم. صحيح أنها منذ العصور القديمة (فى فترات السماح لها أصلا بالوجود!) تعرضت لاقتحامات وتخليطات

(١) انظر مثلا الصفحات ٣٦٤ و ٥٢٢ و ٥٣٠ و ٥٣٤ و ٥٤٠ و ٥٤٢، طبعة دار الشعب.

اللاهوت والسفسطة، وتعرضت من أعدائها المكشوفين والمنافقين للدس والتزييف والتحوير والتسفيل، الخ. لكن ذلك لم يستطع أن يلغى أو أن يطمس جوهرها المحدد وإطارها الواضح لكل ذى عينين- بل إنه كان يرجع إلى ويتسبب عن ذلك الجوهر والاطار المطلوب إلغاؤهما أو طمسهما بدرجة أو بأخرى- لأن الفلسفة كعلم كانت ولاتزال هي فن استخدام العقل والمنطق والتفكير فى صناعة العلم الجديد أو المعرفة العقلانية الجديدة فى أى مجال.

فهى علم أو فن التوليد المنطقى للمبادئ والتركيبات العقلانية الشاملة، وللعلوم أو المعارف العقلانية فى الموضوعات أو المجالات التى لم تحسمها العلوم الفرعية. وإذا كان العلم بالمعنى العقلانى العام هو البحث عن الحقيقة، وإذا كانت العلوم الفرعية قد تكونت وتطورت من رحم الفلسفة كانجازات فرعية فى ميدان البحث العام عن الحقيقة، فقد بقيت لعلم الفلسفة من هذه الوظيفة القديمة مهمة استكشاف فروع جديدة فى مجرى البحث عن الحقيقة، ومهمة توحيد الفروع السابقة تكامليا وتحديد مبادئها الشاملة، ومهمة توجيهها وتنظيمها واستكمالها.

وهذه مهام صعبة دقيقة تدخل فى أرقى أنواع النشاط الفكرى. ولهذا، نجد أنه إذا كان اكتساب الملكات المتخصصة أو العادات والميكانيزمات الذهنية الخاصة المبكرة لازماً للحرف والصناعات اليدوية والميكانيكية والفنون السلوكية، ولازماً بدرجة أكبر للعلوم الرياضية والعلوم الدقيقة والعلوم المتخصصة الأخرى، فهو أكثر لزوما للفلسفة: علم العلوم، أى علم منطق الوجود ومنطق العلوم، أو علم التوليد المنطقى الشامل. كل ما فى الأمر أن علم الفلسفة بحكم وظيفته المذكورة، هو أكثر العلوم حاجة إلى الشمول الموسوعى والتكامل التوحيدى للعلوم. لكن هذا لايتأتى إلا على أساس درجة كافية من التخصص الفلسفى المنطقى المتعمق.

إن من الضرورى فى أىّ علم، إلغاء الانغلاق باسم التخصص، وإلغاء الحواجز التى تقطع الاتصال المنطقى والترابط المنطقى والائتلاف الواسع بين تخصصات العلوم والمعارف. لكن الشمول والتكامل والوحدة بين العلوم لا تنطلق إلا من أعماق التخصص، ولاتستطيع أن تتخطى الحدود المتخصصة إلا بقوة رصيدها المتخصص. وهذا ينطبق على علم الفلسفة أكثر مما ينطبق على غيرها من العلوم، لأن الفلسفة المتخصصة هى صانعة المبادئ والأصول الأولى لكل العلوم، وصانعة «الأورجانون» أو الأداة المنهجية المنطقية القاعدية لكل العلوم.

فى ضوء ذلك كله، لا يمكن أن نتوقع مثلا من فردريك إنجلز الذى لم يتخرج من الجامعة والذى تربى فى ظل التعصب اللاهوتى الصوفى اللاعقلى للبروتستانتية الألمانية المعادية للقديم (حيث أن البروتستانتية تعتبر من حركات التحطيم اللاعقلى التى تسمى تاريخيا باسم حركات تحطيم الأيقونات icono-clasm)- لا يمكن أن نتوقع منه إنجازات مفيدة فى مئات الصفحات التى كتبها عن الفلسفة، وأشهرها كتب «لودفيج فيورباخ» و «ضد دورنج» و «جدل الطبيعة» (الذى لم يطبع إلا فى موسكو عام ١٩٢٥ بعد تنقيح مخطوطته غير المستكملة). وإلى جانب هذا الركام «الفلسفى»، ترك كارل ماركس أيضا صفحات قليلة أخرى فى الفلسفة. لكن المهم أنه- باستثناء بعض الأفكار المأخوذة أو المسروقة من فلاسفة سابقين أو من باحثين مشتغلين بالفلسفة المتخصصة من ذوى الأسماء المطموسة أو المجهولة- **يستطيع أى خبير بالفلسفة أن يدرك من بعض الأمثلة النمطية فى كتابات هذا أو ذاك، أنهما يقتحمان الفلسفة اقتحاما إنكاريا غير متخصص،** بل ولا يصلان حتى إلى السفسطة الفلسفية الواعية (من النوع الذى نجده مثلا فى كتاب أبى حامد الغزالى «تهافت الفلاسفة»). إنهما ببساطة لا يفهمان أصول «الصنعة» الفلسفية، لأنهما لم يتعلماها بالطريقة وبالدرجة التى

تتيح لهما أن يتشربا أصولها وميكانيزماتها، وأن يكتسبا بذلك ما يمكن تسميته «المَلَكة» الفلسفية.

اللاهوت وفروعه اللاعقلية ضد الفلسفة

العجز الفلسفى مفهوم طبعا بالنسبة لفردريك إنجلز فى كتاباته الكثيرة. لكن انظر فى بعض الأمثلة من الكتابات الفلسفية القليلة جدا عند كارل ماركس الذى يقول أعداؤه أيضا إنه «فيلسوف» و «دكتور فى الفلسفة»!

تأمل مثلا هجماته الببغاوية المكررة ضد «الفلسفة»، وأن «الفلسفة شكل من أشكال الدين»(!!)، وأن «الفلسفة تؤكد اللاهوت»، الخ!! ذلك **أن الفلسفة كانت ولا تزال منذ العصور القديمة هى البديل العلمانى الوحيد للدين واللاهوت**- رغم أنها تعرضت طبعا ولا تزال للاقتحام والاحتواء والتفريغ والتزييف والتشويه أو الركوب والاستخدام العكسى من الدين واللاهوت. وهذه حقيقة لايستطيع أن يدركها جيدا إلا الخبير بالصنعة، الذى يستطيع أن يميز بين العملة الصحيحة والعملة الزائفة، أو بين السلعة الصحيحة والسلعة المغشوشة، أو بين الذهب الحقيقى والذهب المخلوط والمزيف. مثل هذا الشخص الخبير بالصنعة، يحاول دائما أن يستخلص الصحيح ويستبعد الزائف والمغشوش. ونحن تعرف مثلا أن الصائغ يحاول أن يستخلص أقل القليل من الذهب، حتى من كناسة تراب محل الصياغة الذى يكنسه لهذا الغرض بانتظام! **أما الشخص غير المتخصص أو الدخيل على الصنعة، فهو يقع بالضرورة فى منزلق من منزلقين: إما أن يأخذ الزائف والمغشوش على أنه صحيح، وإما أن يرفض كل شئ لأن بعضه زائف أو مغشوش!!**

وماركس وإنجلز لم يلتقطا معلوماتهما الفلسفية الأساسية إلا من اللاهوتى هيجل وغيره من اللاهوتيين والمتصوفة الألمان، أو من أسلافهم أصحاب الفلسفة اللاهوتية المدرسية فى العصور الوسطى الذين استمروا يسيطرون على تاريخ الفلسفة فى ألمانيا حتى عصر هيجل. **فكيف كان يمكن أن يميزا بين الفلسفة كعلم للعقل والعقلانية وبين الدين واللاهوت؟!**

وهكذا أيضا فعل السفسطائى الأمريكى وليام جيمس(١٨٤٢-١٩٢٠)، أكبر آباء مايسمى بالفلسفة البرجماتية/مذهب الذرائع العملية- بل وباستخدام نفس كليشيهات ماركس ضد لاهوتية الفلسفة وضد أفكار «الجوهر» و «الحقيقة» وما إلى ذلك! لماذا؟! لأن **وليام جيمس كان عالم فسيولوجيا، ثم انتقل إلى علم النفس، ثم قفز إلى الفلسفة**- بل وتولى مسئولية تدريس الفلسفة فى الجامعة لانقاذ الفلسفة من اللاهوت التقليدى!

كيف؟!

بالغاء الفلسفة وتراث الفلسفة، والاكتفاء بعلم النفس اللاعقلى مع منهج الذرائع العملية أو مبادئ النفعية الأدائية التى يشبه ما يسميه ماركس «التطبيق الحسى»!

من أجل ماذا؟!

هنا كان وليام جيمس أكثر صراحة من ماركس. فقد أعلن بوضوح أنه يريد أن ينقذ الدين من جمود وعجز الفلسفة التقليدية واللاهوت التقليدى، اللذين أصبحا فاشلين فى الدفاع عن الدين أو تبريره أمام تقدم العلم الحديث والعقلانية المادية الحديثة! (وهذا هو نفس موقف السفسطائى الاسلامى القديم أبى حامد الغزالى فى كتابه «تهافت الفلاسفة»، الذى يعلن أنه موجّه بالتحديد ضد مايسمى «الفلسفة الالهية» أو «العلم الإلهى» فى الفلسفة القديمة، لأنها تخدم الدهرية والالحاد عكسيا!!). ذلك أن وليام جيمس لم يكن فقط دخيلا على الفلسفة- رغم أنه حاول التخصص فيها فى أواخر حياته- لكنه أيضا **كان ابن لاهوتى معروف من رجال**

الكنيسة الأمريكية، هو وليام جيمس الكبير!! فتّش عن اللاهوت!! فكما يقولون فى ميدان الحوادث الجنائية: فتش عن المرأة، نقول فى ميدان الجرائم ضد الفلسفة: **فتّش عن اللاهوت!**

ثم إن هذه البرجماتية المعادية للفلسفة والمعادية للعقلانية، هى التى انتشرت بعد ذلك لدى أغلبية العلماء التجريبيين غير المتخصصين فى الفلسفة، بل وهى التى تبنتها بعد ذلك ودعمتها بالرطان الفلسفى الألمانى الأمريكى «حلقة فيينا» ذات الرصيد الكنسى النمساوى القديم الذى انتقل إلى **الأجهزة الأنجلو أمريكية المعادية للعقلانية وللسوفييت**، والتى اشتهرت من فروعها الأمريكية حركة الوضعية المحدثة التى تتقمص صفة المنطق! ويمثلها فى مصر رجل الأمريكان السابق و«فقيه» الاتجاه الاسلامى العصرى زكى نجيب محمود، أحد منظرى شعار «العلم والايمان» أو «العقل والقلب»!

والحقيقة أن موقف **زكى نجيب محمود** من الفلسفة، يشبه كثيرا موقف وليام جيمس الذى يتبنى اتجاهه- مما يوضح حقيقة هذه الظاهرة النمطية. فهو مثله لم يتخصص فى الفلسفة إلا متأخرا. ذلك أنه تخصص فى تدريس الانجليزية من مدرسة المعلمين، واشتغل فى المدارس واتصل بالصحافة والأدب، وتتلمذ على القرّاء العشوائى الاسلامى عباس العقاد (الذى استمر يعتبره قدوة ومثلا أعلى!). ثم بدأ منذ الأربعينات يتصل بجامعة لندن، ثم حصل من هناك على ليسانس الفلسفة وبعده على الدكتوراه. وفى لندن، وقع فى السفسطة «التجريبية» مثل جيمس، وقال إنه «اكتشف أن الفلسفة التقليدية» لاقيمة لها، وإنه «لاتوجد مسائل فلسفية ولا موضوع للفلسفة»، وإن «**الفلاسفة أفنوا جهودهم فى بحث عقيم عن أشياء فى الغيب**»!! ورغم تربيته الريفية الدينية حتى الشباب فى مصر والسودان، فقد أعلن الحرب السفسطائية على الفلسفة وعلى التراث الفلسفى بحجة رفض الاتجاه الدينى الميتافيزيقى للفلسفة باسم الوضعية البرجماتية!! ثم مثل أستاذه جيمس أيضا، لم يلبث أن استخدم الرطان الفلسفى فى الدفاع عن الاتجاه الدينى وعن التزاوج بين الدين والعلم![1].

وننتقل الآن إلى الوجودية التى تكمّل الثالوث اللاعقلى المعاصر: **الهيجلية الماركسية، والبرجماتية، والوجودية**. ثلاثة فروع متكاملة ذات أصول سفسطائية قديمة، اشتهرت حديثا بتحريك ودعم وتحت تحكّم الترسانة الايديولوجية الأنجلو أمريكية والغربية المعادية للعقل والعقلانية وللفلسفة الحقيقية. ما هو جوهر تكاملها وتشابهها وراء تنوعاتها الفرعية والشكلية الواسعة؟! **هو العداء العام للتراث الفلسفى، وللفلسفة كعلم العلوم، ولمنطق الهويات كأساس لموضوعية الحق والتحديد والحتمية، والعداء بشكل خاص للحركة التنويرية العقلانية والمادية التى انتشرت فى فرنسا وغيرها منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر.**

(١) بنفس الطريقة، يرتجع الصدى من خارج الميدان أيضا! فأثناء مثول هذه السطور للطبع، جاء نفس الموقف النمطى على لسان شخص نمطى من نوع آخر- من حيث أنه يجمع بين الاتجاه الأنجلو أمريكى والتمركس الناصرى، لكنه لا يرتبط بالثقافة والفكر (ناهيك عن الفلسفة!)، وإنما يعتمد فى ثقافته على العمل الصحفى والكتابات الصحفية. ذلك هو محمد هيكل، المسئول الاعلامى والداعية الرسمى اللصيق لعهد العسكرى الأسود! فقد أشار فى مسلسله المكرر فى أول مايو إلى الفلسفة، ليس فقط باعتبارها قرينة الكهنوت، لكن باعتبارها أيضا قرينة السحر!! ويبدو أنه يقصد سحر وفلسفة العسكرى الأسود!!

وفى نفس اتجاه التخليط السطحى رأيت مقالا فى الصحيفة الأسبوعية التجهيلية لحزب التجمع الغوغائى عن الثعالبى- الذى ارتبط اسمه بظهور وإهدار المحاولة الأولى والأخيرة فى الفكر العربى لتحليل الفولكلوريات اللغوية التقليدية كنوع من أبحاث فقه اللغة (أو فلسفة اللغة). وهذه أدق وأصعب محاولات الفلسفة! فمن الذى كتب عن الثعالبى؟! كتب عنه «أديب الملايين» خريج مدرسة الصنايع جمال الغيطانى المذكور فى الملحق رقم (٩)!!

فالهيجلية الماركسية والبرجماتية والوجودية- ثم التفرعات والامتدادات التالية لكل منها- تنتمى إذن إلى الحركة الحديثة لتحطيم القديم فى الفلسفة وإلغاء التراث الفلسفى icono-clasm in philosophy. وكلها أخذت من واعتمدت على السفسطائية اللاهوتية القديمة ثم على هيوم وهيجل حديثا، كما استفادت من وتكاملت مع ماركس وكييركجورد (وهو لاهوتى أيضا ويعتبر أبا الوجودية). ومن هذا الثالوث اللاهوتى اللاعقلى المنافق والمموه، ظهر أستاذ الفلسفة الألمانى النازى الوجودى **مارتن هايدجر** الذى تولى تدريس الفلسفة وفق إطار النظام الهتلرى النازى، كما ظهر رجل الفلسفة والأدب الفرنسى **جان بول سارتر** الذى كشف اللعبة حين أعلن بصراحة (بل وهنا فى مصر أيضا) أنه وجودى هيجلى ماركسى!- حيث البرجماتية متضمنة فى النسباوية الذاتية للوجودية وللهيجلية الماركسية! ذلك أن الوجودية تقوم على نفس الأساس المشترك، وهو **إنكار منهج الحق العقلانى الموضوعى**: باسم التركيز على الذاتية وعلى نسبية المبادئ والوجود الشخصى وعلى الأحوال النفسية للفرد (وهذا يرجع إلى التقاليد الصوفية القديمة عن «إدراك الأحوال» فى مقابل «إدراك العلوم»!).

الأستاذ لاهوتى والتلميذ غير متخصص فى الفلسفة!

نرجع إلى بعض الأمثلة النمطية الأخرى عند ماركس.

تأمّل مثلا هجومه الببغاوى المكرر ضد «التأمل» Contemplation!! فالتأمل يعنى النظر المتفحص أو التفكير الشديد. والفلسفة هى علم التأمل أو التفكير العقلانى الباحث عن الحقيقة. **ولا توجد فلسفة بدون تأمل، ولا يوجد شخص تخصص فى الفلسفة وتشرّب تراثها وميكانيزماتها يرفض التأمل ويعادى التأمل- إلا إذا كان منافقا سفسطائيا يستخدم وسائل الفلسفة والمنطق ضد جوهر وأهداف الفلسفة والمنطق.** فمن الممكن أن ترفض نتائج هذا التأمل أو هذا التفكير أو ذاك، لكن ليس من الممكن لباحث فلسفى أن يرفض ويهاجم التأمل أو التفكير نفسه!

وتأمل مثلا الثلاث صفحات التى كتبها ماركس بعنوان «قضايا فيورباخ»! إنه يرفض فيها «تصور الموضوع» **Object** الذى يتجه إليه إدراك «الذات» **Subject**، ويرى أن «الشئ الواقع يجب أن ينظر إليه كنشاط حسى أو كتطبيق» وليس من حيث إدراك الذات! هذا تخليط وسفسطة عمياء لايقع فيها باحث فلسفى أمين، خصوصا إذا كان يدّعى أنه مادى علمى! **فمقولة أو ثنائية الذات والموضوع هى القاعدة الأولى لأى إحساس أو إدراك أو تفكير أو تأمل**، لأنها لا تعنى أكثر من ضرورة التمييز (وليس القطع أو الفصل الحاجز) بين الحاسّ والمحسوس، والمدرك والمدرك (بكسر الراء ثم بفتحها) أو الناظر الفكرى والمنظور إليه فكريا. هذا ينطبق على أىّ شئ وعلى كل شئ داخل أو خارج الذهن، وفى التجريد والنظرية أو فيما يسميه «النشاط الحسى والتطبيقى»- الذى يكرر الاشارة إليه كثيرا كما لو كان يغنى عن العقل والمنطق والتفكير ولا يخدمه ويتحدد بها!

ثم تأمل أيضا هجومه التخليطى المكرر ضد **مقولة أو ثنائية «الجوهر» و «التنوع غير الجوهرى»** Unessential diversity فى المحسوسات مثلا. هذه من أهم مبادئ التراث الفلسفى المنطقى منذ أرسطو، وتستطيع أن تفهم معناها الصحيح حتى عند بعض رجال الفلسفة المدرسية فى العصور الوسطى. لكن ماركس- وهكذا أيضا أبو البرجماتية وليام جيمس، بل وبكلمات متشابهة جدا- يكرران الهجوم والسخرية والاستنكار الساذج ضد هذه المقولة، مثلهما مثل غيرهما من العدميين الإنكاريين ومحطمى الأيقونات والآثار الفكرية: **هؤلاء الذين زادت واتسعت حملاتهم ضد الفلسفة وضد التراث الفلسفى، كردّ فعل ضد ظهور**

المادية العقلانية الفرنسية فى القرن الثامن عشر، وكرد فعل ضد التقدم الذى كان منتظراً بالضرورة فى المادية العقلانية ترتيباً على وتجاوباً مع تقدم العلم الحديث والتكنولوجيا الحديثة.

يتناول ماركس مثلا موضوع الفواكه والفاكهة (انظر مايسميه «سر التركيب التأملى» فى كتاب «العائلة المقدسة» الذى يحمل اسمه واسم إنجلز). يقول إن الفيلسوف «التأملى» يستنتج من الفواكه «الواقعية» - كالتفاح والكمثرى والفراولة - «المعنى العام» General idea/notion الذى هو معنى أو فكرة «الفاكهة»، وأنه يسميها «باللغة التأملية» باسم «الجوهر»، ومن ثم يعتبر وجود وتنوع التفاح والكمثرى والفراولة «غير جوهرى»؛ بل ويعتبرها «لاشئ» بالنسبة للفاكهة كجوهر! ثم يزعم أيضا أن التأمل الفلسفى يضطر من أجل تفسير العلاقة بين الفواكه والفاكهة إلى أن يتصور أن «الفاكهة» هى الوجود الحقيقى الواحد الحى، وأن «التفاح والكمثرى والفراولة» هى مجرد «تجليات مختلفة» لذلك الأصل الواحد!!

وهذا **تزييف وتخريف ضد الفلسفة**، حتى لو وجدنا بذوراً لمثل هذه المغالطات عند هيجل وغيره من اللاهوتيين المكشوفين أو المموهين. فأى باحث فلسفى مبتدئ، يعرف أن من إنجازات **التراث المنطقى الفلسفى القديم**، تحديد العلاقة بين المحسوسات والمعانى أو المعقولات أو العلاقة بين الجزئيات والكليات، والتدرج بين الأخص والأعم، وكيف يبدأ التجريد من المحسوسات ثم ينتقل إلى المعانى المشتركة بين المدركات، ويتصاعد فى المعانى الأعم حتى يصل إلى المعانى الكلية الأعلى (= الأجناس الأعلى). **وكان هذا يسمى - حتى فى العصور الوسطى - قانون العقل أو قانون المنطق**: هذه البرتقالة المحسوسة أو تلك ←البرتقال والتفاح، الخ ←الفاكهة والخضروات، الخ ←النبات... الخ. لكن ماركس ووليام جيمس وأمثالهما، انطلقوا كالثيران يحطمون خزف التراث المنطقى الفلسفى، لأنهم لم يفهموا معنى الجوهر الكلى والعَرَض الجزئى (بفتح الراء)، وأن العلم لايتم إلا بالتحديد المنطقى أو التصنيف المنطقى الذى يعنى بالضرورة تمييز الجوهرى أو الرئيسى من العرضى أو غير الجوهرى أو الثانوى، وتحديد الكلى والجزئى والأعم والأخص، الخ.

وهنا نضطر إلى التساؤل: ما حكاية دكتوراه الفلسفة إذن التى حصل عليها ماركس، إذا كان يبرطع ويخبط بهذه الطريقة فى أفكار المنطق والفلسفة خبط عشواء؟!

لو كان ماركس قد ظهر فى القرن العشرين (وخصوصا فى النصف الثانى من القرن العشرين)، لقلنا إنه - إن لم يكن واحدا ممن يحصلون على الشهادات العليا المزيفة أو غير المستحقة - فانه لابد واحد ممن يدرسون الفلسفة على أيدى أعداء الفلسفة والتجهيليين اللاعقليين الذين يهدرون الفلسفة والتراث الفلسفى باسم العصرية والتحديث، مثل «الأساتذة» البرجماتيين والوضعيين المحدثين والوجوديين (والماركسيين أو المتمركسين)، الخ! لكن ماركس حصل على الدكتوراه المذكورة عام ١٨٤١، قبل أن يعم التدهور وينتشر أعداء الفلسفة وبغبغانات الفلسفة فى كراسى الفلسفة. فكيف كان ذلك؟!

كان ذلك بأن ماركس تخصص أصلا فى القانون، فدخل كلية الحقوق فى جامعة بون، ثم انتقل منها إلى كلية الحقوق بجامعة برلين التى حصل منها على الليسانس فى علم القانون أو التشريع Jurisprudence. وبطريقة ما - نتيجة العداء والاهدار الألمانى القديم للفلسفة ومخططات التفريغ والتشويه والتسفيل الفلسفى فى ظل سيطرة اللاهوت الألمانى - استطاع ماركس بعد ذلك أن يقفز إلى إحدى الجامعات الأقليمية (واسمها جامعة يينا) فحصل منها على ما يسمى الدكتوراه فى الفلسفة مقابل بحث صغير بعنوان «الاختلاف بين فلسفة

ديمقريطس الطبيعية وفلسفة أبيقور الطبيعية!!(١)

وهكذا نجد أن ماركس لم يحصل فقط على شهادة فى الفلسفة بدون تخصص سابق فى الفلسفة، بل إن البحث الصغير الذى حصل به على تلك الشهادة يدخل فى تاريخ العلم الطبيعى أكثر مما يدخل فى تاريخ الفلسفة، لأن ديمقريطس لم يترك للفلسفة إلا فكرة الذرية الطبيعية التى أخذها عنه أبيقور! وكلاهما لم يترك لنا نصوصا فلسفية، فضلا عن أن أهم أفكار أبيقور الفلسفية التى وصلتنا عن طريق الشاعر الرومانى لو قريطس وغيره هى تلك الخاصة بفلسفة الأخلاق! ولهذا، كان من المنطقى أن يكون ماركس على نفس درجة العجز الفلسفى الذى نجده عند صديقه إنجلز الذى أخرج لنا مئات الصفحات فى الفلسفة بدون أن يتخصص فى الفلسفة أو فى غير الفلسفة!

وقد قلت إن أبا البرجماتية وليام جيمس، كان ابن قسيس لاهوتى من رجال الكنيسة الأمريكية، وإنه فى نفس الوقت كان متخصصا فى الفسيولوجيا ثم فى علم النفس قبل أن يقفز إلى اقتحام الفلسفة وتحطيم أيقوناتها. وهذا ينطبق على ماركس وإنجلز أيضا، لأنهما رضعا الفلسفة من أبيهما الروحى هيجل ومدرسته، فأخذا منه بشكل مباشر جوهر فلسفته اللاهوتية المسماة بالجدلية، وأخذا منه بشكل غير مباشر- بطريقة رد الفعل العكسى الخاطئ- المادية الشيئية المرآوية. بل إن وليام جيمس كان بحكم تخصصه الفسيولوجى والنفسانى، ثم بحكم اشتغاله بعد ذلك بالفلسفة ومحاولة التخصص فيها، أقرب منهما إلى الفلسفة التى حاول هَدمها، بينما استغرق ماركس بقية حياته فى إفراز المغالطات والتخليطات فى السياسة وفى الاقتصاد، وترك الفلسفة لصديقه «الجرئ» إنجلز!

السفسطة واجتماع النقيضين

أفلاطون كاد يتعرض للاعدام مثل أستاذه سقراط. لكنه- بخلاف سقراط الذى قرر أن يلقى دمه على الديمقراطية أو الليبرالية الدهمائية فى أثينا- رأى أن يفر بجلده فترة، حيث قادته شبكات التحكم الكهنوتى القديم إلى وكر الأفعى المصرية القديمة التى تركت سمومها وأسرارها اللاعقلية الغنوصية فى كثير من كتاباته وأفكاره. ومع ذلك، تستطيع أن تجد فى التراب الأفلاطونى كثيرا من التبر العقلانى القديم، الذى ترجع أصوله إلى مأثورات وفولكلوريات المدن العقلانية «البحراوية» التى ظهرت فى شمال مصر ثم فى الشام واليونان وغيرها من الألف الرابع قبل الميلاد. ومن **أهم هذه الحكم الفولكلورية، أن تدهور الفلسفة وانتشار السفسطة والمغالطة والتخليط الفكرى، هو النتيجة التى تحدث بالضرورة حين «يشتغل بالفلسفة ذوو الأذهان الوضيعة غير الجديرين بالتفلسف»**. ولهذا، كان القدماء يضيفون إلى شرط التخصص شرط الاستعداد الفطرى، ويقولون إنه بدون ذلك تصبح العملية **مثل محاولة تعليم الابصار للأعمى!**

وهذا صحيح، وتؤكده الحقائق (المحجوبة أو غير المعلَنة) للعلوم الذهنية الحديثة. فاذا كان من الضرورى أن تتوفر الاستعدادات الفطرية المطلوبة لدى الأطفال الذين يتلقون التعليم المتخصص فى مجال ألعاب الأكروبات أو رقص البالية أو الغناء، الخ، فكيف لا يكون ذلك

---

(١) هذه المعلومات البسيطة المعروفة، توجد مثلا فى مقال دائرة المعارف السوفييتية عن كارل ماركس للباحثة السوفييتية أ. ستيبانوفا! وهذا المقال قديم (ربما من قبل الخمسينات)، أى قبل مرحلة التحرر السوفييتى من الماركسية، كما أننى ترجمته ونشر عام ١٩٥٧- قبل أن يتصدى للدفاع عن ماركس والماركسية (وربما قبل أن يمسكوا القلم أصلا) هؤلاء الذين يهاجموننى اليوم فى دكاكين البغبغة والجعجعة والجهالة!! الطبعة السوفييتية للترجمة العربية المذكورة ص ٣-٤.

ضروريا بالنسبة لمن يتخصصون فى العلوم الدقيقة وفى الفلسفة علم العلوم؟!

لكن بديهى أن أجهزة التحكم السرئ الشامل التى تركز على مكافحة العقلانية ومكافحة الفلسفة، تتصرف ضد ذلك. فهى لاتتصرف فقط لتضع أعمال الفلسفة فى أيدى غير المتخصصين فى الفلسفة الذين تدفعهم إلى مراكز الصدارة وكراسى الجامعة، لكنها تتصرف أيضا لتعطى هذه المهام للمتخصصين شكلا ولذوى الدرجات العليا الشكلية، الذين هم عاجزون وقاصرون فى الفلسفة موضوعاً. وهذا بالاضافة إلى الانتهازيين المرتزقة عديمى الضمائر وعديمى المبادئ، ممن يستميتون فى خدمة أى شئ ضد أى شئ، وبغض النظر عن أى اعتبارات. **عدم التخصص، وعدم الأهلية أو انخفاض القدرة الشخصية، وعدم الضمير أو الانتهازية. تعددت الأسباب والنتيجة واحدة!**

فمثلا المتفلسف البريطانى **دافيد هيوم** (١٧١١-١٧٧٦)، رائد الهيجلية البرجماتية الوضعية، الذى أرسى قواعد السفسطة الحديثة ضد الفلسفة التقليدية وضد الأساس الفلسفى للعلوم، كان انتهازيا معروفا استخدمته الأجهزة البريطانية فى مكافحة الفلاسفة العقلانيين الفرنسيين وفى محاولة تحذيرهم من العقلانية اللادينية (قبل استخدام الثورة الدهمائية فى ضرب الانطلاق العقلانى فى فرنسا). كما قام مثلا باستصدار مرتب شهرى من التاج البريطانى لربيب الكنيسة جان جاك روسو لمساعدته على التصدى للفلاسفة العقلانيين الفرنسيين! وفى ضوء ذلك، لايهم كثيرا أن نلاحظ أيضا أن هيوم لم يتخرج من الجامعة فى بريطانيا، وأنه كان موزعا بين الأدب والفلسفة والقانون والتجارة، ثم قضى عاما أو عامين فى إحدى كليات الجزويت فى فرنسا، تعلم فيها من أحد القساوسة، واعتمد عليه (ثم على القسيس البريطانى بتلر فى بريطانيا) فى إصدار كتابه الفلسفى الأول قبل أن يبلغ سن الخامسة والعشرين! وبعد أن رفضوا السماح له بالتدريس فى الجامعة، عمل فترة سكرتيراً للسفارة البريطانية فى باريس (فى مرحلة تكوين متفجرات الثورة الفرنسية).

أما هيجل (١٧٧٠-١٨٣٠) الذى تعتبر فلسفته نسخة ألمانية أشد غلظة وأوضح فى اللاهوتية من سفسطة هيوم، فقد درس الفلسفة من خلال الدراسات الكنسية فى معهد دينى يشبه الدير اسمه معهد توبنج أو توبنجن، حصل منه على «دبلوم اللاهوت» عام ١٧٩٣. واستمر بعد ذلك فترة طويلة يقصر كتاباته على الموضوعات الدينية وعلى حياة المسيح، الخ، حتى بدأوا استخدامه مدرسا للفلسفة، ثم أستاذاً للفلسفة ثم عميدا فى جامعة برلين عام ١٨٩٢، فاتجه إلى السفسطة المنافقة واللاهوت المموه. وكان من أعداء حركة التنوير والعقلانية فى فرنسا، ومن أنصار عسكرية نابليون المتصالحة مع الكنيسة (لدرجة أنه أطلق على نابليون اسم الروح الإلهى للعالم!!). ووصل فى مغالطاته السفسطائية إلى جريمة لم يصل إليها أى شخص يحمل اسم الفلسفة من قبل- رغم أنها كانت متوارثة طبعا فى تقاليد اللاهوت الصوفى القديم وفى العصور الوسطى ثم فى اللاهوت الصوفى الألمانى حتى عصر هيجل. تلك هى جريمة **إنكار حتمية مبادئ الهوية (أ = أ)، والقول باجتماع النقيضين (أ = ب = ~~ب~~)!**

وهذه إحدى المغالطات اللامنطقية الكبرى التى أخذها ماركس وإنجلز عن هيجل، والتى لم نتنبه فى سن الشباب إلى خطورتها- ليس فقط بسبب الموثوقية التى يفرضها تبنّى دولة كبرى للهيجلية الماركسية إذ ذاك، وليس فقط لأننا لم ندرس هيجل دراسة خاصة إلا متأخرا، بل وأيضا لأن **تلك الجريمة المغالطية الكبرى كانت تقدم لنا فى صورة تمويهية مضللة، هى صورة اقتران- وليس وحدة أو تساوى أو تماثل- النقيضين!** من ذلك مثلا اقتران وجه العملة بظهرها، أو اقتران وجود أصحاب الأعمال بوجود العمال. فهذا الاقتران يدخل فيما يسمى فى المنطق

التقليدى «**علاقة التضايف**» القائمة على مبادئ الهوية وعدم التناقض، كالعلاقة بين الأم والابن، أو الضعف والنصف، الخ. ولم نتنبه جيدا إلى أن هيجل وماركس وإنجلز يقولون إنه بناء على مايسمى مبدأ اجتماع النقيضين يمكن أن يكون الشئ موجودا ولا موجودا فى نفس الوقت ونفس المكان، وأنه يمكن أن نحكم على قضية منطقية بالحكم « لا » وبالحكم «نعم» معا، والعكس بالعكس (أى أن يكون الشئ لاهو موجود ولاهو غير موجود، وأن يكون الحكم لاهو «لا» ولاهو «نعم»!). فهذا هو التخليط المتناقض بالمعنى الحرفي للكلمة! **ونؤكد علوم البدائيات والعلوم الذهنية، أن مثل هذا التخليط** المباشر لايمكن أن يوجد إلا فى الذهنية البدائية وفى الأذهان المتخلفة أو الضعيفة التفكيروالمنخفضة فى الاحساس المنطقى، وكذلك فى ظاهرة الأذهان المقسمة إلى شقق تحجيزية (فيما يسمى -mentalCompartimentalisa tion) أو الأذهان المقسمة انفصاميا بطريقة أخرى.

الدواب الغليظة والأعمال الدقيقة

توجد إذن- كما أوضحت- ثلاثة أنواع من السفسطة والاهدار للفلسفة وللعقلانية. فبالاضافة إلى السفسطائى الانتهازى الواعى والسفسطائى الأعمى الذى يقع فى المغالطات نتيجة عدم تخصصه فى الفلسفة والمنطق، يوجد أيضا السفسطائى الوضيع الذهن (بتعبير أفلاطون) أى الغليظ التفكير- حتى لوكان قد تخصص شكلا فى الفلسفة والمنطق. فاذا اجتمعت هذه الأثافى الثلاث، كانت طامّة كبرى!

وعلى غرار وضع الرجل غير المناسب فى المكان غير المناسب ليتحول فيه إلى أداة هدم وتدهور، واستخدام الأعشى أو الأعمش فى الأعمال التى تحتاج إلى دقة البصر ليضرب فيها خبط عشواء، واستخدام الشخص الغشيم الغليظ اليدين فى تشغيل أو إصلاح الأجهزة والساعات الدقيقة ليفسدها رغم إرادته، تتصرف أجهزة مكافحة العقلانية والفلسفة والثقافة الفكرية بطريقة مشابهة. وفى مصر مثلا، وضعوا برامج الفلسفة فى يد شيخ مشايخ الطرق الصوفية أبو الوفا التفتازانى الذى جعلوه مدير جامعة القاهرة. وألحقوا به فى هذه العملية التدهورية المعادية للفلسفة، أستاذا قبطيا من أصحاب المصالح الخاصة، ضعيف التخصص فى الفلسفة (لأنه لم يشتغل بها إلا من خلال مجال التربية والمعلمين!) ضحل المعلومات مختلط الأفكار، يرتبط خطابيا بما يسمى الفلسفة الأفروآسيوية المزعومة وباليسار الغوغائى، اسمه مراد وهبة. وفى ظل الظروف التى فرضت هذين الشخصين، يمكن طبعا تصور نوعية القائمين حالياعلى **بقايا أو أطلال الفلسفة فى برامج الثانوية العامة والكليات**. لكن الأنكى أنهم بدأوا يستخدمون أيضا فى الأعمال الفلسفية أشخاصا غير متخصصين فى الفلسفة، بل وبعضهم لم يتخرج من الجامعة أصلا! من هؤلاء مثلا، طالب طب فاشل اسمه ابراهيم فتحى، هو الذى كتبت هذا التوضيح ردا على نفاياته التشويهية السفسطائية ضد مناقشاتى لمغالطات هيجل وماركس وإنجلز فى الكتابين السابقين.

هذا الشخص فرضوه فى ساحة الأدب المباحة كناقد أدبى، تدعمه وسائل وزارة الثقافة وبعض مسئوليها، كما تدعمه مطبوعات حزب التجمع وجوقات الجعجعة والجهالة فيه، مع بعض الجهات الأخرى السرية أو العلنية التى تحركه كما تحرك هؤلاء وأولئك. ولهذا اشترك فى عملية الدعم كالمعتاد، الأديب الفرعونى الاسلامى المعروف كاتب التقارير الخاصة **نجيب محفوظ**، الذى «نطق» بعبارة تكريم له تعليقا على كتاب أصدره هذا عنه، فتداولت السيارة «نطقه» السامى! وساحة الأدب تتسع كما قلت لأى كلام، يتولد عنه بالتالى أى كلام من نفس النوعية أو أدنى، فيسمى نقدا أدبيا. لكن ماذنب الفلسفة فى ذلك؟!

إن عملية نفخ الشخص المذكور جعلته يقفز أيضا إلى الكتابة عن الفلسفة والثقافة الفكرية. واتضح أنه وصل إلى درجة ترجمة كتاب عن هيجل لأحد أبواق الايديولوجية الغربية المعادية للسوفييت، هو الألمانى الأمريكى الجنسية هربرت ماركوز (أو ماركوس الجديد!). ويعترف المذكور بأن هذا المتفلسف ذا المظهر المعارض أو اليسارى، هو من العملاء أو الأدوات المرتبطين بالمخابرات الأمريكية. لكنه لا يحاول أن يستنتج من ذلك شيئا بخصوص كتابه عن هيجل، الذى كان رسالة دكتوراه قدمها إلى الوجودى النازى هايدجر فى ألمانيا. وطبع ترجمة الكتاب فى بيروت منذ حوالى خمس سنوات. وبعد خروجى من وراء الأسوار، فشلت فى الحصول على أى نسخة منه بأى طريقة شخصية. فقد كان يخفى ماعنده من الطبعة السابقة للكتاب كما لو كان عورة لايريد أن يراها من يستطيع الحكم عليها!

وكان المحركون قد حركوا **سمير سرحان رئيس هيئة الكتاب**، فقرر منذ سنوات إعادة طبع ترجمة الكتاب فى مصر، وصرف على الفور مبلغ ألف جنيه (= الحد الأقصى!) للمترجم غير المتخصص بل وغير الجامعى- الذى يزعم أن هذا الدعم ناتج عن علاقته الشخصية برئيس هيئة الكتاب! لكن لم يصدر الكتاب بعد هذه السنوات. ويبدو أنهم لازالوا يحاولون إصلاح بعض عاهاته وعوراته. فترجمة الفلسفة عموما هى عملية صعبة دقيقة تحتاج إلى درجة كبيرة جدا من الاستيعاب والتعمق للفكر الفلسفى بل والمشاركة فيه. فما بالك بفلسفة هيجل المعادية للفلسفة؟!

إن هذه تخلط بين الفلسفة والصوفية واللاهوت، وتلعب على حبال اللاعقل الصوفى والرصيد الكنسى اللاهوتى وعلى حبال المصطلحات الفلسفية والمنطقية الخاصة بالعصور الوسطى، وتخفى «أسرارها» الدينية وثغراتها وقفزاتها غير المنطقية بالتعقيد الشديد وباستخدام الألفاظ المزدوجة المعنى أو المفرغة من المعنى وبالالتفاف الشديد الذى لايفيد شيئا، وذلك على أساس **الادعاء بأن اللاعقل الصوفى هو العقل الحقيقى وأن اللامنطق اللاهوتى هو المنطق الحقيقى وأن اجتماع النقيضين ونفى الهوية هو المبدأ الحقيقى للهوية، الخ الخ!** فهل يمكن أن تعطى مثلا جهاز تليفزيون مخلوط الأسلاك والأنابيب لصبى ميكانيكى لايستطيع بالكاد إلا أن يستخدم المفتاح الانجليزى فى معالجة الصواميل الغليظة لعجلات السيارات؟! هذا مستحيل طبعا! ومع ذلك، فهذا ما يفعلونه اليوم فى الفلسفة، باسم الماركسية أو باسم الوجودية أو باسم البرجماتية والوضعية أو باسم الاتجاهات الاسلامية والدينية، أو باسم هذه جميعا أو بعضها معا!

طه حسين والعقاد

فى الجيلين السابقين علينا، كانوا حتى الأربعينات والخمسينات يستخدمون العقاد كمثال خادع مضلل، للايهام بأن أى شخص يستطيع أن يكتسب ثقافة كبيرة بالاستغناء عن التعليم وعن الجامعة! وفى ذلك الماضى- خصوصا قبل إنشاء الجامعة فى العشرين سنة الأولى من هذا القرن- كانت المعاهد أو المدارس العليا معدودة، لدرجة أن أى شخص كان يستطيع مثلا الاشتغال بالمحاماة بدون دراسة متخصصة للقانون والحقوق، ولكن بمجرد إثبات نجاحه فى البغبغة والصياح والخطابة! (ولاحظ أن السفسطائيين فى أثينا القديمة كانوا يحصلون على رزقهم المعيشى من مهنة المحاماة الاجتهادية، وتعليم الناس وسائل الخطابة مع المغالطة والتلاعب بالألفاظ والمعانى أمام القضاة!). ومع ذلك، لم يكن يمكن فى تلك الظروف أن يظهر مثقف «عصامى» لم يتخصص دراسيا، إلا بالاعتماد على الثقافة العامة المتخصصة الأوروبية، لأن التعليم الابتدائى والمتوسط فى مصر كان يعطيهم الوسيله إلى ذلك، وهى اللغة

الانجليزية أو الفرنسية.

وبهذه الطريقة، ظهر في مصر أمثال العقاد وغيره من حملة الثقافة الأوروبية. ولم يكن هؤلاء يستطيعون أن يدركوا قيمة الثقافة الأوروبية التى يحملونها، ومن ثم لم يكونوا يشعرون بالعرفان بالجميل إزاءها. وكان بعضهم طبعا «كالحمار يحمل أسفارا». لكن حتى هذا النوع، كان رغم ذلك مفيدا للثقافة المصرية. أما اليوم، فلم يعد هذا ممكنا. فوسيلة اللغات الأجنبية تدهورت أو تلاشت فى مصر، حتى بالنسبة للجامعيين! فما بالك بمن لم يصلوا إلى الجامعة؟! ثم إن الثقافة الأوروبية نفسها تدهورت تدهورا جذريا شديدا، وفقدت اتجاهاتها العقلانية واهتماماتها الفكرية العلمية. وبالاضافة إلى ذلك، أغلقت أبواب ونوافذ مصر فى وجه الثقافة الأوروبية منذ قيام النظام العسكرى الناصرى خوفا من تسرب أى فلتات أو استثناءات عقلانية متحررة!)، ثم لم تفتح بعض النوافذ فى السنوات الأخيرة إلا بعد أن انتهت تماما بقايا رياح العقلانية والثقافة الفكرية الأوروبية، وبعد أن زاد الغمر وفاض الطوفان بحيث لم يعد يمكن التمييز بين ما يقرأ وما لا يقرأ- إن أمكن أصلا تحمل الأثمان الباهظة للكتب اليوم!

وبذلك، نجد أن ظاهرة «الحمار الذى يحمل أسفاراً» فى الجيلين السابقين علينا، اختفت فى الأجيال التالية، وحلت محلها ظاهرة الحمار الذى لا يحمل شيئا. وواضح طبعا أن هذا النوع يضر ولا ينفع فى مجال الثقافة. فاذا كان من الممكن أن تنجح فى تجنب رفسات وتخليطات أو مغالطات الحمار من النوع الأول، ثم أن تنجح فى الوصول إلى بعض الأسفار المفيدة التى يحملها، ثم أن تنجح فى التقاط أهم الأفكار المفيدة فى تلك الأسفار، فالموقف مختلف بالنسبة للنوع الثانى.

ومن ناحية أخرى، ورغم أن المفكر العقلانى يستطيع أن يلتقط الفائدة الفكرية حتى من بعض أكوام النفايات المرتبطة بمصادر ثقافية مناسبة، فيجب ألا ننسى أن رجل الثقافة الذى لم يتخصص فى التعليم العالى فى الأجيال السابقة كانت أضراره الثقافية بالنسبة للعامة أكثر من فوائده. فالخنازير لا تلتقط الأشياء الثمينة من أكوام المنقولات، ولكن تلتقط أخس وأحط الأشياء.

وفى السنوات الأخيرة بشكل خاص، يحاولون كثيرا الجمع بين طه حسين والعقاد والربط بينهما لأنهما كانا متعاصرين، بل ويزعم البعض أن العقاد قام بدور مماثل لدور طه حسين فى حركة التنوير التى انتشرت فى مصر منذ بداية هذا القرن! لكن هذا رأى تجهيلى مغالط. فطه حسين كان صاحب فكر شبه عقلانى. **وطه حسين- بتشجيع أحمد لطفى السيد ومجموعته- هو الذى أقام أول قسم فلسفة علمانى فى تاريخ الشرق الفرعونى على نظام قسم الفلسفة فى السوربون، هو قسم الفلسفة بآداب القاهرة** (قبل مسخه وتصفيته منذ بداية الخمسينات). أما العقاد، فكان من مؤسسى الاتجاه الاسلامى الجديد الذى بدأت صناعته فى الشرق بعد الثورة السوفييتية، وكان لاعقليا معاديا للفكر الفلسفى وللعقلانية بل وللعلمانية. وهكذا، فان اعتباره من رواد التنوير العقلانى فى مصر، يشبه اعتبار أبى حامد الغزالى عدو الفلسفة فيلسوفا (كما تزعم مطبوعات الكويت وغيرها من المراكز الاسلامية المرتبطة بالغرب!).

وهذه المقارنة بين طه حسين وعباس العقاد، هى فى الحقيقة مقارنه نمطية مفيدة، لأنها توضح أن الأقرب إلى التخصص الأكاديمى (قبل عصر الاهدار الشامل الذى أصاب حتى تقاليد الثقافة الأكاديمية البرجوازية منذ انتقال قيادة الغرب فى فترة الحرب العالمية الثانية إلى الأجهزة الأمريكية) يكون أبعد عن الأخطاء الجذرية أو الصارخة فى المنهج وفى المبادئ، مهما كانت أخطاؤه فى الاتجاهات وفى الجزئيات، بينما الشخص الذى لم يتأسس ثم يتخصص

تعليميا يمكن أن يرتكب أى أخطاء ومغالطات فى المنهج وفى المبادئ والأصول وليس فقط فى الاتجاهات والجزئيات.

وفضلا عما سبق ذكره عن اكتساب «المَلَكة» المتخصصة، وما يرتبط بذلك من الاختلاف المذكور فى نوعية الأخطاء، نجد أن التأسيس المنهجى والتخصص الفكرى المبكر - الذى يتيح بالضرورة إمكانيات هضم المعلومات والأفكار وامتصاصها فى أعماق العقل - يؤدى بالتالى إلى إطلاق الميكانيزمات العقلية لتطويرها واستكمالها (لاشعوريا وليس فقط شعوريا) وتوليد الاضافات الجذرية إليها.

ولهذه الأسباب، كانت أجهزة مكافحة العقلانية (الكنسية ثم الأنجلو أمريكية) تهتم بأن تصنع وتضع فى مراكز الصدارة الثقافية، بل وفى كراسى الجامعات أحيانا، أشخاصا غير مؤسسين وغير متخصصين تعليميا، حتى لو ارتفعت أكوام الأسفار التى يحملونها على ظهورهم. خذ فى ذلك مثلا، ربيب المعاهد الكنسية **جان جاك روسو**، أبو الرومانتيكية اللاعقلية الحديثة الذى استخدموه ضد معاصريه الفلاسفة التنويريين العقلانيين الفرنسيين (رغم أن التجهيليين والمزيفين يضعونه معهم كما يضعون العقاد مع طه حسين!). وخذ مثلا الأديب السياسى الألمانى الحاصل على جائزة نوبل عام ١٩٤٦ **هيرمان هيسّه**، أحد آباء الدعوة إلى البديل المشرقى (الأفروآسيوى) للحضارة الأوروبية، التى استمدها من تربيته الكنسية غير المستكملة فى المعاهد اللاهوتية (حيث يتعلمون منذ السنوات الأولى أن المشرق هو موطن السحر ومهبط الأديان!).

ثم خذ أيضا المفكر الذى اعتبروه أبرز فيلسوف إيطالى وصنعوا له الشهرة كالمعتاد، **بنيديتو كروتشه** (١٨٦٦-١٩٥٢). فهو لم يبدأ فقط تعليمه فى مدرسة دينية كاثوليكية، لكنه أيضا لم يستكمل تعليمه الجامعى. ومع ذلك، انطلق يفرز المجلدات الضخمة فى الفلسفة والمنطق، بل وفى فلسفة التاريخ أيضا فى اتجاه شبه هيجلى! بل وجعلوه وزيرا للتعليم عام ١٩٢١. فلما خضعت إيطاليا لموسولينى والنظام الفاشستى، هاجم الفاشيين فى البداية، فهاجموه طبعا. لكنهم تركوه يفرز مغالطاته فى الفلسفة وفى التاريخ! ويبرّر البعض ذلك بأن «موسولينى لم يجرؤ على منعه من النشر لأنه فيلسوف كبير»! وهذا كلام مضحك! فالفاشية والنازية لم تكونا تعترفان بحرية الرأى والحقوق الليبرالية أو سيادة القانون، ولم تكونا تسمحان بأى اتجاه فكرى أو فلسفى مفيد. ولكن موسولينى ترك «العصامى» شبه الهيجلى كروتشه كما ترك هتلر «الدكتور» الوجودى هايدجر لأنهما يخدمان العداء للفلسفة والعداء للعقلانية. وبهذا الهدف أيضا، تولى كروتشه المناصب الوزارية بعد موسولينى، وأنشأ أول معهد للدراسات التاريخية فى إيطاليا، الخ. وفى نفس الوقت، نجد مثلا أن معاصر كروتشه وهايدجر، **المفكر الانجليزى روبين جورج كولنجوود** (١٨٨٩-١٩٤٣) الذى كان أستاذاً متعمقا للفلسفة وصاحب نظرية جديدة حقا ومفيدة فى فلسفة التاريخ، لم يكد ولا يكاد يسمع عنه أحد!

لكنهم اليوم لم يعودوا فى الغالب يستخدمون هذا النوع غير المتخصص من المفكرين الذين يحملون أسفارا، ليس فقط لأن الأسفار المتاحة حاليا - كما ذكرت - لم تعد ذات قيمة ثقافية تعطى الجو التمويهى المطلوب (ولم تعد حتى متوفرة ورقيا!)، بل أيضا وأساسا لأن الترسانة الايديولوجية البرجوازية المعادية للعقلانية أصبحت تحتوى على وفرة كبيرة وهائلة من أفراد النوع الذى يحمل على ظهره شهادات ودرجات عليا بدون قدرات مناسبة، وربما أيضا بدون تخصص حقيقى، فضلا عن هؤلاء المتخصصين تخصصا ناجحا - لكن فى اتجاه عكسى هو

العداء للفلسفة وللعقلانية! ذلك أنه إذا كان من الممكن تدريب كلاب بوليسية متخصصة على اكتشاف المخدرات المخبوءة مثلا واصطياد مروجي المخدرات، فإن تجار المخدرات يدربون كلابهم عكسيا على استشعار حركة أي شخص يهدد أوكارهم!

وقد رأينا كيف أن هايدجر كان يقوم في ظل هتلر بنفس الدور الذى كان يقوم به كروتشه في ظل موسوليني. وهكذا في بلادنا اليوم، يقوم أساتذة دكاترة أكاديميون (مثل أبو الوفا التفتازاني وجوقة الاسلاميين المتفرنسين) بنفس الدور الذى كان يقوم به عباس العقاد وأمثاله. وتتكامل مع هؤلاء فئة من المسيحيين المتمركسين تلتقطهم الأجهزة الفرنسية من غير المتفوقين في دراسة الفلسفة (بل وأحدهم وهو أنور عبدالملك لم يبدأ التخصص في الفلسفة إلا وهو في سن الأربعين تقريبا!)، ثم تعطيهم الألقاب والوسائل التى تتيح لهم أن يقولوا أى شئ عن أى شئ. لكن يبدو أن الأجهزة المصرية لمكافحة العقلانية والثقافة الفكرية، لازالت كالمعتاد متأخرة عن مراكزها الأنجلو أمريكية والفرنسية في تخليص ميدان الثقافة في مصر من بقية الفصيلة التى لم تستكمل تعليمها الضروري!

معجنة الطين في الأذهان الوضيعة

قال بعنجهية من لايمكن أن يدرك قيمة نفسه: كيف تقول عن «الفيلسوف الكبير» هيجل إنه لاهوتي؟! (ولم يخطر على ذهنه أن المسائل الفلسفية والفكرية لاتتحدد بالصيت أو بالتصويت، ولا تتحدد بالدعم السرى والعلنى أو بالدعم الاعلامى والغوغائى من اليسار أو من اليمين!).

قلت له إنى لا «أقول»، ولكن تاريخ الفلسفة وتاريخ هيجل هو الذى يقول إنه تخرج من معهد دينى وحصل منه على مايسمى «دبلوم اللاهوت» وليس «دبلوم الفلسفة»! وبالنسبة لأفكاره، نجد أنه حتى معاصره الأديب جوته كان يأخذ عليه إقحام الدين في الفلسفة، بينما معظم الملتزمين بالأمانة المهنية في الفلسفة يؤكدون أنه «لاهوتى يجمع بين الدين والفلسفة».

قال: وكيف تقول إن إنجلز ليس فيلسوفا لأنه لم يتخرج من الجامعة، بينما تلاميذه وتلاميذ تلاميذه أساتذة فلسفة كبار في جامعات العالم؟!

قلت هذا من نكد الدنيا. ذلك أنه من مفارقات التاريخ التدهورى فعلا، أن مثال هؤلاء من أنصاف المتعلمين- بل وأحيانا من الأميين في عصور سابقة- كانوا يستخدمون كمؤسسين لمذاهب وحركات أو اتجاهات واسعة تنتسب إليهم وتعتبرهم معلمين أوائل! لكن هذا لن يستمر في المستقبل، بعد أن انطلقت شرارة العقلانية اللادينية في الاتحاد السوفييتي.

قال: إن ما أقوله أنا في الفلسفة هو الصحيح، وما تقوله أنت هو الخطأ! واسأل في ذلك الدكتور فلان والدكتور فلان والدكتور فلان!

فقلت له: لماذا إذن لم تكتبوا ذلك حتى نصل إلى مناقشته موضوعيا؟! **إن مسألة الصواب والخطأ ليست مسألة تصويت، وليست مسألة شطارة في السفسطة والمكابرة، ولكنها مسألة منطق موضوعي.**

قال: فمن الذى يقرر هذا المنطق الموضوعي؟!

قلت إن المنطق الموضوعى والحق الموضوعى يقرره كل من يملك الفكر العقلانى العلمى السليم. فإن لم يوجد عدد كاف من هؤلاء اليوم، فسوف يوجد غدا. فمن حسن الحظ أن القوى المسيطرة على العالم قد انتقلت من واشنطون ولندن وباريس إلى موسكو. لكن لو كانت هذه الملاحظة غير صحيحة كما تقول، فلا أمل على الاطلاق في حسم الخلاف بين الصواب والخطأ أو بين المنطق الموضوعى والسفسطة! وعلى المرء في هذه الحالة أن يقول مايرضى ضميره إن

وجدا

قال: كيف تتحدث عن التخصص الفلسفى وأنت لم تصل إلى درجة الدكتوراه فى الفلسفة؟!

قلت له هذه مغالطة وسفسطة، لأن موضوع التخصص يختلف عن موضوع الدرجات العليا. فالتخصص ينطبق حتى على الحيوانات، وينطبق على الأطفال وصبيان الصناعات والفنون. لكن لأن العلوم الراقية- ومنها الفلسفة- تحتاج إلى مرتكزات تعليمية وثقافية عامة كافية، كان من الضرورى أن يتم التخصص فيها فى الجامعة أو المعاهد العليا وليس فى المدارس المتوسطة مثل بعض الصناعات والفنون.

ومن ناحية أخرى، فأنا لست مثل ثعلب لا فونتين أبخس قيمة ما أعجز عن الحصول عليه. فقد حاولت كثيرا وكنت أتمنى أن أحصل على الدكتوراه. لكن هؤلاء الذين يصنعون المسرح الثقافى ويتحكمون فى الأسماء والأشخاص المسموح لهم بالظهور على خشبة المسرح، كانوا يمنعوننى فى كل مرة! حدث هذا عندما منعونى من السفر إلى السوربون ثم قبضوا علىّ عام ١٩٥٤ لحرمانى من الحصول على البعثة الفرنسية التى كنت قد حصلت عليها باعتبارى أول دفعتى والوحيد الحاصل فيها على درجة قسم الامتياز. وبمجرد أن خرجت من المعتقل عام ١٩٥٦، حصلت على تمهيدى الماجستير (رغم أن الليسانس الذى يتضمن مواد الامتياز الاضافية يعتبر فى الجامعات الأوروبية الكبيرة بمثابة درجة ماجستير). ثم سجلت رسالتى مع المرحوم الدكتور أحمد فؤاد الأهوانى. لكن بعد شهور، بدأوا منذ عام ١٩٥٨ ثم عام ١٩٥٩ حملات الاعتقال والسجن! وبمجرد خروجى من الواحات عام ١٩٦٤، حاولت استئناف العمل فى الرسالة. ثم انتهزت فرصة حرمانى من العمل الصحفى وإبعادى من البلاد، فحصلت على موافقة جاك بيرك فى باريس عام ١٩٦٨ على استكمال نفس تلك الرسالة عن العقلانية تحت إشرافه. لكن بعد يومين فقط من موافقته الرسمية، أرغمونى على مغادرة باريس، ولم يسمحوا لى بالانتقال إلى برلين الشرقية، بل طلبوا من الحكومة الألمانية إعادتى «إداريا» إلى مصر!

وهكذا نجد أن عدم حصولى على الدكتوراه، هو إدانة للنظام العسكرى الناصرى وليس تقصيراً منى، بدليل أننى لم أضيّع- ولا أضيّع- لحظة واحدة بين جدران منزلى أو على مقاعد دور الكتب أو وراء أسوار السجون والمعتقلات ومستشفيات المجانين، بدون مواصلة دراساتى أوكتاباتى المتخصصة أو لتى تخدم تخصصى فى الفلسفة العقلانية، وذلك بالارتكاز على والاستفادة من تخصصى الجامعى الذى لم يكن يمكن بدونه أن أبدأ وأواصل هذا الاتجاه، باقتدار فكرى أترك للآخرين تحديد درجته.

ولو كنت قد تأخرت قليلا عن جامعة ماقبل الناصرية، لما كانوا قد تركونى أستكمل تخصصى الجامعى، أو على الأقل لكنت قد تعلمت الفلسفة وفق برنامج مفرغ ممسوخ مضاد للفلسفة وللعقلانية، وعلى أيدى «أساتذة» مجوفين لايفيدون إلا أعداء الفلسفة. وفى كلا الحالتين، لم يكن العذر أو التبرير سيجدى شيئا. فالتعليل أو التعذير لايعنى التبرير أو تعويض المفقود. فالشخص الذى يقع فى الجريمة مثلا، قد يكون مضطرا ومعذورا من حيث التعليل، لكنه لايعتبر من حيث التحديد الموضوعى بريئا. وهكذا الأمر فى التخصص وعدم التخصص.

قال: إن الآلاف يتخرجون من الجامعة بل ويحصلون على أعلى الدرجات بدون أن تصل معرفتهم الفلسفية إلى درجة كافية.

قلت إن هذه أيضا مغالطة وسفسطة. وفى دروس المنطق فى المدرسة الثانوية القديمة، كانوا يعلموننا أن كل مصرى أفريقى لكن ليس كل أفريقى مصريا. فاذا قلنا إن تعليم الأبجدية لابد منه لتعلم الكتابة الراقية، فليس معنى ذلك أن كل من يتعلم الأبجدية ينجح بالضرورة فى الكتابة الراقية، لكن معناه أن من المستحيل أن يصل الانسان إلى قدرة الكتابة الجيدة بدون التمكن من استخدام الأبجدية.

إن الذهن غير المتخصص مبكرا فى الفلسفة، مثله مثل الذهن الوضيع الغليظ المتخصص شكلا فى الفلسفة، إذا مارس التفكير فى أى مشكلة فلسفية أو فكرية دقيقة، لابد أن يقع فى المغالطة والسفسطة والتخليط، مثل الذبابة التى تخبط وتطنّ وتزنّ على سطح الزجاج لأنها لاتدرك الفرق بين الشفافية والفراغ! فهذه نتائج حتمية لاشتغال هذه الأنواع من الأذهان فى مجال الأفكار الدقيقة والعميقة، تماما كما يحدث عندما يحاول المفكر أو رجل الفلسفة اقتحام الآلات الداخلية لساعة دقيقة أو جهاز تكنولوجى دقيق.

والمحصلة أو الثمرة التدميرية لهذا الطريق، هى التخلف والتدهور. فالفلاسفة هم الذين استخدموا قدراتهم العقلانية الدقيقة فى إنشاء العلوم الجديدة منذ عصور اليونان. هم الذين أنشأوا علوم الهندسة والطب والطبيعة، وأنشأوا منذ القرن السابع عشر أكاديميات العلوم الطبيعية والاجتماعية فى لندن وباريس وبرلين وغيرها، وأنشاوا علم الاقتصاد الحديث (آدم سميث وسيسموندى وجيريمى بنتام وجون ستيوارت ميل) وعلم الاجتماع وعلوم النفس، الخ. لكن طبعا بعد إنشاء كل علم جديد، كان يظهر بذلك نوع جديد من التخصص لايصلح فيه التخصص الفلسفى (إلا من حيث الأصول المنهجية والايديولوجية والمبادئ الأعلى والأعم). ولهذا، كان الدور الفلسفى الرائد يختفى مع كل تقدم علمى جديد، بحيث لايدركه ولايتذكره إلا الدارسون لتاريخ العقل البشرى.

وإذا أردت أن تلخص بعبارة واحدة سبب تخلف وتدهور الشرق الفرعونى- حتى فى عصور تضخم عضلاته ورهبوته العالمى- فقل إن السبب هو عداؤه للفلسفة وحظره للفلسفة، لأن هذا يعنى العداء للعقل والمنطق والتفكير العلمى. هذا الموقف واضح فى العصور الفرعونية والقبطية. ثم واضح فى المحن التى أصابت المتفلسفين الاسلاميين القلائل، رغم أنهم كانوا يحاولون التوفيق بين الغيبيات الدينية والروحانيات اللاعقلية وبين الفلسفة! وهو واضح فى الشعار الاسلامى (الموروث من العصور القديمة): «من تمنطق فقد تزندق»(١)، وفى قول إمام الفقه المعروف محمد الشافعى مثلا: «إذا سمعت الرجل يقول إن الاسم غير المسمى [أى إذا بدأ يهتم بالتحديدات المنطقية] فاشهد له بالزندقة»!

القديم والجديد

قال: إذا كان التخصص الجامعى شرطا مبدئيا ضروريا كما تقول، فكيف أصبح سقراط وأمثاله فلاسفة قبل ظهور الجامعات؟!

قلت إن هذه أيضا سفسطة وتخليط، ودفاع جاهل عن التجهيلية من شخص يعتبر الدفاع عن التجهيلية دفاعا عن نفسه. فقد كان سقراط وأمثاله منذ العصور القديمة يتخصصون فى الفكر الفلسفى أو غيره من أنواع الفكر بوسائلهم الخاصة القديمة، تماما مثل صبيان الحرف الصناعية الذين كانوا يتخصصون حرفيا فى الدكاكين والورش قبل إنشاء المدارس والمعاهد الصناعية. بعضهم يتتلمذ شخصيا على فيلسوف أو مفكر سابق، أو على معلم شخصى متخصص. وبعضهم كان يتخصص فى مدارس صغيرة، مثل مدرسة «الأكاديميا» التى أنشأها أفلاطون، ومدرسة «الليسيه» التى أنشأها أرسطو (الليكيوم).

وحتى فى مجاهل الجزيرة العربية قبل الاسلام، كانت توجد مدارس صغيرة (مثل مدرسة اليهود فى يثرب)، وكان يوجد **الرواة الشخصيون** من «القرآئين» أى حفظة الفولكلوريات القديمة وأساطير الأولين وشعراء الربابة (= شعراء الأرباب بطريقة هوميروس وهزيود). وفى النصوص التى وصلتنا عن حياة ابن سينا مثلا، اتضح أن الشعوبيين (= الأميين) ذوى الميول الفارسية المتحررة، كانوا يعتمدون على شبكة من **المعلمين الخصوصيين لكتب الرياضيات والمنطق والفلسفة والطب**، هم الذين تلقى ابن سينا تعليمه منزليا على أيديهم منذ بداية شبابه. أما المتنبى مثلا، فقد تلقى التعليم ودروس اللغة والحكمة والمنطق فى مدرسة شيعية خاصة فى الشام. ولهذا كانت الحركة الباطنية (= الحركة السرية) الشعوبية الشيعية، تسمى أيضا باسم **«الحركة التعليمية»**. وهذا هو نفس الأصل القديم لاسم «المدرسية» **Scholasticism**، التى تدهور اتجاهها فانقلبت إلى معنى التعاليم اللاهوتية للعصور الوسطى.

وفى كل هذه الأحوال، لم تكن تلك الدروس الخصوصية أو المدارس الخاصة تشبه ما نعرفه حاليا عن التقسيمات المدرسية المتأخرة أو نظام «الكتاتيب» البدائية. لكنها كانت تعطى المتلقى كمية وفيرة من التخصص فى الفكر والثقافة والعلوم القديمة، بالقدر المتاح لهم إذ ذاك. وحتى فيما يسمى «العلوم الدينية»، كانوا يشتركون مع المشتغلين بما يسمى «العلوم العقلية» فى إدانة هؤلاء الذين «يبدأون» بالاعتماد على أنفسهم فى قراءة الكتب والنصوص القديمة بدون معلم خاص أو مدرسة خاصة. **كانوا يسمون من يفعل ذلك باسم «الصحافى» (١١)**: ليس فقط لأنه يحاول التعلم بالاعتماد على الصحائف/الأوراق وليس على المعلمين، ولكن أيضا لأن هؤلاء كانوا يقعون بالضرورة فيما يسمى «التصحيف»، أى عدم الترابط فى الكتب والصفحات ومن ثم فى العلوم والمعلومات، مع ابتسارات وأخطاء واختلاطات عمليات النسخ- وأشهرها الخلط فى تشكيل الكلمات التى بدون تشكيل، والخلط بين الحروف قبل الأخذ بنظام تنقيط الحروف!!

وبالنسبة للفلسفة والعلوم العقلية والثقافة الفكرية- فى المناطق وفى العهود التى كانت تسمح لها بالتواجد السرى أو العلنى- كانوا يهتمون بالأصول والمبادئ والكليات، أكثر مما يهتمون بالجزئيات والتفاصيل. ولهذا كانت عدة سنوات- من الطفولة إلى السادسة عشرة مثلا- تكفى لتزويدهم بالتخصص الفكرى المطلوب. وقد ساعدهم على ذلك، أن الظروف فى العصور القديمة والوسطى لم تكن تسمح لهم أصلا بتطوير العلوم الفرعية ومن ثم تطوير وإطلاق فيضان الجزئيات والتفاصيل والتطبيقات، الخ.

كانوا متخلفين كثيرا فى الجزئيات ووسائل القوة والحياة، لكنهم كانوا متقدمين جدا فى الأصول والمبادئ والكليات التى كانوا يتناقلون ويتوارثون بعضها منذ أقدم العصور. ولهذا كانت عقولهم أكبر، وعضلاتهم أصغر. أما اليوم، فقد حدث العكس! لقد فقد المتعلمون اتجاههم فى متاهات العلوم الفرعية وفروع العلوم الفرعية، وغرقوا فى طوفان الجزئيات والتفاصيل والتطبيقات، وضاعت منهم الأصول والمبادئ والكليات. وبذلك تضخمت عضلاتهم التكنولوجية المهولة، وضمرت عقولهم النظرية الهزيلة، وانطفأت أو عميت عيونهم الفلسفية والمنطقية، ففسدت وانهارت حياتهم، وخسروا النفس والعالم معا!

ولا يوجد سوى حل واحد للخروج من هذا الطوفان اللاعقلى، هو الفلسفة العقلانية المتخصصة، القادرة على التكامل مع العلوم والفنون العقلانية المفيدة، لتوجيه البشرية سلوكيا وتفكيريا فى الاتجاه العقلانى العلمى السليم. وهذه مهمة لا تتأتى ظروفها إلا عندما تملك أمور البشرية أجهزة عقلانية، تصنع سلطات عقلانية، تطلق العقل والمنطق والعلم.

فهـــرس الكـــتاب

(٢) الفصول الأصلية للكتاب
الاشتراكية والاستثمارات الخاصة

الصفحة

تحت الطبع ، الكتاب التالى

عن الايديولوجية الجديدة:

«نظرية فى فلسفة التاريخ»

* * * *

* **الفصول التقديمية (تاريخ ماوراء التاريخ)** : عن النظريات المعروفة فى فلسفة التاريخ، وعن موضوع ومنهج علم التاريخ، وعن الرد على مؤرخى الأجهزة المنافقة منذ العصور القديمة، مع مناقشة حقيقة الناصرية ومخططات الحرب العالمية الثالثة وسفسطات محمد هيكل مؤرخ الوثائق المختارة لأجهزة المخابرات الأنجلو أمريكية.

١- «فى» و «عن» التاريخ ٢- الفرعونية وصناعة التدهور ودورات التدمير ٣- الناصرية ومخطط الحرب العالمية الثالثة.

* **الفصول الأصلية للكتاب (المستوى النوعى للتاريخ ولعلم التاريخ)**: عن نوعية المستوى التاريخى، وعن الكهنوت الفرعونى والشفرة السرية للتاريخ وتقاليد تزييف التاريخ وصناعة التاريخ التدهورى ضد العقلانية وقوى التاريخ الارتقائى، وعن ميكانيزمات التدهور واستخدام الطباع التدهورية أو صناعة التطبع التدهورى، وميكانيزمات الارتقاء ودور الفطرة الطبيعية الانسانية والعقلانية فى تاريخ البشرية.

١- المستوى النوعى للتاريخ ٢- معنى المصادقة وأرضية المصادقة ٣- منطق التعليل ومنهجية البحث فى التاريخ ٤- ميكانيزمات الحركة التاريخية.

بنود الكتاب السابق عن
«معـــــنى الديمقـــــراطية»

المقدمة العامة للثلاثية.

الفصول التقديمية للكتاب بعنوان الديمقراطية والديماجوجية:

الفصل الأول - الديمقراطية واللاعقل الدهمائى. الفصل الثانى - صفقة الليبرالية القاصرة فى مصر.

الفصل الثالث - تجربة شخصية وراء الأسوار الصغيرة والأسوار الكبيرة.

الفصول الأصلية:

الفصل الأول - ديمقراطية أثينا وأرستقراطية اسبرطه. الفصل الثانى - التناقض بين المساواة والارتقاء. الفصل الثالث - العقل صانع التاريخ والاقتصاد مادة التاريخ. الفصل الرابع - الديمقراطية وحرية الفرد. الفصل الخامس - الديمقراطية والأرستقراطية وتطور المجتمع. الفصل السادس - الليبرالية البرجوازية وتمزيق الديمقراطية. الفصل السابع - إلشمولية والدولة. الفصل الثامن - الديمقراطية والطبقية والصراع الطبقى. الفصل التاسع - ملاحظات عامة.

- **ملحقات عن شمول الاهدار والعداء للثقافة:**

أولا- مقالات أو موضوعات تشبه المقالات: رواية جولدنج عن الغيبيات- ابن خلدون واكتشاف أمريكا - الحركة الماركسية المصرية حركة ديدانية - هيرمان هيسه والبديل الشرقى - قوانين مستشفيات المجانين - التحكم اللذهنى والتلقين اللذهنى وصناعة اللاعقل - أوهام أصدقاء الغرب - ماذا يحدث فى المعسكر الاشتراكى؟- الشعر وحب الحياة... الخ.

ثانيا- خطابات وقائع شخصية: أمر الايداع فى مستشفى المجانين - نقيب المحامين، وجمعيات حقوق الانسان، الخ. الجمعية الفلسفية. الوفد ومصطفى شردى وسراج الدين وأراجوزات التجمع. الكويت. الحرمان من المستحقات ومن العمل، وموقف المجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين الصفراء، الخ. عملية الاستيلاء على مخطوطة الكتاب ومحاولات منع طبعه. إذا رأى أحدكم منكرا فليسجله.

بنود الكتاب الأسبق (الذى صدر فى أول يوليه ١٩٨٩)
«المبادئ الفلسفية الجديدة»

* **الفصول التقديمية - هيجل والفلسفة الماركسية :**

الأب لاهوتى والابن غير متخصص فى الفلسفة. لاعقلانية هيجل. جريمة اجتماع النقيضين. ثنائية الفكر والمادة. الأخلاق والتاريخ.

* **هذا الكتاب .**

* الفصول الأصلية :

القسم الأول - فلسفة التناقض :

أولا - موضوع التناقض والمنطق:

ثانيا - التناقض والطريق الثالث :

الفصل الأول، توضيح عن معنى التناقض. الفصل الثانى، أساليب إهدار التحديد التناقضى. الفصل الثالث، الثالث اللامنطقى والثالث الممكن. الفصل الرابع، تدرجات الكم وانفصالات الكيف. الفصل الخامس، لا ثالث بين الارتقاء والتدهور.

القسم الثانى - المبادئ الفلسفية الأخرى :

أولا - المادة والمادية.

ثانيا - مبادئ الأساس الفلسفى للعلوم :

١- مبدأ اللاتماثل الشامل لكل ماهو موجود ٢- مبدأ الحتمية الشاملة ٣- مبدأ أدنى تغير ممكن ٤- الملاء الشامل ٥- مبدأ الغائية فى بعض التكوينات غير العاقلة ٦- مبدأ الأساس الحركى الفيزيائى للوجود ٧- مبدأ الضرورة الانبثاقية للأساس الحركى الفيزيائى للوجود ٨- مبدأ علاقاتية (بدلا من نسبية) المكان والزمان ٩- مبدأ الالتزام بمنطق الهويات فى كل المجالات القابلة للتحقيق المنطقى.

* خاتمة عامة - الفلسفة هى جوهر الثقافة :

الفلسفة والمعرفة. العقلانية والثقافة المصرية. معنى الثقافة والمثقفين. الثقافة الفكرية. العصور الوسطى المسيحية. العصور الوسطى الاسلامية. القوة والعقل. الجو اللاثقافى.

عن المؤلف

* **كتب مترجمة عن الانجليزية والفرنسية مع تعليقات ودراسات تقديمية:** صدرت طبعاتها الأولى كما يلى: المبادئ الأساسية للفلسفة (١٩٥٧). كارل ماركس (١٩٥٧). المادية والمثالية (١٩٥٨). المجانين (١٩٦٧). الاخوة الأعداء (١٩٦٧). جرائم الحرب الأمريكية فى فيتنام (١٩٦٧).

* **دراسة فلسفية مع آخرين:** بعنوان «سارتر مفكرا» (١٩٦٧). وهذا فضلا عن عدد كبير من **المقالات الثقافية والفكرية والدراسات فى الفلسفة وعلم النفس والفكر الاسلامى، الخ،** فى صحف ومجلات المساء والجمهورية والكاتب والمجلة والفكر المعاصر والآداب البيروتية وغيرها (فى فترتى الخروج من وراء الأسوار فى ١٩٥٦-١٩٥٨ و ١٩٦٤-١٩٦٨).

* كتاب «**المبادئ الفلسفية الجديدة** (فلسفة التناقض والأساس الفلسفى للعلوم)»: يوليه ١٩٨٩.

* كتاب «**معنى الديمقراطية**» (وهو الكتاب الأول فى ثلاثية الايديولوجية الجديدة قبل هذا الكتاب الاقتصادى): يناير ١٩٩٠.

* * *

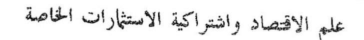
* **تحت الطبع:** الكتاب الثالث فى هذه الثلاثية عن الايديولوجية الجديدة، بعنوان: «نظرية فى فلسفة التاريخ».

* **تحت التجهيز:** «دراسات نصوصية عن مقدمة ابن خلدون» (كتبت أصولها الأولى وأرسلت منسوخات فصولها المتوالية إلى رجال الثقافة عبر أسوار مستشفى العباسية فى الفترة من سبتمبر ١٩٨٥ إلى مارس ١٩٨٦).

* **دراسات مخطوطة فى عدة آلاف من الصفحات فى اتجاه عقلانى جذرى فى فلسفة اللغة وفلسفة الأديان** (كتبت وأرسلت فصولها المتوالية من مستشفى العباسية منذ عام ١٩٧٨). وتتكون من الموضوعات التالية: المشكلة اليهودية فى تاريخ الأديان. دراسات فلسفية وفيلولوجية «حرة» فى النصوص الفرنسية والانجليزية والعربية (المصرية والبيروتية) الكاملة لأسفار العهد القديم ثم لأسفار العهد الجديد. ثم دراسات فلسفية وفيلولوجية «حرة» فى النصوص الكاملة للقرآن والحديث (البخارى) والسيرة (ابن هشام). وهذا فضلا عن الدراسات النصوصية لكتاب «تهافت الفلاسفة» للغزالى مع كتاب «تهافت التهافت» لابن رشد، الخ.

* **مقالات ومناقشات لمختلف الموضوعات:** فى السياسة والفكر والفلسفة والعلم. وعن حقائق وجرائم الطب الذهنى ومستشفيات المجانين. وأهمها، تلك التى بدأت كتابتها وإرسالها كل شهر بانتظام- منذ عام ١٩٨٢- فى خطابات ضخمة بعنوان «دردشات شخصية وثقافية من مستشفى المجانين». ومنها دراسات نقدية لعديد من الكتب (مثل كتاب هونكه عن الحضارة الاسلامية)، ودراسات نصوصية مقارنة لكتاب «كليلة ودمنة» و «الأسفار الخمسة» الهندى (مع تقديم عن الأصل اليونانى القديم للفولكوريات العقلانية فى آسيا).

رقم الايداع فى دار الكتب : ٤٨١٩ / ١٩٩٠



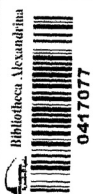
علم الاقتصاد واشتراكية الاستثمارات الخاصة

● الاتجاه المادي العقلاني الصحيح في فلسفة العلوم ومناهج البحث ، يؤكد على موضوعية وشمول الحقائق والقوانين في العلوم الفيزيائية وفي العلوم الاجتماعية كليهما معًا ، ويرفض سفسطات النسبية الذاتية للعلوم الاجتماعية ، أو طبقية أو محدودية الحقائق في ذلك المجال . فالفرق بين قوانين الرأسمالية وقوانين الاشتراكية الصحيحة ، لا يختلف عن الفرق بين قوانين المرض وقوانين الصحة ، أو بين قوانين الغرق والسقوط وقوانين الطفو والطيران .

● انحراف علم الاقتصاد من وظيفة « تدبير مصالح الحياة السارة » (إيكونوميا) ، إلى وظيفة « اصطناع الثروة » (كريما تستيك » . الاتجاهات التي أسست علم الاقتصاد المعروف : الاتجاه السلعي / التجاري ، والاتجاه الزراعي / الفيزيوقراطي ، وآدم سميث (مبدأ المصلحة الخاصة) ، والاشتراكيون الأوائل ، والراديكاليون (أي دعاة التغيير الجذري) . الفرق بين الاشتراكية المستنيرة والمشاعية الدهمائية قبل ماركس . الأصول الدينية للمشاعية وتقاليد العداء للملكية الخاصة باسم العمل اليدوي . لماذا صُنعت الماركسية في لندن ؟!

● مغالطات الماركسية عن القيمة والعمل والأجر والملكية الاستثمارية . الميكانيزمات الرأسمالية (أي عملياتها الحتمية) والميكانيزمات الاشتراكية للمصلحة الخاصة . نظرية عن القيمة الاقتصادية . وتفنيد خرافة « فائض القيمة » . لا يوجد اقتصاد بدون سوق . الدولة كقيادة لجيش الاستثمار الخاص الاشتراكي . صناعة الاتجاهات اللاعقلية للطلب الاجتماعي كجزء من عمليات التدهور الشامل . النظم الاقتصادية بين العقل واللاعقل .

● تذييل اقتصادي وأرقام عامة عن مصر والعالم . ثم ملحقات ديمقراطية .



الثمن ٥ جنيهات